

نشر النبوة

على مرآة السعود

تأليف العلامة

سَيِّدِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَاجِّ إِبْرَاهِيمَ الْعُلَوِيِّ

(ت ١٢٣٣ هـ)

تقديم وتصحيح

د. الشَّيْخُ التَّيْجَانِيُّ بْنُ أَحْمَدَ

د. التَّاهُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ

الجزء الأول

دار الحديث

للإمامين والفقهاء
الكبار

نشر النبوة

على مراقبي السُّعُود

تأليف العلامة

سَيِّدِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَاجِّ إِبْرَاهِيمَ الْعَلَوِيِّ

(ت ١٢٣٣هـ)

تقديم وتحقيق

د. الشَّيْخُ التَّيْجَانِيُّ بْنُ أَحْمَدَ

د. التَّاهُّ بْنُ مُحَمَّدِنَ بْنِ أَجْمَدَ

الجزء الأول

دار الضيافة

للنشر والتوزيع

الكويت

نشر البنود
على مراقبي السجود

١

جَمِيعُ الْحُقُوقِ مَحْفُوظَةٌ
الطَّبْعَةُ الْأُولَى

٢٠١٨ - ١٤٣٩

التَّجْلِيدُ الْوَحِيدُ

شركة دارالدين للدراسات والبحوث

بَيْرُوت - لُبْنَان



دَارُ الدِّينِ

لِلدِّرَاسَاتِ وَابْحُوثٍ

بَيْرُوت - لُبْنَان

الكويت - حولي - شارع الجنتين البصري

ص.ب. ١٣٤٦ حولي

الرياض - الرياض، ٣٢٠١٤

تلفاكس: ٠٠٩٦٥٢٢٦٥٨١٨٠

تقال: ٠٠٩٦٥٩٩٣٩٦٤٨٠

www.daraldeyaa.net
info@daraldeyaa.net

Dar_aldeyaa2@yahoo.com
Abdou20201@hotmail.com

الموزعون المعتمدون

دولة الكويت:

دار الضياء للنشر والتوزيع - حولي

تلفاكس: ٢٢٦٥٨١٨٠ تقال: ٩٩٣٩٦٤٨٠

المملكة العربية السعودية:

مكتبة الرشد - الرياض

دار التدمرية للنشر والتوزيع - الرياض

دار المنهاج للنشر والتوزيع - جدة

هاتف: ٤٣٢٩٣٣٢ - ٢٠٥١٥٠٠

هاتف: ٤٩٢٥١٩٢ فاكس: ٤٩٣٧١٢٠

هاتف: ٦٣١١٧١٠

المملكة المغربية:

دار الرشاد الحديثة - الدار البيضاء

هاتف: ٢١٢٥٢٢٢٧٤٨١٧

الجمهورية التركية:

مكتبة الإرشاد - إسطنبول

هاتف: ٢١٢٦٣٨١٧٠٠ فاكس: ٠٢١٢٦٣٨١٦٣٤/٣٤

الجمهورية اللبنانية:

دار إحياء التراث العربي - بيروت

شركة التمام - بيروت - كورنيش المزرعة

هاتف: ٥٤٠٠٠٠ فاكس: ٨٥٠٧١٧

هاتف: ١٧٠٧٠٣٩

الجمهورية العربية السورية:

دار الفجر - دمشق - حلبوني

هاتف: ٢٢٢٨٣١٦ فاكس: ٢٤٥٣١٩٣

جمهورية مصر العربية:

دار البصائر - القاهرة - زهراء مدينة نصر

تلفاكس: ٢٣٤١١١٤٤١ - ٢٣٤١١١٤٤١ - ٠١٠٠٢٤٣٦٦٦٣

الجمهورية السودانية:

دار الأمانة - الخرطوم - شارع المطار

هاتف: ٠٠٢٤٩٩٩٠٠٤٣٥٧٩

المملكة الأردنية الهاشمية:

دار الرازي - عمان - العبدلي

دار محمد دندس للنشر والتوزيع - عمان

تلفاكس: ٤٦٤١١١٦

هاتف: ٦٤٦٥٣٣٩٠ - ٦٤٦٥٣٣٨٠

الجمهورية اليمنية:

مكتبة تريم الحديثة - تريم

هاتف: ٤١٧١٣٠ فاكس: ٤١٨١٣٠

دولة ليبيا:

مكتبة الوحدة - طرابلس

شارع عمرو ابن العاص

هاتف: ٠٩١٣٧٠٦٩٩٩ - ٠٢١٣٣٣٨٢٣٨

الجمهورية الإسلامية الموريتانية:

شركة الكتب الإسلامية - نواكشوط

هاتف: ٠٠٢٢٢٥٢٥٢٤٦١

لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو نسخه أو حفظه في أي نظام إلكتروني أو ميكانيكي يمكن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه. وكذلك لا يسمح بالاستعارة منه أو ترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي من الناشر.



تقديم المحققين

الحمد لله الذي مهد أصول شريعته بكتابه القديم الأزلي، وأيد قواعدها بسنة نبيه العربي، وشيد أركانها بالإجماع المعصوم من الشيطان الغوي، وأعلى منارها بالافتباس من القياس الخفي والجلي، والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الأمي، وعلى آله وصحابه أولي فضل سني وقدر علي.

أما بعد؛

فإن علم أصول الفقه من أجل علوم الإسلام، لما ينبني عليه من القواعد والأحكام، وقد انتدب للتأليف فيه طائفة من العلماء الأعيان، فبينوا وحرروا للناس قواعده الحسان، وقد ألفت فيه المختصرات والمطولات، والقصائد الشعرية والمنظومات.

وقد ألفت في علم أصول الفقه علماء المشرق والمغرب، وكان العلماء الشناقطة ممن أسهم في هذا المجال، وأبدع فيه وصال وجال، ومن أبرز آثارهم في هذا المضمار منظومة العلامة سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم العلوي، «مراقي السعود» وشرحها المسمى «نشر البنود».

وهذا الكتاب يعتبر من وجهة نظرنا من أهم كتب أصول المالكية، والحاجة ماسة إلى تحقيقه تحقيقاً علمياً وطباعته ونشره؛ لما له من قيمة علمية عالية، وعظم حجم حضوره على مستوى الدرس والتأليف في هذا



القطر وخارجه، وكثرة انتشاره وتداوله في هذا الأوان.

إلا أن هذا الكتاب النفيس - للأسف الشديد - لم يحظ لحد الساعة بطبعة علمية محققة، ولا بإخراج سليم للنص، فقد شاب الطبعات السابقة - أكثر من ثلاث - سقط وتحريف وتصحيف، حتى أن بعضها أخرج الكتاب في ثوب نثري كله، ذلك أن الأبيات الشعرية التي بداخله لم تعد تتبين، وإذا تبين بعضها فهو أقرب للنثر منه إلى النظم.

وهذا ما جعلنا نهتم بتحقيقه تحقيقاً علمياً رصيناً، يسهل الاستفادة منه للباحثين والأكاديميين، فقمنا بعملية التحقيق والتقديم. وهي مهمة صعبة وشاقة، فقد جمعنا النسخ المخطوطة من مكتبات علمية متعددة ومختلفة ومتباعدة، ثم وضعنا خطة علمية رصينة لتحقيق الكتاب وفق التحقيق العلمي، فقمنا بتخريج الآيات والأحاديث، وعزو الأقوال التي يستشهد بها المؤلف، وتوضيح الكلمات الصعبة والغامضة، كما ضبطنا متن المنظومة بالشكل، ووضعنا بجانب كل بيت رقماً يسهل الرجوع إليه. كما راعينا علامات الترقيم في كتابة النص، والتي فقدت في جميع الطبعات السابقة.

وفي الختام نرجو من الله العليّ القدير أن يتقبل منا هذا العمل، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن يمن علينا بالرضى والسداد والتوفيق لما يحب، إنه قريب سميع مجيب.

د. التّاه بن محمّد بن أجّمد

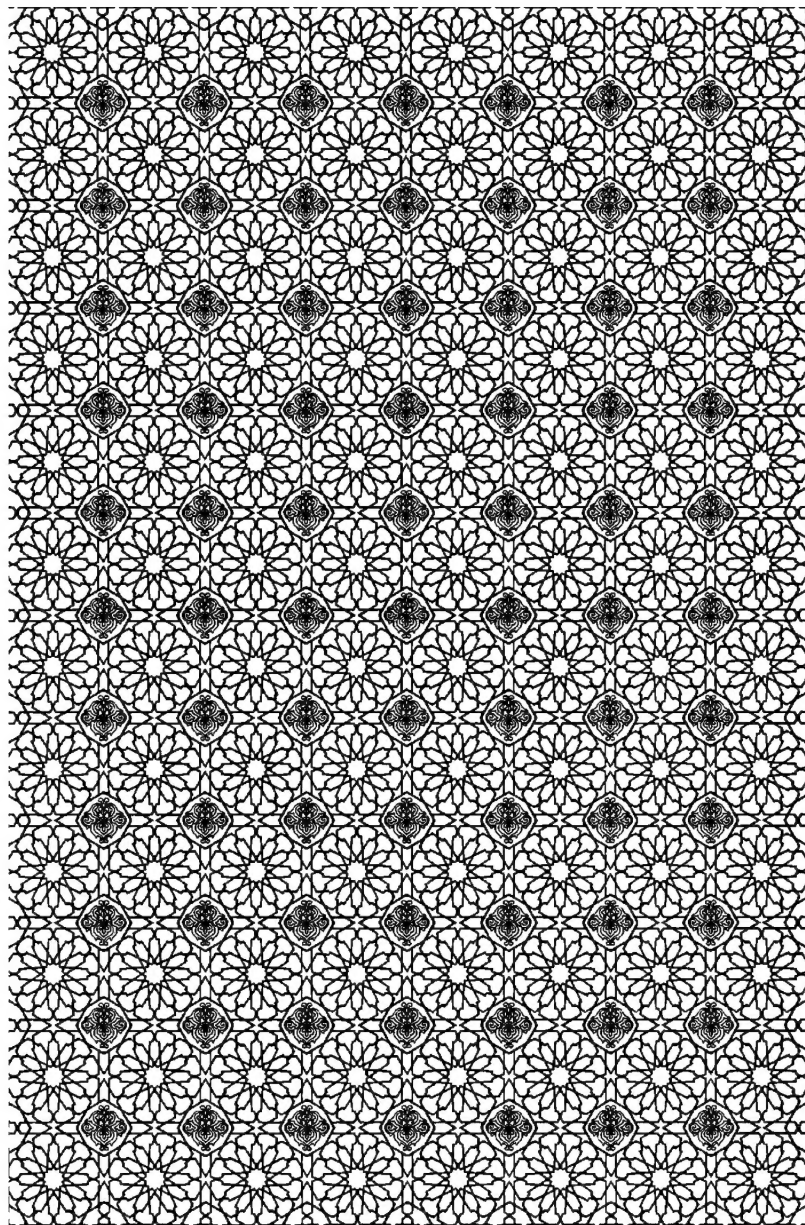
د. الشّيح التّيجاني بن أحّمدي

انواكشوط بتاريخ: 5 رجب 1435هـ الموافق 04 مايو 2014م

التقديم

ويشتمل على أربعة أمور:

- * ترجمة العلامة سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم .
- * التعريف بكتاب: (نشر البنود على مراقي السعود).
- * منهجنا في التحقيق .
- * وصف النسخ المخطوطة المعتمدة .



التعريف بالعلامة سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم

مَهَيِّدًا :

يعد الشيخ سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم - رحمه الله - من أعلام علماء المسلمين في الغرب الإسلامي الذين تميزوا بسعة اطلاعهم، ومشاركتهم في علوم شتى، وكثرة التأليف.

وهذا تجلّى من خلاله عطاءه العلمي الوفير، الذي يبين حقيقة موسوعيته، فهو يجمع بين العلوم والمناهج، مما يؤكد تشعب معرفته عند تأمل موضوعات إسهاماته العلمية.

وعند محاولتنا لكتابة ترجمة موجزة لهذا العلم أول ما صادفنا في هذا الصدد هو الترجمة التي قام بها ابنه الأبر محمد محمود بن سيدي عبد الله، الذي ألف كتابا حافلا بالمعلومات عن شخصية هذا العلم، لاسيما الناحيتين العلمية والسلوكية، وقد سمي هذا الكتاب: «الدر الخالد في مناقب الوالد» وقد اشتمل على مقدمة ضمنها نسبه وتاريخ وفاته ونحو ذلك، ثم أتبعها بثلاثة أبواب: الأول: في علمه وما يتعلق به، والثاني: في ورعه وما تعلق به، والثالث: في عباداته وكراماته وما إلى ذلك⁽¹⁾.

(1) ينظر الدر الخالد في معرفة الوالد، لمحمد محمود بن شيخنا، ص: 3.

وبعد هذا الكتاب نصادف العديد من الكتابات والدراسات عن حياة هذا العلم فيما كتب من دراسات وأبحاث عن مؤلفاته، بالإضافة إلى ما سطره أصحاب الترجمات، ومقدمو ومحققو كتبه المنشورة من تعريف به .

❁ نظرة في الحياة الثقافية:

لقد شهد العالم الإسلامي ترديا حضاريا عاما في القرون المتأخرة، ارتبط به بالضرورة الانحطاط العلمي والثقافي، خصوصا في القرن الثاني عشر الهجري، إلا أن شنقيط بقيت شامخة أمام هذا التردّي، وكان حصنها الحصين وركنها الركين محاضرها الكثيرة التي لم ينطفئ إشعاعها العلمي والثقافي، ولم يخب نورها، ولم تنطفئ جذوتها المتوقدة منذ قرون .

فقد كانت في تلك الآونة معمورة بتعليم القرآن، والحديث، والأدب، والمنطق، والتصوف، وهذا مستمر فيها آناء الليل وأطراف النهار، لا تنقطع فيها الدروس ولا المراجعات ولا تلاوات القرآن، لا في الليل ولا في النهار ولا في الصيف ولا في الشتاء . وقد امتازت «المحاضر» المدارس الأهلية فيها بحسن السير وانتظام التعليم، وبتفوق وسعة اطلاع علمائها، فكانت ميزتهم الأساسية الموسوعية، والنبوغ في شتى العلوم .

ولبلاد شنقيط أعلام كانوا رياديين في كل الفنون، ومن هؤلاء الشيخ سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم الذي أشرب في قلبه وعقله العلم والمعرفة والتقوى . ولا غرابة في ذلك حيث إن أهل زمانه كانوا يعدون الجاهل من أوائلهم من لا يعرف في الفقه غير مختصر خليل، ولا في النحو غير ألفية

وقد تربي في هذا العصر الذي امتاز - كما قلنا - بكثرة المدارس العلمية (المحاضر) وتوزعها في البلاد؛ فتنقل بين هذه المحاضر، وأخذ العلم عن مشائخها وعلمائها، سواء كان ذلك في شرق البلاد أو غربها، إلا أنه كان أكثر طموحا وأعلى همة من أن تقتصر همته على ما يوجد في هذه المحاضر، فسافر إلى المغرب وقضى فيه مدة للدراسة والتعلم عند علماءها ومشائخها، وخاصة في حاضرتي مراكش وفاس، وقد أخذ عن البناني، وكان من خاصة سيدي محمد بن مولاى عبد الله بن مولاى اسماعيل السلطان، وأحسن إليه كثيرا (2).

ومن المغرب أخذ طريقه إلى البلاد المقدسة للحج بصحبة ولد السلطان مولاى اليزيد، وأثناء إقامته فيها التقى بعدة علماء ومشايخ، استفاد منهم علما وتربية وسلوكا، ثم عند رجوعه إلى المغرب مر بمصر، وفيها التقى بأهل العلم والفضل الذين كان لهم تأثير عليه في حياته العلمية، وفيها أيضا اطلع على المكتبات الغنية بالمصادر والمراجع الشرعية فتزود منها، وهذه الرحلة الطويلة خارج البلاد كانت لها نتائجها العلمية، فقد نهل من معين المشايخ الذين التقى بهم في المشرق والمغرب، واطلع على مكتبات غنية لا وجود لها في بلاده، خاصة المكتبة التي زوده به سلطان المغرب سيدي محمد بن عبد الله، والتي تقدر بأربعمائة كتاب لا وجود لها في حاضرتي العلم شنقيط وولاتة (3).

(1) الدر الخالد، ص 8.

(2) الدر الخالد، ص: 16.

(3) ينظر الدر الخالد ص 16.

كل ذلك أسهم في تكوين موسوعيته، وتوسيع مدارك فهمه لشتى علوم الشريعة، فلم يبق فن إلا واطلع على مصادره ومراجعته، ودارسه مع المتخصصين فيه، فحاز بذلك علما وافرا ونافعا، وهذا ما انعكس على منتوجه العلمي، فقد ألف في مختلف العلوم والفنون، مثل علوم القرآن ومصطلح الحديث، وعلم أصول الفقه موضوع الكتاب الذي بين أيدينا، هذا بالإضافة إلى مؤلفاته في علوم اللغة والبلاغة، ناهيك عما خلفه في السلوك والتصوف.

وكل هذه المؤلفات أضحت من بين المراجع والمصادر المعتمدة لهذه الفنون في بلاده، وفي الغرب الإسلامي عموما، ومن الملاحظ أن الشيخ قد ركز تركيزا ملحوظا على أصول الفقه نظرا لما شاهده في بلاده من عدم الاهتمام بها، وغياب مصادرها ومراجعها عن الدرس العلمي، بل ربما يضاف لهذه الأسباب سبب آخر، وهو الرد على التهمة التي توجه للمالكية على أن جل اعتمادهم في هذا الفن على الشافعية، وندرة أو انعدام التأليف عند مالكية الغرب الإسلامي في الأصول، فنهض نتيجة لهذه الأسباب إلى التأليف في هذا الفن وإظهار استقلال المالكية بأرائهم واجتهاداتهم عن الغير، فألف نظمه «مراقي السعود» وشرحه هذا الشرح الذي بين أيدينا «نشر البنود» والذي يعتبر فاتحة لهذا الفن في غربنا الإسلامي، ومرجعا هاما في أصول المالكية، وقد ساعده على هذه المهمة الصعبة تتلمذه على عالم الأصول الكبير سيدي محمد البناني الفاسي، وما امتاز به من فهم وعلم وسعة اطلاع وتبحر في شتى العلوم والفنون.

التعريف بالمؤلف

❁ أولاً: اسمه ونسبه:

هو عبد الله بن الحاج إبراهيم بن الإمام محنض أحمد بن يند أحمد بن يعقوب يندموكي بن أحمد بن يحيى بن علي بن يمج بن يبككر بن كومبان بن جابر بن عبد الرحمن ويرتفع نسبه إلى علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، من غير مولاتنا فاطمة الزهراء - عليها السلام - وقيل من فاطمة، من قبيلة من الشناقطة يقال لها «إدوعل» كثيرة بحور العلم والفضل⁽¹⁾.

❁ ثانياً: ولادته ونشأته العلمية:

ولد سيدي عبد الله سنة 1152هـ بتجكجة، أما عن نشأته فقد نشأ في بيت علم وورع، فوالده إبراهيم الملقب بالحاج إبراهيم كان عالماً عابداً زاهداً، أخذ عن العلامة ابن رازكه وغيره، وتوفي في أرض مصر قافلاً من الحج 1157هـ، وجده الإمام عبد الرحمن كان أيضاً عالماً صالحاً بارعاً في علم السير، وكان زعيم قومه في زمنه، وكان كثير البركات والخير مشهوداً له بذلك⁽²⁾، لهذا تربى على حب العلم والمعرفة وعلو الهمة في التحصيل العلمي، وهو ما حدا به للوصول به إلى هذه المرتبة العلمية التي تبوأ.

(1) الدر الخالد، ص: 4، فتح العليم، ص: 23.

(2) الدر الخالد، ص: 7، وفتح العليم، ص: 24.



وقد بدأ تحصيله المعرفي عند بلوغه سن الدراسة، فقد حفظ القرآن الكريم على خاله، السيد أحمد بن عبد الله حفظاً متقناً مجوداً ولما يبلغ الحلم، وكان قد أظهر نبوغاً علمياً مبكراً، حيث كان يحفظ ما في لوحه بسرعة خارقة، ثم يأخذ ألواح أصدقائه فيحفظ ما فيها بسرعة عجيبة تفوق العادة.

ثم بعد ذلك توجه إلى مدرسة العلامة المختار بن بونه الجكني، صاحب الاحمرار المشهور على ألفية ابن مالك، فدرس عليه عدة كتب في النحو والعقيدة، منها الكافية والتسهيل، وألفية السيوطي، وكبرى السنوسي ووسطاه، وصغراه.

ثم انتقل إلى مدرسة سيدي عبد الله بن الفاضل، فدرس فيها علوم العربية، من تصريف وبلاغة، ودواوين الستة الجاهليين، وديوان غيلان.

وبعد ذلك رحل إلى خارج البلاد، فقدم إلى المغرب فنزل بمراكش وفاس، وأخذ فيهما عن علمائهما، ولم تذكر المصادر إلا أخذه عن الشيخ البناني صاحب الحاشية على الزرقاني على شرح مختصر خليل، والشيخ التاودي بن سودة.

وقد قضى أزيد من عشرين عاماً في طلب العلم، قضى سبع سنوات منها في أرض القبلة: ثلاث سنوات مع المختار بن بونه، وأربع سنوات مع عبد الله بن الفاضل بمنطقة إينشيري، وسبع سنوات على الأقل بالمغرب، وبعضهم قال عشر سنوات، وست سنوات في المشرق بين الحجاز وجامع الأزهر بمصر⁽¹⁾.

(1) ينظر فتح العليم ص: 33 - 42، الوسيط ص: 53.

وبعد هذه المدة رجع إلى بلاده، وعاد بمكتبة هائلة من المغرب زوده بها سلطان المغرب في زمنه، سيدي محمد بن عبد الله، وكانت تلك المكتبة تقدر بأربعمائة كتاب⁽¹⁾.

❁ ثالثاً: تلامذته:

لقد أسس الشيخ سيدي عبد الله محظرته التي ما لبثت أن أصبحت قبلة لطلاب العلم من جميع مناطق البلاد، فتخرج فيها الجيل بعد الجيل من العلماء الذين نشروا العلم والمعرفة، ورفعوا لواء الدين حيثما توجهوا.

وقد تميزت هذه المحاضرة من بين المحاضر بأنها أول مدرسة تم فيها تدريس مادة الأصول، كما اهتمت اهتماماً متميزاً بمصطلح الحديث، وبعلوم البلاغة والبدیع والبيان، ومن أبرز أولئك الذين أخذوا عنه نذكر.

الشيخ عبد الله بن سيد محمود الحاجي، ومحمد بن إبات المرادي، وسيد امحمد بن محمد بن الحبيب التتواجيوي، وسيد مولود بن محمد الشيخ الجكني، وسيد امحمد بن علي بن المختار العلوشي، والسالك بن عمار العلوي، والطالب بن حنكوش العلوي، وعبد الرحمن بن الجود الغلاوي، وأحمد بن الطالب ابراهيم الجماني، وسيدي محمد بن عبد الرحمن بن الطالب سيد احمد الكنتي، والطالب أحمد بن اطوير الجنة الحاجي، وكان لازمه أكثر من عشرين سنة، وقرأ عليه ما لم يقرأ سواه، وكان من أحب الناس إليه، ونال منه خيراً كثيراً.

وخلاصة القول أننا ليس بإمكاننا حصر طلبته في عجالة مثل هذه،

(1) الدرر الخالد، ص 8.

وطلابه كانوا على فرقتين: فرقة يربّيها أحسن التربية، وفرقة يعلمها ويرشدها إلى أفعال الخير من غير تربية، وما صاحبه أحد إلا وبان فيه الخير ورغب في الآخرة وزهد في الدنيا، ولا يفسر لأحد إلا ما يعلم أنه يفهمه، ولا يفسر لأحد كثيرا ولا يفسر دون شرح إلا شيئا خفيفا⁽¹⁾.

❁ رابعا: مؤلفاته:

كان الشيخ - رحمه الله - يقسم وقته بين التدريس والعبادة، وإمامة المسجد وشؤون بيته وتربية أبنائه، وإصلاح أحوال المسلمين والفتوى وتأليف الكتب. فقد بارك الله في عمره وعمله، فقد قضى أربعين عاما في طلب العلم، وقضى قريبا من ذلك في التدريس والتأليف، فقد خلف - رحمه الله - مصنفات حافلة بالعلم والمعرفة، ونافعة لطلاب العلم والعلماء، مزج فيها بين النظم والنثر، ومن هذه المصنفات ما يأتي:

1. علوم القرآن:

(أ) صعود النظر إلى معارج القمر في القراءات العشر (قيد الطبع)

(ب) مبصر من به عمى في القراءات (نظم) (مخطوط بالزاوية).

(ت) رسالة في القراءة بالجيم والجييم الشديدة والمتفشية. (مخطوط بالزاوية).

2. علوم الحديث:

(أ) هدي الأبرار شرح طلعة الأنوار في مصطلح الحديث (305 بيت) (مطبوع)

(1) الدر الخالد، ص 13 - 14.

ب) غرة الصباح في اصطلاح البخاري وشرحه نيل النجاح في مجلد.
(مطبوع)

3. الفقه وأصوله

أ) مراقي السعود لمبتغي الرقي والصعود، وعدد أبياته (1001) بيتا.

ب) نشر البنود على مراقي السعود وهو موضوع عملنا.

ت) طرد الضوال والهمل عن الكروع في مسائل العمل في القضاء
والفتوى والعمل. (مطبوع)

ث) النوازل وهي فتاوى فقهية (مطبوع)

ج) الجادة المطروقة في تطبيق الزوج المحلوقة. (مخطوط).

ح) رسالة مطالع التنوير في آفاق التطهير. (مخطوط).

خ) رسالة تحرير المقالة في تحریم ونكالة. (مخطوط).

د) تعليق على تكميل المنهج. (مخطوط).

ذ) منظومة في جواز رجوع الوالد في هبته لابنه. (مخطوط).

ر) نظم مسوغات الفطر للصائم. (مخطوط).

ز) رسالة طبيب المرعى في حقيقة الاسترعاء. (مخطوط).

س) رسالة في حكم استعمال الدخان والشم. (مطبوعة).

4. علوم اللغة:

أ) فيض الفتاح على نور الأفاح في علوم البلاغة (مطبوع)



5. التصوف والسلوك:

(أ) روضة النسرین وشرحه یسر الناظرین فی الصلاة علی النبی ﷺ .
(مطبوع)

(ب) رشد الغافل . (مطبوع).

(ت) التصوف ورد الشبهات (مفقود)

6. الأنساب والتاریخ:

(أ) صحیحة النقل فی الأنساب . (مطبوع).

(ب) رسالة الروض فی أنساب قبائل الحوض . (مخطوط).

❁ خامسا: وفاته رحمة الله علیه:

كانت وفاة العلامة سيدي عبد الله ليلة الجمعة الثامن والعشرين من ربيع الثاني عام: 1233هـ تغمدہ الله برحمته، وأسكنه فسيح جناته، ودفن قرب مسقط رأسه مدينة تجكجة وسط البلاد، وقد نعى نفسه بنحو عشرة أيام قبل موته بالبيتين التاليين، وذلك عند آخر قضاء قضاءه، فقال⁽¹⁾:

ما كنت أحسب أن الشمس قد أفلت حتى رأيت الدجى ملقى على القمر
ناشدتك الله في حفظ الوداد فقد بانئت سليمى وهذا آخر الخبر

وقد رثاه ابنه محمد محمود بقصيدة رائعة نقتطف منها الأبيات التالية:

أفاض على جأش وشاك جنان دماء شؤونى أعظم الحدثان

(1) الدر الخالد، ص: 8، وفتح العليم، ص: 110.



فأمرر بما قد كان منه سقاني
وسم حباب ذا أذى وهوان

سقاني كؤوسا من طلاء وعلقم
وغادر نارا في حشاي تأججت

إلى أن يقول:

عفائف لم تلمس بوجه بنان
على الصب ذي الأسواق والهيمان
كما كسفت أنوار شمس بيان
كعيني حديث المصطفى تكفان

ولكن شجا قلبي تايم عزلة
من الفقه والتصرف في النحو حرمت
وقد عرجت ساق القواعد بعده
وعينا أصول العلم ما تنعما معا

كما رثاه ابنه وريث علمه وحلمه سيدي محمد بقصيد نذكر منها

الآبيات التالية:

يروح ويغدو يعتمي من له جد
يؤم كرام الناس يعدو ويرفد

هو الدهر لا يثنيه عن عزمه سد
هو الدهر يدهو من رمى وبنبله

إلى أن يقول:

مجن لنا دون المكاره بل سد
فليس له ند وليس لها حد
عن الدين والدنيا فنعم هو العبد
به الراح والريحان والروح والخلد
يصوب به سيب ويجري به مد
فقد حل فيك البدر والبحر والند
يفوح بنشر المسك ما طلع السعد⁽¹⁾

حسام يمان غمده الحلم والتقوى
له همة لم يعطها الله غيره
جزاه إله العرش خير جزائه
وأنزله أعلى المنازل عنده
ولا زال واديهما مريعا مباركا
هنيئا لك الفضل الذي سار ذكره
عليكم سلام كالرحيق من ابنكم

(1) فتح العليم ص: 110 - 112 .

التعريف بكتاب (نشر البنود على مراقي السعود)

❁ أولاً: تاريخ التأليف في أصول الفقه

يعد علم أصول الفقه من أشرف العلوم وأعظمها نفعا وفائدة؛ لأنه ازدوج فيه العقل والسمع، واصطحب فيه الرأي والشرع، فهو يأخذ من صفو الشرع والعقل سواء السبيل، فلا هو تصرف بمحض العقول، بحيث لا يتلقاه الشرع بالقبول، ولا هو مبني على محض التقليد، الذي لا يشهد له العقل بالتأييد والتسديد.

وقد ظهرت قواعد هذا العلم مصاحبة للفقه؛ لأنه حيث يكون فقه تكون - لا محالة - لاستنباط الأحكام قواعد تضبط هذا المنهج، وذلك أن الأحكام كانت تؤخذ من النبي - ﷺ - حيث كان يأتيه الوحي بها، ولما لحق - ﷺ - بالرفيق الأعلى، تولى كبار فقهاء الصحابة - رضوان الله عليهم - منصب الإفتاء وتبيين الأحكام، فنشأ الفقه في عصر أولئك الصحابة الكبار الذين تصدوا للقضاء والافتاء، مثل: عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وزيد بن ثابت، ومعاذ بن جبل، وعبد الله بن مسعود... وغيرهم.

وكل القواعد التي سطرت ودونت في علم أصول الفقه كانت مركوزة في أذهان هؤلاء المجتهدين، ويزيدون على ذلك بميزة مشاهدة حيثيات

التنزيل، وفهم أسرار التشريع.

وأكبر شاهد على هذا حكم علي في حد شارب الخمر بالجلد ثمانين
جلدة، وفيه نظر في المآل، وسد الذرائع، وحديث معاذ في القياس،
ورسالة عمر في القضاء...

وقد اتضحت طرق وسبل الاجتهاد مع الصحابة - رضوان الله عليهم
- من الكتاب والسنة والإجماع والقياس وسد الذرائع، وفي عهد التابعين،
اختلف الفقهاء على قسمين: قسم يتجه للتمسك بظواهر النصوص، ولا
يأخذ بالقياس إلا نادرا، وكان يعرف هؤلاء بأهل الحديث في الحجاز،
ومن أبرزهم سعيد بن المسيب، وعلى العكس من هذا كان القسم الثاني
والمتمثل في فقهاء العراق، الذين كانوا يرون أن أكثر الأحكام الشرعية
معقولة المعنى، فكانوا يبحثون عن علل تلك الأحكام، ويجرون عليها
الأحكام وجودا وعدما، وكانوا كثيرا ما يردون الأحاديث إن خالفت تلك
الضوابط، وكان على رأس هذه المدرسة من التابعين علقمة النخعي تلميذ
عبد الله بن مسعود⁽¹⁾.

وإذا ما انتقلنا إلى عهد الأئمة المجتهدين، فإننا سنجد مناهج
الاستنباط وقواعد استخراج الفروع الفقهية قد تمايزت وبدأ التعبير عنها من
قبل الأئمة، وكانت على شكل إشارات لقواعد متناثرة في ثنايا كلام
الفقهاء، ومناقشتهم للأحكام الفقهية، كما تجلت أيضا عند المناقشة في
مسائل الخلاف الفقهي، حيث لجأ الفقهاء إلى تقوية وجهة نظرهم، وتعزيز

(1) أصول الفقه تاريخه ورجاله، لشعبان محمد إسماعيل، دار المريح للنشر، الرياض، 1401هـ - 1981م، ص: 23.

مذهبهم ، بذكر قواعد أو رد أخرى .

فأول من أُلْمِعَ إلى القياس وملاحظته ، واهتم بالعمل به ، الإمام أبو حنيفة - رحمه الله - . فقد عرف عنه توسعه في العمل به حتى سمي مذهبه بمذهب أهل الرأي . وفي ذلك يقول : آخذ بكتاب الله إذا وجدته ، فما لم أجده فيه أخذت بسنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - والآثار الصحاح عنه ، فإن لم أجد أخذت بقول أصحابه من شئت وأدع قول من شئت ، فإذا انتهى الأمر إلى إبراهيم ، والشعبي ... اجتهد كما اجتهدوا⁽¹⁾ .

كما نجد الإمام مالك بن أنس - رحمه الله - أصل لمذهبه بالكتاب والسنة ، والإجماع ، والقياس ، وعمل أهل المدينة ، وقول الصحابي ، والاستحسان ، وسد الذرائع الذي اشتهر بعمله به...⁽²⁾ .

أما الإمام الشافعي - رحمه الله - فكانت له إشارات ذكية تبين حجم فطنته وقوة شعوره بقواعد هذا العلم ، فقد أسس له حقيقة ، فعندما عبر عن قاعدة الاستحسان بقوله : «من استحسن فقد شرّع» ، كما عبر عن سد الذرائع بقوله : «لا اتهم أحدا» وعندما وصل بنا الحديث إلى الإمام الشافعي - رحمه الله - صار من حقنا الحديث عن عصر التدوين فما ذا عنه ؟

عصر التدوين

اختلف الدارسون في بدء تاريخ تدوين علم أصول الفقه ، فمنهم من يرى أن الإمام جعفر الصادق هو واضع هذا العلم ، ومنهم من يرى أن أول

(1) تاريخ التشريع للخضري ، ص : 196 .

(2) نفسه ، ص : 204 .

من دَوْن في أصول الفقه هو أبو يوسف تلميذ أبي حنيفة، لكن لم تصل إلينا أي كتب لهذين العلمين في هذا العلم.

ولذلك فالثابت والمتقرر عند علماء الأصول أن أول من صنف في هذا العلم تصنيفاً مستقلاً، هو الإمام الشافعي - رحمه الله - فهو أول من جمع كتاباً حدد فيه معالمه، والأسس التي يبنى عليها.

والذي ساعد الإمام الشافعي - رحمه الله - على تحديد وتصنيف هذا العلم، هو تلك الثروة الوفيرة من النقاشات الفقهية والقضايا العلمية، والتي مكنته من التعرف على القواعد التي كانت مركوزة في أذهان الفقهاء، واستطاع أن يعبر عن ذلك بأوصاف مناسبة ودقيقة، ثم بعد ذلك وضع موازين لتحديد الصحيح والخطأ في الاستدلال، فكان ذلك علم أصول الفقه.

وهكذا وضع الشافعي قواعد للاستنباط، ولم تكن في جملتها ابتداعاً ابتدعه، ولكنها ملاحظة دقيقة لما كان يسلكه الفقهاء الذين اهتموا بهم من مناهج في استنباطهم لم يدونوها، فهو لم يبتدع مناهج الاستنباط، ولكن له سبق في أنه جمع شتات هذه المناهج التي اختارها، ودونها في كتاب مترابط الأجزاء⁽¹⁾.

والحق أن الشافعي رتب أبواب هذا العلم، وجمع فصوله، ولم يقتصر على مبحث دون مبحث، بل بحث في الكتاب، والسنة، وطرق إثباتها، ومقامها من القرآن، كما بحث في الدلالات اللفظية فتكلم في العام والخاص، والمشارك والمجمل والمفصل، وبحث في الإجماع وحقيقته،

(1) أصول الفقه لأبي زهرة، ص 10 - 11.

وضبط القياس ، وتكلم عن الاستحسان .

والحقيقة أيضا أن الشافعي - رحمه الله - لم يأت بهذا العلم غضا طريا ، كاملا من كل الوجوه والصور ، وإنما ترك جوانب واسعة شكلت لمن بعده مجالا للإضافة والزيادة ، فنمت مسائل وحررت قضايا كثيرة في هذا العلم ⁽¹⁾ .

والشافعي - رحمه الله - لم يكن في طرحة لقضايا أصول الفقه ، متفقا مع جميع علماء المذاهب ، وإنما كان على خلاف معهم في قواعد وقضايا متعددة ، فقد رفض قاعدة الاستحسان ، ومع ذلك أخذ بها الأحناف ، وهي قاعدة عملوا على توسيع العمل بها أكثر من غيرهم ، وتبنوها ودافعوا عنها أكثر من غيرهم .

كما رفض أيضا عمل أهل المدينة الذي اختص بالعمل به المالكية ، ورفض قاعدة سد الذرائع التي يقال إن المالكية عملوا بها أكثر من غيرهم ، واشتهروا بالدفاع عنها ، وكذا العمل بالمصالح المرسلة . من هنا تعددت مناهج التأويل عند علماء الأصول ، واشتهر مذهبان أو طريقتان هما : طريق الشافعية (المتكلمون) ، وطريق الحنفية (الفقهاء) . فما ذا عن هاتين الطريقتين :

1. طريقة الشافعية (المتكلمون)

يختص هذا المذهب بتقريره للقواعد ، واستنباطها وبحثها بحثا نظريا غير متقيد بالفروع الفقهية ، فهو يبحث في القاعدة ويقررها ، وينظر فيها ؛ سواء خالفت الفروع الفقهية المستنبطة من قبل أو وافقتها .

(1) المرجع السابق نفسه .

وهذه الطريقة هي طريقة الشافعية أو طريقة المتكلمين ، ويرجع ذلك إلى أن كثيرا من علماء الكلام آثروا هذا الطريق ، وألفوا كتبهم وفقها ، ولذلك اختلط فيها علم الأصول بعلم الكلام ، فتسربت بعض القضايا الكلامية إليه مثل : كلامهم في التحسين والتقييح . كما تكلموا على مسائل نظرية كثيرة لا يبنى عليها فرع ، ولا تدخل في صلب علم الأصول ، مثل : خلافهم في جواز تكليف المعدوم ، وكذلك إدراجهم لقضايا مثل : حروف المعاني .

زد على ذلك اهتمامهم البالغ بعلم المنطق ، حيث إنهم اعتبروه من ضروريات هذا العلم ، ولذلك قدم الغزالي كتابه : « المستصفى » بمقدمة عن المنطق والبرهان العقلي .

ومجمل القول إن هذه الطريقة ، تروم أن تكون القواعد الأصولية حاكمة على الفروع ، ودعامة للفقهاء ، ولذا لم يلتفتوا إلى موافقة فروع المذهب أو مخالفتها لها ، وإنما عولوا أساسا على الأدلة العقلية والعقلية . ثم إنهم أيضا لا يلتزمون بما يتوصل إليه المذهب من قواعد ، وتغلب عليهم الاستدلالات العقلية والبراهين النظرية ، هذا مع قلة إيرادهم للفروع الفقهية ، إلا في مقام التمثيل والتوضيح . وقد التزم بهذه الطريقة جمهور العلماء الشافعية ، والمالكية ، والحنابلة ، فلذا يطلق عليها طريقة الجمهور .

ولعل من أهم الكتب المؤلفة على هذه الطريقة : العمد للقاضي عبد الجبار المعتزلي (ت : 415هـ) والمعتمد لأبي الحسين البصري المعتزلي (ت : 463هـ) والبرهان لأبي المعالي الجويني الشافعي (ت : 478هـ) والمستصفى لأبي حامد الغزالي الشافعي (ت : 505هـ) والمحصول لفخر

الدين الرازي الشافعي (ت: 606هـ) والإحكام لسيف الدين الآمدي الشافعي (ت: 631هـ) ومنهاج الوصول للبيضاوي (ت: 685هـ) والتنقيح وشرح التنقيح للقرافي المالكي، (ت: 684هـ) ومنتهى السؤل لابن الحاجب المالكي (ت: 646هـ) وغير ذلك مما يضيق المقام عن تتبعه⁽¹⁾.

2. طريقة الحنفية:

ويتجه البحث عند هؤلاء نحو فروع المذهب، واستنباط القواعد الأصولية التي بنى عليها فقهاء المذهب استدلالاتهم، وتختلف هذه الطريقة عن طريقة الجمهور في أنها تستنبط القواعد المبينة لمذهبهم والمؤيدة له، فهي مقياس مقرر لا حاكمة، ويمكن إجمال ما تتميز به هذه الطريقة بما يأتي:

أنها طريقة لاستنباط أصول الاجتهاد الذي وقع بالفعل، وهي قواعد مستقلة يمكن الموازنة بينها وبين غيرها من القواعد.

كما أنها طريقة مطبقة في الفروع؛ فهي ليست بحثاً نظرية مجردة، وإنما هي بحوث كلية وقضايا عامة، فتستفيد الكليات من تلك الدراسة.

زد على ذلك ما تميزت به الطريقة من استنباط للقواعد الأصولية من الفروع الفقهية، والتزام بالمذهب فيما يتوصل إليه من قواعد، حتى ولو صيغت القاعدة بطريقة متكلفة لتوافق مع الفروع.

هذا بالإضافة إلى كثرة الفروع والأمثلة والشواهد، وقلة المسائل

(1) ينظر أصول الفقه: تاريخه ورجاله، ص: 32.

الافتراضية والنظرية، وقد مكنت هذه الطريقة من كثرة التخريج وتفرع الفروع بناء على القواعد المستتبطة.

وأهم كتب هذه الطريقة: أصول الكرخي لأبي الحسين بن عبيد الله (ت: 340هـ) وأصول الجصاص لأبي بكر أحمد بن علي (ت: 378هـ) وتقويم الأدلة لأبي زيد الدبوسي (ت: 340هـ) وتمهيد الفصول للسرخسي محمد بن أحمد (ت: 428هـ) والأصول لعلي بن أحمد البزدوي (ت: 482هـ) وكشف الأسرار لعبد العزيز البخاري (ت: 730هـ) وتخريج الفروع على الأصول للزنجاني (ت: 656هـ) والتمهيد لجمال الدين الإسني الشافعي (ت: 772هـ) والقواعد لأبي الحسن الحنبلي (ت: 830هـ)⁽¹⁾.

3. طريقة المتأخرين:

ظهرت طريقة المتأخرين من الأصوليين، وهي طريقة تجمع بين الطريقتين، فكانوا يقررون القواعد من خلال البحث النظري المجرد، ويستشهدون عليها بالفروع، فلا يكون البحث النظري مقرراً للقواعد والأصول، ولا تصبح الفروع هي المقررة لما يتم استنباطه من القواعد، وقد ظهرت هذه الطريقة في حدود القرن السابع الهجري.

وأهم كتب هذه الطريقة: بديع النظام، لمظفر الدين الساعاتي (ت: 694هـ) وجمع الجوامع للسبكي الشافعي (ت: 771هـ) وتنقيح الأصول لصدر الشريعة الحنفي (ت: 654هـ) والتحرير للكمال بن الهمام الحنفي (ت: 861هـ) ومسلم الثبوت لمحبد الدين عبد الشكور (ت: 1119هـ)

(1) المرجع السابق نفسه، ص: 36.

وإرشاد الفحول للشوكاني (ت: 1250هـ)⁽¹⁾.

❁ ثانيا: تاريخ تأليف النشر

إن من أهم ما كتب في علم أصول الفقه - بعد رسالة الإمام الشافعي - كتاب البرهان لإمام الحرمين الجويني، و«المستصفى» لحجة الإسلام الغزالي، و«العمد» للقاضي عبد الجبار الهمداني، و«المعتمد» لأبي الحسين البصري - من المعترلة فإن هذه الكتب الأربعة قد ضمت جملة البحوث الأصولية، فتناولت جميع مسائل هذا العلم - الخطير الشأن - بعد تكامله حتى أصبحت هذه الكتب الأربعة - مراجع هذا العلم ومنابع قواعده.

ولما اتصفت به هذه الكتب الأربعة من صفات قد تحد من مجال الاستفادة منها، وتقلل من عدد المنتفعين بها من طلاب علوم الشريعة ظهرت الحاجة إلى كتاب جامع لمزاياها، محيط بمباحثها، مجرد عما أخذ عليها، فألف الرازي كتابه «المحصول» الذي لخص فيه المعتمد والمستصفى، وألف الآمدي كتابه «الإحكام في أصول الأحكام» الذي لخص فيه أربعة كتب: «المستصفى» و«البرهان» و«المعتمد» و«العمد»، ثم ظهرت بعد ذلك كتب أكثر احتواء وشمولية من أهمها جمع الجوامع لمؤلفه تاج الدين السبكي الشافعي (ت: 771هـ) الذي جمعه من زهاء مائة مؤلف أصولي⁽²⁾.

(1) ينظر نفسه، ص: 38 - 40.

(2) أصول الفقه: تاريخه ورجاله، ص: 36.

وقد عكف الأصوليون على جمع الجوامع فمنهم من شرحه كجلال الدين المحلي، ومن المالكية من شرحه كأبي العباس أحمد بن عبد الرحمن المشهور بحلولو، ويعتبر شرح حلولو إضافة إلى شرح التنقيح من أنفس كتب الأصول عند المالكية، ويبدو أن سيدي عبد الله نحا نحو جمع الجوامع في جمعه للمادة العلمية وإن لم يوافقه في كل شيء، بل زاد عليه مما استفاده من كتب المالكية أصولية كانت أو فقهية، وخاصة شرح حلولو وشرح التنقيح، وهو بذلك هدف إلى تحقيق غايات عديدة يمكن أن تجمل في النقاط الآتية:

1. أن مؤلفه قصد فيه تسهيل موضوعات هذا الفن وتذليل صعابه، وذلك ما نبه عليه في المقدمة حيث قال: «فمرادي فيه إن شاء الله تعالى أن أسهل ما استصعب، وأجلب كل منتخب، من بحث معقول، وعلم منقول، حتى لا يعدله كتاب في الإيضاح وتحري الصواب، فإن هذا العلم مما ألوت به الصبا والدبور، وصار يبلى على ممر الدهور...»⁽¹⁾.

وإذا كان لنا أن نحكم فنرى أنه قد وفق في ذلك إلى حد بعيد.

2. إنشاء كتاب أصولي مستقل للمالكية يجمع شتات أصولهم، ويمهد لفروعهم واستنباطاتهم، ذلك أن المالكية طالما أغفل الحديث عن مدرستهم الأصولية أثناء الحديث عن تاريخ علم أصول الفقه والمدارس الأصولية، سواء كان ذلك على صعيد التأليف أو المنهج، وعادة ما تساغ أسباب موضوعية لهذا التجاهل والإغفال، منها: أن الإمام مالك بن أنس

(1) انظر من الكتاب المحقق (43/1).

- **القبس** - لم يؤلف كتابا مستقلا في علم أصول الفقه، وإنما كانت له إشارات أصولية، ويرد على هذا المسوغ بأن الإمام مالك بن أنس كان يحتاج في كثير من المسائل بالقواعد الأصولية، قال القاضي أبو بكر بن العربي في القبس: «إذ بناه مالك - **القبس** - على تمهيد الأصول للفروع ونبه فيه على معظم أصول الفقه، التي ترجع إليه مسائله وفروعه»⁽¹⁾.

أما المسوغ الثاني: فيتمثل في صعوبة تمييز القضايا الأصولية من كتب فقهاء المالكية؛ لأنهم كانوا يهتمون بالجانب التطبيقي أكثر من النظري، لذلك خفيت معالم شخصيتهم الأصولية، وهذا يدل على علو كعبهم في الأصول بحيث أصبحوا على حال تغني عن التنظير في المسائل الأصولية، مع أن هذا غير مسلم فكتب المالكية تعج بذكر القضايا الأصولية.

أما المسوغ الثالث وهو الأهم فهو أن المالكية أتباع للشافعية في الأصول، فلا جديد عندهم في هذا العلم، ولا ابتكار لهم يذكر، فمنهجهم غير معلوم ولا واضح، ولا وجود لمؤلفات تدل على عمق نظرهم وصواب تصدرهم وتميزهم، هذا يقال في المالكية عموما، وفي المغاربة خصوصا، فهم أقل حظا وأنزل رتبة عن غيرهم من المالكية، وقد استشهدوا لما ذهبوا إليه بنقول من كبار المالكية في المغرب شهدوا على هذا الزعم، فهناك قول ينسب للإمام ابن رشد الحفيد 595هـ، ذكر فيه أن علم الأصول يروج في جميع البلدان ما عدا المغرب⁽²⁾.

(1) القبس في شرح موطأ مالك: لابن العربي، دراسة وتحقيق محمد عبد الله ولد الكريم، (75/1).

(2) ينظر فصل المقال، لابن رشد، تحقيق محمد عمارة، دار المعارف، ط2 دون تاريخ، ص: 28 - 27.

أما العلامة ابن خلدون فقد نقل عنه اتهام المالكية بقلة التأليف في علم الأصول مقارنة مع غيرهم، بالإضافة إلى وصمهم بتهمة عدم القدرة على الإبداع والابتكار والتفوق؛ لأنهم حسب رأيه ليسوا بأهل نظر: «وأما المالكية فالأثر أكثر معتمدتهم وليسوا بأهل نظر»⁽¹⁾.

هذا ما استدل به على قصور المالكية في الأصول، إلا أن المتفحص لهذا الكلام لا بد أن يلاحظ الخطأ من أين أتاه، والباطل كيف خالطه، فالنص سياقه يدل على قصد ابن رشد وهو بيان شرعية النظر في كتب القدماء يعني الفلاسفة؛ لأنها أساس المعرفة العلمية الفلسفية، أما كتب أهل زمانه فكثيرة في هذا المجال، فهو يتحدث في إطار الحجاج العقلي، وإلا فالأدلة ترى على رواج علم أصول الفقه في بلده، وبراعة علمائه فيه، فلا يمكن أن نتجاهل مؤلفات الباجي، كالإشارة، وإحكام الفصول، وكتب العلامة ابن حزم الأندلسي، بالإضافة إلى كتب لعلماء معاصرين لابن رشد، ككتب القاضي أبي بكر بن العربي، وأبي الحسن الفيزاري (توفي سنة 553هـ)، وأبي الحسن بن النعمة (توفي سنة 567هـ) وغيرهم.

وفي قول ابن خلدون مبالغة ومغالاة، إذ أن علماء الفقه المالكي ألفوا في الأصول أكثر من مائة كتاب، وليس من الإنصاف أن نُنقص من قيمة الفكر المالكي ومقدرته على خلق القواعد التي تمد ممارسيه بالحلول العملية للنوازل الواردة، فقد أسهم في إثراء وسائل الاستنباط حينما ربط بين المصالح والتشريع، وظهرت نتائج هذا الإسهام في البحوث الواردة في كتب القرافي والشاطبي وابن فرحون وغيرهم.

(1) مقدمة ابن خلدون، ص: 578.

كل هذه النقول التي استند إليها للدلالة على ضعف المالكية في علم أصول الفقه واتباعهم للشافعية غير كافية لإثبات أي حقيقة، وتثبت أنها مجرد تهمة حاول البعض إلصاقها بالمالكية في الغرب الإسلامي، فعلم أصول الفقه عند المالكية ظاهر في كتبهم منهجا وعملا حتى في كتبهم الفروعية، فدائما ما تجد الفقيه يشير إلى ما استند إليه من القواعد الأصولية كالعرف وسد الذرائع وغير ذلك.

كما أن الكتاب الذي بين أيدينا «نشر البنود على مراقي السعود» يكذب هذه المقولة، أو على الأقل يضع حدا لثمادي القائلين بها، فهو كتاب يجمع مادة أصولية مالكية بتطبيق مالكي من كتب مالكية، وبمنطق مالكي ومنهج واضح المعالم والسبل، وهو هدف وضعه على نفسه وجعله مبتغا رئيسا لتأليف هذا الكتاب.

❁ ثالثا: مصادر المؤلف في الكتاب

يلاحظ القارئ لهذا الكتاب أن المؤلف كانت عنده خزانة علمية أصولية نادرة ونفيسة جدا، كانت هي معتمد نظمه هذا والشرح الذي وضع عليه، كما يلاحظ امتداد هذه المكتبة إلى المجالات الأخرى كالتفسير، والحديث، واللغة، والمنطق، وغير ذلك، غير أن الأساس عندنا هو أن المؤلف قد اتخذ من مكتبه هذه كتبا جعلها عمدته، وجمع منها مادته، وقد اتخذ اصطلاحات خاصة لتلك الكتب التي اعتمد عليها ذكرها في مقدمته حيث قال: «مشيرا بلفظ المحشي للكمال ابن أبي شريف، وبزكريا لشيخ الإسلام زكريا، وبالمحشين لهما، وباللقاني لعلامة عصره بلا نزاع،

وواحد وقته بلا دفاع، ناصر الدين اللقاني، وكلهم محشون على شرح المحلي لجمع الجوامع، وبـ«حلولو» لأبي العباس أحمد الشهير بـ«حلولو» القروي المالكي صاحب الضياء اللامع شرح جمع الجوامع، وبالقاضي لأبي بكر الباقلاني، وبالرازي للإمام فخر الدين الرازي، وحيث قلت في التنقيح أو في شرح التنقيح فمرادي شهاب الدين القرافي، وحيث قلت: قال في الآيات البينات: فالقائل أحمد بن قاسم الشافعي العبادي.

هذا عن المصادر الأساسية للشرح، أما المنظومة فلا تبعد عنه كثيرا هي الأخرى من حيث المصادر، وقد أشار في آخرها إلى المصادر التي نظمها منها، حيث قال:

أنهيت ما جمعه اجتهادي	وضربي الأغوار مع الانجاد
مما أفادنيه درس البرره	مما انطوت عليه كتب المهره
كالشرح للتنقيح والتنقيح	والجمع والآيات والتلويح
مطالعا لابن حلولو اللامعا	مع حواش تعجب المطالعا

❁ رابعا: القيمة العلمية للنشر:

يستمد هذا المؤلف قيمته العلمية من شرف موضوعه وميدانه، مع ما هو معلوم من علو كعب المؤلف ورفعة شأنه، ويمكن تلخيص أبرز المميزات العلمية التي تعطي قيمة علمية لهذا الكتاب في الأمور التالية:

* المكانة العلمية المرموقة لمؤلفه: ذلك أنه كان عالما حافظا، قال عنه صاحب الوسيط علامة تحرير، طار ذكره وانتشر، واشتهر علمه في

الآفاق وابدع، ما عاصره مثله علما وفهما، مكث أربعين سنة يرتاد لطلب العلم، يأخذ عن من وجد عنده الزيادة، حتى انتهى إلى الغاية القصوى⁽¹⁾.

وقال عنه أبو عبد الله سيدي محمد بن ما يابى الشنقيطي: هو سيد عبد الله بن الحاج إبراهيم، ذو العلم العميم، والذوق السليم، أعطته العلوم أزمته، فصار من علماء أئمتها، حوى جميع الفنون، كثير الشروح والمتون، ألف هذا النظم المسمى بمراقى السعود وشرحه نشر البنود على أصول الإمام مالك، لم يأت الزمان بمثله، ولا جاد فيما مضى بشكله، مآثره لا ترام بالحصر، لما نشر الله تعالى به في ذلك القطر⁽²⁾.

✽ المكانة التي تبوأها الكتاب بين الكتب الأصولية: ذلك أنه كتاب جامع بين الطريقتين: طريقة المتكلمين وطريقة الحنفية، فهو يأتي بالبراهين والحج ويناقش الأمور ويدققها، مع عدم إهمال الفروع الفقهية التي تنبني عليها، لا على مستوى المذهب المالكي وحده، وإنما يعرج على بقية المذاهب، إضافة إلى أن الفترة الزمنية التي كتب فيها كانت فترة جمود، قلت فيها الحركة التأليفية لا سيما في هذا المجال.

✽ كونه يتكون من شقين نظم ونثر، فنظمه يلخص نشره، ونثره ينشر نظمه، مما سهل التعامل معه لدى الجميع، فمن كان يفضل النظم يجد ضالته، ومن كان يفضل النثر يجدها أيضا، فلم يبق احتمال إلى أن يدعى عدم موافقته للأمزجة، لأنه لم يبق خيار ثالث أمام القارئ.

✽ أنه جمع أغلب المصادر الأصولية: حيث نقل عن عدة كتب بعضها

(1) الوسيط في تراجم أدباء شنقيط: ص 38.

(2) نفسه: ص 39.

مفقود وبعضها نادر وبعضها مخطوط ، فهو يعد معلمة في أصول الفقه ، مما زاد من قيمته ، وأكد من أهميته .

✽ اهتمامه بشرح الغريب من نظمه وإعرايه وإيضاحه: بإيراد الشواهد اللغوية ونحوها حتى يكون واضحاً أمام القارئ ، وفيما يلي أنموذج يبين ذلك ، ففي مقدمة هذا الكتاب نجده يقول:

وشاد ذا الدين بمن ساد الورى فهو المجلي والورى إلى ورا

شاد الحائط طلاه بالشيد بالكسر: وهو الجص ونحوه ، كناية عن تحسينه ، وشاد كجعل معطوف على أفاض ، وهو عائد على من ، والمجلى: السابق في الحلبة ، قال الشاعر:

أتاني المجلي والمصلي وبعده المسلي وتال بعده عاطف يسري
ومرتاحها ثم الحظي ومؤمل وجاء اللطيم والسكيت له يجري

فالمجلى بضم الميم وكسر اللام مشددة ، والمصلي على وزنه: هو الذي يتبع السابق في الحلبة ، والمسلي الثالث ، والتالي الرابع ، والعاطف الخامس ، والمرتاح السادس ، وفي القاموس أن المراتح هو الخامس ، والحظي هو السابع ، والمؤمل هو الثامن ، واللطيم كأمر هو التاسع ، والسكيت كزبير ويشدد العاشر ، وهو آخر خيل الحلبة بفتح الحاء وسكون اللام: الدفعة من الخيل في الرهان ، و(ورا) في قوله: (إلى ورا) بمعنى خلفه ، كسر للوزن⁽¹⁾ .

(1) انظر من الكتاب المحقق ، (1/145) .

* أنه كتاب ألف في أصول إمام دار الهجرة وعالم المدينة مالك بن أنس رحمه الله تعالى، وذلك ما نبه عليه مصنفه في البداية حيث قال ⁽¹⁾:

هذا ولما قد رأيت المذهب رجحانه له الكثير ذهباً
وما سواه مثل عنقا مغرب في كل قطر من نواحي المغرب
أردت أن أجمع من أصوله ما فيه بغة لذي فصوله

* أن هذا الكتاب صار معتمد الدرس الأصولي لدى المحاضر والمدارس العتيقة في موريتانيا وخارجها، بل وحتى بعض الجامعات المعاصرة، وذلك لما لا حظوا فيه من جمع شتات الأقوال الأصولية والمذاهب الفقهية.

❁ خامساً: منهج المؤلف

يمكن الحديث عن منهج المصنف في منظومته هذه والشرح الذي وضع عليها من خلال النقاط التالية:

○ أنه يجمع أهم ما وقف عليه في المسألة من أقوال ومذاهب الأصوليين، مع إبراز موقف المالكية في المسألة محل البحث، معضداً موقفهم بالدليل الذي استندوا إليه فيها، وإيضاح ما نقل عن أئمتهم من عبارات، في أغلب الأحيان.

○ أنه يعتمد في أسلوبه على الإسناد والعزو بعيداً عن قلت وقلنا وقولنا وغيرها من العبارات الذاتية، فهو يفضل منهج الإسناد على الاجتهاد.

(1) انظر من الكتاب المحقق (1/146).

○ أن له اختيارات في بعض المسائل الأصولية، وهذه الاختيارات إما أن تكون اختيارات لبعض علماء مذهبه كالأبياري والفهري وحلولو وغيرهم وهو الأكثر، وإما باعتبار اختياره هو وهذا قليل جدا.

فمن أمثلة ذلك قوله في باب القوادح في العلة في القدح بالنقض بالعة المنصوصة غير الثابتة بظاهر عام، والمستنبطة إن لم يكن التخلف لمانع، أو فقد شرط، هكذا ذكر السبكي هذا القول، غير معزو لأحد، وجعله حلولو هو مختار ابن الحاجب، وتبعه في النظم كما رأيت⁽¹⁾.

فهو يعقب على السبكي أحيانا، فانظر مثلا قوله: «وبما ذكرناه من ظهور ثمرة الخلاف في نية الأداء أو القضاء يكون الخلاف معنويا، خلاف ما للسبكي في جمع الجوامع من أنه لفظي لا فائدة فيه.» ويقول: «وخالفنا تعبير السبكي...»

وعقب على القرافي غير ما مرة، كتعقيبه عليه في مسألة وقت توجه التكليف بالفعل هل يكون قبل المباشرة أو عند التلبس، وقول القرافي بأنه لا ثمرة فيه، كما عقب على البخاري في تسمية الخمر، وعقب على الرهوني في مسألة الأداء والقضاء، كما يستدرك على الشيخ زكريا، ويعقب على حلولو في الضياء اللامع، في مسألة الرخصة مثلا.

كما أن له اختيارات يخالف بها ما تعارف عليه الأصوليون كقوله: «واخترتها على عبارتهم لما في عبارتهم...».

(1) انظر من الكتاب المحقق، (248/1).

○ أنه اتبع نفس التقسيم الذي سار عليه السبكي في جمع الجوامع ونظم أغلب كلامه مما جعل بعض المشايخ⁽¹⁾ يظن أن نظمه هذا نظم لجمع الجوامع خالص، وليس الأمر كذلك، فهو ينظم مسائل من التنقيح والضياء وكتب الفقه، ومن أدلة هذا أنه تجاوز بعض المسائل في جمع الجوامع لم ينظمها مثل باب معاني الحروف، وباب التصوف والعقائد وغير ذلك.

○ أنه يربط الأصول بالفروع حيث يذكر كثيرا من التفرعات الفقهية والتطبيقات الأصولية، ومن أمثلة ذلك قوله في كتاب القياس خلال حديثه عن قاذق القلب وأنه قسان، قال أحدهما: ما صحح فيه المعترض مذهبه، وذلك التصحيح فيه إبطال مذهب المستدل، وهو المراد بالخصم، سواء كان مذهب المستدل مصرحا به في دليله أو لا.

مثال ما كان مصرحا به فيه: قول الشافعي في بيع الفضولي: عقد في حق الغير بلا ولاية عليه فلا يصح، قياسا على شراء الفضولي، فلا يصح لمن سماه.

فيقال من جانب المعترض: - كالمالكي والحنفي - عقد فيصح، كشراء الفضولي فإنه يصح لمن سماه إذا رضي ذلك المسمى له، وإلا لزم الفضولي، وهل إقدام الفضولي على البيع حرام كما في التنبيهات لعباض على المدونة؟ أو جائز كما في الطراز؟ بل ظاهر الطراز أنه مطلوب لأنه جعله من التعاون على البر.

قال الخطاب في شرح خليل: «والحق أنه يختلف بحسب المقاصد،

(1) مثل العلامة محمد الطالب بن الحاج رحمه الله تعالى. الوسيط: ص (38).

وما يعلم من حال المالك ، وما هو الأصلح له»⁽¹⁾.

○ اقتفى أثر السبكي في جمع الجوامع ، إلا أن اقتفائه هذا له لا يعني أنه اتبعه في كل شيء ، وإنما رسم منهجه الخاص به ، الذي بموجبه حذف بعض المباحث التي أوردها السبكي في جمع الجوامع ، كمبحث (معاني الحروف مثلاً) ، وزاد أيضاً بعض المباحث التي استجلبها من مصادره الخاصة ، كما أنه ابتعد عن التحليل المنطقي للمسائل الأصولية ، والانشياز إلى التفرع .

○ أنه اهتم بتعريف المصطلحات العلمية التي تعرض له من أي فن ، مع بيان محترزات الحدود في الغالب ، كما أنه أكثر من التمثيل والتفرع ، مع بيان وجه الدليل .

○ أنه يوجه الكلام والخلاف إذا تنازعه علمان فأكثر ، كما يظهر في مسألة أقوى مفاهيم المخالفة ، وكما في مسألة دخول الكاف على المشبه أو المشبه به عند قوله : «كسبب وذا الوجود لازم» .

❁ سادساً: أثر النشر في المؤلفات التي بعده

لقد عكف العلماء على هذه المنظومة وعلى هذا الشرح وتناولوها شرحاً وتحشية وتعليقاً واختصاراً ، ومن أمثلة ذلك مثلاً شرح العلامة محمد الأمين بن أحمد زيدان الجكني - المعروف بـ«المربط» لشدة مرابطته في العلم وتعليمه (ت1325هـ) المسمى «مراقي الصعود إلى مراقي السعود» ، وهو مطبوع متداول .

كما اختصره العلامة محمد يحيى الولاتي (ت: 1330هـ) في كتاب

(1) انظر من الكتاب المحقق ، (331/2) .

سماء «فتح الودود لسلم الصعود على مراقي السعود»، قال في بديته: «أما بعد فيقول أفقر العبيد إلى مولاه، الغني به عمن سواه، محمد يحيى بن محمد المختار بن الطالب عبد الله الولاتي وطنا، الداودي نسبا، الأشعري معتقدا، المالكي مذهبا، هذا تقييد مفيد وضعته على ألفية سيد عبد الله العلوي المسماة: «مراقى السعود لمبتغى الرقي والصعود»، وذلك أنني اتخذت نشر البنود خلا مواسيا، وطيبيا آسيا، ولكنه طويل، يعجز عن مطالعته المبتدي المقل، فأردت أن أختصره مع الإيضاح والتفسير لعبارته بعبارة ذات بيان وتحرير، ليسهل الإقراء به ومطالعه على المبتدئين، وتتضح معانيه ومقاصده للعلماء المنتهين، فسميته فتح الودود لسلم الصعود على مراقى السعود»⁽¹⁾.

وهو مطبوع في هيئة غير لا ثقة، ورغم أنه مختصر فقد اختصرته المطبعة فحذفت منه كثيرا.

ومن شروحه أيضا شرح العلامة محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي (ت1393هـ) المسمى «نثر الودود على مراقى السعود»، وقد توفي عنه قبل أن يتمه، فقام تلميذه الدكتور محمد ولد سيدي ولد حبيب بإتمامه، وهو مطبوع متداول.

وقد كان العلماء يتراسلون في شأن هذا الكتاب ويطلبه بعضهم لبعض، فمن ذلك الأبيات التي وجهها العلامة المختار بن ألما اليدي إلى الشيخ سعد أبيه يطلب منه قال⁽²⁾:

(1) فتح الودود: ص (5).

(2) الإحالة مكاملة هاتفية بتاريخ: 2017/04/21م مع حفيد قائل الأبيات العلامة محمد=

بمراقى السعود سعد السعود وسليل الكرام نبعة عود
أتحف الحائم المشوق إليكم هائم القلب يا مناخ الوفود
نشر البند فوقه فتسامى إن شأن الكرام نشر البنود

❁ سابعاً: طبعات النشر

طبع كتاب نشر البنود على مراقى السعود عدة طبعات، طبعتين عصريتين وأخرى حجرية، هذا بالإضافة إلى نسخة مصورة من إحدى الطبعات الأصلية، وسنسرّد هذه الطبعات مرتبة ترتيباً زمنياً، ثم بعد ذلك نعلق عليها، بشرح العوار الذي أصابها، والخلط والغلط الذي وقعت فيه، فهي تجمعها سمة القصور وكثرة الأخطاء في الغالب، وهي متفاوتة في ذلك، وهي:

1- الطبعة الحجرية، وهي موجودة متداولة، وبحاشيته كتاب الضياء اللامع لحللول.

2- طبعة إحياء التراث الإسلامي المشترك بين المغرب والإمارات العربية المتحدة، واصطلح على تسميتها بطبعة وزارة الأوقاف المغربية: هذه الطبعة جاءت عقب الطبعة الحجرية، ولا نعلم عما إذا نسخت من الطبعة الحجرية أم من نسخة أخرى، لأنها تتفق معها في بعض الأخطاء، وتزيد عليها، ومن أبرز الملاحظات عليها:

أ) كثرة السقط كما في الصفحات 9 - 10 - 11 - 24 - 37 - 48 -

= الزائد بن محمد سالم بن المختار بن ألما حفظه الله، وقال: إنه روى الأبيات هكذا عن عمه العلامة التاه بن المختار بن ألما الذي رواها عن والده قائل الأبيات رحم الله السلف وبارك في الخلف.

- ب) عدم تمييز النظم عن الشرح ، وأيضا عدم تمييز النظم من الشواهد .
 ت) زيادة كلمات في النظم . كما في قوله : « وَاللَّهُ ... » (ص12)
 و صوابه : « صلى عليه ... » .

ث) أخطاء قلب المعنى

ج) حذف بعض النظم المشروح

ح) أخطاء في النظم

خ) استبدال شطر بيت بآخر

2- طبعة دار الكتب العلمية: وفيها كثير من الأخطاء في النص وتراجع بعض المؤلفين ، وهي نسخة من الطبعة السابقة مزيدة وموشحة بالأخطاء والأغلاط المطبعية ، لذلك لا فائدة من تقديم نماذج من أخطائها ، فهي ارتكبت أخطاء سابقتها وزادت عليها الكثير .

3- طبعة القاضي محمد الأمين بن محمد بيب:

وهذه الطبعة تمتاز عن سابقتها بإقامة نص الكتاب قريبا من مراد المؤلف ، ومقابلته على عدد من النسخ ، كي يتلافى ما وقع في مطبوعاته السابقة من سقط ، وتحريف ، وأغلاط ، وكذلك النصوص التي وردت في الكتاب لم تنل أي جهد لتوثيقها وتمحيصها ، وتقويمها ، كذلك اعتماد منهج واضح في تحقيق الكتاب ، وتم تقديم نص الكتاب مصححا ، وخدمته بالعديد من الفهارس التفصيلية التي تزينه وتقرئه للقارئ .

ونرجو أن نكون قد أضفنا إلى المكتبة الأصولية - بهذا التحقيق - سفرًا جليلاً له مكانته بين كتب أصول الفقه عند المالكية خاصة وكتب أصول الفقه عامة .

❁ تاسعاً: منهجنا في التحقيق:

لقد حاولنا السير وفق المنهج العلمي في تحقيق النصوص كما هو مقرر، ويقتضي إخراج النص على الصورة التي تركه عليها المصنف رحمه الله تعالى، أو على ما يقاربها أو يماثلها، وهذا هو القصد الأسمى من عملية التحقيق، وقد سلكنا لتحقيق هذا النص الخطة الآتية:

❁ اخترنا نسخة نسخة آل اطوير الجنية أصلاً لأنها أقدم وأصح النسخ التي عثرنا عليها وأكملها، كما أنها مقابلة وفيها زيادات ليست في غيرها، وعليها هوامش وتقريرات، والمنهج العلمي يحتم كونها أما نظراً لهذه المواصفات الشكلية والقيمة الزمانية والمعنوية التي سنذكرها في وصف النسخ، وقد تركناها بدون رمز .

❁ قابلنا بين النسخ الثمانية، وتصحيح العلامة اباه بن عبد الله، كما رجعنا إلى المطبوع، وهذه الخطوة هي الخطوة الأهم من عملية معالجة النص، وقد انتبه لها السلف الصالح قديماً، فهذا السخاوي ينقل وجوب المقابلة عن القاضي عياض، مؤصلاً لذلك بما روي عنه رحمته الله من حديث عطاء بن يسار مرسلًا قال: كتب رجل عند النبي ﷺ فقال له: «كتبته؟» قال: نعم، قال: «عرضت؟» قال: لا، قال: «لم تكتب حتى تعرضه»⁽¹⁾.

(1) فتح المغيث شرح ألفية الحديث: (186).

* أثبتنا في الهامش الفروق والاختلافات بين النسخ، وأغفلنا الفروق التي لا تؤثر في المعنى وتثقل الهامش وتشوش على القارئ، من أمثال الواو غير المؤثر والإفراد والجمع غير المقصودين بتلك الصيغة، وقال تعالى وقال ﷺ، ونشير في الهامش إلى الأخطاء الواضحة البينة.

* عدم الإكثار من التعليقات والحواشي، والتركيز على ما يخدم النص فقط.

* إذا وجدت زيادة في نسخة من النسخ وكان السياق والمعنى في حاجة إليها، فإننا نثبتها في المتن مع الإشارة في الهامش إلى النسخ التي لم ترد فيها، وإن ثبت أنها غير ذات أهمية أثبتناها في الهامش مع الإشارة إلى النسخة.

* ضبطنا متن النظم.

* رقمنا أبيات النظم.

* كتبنا النص حسب الرسم الإملائي وراعينا علامات الترقيم حتى يظهر المعنى وتسلس العبارة.

* التعريف ببعض المصطلحات والكلمات الغريبة الواردة في النص.

* توثيق النصوص من مصادرها التي اعتمد عليها المؤلف.

* التعليق على المسائل الخلافية الواردة في الشرح عند الحاجة حتى يتبين الخلاف ويزول الإشكال.

* خرجنا الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية الشريفة من المصادر،

لكن إذا كان الحديث في الموطأ أو في الصحيحين اكتفينا بالعزو إليها وإن كان في واحد منهما أضفنا إليه مصدرا آخر، وإن كان في كتب أخرى أحلنا على بعضها.

✽ عرفنا بالأبيات الشعرية ونسبناها إلى أصحابها.

✽ ترجمنا الأعلام الواردين في النص تراجم مختصرة بذكر أسمائهم وألقابهم ونسبهم وأهم مؤلفاتهم الأصولية وتواريخ وفاتهم، مع ذكر أهم من ترجم لهم.

✽ ذيلنا التحقيق بفهرس للمصادر والمراجع المطبوعة والمخطوطة، وكذا فهرس للموضوعات.

❁ عاشرًا: وصف النسخ المخطوطة

أسعفنا البحث عن مخطوطات نشر البنود بالحصول على خمس نسخ متفاوتة الجودة متقاربة السمات، لا يجد القارئ بينها أي مشاكسة أو خلاف يورده الظنون إلا ما شذ وندر.

✽ النسخ المعتمدة:

- النسخة الأولى (الأصل) نسخة آل اطوير الجنة

وهي نسخة موريتانية حصلنا عليها من طرف الأستاذ الطالب أحمد ولد اطوير الجنة جزاه الله خيرا ووقاه ضيرا.

نوع الخط: مغربي واضح مقروء.

عدد الأسطر في الورقة الواحدة: ما بين 26 - 30 سطرا.

عدد الكلمات في السطر من 11 - 16 كلمة.

الناسخ: هو السيد أحمد بن سيد الفال التاشديتي لأخيه في الله محمد بن محمد الأمين بن اطوير، وهذا الأخير من أكابر تلامذة الشيخ سيدي عبد الله رحمته الله.

تاريخ النسخ: أنهى كاتبها نسخها كما هو مدون في آخر صفحة منها بعد عصر يوم السبت لتسع عشرة خلت من رمضان عام خمسة وثلاثين ومائتين بعد الألف. (1235هـ).

حالة النسخة: جيدة سليمة على العموم من الطمس، إلا في بعض صفحاتها بسبب الرطوبة أو البلل، وفي ركن كل صفحة في أسفلها تعقيب تدل على ترتيب الصفحات وتسلسلها، وقد كتبت فيها الأبواب والعناوين بخط أحمر واضح وكبير، كما أن نص المنظومة مكتوب بخط أحمر تميزا له عن غيره، وهي مقروءة ومصححة كما يبدو ذلك جليا في أول إلقاء نظرة عليها.

وقد انتخبنا هذه النسخة أصلا لتلك المميزات الشكلية التي تتسم بها، وأيضا لاعتبار جوهرى أهم هو كونها مكتوبة من قبل عالم تعاطى الأصول ودرس النشر، وكتبت لأحد أكابر طلابه الذين درسوا عليه النشر وغيره، كما أنها من الناحية التاريخية تعتبر هي أقدم النسخ حيث إن نسخها انتهى بعد وفاة المؤلف بنحو سنتين، وربما شرع في نسخها في حياته؛ لأن كاتبها قد تأخذ وقتا طويلا لكبر حجم الكتاب، كما أنها نسخة واضحة ومصححة ومقابلة كما يبدو ذلك جليا للعيان.

زد على ذلك كونها اشتملت على زيادات لا توجد في غيرها من النسخ، ومن أمثلة ذلك الفقرة الآتية والتي سقطت من جميع النسخ المخطوطة والحجرية والمطبوعة، وهي قوله:

قلت: وغير التعميم ليس بلائق في الصحابة؛ لأنه - ﷺ - جعلهم كالنجوم، وكونهم كالنجوم في الكثرة والشروق يقتضي عمومهم، ولو كان هذا التشبيه في غير الكثرة لحصر العدول منهم على زعم من حصر العدول، فأياك والتفريق في قوم عمم الله عدالتهم ورسوله - ﷺ - فلا تكن ممن خصصهم، واحكم لهم بما حكم لهم به الله ورسوله، إلا ما نص الله عليه في كتابه، كالمنافقين الذين شهد الله بنفاقهم - أعاذنا الله من ذلك - وحذر نبيه - ﷺ - من الصلاة عليهم وقبول العذر منهم، وغير ذلك، نسأل الله السلامة، ولو كان الصحابة يؤخذون بما وقع فيهم لأؤخذ حاطب بقضيته، ولكن قال فيه: - ﷺ - وما يدريك... إلخ، إلى غير ذلك. والله أعلم⁽¹⁾.

- النسخة الثانية:

وهي نسخة موريتانية حصلنا عليها من طرف العلامة الشيخ ولد الشيخ أحمد مدرس بإحدى محاضر نواكشوط، ورئيس المجلس العلمي لقناة المحظرة.

نوع الخط: مغربي واضح مقروء.

عدد الأسطر في الورقة الواحدة: ما بين 31 - 32 سطرا.

(1) انظر من الكتاب المحقق، (78/2).

عدد الكلمات في السطر من 12 - 13 كلمة.

الناسخ: هو والد صاحب النسخة محمد عبد الله بن الشيخ أحمد بن الشيخ محمد الأمين (ت1301هـ) وميلاده بعد وفاة المؤلف سيدي عبد الله بن إبراهيم بسبع سنوات، وأخبرنا الشيخ صاحب النسخة أن جده والد الكاتب من تلامذة الشيخ سيدي عبد الله الشنقيطي.

حالة النسخة: جيدة سليمة على العموم من الطمس، إلا في بعض صفحاتها بسبب الرطوبة أو البلل، وفي ركن كل صفحة في أسفلها تعقبة تدل على ترتيب الصفحات وتسلسلها، ويوجد في هوامش بعض الصفحات بعض العناوين للمسائل المبحوثة في الكتاب أو الفصول أو الأبواب، أو بعض التنبيهات والتعليقات، والظاهر أنها من عمل النساخ أو القراء.

كما يوجد أيضا بعض التبويبات والتصحيحات والإشارات إلى بعض الفروق مع بعض النسخ الأخرى، مما يدل على كونها نسخة متدولة مقروءة من قبل العلماء وطالبي العلم.

واللافت أن النسخة توجد بها بعض الأخطاء الإملائية التي وافق فيها القراء الناسخ من مثل كتابة التاء المربوطة بالمبسوطة «كالمعاطات» و«المساقات» وكتابة كلمة لكن هكذا «لاكن» وغيرها من الكلمات، والصفحة الأولى من المخطوط سجل عليها اسم المؤلف والمؤلف.

وقد انتخبنا هذه النسخة أصلا لتلك المميزات الشكلية التي تتسم بها، وأيضا لاعتبار جوهرية أهم هو كونها مكتوبة من قبل عالم تعاطى الأصول

ودرس النشر، وهو حفيد تلميذ المؤلف، وقد أخبرنا حفيده أنه كان من المعتنين بعلم الأصول وكتب الشيخ سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم، أيما اعتناء.

ـ النسخة الثالثة:

لقد طالت وقفتنا واستيقافنا حول اختيار النسخة الثانية بعد الأصل، وذلك لوضوح النسخ وتقاربها ودقة الفروق بينها، لكننا بعد تفحص وتمحيص أثرنا أن نجعل نسخة المعهد الموريتاني للبحث العلمي والمخطوطات بانواكشوط تحت رقم: (223) النسخة الثانية؛ وذلك للاعتبارات الآتية:

* أن كاتبها من العلماء الملمين بالفن أو الشادين فيه ويبدو ذلك من خلال طوره وحواشيه التي حلى بها هذه النسخة، ويتحفنا في بعض الهوامش ببعض أنظامه الأصولية المفيدة، مما يؤشر على علو كعبه في هذا الفن.

* أنها أقدم نسخة بعد النسخة الأصل حيث كتبت في بداية القرن الرابع عشر (1303هـ) أي بعد وفاة المؤلف بحوالي سبعين سنة، وهذا ما أهلها لأن تتبوأ الرتبة الثانية.

* أنها نسخة واضحة الخط أنيقة سليمة من الأخطاء اللغوية كاملة غير مبتورة لا من الأول ولا من العقب.

تاريخ النسخ: (1303هـ) كما هو مثبت في آخر النسخة.

عدد الأسطر فيها: 40 - 41 سطرا في الصفحة الواحدة.

عدد الكلمات في السطر ما بين 17 - 18 كلمة.

نوع الخط: مغربي واضح .

الناسخ: هو محمد سالم بن كمال الدين بن أحمد تكرر كما هو مثبت في عقب النسخة .

حالة النسخة: خطها مقروء وواضح ، غير أن فيها سقطا داخل المتن ، في مواطن متعددة وصفحاتها مرقمة ترقيما حديثا وترتبط بتعقيبية تبين الصفحة الموالية ، وعناوين الأبواب مكتوبة بخط واضح وعريض .

- النسخة الرابعة :

لقد اخترنا نسخة العلامة سيدي محمد بن مسعود المعدري⁽¹⁾ نسخة خامسة وذلك لأنها نسخة درس بها العلامة سيدي محمد المعدري نشر البنود وعلق عليها بحواش كثيرة تصلح أن تكون تقاريرات على نشر البنود لو جمعها جامع وقد استفدنا منها كثيرا . وقد حصلنا على هذه النسخة من طرف حفيده الدكتور: يحيى الطالبي .

مواصفات النسخة:

تاريخ نسخها: غير مثبت لأنها مبتورة الآخر .

عدد الأسطر: 33 - 34 سطرا في كل صفحة .

عدد الكلمات في السطر: 19 - 20 كلمة .

نوع الخط: مغربي واضح ، مع ضيق وتقارب الأسطر ودقة الخط .

(1) تنظر ترجمته في المعسول: 5/13 . ورجالات العلم العربي في سوس: ص115 . وسوس العالمية: ص44 .

حالة النسخة: نسخة مبتورة في الآخر، وفيها سقط في المتن ليس فيها كشط ولا طمس إلا ما ندر، في ركن كل صفحة أسفلها تعقيب تدل على الكلمة الموالية وترتب الصفحات وتسلسلها، وليس على صفحاتها ترقيم.

هامشها: كما أسلفنا يوجد على هامش النسخة المعدرية تعليقات وحواشي كثيرة ومفيدة لصاحبها يختمها أحيانا بقوله انتهى محمد بن مسعود المعدري.

وبعد: فهذه النسخة حقا تستحق أن تكون الثانية بعد الأصل لولا أقدمية النسختين قبلها، والمكان اللذان رشحاهما ووجود بعض السقط في متن هذه مقارنة بالأولى والثانية.

- النسخة الخامسة:

وهي نسخة موريتانية أخت النسخة (أ) في كثير من مواصفاتها، وقد حصلنا عليها من المعهد الموريتاني للبحث العلمي والمخطوطات، وهي محفوظة تحت رقم (88) وهي كاملة الأوراق.

تاريخ النسخ: غير مثبت.

عدد الأسطر: ما بين 40 - 41 سطرا في الصفحة.

عدد الكلمات في السطر: ما بين 17 - 18 كلمة.

نوع الخط: مغربي واضح.

الناسخ: هو محمد مولود بن محمد فال، ولم نجد عنه أية معلومات.

حالة النسخة: هذه النسخة موافقة للنسخة (أ) في كثير من مواصفاتها حتى إنها تكاد تنبئ بأنّها منسوخة منها، لأنهما تتفقان في السقط وفي

الأخطاء، وقد رجحنا أن تكون هذه النسخة منقولة عن النسخة (أ) للتوافق وأيضا لوجود جرة على بعض الكلمات في (أ) مما يدل على زيادتها وحذفها من (ب) كأن الناسخ تفادى كتابة ماهو مزيد، وفي هذه النسخة وسابقاتها سقط سنشير إليه خلال المقابلة في الهامش.

- النسخة السادسة: وهي النسخة الحجرية:

استعنا أيضا بالنسخة الحجرية وقابلنا عليها، وهي نسخة تامة بل تعتبر من أجود النسخ، ولا حظنا أن فيها بعض الزيادات التي لا توجد في النسخ المخطوطة، وقد أثبتناها في مواقعها.

وقد رجعنا أيضا إلى طبعات الكتاب الثلاث:

الأولى مغربية غير محققة وهي مليئة بالخلط والسقط بل أحيانا التشويه للنص بالتقديم والتأخير.

والطبعة الثانية بيروتية وما هي إلا تطوير وتصوير من حيث الشكل للطبعة المغربية، وما أضيف إليها إلا بعض الهوامش من قبل من زعموا أنهم حققوها؛ لكن أحسن طبعة للكتاب هي الطبعة الأخيرة التي كانت بـ«تحقيق» القاضي: محمد الأمين بن محمد بيب.

غير أن المحقق لم يحترم الضوابط العلمية للتحقيق، فلم يثبت الفروق بين النسخ التي تحت يديه، ولم يوثق نصوص الكتاب ولم يخرجها إخراجا علميا لاثقا، ويكتب بعض الأنظام كتابة نثرية ولم يضبط نص النظم، ولم يستعمل علامات الترقيم، كما وقعت له بعض الأخطاء العلمية في المتن، وجل اهتمامه منصب على الترجمة لبعض الأعلام وتخريج الأحاديث تخريجا مفرطا

زائدا على الحد المطلوب ، مع عدم الترتيب المعتمد في التخريج .

- النسخة السابعة: وقد رمزنا لها بحرف (ج)

وهي النسخة الموجودة في الخزانة العامة بالرباط تحت رقم: (825) ،
وهي أفضل ثلاث نسخ موجودة بها .

تاريخ النسخ: مجهول لم يثبت الناسخ .

عدد الأسطر فيها: ما بين 31 - 32 سطرا في الصفحة .

عدد كلمات السطر: ما بين 12 - 13 كلمة .

نوع الخط: مغربي واضح .

الناسخ مجهول: لم يثبت .

حالة النسخة: هي نسخة كاملة مقروءة وعناوين الأبواب والفصول
مكتوبة بخط عريض وواضح ، وفيها سقط كثير ، أحيانا يتوافق مع النسختين
(أ وب) وأحيانا تنفرد بالسقط ، وفيها أخطاء نحوية وإملائية وتحريف
وتصحيف واضح ، وهي مرقمة ترقيما حديثا وفي أسفل الصفحات في ركنها
توجد تعقيبات تدل على بداية الصفحة ، وليس في هامشها تعليقات أو
إشارات إلى أنها مقروءة أو مقابلة ، فهي نسخة كتبها على ما يبدو طالب
علم مبتدئ ، لكثرة الأخطاء الإملائية والنحوية فيها .

- النسخة الثامنة: وقد رمزنا لها بحرف (ج)

وهي نسخة وجدناها عند زاوية سيدي عبد الله ابن الحاج إبراهيم .

تاريخ النسخ: مجهول لم يثبت الناسخ.

عدد الأسطر فيها: ما بين 29 - 30 سطرا في الصفحة.

عدد كلمات السطر: ما بين 15 - 17 كلمة.

نوع الخط: مغربي مقروء.

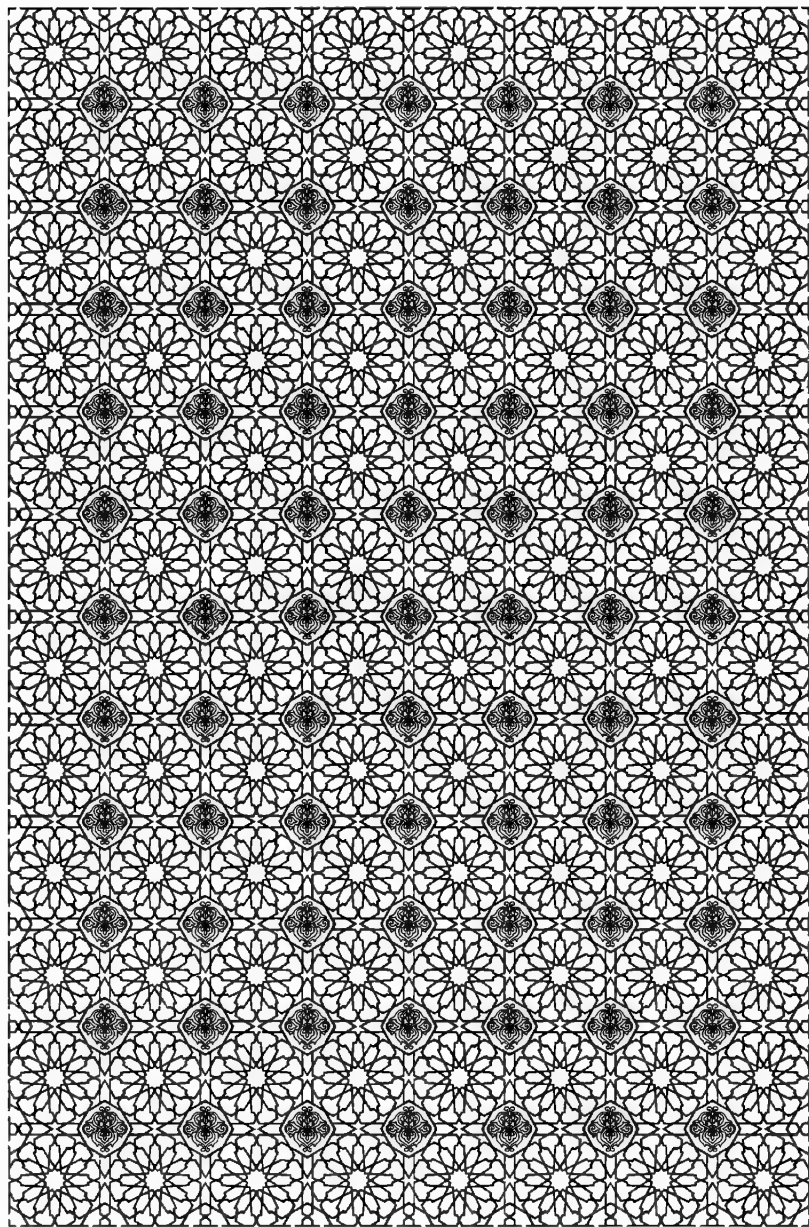
الناسخ مجهول: لم يثبت.

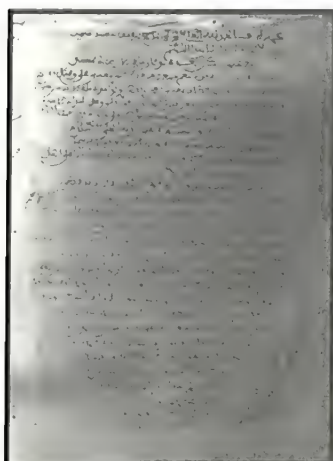
حالة النسخة: هي نسخة كاملة مقروءة وعناوين الأبواب والفصول فيها غير واضحة، وفيها سقط كثير، أحيانا يتوافق مع نسخة الشيخ ولد الشيخ أحمد وأحيانا تنفرد بالسقط، وفيها أخطاء نحوية وإملائية وتحريف وتصحيف واضح، وهي مرقمة ترقيما حديثا وفي أسفل الصفحات في ركنها توجد تعقيبات تدل على بداية الصفحة، وليس في هامشها تعليقات أو إشارات إلا أنها مقروءة أو مقابلة، فهي نسخة كتبها على ما يبدو طالب علم مبتدئ، لكثرة الأخطاء الإملائية والنحوية فيها.

وقد اكتفينا بوضع نماذج لخمس من المخطوطات المستعان بها خشية الإطالة.

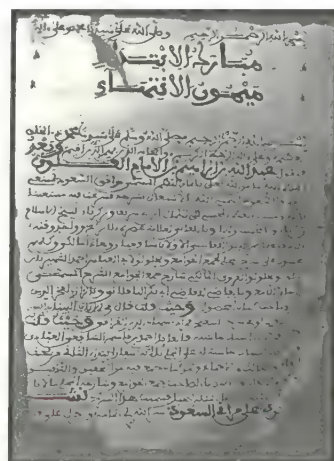
وفي الأخير فهذا هو كتاب: «نشر البنود على مراقي السعود» في هذه الطبعة العلمية، الموثقة، المحققة، ونحمد الله تعالى على إتمام العمل فيه، وتقديمه إلى المكتبة الأصولية، راجين من الله العلي القدير أن نكون وفقنا في إخراج هذا الكتاب القيم والذي تفتقر المكتبة الإسلامية إلى إخراج طبعة منه صحيحة أقرب ما تكون إلى الحالة التي تركه عليها مؤلفه.

صُورٌ مِنَ الْمَخْطُوطَاتِ الْمُسْتَعَانَ بِهَا

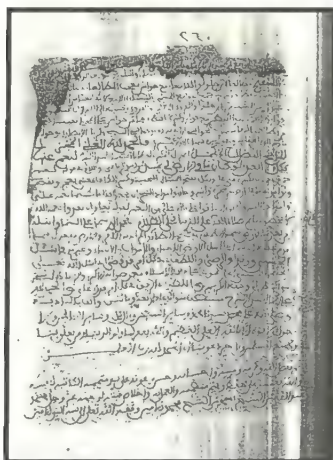




الصفحة الأخيرة من النسخة الأصل



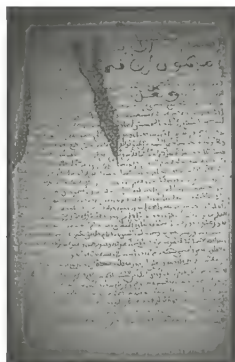
الصفحة الأولى من النسخة الأصل



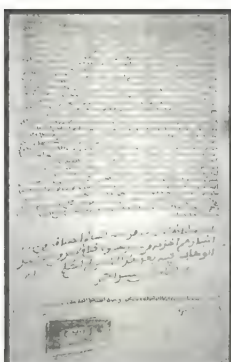
الصفحة الأخيرة من النسخة
المعدلة بعد الأصل (ش)



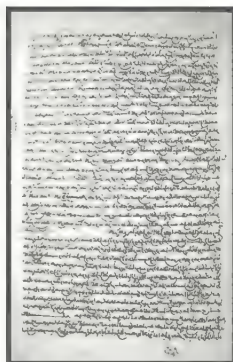
الصفحة الأولى من النسخة
المعدلة بعد الأصل (ش)



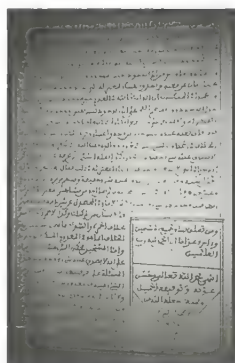
الصفحة الأولى من النسخة (ج)



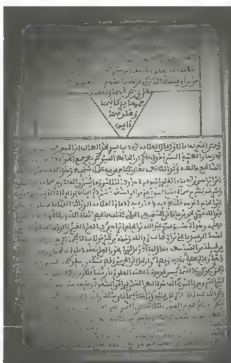
الصفحة الأخيرة من النسخة (ا)



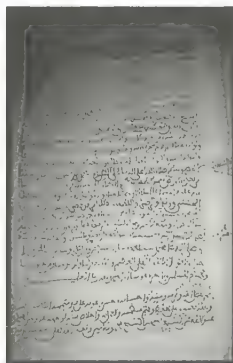
الصفحة الأولى من النسخة (ا)



الصفحة الأخيرة من النسخة (د)

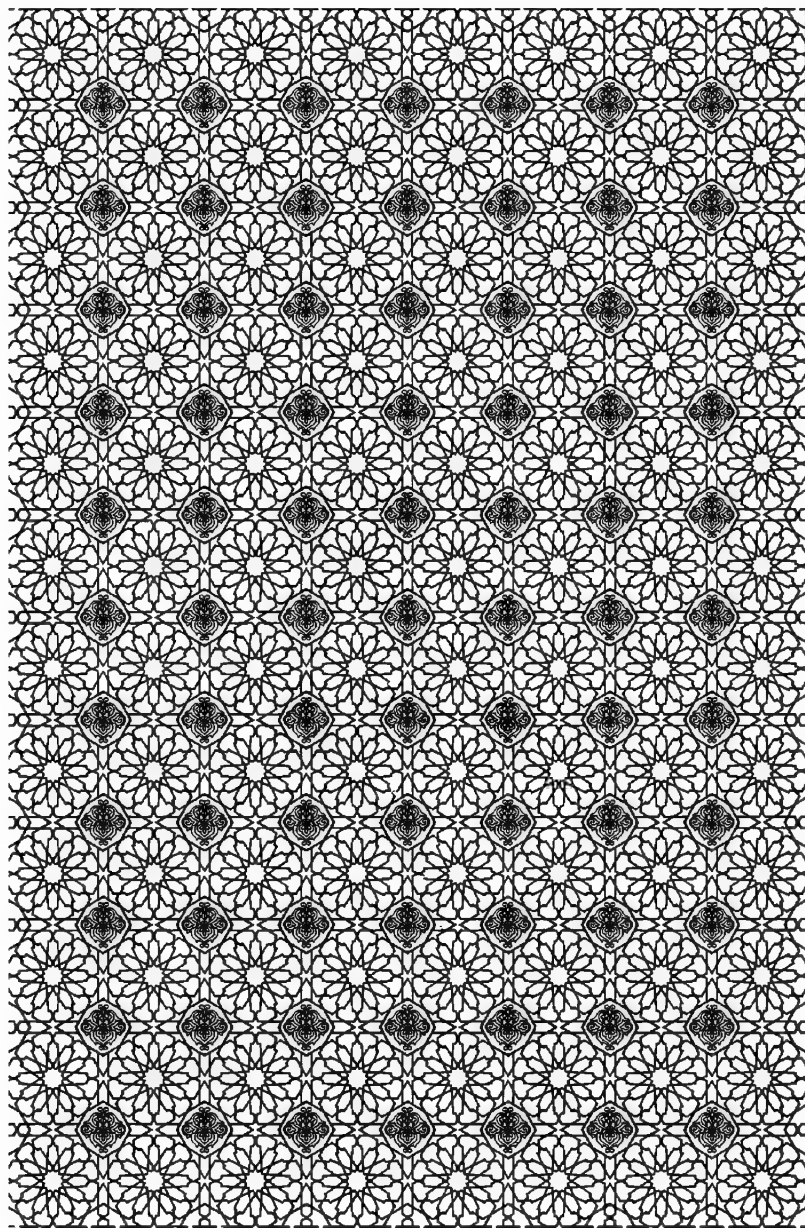


الصفحة الأولى من النسخة (د)



الصفحة الأخيرة من النسخة (ج)

مِنْظُومَةٌ
مِرَاقِي السَّعَوَاتِ





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

1. يَقُولُ عَبْدُ اللَّهِ وَهُوَ ارْتَسَمَا سُمِّيَ لَهُ وَالْعَلَوِيُّ الْمُتَمَيِّ
2. الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَفَاضَا مِنْ الْجَدَى الَّذِي دُهِورًا غَاضَا
3. وَجَعَلَ الْفُرُوعَ وَالْأُصُولَا لِمَنْ يَرُومُ نَيْلَهَا مَخْصُولَا
4. وَشَادَا الدِّينَ بِمَنْ سَادَ الْوَرَى فَهُوَ الْمُجَلِّي وَالْوَرَى إِلَى وَرَا
5. مُحَمَّدٍ مَنُورِ الْقُلُوبِ وَكَاشِفِ الْكَرْبِ لَدَى الْكَرُوبِ
6. صَلَّى عَلَيْهِ رَبُّنَا وَسَلَّمَا وَإِلَهُ وَمَنْ لَشَرْعِهِ اِتَّمَا
7. هَذَا وَحِينَ قَدَرَأَيْتُ الْمَذْهَبَا رُجْحَانُهُ لَهُ الْكَثِيرُ ذَهَبَا
8. وَمَا سِوَاهُ مِثْلُ عُنْقَا مُغْرِبِ فِي كُلِّ قُطْرٍ مِنْ نَوَاحِي الْمَغْرِبِ
9. أَرَدْتُ أَنْ أَجْمَعَ مِنْ أُصُولِهِ مَا فِيهِ بُغْيَةٌ لِذِي فُصُولِهِ
10. مُتَّبِعًا عَنْ مَقْصِدِي مَا ذُكِرَا لَدَى الْفُنُونِ غَيْرِهِ مُحَرَّرَا
11. سَمَّيْتُهُ مَرَاقِي السُّعُودِ لِمُبْتَغِي الرُّقْيَى وَالصُّعُودِ
12. أَسْتَوْهَبُ اللَّهَ الْكَرِيمَ الْمَدَدَا وَنَفَعَهُ لِلْقَارِئِينَ أَبَدَا



مقدمة في علم الأصول

13. أَوَّلُ مَنْ أَلْفَهُ فِي الْكُتُبِ مُحَمَّدُ بْنُ شَافِعِ الْمُطَّلِبِي
 14. وَغَيْرُهُ كَانَ لَهُ سَلِيْقَةٌ مِثْلُ الَّذِي لِلْعَرَبِ مِنْ خَلِيقَةٍ
 15. الْأَحْكَامُ وَالْأَدِلَّةُ الْمَوْضُوعُ وَكَوْنُهُ هَٰذَا فَقَطْ مَسْمُوعٌ

أصول الفقه

16. أُصُولُهُ دَلَالِيلُ الْإِجْمَالِ وَطُرُقُ التَّرْجِيحِ قِيَدُ تَالٍ
 17. وَمَا لِلْإِجْتِهَادِ مِنْ شَرْطٍ وَضَحَ وَيُطْلَقُ الْأَصْلُ عَلَى مَا قَدْ رَجَحَ

فَضْلٌ

18. وَالْفَرْعُ حُكْمُ الشَّرْعِ قَدْ تَعَلَّقَا بِصِفَةِ الْفِعْلِ كَنَذْبٍ مُطْلَقًا

[تعريف الفقه]

19. وَالْفِقْهُ هُوَ الْعِلْمُ بِالْأَحْكَامِ لِلشَّرْعِ وَالْفِعْلِ نَمَاهَا النَّامِي
 20. أَدِلَّةُ التَّفْصِيلِ مِنْهَا مُكْتَسَبٌ وَالْعِلْمُ بِالصَّلَاحِ فِيمَا قَدْ ذَهَبَ
 21. فَالْكُلُّ مِنْ أَهْلِ الْمَنَاجِي الْأَرْبَعَةُ يَقُولُ لَا أَدْرِي فَكُنْ مُتَّبِعَهُ

[تعريف الحكم لغة]

22. كَلَامُ رَبِّي إِنْ تَعَلَّقَ بِمَا يَصِحُّ فِعْلًا لِلْمُكَلَّفِ اعْلَمَا
 23. مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ بِهِ يُكَلَّفُ فَذَاكَ بِالْحُكْمِ لَدَيْنِهِمْ يُعْرَفُ

24. قَدْ كُفِّ الصَّبِي عَلَى الَّذِي اغْتَمِي بِغَيْرِ مَا وَجَبَ وَالْمُحَرَّمِ

[تعريف التكليف]

25. وَهُوَ الْإِزَامُ الَّذِي يُشَقُّ أَوْ طَلَبُ فَاهِ بِكُلِّ خَلْقٍ

26. لَكِنَّهُ لَيْسَ يُفِيدُ قَرَعًا فَلَا تَضِقُ لِفَقْدِ فَرْعٍ دَرَعًا

27. وَالْحُكْمُ مَا بِهِ يَجِيءُ الشَّرْعُ وَأَضَلُّ كُلِّ مَا يَضُرُّ الْمَنْعُ

[تكليف أهل الفترة]

28. ذُو قَتَرَةٍ بِالْفَرْعِ لَا يُرَاعُ وَفِي الْأُصُولِ بَيْنَهُمْ نِزَاعُ

[تعريف الواجب]

29. ثُمَّ الْخِطَابُ الْمُقْتَضِي لِلْفِعْلِ جَزْمًا فَإِجَابٌ لَدَى ذِي النِّقْلِ

[تعريف الندب]

30. وَغَيْرُهُ النَّدْبُ وَمَا التَّرَكُّ طَلَبٌ جَزْمًا فَتَحْرِيمٌ لَهُ الْإِنَّمُ اتِّسَبَ

[تعريف المكروه]

31. أَوْ لَا مَعَ الْخُصُوصِ أَوْ لَا فَعِذَا خِلَافَ الْأَوَّلَى وَكَرَاهَةً خِذَا

[تعريف الإباحة]

32. لِذَاكَ وَالْإِبَاحَةُ الْخِطَابُ فِيهِ اسْتَوَى الْفِعْلُ وَالْإِجْتِنَابُ

33. وَمَا مِنْ الْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ قَدْ أُخِذَتْ فَلَيْسَتْ الشَّرْعِيَّةُ

34. وَهِيَ وَالْجَوَازُ قَدْ تَرَادَفَا فِي مُطْلَقِ الْإِذْنِ لَدَى مَنْ سَلَفَا

[شروط التكليف]

35. وَالْعِلْمُ وَالْوُسْعُ عَلَى الْمَعْرُوفِ شَرْطُ يَعْمُ كُلُّ ذِي تَكْلِيفٍ

[خطاب الوضع]

36. ثُمَّ خِطَابُ الْوَضْعِ هُوَ الْوَارِدُ بِأَنَّ هَذَا مَانِعٌ أَوْ فَاسِدٌ

37. أَوْ ضِدُّهُ أَوْ أَنَّ قَدْ أَوْجَبَا شَرْطًا يَكُونُ أَوْ يَكُونُ سَبَبًا

38. وَهُوَ مِنْ ذَلِكَ أَعَمُّ مُطْلَقًا وَالْفَرْضُ وَالْوَاجِبُ قَدْ تَوَافَقَا

39. كَالْحَنَمِ وَاللَّازِمِ مَكْتُوبٍ وَمَا فِيهِ اشْتِبَاهٌ لِلْكِرَاهَةِ انْتَمَى

40. وَلَيْسَ فِي الْوَاجِبِ مِنْ تَوَالٍ عِنْدَ انْتِفَاءٍ قَصْدِ الْإِمْتِثَالِ

41. فِيمَا لَهُ النَّيَّةُ لَا تُشْتَرِطُ وَغَيْرُ مَا ذَكَرْتُهُ فَعَلَّطُ

42. وَمِثْلُهُ التَّزَكُّ لِمَا يُحَرِّمُ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ ذَا نَعَمٍ مُسَلَّمٌ

43. تَرَادَفَتْ ثُمَّ التَّطَوُّعُ انْتُخِبَ فَضِيلَةُ وَالنَّدْبُ وَالَّذِي اسْتَحَبَّ

44. رَغِيَّةٌ مَا فِيهِ رَغَبُ النَّبِيِّ بِذِكْرِ مَا فِيهِ مِنَ الْأَجْرِ جُبِيَ

45. أَوْ دَامَ فَعَلُهُ يَوْضَفُ النَّقْلِ وَالنَّقْلُ مِنْ تِلْكَ الْقِيُودِ أَخْلَ

46. وَالْأَمْرُ بَلَّ أَعْلَمَ بِالثَّوَابِ فِيهِ نَبِيُّ الرُّشْدِ وَالصَّوَابِ

47. وَسُنَّةٌ مَا أَحْمَدُ قَدْ وَاظَبَا عَلَيْهِ وَالظُّهُورُ فِيهِ وَجَبَا



48. وَبَعْضُهُمْ سَمَى الَّذِي قَدْ أَكَّذَا مِنْهَا بِوَاجِبٍ فَخُذْ مَا قِيدَا
49. وَالتَّقْلُ لَيْسَ بِالشَّرْعِ يَجِبُ فِي غَيْرِ مَا تَطَمَّهُ مُقَرَّبُ
50. فَبِوَاقِفٍ وَاسْتَمْعَ مَسَائِلًا قَدْ حَكَمُوا بِأَنْهَآ بِالْإِتِّدَاءِ تَلَزَمُ
51. صَلَاتُنَا وَصَوْمُنَا وَحُجَّتُنَا وَعُمْرَةُ لَنَا كَذَا اعْتِكَافُنَا
52. طَوَافُنَا مَعَ اتِّتِمَامِ الْمُقْتَدِي فَيَلَزَمُ الْقَضَا بِقَطْعِ عَامِدِ

[تعريف المانع]

53. مَا مِنْ وَجُودِهِ يَجِيءُ الْعَدَمُ وَلَا لُزُومَ فِي انْعِدَامٍ يُعْلَمُ

[أقسام المانع]

54. بِمَانِعٍ يَمْنَعُ لِلدَّوَامِ وَالْإِتِّدَاءِ أَوْ آخِرِ الْأَقْسَامِ
55. أَوْ يَمْنَعُ الدَّوَامَ عَنْ نِزَاعِ كَالطَّوْلِ الْإِسْتِثْرَاءِ وَالرَّضَاعِ

[تعريف الشرط]

56. وَلَا زِمَ مِنْ انْعِدَامِ الشَّرْطِ عَدَمَ مَشْرُوطٍ لَدَى ذِي الضَّبْطِ

[تعريف السبب]

57. كَسَبَبٍ وَذَا الْوُجُودُ لَا زِمَ مِنْهُ وَمَا فِي ذَاكَ شَيْءٌ قَائِمٌ
58. وَاجْتَمَعَ الْجَمِيعُ فِي النِّكَاحِ وَمَا هُوَ الْجَالِبُ لِلنَّجَاحِ
59. وَالرُّكْنُ جُزْءُ الذَّاتِ وَالشَّرْطُ خَرَجَ وَصِيعَةٌ دَلِيلُهَا فِي الْمُنْتَهَجِ

60. وَمَعَ عَلَّةٍ تَرَادَفَ السَّبَبِ وَالْفَرْقُ بَعْضُهُمْ إِلَيْهِ قَدْ ذَهَبَ
61. شَرْطُ الْوُجُوبِ مَا بِهِ نُكَلِّفُ وَعَدَمُ الطَّلَبِ فِيهِ يُعْرِفُ
62. مِثْلُ دُخُولِ الْوَقْتِ وَالتَّقَاءِ وَكِبْلُوغِ بَعْثِ الْأَنْبِيَاءِ
63. وَمَعَ تَمَكُّنٍ مِنَ الْفِعْلِ أَدَا وَعَدَمُ الْعُقْلَةِ وَالنَّوْمِ بَدَا
64. وَشَرْطُ صِحَّةٍ بِهِ اعْتِدَادُ بِالْفِعْلِ مِنْهُ الطُّهْرُ يُسْتَفَادُ
65. وَالشَّرْطُ فِي الْوُجُوبِ شَرْطُ فِي الْأَدَا وَعَزْوُهُ لِلِاتِّفَاقِ وَجِدَا

[تعريف الصحة]

66. وَصِحَّةٌ وَفَاقٌ ذِي الْوُجْهِينِ لِلشَّرْعِ مُطْلَقًا بِدُونِ مَئِينِ
67. وَفِي الْعِبَادَةِ لَدَى الْجُمْهُورِ أَنْ يَسْقُطَ الْقَضَاءُ مَدَى الدُّهُورِ
68. يُبْنَى عَلَى الْقَضَاءِ بِالْجَدِيدِ أَوْ أَوَّلِ الْأَمْرِ لَدَى الْمُجِيدِ
69. وَهِيَ وَفَاقُهُ لِنَفْسِ الْأَمْرِ أَوْ ظَنُّ مَأْمُورٍ لَدَى ذِي خُبَرِ
70. بِصِحَّةِ الْعَقْدِ يَكُونُ الْأَثَرُ وَفِي الْقَسَادِ عَكْسُ هَذَا يَظْهَرُ
71. إِنْ لَمْ تَكُنْ حَوَالَةً أَوْ تَلَفٌ تَعَلَّقُ الْحَقُّ وَنَقْصٌ يُؤَلَفُ

[تعريف الإجزاء]

72. كِفَايَةُ الْعِبَادَةِ الْإِجْزَاءُ وَهِيَ أَنْ يَسْقُطَ الْإِفْتِضَاءُ
73. أَوْ السَّقُوطُ لِلْقَضَاءِ وَذَا أَخْضَ مِنْ صِحَّةٍ إِذْ بِالْعِبَادَةِ يُخْضَ

74. وَالصَّحَّةُ الْقَبُولُ فِيهَا يَدْخُلُ وَبَعْضُهُمْ لِلِاسْتِواءِ يَنْقُلُ
75. وَخَصَّصَ الْإِجْزَاءَ بِالْمَطْلُوبِ وَقِيلَ بَلْ يَخْتَصُّ بِالْمَكْتُوبِ

[تعريف الباطل]

76. وَقَابِلِ الصَّحَّةِ بِالْإِطْلَانِ وَهُوَ الْفَسَادُ عِنْدَ أَهْلِ الشَّانِ
77. وَخَالَفَ التَّعَمَّانُ فَالْفُسَادُ مَا نَهَيْتُهُ لِلْوُضْفِ يُسْتَفَادُ

[تعريف الأداء]

78. فَعِلُ الْعِبَادَةِ بِوَقْتٍ عِيَّنَا شَرَعًا لَهَا بِاسْمِ الْأَدَاءِ قُرِنَا
79. وَكَوْنُهُ يَفْعَلُ بَعْضٌ يَخْصُلُ لِعَاضِدِ النَّصِّ هُوَ الْمَعْوَلُ
80. وَقِيلَ مَا فِي وَقْتِهِ أَدَاءٌ وَمَا يَكُونُ خَارِجًا قَضَاءٌ
81. وَالْوَقْتُ مَا قَدَرَهُ مَنْ شَرَعَا مِنْ زَمَنِ مُضَيِّقًا مُوسَعَا

[تعريف القضاء]

82. وَضِدُّهُ الْقَضَاءُ تَدَارُكًا لِمَا سَبَقُ الَّذِي أَوْجَبَهُ قَدْ عَلِمَا

[أنواع الأداء]

83. مِنَ الْأَدَاءِ وَاجِبٌ وَمَا مَنِعَ وَمِنْهُ مَا فِيهِ الْجَوَازُ قَدْ سُمِعَ
84. وَاجْتَمَعَ الْأَدَاءُ وَالْقَضَاءُ وَرُبَّمَا يَنْقَرِدُ الْأَدَاءُ
85. وَاتَّمَقَّيَا فِي النَّقْلِ وَالْعِبَادَةِ تَكَرَّرُهَا لَوْ خَارِجًا إِعَادَةً



[تعريف الرخصة]

86. لِلْعُذْرِ وَالرُّخْصَةِ حُكْمٌ غَيْرَا إِلَى سُهُولَةٍ لِعُذْرِ قَرَرَا

[تعريف العزيمة]

87. مَعَ قِيَامِ عِلَّةِ الْأَصْلِيِّ وَغَيْرُهَا عَزِيمَةُ النَّبِيِّ

88. وَتِلْكَ فِي الْمَأْذُونِ جَزْمًا تُوْجَدُ وَغَيْرُهُ فِيهِ لَهُمْ تَرَدُّدُ

89. وَرَبَّمَا تَجِي لِمَا أَخْرَجَ مِنْ أَصْلٍ بِمُطْلَقِ امْتِنَاعِهِ فَمِنْ

90. وَمَا بِهِ لِلخَبَرِ الْوُصُولُ يَنْظُرُ صَحُّهُوَ الدَّلِيلُ

91. وَالنَّظَرُ الْمُوصِلُ مِنْ فِكْرٍ إِلَى ظَنٍّ بِحُكْمٍ أَوْ لِعِلْمٍ مُسْجَلَا

[أقسام الإدراك]

92. الْإِدْرَاكُ مِنْ غَيْرِ قَضَا تَصَوُّرُ وَمَعَهُ تَضَدُّيقٌ وَذَا مُشْتَهَرُ

93. جَازِمُهُ دُونَ تَغْيِيرِ عِلْمٍ عِلْمًا وَغَيْرُهُ اعْتِقَادٌ يَنْقَسِمُ

94. إِلَى صَحِيحٍ إِنْ يَكُنْ تَطَابُقُ أَوْ فَاسِدٍ إِنْ هُوَ لَا يُوَافِقُ

95. وَالْوَهْمُ وَالظَّنُّ وَشَكٌّ مَا احْتَمَلَ لِرَاجِعٍ أَوْ ضِدَّهُ أَوْ مَا اعْتَدَلَ

96. وَالْعِلْمُ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ يَخْتَلِفُ جَزْمًا وَبَعْضُهُمْ بِنَفْيِهِ عُرِفَ

97. وَإِنَّمَا لَهُ لَدَى الْمُحَقِّقِ تَفَاوُتٌ بِحَسَبِ التَّعَلُّقِ

98. لِمَا لَهُ مِنْ اتِّحَادٍ مُنْحَتَمٍ مَعَ تَعَدُّدٍ لِمَعْلُومٍ عِلْمٍ

99. يُبْنَى عَلَيْهِ الزُّنْدُ وَالتَّقْصَانُ هَلْ يَتِمِّي إِلَيْهِمَا الْإِيمَانُ؟
100. وَالْجَهْلُ جَا فِي الْمَذْهَبِ الْمَحْمُودِ هُوَ انْتِفَاءُ الْعِلْمِ بِالْمَقْصُودِ
101. زَوَالُ مَا عَلِمَ قُلُوبُ نَسِيَانُ وَالْعِلْمُ فِي السَّهْوِ لَهُ اكْتِنَانُ
102. مَا رَبُّنَا لَمْ يَنْهَ عَنْهُ حَسَنُ وَغَيْرُهُ الْقَبِيحُ وَالْمُسْتَهْجَنُ
103. هَلْ يَجِبُ الصَّوْمُ عَلَى ذِي الْعُذْرِ كَحَائِضٍ وَمُمْرِضٍ وَسَفَرٍ
104. وَجُوبُهُ فِي غَيْرِ الْأَوَّلِ رَجَحُ وَصَعْفُهُ فِيهِ لَدَيْنَهُمْ وَضَحُ
105. وَهُوَ فِي وَجُوبٍ قَصْدٍ لِلْأَدَا أَوْ ضِدِّهِ لِقَائِلٍ بِهِ بَدَا
106. وَلَا يُكَلِّفُ بغيرِ الْفِعْلِ بَاعِثُ الْأَنْبِيَا وَرَبُّ الْفُضْلِ
107. فَكَفْنَا بِالنَّهْيِ مَطْلُوبُ النَّبِيِّ وَالْكَفُّ فِعْلٌ فِي صَحِيحِ الْمَذْهَبِ
108. لَهُ فُرُوعٌ ذَكَرَتْ فِي الْمَنْهَجِ وَسَرْدُهَا مِنْ بَعْدِ ذَا الْبَيِّنَةِ يَجِي
109. مِنْ شُرْبٍ أَوْ خَيْطٍ ذَكَاءُ فَضْلٍ مَا وَعَمِدَ رَسْمِ شَهَادَةِ وَمَا
110. عَطَّلَ نَاطِرٌ وَدُو الرِّهْنِ كَذَا مُقَرِّطٌ فِي الْعَلْفِ فَادِرِ الْمَأْخَذَا
111. وَكَأَلَّتِي رُدَّتْ بِعَيْنٍ وَعَدِمَ وَلَيْهَا وَشَبَّهَهَا مِمَّا عَلِمَ
112. وَالْأَمْرُ قَبْلَ الْوَقْتِ قَدْ تَعَلَّقَا بِالْفِعْلِ لِلْإِعْلَامِ قَدْ تَحَقَّقَا
113. وَبَعْدُ لِلْإِلْزَامِ يَسْتَمِرُّ حَالِ التَّلَبُّسِ وَقَوْمٌ قَرُّوا
114. فَلَيْسَ يُجْزِي مَنْ لَهُ يُقَدِّمُ وَلَا عَلَيْهِ دُونَ حَظَرٍ يُقَدِّمُ

115. وَذَا التَّعَبُّدُ وَمَا تَمَحَّضَا لِلْفِعْلِ فَالتَّقْدِيمُ فِيهِ مُرْتَضَى
116. وَمَا إِلَى هَذَا وَهَذَا يَنْتَسِبُ فِيهِ خُلْفٌ دُونَ نَصٍّ قَدْ جُلِبَ
117. وَقَالَ إِنَّ الْأَمْرَ لَا يُوجَّهُ إِلَّا لَدَى تَلَبُّسٍ مُنْتَبِهٍ
118. فَالَلُّومُ قَبْلَهُ عَلَى التَّلَبُّسِ بِالْكَفِّ وَهِيَ مِنْ أَدَقِّ الْأُسُسِ
119. وَهِيَ فِي فَرْضِ الْكِفَايَةِ فَهَلْ يَسْقُطُ الْإِنَّمُ بِشُرُوعٍ قَدْ حَصَلَ
120. لِلْإِمْتِنَالِ كُلِّفَ الرَّقِيبُ فَمُوجِبٌ تَمَكُّنًا مُصِيبٌ
121. أَوْ يَبْنِيهِ وَالْإِبْتِلَا تَرَدَّدَا شَرْطُ تَمَكُّنٍ عَلَيْهِ انْفَقَدَا
122. عَلَيْهِ تَكْلِيفٌ يَجُوزُ وَيَقَعُ مَعَ عِلْمٍ مَنْ أَمَرَ بِالَّذِي امْتَنَعَ
123. فِي عِلْمٍ مَنْ أَمَرَ كَالْمَأْمُورِ فِي الْمَذْهَبِ الْمُحَقَّقِ الْمَنْصُورِ

كتاب القراءان ومباحث الأقوال

[تعريف القرآن]

124. لَفِظٌ مُنَزَّلٌ عَلَى مُحَمَّدٍ لِأَجْلِ الْأَعْجَازِ وَلِلتَّعَبُّدِ

[الاختلاف في كون البسملة من القرآن]

125. وَلَيْسَ لِلْقُرْآنِ تُعْزَى الْبِسْمَلَةُ وَكَوْنُهَا مِنْهَا الْخِلَافِي تَقْلَهُ
126. وَيَعْضُهُمْ إِلَى الْقِرَاءَةِ نَظَرُ وَذَاكَ لِلْوِفَاقِ رَأْيٌ مُعْتَبَرُ
127. وَلَيْسَ مِنْهُ مَا بِالْأَحَادِ رُويَ فَلِلْقِرَاءَةِ بِهِ نَفْيٌ قَوِي

128. كَالْإِحْتِجَاجِ غَيْرُ مَا تَحَصَّلَا فِيهِ ثَلَاثَةٌ فَجَوَّزْ مُنْجَلَا
129. صِحَّةُ الْإِسْنَادِ وَوَجْهُ عَرَبِي وَوَفَّقُ خَطِّ الْأُمِّ شَرْطُ مَا أَبِي
130. مِثْلُ الثَّلَاثَةِ وَرَجَّحَ النَّظْرُ تَوَاتُرًا لَهَا لَدَى مَنْ قَدْ عَبَّرَ
131. تَوَاتُرُ السَّبْعِ عَلَيْهِ أَجْمَعُوا وَلَمْ يَكُنْ فِي الْوَحْيِ حَسْوِيَقُ
132. وَمَا بِهِ يُعْنَى بِلاَ دَلِيلٍ غَيْرُ الَّذِي ظَهَرَ لِلْعُقُولِ
133. وَالنَّقْلُ بِالْمُنْضَمِّ قَدْ يُفِيدُ لِلْقَطْعِ وَالْعَكْسُ لَهُ بُعِيدُ

[تعريف المنطوق]

134. مَعْنَى لَهُ فِي الْقَصْدِ قُلْ تَأْصُلُ وَهُوَ الَّذِي اللَّفْظُ بِهِ يُسْتَعْمَلُ
135. نَصٌّ إِذَا أَفَادَ مَا لَا يَحْتَمِلُ غَيْرًا وَظَاهِرٌ إِنْ الْغَيْرَ احْتَمَلَ
136. وَالْكُلُّ مِنْ ذَيْنِ لَهُ تَجَلَّى وَيُطْلَقُ النَّصُّ عَلَى مَا دَلَّ
137. وَفِي كَلَامِ الْوَحْيِ وَالْمَنْطُوقُ هَلْ مَا لَيْسَ بِالصَّرِيحِ فِيهِ قَدْ دَخَلَ
138. وَهُوَ دَلَالَةٌ اقْتِضَاءٌ إِنْ يَدُلُّ لَفْظٌ عَلَى مَا دُونَهُ لَا يَسْتَقِلُّ
139. دَلَالَةُ اللَّزُومِ مِثْلُ ذَاتِ إِشَارَةٍ كَذَلِكَ الْإِيْمَاآتِ
140. فَأَوَّلُ إِشَارَةِ اللَّفْظِ لِمَا لَمْ يَكُنِ الْقَصْدُ لَهُ قَدْ عَلِمَا
141. دَلَالَةُ الْإِيْمَاءِ وَالتَّنْيِيهِ فِي الْفَنِّ تُقْصَدُ لَدَى ذَوِيهِ
142. أَنْ يُفَرَنَ الْوُصْفُ بِحُكْمٍ إِنْ يَكُنْ لِعَيْنٍ عَلَيْهِ يَعْجَهُ مَنْ فَطِنَ

[تعريف المفهوم ، وأقسامه]

143. وَغَيْرُ مَنْطُوقٍ هُوَ الْمَفْهُومُ مِنْهُ الْمُوَافَقَةُ قُلُّ مَعْلُومٍ
144. يُسَمَّى بِتَنْبِيهِ الْخِطَابِ وَوَرَدُ فَحْوَى الْخِطَابِ اسْمًا لَهُ فِي الْمُعْتَمَدِ
145. إِعْطَاءُ مَا لِلْفَقْطَةِ الْمُسْكُوتَا مِنْ بَابِ أَوْكَى نَفِيًّا أَوْ ثُبُوتًا
146. وَقِيلَ ذَا فَحْوَى الْخِطَابِ وَالَّذِي سَاوَى بِلَحْنِهِ دَعَاهُ الْمُخْتَذِي
147. دَلَالَةُ الْوِفَاقِ لِلْقِيَاسِ وَهُوَ الْجَلِي تُعْزَى لَدَى أَنْاسِ
148. وَقِيلَ لِلْفَقْطِ مَعَ الْمَجَازِ وَعَزُوهَا لِلتَّنْقِيلِ ذُو جَوَازِ

[مفهوم المخالفة]

149. وَغَيْرُ مَا مَرَّ هُوَ الْمُخَالَفَةُ ثُمَّتْ تَنْبِيهِ الْخِطَابِ خَالَفَهُ
150. كَذَا دَلِيلٌ لِلْخِطَابِ انْضَافًا وَدَعُ إِذَا السَّائِكُ عَنْهُ خَافَا
151. أَوْ جَهْلُ الْحُكْمِ أَوْ التُّنْقُوتِ انْجَلَبَ لِلسُّؤْلِ أَوْ جَرَى عَلَى الَّذِي غَلَبَ
152. أَوْ امْتِنَانٍ أَوْ وِفَاقٍ الْوَاقِعِ وَالْجَهْلِ وَالتَّأَكِيدِ عِنْدَ السَّامِعِ
153. وَمُقْتَضِي التَّخْصِصِ لَيْسَ يَحْظُلُ قَيْسًا وَمَا عَرِضَ لَيْسَ يَشْمُلُ

[أنواع مفهوم المخالفة]

154. وَهُوَ ظَرْفٌ عَلَّةٌ وَعَدَدٌ وَمِنْهُ شَرْطٌ غَايَةٌ تُعْتَمَدُ
155. وَالْحَضَرُ وَالصِّفَةُ مِثْلُ مَا عَلِمَ مِنْ غَنَمٍ سَامَتْ وَسَائِمُ الْغَنَمِ

156. مَعْلُوفَةُ الْغَنَمِ أَوْ مَا يُعْلَفُ أَخْلَفُ فِي النَّفْيِ لَا يَضْرَفُ
157. أَضَعَفَهَا اللَّقْبُ وَهُوَ مَا أَبِي مِنْ دُونِهِ نَظْمُ الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ
158. أَغْلَاهُ لَا يُرْشِدُ إِلَّا الْعُلَمَاءُ فَمَا لِمَنْطُوقٍ بِضَعْفٍ انْتَمَى
159. فَالشَّرْطُ فَالْوُضْفُ الَّذِي يُنَاسِبُ فَمُطْلَقُ الْوُضْفِ الَّذِي يُقَارِبُ

[حجة مفهوم المخالفة]

160. فَعَدَدٌ ثَمَّتَ قَدِيمٌ يَلِي وَهُوَ حُجَّةٌ عَلَى النَّهْجِ الْجَلِيِّ
161. مِنْ لُطْفِ رَبِّنَا بِنَا تَعَالَى تَوْسِيعُهُ فِي نَظْمِ الْمَجَالِ
162. وَمَا مِنَ الْأَفَاطِ لِلْمَعْنَى وَضِعَ قُلْ لُغَةً بِالنَّقْلِ يَدْرِي مَنْ سَمِعَ
163. مَذْلُولُهَا الْمَعْنَى وَلَفْظٌ مُفْرَدٌ مُسْتَعْمَلًا وَمُهِمَلًا قَدْ يُوجَدُ
164. وَذُو تَرْكُيبٍ وَوَضْعُ النِّكَرَةِ لِمُطْلَقِ الْمَعْنَى فَرِيقٌ نَصَرَهُ
165. وَهِيَ لِلذَّهْنِيِّ لَدَى ابْنِ الْحَاجِبِ وَكَمْ إِمَامٍ لِلْخِلَافِ ذَاهِبِ
166. وَلَيْسَ لِلْمَعْنَى بِلاَ احتِياجِ لَفْظٌ كَمَا لِشَارِحِ الْمِنْهَاجِ

[هل اللغة توقيفية أم اصطلاحية؟]

167. وَاللُّغَةُ الرَّبُّ لَهَا قَدْ وَضَعَا وَعَزُّوْهَا لِلاِصْطِلَاحِ سُمِعَا
168. فَبِالْإِشَارَةِ وَبِالتَّعْيِينِ كَالطَّفْلِ فَهَمْ ذِي الْحَقِّ وَالْبَيِّنِ
169. يُبْنَى عَلَيْهِ الْقَلْبُ وَالطَّلَاقُ بِكَاسِفِي الشَّرَابِ وَالْعَوَاقُ

170. هَلْ تَبَيَّنَتْ اللَّغَةُ بِالْقِيَاسِ وَالثَّالِثُ الْفَرْقُ لَدَى أَنَاسٍ
171. مَحَلُّهُ عِنْدَهُمُ الْمُشْتَقُّ وَمَا عَدَاهُ جَاءَ فِيهِ الْوَفْقُ
172. وَفَرْعُهُ الْمَبْنِيُّ خِفَّةُ الْكُلْفِ فِيمَا لِجَامِعٍ يَقِيسُهُ السَّلَفُ

الاشتقاق

[تعريف الاشتقاق]

173. وَالِإِشْتِقَاقُ رَدُّكَ اللَّفْظَ إِلَى لَفْظٍ وَأَطْلُقُ فِي الَّذِي تَأَصَّلَا
174. وَفِي الْمَعَانِي وَالْأُصُولِ اشْتِرَاطًا تَنَاسُبًا بَيْنَهُمَا مُنْصَصًا
175. لَا بُدَّ فِي الْمُشْتَقِّ مِنْ تَغْيِيرٍ مُحَقَّقٍ أَوْ كَانَ ذَا تَقْدِيرٍ
176. وَإِنْ يَكُنْ لِمُنَبِّهِمْ فَقَدْ عُوِّدَ مُطَّرِدًا وَغَيْرُهُ لَا يَطَّرِدُ

[الاشتقاق الكبير والأكبر]

177. وَالْجَبْدُ وَالْجَذْبُ كَبِيرٌ وَيَرَى لِلْأَكْبَرِ الثَّلَمَ وَثَلَبًا مَنْ دَرَى
178. وَالْأَعْجَمِيُّ فِيهِ الْإِشْتِقَاقُ كَجَبَرَيْلَ قَالَهُ الْحَذَاقُ
179. كَذَا اشْتِقَاقُ الْجَمْعِ مِمَّا أُفْرِدَا وَتَفِي شَرْطِ مَصْدَرٍ قَدْ عُوِّدَا
180. وَعِنْدَ فَقْدِ الْوُضْفِ لَا يُشْتَقُّ وَأَعْوَزَ الْمُعْتَرِ لِي الْحَقُّ
181. وَحَيْثُمَا ذُو الْإِسْمِ قَامَ قَدْ وَجَبَ وَفَرْعُهُ إِلَى الْحَقِيقَةِ انْتَسَبَ
182. لَدَى بَقَاءِ الْأَصْلِ فِي الْمَحَلِّ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ عِنْدَ الْجُلِّ

183. ثَالِثُهَا الْإِجْمَاعُ حَيْثُمَا طَرَا عَلَى الْمَحَلِّ مَا مُنَاقِضًا يُرَى
 184. عَلَيْهِ يُبْنَى مَنْ رَمَى الْمُطْلَقَةَ فَبَعْضُهُمْ نَفَى وَبَعْضٌ حَقَّقَهُ
 185. فَمَا كَسَارِقٍ لَدَى الْمُؤَسَّسِ حَقِيقَةً فِي حَالَةِ التَّلَبُّسِ
 186. أَوْ حَالَةِ التُّنْقِ بِمَا جَا مُسْنَدًا وَغَيْرُهُ الْعُمُومُ فِيهِ قَدْ بَدَا

في الترادف

[تعريف الترادف]

187. وَذُو التَّرَادُفِ لَهُ حُصُولٌ وَقِيلَ: لَا، ثَالِثُهَا التَّفْصِيلُ
 188. وَهَلْ يُفِيدُ التَّالِيَ لِلتَّأْيِيدِ كَالْتَّقِي لِلْمَجَازِ بِالتَّوَكُّيدِ
 189. وَلِلرَّادِفَيْنِ تَعَاوُزٌ بَدَا إِنْ لَمْ يَكُنْ بِوَاحِدٍ تَعَبَّدَا
 190. وَبَعْضُهُمْ نَفَى الْوُقُوعَ أَبَدًا وَبَعْضُهُمْ بَلَّغَتَيْنِ قَبَّدَا
 191. دُخُولُ مَنْ عَجَزَ فِي الْإِحْرَامِ بِمَا بِهِ الدُّخُولُ فِي الْإِسْلَامِ
 192. أَوْ يَبَّةٌ أَوْ بِاللِّسَانِ يَفْتَدِي وَالْخُلْفُ فِي التَّرْكِيبِ لَا فِي الْمُفْرَدِ
 193. إِبْدَالُ قُرْءَانٍ بِالْأَعْجَمِيِّ جَوَازُهُ لَيْسَ بِمَذْهَبِيٍّ

الاشتراك

[تعريف الاشتراك]

194. فِي رَأْيٍ الْأَكْثَرُ وَقُوعُ الْمُشْتَرَكِ وَثَالِثُ لِلْمَنْعِ فِي الْوَحْيِ سَلَكُ

195. إِطْلَاقُهُ فِي مَعْنِيهِ مَثَلًا مَجَازًا أَوْ ضِدًّا أَجَازَ النَّبَلَا
196. إِنْ يَخْلُ مِنْ قَرِينَةٍ فَمُجْمَلٌ وَيَعْضُضُهُمْ عَلَى الْجَمِيعِ يَحْمِلُ
197. وَقِيلَ لَمْ يُجْزِهِ نَهْجُ الْعَرَبِ وَقِيلَ: بِالْمَنْعِ لِضِدِّ السَّلْبِ
198. وَفِي الْمَجَازَيْنِ أَوِ الْمَجَازِ وَضِدُّهُ الْإِطْلَاقُ ذُو جَوَازِ

الحقيقة

[أنواع الحقيقة]

199. مِنْهَا الَّتِي لِلشَّرْعِ عَزُومًا عَقْلٌ مُرْتَجَلٌ مِنْهَا وَمِنْهَا مُنْتَقِلٌ
200. وَالْخُلْفُ فِي الْجَوَازِ وَالْوُقُوعِ لَهَا مِنَ الْمَأْثُورِ وَالْمَسْمُوعِ
201. وَمَا أَفَادَ لِاسْمِهِ النَّبِيُّ لَا الْوَضْعُ مُطْلَقًا هُوَ الشَّرْعِيُّ
202. وَرَبَّمَا أُطْلِقَ فِي الْمَأْثُورِ كَالشَّرْبِ وَالْعِشَاءِ وَالْعِيدَيْنِ

المجاز

[تعريف المجاز أقسامه]

203. وَمِنْهُ جَائِزٌ وَمَا قَدْ مَنَعُوا وَكُلُّ وَاحِدٍ عَلَيْهِ أَجْمَعُوا
204. مَاذَا اتَّحَادٍ فِيهِ جَاءَ الْمَحْمَلُ وَلِلْعَلَّاقَةِ ظُهُورٌ أَوَّلُ
205. ثَانِيهِمَا مَا لَيْسَ بِالْمُفِيدِ لِمَنْعِ الْإِنْتِقَالِ بِالتَّعْقِيدِ
206. وَحَيْثُمَا اسْتَحَالَ الْأَصْلُ يُنْتَقَلُ إِلَى الْمَجَازِ أَوْ لِأَقْرَبِ حَصَلَ

207. وَلَيْسَ بِالْغَالِبِ فِي اللُّغَاتِ وَالْخُلْفُ فِيهِ لِابْنِ جَنِّي آتِ
 208. وَبَعْدَ تَخْصِيصِ مَجَازٍ قِيلِي الْأَضْمَارُ فَالنَّقْلُ عَلَى الْمُعْوَلِ
 209. فَالِاشْتِرَاكُ بَعْدَهُ النَّسْخُ جَرَى لِكَوْنِهِ يُخْطِطُ فِيهِ أَكْثَرَا
 210. وَحَيْثُمَا قَصْدُ الْمَجَازِ قَدْ غَلَبَ تَعْيِينُهُ لَدَى الْقَرَفِيِّ مُتَّخَبِ
 211. وَمَذْهَبُ النُّعْمَانِ عَكْسُ مَا مَضَى وَالْقَوْلُ بِالْإِجْمَالِ فِيهِ مُرْتَضَى
 212. أَجْمَعَ إِنْ حَقِيقَةُ ثَمَاتٍ عَلَى التَّقْدِمِ لَهُ الْأَثْبَاتُ
 213. وَمَوْ حَقِيقَةُ أَوِ الْمَجَازُ وَبِاعْتِبَارَيْنِ يَجِي الْجَوَازُ
 214. وَاللَّفْظُ مَحْمُولٌ عَلَى الشَّرْعِيِّ إِنْ لَمْ يَكُنْ فَمُطْلَقُ الْعُرْفِيِّ
 215. فَاللُّغَوِيُّ عَلَى الْجَلِيِّ وَلَمْ يَجِبْ بَحْثُ عَنِ الْمَجَازِ فِي الَّذِي انْتَخَبِ
 216. كَذَلِكَ مَا قَابَلَ ذَا اغْتِلَالٍ مِنْ التَّأْصُلِ وَالِاسْتِفْلَالِ
 217. وَمِنْ تَأْسُسِ عُمُومٍ وَبَقَا الْإِفْرَادُ وَالِإِطْلَاقُ مِمَّا يُنْتَقَى
 218. كَذَلِكَ تَرْتِيبٌ لِإِجَابِ الْعَمَلِ بِمَا لَهُ الرُّجْحَانُ مِمَّا يُحْتَمَلُ
 219. وَإِنْ يَجِي الدَّلِيلُ لِلْخِلَافِ فَقَدَّمَ لَهُ بِأَلَا اخْتِلَافِ
 220. وَبِالْبَبَادِرِ يُرَى الْأَصِيلُ إِنْ لَمْ يَكُ الدَّلِيلُ لَا الدَّخِيلُ
 221. وَعَدَمُ النَّقْيِ وَالِإِطْرَادِ إِنْ وُسِمَ اللَّفْظُ بِالْإِنْفِرَادِ
 222. وَالضَّدُّ بِالْوُفْقِ فِي الْإِسْتِعْمَالِ وَكَوْنُ الْإِطْلَاقِ عَلَى الْمُحَالِ

223. وَوَاجِبِ الْقَيْدِ وَمَا قَدْ جُمِعَا مُخَالَفِ الْأَصْلِ مَجَازًا سَمِعَا

المُعَرَّب

[تعريف المعرب]

224. مَا اسْتَعْمَلْتَ فِيمَا لَهَ جَا الْعَرَبُ فِي غَيْرِ مَا لَعَنَتِهِمْ مُعَرَّبُ

225. مَا كَانَ مِنْهُ مِثْلُ إِسْمَاعِيلِ وَيُوسُفٍ قَدْ جَاءَ فِي التَّنْزِيلِ

226. إِنْ كَانَ مِنْهُ وَاعْتِقَادُ الْأَكْثَرِ وَالشَّافِعِيُّ النَّفْيُ لِلْمُنْكَرِ

227. وَذَاكَ لَا يَنْبَى عَلَيْهِ فَرْعُ مَتَى أَبَى رُجُوعَ دَرِّ ضَرْعِ

الكناية والتعريض

[تعريف الكناية]

228. مُسْتَعْمَلٌ فِي لَازِمٍ لِمَا وُضِعَ لَهُ وَلَيْسَ قَصْدُهُ بِمُتَتَبِعِ

229. فَاسْمُ الْحَقِيقَةِ وَضِدُّ يَنْسَلِبُ وَقِيلَ بَلْ حَقِيقَةٌ لِمَا يَجِبُ

230. مِنْ كَوْنِهِ فِيمَا لَهَ مُسْتَعْمَلًا وَالْقَوْلُ بِالْمَجَازِ فِيهِ انْتِفَالًا

231. لِأَجْلِ الْإِسْتِعْمَالِ فِي كِلَيْهِمَا وَالتَّاجُ لِلْفَرْعِ وَالْأَصْلُ قَسَمًا

232. مُسْتَعْمَلٌ فِي أَصْلِهِ يُرَادُ لِأَزْمُهُ مِنْهُ وَيُسْتَفَادُ

233. حَقِيقَةٌ، وَحَيْثُ الْأَصْلُ مَا قُصِدَ بَلْ لِأَزْمِ فَذَاكَ أَوَّلًا وَجِدْ



[تعريف التعريض]

234. وَسَمَّ بِالتَّعْرِضِ مَا اسْتُعْمِلَ فِي أَصْلٍ أَوْ الْقَرْعِ لِتَلْوِيحٍ يَفِي
235. لِلْغَيْرِ مِنْ مَعُونَةِ السِّيَاقِ وَهُوَ مُرَكَّبٌ لَدَى الشُّبَّاقِ

الأمْر

[تعريف الأمر]

236. هُوَ اقْتِضَاءُ الْفِعْلِ غَيْرِ كَفٍّ دَلَّ عَلَيْهِ لَا يَنْخَوِ كُفِّي
237. هَذَا الَّذِي حُدِّبَ النَّفْسِيُّ وَمَا عَلَيْهِ دَلَّ قُلْ لَقَطِي

[اشتراط العلو والاستعلاء في الأمر]

238. وَلَيْسَ عِنْدَ جُلِّ الْأَذْكِيَاءِ شَرْطُ عُلُوِّ فِيهِ وَاسْتِعْلَاءِ
239. وَخَالَفَ الْبَاجِي بِشَرْطِ التَّالِيِ وَشَرْطُ ذَاكَ رَأْيِي ذِي اعْتِزَالِ
240. وَاعْتَبِرَا مَعًا عَلَى تَوْهِينِ لَدَى الْقَشِيرِيِّ وَذِي التَّلْقِينِ
241. وَالْأَمْرُ فِي الْفِعْلِ مَجَازٌ وَاعْتَمَى تَشْرِيكَ ذَيْنِ فِيهِ بَعْضُ الْعُلَمَا

[دلالة الأمر على الوجوب أو غيره]

242. وَافْعَلْ لَدَى الْأَكْثَرِ لِلْوُجُوبِ وَقِيلَ لِلنَّذْبِ أَوْ الْمَطْلُوبِ
243. وَقِيلَ لِلْوُجُوبِ أَمْرُ الرَّبِّ وَأَمْرُ مَنْ أَرْسَلَهُ لِلنَّذْبِ
244. وَمُفْهِمَ الْوُجُوبِ يُذْهِبُ الشَّرْعُ أَوْ الْحِجَا أَوْ الْمُفِيدُ الْوَضْعُ



[دلالة الأمر على الفور أو التراخي]

245. وَكَوْنُهُ لِلْفَوْرِ أَضْلُ الْمَذْهَبِ وَهُوَ لَدَى الْقَيْدِ بِتَأْخِيرِ أَبِي
 246. وَهَلْ لَدَى التَّرْكِ وَجُوبُ الْبَدَلِ بِالنَّصِّ أَوْ ذَاكَ بِنَفْسِ الْأَوَّلِ
 247. وَقَالَ بِالتَّأْخِيرِ أَهْلُ الْمَغْرِبِ وَفِي التَّبَادُرِ حُصُولُ الْأَرْبِ
 248. وَالْأَرْجَحُ الْقَدْرُ الَّذِي يُشْتَرَكُ فِيهِ وَقِيلَ: إِنَّهُ مُشْتَرَكُ
 249. وَقِيلَ لِلْفَوْرِ أَوْ الْعَزْمِ وَإِنْ نَقَلَ بِتَكَرُّرٍ قَوْفُقْ قَدْ زَكُنْ

[دلالة الأمر على المرة أو التكرار]

250. وَهَلْ لِمَرَّةٍ أَوْ إِطْلَاقٍ جَلَا أَوْ التَّكَرُّرِ اخْتِلَافٌ مَنْ خَلَا
 251. أَوْ التَّكَرُّرِ إِذَا مَا عُلِّقَا بِالشَّرْطِ أَوْ بِصِفَةٍ تَحَقَّقَا
 252. وَالْأَمْرُ لَا يَسْتَلْزِمُ الْقَضَاءَ بَلْ هُوَ بِالْأَمْرِ الْجَدِيدِ جَاءَ
 253. لِأَنَّهُ فِي زَمَنِ مُعَيَّنٍ يَجِي لِمَا عَلَيْهِ مِنْ نَفْعٍ بُنِيَ
 254. وَخَالَفَ الرَّازِي إِذِ الْمُرْكَبُ لِكُلِّ جُزْءٍ حُكْمُهُ يُنْسَجِبُ

[مسألة: هل الأمر بالأمر أمر للثالث أم لا؟]

255. وَلَيْسَ مَنْ أَمَرَ بِالْأَمْرِ أَمْرٌ لِثَالِثٍ إِلَّا كَمَا فِي ابْنِ عَمْرٍ
 256. وَالْأَمْرُ لِلصَّبْيَانِ نَذْبُهُ نُمِي لِمَا رَوَاهُ مِنْ حَدِيثِ خُثْعَمٍ

257. تَغْلِيْقُ أَمْرِنَا بِالْإِخْتِيَارِ جَوَازُهُ رُؤْيِي بِأَشْـتِظْهَارِ

[دخول الأمر فيما أمر به]

258. وَأَمْرٌ وَلَفْظُهُ يُعْمُّ هَلْ دَخَلَ قَضْدًا أَوْ عَنِ الْقَضْدِ اعْتَرَلَ

[مسألة: النيابة في الأمر]

259. أَيْبُ إِذَا مَا سِرُّ حُكْمٍ قَدْ جَرَى بِهَا كَسَدٌ خَلَّةٌ لِلْفُقَرَا

[هل الأمر بالشيء نهى عن ضده أم لا؟]

260. وَالْأَمْرُ ذُو النَّفْسِ بِمَا تَعَيَّنَا وَوَقْتُهِ مُضَيِّقٌ تَصَمَّتَا

261. نَهْيًا عَنِ الْمَوْجُودِ مِنْ أَضْدَادِ أَوْ هُوَ نَفْسُ النَّهْيِ عَنْ أُنْدَادِ

262. وَبِتَضَمُّنِ الْوُجُوبِ قَرَقَا بَعْضٌ، وَقِيلَ: لَا يَدُلُّ مُطْلَقًا

263. فَفَاعِلٌ فِي كَالصَّلَاةِ ضِدًّا كَسِرْفَةٍ عَلَى الْخِلَافِ يُبْدَى

264. إِلَّا إِذَا النَّصُّ الْقَسَادَ أَبْدَى مِثْلَ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ عَمْدًا

265. وَالنَّهْيُ فِيهِ غَايِرُ الْخِلَافِ أَوْ أَنَّهُ أَمْرٌ عَلَى ائْتِلَافِ

266. وَقِيلَ لَا قَطْعًا كَمَا فِي الْمُخْتَصَرِ وَهُوَ لَدَى السُّبْكِيِّ رَأْيٌ مَا انْتَصَرَ

[مسألة: تعاقب الأوامر]

267. الْأَمْرَانِ غَيْرِ الْمُتِمَّائَيْنِ عُدًّا كَصُمِّ نَسْمٍ مُتَغَايِرَيْنِ

268. وَإِنْ تَمَائِلًا وَعَظْفٌ قَدْ نَفِي بِلَا تَعَاقُبٍ فَتَأْسِيسٌ فُفِي

269. وَإِنْ تَعَاقَبَا فَذَا هُوَ الْأَصَحُّ وَالضَّعْفُ لِلتَّأْكِيدِ وَالْوُفْقُ وَضَحُّ
270. إِنْ لَمْ يَكُنْ تَأْسِيسٌ ذَا مَنْعٍ مِنْ عَادَةٍ وَمِنْ حِجًّا وَشَرْعٍ
271. وَإِنْ يَكُنْ عَطْفٌ فَتَأْسِيسٌ بِلَا مَنْعٍ يُرَى لَدَيْهِمْ مَعُولًا

[ورود الأمر بعد النهي]

272. وَالْأَمْرُ لِلْوُجُوبِ بَعْدَ الْخُظْلِ وَبَعْدَ سُؤْلِ قَدْ أَتَى لِلْأَصْلِ
273. أَوْ يَنْقُضِي إِبَاحَةً لِلْأَغْلَبِ إِذَا تَعَلَّقَ بِمَثَلِ السَّبَبِ
274. إِلَّا فِذِي الْمَذْهَبِ وَالْكَثِيرُ لَهُ إِلَى إِجَابِهِ مَصِيرُ

[النهي بعد الوجوب]

275. بَعْدَ الْوُجُوبِ النَّهْيُ لَا مِتْنَاعَ لِلْجُلِّ وَالْبَعْضُ لِلتَّسَاعِ
276. وَلِلْكَرَاهَةِ بِرَأْيِ بَانَا وَقِيلَ لِلْإِنْقَاءِ عَلَى مَا كَانَا
277. كَالنَّسْخِ لِلْوُجُوبِ عِنْدَ الْقَاضِي وَجَلُّنَا بِذَاكَ غَيْرُ رَاضِي
278. بَلْ هُوَ فِي الْقَوِيِّ رَفْعُ الْحَرَجِ وَلِلْإِبَاحَةِ لَدَى بَعْضٍ يَجِي
279. وَقِيلَ لِلنَّدْبِ كَمَا فِي مُبْطِلٍ أَوْجَبَ الْإِنْقَالَ لِلتَّنْقُلِ

[التكليف بالمحال]

280. وَجَوِّزِ التَّكْلِيفَ بِالْمُحَالِ فِي الْكُلِّ مِنْ ثَلَاثَةِ الْأَخْوَالِ
281. وَقِيلَ بِالْمَنْعِ لِمَا قَدْ امْتَنَعَ لِغَيْرِ عِلْمِ اللَّهِ أَنْ لَيْسَ يَقْنَعُ

282. وَلَيْسَ وَاقِعًا إِذَا اسْتَحَالَ لَا لِغَيْرِ عِلْمِ رَبِّنَا تَعَالَى

[ما لا يتم الواجب إلا به]

283. وَمَا وَجُودٌ وَاجِبٌ قَدْ أُطْلِقَا بِهِ وَجُوبُهُ بِهِ تَحَقَّقَا

284. وَالطُّوقُ شَرْطٌ لِلْوُجُوبِ يُعْرِفُ إِنْ كَانَ بِالْمُحَالِ لَا يَكْلَفُ

285. كَعِلْمِنَا الْوُضُوءَ شَرْطًا فِي آدَا فَرَضٍ فَأَمْرُنَا بِهِ بَعْدُ بَدَا

286. وَبَعْضُ ذِي الْخُلْفِ نَفَاهُ مُطْلَقًا وَالْبَعْضُ ذُو رَأْيَيْنِ قَدْ تَفَرَّقَا

287. وَمَا وَجُوبُهُ بِهِ لَمْ يَجِبْ فِي رَأْيِ مَالِكٍ وَكُلِّ مَذْهَبٍ

288. فَمَا بِهِ تَرْكُ الْمُحَرَّمِ يَرَى وَجُوبَ تَرْكِهِ جَمِيعُ مَنْ دَرَى

289. وَسَوَّيْنِ بَيْنَ جَهْلٍ لِحَقًّا بَعْدَ التَّعَيُّنِ وَمَا قَدْ سَبَقَا

290. هَلْ يَجِبُ التَّنْجِيزُ فِي التَّمَكُّنِ أَوْ مُطْلَقُ التَّمَكُّنِ ذُو تَعَيُّنٍ

291. عَلَيْهِ فِي التَّكْلِيفِ بِالشَّيْءِ عُدَمُ مُوجِبُهُ شَرْعًا خِلَافٌ قَدْ عُلِمَ

[تكليف الكفار بفروع الشريعة]

292. فَالْخُلْفُ فِي الصَّحَّةِ وَالْوُقُوعِ لِلْأَمْرِ مَنْ كَفَرَ بِالْفُرُوعِ

293. ثَالِثُهَا الْوُقُوعُ فِي النَّهْيِ يُرَدُّ بِمَا افْتِقَارُهُ إِلَى الْقَصْدِ انْقِصَادٌ

294. وَقِيلَ فِي الْمُرْتَدِّ فَالتَّعْذِيبُ عَلَيْهِ وَالتَّيْسِيرُ وَالتَّرْغِيبُ

295. وَعَلَّلَ الْمَانِعُ بِالتَّعْذِيرِ وَهُوَ مُشْكِلٌ لَدَى الْمُحَرَّرِ

296. فِي كَافِرٍ آمَنَ مُطْلَقًا وَفِي مَنْ كَفَرَهُ فَعَلَ كَالْقَا مُضَحَفٍ
297. وَالرَّأْيُ عِنْدِي أَنْ يَكُونَ الْمُذْرَكُ نَفْيَ قَبُولِهَا فَذَا مُشْتَرَكُ
298. تَكْلِيفُ مَنْ أَحَدَثَ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ مُجْمَعٌ لَدَى الثَّقَاةِ
299. وَرَبْطُهُ بِالْمَوْجِبِ الْعَقْلِيِّ حَتْمٌ يَوْفِقُ قَدْ أَتَى جَلِيَّ
300. دُخُولُ ذِي كَرَاهَةٍ فِيمَا أُمِرَ بِهِ بِلَا قَيْدٍ وَفَضْلٌ قَدْ حُظِرَ
301. فَتَفِي صِحَّةً وَنَفْيُ الْأَجْرِ فِي وَقْتِ كُزِهِ لِلصَّلَاةِ يَجْرِي
302. وَإِنْ يَكُ الْأَمْرُ عَنِ النَّهْيِ انْفَصَلَ فَالْفِعْلُ بِالصَّحَّةِ لَا الْأَجْرُ اتَّصَلَ
303. وَذَا إِلَى الْجُمُهورِ ذُو انْتِسَابٍ وَقِيلَ بِالْأَجْرِ مَعَ الْعِقَابِ
304. وَقَدْ رَوَى الْبُطْلَانُ وَالْقَضَاءُ وَقِيلَ ذَا فَقَطْ لَهُ انْتِفَاءُ
305. مِثْلُ الصَّلَاةِ بِالْحَرِيرِ وَالذَّهَبِ أَوْ فِي مَكَانِ الْعُصْبِ وَالْوُضُو
306. وَمَعْطَيْنِ وَمَنْهَجٍ وَمَقْبَرَةٍ كَيْسَةٍ وَذِي حَمِيمٍ مَجْزَرَةٍ
307. مَنْ تَابَ بَعْدَ أَنْ تَعَاطَى السَّبِيحَا فَقَدْ أَتَى بِمَا عَلَيْهِ وَجَبَا
308. وَإِنْ بَقِيَ فَسَادُهُ كَمَنْ رَجَعَ عَنْ بَثٍّ بِذَعَةٍ عَلَيْهَا يَتَّبَعُ
309. أَوْ تَابَ خَارِجًا مَكَانَ الْعُصْبِ أَوْ تَابَ بَعْدَ الرَّمْيِ قَبْلَ الضَّرْبِ
310. وَقَالَ ذُو الْبُرْهَانِ إِنَّهُ ارْتَبَكَ مَعَ انْقِطَاعِ النَّهْيِ لِلَّذِي سَلَكَ
311. وَارْتَكَبَ الْأَخْفَ مِنْ ضَرَرَيْنِ وَخَيْرَنَ لَدَى اسْتِوَا هَذَيْنِ

312. كَمَنْ عَلَى الْجَرِيحِ فِي الْجَرْحَى سَقَطَ وَصَعَفَ الْمُكْتَ عَلَيْهِ مَنْ ضَبَطَ
313. وَالْأَخْذُ بِالْأَوَّلِ لَا بِالْآخِرِ مُرَجَّحٌ فِي مُقْتَضَى الْأَمْرِ
314. وَمَا سِوَاهُ سَاقِطٌ أَوْ مُسْتَحَبٌّ لِذَاكَ الْإِطْمِنَانُ وَالذَّلْكُ انْجَلَبَ
315. وَذَاكَ فِي الْحُكْمِ عَلَى الْكُلِّيِّ مَعَ حُصُولِ كَثْرَةِ الْجُزْئِيِّ
316. وَرَبَّمَا اجْتِمَاعُ أَشْيَاءٍ انْحَظَلَّ مِمَّا أَتَى الْأَمْرُ بِهَا عَلَى الْبَدَلِ
317. أَوْ التَّرْتُّبُ وَقَدْ يُسْنُّ وَفِيهِ قُلُوبٌ إِيَّاحَةً تَعْنُ

الواجب الموسع

[تعريف الواجب الموسع]

318. مَا وَقْتُهُ يَسَعُ مِنْهُ أَكْثَرًا وَهُوَ مَخْدُودٌ وَغَيْرُهُ جَرَى
319. فَجَوَزَ الْأَدَا بِلَا اضْطِرَارٍ فِي كُلِّ حِصَّةٍ مِنَ الْمُخْتَارِ
320. وَقَائِلٍ مِمَّا يَقُولُ الْعَزْمُ عَلَى وَفُوعِ الْفَرْضِ فِيهِ حَتْمٌ
321. أَوْ هُوَ مَا مُكَلِّفٌ يُعَيَّنُ وَخُلْفُ ذِي الْخِلَافِ فِيهِ بَيِّنٌ
322. فَقِيلَ الْآخِرُ وَقِيلَ الْأَوَّلُ وَقِيلَ مَا بِهِ الْأَدَا يَتَّصِلُ
323. وَالْأَمْرُ بِالْوَاحِدِ مِنْ أَشْيَاءٍ يُوجِبُ وَاحِدًا عَلَى اسْتِواءِ

[الواجب الكفائي]

324. مَا طَلَبَ الشَّارِعُ أَنْ يُحْصَلَ دُونَ اغْتِبَارِ ذَاتِ مَنْ قَدْ فَعَلَ
325. وَهُوَ مُفَضَّلٌ عَلَى ذِي الْعَيْنِ فِي زَعْمِ الْأُسْتَاذِ مَعَ الْجَوْنِيِّ

326. مِرْزُهُ مِنَ الْعَيْنِ بِأَنْ قَدْ حُطِلَا
تَكْرِيرُ مَضْلَحَتِهِ إِنْ فُعِلَا
327. وَهُوَ عَلَى الْجَمِيعِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ
لَا نَمِهُمُ بِالتَّرَكِّ والتَّعَذُّرِ
328. وَفَعَلُ مَنْ بِهِ يَقُومُ مُسْقِطُ
وَقِيلَ: بِالتَّبْعِضِ فَقَطُ يَرْتَبُطُ
329. مُعَيَّنًا أَوْ مُبْهَمًا أَوْ فَاعِلًا
خُلِفَ عَنِ الْمُخَالِفِينَ نُفْلَا
330. مَا كَانَ بِالْجُزْئِيِّ نَدْبُهُ عِلْمُ
فَهُوَ بِالْكُلِّي كَعِيدُ مُنَحْتِمِ
331. وَهَلْ يُعَيَّنُ شُرُوعُ الْفَاعِلِ
فِي ذِي الْكِفَايَةِ خِلَافُ يَنْجَلِي
332. فَالْخُلْفُ فِي الْأَجْرَةِ لِلتَّحْمَلِ
فَرَعٌ عَلَى ذَاكَ الْخِلَافِ قَدْ بُلِي
333. وَغَالِبُ الظَّنِّ فِي الْإِسْقَاطِ كَفَى
وَفِي التَّوَجُّهِ لَدَى مَنْ عَرَفَا
334. فُرُوضُهُ الْقَضَا كَنْهِي أَمْرٍ
رَدُّ السَّلَامِ وَجِهَادِ الْكُفْرِ
335. فَتَوَى وَحَفِظَ مَا سِوَى الْمَثَانِي
زِيَارَةِ الْحَرَامِ ذِي الْأَرْكَانِ
336. إِمَامَةٌ مِنْهُ وَدَفْعُ الضَّرَرِ
وَالِإِحْتِرَافِ مَعَ سَدِّ الثُّغَرِ
337. حَضَانَةٌ تَوَثَّقُ شَهَادَةِ
تَجْهِيزُ مَيْتٍ وَكَذَا الْعِيَادَةِ
338. ضِيَاةٌ حُضُورُ مَنْ فِي النَّزْعِ
وَحَفِظُ سَائِرِ عُلُومِ الشَّرْعِ
339. وَغَيْرُهُ الْمَسْنُونُ كَالْإِمَامَةِ
وَالْبَدْءُ بِالسَّلَامِ وَالْإِقَامَةُ

الذهي

[تعريف النهي]

340. هُوَ افْتِضَاءُ الْكَفِّ عَنِ فِعْلٍ وَدَعٍ
وَمَا يُضَاهِيهِ كَذَرٌ قَدْ ائْتَنَعَ

341. وَهُوَ لِلدَّوَامِ وَالْفُورِ مَتَى عَدَمُ تَقْيِيدِ بَضْدِ تَبَا
342. وَاللَّفْظُ لِلتَّحْرِيمِ شَرْعًا وَافْتَرَقَ لِلْكُزْهِ وَالشَّرَكَةِ وَالْقَدْرِ الْفَرْقُ
343. وَهُوَ عَنِ فَرْدٍ وَعَنْ مَا عُدَّدَا جَمْعًا وَفَرْقًا وَجَمِيعًا وَجِدَا

[النهي يقتضي الفساد]

344. وَجَاءَ فِي الصَّحِيحِ لِلْفُسَادِ إِنْ لَمْ يَجِ الدَّلِيلُ لِلسَّادِ
345. لِعَدَمِ النَّفْعِ وَزَيْدِ الْخَلَلِ وَمُلْكُ مَا يَبِيعُ عَلَيْهِ يَنْجَلِي
346. إِذَا تَغَيَّرَ بِسُوقٍ أَوْ بَدَنَ أَوْ حَقٌّ غَيْرِهِ بِهِ قَدْ اقْتَرَنَ
347. وَبَثَّ لِلصَّحَّةِ فِي الْمَدَارِسِ مُعَلَّلًا بِالنَّهْيِ جَبْرُ فَارِسِ
348. وَالْخُلْفُ فِيمَا يَنْتَمِي لِلشَّرْعِ وَلَيْسَ فِيمَا يَنْتَمِي لِلطَّبْعِ
349. الْأَجْزَاءُ وَالْقَبُولُ حِينَ نُفِيَا لِصِحَّةٍ أَوْ ضِدَّهَا قَدْ رُوِيََا

العام

[تعريف العام]

350. مَا اسْتَعْرَقَ الصَّالِحَ دَفْعَةً بَلَا حَضَرَ مِنَ الْلفظِ كَعَشْرِ مَثَلَا
351. وَهُوَ مِنْ عَوَارِضِ الْمَبَانِي وَقِيلَ لِلْأَلْفَاظِ وَالْمَعَانِي
352. هَلْ نَادِرٌ فِي ذِي الْعُمُومِ يَدْخُلُ وَمُطْلَقٍ أَوْ لَا خِلَافٌ يُنْقَلُ
353. فَمَا لَغَيْرِ لَذَّةٍ وَالْفَيْلُ وَمُثَبِّةٍ فِيهِ تَنَافَى الْقَيْلُ

354. وَمَا مِنَ الْقُصْدِ خَلَا فِيهِ اخْتِلَافٌ وَقَدْ يَجِيءُ بِالْمَجَازِ مُصِيفٌ
355. مَذْلُولُهُ كُلِّيَّةٌ إِنْ حَكَمَّا عَلَيْهِ فِي التَّرْكِيبِ مَنْ تَكَلَّمَا
356. وَهُوَ عَلَى فَرْذٍ يَدُلُّ حَتْمًا وَفَهُمُ الْإِسْتِغْرَاقُ لَيْسَ جَزْمًا
357. بَلْ هُوَ عِنْدَ الْجُلِّ وَالْقَطْعُ فِيهِ مَذْهَبُ النُّعْمَانِ
358. وَيَلْزَمُ الْعُمُومُ فِي الزَّمَانِ وَالْحَالِ لِلْأَفْرَادِ وَالْمَكَانِ
359. إِطْلَاقُهُ فِي تِلْكَ لِلْقَرَا فِي وَعَمَّ النَّقْيِ إِذَا يُنَافِي

[صبيح العموم]

360. صَبِيغَتُهُ كُلُّ أَوْ الْجَمِيعُ وَقَدْ تَلَا الَّذِي تَلَّى الْقُرُوعُ
361. أَتَيْنَ وَحَيْثُمَا وَمَنْ أَيْ وَمَا شَرْطًا وَوَضَلًا وَسُؤَالًا أَفْهَمًا
362. مَتَى وَقِيلَ لَا وَبَعْضُ قَيْدًا وَمَا مُعَرَّفًا بِأَلْ قَدْ وَجِدَا
363. أَوْ بِإِضَافَةٍ إِلَى الْمُعَرَّفِ إِذَا تَحَقَّقَ الْخُصُوصُ قَدْ نَفِي
364. وَفِي سِيَاقِ النَّقْيِ مِنْهَا يُذَكَّرُ إِذَا بُنِيَ أَوْ زِيدَ مِنْ مُنْكَرُ
365. أَوْ كَانَ صَبِيغَةً لَهَا النَّقْيُ لَزِمَ وَعَبَّرُ دَا لَدَى الْقَرَا فِي لَا يَعْمُ
366. وَقِيلَ بِالظُّهْرِ فِي الْعُمُومِ وَهُوَ مُفَادُ الْوَضْعِ لَا اللَّزُومِ
367. بِالْقُصْدِ خَصَّصَ التِّزَامًا قَدْ أَبَى تَخْصِيصُهُ إِسَاءَهُ بَعْضُ التَّجَبَا
368. وَنَحْوًا لَا شَرِبْتُ أَوْ إِنْ شَرِبْنَا وَاتَّقُوا إِنْ مُضِدَّرٌ قَدْ جَلِبَا
369. وَنَزَلْنَ تَزَكَّ الْإِسْتِصَالِ مَنَزَلَةَ الْعُمُومِ فِي الْأَقْوَالِ

370. قِيَامُ الْإِحْتِمَالِ فِي الْأَفْعَالِ قُلْ مُجْمِلٌ مُسْقِطُ الْإِسْتِذْلَالِ
 371. وَمَا أَتَى لِلْمَذْحِ أَوْ لِلذَّمِّ يُعْمُ عِنْدَ جُلِّ أَهْلِ الْعِلْمِ
 372. وَمَا بِهِ قَدْ خُوطِبَ النَّبِيُّ تَعْمِيمُهُ فِي الْمَذْهَبِ السَّنِيِّ
 373. وَمَا يُعْمُ يَشْمَلُ الرَّسُولَا وَقِيلَ لَا وَلَنْذَكِرَ التَّفْصِيلَا
 374. وَالْعَبْدُ وَالْمَوْجُودُ وَالذِّي كَفَرُ مَشْمُولَةٌ لَهُ لَدَى ذَوِي النَّظَرِ
 375. وَمَا شُمُولٌ مَنْ لِلْأَنْثَى جَنَفُ وَفِي شَبِيهِ الْمُسْلِمِينَ اخْتَلَفُوا
 376. وَعَمَّمِ الْمَجْمُوعَ مِنْ أَنْوَاعِ إِذَا بِمَنْ جُرَّ عَلَى نِزَاعِ
 377. كَمِنْ عُلُومٍ أَلْقَى بِالتَّفْصِيلِ لِلْفَقْهِ وَالتَّفْسِيرِ وَالْأُصُولِ
 378. وَالْمُقْتَضِي أَعَمَّ جُلَّ السَّلَفِ كَذَلِكَ مَفْهُومٌ بِلَا مُخْتَلِفِ

فَضَّلْ

ما عدم العموم أصح فيه

379. مِنْهُ مُتَكَّرُ الْجُمُوعِ عَرِفَا وَكَانَ وَالَّذِي عَلَيْهِ انْعَظَفَا
 380. وَسَائِرُ حِكَايَةِ الْفِعْلِ بِمَا مِنْهُ الْعُمُومُ ظَاهِرًا قَدْ عَلِمَا
 381. خِطَابُ وَاحِدٍ لَغَيْرِ الْحَبْلِيِّ مِنْ غَيْرِ رَغْبِ النَّصِّ وَالْقَيْسِ الْجَلِيِّ

التخصيص

[تعريف التخصيص]

382. قَضَرُ الَّذِي عَمَّ مَعَ اعْتِمَادٍ غَيْرِ عَلَى بَعْضٍ مِنَ الْأَفْرَادِ

383. جَوَازُهُ لِوَاحِدٍ فِي الْجَمْعِ أَتَتْ بِهِ أَدَلَّةٌ فِي الشَّرْعِ
384. وَمَوْجِبٌ أَقْلُهُ الْقَّالُ وَالْمَنْعُ مُطْلَقًا لَهُ اغْتِلَالُ

[مسألة: أقل الجمع]

385. أَقْلُ مَعْنَى الْجَمْعِ فِي الْمُشْتَهَرِ الْإِنْسَانُ فِي رَأْيِ الْإِمَامِ الْحَمِيرِي
386. ذَا كَثْرَةٍ أَمْ لَا وَإِنْ مُنْكَرًا وَالْفَرْقُ فِي انْتِهَاءِ مَا قَدْ نُكِّرَا

[العام المخصوص]

387. وَذُو الْخُصُوصِ هُوَ مَا يُسْتَعْمَلُ فِي كُلِّ الْآفِرَادِ لَدَى مَنْ يَعْلَمُ

[العام المراد به الخصوص]

388. وَمَا بِهِ الْخُصُوصُ قَدْ يُرَادُ جَعَلَهُ فِي بَعْضِهَا النَّقَادُ
389. وَذَاكَ لِلْأَصْلِ وَقَرَعَ يُنْمَى وَالثَّانِي اغْرُزٌ لِلْمَجَازِ جَزْمَا
390. ثُمَّ الْمُحَاشَاةُ وَقَصْرُ الْقَصْدِ مِنْ آخِرِ الْقِسْمَيْنِ دُونَ جَحْدِ
391. وَشِبْهُ الْإِسْتِثْنَاءِ لِأَوَّلِ سَمَا وَاتَّخَذَ الْقِسْمَانِ عِنْدَ الْقَدَمَا
392. وَهُوَ حُجَّةٌ لَدَى الْأَكْثَرِ إِنْ مُخَصَّصٌ لَهُ مُعَيَّنًا يَبْنِ
393. وَفَسَّ عَلَى الْخَارِجِ لِلْمَصَالِحِ وَرُبَّ شَيْخٍ لَا مِتْبَاعَ جَانِحِ

المخصص المتصل

[أولاً: الاستثناء]

394. حُرُوفُ الْإِسْتِثْنَاءِ وَالْمُضَارِعُ مِنْ فِعْلِ الْإِسْتِثْنَاءِ وَمَا يُضَارِعُ

395. وَالْحُكْمُ بِالنَّقِيزِ لِلْحُكْمِ حَصَلَ لِمَا عَلَيْهِ الْحُكْمُ قَبْلَ مُتَّصِلِ
396. وَغَيْرُهُ مُنْقَطِعٌ وَرُجْحًا جَوَازُهُ وَهُوَ مَجَازًا وَضَحًا
397. فَلْتَنِمِ ثَوْبًا بَعْدَ أَلْفٍ دِرْهَمٍ لِلْحَذْفِ وَالْمَجَازِ أَوْ لِلنَّدَمِ
398. وَقِيلَ بِالْحَذْفِ لَدَى الْإِفْرَارِ وَالْعَقْدُ مَعْنَى الْوَاوِ فِيهِ جَارِ
399. بِشِرْكَةٍ وَبِالتَّوَاتُطِي قَالَا بَعْضٌ وَأَوْجِبَ فِيهِ الْإِتِّصَالَا
400. وَفِي الْبَوَاقِي دُونَمَا اضْطِرَارِ وَأَبْطَلْنَ بِالصَّمْتِ لِلتَّذْكَارِ
401. وَعَدَّدَ مَعَ كِلَا قَدْ وَجَبَ لَهُ الْخُصُوصُ عِنْدَ جُلٍّ مَنْ ذَهَبَ
402. وَقَالَ بَعْضٌ بِإِتِّفَاقِ الْخُصُوصِ وَالظَّاهِرُ الْإِتِّفَاقُ مِنَ التُّصْصِ
403. وَالْمِثْلُ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ مُبْطَلٌ وَلِجَوَازِهِ يَدُلُّ الْمَدْخَلُ
404. وَجُورَ الْأَكْثَرِ عِنْدَ الْجُلِّ وَمَالِكٌ أَوْجَبَ لِلْأَقْلِ
405. وَمُنِعَ الْأَكْثَرُ مِنْ نَصِّ الْعَدَدِ وَالْعَقْدُ مِنْهُ عِنْدَ بَعْضِ انْفَقَدَ
406. وَذَا تَعَدَّدَ يَعْطَفُ حَصَلَ بِالِاتِّفَاقِ مُسْجَلًا لِلْأَوَّلِ
407. إِلَّا فَكُلٌّ لِلَّذِي بِهِ اتَّصَلَ وَكُلُّهَا عِنْدَ التَّسَاوِي قَدْ بَطَلَ
408. إِنْ كَانَ غَيْرُ الْأَوَّلِ الْمُسْتَعْرِقَا فَالْكُلُّ لِلْمُخْرِجِ مِنْهُ حَقَقَا
409. وَحَيْثُمَا اسْتَعْرِقَ الْأَوَّلَ فَقَطُ فَأَلْغِ وَاعْتَبِرْ بِخُلْفٍ فِي النَّمَطِ
410. وَكُلُّ مَا يَكُونُ فِيهِ الْعَطْفُ مِنْ قَبْلِ الْإِسْتِثْنَا فَكُلًّا يَنْقُو

411. دُونَ دَلِيلِ الْعَقْلِ أَوْ ذِي السَّمْعِ وَالْحَقُّ الْإِفْرَاقُ دُونَ الْجَمْعِ

412. أَمَّا قِرَانُ اللَّفْظِ فِي الْمَشْهُورِ فَلَا يُسَاوِي فِي سَوَى الْمَذْكُورِ

[ثانيا: الشرط]

413. وَمِنْهُ مَا كَانَ مِنَ الشَّرْطِ أَعْدَ لِلْكَلِّ عِنْدَ الْجُلِّ أَوْ وَقْفًا تُفْذ

414. أَخْرَجَ بِهِ وَإِنْ عَلَى النِّصْفِ سَمَا كَالْقَوْمِ أَكْرَمَ إِنْ يَكُونُوا كُرَّمَا

415. وَإِنْ تَرْتَّبَ عَلَى شَرْطَيْنِ شَيْءٌ فَبِالْحُصُولِ لِلشَّرْطَيْنِ

416. وَإِنْ عَلَى الْبَدَلِ قَدْ تَعَلَّقَا فَبِحُصُولِ وَاحِدٍ تَحَقَّقَا

[ثالثا: الصفة]

417. وَمِنْهُ فِي الْإِخْرَاجِ وَالْعَوْدِ يُرَى كَالشَّرْطِ قُلْ وَصِفْ وَإِنْ قَبْلُ جَرَى

418. وَحَيْثُمَا مُخَصَّصٌ تَوْسَطَا خَصَّصَهُ بِمَا يَلِي مَنْ ضَبَطَا

[رابعا: الغاية]

419. وَمِنْهُ غَايَةُ عُمُومٍ يَشْمَلُ لَوْ كَانَ تَضْرِيحُ بِهَا لَا يَخْصُلُ

420. وَمَا لِتَحْقِيقِ الْعُمُومِ قَدَعَ نَحْوُ سَلَامٍ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ

421. وَهِيَ لِمَا قَبْلُ خَلَا تَعُودُ وَكَوْنُهَا لِمَا تَلِي بَعِيدُ

[خامسا: بدل البعض من الكل]

422. وَبَدَلَ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ يَفِي مُخَصَّصًا لَدَى أَنَاسٍ فَاغْرِفِ



فَضَّلَ

المخصص المنفصل

423. وَسَمَّ مُسْتَقِيلَهُ مُنْفَصِلًا لِلْحِسِّ وَالْعَقْلِ نَمَاهُ الْقُضْلَا

424. وَخَصَّصَ الْكِتَابَ وَالْحَدِيثَ بِهِ أَوْ بِالْحَدِيثِ مُطْلَقًا فَلْتَنْتَبِهْ

425. وَاعْتَبَرَ الْإِجْمَاعَ جُلُّ النَّاسِ وَقَسَمِي الْمَفْهُومِ كَالْقِيَاسِ

[ما لا يخصص به العام]

426. وَالْعُرْفَ حَيْثُ قَارَنَ الْخِطَابَا وَدَعَّ ضَمِيرَ الْبَعْضِ وَالْأَسْبَابَا

427. وَذَكَرَ مَا وَاَفَّقَهُ مِنْ مُفْرَدٍ وَمَذْهَبَ الرَّاوي عَلَى الْمُعْتَمَدِ

428. وَاجْزَمَ بِإِذْخَالِ ذَوَاتِ السَّبَبِ وَارَوْ عَنِ الْإِمَامِ ظَنًّا تُصِيبِ

429. وَجَاءَ فِي تَخْصِيصِ مَا قَدْ جَاوَزَا فِي الرَّسْمِ مَا يُعْمُ خَلْفَ النَّظَرَا

430. وَإِنْ أَتَى مَا خَصَّ بَعْدَ الْعَمَلِ نَسَخَ وَالْغَيْرُ مُخَصَّصٌ جَلِي

431. وَإِنْ يَكُ الْعُمُومُ مِنْ وَجْهِ ظَهَرَ فَالْحُكْمُ بِالتَّرْجِيحِ حَتْمًا مُعْتَبَرُ

المقيد والمطلق

[تعريف المقيد]

432. فَمَا عَلَى مَعْنَاهُ زَيْدٌ مُسَجَّلَا مَعْنَى لِغَيْرِهِ اعْتَقَدَهُ الْأَوَّلَا

[تعريف المطلق]

433. وَمَا عَلَى الذَّاتِ بِلَا قَيْدٍ يَدُلُّ فَمُطْلَقٌ وَبِاسْمِ جِنْسٍ قَدْ عَقِلُ

434. وَمَا عَلَى الْوَاحِدِ شَاعَ النِّكَرُ وَالِاتِّحَادُ بَعْضُهُمْ قَدْ نَصَرَهُ
435. عَلَيْهِ طَالِقٌ إِذَا كَانَ ذَكَرٌ قَوْلَدَتْ لِاثْنَيْنِ عِنْدَ ذِي نَظَرٍ
436. بِمَا يُخَصِّصُ الْعُمُومَ قَيِّدٌ وَدَعٌ لِمَا كَانَ سِوَاهُ تَقْتَدِي

التأويل والمحكم والمجمل

[تعريف التأويل وأقسامه]

437. وَحَمْلٌ مُطْلَقٌ عَلَى ذَاكَ وَجَبَ إِنْ فِيهِمَا اتَّحَدَ حُكْمٌ وَالسَّبَبُ

[التأويل الصحيح]

438. وَإِنْ يَكُنْ تَأَخَّرَ الْمُقَيِّدُ عَنْ عَمَلٍ فَالْتَسَخُ فِيهِ يُعْهَدُ
439. وَإِنْ يَكُنْ أَمُرٌ وَنَهْيٌ قَيِّدًا فَمُطْلَقٌ بِضِدِّ مَا قَدْ وُجِدَا
440. وَحَيْثُمَا اتَّحَدَ وَاحِدٌ فَلَا يَحْمِلُهُ عَلَيْهِ جُلُّ الْعُقْلَا
441. حَمْلٌ لظَاهِرٍ عَلَى الْمَرْجُوحِ وَاقْسَمَهُ لِلْفَاسِدِ وَالصَّحِيحِ
442. صَحِيحُهُ وَهُوَ الْقَرِيبُ مَا حُمِلَ مَعَ قُوَّةِ الدَّلِيلِ عِنْدَ الْمُسْتَدِلِّ

[التأويل الفاسد]

443. وَغَيْرُهُ الْفَاسِدُ وَالْبُعِيدُ وَمَا خَلَا فَلَعِبًا يُفِيدُ
444. وَالْخُلْفَ فِي فَهْمِ الْكِتَابِ صَيِّرَ إِيَّاهُ تَأْوِيلًا لَدَى الْمُخْتَصِرِ
445. فَجَعَلَ مَسْكِينَ بِمَعْنَى الْمُدِّ عَلَيْهِ لِائْتِحَاسِ سِمَاءِ الْبُعْدِ

446. كَحْمَلٍ مَزْأَةٍ عَلَى الصَّغِيرَةِ وَمَا يُنَافِي الحُرَّةَ الكَبِيرَةَ

447. وَحَمَلٍ مَا رُوِيَ فِي الصَّيَامِ عَلَى الْقَضَاءِ مَعَ الْإِتِمَامِ

[تعريف المحكم والمجمل]

448. وَذُو وَضُوحٍ مُحْكَمٍ وَالْمُجْمَلُ هُوَ الَّذِي الْمُرَادُ مِنْهُ يُجْهَلُ

[تعريف المتشابه]

449. وَمَا بِهِ اسْتَأْثَرَ عِلْمُ الْخَالِقِ فَذَا تَشَابَهٍ عَلَيْهِ أَطْلِقِ

450. وَإِنْ يَكُنْ عِلْمٌ بِهِ مِنْ عَبْدٍ فَذَاكَ لَيْسَ مِنْ طَرِيقِ الْعَهْدِ

451. وَقَدْ يَجِي الْإِجْمَالُ مِنْ وَجْهِ وَمِنْ وَجْهِ يَرَاهُ ذَا بَيَانٍ مَنْ قَطُنَ

452. وَالتَّقْيُّ لِلصَّلَاةِ وَالتَّكَاحِ وَالشَّبَهُ مُحْكَمٌ لَدَى الصَّحَاحِ

453. وَالْعَكْسُ فِي جِدَارِهِ وَيَعْفُو وَالْقَرءُ فِي مَنْعِ اجْتِمَاعٍ فَاقْفُ

البيان

[تعريف المبين]

454. تَضْيِيرُ مُشْكِلٍ مِنَ الْجَلِيِّ وَهُوَ وَاجِبٌ عَلَى النَّبِيِّ

[أنواع البيان]

455. إِذَا أُرِيدَ فَهْمُهُ وَهُوَ بِمَا مِنَ الدَّلِيلِ مُطْلَقًا يَجْلُو الْعَمَى

456. وَبَيِّنَ الْقَاصِرُ مِنْ حَيْثُ السَّنْدُ أَوِ الدَّلَالَةَ عَلَى مَا يُعْتَمَدُ

457. وَأَوْجِبَنَّ عِنْدَ بَعْضِ عِلْمَا إِذَا وَجُوبُ ذِي الْحَفَاءِ عَمَّا
458. وَالْقَوْلُ وَالْفِعْلُ إِذَا تَوَافَقَا فَانْمِ الْبَيَانُ لِلَّذِي قَدْ سَبَقَا
459. وَإِنْ يَزِدْ فِعْلٌ فَلِلْقَوْلِ انْتَسَبْ وَالْفِعْلُ يَقْتَضِي بِلا قَيْدِ طَلَبِ
460. وَالْقَوْلُ فِي الْعَكْسِ هُوَ الْمُبِينُ وَفِعْلُهُ التَّخْفِيفُ فِيهِ بَيِّنُ

[تأخير البيان عن وقت الحاجة ووقت العمل]

461. تَأَخَّرُ الْبَيَانُ عَنِ وَقْتِ الْعَمَلِ وَقُوعُهُ عِنْدَ الْمُجِيزِ مَا حَصَلَ
462. تَأْخِيرُهُ لِلْإِخْتِجَاجِ وَقَعُ وَبَعْضُنَا هُوَ لِذَلِكَ مَانِعُ
463. وَقِيلَ بِالْمَنْعِ بِمَا كَالْمُطْلَقِ ثُمَّ بَعْكَسِهِ لَدَى الْبَعْضِ انْطَقِ
464. وَجَائِزٌ تَأْخِيرُ تَبْلِيغِ لَهُ وَدَرْءٌ مَا يُخْشَى أَبَى تَعْجِيلَهُ
465. وَنِسْبَةُ الْجَهْلِ لِذِي وَجُودِ بِمَا يُخْصَّصُ مِنَ الْمَوْجُودِ

النسخ

[تعريف النسخ]

466. رَفَعُ لِحُكْمٍ أَوْ بَيَانِ الزَّمَنِ بِمُحْكَمِ الْقُرْآنِ أَوْ بِالسَّنَنِ
467. فَلَمْ يَكُنْ بِالْعَقْلِ أَوْ مُجَرَّدِ الْإِجْمَاعِ بَلْ يُنْمَى إِلَى الْمُسْتَنَدِ
468. وَمَنْعُ نَسْخِ النَّصِّ بِالْقِيَاسِ هُوَ الَّذِي ارْتَضَاهُ جُلُّ النَّاسِ
469. وَنَسْخُ بَعْضِ الذِّكْرِ مُطْلَقًا وَرَدَ وَالنَّسْخُ بِالنَّصِّ لِنَصِّ مُعْتَمَدِ

470. وَالنَّسْخُ بِالْأَحَادِ لِلْكِتَابِ لَيْسَ بِوَاقِعٍ عَلَى الصَّوَابِ

[النسخ إلى غير بدل]

471. وَيُنْسَخُ الْخِيفُ بِمَا لَهُ ثَقُلٌ وَقَدْ يَجِيءُ عَارِيًا مِنَ الْبَدَلِ

[نسخ الحكم قبل الفعل]

472. وَالنَّسْخُ مِنْ قَبْلِ وَقُوعِ الْفِعْلِ جَاءَ وَقُوعًا فِي صَحِيحِ الثَّقَلِ

473. وَجَازَ بِالْفُخْوَى وَنَسَخَهُ بِلا أَضَلِّ وَعَكُسُهُ جَوَازُهُ انْجَلَى

474. وَرَأَى الْأَكْثَرِينَ الْإِسْتِزَامَ وَبِالْمُخَالَفَةِ لَا يُرَامُ

475. وَهِيَ عَنِ الْأَضَلِّ لَهَا تَجَرُّدٌ فِي النَّسْخِ وَانْعِكَاسُهُ مُسْتَبْعَدٌ

476. وَيَجِبُ الرَّفْعُ لِحُكْمِ الْفِرْعِ إِنْ حُكِمَ أَضْلُهُ يُرَى ذَا رَفْعٍ

477. وَيُنْسَخُ الْإِنْشَاءُ وَلَوْ مُؤَبَّدًا وَالْقَيْدُ فِي الْفِعْلِ أَوْ الْحُكْمِ بَدَا

478. وَفِي الْأَخِيرِ مَنَعَ ابْنُ الْحَاجِبِ كَمُسْتَعَرٍّ بَعْدَ صَوْمٍ وَاجِبٍ

479. وَنَسَخَ الْأَخْبَارُ بِإِيجَابِ خَبَرٍ بِنَاقِضٍ يَحُوزُ لَا نَسْخَ الْخَبَرِ

480. وَكُلُّ حُكْمٍ قَابِلٌ لَهُ وَفِي نَفْيِ الْوُقُوعِ الْإِتِّفَاقُ قَدْ قُفِيَ

481. هَلْ يَسْتَقِلُّ الْحُكْمُ بِالْوُرُودِ أَوْ يَبْلَاغُهُ إِلَى الْمَوْجُودِ

482. فَالْعَزْلُ بِالْمَوْتِ أَوْ الْعَزْلُ عَرْضُ كَذَا قَضَاءُ جَاهِلٍ لِلْمُقْتَرَضِ

483. وَلَيْسَ نَسْخًا كُلُّ مَا أَفَادَا فِيمَا رَسَا بِالنَّصِّ الْإِزْدِيَادَا

484. وَالنَّقْصُ لِلْجُزْءِ أَوْ الشَّرْطِ انْتَهِي نَسْخُهُ لِلْسَّاقِطِ لَا لِلَّذِ بَقِيَ
485. الْإِجْمَاعُ وَالنَّصُّ عَلَى النَّسْخِ وَلَوْ تَضَمُّنًا كُلًّا مُعَرِّفًا رَأَوَا
486. كَذَلِكَ يُعْرِفُ لَدَى الْمُحَرَّرِ بِالْمَنْعِ لِلْجَمْعِ مَعَ التَّأْخِرِ
487. كَقَوْلِ رَاوٍ سَابِقٍ وَالْمَحْكِي بِمَا يُضَاهِي الْمَدَنِي وَالْمَكِّي
488. وَقَوْلِهِ النَّاسِخُ وَالتَّأْيِيدُ دَعُ يَوْفُقِي وَاحِدٍ لِلْأَصْلِ تُبْغِ
489. وَكَوْنِ رَاوِيهِ الصَّحَابِي يُقْتَفَى وَمِثْلُهُ تَأْخُرُ فِي الْمُضَحَفِ

كتاب السنة

[تعريف السنة]

490. وَهِيَ مَا انْضَافَ إِلَى الرَّسُولِ مِنْ صِفَةٍ كَلَيْسَ بِالطَّوِيلِ
491. تَقْرِيرُهُ كَذِي الْحَدِيثِ وَالْخَبَرِ وَالْقَوْلِ وَالْفِعْلِ وَفِي الْفِعْلِ انْحَصَرَ
492. وَالْأَنْبِيَاءُ عَصَمُوا مِمَّا نُهُوا عَنْهُ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ تَقْكُهُ
493. بِجَائِزٍ بَلْ ذَاكَ لِلتَّشْرِيعِ أَوْيَّةِ الزُّلْفَى مِنَ الرَّفِيعِ
494. فَالَصَّمْتُ لِلنَّبِيِّ عَنْ فِعْلٍ عَلِمَ بِهِ جَوَازُ الْفِعْلِ مِنْهُ قَدْ فُهِمَ
495. وَرَبَّمَا يَفْعَلُ لِلْمَكْرُوهِ مُبَيَّنًّا أَنَّهُ لِلتَّنْزِيهِ
496. فَصَارَ فِي جَانِبِهِ مِنَ الْقُرْبِ كَالنَّهْيِ أَنْ يَشْرَبَ مِنْ قِمِ الْقُرْبِ
497. وَفَعْلُهُ الْمَرْكُوزُ فِي الْجِبَلَةِ كَالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ فَلَيْسَ مِلَّةُ

498. مِنْ غَيْرِ لَمَحِ الْوُضْفِ وَالَّذِي اخْتَمَلَ
شَرْعًا فَفِيهِ قُلْ تَرَدَّدُ حَصَلَ
499. فَالْحُجَّ رَاكِبًا عَلَيْهِ يَجْرِي
كَضِجَةٍ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ
500. وَغَيْرُهُ وَحُكْمُهُ جَلِسيُّ
فَالِاسْتِوَا فِيهِ هُوَ الْقَوِيُّ
501. مِنْ غَيْرِ تَخْصِيصٍ وَبِالنَّصِ يَرَى
وَبِالْبَيَانِ وَافْتِثَالِ ظَهَرَا
502. وَلِلْوُجُوبِ عَلَمُ النَّدَاءِ
كَذَاكَ قَدْ وَسَمَ بِالْقَضَاءِ
503. وَالتَّرْكُ إِنْ جَلَبَ لِلتَّعْزِيرِ
وَسَمٌ لِلِاسْتِيفَاءِ مِنَ الْبَصِيرِ
504. وَمَا تَمَحَّضَ لِقَضْدِ الْقُرْبِ
عَنْ قَيْدِ الْإِيجَابِ فَسَمِيَ النَّدْبِ
505. وَكُلُّ مَا الصِّفَةُ فِيهِ تُجْهَلُ
فَلِلْوُجُوبِ فِي الْأَصَحِّ يُجْعَلُ
506. وَقِيلَ: مَعَ قَضْدِ التَّقَرُّبِ وَإِنْ
فُقِدَ فَهُوَ بِالِابْتَاهَةِ قِمْنُ
507. وَقَدْ رُوِيَ عَنْ مَالِكٍ الْأَخِيرُ
وَالْوُفُفُ لِلْقَاضِي نَمَى الْبَصِيرُ
508. وَالتَّاسِخُ الْأَخِيرُ إِنْ تَقَابَلَا
فَعَلٌ وَقَوْلٌ مُتَكَرِّرًا جَلَا
509. وَالرَّأْيُ عِنْدَ جَهْلِهِ ذُو خُلْفٍ
بَيْنَ مُرَجِّحٍ وَرَأْيِ الْوُفْهِ
510. وَالْقَوْلُ إِنْ خَصَّ بِنَا تَعَارَضَا
فِينَا فَقَطُّ وَالتَّاسِخُ الَّذِي مَضَى
511. إِنْ بِالتَّاسِيسِ أَذِنَ الدَّلِيلُ
وَالْجَهْلُ فِيهِ ذَلِكَ التَّفْصِيلُ
512. وَأَنْ يُعَمَّ غَيْرُهُ وَالِاقْتِدَا
بِهِ لَهُ نَصٌّ فَمَا قَبْلُ بَدَا
513. فِي حَقِّهِ الْقَوْلُ بِفِعْلٍ خُصَا
إِنْ يَكُ فِيهِ الْقَوْلُ لَيْسَ نَصَا

514. وَلَمْ يَكُنْ تَعَارُضُ الْأَفْعَالِ فِي كُلِّ حَالَةٍ مِنَ الْأَحْوَالِ
515. وَإِنْ يَكُ الْقَوْلُ بِحُكْمٍ لَا مَعَا فَآخِرُ الْفِعْلَيْنِ كَانَ رَافِعَا
516. وَالْكُلُّ عِنْدَ بَعْضِهِمْ صَحِيحٌ وَمَالِكٌ عَنْهُ رُويَ التَّرْجِيحُ
517. وَحَيْثُمَا قَدْ عُدِمَ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ فَالْأُولَى هُوَ التَّخْيِيرُ
518. وَلَمْ يَكُنْ مُكَلَّفًا بِشَرْعٍ صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ قَبْلَ الْوُضْعِ
519. وَهُوَ وَالْأُمَّةُ بَعْدُ كُلُّهَا إِلَّا إِذَا التَّكْلِيفُ بِالنَّصِّ انْتَقَى
520. وَقِيلَ: لَا وَالْخُلْفُ فِي مَا شُرِعَا وَلَمْ يَكُنْ دَاعٍ إِلَيْهِ سُمِعَا
521. وَمِنْهُمْ الْبَاطِلُ مِنْ كُلِّ خَبَرٍ فِي الْوُضْعِ أَوْ نَقْصٍ مِنَ الرَّايِ انْحَصَرَ
522. وَالْوُضْعُ لِلنَّسْيَانِ وَالتَّرْهِيْبِ وَالْعَلَطِ التَّنْفِيرِ وَالتَّرْغِيْبِ
523. وَبَعْدَ أَنْ بُعِثَ خَيْرُ الْعَرَبِ دَعَايَ الثُّبُوَّةِ انْمَهَا لِلْكَذِبِ
524. وَمَا انْتَقَى وَجُودُهُ مِنْ نَصٍّ عِنْدَ ذَوِي الْحَدِيثِ بَعْدَ الْفَحْصِ

فَضَّلْ

[تعريف خبر الواحد]

525. وَبَعْضَ مَا يُنْسَبُ لِلنَّبِيِّ وَخَبَرَ الْآحَادِ فِي السَّنِيِّ
526. حَيْثُ دَوَاعِي نَقْلِهِ تَوَاتُرَا نَرَى لَهَا لَوْ قَالَهُ تَقَرُّرَا

[تعريف المتواتر]

527. وَاْفْطَغَ بِصِدْقِ خَبَرِ التَّوَاتُرِ وَسَوَّبَيْنِ مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ

528. وَاللَّفْظُ وَالْمَعْنَى وَذَاكَ خَبْرٌ مَنْ عَادَةَ كَذِبُهُمْ مُنْحَظَرٌ

[عدد التواتر]

529. عَنْ غَيْرِ مَعْقُولٍ وَأَوْجَبَ الْعَدَدُ مِنْ غَيْرِ تَخْلِيدٍ عَلَى مَا يُعْتَمَدُ

530. وَقِيلَ بِالْعَشْرِينَ أَوْ بِأَكْثَرِهَا أَوْ بِثَلَاثِينَ أَوْ اثْنَيْ عَشَرَ

531. إِنْغَاءُ الْأَرْبَعَةِ فِيهِ رَاجِحٌ وَمَا عَلَيْهَا زَادَ فَهُوَ صَالِحٌ

532. وَأَوْجِبَنَ فِي طَبَقَاتِ السَّنَدِ تَوَاتُرًا وَقَالَ لَدَى التَّعَدُّدِ

533. وَلَا يُفِيدُ الْقَطْعَ مَا يُوَافِقُ الْأَجْمَاعَ وَالْبَعْضُ يَقْطَعُ بِتَطَوُّقِ

534. وَبَعْضُهُمْ يُفِيدُ حَيْثُ عَوَّلَا عَلَيْهِ وَإِنْفِهَ إِذَا مَا قَدْ خَلَا

535. مَعَ دَوَاعِي رَدِّهِ مِنْ مُبْطِلٍ كَمَا يَدُلُّ لِخِلَافَةِ عَلِيٍّ

536. كَالِافْتِرَاقِ بَيْنِ ذِي تَأْوِيلٍ وَعَامِلٍ بِهِ عَلَى الْمُعْوَلِ

537. وَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ صِدْقُ مُخْبِرٍ مَعَ صَمْتِ جَمْعٍ لَمْ يَخْفُهُ حَاضِرِ

538. وَمُودَعٌ مِنَ النَّبِيِّ سَمْعًا يُفِيدُ ظَنًّا أَوْ يُفِيدُ قَطْعًا

539. وَلَيْسَ حَامِلٌ عَلَى الْإِقْرَارِ ثُمَّ مَعَ الصَّمْتِ عَلَى الْإِنْكَارِ

540. وَخَبَرُ الْوَاحِدِ مَظْنُونٌ عَرَا عَنِ الْقِيُودِ فَالَّذِي تَوَاتَرَا

541. وَالْمُسْتَفِيزُ مِنْهُ وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَقْلُهُ، وَبَعْضُهُمْ قَدْ رَفَعَهُ

542. عَنْ وَاحِدٍ وَبَعْضُهُمْ عَمَّا يَلِي وَجَعَلَهُ وَسِطَةً قَوْلٍ جَلِيٍّ

543. وَلَا يُفِيدُ الْعِلْمَ بِالْإِطْلَاقِ عِنْدَ الْجَمَاهِيرِ مِنَ الْحُدَاقِ
 544. وَيُبْغِضُهُمْ يُفِيدُ إِنْ عَدَلَ رَوَى وَاخْتِيرَ ذَا إِنْ الْقَرِيبَةَ اخْتَوَى
 545. وَفِي الشَّهَادَةِ وَفِي الْفَتَوَى الْعَمَلُ بِهِ وَجُوبُهُ اتِّفَاقًا قَدْ حَصَلَ
 546. كَذَلِكَ جَاءَ فِي اتِّخَاذِ الْأَدْوِيَةِ وَنَحْوِهَا كَسَمَرٍ وَالْأَغْذِيَةِ
 547. وَمَالِكٌ بِمَا سِوَى ذَلِكَ نَحَغَ وَمَا يُنَافِي نَقْلَ طَبِيعَةٍ مَنَعَ
 548. إِذْ ذَلِكَ قَطْعِيٌّ وَإِنْ رَأَيْتَ فِيفِي تَقْدِيمِ ذَا أَوْ ذَلِكَ خُلْفٌ قَدْ قُفِي
 549. كَذَلِكَ فِيمَا عَارَضَ الْقِيَاسَا رَوَاتِئًا مَنْ أَحْكَمَ الْأَسَاسَا
 550. وَقَدْ كَفَى مِنْ غَيْرِ مَا اعْتِضَادِ خَبَرُ وَاحِدٍ مِنَ الْآحَادِ
 551. وَالْجَزْمُ مِنْ فَرْعٍ وَشَكٌّ الْأَصْلِ وَدَعِ بِجَزْمِهِ لِذَلِكَ النَّقْلِ
 552. وَقَالَ بِالْقَبُولِ إِنْ لَمْ يَنْتَفِي أَصْلًا مِنَ الْحَدِيثِ شَيْخٌ مُفْتَفِي
 553. وَلَيْسَ ذَا يَنْدَحُ فِي الْعِدَالَةِ كَشَاهِدٍ لِلْجَزْمِ بِالْمَقَالَةِ
 554. وَالرَّفْعُ وَالْوَضْلُ وَزَيْدُ اللَّفْظِ مَقْبُولَةٌ عِنْدَ إِمَامِ الْحِفْظِ
 555. إِنْ أَمَكْنَ الذُّهُولُ عَنْهَا عَادَهُ إِلَّا فَلَا قَبُولَ لِلزِّيَادَةِ
 556. وَقِيلَ لَا إِنْ اتَّحَادَ قَدْ عَلِمَ وَالْوَفْقُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رُسْمُ
 557. وَلِلتَّعَارُضِ نُمِي الْمُعْيَرُ وَحَذَفَ بَعْضٌ قَدْ رَأَى الْأَكْثَرُ
 558. دُونَ اِزْتِبَاطٍ وَهُوَ فِي التَّأْلِيفِ يَسُوعُ بِالْوَقْفِ بِلَا تَعْنِيفِ

[شروط قبول الرواية]

559. يَغَالِبُ الظَّنَّ يَدُورُ الْمُعْتَبَرُ فاعْتَبِرَ الإسلامَ كُلَّ مَنْ عَبَّرَ
560. وَفَاسِقٌ وَذُو اِئْتِدَاعٍ إِنْ دَعَا أَوْ مُطْلَقًا رَدُّ لِكُلِّ سُمِعَا
561. كَذَا الصَّيِّبِ وَإِنْ يَكُنْ تَحْمُلُ ثُمَّ أَدَا بِنَفْسِي مَنْعَ قُبُلَا
562. مَنْ لَيْسَ ذَا فِقْهِ أَبَاهُ الْجِيلُ وَعَكْسُهُ أَتْبَعَهُ الدَّلِيلُ
563. وَمَنْ لَهُ فِي غَيْرِهِ تَسَاهُلُ ذُو عُجْمَةٍ أَوْ جَهْلٍ مَنْمَى يُقْبَلُ
564. كَخُلْفِهِ لِأَكْثَرِ الرُّوَاةِ وَخُلْفِهِ لِلْمَتِّ وَاتِّرَاتِ
565. وَكَثْرَةٍ وَإِنْ لُقِيَ يَنْدُرُ فِيمَا بِهِ تَخْصِيلُهُ لَا يُحْظَرُ

[تعريف العدالة]

566. عَدْلُ الرُّوَايَةِ الَّذِي قَدْ أَوْجَبُوا هُوَ الَّذِي مِنْ بَعْدِ هَذَا يُجْلَبُ
567. وَالْعَدْلُ مَنْ يَجْتَنِبُ الْكِبَائِرَا وَيَتَّقِي فِي الْأَغْلَبِ الصَّغَائِرَا
568. وَمَا أُبَيِّحَ وَهُوَ فِي الْعِيَانِ يَفْدَحُ فِي مُرُوءَةِ الْإِنْسَانِ
569. وَذُو أُنُوءَةٍ وَعَبْدٌ وَالْعَدَا وَذُو قَرَابَةٍ خِلَافُ الشُّهَدَا
570. وَلَا صَغِيرَةٍ مَعَ الْإِضْرَارِ الْمُبْطِلِ الثَّقَةِ بِالْإِخْبَارِ
571. فَدَعِ لِمَنْ جُهْلٌ مُطْلَقًا وَمَنْ فِي عَيْنِهِ جُحْلٌ أَوْ فِيمَا بَطَنُ

[مثبتات العدالة]

572. وَمُثَبِّتُ الْعَدَالَةِ اخْتِبَارُ كَذَلِكَ تَعْدِيلُ وَالْإِنْشَارُ

573. وَفِي قَضَا الْقَاضِي وَأَخَذِ الرَّاوي وَعَمَلِ الْعَالِمِ أَيْضًا ثَاوي
574. وَشَرَطُ كُلِّ أَنْ يُرَى مُلْتَزِمًا رَدًّا لِمَنْ لَيْسَ بِعَدْلٍ عَلِمَا

[تعارض الجرح والتعديل]

575. وَالْجَرْحَ قَدِّمَ بِاتِّفَاقٍ أَبَدًا إِنْ كَانَ مِنْ جَرْحٍ أَعْلَى عَدَدًا
576. وَغَيْرُهُ كَهَوِّ بَغْيٍ مَرْمِينِ وَقِيلَ: بِالتَّزْجِيعِ فِي الْقِسْمَيْنِ
577. كِلَاهُمَا يُثْبِتُهُ الْمُتَقَرِّدُ وَمَالِكَ عَنْهُ أَتَى التَّعَدُّدُ
578. وَقَالَ: بِالْعَدَدِ دُونَ دَرَايَةِ فِي جِهَةِ الشَّاهِدِ لَا الرَّوَايَةِ
579. شَهَادَةُ الْإِخْبَارِ عَمَّا خَصَّ إِنْ فِيهِ تَرَاوُعٌ إِلَى الْقَاضِي زَكْنُ

[عدالة الصحابة]

580. وَغَيْرُهُ رِوَايَةٌ وَالصَّحْبُ تَعْدِيلُهُمْ كُلُّ إِلَيْهِ يَضْبُو
581. وَاخْتَارَ فِي الْمُلَازِمِينَ دُونَ مَنْ رَأَاهُ مَرَّةً إِمَامٌ مُؤْتَمَنُ
582. إِذَا ادَّعَى الْمُعَاصِرُ الْعَدْلَ الشَّرَفُ بِصُحْبَةٍ يَقْبَلُهُ جُلُّ السَّلَفِ

[تعريف المرسل]

583. وَمُرْسَلٌ قَوْلُهُ غَيْرِ مَنْ صَحِبَ قَالَ إِمَامُ الْأَعْجَمِينَ وَالْعَرَبِ
584. عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ قَوْلُ التَّابِعِيِّ أَوْ الْكَبِيرِ قَالَ خَيْرُ شَافِعٍ

[حجية المرسل]

585. وَهُوَ حُجَّةٌ وَلَكِنْ رُجِّحَا عَلَيْهِ مُسْنَدٌ وَعَكْسٌ صَحَّاحَا



[رواية الحديث بالمعنى]

586. وَالنَّقْلُ لِلْحَدِيثِ بِالْمَعْنَى مُنِغٌ وَمَالِكٌ عَنْهُ الْجَوَازُ قَدْ سَمِعَ

[شروط نقل الحديث بالمعنى]

587. لِعَارِفٍ يَفْهَمُ مَعْنَاهُ جَزَمَ وَغَالِبُ الظَّنِّ لَدَى الْبَعْضِ انْحَتَمَ

588. وَالِاسْتِثْنَاءُ فِي الْخَفَاءِ وَالْجَلَا لَدَى الْمُجَوِّزِينَ حَتْمًا حَصَلَا

589. وَبَعْضُهُمْ مَنَعَ فِي الْقَصَارِ دُونَ الَّتِي تَطُولُ لِاضْطِرَارِ

590. وَبِالْمُرَادِ يَجُوزُ قَطْعَا وَبَعْضُهُمْ يَحْكُونُ فِيهِ الْمَنَعَا

591. وَجَوِّزُنْ وَفَقَا بِلَفْظٍ عَجَمِي وَنَحْوِهِ الْإِبْدَالُ لِلْمُتَرَجِّمِ

فَضَّلْ

كيفية رواية الصحابي

592. أَرْفَعَهَا الصَّرِيحُ فِي السَّمَاعِ مِنَ الرَّسُولِ الْمُجْتَبَى الْمُطَاعِ

593. مِنْهُ سَمِعْتُ مِنْهُ ذَا أَوْ أَخْبَرَا شَافَهَنِي حَدَّثَنِيهِ صَاحِبًا

594. فَقَالَ عَنْ ثَمَّ نَهْيٍ أَوْ أَمْرَا إِنْ لَمْ يَكُنْ خَيْرُ الْوَرَى قَدْ ذَكَرَا

595. كَذَا مِنَ السُّنَّةِ يُرَوَّى وَالتَّحَقُّقُ كُنَّا إِذَا بَعَثْنَاهُ قَدْ اتَّصَقُ

فَضَّلْ

كيفية رواية غير الصحابي عن شيخه

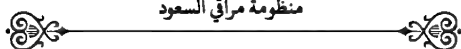
596. لِلْغَرَضِ وَالسَّمَاعِ وَالِإِذْنِ اسْتَوَا مَتَى عَلَى النَّوَالِ ذَا الْإِذْنِ احْتَوَى

597. وَاَعْمَلْ بِمَا عَنِ الْإِجَازَةِ رُويَ إِنَّ صَحَّ سَمْعُهُ بِظَنِّ قَدْ قُويَ
598. لِشِبْهِهَا الْوَقْفَ تَجِي لِمَنْ عُدِمَ وَعَدَمُ التَّقْصِيلِ فِيهِ مُنَحْتَمِ
599. وَالْكَتَبِ دُونَ الْإِذْنِ بِالَّذِي سَمِعَ إِنَّ عُرِفَ الْخَطُّ وَالْأَيُّمْتَنِعَ
600. وَالْخُلْفَ فِي إِعْلَامِهِ الْمُجَرَّدِ وَأَعْمَلَنَّ مِنْهُ صَحِيحَ السَّنَدِ
601. وَالْأَخْذَ عَنْ وَجَادَةٍ مِمَّا انْحَظَلْ وَفَقًّا وَجُلَّ النَّاسِ يَمْنَعُ الْعَمَلْ
602. وَمَا بِهِ يُذَكَّرُ لَفْظُ الْخَبَرِ فَذَلِكَ مَسْطُورٌ بِعِلْمِ الْأَثَرِ

كتاب الإجماع

[تعريف الإجماع]

603. وَهُوَ الْإِتِّفَاقُ مِنْ مُجْتَهِدِي الْأُمَّةِ مِنْ بَعْدِ وَفَاةِ أَحْمَدِ
604. وَأُطْلِقَنَّ فِي الْعَصْرِ وَالْمُتَّفِقِ عَلَيْهِ فَالْإِلْفَا لِمَنْ عَمَّ انْتَقِي
605. وَقِيلَ: لَا وَقِيلَ فِي الْجَلِيِّ مِثْلُ الزَّنا وَالْحَجِّ لَا الْخَفِيِّ
606. وَقِيلَ لَا فِي كُلِّ مَا التَّكْلِيفُ بِعِلْمِهِ قَدْ عَمَّ اللَّطِيفُ
607. وَذَا لِلْإِحْتِجَاجِ أَوْ أَنْ يُطْلَقَا عَلَيْهِ الْإِجْمَاعُ وَكُلُّ يَنْتَقَى
608. وَكُلُّ مَنْ يِدْعَاةً يَكْفَرُ مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ فَلَا يُعْبَرُ
609. وَالْكُلُّ وَاجِبٌ وَقِيلَ: لَا يَبْضُرُ الْإِنْسَانُ دُونَ مَنْ عَلَيْهِمَا كَثُرُ
610. وَاعْتَبِرَنَّ مَعَ الصَّحَابِيِّ مَنْ تَبِعَ إِنَّ كَانَ مَوْجُودًا وَالْأَيُّمْتَنِعَ



[مسألة: انقراض عصر المجمعين]

611. ثُمَّ انْقِرَاضُ الْعَصْرِ وَالتَّوَاتُرُ لَفَوْ عَلَى مَا يَنْتَحِيهِ الْأَكْثَرُ

[حجية الإجماع]

612. وَهُوَ حُجَّةٌ وَلَكِنْ يُخْطَلُ فِيمَا بِهِ كَالْعِلْمِ دَوْرٌ يَخْصُلُ

613. وَمَا إِلَى الْكُوفَةِ مِنْهُ يَنْتَمِي وَالْخُلَفَاءُ الرَّاشِدِينَ فَاغْلَمِ

614. وَأَوْجِبَنَّ حُجِّيَّةً لِلْمَدَنِيِّ فِيمَا عَلَى التَّوْقِيفِ أَمْرُهُ بِنِي

615. وَقِيلَ: مُطْلَقًا وَمَا قَدْ أَجْمَعَا عَلَيْهِ أَهْلُ الْبَيْتِ مِمَّا مَنَعَا

616. وَمَا عَرَى مِنْهُ عَلَى السَّنِيِّ مِنْ الْأَمَارَةِ أَوْ الْقَطْعِيِّ

617. وَخَرَقَهُ فَاغْنَعْ لِقَوْلِ زَائِدٍ إِذْ لَمْ يَكُنْ ذَاكَ سِوَى مُعَاذٍ

618. وَقِيلَ: إِنْ خَرَقَ وَالتَّقْصِيلُ إِحْدَاثُهُ مَنَعَهُ الدَّلِيلُ

619. وَرِدَّةُ الْأَمَةِ لَا الْجَهْلَ لِمَا عَدَمَ تَكْلِيفٍ بِهِ قَدْ عَلِمَا

620. وَلَا يُعَارِضُ لَهُ دَلِيلٌ وَيُظْهِرُ الدَّلِيلُ وَالتَّأْوِيلُ

621. وَقَدْ مَنَعَهُ عَلَى مَا خَالَفَا إِنْ كَانَ بِالْقَطْعِ يُرَى مُتَصِفًا

[تعريف الإجماع القطعي]

622. وَهُوَ الْمُشَاهَدُ أَوْ الْمُنْقُولُ بَعْدَ التَّوَاتُرِ الْمَقُولُ

623. وَفِي انْقِسَامِهَا لِقِسْمَيْنِ وَكُلٌّ فِي قَوْلِهِ مُخْطِ تَرَدُّدٌ نَقْلٌ



[الإجماع السكوتي]

624. وَجَعَلُ مَنْ سَكَتَ مِثْلَ مَنْ أَقْرَ فِيهِ خِلَافٌ بَيْنَهُمْ قَدْ اشْتَهَرَ
625. فَالِاجْتِجَاعُ بِالسُّكُوتِيِّ نَمَى تَفْرِيعُهُ عَلَيْهِ مَنْ تَقَدَّمَ
626. وَهُوَ يَفْقِدُ السُّخْطَ وَالضَّدَّ حَرِي مَعَ مُضِيِّ مُهْلَةٍ لِلنَّظَرِ
627. وَلَا يَكْفُرُ الَّذِي قَدْ اتَّبَعَ إِنْكَارَ الْإِجْمَاعِ وَبِيسَ مَا ابْتَدَعَ
628. وَالْكَافِرُ الْجَاهِدُ مَا قَدْ أَجْمَعَا عَلَيْهِ مِمَّا عَلِمَهُ قَدْ وَقَعَا
629. عَنِ الضَّرُورَةِ مِنَ الدِّينِيِّ وَمِثْلُهُ الْمَشْهُورُ فِي الْقَوِيِّ
630. إِنْ كَانَ مَنْصُوصًا وَفِي الْغَيْرِ اخْتَلَفَ إِنْ قَدَّمَ الْعَهْدُ بِالْإِسْلَامِ السَّلَفُ

كتاب القياس

[تعريف القياس]

631. بِحَمْلِ مَعْلُومٍ عَلَى مَا قَدْ عَلِمَ لِلْإِسْتِوَاءِ فِي عِلَّةِ الْحُكْمِ وَسَمِ
632. وَإِنْ تُرِدْ شُمُولَهُ لِمَا فَسَدَ فَرِذَ لَدَى الْحَامِلِ وَالزَّيْدُ أَسَدُ
633. وَالْحَامِلُ الْمُطْلَقُ وَالْمُقَيَّدُ وَهُوَ قَبْلَ مَا رَوَاهُ الْوَاحِدُ
634. وَقَبْلَهُ الْقُطْعِيُّ مِنْ نَصٍّ وَمِنْ إِجْمَاعِهِمْ عِنْدَ جَمِيعٍ مَنْ فَطِنَ
635. وَمَا رَوَى مِنْ ذِمَّةٍ فَقَدْ عُنِيَ بِهِ الَّذِي عَلَى الْفَسَادِ قَدْ بُنِيَ



[مواضع القياس]

636. وَالْحَدُّ وَالْكَفَّارَةُ التَّقْدِيرُ جَوَازُهُ فِيهَا هُوَ الْمَشْهُورُ
637. وَرُخْصَةٌ بِعَكْسِهَا وَالسَّبَبُ وَغَيْرُهَا لِلاتِّفَاقِ يُسَبَّبُ
638. وَإِنْ تُمَيَّ لِلْعُرْفِ مَا كَالطُّهْرِ أَوِ الْمَحِيضِ فَهُوَ فِيهِ يَجْزِي

أركانه

[الأصل]

639. الْأَصْلُ حُكْمُهُ وَمَا قَدْ شُبِّهَا وَعِلَّةُ رَابِعَهَا فَانْتَبِهَا
640. وَالْحُكْمُ أَوْ مَحَلُّهُ أَوْ مَا يَدُلُّ تَأْصِيلُ كُلِّ وَاحِدٍ مِمَّا نُقِلَ
641. وَقَسَّ عَلَيْهِ دُونَ شَرْطِ نَصِّ يُجِيزُهُ بِالنَّوعِ أَوْ بِالشَّخْصِ
642. وَعِلَّةُ وُجُودِهَا الْوِفَاقُ عَلَيْهِ يَأْبَى شَرْطُهُ الْحُذَّاقُ

[الحكم]

643. وَحُكْمُ الْأَصْلِ قَدْ يَكُونُ مُلْحَقًا لِمَا مِنْ اِغْتِبَارِ الْأَدْنَى حُقُّهَا
644. مُسْتَلْحَقُ الشَّرْعِيِّ هُوَ الشَّرْعِيُّ وَغَيْرُهُ لِغَيْرِهِ مَزْعِي
645. وَمَا يَقْطَعُ فِيهِ قَدْ تَعَبَّدَا رَبِّي فَمُلْحَقٌ كَذَلِكَ عَنْ هَذَا
646. وَلَيْسَ حُكْمُ الْأَصْلِ بِالْأَسَاسِ مَتَى يَحْذَرُ عَنْ سَنَنِ الْقِيَاسِ
647. لِكَوْنِهِ مَعْنَاهُ لَيْسَ يُعْقَلُ أَوِ التَّعَدِّي فِيهِ لَيْسَ يَخْضُلُ

648. وَحَيْثُمَا يَنْدَرِجُ الْحُكْمَانِ فِي النَّصِّ فَلَا مَرَانَ قُلْ سَيَّانِ
649. وَالْوَفْقُ فِي الْحُكْمِ لَدَى الْخَصْمَيْنِ شَرْطُ جَوَازِ الْقَيْسِ دُونَ مَيْنِ
650. وَإِنْ يَكُنْ لِعِلَّتَيْنِ اخْتَلَفَا تَرَكَبَ الْأَصْلُ لَدَى مَنْ سَلَفَا
651. مُرَكَّبُ الْوَصْفِ إِذَا الْخَصْمُ مَنَعَ وَجُودَ ذَا الْوَصْفِ فِي الْأَصْلِ الْمُتَّبِعِ
652. وَرَدُّهُ انْتَقَى وَقِيلَ: يُقْبَلُ وَفِي التَّقْدِمِ خِلَافٌ يُثْقَلُ

(الفرع)

653. الْحُكْمُ فِي رَأْيٍ وَمَا تُشَبِّهَا مِنْ الْمَحَلِّ عِنْدَ جُلِّ النَّهْيَا
654. وَجُودُ جَامِعٍ بِهِ مُتَمَمَّا شَرْطُ وَفِي الْقَطْعِ إِلَى الْقَطْعِ انْتِمَى
655. وَإِنْ تَكُنْ ظَنِيَّةً فَلَا دُونَ لِيَذَا الْقِيَّاسِ عَلَمٌ مُدَوَّنُ
656. وَالْفَرْعُ لِلْأَصْلِ بِبَاعِثٍ وَفِي الْحُكْمِ نَوْعًا أَوْ بِجِنْسٍ يُقْتَضَى
657. وَمُقْتَضَى الضَّدِّ أَوْ النَّقِيضِ لِلْحُكْمِ فِي الْفَرْعِ كَوَفْعِ الْبَيْضِ
658. بَعَكْسٍ مَا خِلَافَ حُكْمٍ يُقْتَضَى وَادْفَعِ بِتَرْجِيحٍ لِيَذَا الْمُعْتَرِضِ
659. وَعَدَمُ النَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ عَلَى وَفَاقِهِ أَوْجَبَهُ مَنْ أَصْلًا
660. مَنَعَ الدَّلِيلَيْنِ وَحُكْمُ الْفَرْعِ ظُهُورُهُ قَبْلُ يُرَى ذَا مَنَعَ

(العلة)

[تعريف العلة]

661. مُعَرِّفُ الْحُكْمِ يَوْضِعُ الشَّارِعِ وَالْحُكْمُ ثَابِتٌ بِهِ فَاتَّبِعِ

662. وَوَضَفُهَا بِالْبَغْثِ مَا اسْتَبَيْنَا مِنْهُ سِوَى بَغْثِ الْمُكَلَّفَيْنَا
663. لِلدَّفْعِ وَالرَّفْعِ أَوْ الْأَمْرَيْنِ وَاجِبَةُ الظُّهُورِ دُونَ مَبْنِي
664. وَمِنْ شُرُوطِ الْوُضْءِ الْإِنْضِبَاطُ إِلَّا فَحِكْمَهُ بِهَا يُنَاطُ
665. وَهِيَ الَّتِي مِنْ أَجْلِهَا الْوُضْءُ جَرَى عِلَّةُ حُكْمٍ عِنْدَ كُلِّ مَنْ دَرَى
666. وَهُوَ لِلْعَلَّةِ وَالْحَقِيقَةِ وَالشَّرْعِ وَالْعُرْفِ نَمَى الْخَلِيقَةِ
667. وَقَدْ يُعْلَلُ بِمَا تَرَكَّبَا وَامْنَعُ لِعَلَّةٍ بِمَا قَدْ أَذْهَبَا
668. وَالْخُلْفُ فِي التَّغْلِيلِ بِالَّذِي عُدِمَ لِمَا بُوتِيَا كِنْسِي عِلْمُ
669. لَمْ تُلَفْ فِي الْمُعْلَلَاتِ عِلَّةُ خَالِيَةٍ مِنْ حِكْمَةٍ فِي الْجُمْلَةِ
670. وَرُبَّمَا يُعْوَزُنَا أَطْلَاعُ لَكِنَّهُ لَيْسَ بِهِ امْتِنَاعُ
671. وَفِي ثُبُوتِ الْحُكْمِ عِنْدَ الْإِنْتِفَا لِلظَّنِّ وَالنَّقْيِ خِلَافُ عُرْفَا
672. وَعَلَّلُوا بِمَا خَلَتْ مِنْ تَعْدِيَةِ لِيُعْلَمَ امْتِنَاعُهُ وَالتَّقْوِيَةِ
673. مِنْهَا مَحَلُّ الْحُكْمِ أَوْ جُزْءٌ وَرَدَ وَضَفَا إِذَا كُلُّ لُزُومِيَا يَرِدُ
674. وَجَارَ بِالْمُشْتَقِّ دُونَ اللَّقَبِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْ صِفَةٍ فَقَدْ أُبِي
675. وَعِلَّةٌ مُنْصَوِّصَةٌ تَعَدُّ فِي ذَاتِ الْإِسْتِنْبَاطِ خُلْفٌ يُعْهَدُ
676. وَذَلِكَ فِي الْحُكْمِ الْكَثِيرِ أُطْلِقَهُ كَالْقَطْعِ مَعَ غُزْمِ نَصَابِ السَّرِفَةِ
677. وَقَدْ تَخَصَّصُ وَقَدْ تَعَمَّمُ لِأَصْلِهَا لِكَيْهَا لَا تَحْرِمُ

678. وَشَرْطُهَا التَّعْيِينُ وَالتَّقْدِيرُ لَهَا جَوَازُهُ هُوَ التَّخْرِيرُ
679. وَمُقْتَضِي الْحُكْمِ وَجُودُهُ وَجَبَ مَتَى يَكُنْ وَجُودَ مَانِعٍ سَبَبُ
680. كَذَا إِذَا انْتَفَاءً شَرْطٌ كَانَا وَفَخَرُّهُمْ خِلَافٌ ذَا أَبَانَا

مسالك العلة

[تعريف مسالك العلة]

681. وَمَسْلَكَ الْعِلَّةِ مَا دَلَّ عَلَى عِلَّةِ الشَّيْءِ مَتَى مَا حَصَلَ

[الإجماع والنص]

682. الْإِجْمَاعُ فَالنَّصُّ الصَّرِيحُ مِثْلُ لِعِلَّةٍ فَسَبَبٍ فَيُنَالُو
683. مِنْ أَجْلِ ذَا فَتَحْوُ كَيْ إِذَا قَمَا ظَهَرَ لَا مَ تَمَّتِ الْبَا عِلْمَا
684. فَالْفَاءُ لِلشَّارِعِ فَالْفَقِيهِ فَعَبْرُهُ يَتَّبِعُ بِالتَّشْبِيهِ

[الإيماء]

685. وَالثَّالِثُ الْإِيْمَا افْتِرَانُ الْوَصْفِ بِالْحُكْمِ مَلْفُوظَيْنِ دُونَ خُلْفِ
686. وَذَلِكَ الْوَصْفُ أَوْ النَّظِيرُ قِرَائَتُهُ لِغَيْرِهَا يَضْمُرُ
687. كَمَا إِذَا سَمِعَ وَصْفًا فَحَكَمَ وَذَكَرَهُ فِي الْحُكْمِ وَصْفًا قَدْ أَلَمَ
688. إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ لَمْ يُقَدِّ وَمَنْعُهُ مِمَّا يُفِيْتُ اسْتَقْدِ
689. تَرْتِيْبُهُ الْحُكْمَ عَلَيْهِ وَاتَّضَحَ تَفْرِيقُ حُكْمَيْنِ بِوَصْفِ الْمُصْطَلَحِ

690. أَوْ غَايَةٍ شَرْطٍ أَوْ اسْتِثْنَاءٍ تَنَاسُبُ الْوُصْفِ عَلَى الْبِنَاءِ

[السبر والتقسيم]

691. وَالسَّبْرُ وَالتَّقْسِيمُ قِسْمٌ رَابِعٌ أَنْ يَخْصُرَ الْأَوْصَافَ فِيهِ جَامِعٌ

692. وَيَبْطُلُ الَّذِي لَهَا لَا يَضْلُحُ فَمَا بَقِيَ تَعْيِينُهُ مُتَضَحٌ

693. مُعْتَرِضُ الْخَصْرِ فِي دَفْعِهِ يَرُدُّ بَحْنْتُ ثُمَّ بَعْدَ بَحْنِي لَمْ أَجِدْ

694. أَوْ انْفِقَادُ مَا سِوَاهَا الْأَضْلُ وَلَيْسَ فِي الْخَصْرِ لَظَنٌ حَظْلٌ

695. وَهُوَ قَطْعِيٌّ إِذَا مَا نُمِيََا لِلْقَطْعِ وَالظَّنِّي سِوَاهُ وَعِيَا

696. حُجَّةُ الظَّنِّي رَأْيُ الْأَكْثَرِ فِي حَقِّ نَاطِرٍ وَفِي الْمُنَاطِرِ

697. إِنْ يُبَدِّ وَضَفَاءً زَائِدًا مُعْتَرِضٌ وَقَى بِهِ دُونَ الْبَيَانِ الْغَرَضُ

698. وَقِيلَ: قَطْعُهُ إِذَنْ مُنَحْتِمٌ وَالْأَمْرُ فِي إِبْطَالِهِ مُنَبِّهٌ

699. أَبْطُلَ لِمَا طَرَدَا يَرَى وَيَبْطُلُ غَيْرَ مُتَأَسِّبٍ لَهُ الْمُنْخَزِلُ

700. كَذَلِكَ بِالْإِلْغَاوِ إِنْ قَدْ نَاسَبَا وَيَتَعَدَّى وَصْفِهِ الَّذِي اجْتَبَى

[المناسبة]

701. ثُمَّ الْمُتَأَسِّبَةُ وَالْإِخَالَةُ مِنَ الْمَسَالِكِ بِلَا اسْتِحَالَةٍ

702. ثُمَّ بِتَخْرِيجِ الْمَنَاطِ يَشْتَهَرُ تَخْرِيجُهَا وَبَعْضُهُمْ لَا يَتَعَبَّرُ

703. وَهُوَ أَنْ يُعَيِّنَ الْمُجْتَهِدُ لِعَلَّةٍ بِذِكْرِ مَا سَاوَرَدُ

704. مِنَ التَّنَاسُبِ الَّذِي مَعَهُ انْتَفَخَ [تَقَارُنُ وَالْأَمْنُ مِمَّا قَدْ قَدَحَ]
705. وَوَاجِبُ تَحْقِيقِ الْإِسْتِفْلَالِ بِنَفْسِي غَيْرِهِ مِنَ الْأَحْوَالِ
706. ثُمَّ الْمُنَاسِبُ الَّذِي تَضَمَّنَا تَرْتُّبُ الْحُكْمِ عَلَيْهِ مَا اعْتَنَى
707. بِهِ الَّذِي شَرَعَ مِنْ إِنْْعَادِ مَفْسَدَةٍ أَوْ جَلْبِ ذِي سَدَادِ
708. وَيَخْضُلُ الْقَضْدُ بِشَرْعِ الْحُكْمِ شَكَّا وَظَنَّا وَكَذَا بِالْجَزْمِ
709. وَقَدْ يَكُونُ النَّفْيُ فِيهِ أَرْجَحَا كَأَيْسٍ لِقَضْدِ نَسْلِ نَكَحَا
710. بِالطَّرْفَيْنِ فِي الْأَصَحِّ عَلَّلُوا فَقَضْرُ مُتَرَفٍ عَلَيْهِ يُثْقَلُ
711. ثُمَّ الْمُنَاسِبُ عَيْنُ الْحِكْمَةِ مِنْهُ ضَرُورِيٌّ وَجَائِزٌ
712. بَيْنَهُمَا مَا يَنْتَمِي لِلْحَاجِي وَقَدِّمِ الْقَوِيَّ فِي الرَّوَجِ

[الضروريات الست]

713. دِينَ وَنَفْسٍ ثُمَّ عَقْلٍ نَسَبُ مَالٍ إِلَى ضَرُورَةٍ تَنْتَسِبُ
714. وَرَتَّبْنِ وَلْتَعْطِفَنَّ مُسَاوِيَا عِزْضًا عَلَى الْمَالِ تَكُنْ مُوَافِيَا
715. فَحِفْظُهَا حَنْتُمْ عَلَى الْإِنْسَانِ فِي كُلِّ شِرْعَةٍ مِنَ الْأَذْيَانِ
716. أَلْحَقْ بِهِ مَا كَانَ دَا تَكْمِيلِ كَالْحَدِّ فِيمَا يُسْكِرُ الْقَلِيلِ
717. وَهُوَ حَلَالٌ فِي شَرَائِعِ الرُّسُلِ غَيْرَ الَّذِي نَسَخَ شَرْعُهُ السُّبُلِ
718. أَبَاحَهَا فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ بَرَاءَةً لَيْسَتْ مِنَ الْأَحْكَامِ

719. وَالْبَيْعُ فَلَا جَارَةَ الْحَاجِيُّ خِيَارُ بَيْعٍ لَا حَقَّ جَلِيٍّ
720. وَمَا يُتَمَّمُ لَدَى الْحُذَاقِ حَثٌّ عَلَى مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ
721. مِنْهُ الْمُوَافِقُ أَصُولَ الْمَذْهَبِ كَسَلِبِ الْأَعْبُدِ شَرِيفِ الْمَنْصِبِ
722. وَحِرْمَةِ الْقَدْرِ وَالْإِنْفَاقِ عَلَى الْأَقَارِبِ ذَوِي الْإِمْلَاقِ
723. وَمَا يُعَارِضُ كِتَابَةَ سَلَمٍ وَنَحْوَهُ وَأَكْلُ مَا صِيدَ يُؤَمِّ
724. مِنْ الْمُنَاسِبِ مُؤَثَّرٌ ذِكْرُ بِالنَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ نَوْعُهُ اعْتَبِرْ
725. فِي النَّوْعِ لِلْحُكْمِ وَإِنْ لَمْ يُعْتَبَرْ لِذَيْنِ بَلِّ تَرْتَّبُ الْحُكْمِ ظَهَرُ
726. عَلَى وِفَاقِهِ فَذَا الْمُلَائِمُ أَقْوَاهُ مَا ذَكَرَ قَبْلُ الْقَاسِمُ
727. مِنْ اعْتِبَارِ النَّوْعِ فِي الْجِنْسِ وَمِنْ عَكْسٍ وَمِنْ جِنْسٍ بِآخِرِ زَكْنِ
728. أَخْصُ حُكْمٍ مَنَعُ مِثْلِ الْخَمْرِ أَوْ الْوُجُوبُ لِمُضَاهِي الْعُضْرِ
729. فَمُطْلَقُ الْحُكْمَيْنِ بَعْدَهُ الطَّلَبُ وَهُوَ بِالتَّخْيِيرِ فِي الْوَضْعِ اضْطَحَبَ
730. فَكَوْنُهُ حُكْمًا كَمَا فِي الْوُصْفِ مُنَاسِبٌ خَصَّصَهُ ذُو الْعُرْفِ
731. مَضْلَحَةٌ وَضِدُّهَا بَعْدُ فَمَا كَوْنُ مَحَلِّهَا مِنَ اللَّذِّ عِلْمًا
732. فَقَدِّمِ الْأَخْصَّ وَالْغَرِيبُ أَلْغَى اعْتِبَارُهُ الْعِلِّي الرَّقِيبُ
733. وَالْوُصْفُ حَيْثُ الْإِعْتِبَارُ يُجْهَلُ فَهُوَ الْإِسْتِصْلَاحُ قُلُّ وَالْمُرْسَلُ
734. نَقَبْلُهُ لِعَمَلِ الصَّحَابَةِ كَالنَّقْطِ لِلْمُضْحَفِ وَالْكِتَابَةِ

735. تَوَلَّيَةِ الصَّدِيقِ لِلْفَارُوقِ وَهَذِمَ جَارِ مَسْجِدٍ لِلضَّيْقِ
736. وَعَمَلِ السَّكَّةِ تَجْدِيدِ النَّدَا وَالسَّجْنِ تَدْوِينِ الدَّوَاوِينِ بَدَا
737. أَخْرِمَ مُتَنَاسِبًا لِمُفْسِدٍ لَزِمَ لِلْحُكْمِ وَهُوَ غَيْرَ مَرْجُوحٍ عَلِمَ

الشبه

[تعريف الشبه]

738. وَالشَّبَهُ الْمُسْتَلَزِمُ الْمُتَنَاسِبَا مِثْلَ الْوُضْؤِ يَسْتَلْزِمُ التَّقَرُّبَا
739. مَعَ اعْتِبَارِ جَنْسِهِ الْقَرِيبِ فِي مِثْلِهِ لِلْحُكْمِ لَا الْغَرِيبِ
740. صَلاَحُهُ لَمْ يُدْرَ دُونَ الشَّرْعِ وَلَمْ يُنْطَ مُتَنَاسِبٌ بِالسَّمْعِ
741. وَحَيْثُمَا أَمْكَنَ قَيْسُ الْعِلَّةِ فَتَرَكَّهُ بِالِاتِّفَاقِ أَثْبَتِ
742. إِلَّا فِقْهِي قَبُولُهُ تَرَدُّدُ غَلَبَةُ الْأَشْبَاهِ هُوَ الْأَجْوَدُ
743. فِي الْحُكْمِ وَالصِّفَةِ ثُمَّ الْحُكْمِ فَصِفَةٍ فَقَطْ لَدَى ذِي الْعِلْمِ
744. وَابْنُ عُكَيْتَةَ يَرَى لِلصُّوَرِي كَالْقَيْسِ لِلخَيْلِ عَلَى الْحَمِيرِ

الدوران الوجودي والعدمي

[تعريفه]

745. أَنْ يُوْجَدَ الْحُكْمُ لَدَى وُجُودِ وَصْفٍ وَيَنْتَفِي لَدَى الْفُقُودِ
746. وَالْوُصْفُ ذُو تَنَاسُبٍ أَوْ اخْتِمَالٍ لَهُ وَإِلَّا فَعَنِ الْقُصْدِ اعْتَزَلَ

747. وَهُوَ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ سَنَدٌ فِي صُورَةٍ أَوْ صُورَتَيْنِ يُوجَدُ

748. أَضْلُ كَبِيرٌ فِي أُمُورِ الْآخِرَةِ وَالنَّافِعَاتِ عَاجِلًا وَالضَّائِرَةِ

الدوران الوجودي وهو الطرد

749. وَجُودٌ حُكْمٌ حَيْثُمَا الْوُصْفُ حَصَلَ وَالْإِفْتِرَانُ فِي اتِّبَاعِ الْوُصْفِ انْحَظَلَ

750. وَلَمْ يَكُنْ تَنَاسُبٌ بِالذَّاتِ وَتَبَعٌ فِيهِ لَدَى الثَّقَاتِ

751. وَرَدَّهُ الثَّقَلُ عَنِ الصَّحَابَةِ وَمَنْ رَأَى بِالْأَضْلِ قَدْ أَجَابَهُ

752. وَالْعَكْسُ وَهُوَ الدَّوْرَانُ الْعَدَمِي لَيْسَ بِمَسْلَكٍ لِيَنَّكَ فَاغْلَمْ

753. أَنْ يَنْتَهِيَ الْحُكْمُ مَتَى الْوُصْفُ انْتَهَى وَمَا لَدَى الْوُجُودِ إِثْرُهُ اقْتَضَى

تنقيح المناط

[تعريفه]

754. وَهُوَ أَنْ يَجِي عَلَى التَّعْلِيلِ بِالْوُصْفِ ظَاهِرٌ مِنَ التَّنْزِيلِ

755. أَوْ الْحَدِيثِ فَالْخُصُوصُ يَطْرُدُ عَنِ اغْتِبَارِ الشَّارِعِ الْمُجْتَهِدُ

756. فَمِنْهُ مَا كَانَ يَالِغًا الْفَارِقِ وَمَا يَغْيِرُ مِنْ دَلِيلٍ رَائِقِ

757. مِنَ الْمَنَاطِ أَنْ تَجِي أَوْ صَافٍ فَبَعْضُهَا يَأْتِي لَهُ انْحِدَافُ

758. عَنِ اغْتِبَارِهِ وَمَا قَدْ بَقِيََا تَرْتَّبُ الْحُكْمُ عَلَيْهِ اقْتَضِيَا

759. تَحْقِيقُ عَلَّةٍ عَلَيْهَا اتِّلَفَا فِي الْفَرْعِ تَحْقِيقُ مَنَاطٍ أَلَفَا

760. وَالْعَجْزُ عَنْ إِبْطَالِ وَصْفٍ لَمْ يُفِدْ عِلَّةً لَهُ عَلَى الَّذِي اعْتُمِدَ

761. كَذَا إِذَا مَا أُمَكَّنَ الْقِيَاسُ بِهِ عَلَى الَّذِي ارْتَضَاهُ النَّاسُ

القوادح

[الأول: النقض]

762. مِنْهَا وَجُودُ الْوُصْفِ دُونَ الْحُكْمِ سَمَاءُهُ بِالنَّقْضِ وَعَاةُ الْعِلْمِ

763. وَالْأَكْثَرُونَ عَنْدهُمْ لَا يَقْدَحُ بَلْ هُوَ تَخْصِيصٌ وَذَا مُصَحِّحٌ

764. وَقَدْ رُوي عَنْ مَالِكٍ تَخْصِيصٌ إِنْ يَكُ الْإِسْتِنْبَاطُ لَا التَّنْصِيصُ

765. وَعَكْسُ هَذَا قَدْ رَأَاهُ الْبَعْضُ وَمُنْتَقَى ذِي الْإِخْتِصَارِ النَّقْضُ

766. إِنْ لَمْ تَكُنْ مَنْصُوصَةً بِظَاهِرٍ وَلَيْسَ فِيمَا اسْتَنْبَطَتْ بِضَائِرٍ

767. إِنْ جَاءَ لِفَقْدِ الشَّرْطِ أَوْ لِمَا مَنَعَ وَالْوَفْقُ فِي مِثْلِ الْعَرَايَا قَدْ وَقَعَ

768. جَوَابُهُ مَنَعٌ وَجُودُ الْوُصْفِ أَوْ مَنَعُ انْتِفَاءِ الْحُكْمِ فِيمَا قَدْ رَوَوْا

[الثاني: الكسر]

769. وَالْكَسْرُ قَادِحٌ وَمِنْهُ ذَكَرَا تَخَلَّفَ الْحِكْمَةُ عَنْهُ مَنْ دَرَى

770. وَمِنْهُ إِبْطَالُ لِحُزْءٍ وَالْحَيْلُ صَافَتْ عَلَيْهِ فِي الْمَجِيءِ بِالْبَدَلِ

[الثالث: العكس]

771. وَعَدَمُ الْعَكْسِ مَعَ اتِّحَادٍ يَقْدَحُ دُونَ النَّصِّ بِالتَّمَادِي



[الرابع: عدم التأثير]

772. وَالْوُصْفُ إِنْ يُعَدَّم لَهُ تَأْيِيرٌ فَذَلِكَ لِإِتْقَاضِهِ يَصِيرُ
773. خُصَّ بِذِي الْعِلَّةِ بِإِتِّلَافٍ وَذَاتِ الْإِسْتِثْنَاءِ وَالْخِلَافِ
774. يَجِيءُ فِي الطَّرْدِيِّ حِينَ عُلِّلَا بِهِ وَقَدْ يَجِيءُ فِيمَا أَصْلًا
775. وَذَا بِإِبْنَادَا عِلَّةٍ لِلْحُكْمِ مِمَّنْ يَرَى تَعَدُّدًا ذَا سُقْمِ
776. وَقَدْ يَجِيءُ فِي الْحُكْمِ وَهُوَ أَضْرُبُ فَمِنْهُ مَا لَيْسَ لِفَيْدٍ يُجْلَبُ
777. وَمَا لِفَيْدٍ عَنْ ضَرُورَةٍ ذُكِرَ أَوْ لَا وَفِي الْعُقُودِ خِلَافٌ قَدْ

[الخامس: القلب]

778. وَالْقَلْبُ إِثْبَاتُ الَّذِي الْحُكْمُ نَقُضَ بِالْوُصْفِ وَالْقَدَحُ بِهِ لَا يَعْتَرِضُ
779. فَمِنْهُ مَا صَحَّحَ رَأْيَ الْمَعْتَرِضِ مَعَ أَنْ رَأْيَ الْخَصْمِ فِيهِ مُنْتَقِضُ
780. وَمِنْهُ مَا يُطِيلُ بِالتَّزَامِ أَوْ الطَّبَاقِ رَأْيَ ذِي الْخَصَامِ
781. وَمِنْهُ مَا إِلَى الْمَسَاوَاةِ نَسَبِ ثُبُوتِ حُكْمَيْنِ لِلْأَصْلِ يُنْسَلِبُ
782. حُكْمٌ عَنِ الْفَرْعِ بِالِاتِّلَافِ وَوَاحِدٌ مِنْ ذَيْنِ ذُو خِلَافِ
783. فَيُلْحِقُ الْفَرْعَ بِالْأَصْلِ فَيَرِدُ كَوْنُ التَّسَاوِيِ وَاجِبًا مِنْ مُنْتَقَدِ
784. قُبُولُهُ فِيهِ خِلَافًا يَحْكِي بَعْضُ شُرُوحِ الْجَمْعِ لِابْنِ السُّبْكِيِّ

[السادس: القول بالموجب]

785. وَالْقَوْلُ بِالْمُوجِبِ قَدْ حُجِّجَ جَلَا وَهُوَ تَسْلِيمُ الدَّلِيلِ مُسْجَلًا

786. مِنْ مَّانِعٍ أَنَّ الدَّلِيلَ اسْتَلْزَمَا لِمَا مِنَ الصُّورِ فِيهِ اخْتَصَمَا
787. يَجِيءُ فِي التَّقْيِ وَفِي الثَّبُوتِ وَلِشُمُولِ اللَّفْظِ وَالشُّكُوتِ
788. عَمَّا مِنَ الْمُقَدِّمَاتِ قَدْ خَلَا مِنْ شُهْرَةٍ لِحُوفِهِ أَنْ تُحْظَلَ

[السابع: الفرق]

789. وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْأَصْلِ وَالْفُرْعِ قَدْ خَ إِبْدَاءُ مُخْتَصِّ بِالْأَصْلِ قَدْ صَلَحَ
790. أَوْ مَانِعٍ فِي الْفُرْعِ وَالْجَمْعِ يَرَى — إِلَّا فَلَا فَرْقَ — أُنَاسٌ كُجِرَا
791. تَعَدُّدُ الْأَصْلِ لِفُرْعٍ مُعْتَمَدُ إِذْ يُوجِبُ الْقُوَّةَ تَكْثِيرُ السَّنَدِ
792. فَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَأَصْلٌ قَدْ كَفَى وَقَالَ لَا يَكْفِيهِ بَعْضُ الْعُرْفَا
793. وَقِيلَ إِنَّ أَلْحَقَ بِالْمَجْمُوعِ فَوَاحِدٌ يَكْفِيهِ لَا الْجَمِيعِ
794. وَهَلْ إِذَا اشْتَغَلَ بِالتَّبْيَانِ يَكْفِي جَوَابٌ وَاحِدٌ؟ قَوْلَانِ

[الثامن: فساد الوضع]

795. مِنَ الْقَوَادِحِ فَسَادُ الْوَضْعِ أَنَّ يَجِيءُ الدَّلِيلُ حَائِداً عَنِ السَّنَنِ
796. كَالْأَخْذِ لِلتَّوْسِيعِ وَالتَّشْهِيلِ وَالتَّقْيِ وَالْإثْبَاتِ مِنْ عَدِيلِ
797. مِنْهُ اِعْتِبَارُ الْوَصْفِ بِالْإِجْمَاعِ وَالذِّكْرِ أَوْ حَدِيثِهِ الْمُطَاعِ
798. فِي نَاقِضِ الْحُكْمِ بِذَا الْقِيَاسِ جَوَابُهُ بِصِحَّةِ الْأَسَاسِ

[التاسع: فساد الاعتبار]

799. وَالْخُلْفُ لِلنَّصِّ أَوْ إِجْمَاعٍ دَعَا فَسَادَ الْإِعْتِبَارِ كُلِّ مَنْ وَعَى

800. وَذَاكَ مِنْ هَذَا أَخْصُّ مُطْلَقًا وَكَوْنُهُ ذَا الْوَجْهِ مِمَّا يُنْتَقَى

801. وَجَمْعُهُ بِالْمَنْعِ لَا يَصِيرُ كَانَ لَهُ التَّقْدِيمُ وَالتَّأْخِيرُ

[العاشر: المنع]

802. مِنَ الْقَوَادِحِ كَمَا فِي النَّفْلِ مَنَعُ وَجُودٍ عَلَّةٍ لِلْأَصْلِ

803. وَمَنَعُ عَائِيَةٍ مَا يُعْلَلُ بِهِ وَقَدْ حُذِّهُ هُوَ الْمُعَوَّلُ

[الحادي عشر: التقسيم]

804. وَيَقْدَحُ التَّقْسِيمُ أَنْ يَخْتِمَلَ لَفْظًا لِأَمْرَيْنِ وَلَكِنْ حُطَّلَا

805. وَجُودٌ عَلَّةٍ بِأَمْرِ وَاحِدٍ وَلَيْسَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ بِالْوَارِدِ

806. جَوَائِزُهُ بِالْوَضْعِ فِي الْمُرَادِ أَوِ الظُّهُورِ فِيهِ بِإِسْنَادِ

807. وَلِلْمُعَارَضَةِ وَالْمَنْعِ مَعَا أَوِ الْأَخِيرِ الْإِعْتِرَاضُ رَجَعَا

808. وَالْإِعْتِرَاضُ يُلْحَقُ الدَّلِيلَا دُونَ الْحِكَايَةِ فَلَا سَبِيلَا

809. وَالشَّأْنُ لَا يَعْتَرِضُ الْمِثَالُ إِذْ قَدْ كَفَى الْقَرَضُ وَالِإِحْتِمَالُ

خَالِصَاتُ

810. وَهُوَ مَقْرُوضٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْحُكْمِ مِنْ نَصٍّ عَلَيْهِ بِنَبِيِّ

811. لَا يَتَنَمَّى لِلْعَوْتِ وَالْجَلِيلِ إِلَّا عَلَى ضَرْبٍ مِنَ التَّأْوِيلِ

812. وَهُوَ مَعْدُودٌ مِنَ الْأُصُولِ وَشَرْعَةُ الْإِلَهِ وَالرَّسُولِ

813. مَا فِيهِ نَفْيُ فَارِقٍ وَلَوْ بَطَّنْ جَلِي وَبِالْخَفِيِّ عَكْسَهُ اسْتَبْنِ
814. كَوْنُ الْخَفِيِّ بِالشُّبْهِ دَأْبًا يَسْتَوِي وَبَيْنَ ذَيْنِ وَاضِحٍ مِمَّا رُوي
815. قِيلَ: الْجَلِي وَوَاضِحٌ وَذُو الْخَفَا أُولَى مُسَاوٍ أَدَوْنَ قَدْ عُرِفَا
816. وَمَا بِذَاتِ عَلَّةٍ قَدْ جُمِعَا فِيهِ فَقَيْسَ عَلَّةٍ قَدْ سُمِعَا
817. جَامِعُ ذِي الدَّلَالَةِ الَّذِي لَزِمَ فَأَثَرُ فَحْكُمَهَا كَمَا رُسِمَ
818. قِيَاسَ مَعْنَى الْأَصْلِ عَنْهُمْ حَقُّ لِمَا دُعِيَ الْجَمْعَ بِنَفْيِ الْفَارِقِ

كتاب الاستدلال

[تعريف الاستدلال]

819. مَا لَيْسَ بِالنَّصِّ مِنَ الدَّلِيلِ وَلَيْسَ بِالْإِجْمَاعِ وَالتَّمْيِيلِ

[أنواع الاستدلال]

820. مِنْهُ قِيَاسُ الْمُنْطَقِيِّ وَالْعَكْسِ وَمِنْهُ فَقْدُ الشَّرْطِ دُونَ لَبْسِ
821. ثُمَّ انْتِفَا الْمَذْرُوكِ مِمَّا يُرْتَضَى كَذَا وَجُودُ مَانِعٍ أَوْ مَا اقْتَضَى

[الاستقراء]

822. وَمِنْهُ الْإِسْتِقْرَاءُ بِالْجُزْئِيِّ عَلَى بُبُوتِ الْحُكْمِ لِلْكَلْبِيِّ
823. فَإِنْ يَعْصَمَ غَيْرَ ذِي الشَّقَاقِ فَهُوَ حُجَّةٌ بِالْإِتِّفَاقِ
824. وَهُوَ فِي الْبَعْضِ إِلَى الظَّنِّ انْتَسَبَ يُسَمَّى لِحُوقِ الْفُرْدِ بِالَّذِي غَلَبَ



[الاستصحاب]

825. وَرَجَحَنَّ كَوْنَ الْإِسْتِصْحَابِ لِلْعَدَمِ الْأَصْلِيِّ مِنْ ذَا الْبَابِ
826. بَعْدَ قُضَايِ الْبَحْثِ عَنْ نَصِّ فَلَمْ يُلَفَّ وَهَذَا الْبَحْثُ وَفَقًا مُنَحْتِمٍ
827. وَإِنْ يُعَارِضُ غَالِبًا ذَا الْأَصْلُ فِي الْمَقْدَمِ تَنَافَى النَّقْلِ
828. وَمَا عَلَى ثُبُوتِهِ لِلْسَّبَبِ شَرْعٌ يَدُلُّ مِثْلَ ذَلِكَ اسْتِصْحَابِ
829. وَمَا بِمَاضٍ مُثَبَّتٍ لِلْحَالِ فَهُوَ مَقْلُوبٌ وَعَكْسُ الْخَالِي
830. كَجَزِي مَا جُهِلَ فِيهِ الْمَضْرِفُ عَلَى الَّذِي الْآنَ لِذَلِكَ يُعْرَفُ

الاستحسان

[تعريف الاستحسان]

831. وَالْأَخْذُ بِالَّذِي لَهُ رُجْحَانٌ مِنَ الْأَدِلَّةِ هُوَ اسْتِحْسَانٌ
832. أَوْ هُوَ تَخْصِيصٌ بِعُرْفٍ مَا يُعْمَ وَرَغْيِ الْإِسْتِصْلَاحِ بَعْضُهُمْ يَوْمُ
833. وَرَدُّ كَوْنِهِ دَلِيلًا يَنْقَدِحُ وَيَقْصُرُ التَّعْيِيرُ عَنْهُ مُتَضَخٌ
834. رَأْيُ الصَّحَابِيِّ عَلَى الْأَصْحَابِ لَا يَكُونُ حُجَّةً بِوَفْقٍ مَنْ خَلَا
835. فِي غَيْرِهِ ثَالِثُهُمَا إِنْ انْتَشَرَ وَمَا مُخَالَفٌ لَهُ قَطُّ ظَهَرَ
836. وَيَقْتَدِي مَنْ عَمَّ بِالْمُجْتَهِدِ مِنْهُمْ لَدَى تَحَقُّقِ الْمُعْتَمَدِ
837. وَالتَّابِعِي فِي الرَّأْيِ لَا يَقْلُدُ لَهُ مَنْ أَهْلُ الْاجْتِهَادِ أَحَدٌ
838. مَنْ لَمْ يَكُنْ مُجْتَهِدًا فَالْعَمَلُ مِنْهُ بِمَعْنَى النَّصِّ مِمَّا يُحْطَلُ

[سد الذرائع]

839. سَدُّ الذَّرَائِعِ إِلَى الْمُحَرَّمَ حَتْمٌ كَفَتْحُهَا إِلَى الْمُنَحْتَمِ

[أقسام الذرائع]

840. وَبِالْكَرَاهَةِ وَنَذْبٍ وَرَدَا وَأَلْغِ إِنَّ يَكُ الْفَسَادُ أَبْعَدَا

841. أَوْ رَجَحِ الْإِصْلَاحُ كَالْأَسَارَى تُفْدَى بِمَا يَنْقَعُ لِلنَّصَارَى

842. وَانْظُرْ تَدْلِيَّ دَوَالِي الْعَنْبِ فِي كُلِّ مَشْرِقٍ وَكُلِّ مَغْرِبِ

843. وَيُنْبِذُ الْإِلَهَامُ بِالْعَرَاءِ أَغْنِي بِهِ إِلَهَامُ الْأَوْلِيَاءِ

844. وَقَدْ رَأَى بَعْضُ مَنْ تَصَوَّفَا وَعِصْمَةُ النَّبِيِّ تُوجِبُ اقْتِفَا

845. لَا يَحْكُمُ الْوَلِيُّ بِلَا دَلِيلِ مِنْ التَّصَوُّصِ وَمِنْ التَّأْوِيلِ

846. فِي غَيْرِهِ الظَّنُّ وَفِيهِ الْقَطْعُ لِأَجْلِ كَشْفِ مَا عَلَيْهِ نَقْعُ

847. وَالظَّنُّ يَخْتَصُّ بِخَمْسِ الْغَيْبِ لِنَفْسِي عِلْمَهَا بِدُونِ رَيْبِ

848. قَدْ أُسِّسَ الْفَقْهُ عَلَى رَفْعِ الضَّرَرِ وَأَنَّ مَا يَشُقُّ يَجْلِبُ الْوَطَرُ

849. وَنَفْسِي رَفَعَ الْقَطْعُ بِالشَّكِّ وَأَنَّ يُحَكَّمِ الْعُرْفُ وَزَادَ مَنْ فَطَنُ

850. كَوْنِ الْأُمُورِ تَبَعَ الْمَقَاصِدِ مَعَ تَكْلُفٍ بِبَعْضٍ وَارِدِ

كتاب التعادل والتراجع

851. وَلَا يَجِي تَعَارُضٌ إِلَّا لِمَا مِنْ الدَّلِيلَيْنِ إِلَى الظَّنِّ انْتَمَى

852. وَالْإِغْتِدَالُ جَائِزٌ فِي الْوَاقِعِ كَمَا يَجُوزُ عِنْدَ ذَهْنِ السَّامِعِ
853. وَقَوْلُ مَنْ عَنْهُ رُويُ قَوْلَانِ مُؤَخَّرٌ إِذْ يَتَعَابَهُنَّ
854. إِلَّا فَمَا صَاحِبُهُ مُؤَيَّدٌ وَغَيْرُهُ فِيهِ لَهُ تَرَدُّدٌ
855. وَذِكْرُ مَا ضَعَّفَ لَيْسَ لِلْعَمَلِ إِذْ ذَاكَ عَنِ وِفَاقِهِمْ قَدْ انْحَطَلَ
856. بَلْ لِلتَّرْقِي لِمَدَارِجِ السَّنَا وَيَحْفَظُ الْمَذْرُوعَ مَنْ لَهُ اعْتِنَا
857. وَلِمُرَاعَاةِ الْخِلَافِ الْمُشْتَهَرِ أَوْ الْمُرَاعَاةِ لِكُلِّ مَا سَطِرَ
858. وَكَوْنِهِ يُلْجِي إِلَيْهِ الضَّرَرُ إِنْ كَانَ لَمْ يَشْتَدَّ فِيهِ الْخَوَرُ
859. وَتَبَتِ الْعَزُورُ وَقَدْ تَحَقَّقَا ضَرًّا مَنِ الضَّرْبُ بِهِ تَعَلَّقَا
860. وَقَوْلُ مَنْ قَلَّدَ عَالِمًا لَقِيَ اللَّهُ سَالِمًا فَعَيَّرُ مُطْلَقِي
861. إِنْ لَمْ يَكُنْ لِنَحْوِ مَالِكٍ أَلْفُ قَوْلٍ بِذِي وَفِي نَظِيرِهَا عُرِفَ
862. فَذَاكَ قَوْلُهُ بِهَا الْمُخَرَّجُ وَقِيلَ عَزُوهُ إِلَيْهِ حَرَجُ
863. وَفِي انْتِسَابِهِ إِلَيْهِ مُطْلَقَا خُلْفٌ مَضَى إِلَيْهِ مَنْ قَدْ سَبَقَا
864. وَتَنَشَأُ الطُّرُقُ مِنَ النَّصْنِ تَعَارَضَا فِي مُتَشَابِهَيْنِ
865. تَقْوِيَةُ الشَّقِّ هِيَ التَّرْجِيحُ وَأَوْجَبَ الْأَخْذَ بِهِ الصَّحِيحُ
866. وَعَمَلٌ بِهِ أَبَاهُ الْقَاضِي إِذَا بِهِ الظَّنُّ يَكُونُ الْقَاضِي
867. وَالْجَمْعُ وَاجِبٌ مَتَى مَا أَمَكْنَا إِلَّا فَلَا خَيْرَ نَسْخٍ بَيْنَا

868. وَوَجَبَ الْإِسْقَاطُ وَإِنْ تَقَارَنَا فِيهِ تَخْيِيرُ زَكْنٍ
869. وَحَيْثُمَا ظَنَّ الدَّلِيلَانِ مَعَا فِيهِ تَخْيِيرُ لَقُومِ سُمِعَا
870. أَوْ يَجِبُ الْوَقْفُ أَوْ التَّسَاقُطُ وَفِيهِ تَفْصِيلُ حَكَاةِ الضَّابِطِ
871. وَإِنْ يُقَدِّمُ مُشْعِرٌ بِالظَّنِّ فَانْسَخْ بِآخِرِ لَدَى ذِي الْفَنِّ
872. ذُو الْقَطْعِ فِي الْجَهْلِ لَدَيْهِمْ مُعْتَبَرٌ وَإِنْ يَعَمْ وَاحِدٌ فَقَدْ عَبَّرَ

الترجيح باعتبار حال الراوي

873. قَدْ جَاءَ فِي الْمُرَجَّحَاتِ بِالسَّنَدِ عُلُوُّهُ، وَالزَّنْدُ فِي الْحِفْظِ يُعَدُّ
874. وَالْفِقْهُ وَاللُّغَةُ وَالتَّخَوُّورُ عَ وَضَبُطُهُ وَفُطْنَةُ قَفْدِ الْبَدَعِ
875. عَدَالَةُ بَقِيْدِ الْإِشْتِهَارِ وَكَوْنُهُ زُكِّي بِاخْتِيَارِ
876. صَرِيحُهَا وَأَنْ يُزَكِّي الْأَكْثَرُ وَفَقْدُ تَذْلِيلِ كَمَا قَدْ ذَكَرُوا
877. حُرِيَّةُ وَالْحِفْظُ عِلْمُ النَّسَبِ وَكَوْنُهُ أَقْرَبَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ
878. ذُكُورُهُ إِنْ حَالُهُ قَدْ جُهِلَا وَقِيلَ لَا، وَبَعْضُهُمْ قَدْ فَصَّلَا
879. مَا كَانَ أَظْهَرَ رِوَايَةً وَمَا وَجْهُ التَّحْمُلِ بِهِ قَدْ عَلِمَا
880. تَأَخَّرُ الْإِسْلَامُ وَالْبَعْضُ اعْتَمَى تَرْجِيحَ مَنْ إِسْلَامُهُ تَقَدَّمَ
881. وَكَوْنُهُ مُبَاشِرًا أَوْ كَلْفًا أَوْ غَيْرَ ذِي اسْمَيْنِ لِلْأَمْنِ مِنْ خَفَا
882. أَوْ رَاوِيًا بِاللَّفْظِ أَوْ ذَا الْوَاقِعِ وَكَوْنُهُ أَوْدَعَ فِي الصَّحِيحِ
883. لِمُسْلِمٍ وَالشَّيْخِ ذِي التَّرْجِيحِ

الترجيح باعتبار حال المروي

884. وَكَفَرَةُ الدَّلِيلِ وَالرَّوَايَةِ مُرَجِّحٌ لَدَى ذَوِي الدَّرَايَةِ
885. وَقَوْلُهُ فَاَلْفِعْلُ فَالتَّقْرِيرُ فَصَاحَةٌ وَالْغَيِّ الْكَثِيرُ
886. زِيَادَةُ وَلُغَةُ الْقَبِيلِ وَرُجَّحَ الْمُجِلُّ لِلرَّسُولِ
887. وَشُهُرَةُ الْقِصَّةِ ذِكْرُ السَّبَبِ وَسَمِعُهُ إِيَّاهُ دُونَ حُجْبٍ
888. وَالْمَدَنِيِّ وَالْخَبَرُ الَّذِي جَمَعَ حُكْمًا وَعِلَّةً كَقَتْلٍ مَنْ رَجَعَ
889. وَمَا بِهِ لِإِلَّةٍ تَقَدَّمَ وَمَا بِتَأْكِيدٍ وَخَوْفٍ يُعْلَمُ
890. وَمَا يُعْمُ مُطْلَقًا إِلَّا السَّبَبُ فَقَدَّمْنَاهُ تَقْضٍ حُكْمًا قَدْ وَجَبَ
891. مَا مِنْهُ لِلشَّرْطِ عَلَى الْمُنْكَرِ وَهُوَ عَلَى الْكُلِّ الَّذِي لَهُ دُرِي
892. مُعَرَّفُ الْجَمْعِ عَلَى مَا اسْتَفْهِمَا بِهِ مِنَ اللَّفْظَيْنِ أَغْنِيَا مَنْ وَمَا
893. وَذِي الثَّلَاثَةِ عَلَى الْمَعْرِفِ ذِي الْجِنْسِ لِاحْتِمَالِ عَهْدٍ قَدْ يَفِي
894. تَقْدِيمُ مَا خَصَّ عَلَى مَا لَمْ يُخَصَّ وَعَكْسُهُ كُلُّ أَتَى عَلَيْهِ نَصٌ
895. إِشَارَةٌ وَذَاتُ الْإِيْمَا يُرْتَضَى كَوْنُهُمَا مِنْ بَعْدِ ذَاتِ الْإِفْتِصَا
896. هُمَا عَلَى الْمَفْهُومِ ذِي الْمُوَافَقَةِ وَمَالِكٌ غَيْرُ الشُّذُوذِ وَافَقَهُ

الترجيح باعتبار المدلول

897. وَنَاقِلٌ وَمُثَبِّتٌ وَالْأَمْرُ بَعْدَ النَّوَاهِي ثُمَّ هَذَا الْآخِرُ

898. عَلَى الْإِبَاحَةِ وَهَكَذَا الْخَبَرُ عَلَى النَّوَاهِي وَعَلَى الَّذِي أَمَرَ
 899. فِي خَبَرِي إِبَاحَةٍ وَحَظَرٍ نَالِهَا هَذَا كَذَاكَ يَجْرِي
 900. وَالْجُزْمُ قَبْلَ النَّدْبِ وَالَّذِي نَعَى حَدًّا عَلَى مَا الْحَدُّ فِيهِ أَلْفَا
 901. مَا كَانَ مَذْلُولٌ لَهُ مَغْفُورًا وَمَا عَلَى الْوُضْعِ أَتَى دَلِيلًا

ترجيح الإجماعات

902. رَجَّحَ عَلَى النَّصِّ الَّذِي قَدْ أُجْمِعَا عَلَيْهِ وَالصَّحِيحِ عَلَى مَنْ تَبِعَا
 903. كَذَاكَ مَا انْقَرَضَ عَصْرُهُ وَمَا فِيهِ الْعُمُومُ وَانْقُضُوا مَنْ عَلِمَا

ترجيح الأقيسة والحدود

904. بِقُوَّةِ الْمُثْبِتِ ذَا الْأَسَاسِ أَيْ حُكْمَهُ التَّرْجِيحُ لِلْقِيَاسِ
 905. وَكَوْنِهِ مُوَافِقَ السَّنَنِ عَنْ بِالْقَطْعِ بِالْعِلَّةِ أَوْ غَالِبِ ظَنٍّ
 906. وَقُوَّةِ الْمَسْلُوكِ وَلِتَقَدِّمَا مَا أَصْلَهَا تَتْرُكُهُ مُعَمَّمَا
 907. وَذَاتِ الْإِنْعِكَاسِ وَاطَّرَادِ فَذَاتِ الْآخِرِ بِلَا عِنَادِ
 908. وَعِلَّةُ النَّصِّ وَمَا أَضْلَانِ لَهَا كَمَا قَدْ مَرَّ بِجَرِيَانِ
 909. فِي كَثْرَةِ الْفُرُوعِ خُلِفَ قَدْ أَلَمَ وَمَا تُقَلِّلُ تَطَرُّقُ الْعَدَمِ
 910. ذَاتِيَّةَ قَدَمٍ وَذَاتَ تَعْدِيَةٍ وَمَا اخْتِطَاطًا عِلِمَتْ مُقْتَضِيَةٌ
 911. وَقَدْ مَنَ مَا حُكْمُ أَصْلِهَا جَرَى مُعَلَّلًا وَفَقَالَ دَى مَنْ غَبَرَا
 912. بَعْدَ الْحَقِيقِيِّ أَتَى الْعُرْفِيُّ وَبَعْدَ هَذَيْنِ أَتَى الشَّرْعِيُّ

913. وَفِي الْحُدُودِ الْأَشْهُرُ الْمُقَدَّمُ وَمَا صَرِيحاً أَوْ أَعْلَمَ يُعْلَمُ
914. وَمَا يُؤَافِقُ لِنَقْلِ مُطْلَقاً وَالْحَدُّ سَائِرِ الرُّسُومِ سَبَقاً
915. وَقَدْ خَلَّتْ مُرَجَّحَاتُ فَاعْتَبِرَ وَاعْلَمْ بِأَنَّ كُلَّهَا لَا يَنْحَصِرُ
916. قُطْبُ رَحَاهَا قُوَّةُ الْمَظِنَّةِ فَهِيَ لَدَى تَعَارُضٍ مِثْلُهُ

كتاب الاجتهاد في الفروع

[تعريف الاجتهاد]

917. بَدَلُ الْفَقِيهِ الْوُسْعُ أَنْ يُحْصَلَ ظَنًّا بِأَنَّ ذَلِكَ حَتْمٌ مَثَلًا

[شروط الاجتهاد]

918. وَذَلِكَ مَعَ مُجْتَهِدٍ رَدِيفُ وَمَا لَهُ يُحَقِّقُ التَّكْلِيفُ
919. وَهُوَ شَدِيدُ الْفَهْمِ طَبْعاً وَاخْتِلَفُ فِيمَنْ يَنْكَارُ الْقِيَاسَ قَدْ عُرِفَ
920. قَدْ عَرَفَ التَّكْلِيفَ بِالذَّلِيلِ ذِي الْعَقْلِ قَبْلَ صَارِفِ الثُّقُولِ
921. وَالنَّحْوِ وَالْمِيزَانَ وَاللُّغَةَ مَعَ عِلْمِ الْأُصُولِ وَبَلَاغَةِ جَمْعِ
922. وَمَوْضِعِ الْأَحْكَامِ دُونَ شَرْطِ حِفْظِ الْمُتُونِ عِنْدَ أَهْلِ الضَّبْطِ
923. ذُو رُبْنَةٍ وَسَطَى فِي كُلِّ مَا غَبَرَ وَعِلْمِ الْإِجْمَاعَاتِ مِمَّا يُعْتَبَرُ
924. كَشَرْطِ الْآحَادِ وَمَا تَوَاتَرَا وَمَا صَحِيحاً أَوْ ضَعِيفاً قَدْ جَرَى
925. وَمَا عَلَيْهِ أَوْ بِهِ النَّسْخُ وَقَعَ وَسَبَبُ الثُّزُولِ شَرْطُ مُتَّبِعِ

926. كَحَالَةِ الرُّوَاةِ وَالْأَصْحَابِ وَقَلْدَنْ فِي ذَا عَلَى الصَّوَابِ
927. وَلَيْسَ الْإِجْتِهَادُ مِمَّنْ قَدْ جَهِلَ عِلْمَ الْفُرُوعِ وَالْكَلَامِ يَنْحَظِلُ
928. كَالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى كَذَا لَا تَجِبُ عَدَالَةُ عَلَى الَّذِي يَنْتَحِبُ

[أقسام المجتهدين]

929. هَذَا هُوَ الْمُطْلَقُ وَالْمُقَيَّدُ مُنْسَفِلُ الرُّتْبَةِ عَنْهُ يُوجَدُ
930. مُلْتَزِمُ أَصُولِ ذَاكَ الْمُطْلَقِ فَلَيْسَ يَعُدُّوَهَا عَلَى الْمُحَقِّقِ
931. مُجْتَهِدُ الْمَذْهَبِ مَنْ أَصُولُهُ مَنصُوصَةٌ أَمْ لَا حَوَى مَعْقُولُهُ
932. وَشَرْطُهُ التَّخْرِيجُ لِلْأَحْكَامِ عَلَى نُصُوصِ ذَلِكَ الْإِمَامِ
933. مُجْتَهِدُ الْفِتْيَا الَّذِي يُرْجَّحُ قَوْلًا عَلَى قَوْلٍ وَذَلِكَ أَزْجَحُ
934. لِجَاهِلِ الْأُصُولِ أَنْ يُفْتِيَ بِمَا نَقَلَ مُسْتَوْفَى فَقَطْ وَأَمَّا

[تجزأ الاجتهاد]

935. يَجُوزُ الْإِجْتِهَادُ فِي فَنٍّ فَقَطْ أَوْ فِي قَضِيَّةٍ وَبَعْضٌ قَدْ رَبَطَ
936. وَالْخُلْفَ فِي جَوَازِ الْإِجْتِهَادِ أَوْ وَفُوعِهِ مِنَ النَّبِيِّ قَدْ رَوَوْا
937. وَوَاجِبُ الْعِصْمَةِ يَمْنَعُ الْجَفْنَ وَصَحَّ الْوُقُوعُ عَصْرُهُ السَّلَفِ
938. وَوَحْدِ الْمُصِيبِ فِي الْعَقْلِيِّ وَمَالِكَ رَأَاهُ فِي الْفُرْعِيِّ
939. فَالْحُكْمُ فِي مَذْهَبِهِ مُعَيَّنٌ لَهُ عَلَى الصَّحِيحِ مَا يُبَيِّنُ

940. مُخْطِئُهُ وَإِنْ عَلَيْهِ انْحَتَمَا
إِصَابَةُ لَهُ الثَّوَابُ ارْتَسَمَا
941. وَمَنْ رَأَى كُلاًّ مُصِيبًا يَعْتَقِدْ
بِأَنَّهُ يَتَّبِعُ ظَنَّ الْمُجْتَهِدِ
942. أَوْ تَمَّ مَا لَوْ عَيَّنَ الْحُكْمَ حَكَمْ
بِهِ لِدَرْءٍ أَوْ لِحَلْبٍ قَدْ أَلَمْ
943. لِذَا يُصَوِّبُونَ فِي ابْتِدَاءِ
وَالِاجْتِهَادِ دُونَ الْإِنْتِهَاءِ
944. وَالْحُكْمُ وَهُوَ وَاحِدٌ مَتَى عَقِلْ
فِي الْفَرْعِ قَاطِعٌ وَلَكِنْ قَدْ جُهَلْ
945. وَهُوَ أَثَمٌ مَتَى مَا قَصَّرَا
فِي نَظَرٍ وَفَقًّا لَدَى مَنْ قَدْ دَرَى
946. وَالْحُكْمُ مِنْ مُجْتَهِدٍ كَيْفَ وَقَعَ
دُونَ شُدُوزٍ نَقْضُهُ قَدْ امْتَنَعَ
947. إِلَّا إِذَا النَّصَّ أَوْ الْإِجْمَاعَ أَوْ
قَاعِدَةً خَالَفَ فِيمَا قَدْ رَأَوْا
948. أَوْ اجْتِهَادَهُ أَوْ الْقَنَسَ الْجَلِيَّ
عَلَى الْأَصَحِّ أَوْ بَعِيرِ الْمُعْتَلِي
949. حَكَمَ فِي مَذْهَبِهِ وَإِنْ وَصَلَ
لِرُتْبَةِ التَّرْجِيحِ فَالنَّقْضُ انْحَظَلْ
950. وَقَدَّمَ الضَّعِيفَ إِنْ جَرَى عَمَلْ
بِهِ لِأَجْلِ سَبَبٍ قَدْ اتَّصَلَ
951. وَهَلْ يَقِيسُ دُوَ الْأُصُولُ إِنْ عُذِمَ
نَصُّ إِمَامِهِ الَّذِي لَهُ لَزِمَ
952. مَعَ التَّزَامِ مَا لَهُ أَوْ مُطْلَقًا
وَبَعْضُهُمْ بِنَصِّهِ تَعَلَّقَا
953. وَلَمْ يُضْمَنَّ دُوَ اجْتِهَادٍ ضَيِّعَا
إِنْ يَكُ لَا لِقَاطِعٍ قَدْ رَجَعَا
954. إِلَّا فَهَلْ يَضْمَنُ أَوْ لَا يَضْمَنُ
إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ تَوَلُّ بَيْنُ
955. وَإِنْ يَكُنْ مُتَنَصِّبًا فَالنَّظَرُ
ذَاكَ وَفَاقًا عِنْدَ مَنْ يُحَرَّرُ



في التقليد في الفروع

[تعريف التقليد]

956. هُوَ التَّزَامُ مَذْهَبِ الْغَيْرِ بِلَا عِلْمٍ دَلِيلِهِ الَّذِي تَأَصَّلَا
957. يُلْزَمُ غَيْرَ ذِي اجْتِهَادٍ مُطْلَقٍ وَإِنْ مُقَيَّدًا إِذَا لَمْ يُطَوَّقِ
958. وَهُوَ لِلْمُجْتَهِدِينَ يَمْتَنِعُ لِنَظَرٍ قَدْ رُزِقُوهُ مُسْتَسْعٍ
959. وَلَيْسَ فِي فَتْوَاهُ مُفْتٍ يُتَّبَعُ إِنْ لَمْ يُضِفْ لِلدِّينِ وَالْعِلْمِ الْوَرَعَ
960. مَنْ لَمْ يَكُنْ بِالْعِلْمِ وَالْعَدْلِ اشْتَهَرَ أَوْ حَصَلَ الْقَطْعُ فَلَا سِفْتَائَا انْحَطَرَ
961. وَوَاجِبٌ تَجْدِيدُ ذِي الرَّأْيِ النَّظَرُ إِذَا مُمَائِلٌ عَرَى وَمَا ذَكَرَ
962. لِلنَّصِّ مِثْلَ مَا إِذَا تَجَدَّدَا مُعَيَّرٌ إِلَّا فَلَنْ يُجَدَّدَا
963. وَهَلْ يُكَرَّرُ سُؤَالُ الْمُجْتَهِدِ مَنْ عَمَّ إِنْ مُمَائِلَ الْفَتَوَى يُعَدُّ
964. وَثَانِيًا ذَا النِّقْلِ صِرْفًا أَهْمِلِ وَخَيْرُنْ عِنْدَ اسْتِوَاءِ الشُّبُلِ
965. وَزَائِدًا فِي الْعِلْمِ بَعْضُ قَدَمَا وَقَدَّمَ الْأَوْرَعَ كُلُّ الْقَدَمَا
966. وَجَائِزٌ تَقْلِيدُ ذِي اجْتِهَادٍ وَهُوَ مَفْضُولٌ بِلَا اسْتِثْنَاءِ
967. فَكُلُّ مَذْهَبٍ وَسِيلَةٌ إِلَى دَارِ الْحُبُورِ وَالْقُصُورِ جُعِلَا
968. وَمَوْجِبٌ تَقْلِيدَ الْأَرْجَحِ وَجَبَ لَدَيْهِ بَحْثٌ عَنْ إِمَامٍ مُتَّخَبِ
969. إِذَا سَمِعْتَ فَإِلَامًا مَالِكُ صَحَّ لَهُ الشَّأْوُ الَّذِي لَا يُدْرَكُ
970. لِلْأَثَرِ الصَّحِيحِ مَعَ حُسْنِ النَّظَرِ فِي كُلِّ فَنٍّ كَالْكِتَابِ وَالْأَثَرِ

971. وَالْخُلْفُ فِي تَقْلِيدٍ مَن مَاتَ وَفِي بَيْعِ طُرُوسِ الْفِقْهِ الْآنَ قَدْ نَفِي
972. وَلَكَ أَنْ تَسْأَلَ لِلنَّبِيِّ عَنْ مَأْخَذِ الْمَسْئُولِ لَا تَعْتِ
973. ثُمَّ عَلَيْهِ غَايَةُ الْبَيَانِ إِنْ لَمْ يَكُنْ عُذْرٌ بِالِاخْتِنَانِ

[آداب المفتي]

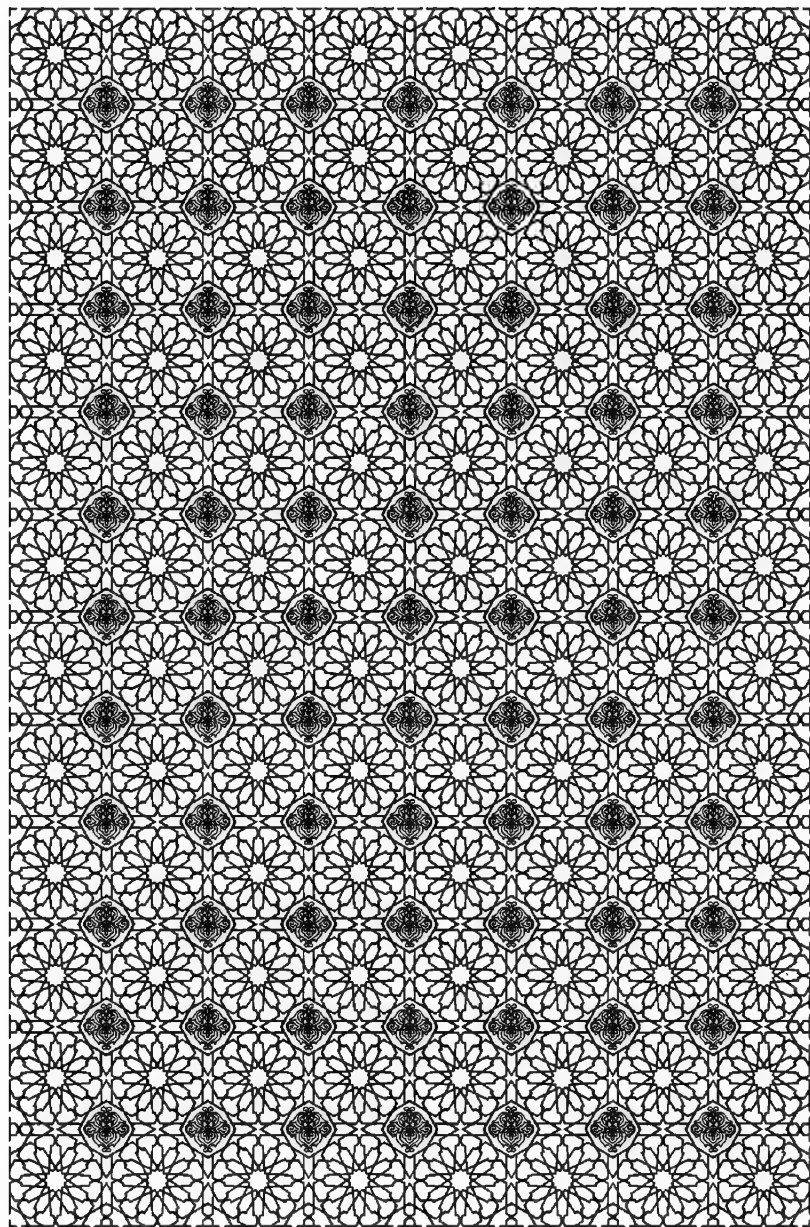
974. يُنْدَبُ لِلْمُفْتِيِ اطْرَاحُهُ النَّظَرُ إِلَى الْحُطَامِ جَاعِلِ الرِّضَا الْوَطْرَ
975. مُتَّصِفًا بِحِلْيَةِ الْوَقَارِ مُحَاشِيًا مَجَالِسَ الْأَشْرَارِ
976. وَالْأَرْضُ لَا عَنْ قَائِمٍ مُجْتَهِدٍ تَخْلُو إِلَى تَرْكُزِ الْقَوَاعِدِ
977. وَهُوَ جَائِزٌ بِحُكْمِ الْعَقْلِ مَعَ اخْتِمَالِ كَوْنِهِ بِالنَّقْلِ
978. وَإِنْ يَقُولُ ذِي اجْتِهَادٍ قَدْ عَمِلَ مَنْ عَمَّ فَالرُّجُوعُ عَنْهُ مُنْخَظِلُ
979. إِلَّا فَهَلْ يَلْزَمُ أَوْ لَا يَلْزَمُ؟ إِلَّا الَّذِي شَرَعَ أَوْ يُلْتَزَمُ
980. رُجُوعُهُ لِغَيْرِهِ فِي آخِرِ يَجُوزُ لِلْإِجْمَاعِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ
981. وَذُو التَّزَامِ مَذْهَبٍ هَلْ يَتَّقِلُ أَوْ لَا وَتَفْصِيلُ أَصَحُّ مَا يُقِلُّ
982. وَمَنْ أَجَازَ لِلْخُرُوجِ قِيدًا بِأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَعْتَقِدَا
983. فَضْلًا لَهُ وَأَنَّهُ لَمْ يَتَّعِدِ بِخُلْفِ الْإِجْمَاعِ وَإِلَّا يَمْتَنِعِ
984. وَعَدَمِ التَّقْلِيدِ فِيمَا لَوْ حَكَمَ قَاضٍ بِهِ بِالنَّقْصِ حُكْمُهُ يَوْمَ
985. أَمَّا التَّمَذُّبُ بِغَيْرِ الْأَوَّلِ فَصُنْعٌ غَيْرٌ وَاحِدٌ مُبْجَلٍ

986. كَحُجَّةِ الْإِسْلَامِ وَالطَّحَاوِي وَأَبْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ ذِي الْفَتَاوِي
987. إِنْ يَنْتَقِلْ لِعَرْضٍ صَاحِبِ كَكَوْنِهِ سَهْلًا أَوْ التَّرْجِيحِ
988. وَذَمٌّ مَنْ نَوَى الدُّنَا بِالْفَيْسِ عَلَى مُهَاجِرٍ لَأَمْ قَنِيسِ
989. وَإِنْ عَنِ الْقُصْدَيْنِ قَدْ تَجَرَّدَا مِنْ عَمٍّ فَلْتَبَيِّحْ لَهُ مَا قَصَدَا
990. ثُمَّ التَّزَامُ مَذْهَبٌ قَدْ ذُكِرَا صِحَّةُ فَرْضِهِ عَلَى مَنْ قَصُرَا
991. وَالْمُجْمَعُ الْيُزْمُ عَلَيْهِ الْأَزْبَعُ وَقَفَوْ غَيْرَهَا الْجَمِيعُ مَنَعُهُ
992. حَتَّى يَجِيءَ الْفَاطِمِيُّ الْمُجَدِّدُ دِينَ الْهُدَى لِأَنَّهُ مُجْتَهِدُ
993. أَتَّهَيْتُ مَا جَمَعَهُ اجْتِهَادِي وَضَرْبِي الْأَغْوَارَ مَعَ الْأَنْجَادِ
994. مِمَّا أَفَادَنِيهِ دَرْسُ الْبَرَّةِ مِمَّا أَنْطَوَتْ عَلَيْهِ كُتُبُ الْمَهَرَةِ
995. كَالشَّرْحِ لِلتَّنْفِيحِ وَالتَّنْفِيحِ وَالْجَمْعِ وَالْآيَاتِ وَالتَّلْوِيحِ
996. مُطَالِعًا لِابْنِ حُلُولُو اللَّامِعَا مَعَ حَوَاشٍ تُعْجِبُ الْمُطَالِعَا
997. فَالْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْمُجْزِلِ الْمَانِحِ الْفُضْلِ لَنَا الْمُكْمَلِ
998. لِنَعِمَ عَنْهَا يَكُلُّ الْعَدُّ لَوْ كَانَ مَا فِي الْأَرْضِ لِي يُمَدُّ
999. ثُمَّ صَلَاةُ اللَّهِ وَالسَّلَامُ عَلَى الَّذِي أَنْجَلَى بِهِ الظَّلَامُ
1000. مُحَمَّدٍ الَّذِي سَمَا فَوْقَ السَّمََا وَأَهْلِهِ مِنْ بَعْدِ مَا الْأَرْضُ سَمَا
1001. فَاسْأَلِ الْحُسْنَى وَزَيْدًا فِي الرُّضَا وَاللَّطْفِ بِي فِي كُلِّ أَمْرٍ قَدْ قَضَى

نَشْرُ الْبُيُوتِ عَلَى مَرَاقِي السُّعُودِ

تأليف العزلة
سَيِّدِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَاجِّ إِبْرَاهِيمَ الْعَلَوِي
(ت ٢٣٣ هـ)

تقديم ومقدمات
د . الشَّيْخُ التَّيْجَانِيُّ بْنُ أَحْمَدَ
د . التَّاهُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنَ أَجْمَدَ





وصلى الله على سيدنا محمد ذي الخلق العظيم، وعلى آله الرهط
الكريم، وأصحابه الذين بهم الدين أقيم.

وبعد: فيقول عبد الله بن إبراهيم بن الإمام العلوي أعلاه الله: لما منَّ
الله تعالى بإتمام النظم المسمى مراقي السعود لمبتغي الرقي والصعود،
ألهمني الله الاشتغال بشرحه فشرعت فيه مستعينا بالله، ومشيرا بلفظ
المحشي للكمال بن أبي شريف⁽¹⁾، وبزكرياء لشيخ الإسلام زكرياء⁽²⁾،
وبالمحشين لهما، وباللقاني لعلامة عصره بلا نزاع وواحد وقته بلا دفاع،
ناصر الدين اللقاني⁽³⁾، الأولان شافعيان وهذا مالكي، وكلهم محشون على

(1) هو العلامة أبو المعالي محمد بن محمد بن أبي بكر بن مسعود بن رضوان بن ناصر الدين
الشافعي الملقب بكمال الدين والمعروف بابن أبي شريف، فقيه أصولي مفسر، ولد في
القدس سنة 822 هـ، وتوفي رحمه الله سنة 906 هـ ببيت المقدس، له مؤلفات من أهمها:
الدرر اللوامع بتحرير جمع الجوامع، وصوب الغمامة في إرسال العمامة وغيرهما. انظر
ترجمته في كتاب الضوء اللامع: للسخاوي (25/9) والأعلام: للزركلي (53/7).

(2) هو العلامة زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري السنيكي المصري الشافعي،
الملقب بزين الدين وبقاضي القضاة، ولد بسنيكة سنة 826 هـ نشأ فقيرا معدما، قيل إنه
كان يجوع في الجامع، فيخرج بالليل يلتقط قشور البطيخ، فيغسلها ويأكلها. ولما ظهر
فضله تابعت إليه الهدايا والعطايا، الأمر الذي مكّنه من جمع نفائس الكتب وأن يفيد طلابه
علما ومالا. توفي رحمه الله سنة 926 هـ انظر ترجمته في كتاب نيل الابتهاج: للتنبكتي،
ص (83) والأعلام: للزركلي، (46/3).

(3) هو محمد بن حسن بن ناصر الدين اللقاني، الإمام العلامة المحقق، وارث علم الفقهاء=



شرح المحلي لجمع الجوامع، وبحلولو لأبي العباس أحمد الشهير بحلولو⁽¹⁾ القروي المالكي، شارح جمع الجوامع الشرح المسمى الضياء اللامع، وبالقاضي للقاضي أبي بكر الباقلائي⁽²⁾، وبالرازي لفخر الدين الرازي⁽³⁾ صاحب كتاب المحصول، وحيث قلت، قال في التنقيح، أو في شرح التنقيح: فمرادي شهاب الدين القرافي⁽⁴⁾، وحيث قلت، قال في

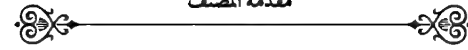
= بعد أخيه شمس الدين اللقاني، انتهت إليه الرئاسة العلمية بمصر، مولده سنة 873 هـ وتوفي في شعبان سنة 958 هـ انظر ترجمته في توشيح الديباج: ص (202 - 207) ونيل الابتهاج: ص (336 - 337).

(1) هو أحمد بن عبد الرحمن بن موسى بن عبد الحق اليزليتي، عرف بحلولو القروي، وهو أحد الأئمة الحافظين لفروع المذهب المالكي، له تأليف مفيدة منها: شرح مختصر خليل، وشرح جمع الجوامع لابن السبكي، وشرح التنقيح للقرافي، وغيرها. انظر ترجمته في الضوء اللامع: (260/2) ونيل الابتهاج: (134/1 - 135).

(2) هو محمد بن الطبيب المالكي، المعروف بابن الباقلائي، المتكلم على مذهب الأشعري من أهل البصرة، سكن بغداد وسمع بها الحديث، وكان ثقة فاضلاً، وله التصانيف المنتشرة في الرد على المخالفين من الرافضة والمعتزلة والجهمية والخوارج وغيرهم، له في الأصول كتاب جليل حافل اسمه التقريب والإرشاد في ترتيب طرق الاجتهاد، اختصره إمام الحرمين في كتابه التلخيص. توفي - رحمه الله - سنة 403 هـ انظر ترجمته في شذرات الذهب: (221/6) وتهذيب الأسماء واللغات: (165/1).

(3) هو محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري، أبو عبد الله، فخر الدين الرازي: الإمام المفسر، أوجد زمانه في المعقول والمنقول وعلوم الأوائل، وهو قرشي النسب. أصله من طبرستان، ومولده في الري سنة 544 هـ وإليها نسبته، توفي في هراة سنة 606 هـ من أهم تصانيفه مفاتيح الغيب، والمحصول في علم الأصول وغيرهم كثير. تنظر ترجمته في وفيات الأعيان: (600/1) والأعلام: (313/6).

(4) هو أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن، أبو العباس، شهاب الدين الصنهاجي القرافي من علماء المالكية، نسبته إلى قبيلة صنهاجة من برابرة المغرب، وإلى القرافة المحلة المجاورة لقبر الإمام الشافعي بالقاهرة. وهو مصري المولد والمنشأ والوفاة. له مصنفات جليلة في =



الآيات البينات: فالقائل أحمد بن قاسم⁽¹⁾ الشافعي العبادي⁽²⁾.

والآيات البينات حاشية له على المحلي ثلاثة أسفار، ابتداء الثاني من بحث العام، والثالث من الإجماع، وهو كتاب جمع فيه من التحقيق والتدقيق وكثرة الأبحاث والانتصار لصاحب جمع الجوامع وشارحه المحلي ما لا يأتي الزمان بمثله.

= الفقه والأصول، منها أنوار البروق في أنواء الفروق، وشرح تنقيح الفصول في الأصول، ومختصر تنقيح الفصول، وغير ذلك، توفي - رحمه الله - سنة 684هـ انظر ترجمته في شجرة النور: ص 188. والأعلام: (1/94 - 95).

(1) هو العلامة التحرير أحمد بن قاسم الصبّاغ العبادي ثم المصري الشافعي الأزهرى، شهاب الدين، فاضل من أهل مصر، له حاشية على شرح جمع الجوامع في أصول الفقه سماها الآيات البينات، وشرح الورقات لإمام الحرمين، وغير ذلك، مات مجاوراً بمكة رحمه الله سنة 992هـ انظر ترجمته في شذرات الذهب: لا بن عماد، (8/434) والأعلام: للزركلي، (1/198 - 199).

(2) وقد نظم أحد المحققين هذه الاصطلاحات، وهو الدكتور التاه بن محمد بن أحمد حيث قال:

دُكِرَ بَعْضُ الْإِصْطِلَاحِ فِي كِتَابِ	نَشَرَ الْبُيُودِ هَاكِهِ بِإِلَازِيَتِ
فِي الْمَحْشِيِّ يُشِيرُ لِلْكَمَالِ	ابْنِ أَبِي شَرِيفِ الرَّضَى الثَّمَالِ
وَزَكَرَ بَاءً لَهُ أَطْرَادُ	وَتَشْنُجُ الْإِسْلَامِ هُوَ الْمُرَادُ
وَذَانِ فِي إِصْطِلَاحِهِ الْمُحَشَّيَانِ	وَنَاصِرُ الدِّينِ مُحَمَّدُ اللَّقَّانِ
وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ	يُعْنَى بِهِ خُلُوفُ فِي ذَا الشَّانِ
وَالْبَاقِلَانِيُّ أَبُو بَكْرٍ يُعَوِّدُ	إِلَيْهِ لَفْظُ الْقَاضِي فِي نَشْرِ الْبُيُودِ
وَالرَّازِي هُوَ الْفَخْرُ وَالْأُصُولُ	جَمَعَهَا كِتَابُهُ الْمَحْصُولُ
وَحَيْثُ فِي التَّنْقِيحِ قَالَ فَيُرِيدُ	صَاحِبَهُ الْقَرَفِي مِنْ دُونِ عَيْنِ
وَأَحْمَدُ الْعَبَادِيُّ بِالْآيَاتِ	الْبَيِّنَاتِ اخْتَصَّ حَيْثُ تَاتِي

إن الزمان بمثله لبخيل⁽¹⁾

فسميت هذا الشرح «نشر البنود على مراقبي السعود» يسّر الله تعالى لي إتمامه، وأجزل علي فيه إنعامه، فمرادي فيه - إن شاء الله - أن أسهل ما استصعب، وأجلب كل منتخب، من بحث معقول وعلم منقول، حتى لا يعدله كتاب في الإيضاح وتحري المصواب، فإن هذا العلم مما ألتوت به الصّبا والدّبور، وصار يبلى على ممر الدهور، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

1 يَقُولُ عَبْدُ اللَّهِ وَهُوَ ارْتَسَمَا سُمِّيَ لَهُ وَالْعُلَوِيُّ الْمُتَمَمَى

عبد الله المراد به المسمى، ورجع إليه الضمير المبتدأ باعتبار الاسم، وارتسم بمعنى ثبت، وسُمّي بثلاث السين لغة في الاسم، حال من الضمير فاعل ارتسم؛ يعني أن اسمه عبد الله، وهو أفضل الأسماء لما في الحديث من أن أفضل الأسماء عبد الله وعبد الرحمن⁽²⁾، وألحقوا بهما كل ما يدل على العبودية.

قوله: والعلوي المنتمى، والمنتمى بصيغة اسم المفعول؛ أي منتماه ونسبته، يقال فيها العلوي بفتح العين واللام نسبة إلى علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - أو علي آخر من ذريته.

(1) صدر البيت: «حلف الزمان ليأتين بمثله».

(2) الحديث رواه مسلم في (38) كتاب الأدب، (1) باب النهي عن التكني بأبي القاسم، وبيان ما يستحب من الأسماء (رقم 2132)، وأبو داود في (36) كتاب الأدب، (70) باب تغيير الأسماء، الحديث رقم: (4989).

تَذْنِيْبُ: اعلم أن الله تعالى قد يسر لي الشروع في هذا الشرح بتجلك⁽¹⁾ حرسها الله تعالى من الآفات، ووقى أهلها من السيئات، وعمرها بالعلم والدين إلى يوم البعث والدين، بعدما يسر لي نظم الأصل بها، وذلك يوم الخميس في جمادى الأولى عام سبعة ومائتين بعد الألف، وتمام النظم قبله بعام، أسأل الله تعالى بإنعامه أن يعين على إتمامه، وأن يجعله خالصا لوجهه، موجبا للرضى والأمن بمنه، والفوز بالزيادة، فالكريم من استزاده زاده.

2 الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَفَاضَا مِنْ الْجَدَى الَّذِي دُهِورًا غَاضَا

يعني أني أحمد الله على ما أفاض؛ أي أكثر من الجدى - بفتح الجيم والذال - أي النفع والخير الذي جاء به - ﷺ - بعد ما غاض؛ أي قل وعدم دهورا متطاولة قبله ﷺ.

3 وَجَعَلَ الْفُرُوعَ وَالْأُصُولَ لِمَنْ يَرُومُ نَيْلَهَا مَحْصُولًا

النيل بفتح النون المراد به التعلم، ومحصولا بمعنى حاصلة في الكتب والصدور، ويجيء المحصول بمعنى المصدر، كالمعسور والمحلول بالفاء المراسلة لا بالباء الموحدة، والمعقول والمجلود، وقد نظمتها في قولي:

محلولكم مجلودكم معقول مصادر يزنها مفعول

(1) تجلك: مدينة تقع في الوسط من الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وهي حسب التقسيم الإداري الحالي مقاطعة، وهي عاصمة ولاية تكانت.

كذلك المعسور والمحصول فأصغ ليتأ أيها النبيل⁽¹⁾

الليت بالكسر صفحة العنق.

4 وَشَادَ ذَا الدِّينَ بِمَنْ سَادَ الْوَرَى فَهُوَ الْمُجَلِّي وَالْوَرَى إِلَى وَرَا

شاد الحائظ طلاه بالشيد بالكسر وهو الجص ونحوه، كناية عن تحسينه، وشاد كجعل معطوف على أفاض وهو عائد على مَنْ، والمجلي السابق في الحلبة قال الشاعر:

أتاني المجلي والمصلي وبعده الـ مسلي وتال بعده عاطف يسري
ومرتاحها ثم الحظي ومؤمل وجاء اللطيم والسكيت له يجري⁽²⁾

والمجلي بضم الميم وكسر اللام مشددة، والمصلي على وزنه، هو الذي يتبع السابق في الحلبة، والمسلي الثالث، والتالي الرابع، والعاطف الخامس، والمرتاح السادس، وفي القاموس: أن المرتاح هو الخامس، والحظي هو السابع، والمؤمل هو الثامن، واللطيم كأمر هو التاسع، والشكيت كزبير ويشدد العاشر، وهو آخر خيل الحلبة: بفتح الحاء وسكون اللام الدفعة من الخيل في الرهان⁽³⁾.

(1) انظر لسان العرب: مادة حصل (99/2).

(2) انظر البيتين في نفائس الأصول (854/2).

(3) الحلبة خيل تجمع للسباق من كل أوب، أي من كل ناحية لا من اصطبل واحد، يقال: جاءت الفرس في آخر الحلبة، أي في آخر الخيل، وهي بمعنى الحليبة، ولهذا جمعت على حلاب. انظر مادة «حلب» في مقاييس اللغة (ص 279) ومختار الصحاح (ص 153) والمصباح المنير (ص 90).

وورا في قوله: (إلى ورا) بمعنى خلفه، قُصِرَ للوزن.

5 مُحَمَّدٌ مَّنُورِ الْقُلُوبِ وَكَاشِفِ الْكَرْبِ لَدَى الْكَرُوبِ

محمد بالجر بدل من «مَنْ» في قوله: (بمن) وتنويره - ﷺ - للقلوب بالإيمان به وبمجته والصلاة عليه واتباعه، وكاشف الكرب بشفاعته والاستغاثة بجاهه، والكرب الحزن.

وشفاعاته في الآخرة ستة: الأولى في تعجيل الحساب، وهي أعظمها وأعمها، وهي مختصة به، الثانية في إدخال أقوام الجنة بغير حساب، وهي مختصة به عند النووي⁽¹⁾⁽²⁾، وتردد في ذلك ابن دقيق العيد⁽³⁾ والسبكي⁽⁴⁾،

(1) هو العالم العامل صالح العلماء وعالم الصلحاء، أبو زكرياء يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حسين بن محمد بن جمعة بن حزام الملقب بمحي الدين النووي، صاحب التصنيفات النافعة منها: شرح مسلم والمنهاج والأذكار وغيرها. تنظر ترجمته في كتاب البداية والنهاية: لابن كثير، ص (278) والأعلام: (149/8 - 150).

(2) انظر كلامه في شرحه على مسلم (35/3).

(3) هو أبو الفتح محمد بن علي بن أبي العطاء تقي الدين بن دقيق العيد المالكي الشافعي، أئقن المذهبيين وأفتى فيهما، أخذ عن أحمد بن عبد الدائم، وعنه أبو يحيى التونسي، وقطب الدين، والإخنائي، له شرح على العنوان في الأصول، وشرح على عمدة الأحكام، ولد 625هـ وتوفي 702هـ، تنظر ترجمته في طبقات الشافعية: للسبكي، (207/9) وشجرة النور: لمخلوف، (270/1).

(4) هو تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، أبو نصر: قاضي القضاة، ولد في القاهرة سنة: 727هـ وانتقل إلى دمشق مع والده، فسكنها وتوفي بها. 771هـ. كان طلق اللسان، قوي الحجّة، انتهى إليه قضاء الشام، من تصانيفه جمع الجوامع، نوع الموانع تعليق على جمع الجوامع، وتوشيح التصحيح في أصول الفقه. وغير ذلك من المؤلفات. انظر ترجمته في شذرات الذهب: (6/221) والأعلام: (4/185).



الثالثة فيمن استحق النار أن لا يدخلها، وتردد النووي في اختصاصها به، وجزم عياض⁽¹⁾ بنفيه⁽²⁾. الرابعة في إخراج الموحدين من النار، ويشاركه فيها الأنبياء والملائكة والمؤمنون، إلا أن الاشتراك في مطلق الإخراج لا في قدره. الخامسة في زيادة الدرجات في الجنة لأقوام، ولم يرد نص في اختصاصها به. السادسة في تخفيف عذاب من استحق الخلود في النار كأبي طالب.

اللهم بجاهه شفعه فينا وفي قرابتنا بدخول الجنة من غير حساب، وزيادة الدرجات في الفردوس بلا مشقة ولا عتاب.

6 صَلَّى عَلَيْهِ رَبُّنَا وَسَلَامًا وَآلِهِ وَمَنْ لَشَرْعِهِ اتَّمَى

الشرع: السنة والدين، والانتماء للشرع: بالعمل به وتدوينه وتعلمه وتعليمه.

7 هَذَا وَحِينَ قَدْ رَأَيْتُ الْمَذْهَبَا رُجْحَانُهُ لَهُ الْكَثِيرُ ذَهَبَا
8 وَمَا سِوَاهُ مِثْلُ عَنَقَا مُغْرِبِ فِي كُلِّ قَطْرٍ مِنْ نَوَاحِي الْمَغْرِبِ
9 أَرَدْتُ أَنْ أَجْمَعَ مِنْ أُصُولِهِ مَا فِيهِ بُعْيَةٌ لِذِي فُصُولِهِ

(1) هو أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمران بن موسى اليحصبي السبتي المالكي من أهل سببة - مدينة معروفة بالمغرب - كان إماما بارعا متفنا متمكنا في علم الحديث، والأصول، والفقه، والعربية، وله مصنفات كثيرة، منها الشفاء، وشرح مسلم، ومشارك الأنوار وغيرها، توفي رحمه الله بمراكش، سنة 544 هـ وقبره بها مشهور. تنظر ترجمته في شذرات الذهب: 138/4، وشجرة النور الزكية: ص 140.

(2) انظر الشفا (223/1).

هذا مبتدأ حذف خبره أو العكس؛ أي هذا الأمر أو الأمر هذا، يعني أن الذي حملني على هذا النظم في أصول مالك خاصة أني رأيت الكثير من العلماء ذهب إلى ترجيح مذهبه على سائر المذاهب، للحديث الصحيح (يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل في طلب العلم، ولا يجدون عالماً أعلم من عالم المدينة)⁽¹⁾ ولترجيح السلف الصالح له على مذهب غيره، مع حسن تصرفه في كل فن من القرآن والحديث والعربية والأصول وغير ذلك.

وأيضاً فإن ما سواه من المذاهب مفقود في كل قُطر بالضم؛ أي ناحية من نواحي المغرب، فلا تكاد تجد من يحقق مسألة منها فضلاً عن باب، ولا كتاباً من كتبها، كما اختصت أرض الروم⁽²⁾ وهي سَلَامْبُولُ وما والاها بمذهب أبي حنيفة، حتى إنه لم يكن في وقتنا هذا أحد فيه على غيره إلا رجل من الشيعة، يقول في أذانه مكان حي على الصلاة «حي على خير العمل»، وكما اختص عراق العجم بمذهب الشافعي، ولم يختص إقليم بمذهب أحمد.

وعنقاء - كحمراء - وزنا مضاف إلى مُغرب اسم فاعل من أغرب في البلاد أبعد فيها، قيل فيها ذلك لبعدها في طيرانها، ويجوز أن يكون مغرب وصفاً لعنقاء. وذكرها مغرباً لإرادة النسبة، كما قالوا: ناقة ضامر، وهو مثل يضرب للشيء الذي لا يوجد، وهي طائر تخطف الأطفال، فدعا عليها⁽³⁾

(1) أخرجه الترمذي في السنن الكبرى، (39) أبواب العلم، (18) باب ما جاء في عالم المدينة، الحديث رقم: (2680)، والبيهقي في الكبرى، (3) كتاب الصلاة، باب ما يستدل به على ترجيح قول أهل الحجاز وعملهم، الحديث رقم: (1810)، وأحمد في مسنده، مسند أبي هريرة رضي الله عنه، الحديث رقم: (7980).

(2) انظر معجم البلدان (97/3 - 100).

(3) في النسخة ج يخطف الأطفال فدعا عليه.

حنظلة بن صفوان نبي أصحاب الرس⁽¹⁾ فأهلكها الله وقطع نسلها. وقيل ذهب بها إلى جزيرة لا يصل إليها الناس في المحيط وراء خط الاستواء⁽²⁾. وانظر حياة الحيوان الكبرى⁽³⁾ تجد شفاء الغليل. والبغية بضم الباء وكسرهما المطلوب، والمراد بالفصول الفروع.

10 مُتَبَذًا عَنْ مَقْصِدِي مَا ذُكِرَا لَدَى الْفُنُونِ غَيْرِهِ مُحَرَّرًا

منتبذاً حال من فاعل أجمع، والموصول مفعوله⁽⁴⁾، ومحمرراً بصيغة اسم الفاعل حال منه أيضاً. يعني أنني غير ذاك في هذا النظم كل ما ذكر في الفنون غير الأصول من نحو، كمعاني الحروف وبيان كمائل الحقيقة والمجاز مع كثرتها، ومنطق كدلالة المطابقة والتضمن والالتزام، مع تحريره أي سلامته من التطويل والحشو.

11 سَمِيَتْهُ مَرَاقِي السُّعُودِ لِمُبْتَغِي الرُّقْيِ وَالصُّعُودِ

يعني أنني سميت هذا النظم مراقي السُّعُود بضم السين جمع سعد بمعنى

(1) هو حنظلة بن صفوان الرسي، من أنبياء العرب في الجاهلية. كان في الفترة التي بين الميلاد وظهور الإسلام. وهو من أصحاب الرس الوارد ذكرهم في القرآن. بعث لهدايتهم فكذبوه وقتلوه. واختلف الرواة في الرس، والأكثر على أنها بئر، وفي رواية ابن حبيب أنها كانت في بلدة حُصُور من أعمال زبيد باليمن، وقال ابن خلدون: حنظلة بن صفوان نبي الرس، والرس ما بين نجران إلى اليمن، ومن حضرموت إلى اليمامة. ينظر وفيات الأعيان: (101/3) والأعلام: (286/2).

(2) انظر لسان العرب مادة: عنق (446/4).

(3) حياة الحيوان الكبرى: (232/3 - 233).

(4) في م فاعله بدل مفعوله.

السعادة، لمن أراد الرقي إلى سماء الفقه وفهم موارد الشرع ومقاصده. والمراقى جمع مِرْقاة بالكسر ما يرقى به كالسلم، والرّقى بضم الراء وتشديد التحتية هو والصعود بمعنى.

12 أَسْتَوْهَبُ اللَّهَ الْكَرِيمَ الْمَدَدَا وَنَفَعَهُ لِلْقَارِئِينَ أَبَدًا

يعني أني أسأل الله أن يهب لي المدد؛ أي الزيادة في العقل والتأييد على إكمال هذا النظم، وأسأله أن ينفع به كل من قرأه إلى يوم القيامة نفعا شاملا كاملا.

*** ** *



مُقَدِّمَةٌ

أي في علم الأصول، وهي بكسر الدال أفصح من فتحها، من قدم اللازم بمعنى تقدم، وهي ما يتوقف عليه الشروع في الفن، ومقدمة الكتاب أعم منها مطلقا، وهي ما قدم أمام المطلوب لارتباط بينهما توقف على معرفته الشروع في المطلوب أم لا، فمعرفة الأحكام الخمسة مقدمتهما، وخطبة ألفية بن مالك مقدمة الكتاب فقط.

13 أَوَّلُ مَنْ أَلَّفَهُ فِي الْكُتُبِ مُحَمَّدُ بْنُ شَافِعِ الْمُطَّلِبِيِّ

يعني: أن أول من ألف علم الأصول في الكتب الإمام الشافعي، وهو محمد بن إدريس بن عباس بن عثمان بن شافع المطلبى، ألف فيه كتاب الرسالة الذي أرسل به إلى ابن مهدي⁽¹⁾ وهو أيضا أول من ألف في مختلف الحديث المشار له في طلعة الأنوار بقولنا:

أولا وجمع ممكن فمختلف يضيفه إلى الحديث المحترف⁽²⁾

(1) هو أبو سعيد عبد الرحمن بن مهدي بن حسان البصري، والحافظ الكبير، إمام أهل الحديث بالعراق، أخذ عن مالك، والسفيانين، وشعبة، وعنه ابن المبارك، وأحمد بن حنبل، وابن وهب، ولد 135، وتوفي 198هـ تنظر ترجمته في تهذيب التهذيب: لابن حجر، (279/6) وطبقات ابن سعد: (218/7).

(2) انظر رفع الأستار عن محيا مخدرات طلعة الأنوار (ص 49).

14 وَعَبْرُهُ كَانَ لَهُ سَلِيقَةٌ مِثْلُ الَّذِي لِلْعَرَبِ مِنْ خَلِيقَةٍ

يعني أن غير الشافعي من المجتهدين كالصحابية فمن بعدهم كان معرفة علم الأصول سليقة له؛ أي مركزا في طبيعته، كما كان علم العربية من نحو وتصريف وبيان خليقة؛ أي مركزا في طبائع العرب فطرة فطرهم الله عليها، والألقاب كاسم المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغير ذلك اصطلاحات وضعها أئمة النحو، وكذلك وضع أئمة الأصول الذين صنفوا فيه اسم المنطوق والمفهوم والفحوى والمخالفة والعام والخاص والمطلق والمقيد وغير ذلك.

15 الْأَحْكَامُ وَالْأَدَلَّةُ الْمَوْضُوعُ وَكَوْنُهُ هَٰذَا فَقَطْ مَسْمُوعٌ

يعني أن مما يتوقف عليه الشروع في الفن معرفة موضوعه. وموضوع كل فن ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية كبدن الإنسان لعلم الطب، وعوارضه الذاتية الصحة والمرض اللذان لا يبحث الطبيب إلا عنهما.

وموضوع الأصول الأدلة الشرعية والأحكام، وعند بعضهم الأدلة الشرعية فقط. وإلى هذا أشار بقوله: وكونه... إلخ، وهذا مذهب الجمهور؛ لأنه يبحث فيه عن عوارضها الذاتية، كقولهم: الأمر يفيد الوجوب، ويتمسك بالعام في حياته - ﷺ - قبل البحث عن المخصص، والعام المخصوص حجة فيما بقي.

وحجة الأول: أن جميع مباحث الأصول راجعة إلى إثبات أعراض



ذاتية للأدلة والأحكام، من حيث إثبات الأدلة للأحكام وثبوت الأحكام بالأدلة، فالقن محصور في الإثبات والاثبات، وفيما له نفع في ذلك كالمرجحات فلا خلاف بين القولين في المعنى.

* * * * *

أصول الفقه

الأصل لغة: ما يبنى الشيء عليه حسا كالجدار للسقف، ومعنى كالحقيقة للمجاز والدليل للمدلول. ولما كان تصور المطلوب في النفس أو الشعور به شرطا في تصور الطلب عقلا جرت عادة المحققين في التصنيف بالبداية بتعريف الحقيقة. فالشارع في فن لا بد أن يتصوره أولا بوجه ما وإلا امتنع الشروع فيه.

وأصول الفقه مركب إضافي، يطلق تارة على جزأي الإضافة، وتارة لقبا لهذا العلم وعلماء له، واختلف في المركب الإضافي، هل يتوقف حده اللقبي على معرفة جزأيه أولا؟ إذ التسمية به سلبت كلا من جزأيه عن معناه الإفرادي، وصيرت الجميع اسما لمعنى آخر، وعلى الأول فلا بد من معرفة جزأيه ولذلك قال:

16 أَصُولُهُ دَلَالُ الْإِجْمَالِ

يعني أن أصول الفقه أدلته الإجمالية⁽¹⁾؛ لأن الأصل في الاصطلاح هو: الدليل أو الأمر الراجح كما يأتي.

والدليل الإجمالي هو الذي لا يعين مسألة جزئية⁽²⁾ كقاعدة مطلق

(1) جمع الجوامع (ص 13).

(2) انظر شرح المحلي على جمع الجوامع (1/ 33 - 34).

الأمر والنهي، وفعله - ﷺ - والإجماع والقياس والاستصحاب والعام والخاص والمطلق والمقيد والمجمل والمبين والظاهر والمؤول والناسخ والمنسوخ وخبر الآحاد، فالتحقيق أن الأدلة أنفسها ليست أصولاً؛ لأنها موضوع الفن، وموضوع الشيء غيره ضرورة، وكذا معرفة الدلائل ليست هي الأصول على التحقيق، فمراد من قال: إن أصول الفقه معرفة دلائل الفقه الإجمالية، التصديق بتلك القواعد، أي العلم بثبوت المحمول للموضوع، ومراد الأكثر القائلين إنها الأدلة: القواعد الباحثة عن أحوال الأدلة.

والقاعدة قضية كلية تعرف منها أحكام جزئياتها، نحو مطلق الأمر للوجوب، ومطلق النهي للتحريم، والإجماع والقياس والاستصحاب حجة، والعام يقبل التخصيص، والخاص يقضي على العام، والمطلق يحمل على المقيد بشرطه، وخبر الآحاد يجب العمل به، إلى غير ذلك مما يعلم في مواضعه، واحترز بالإجمالية عن التفصيلية نحو ﴿وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ﴾⁽¹⁾ ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَى﴾⁽²⁾ وصلاته - ﷺ - في الكعبة⁽³⁾، والإجماع على أن لابنة الابن السدس مع بنت الصلب حيث لا عاصب، وقياس الأرز على البر في امتناع ربا الفضل والنساء⁽⁴⁾.

(1) البقرة: من الآية 42.

(2) الإسراء من الآية: (32).

(3) الحديث أخرجه البخاري في (25) كتاب الحج (51) باب: إغلاق البيت، ويصلي في أي نواحي البيت شاء، الحديث رقم (1598) ومسلم في (15) كتاب الحج، (68) باب استحباب دخول الكعبة للحاج وغيره، والصلاة فيها، والدعاء في نواحيها كلها، رقم (1329).

(4) انظر هذا المبحث في شرح المحلي على جمع الجوامع (32/1 - 34).

قال العبادي في الآيات البيّنات والشيخ زكرياء: ليس بين الإجمالية والتفصيلية تغاير بالذات بل بالاعتبار، إذ هما شيء واحد له جهتان، فأقيموا الصلاة له جهة إجمال، هي كونه أمراً، وجهة تفصيل هي كون متعلقه خاصاً، وهي: إقامة الصلاة، فالأصولي يعرف الدلائل من الجهة الأولى، والفقيه من الثانية⁽¹⁾.

تَنْبِيْهُ: اعلم أن أسماء العلوم كالفقه والأصول والبيان والنحو مثلاً يطلق كل منها مراداً به قواعد ذلك الفن، وتارة مراداً به إدراك تلك القواعد، وتارة مراداً به الملكة - بالتحريك - وهي سجية راسخة في النفس تحصل للمدرك بعد إدراك مسائل الفن وممارستها.

فمن عرف أصول الفقه بأنه: أدلة الفقه الإجمالية نظر إلى المعنى الأول، ومن قال: معرفة أدلة الفقه الإجمالية نظر إلى الثاني.

..... وَطُرُقُ التَّرْجِيحِ قَبْدُ نَّالٍ

يعني أن طرق الترجيح للأدلة عند تعارضها قيد تابع للدلائل الإجمالية في الاندراج في حقيقة الأصول. والمراد بالطرق وجوه الترجيح.

17 وَمَا لِلْإِجْتِهَادِ مِنْ شَرْطٍ وَضَحْ

ما مبتدأ، ووضح خبره، يعني أن شروط الاجتهاد الآتي ذكرها في كتابه وضع؛ أي ظهر دخولها في مسمى الأصول، يعني: أن أصول الفقه

(1) حاشية زكريا (183/1) والآيات البيّنات (68/1).

هي الأدلة الإجمالية وكيفيات الترجيح وشروط الاجتهاد. وقيل: معرفة كل من الثلاثة.

وقال ابن أبي شريف: إن التحقيق دخول مباحث الترجيح في مسمى الأصول دون مباحث الاجتهاد فإنما هي تتمات. وعليه فيقال: أصول الفقه أدلة الفقه الإجمالية وكيفية الاستفادة منها، وقيل العلم بها⁽¹⁾.

وأما مسائل الاجتهاد فبعضها فقهية موضوعها فعل المكلف، محمولها الحكم الشرعي، كمسألة جواز الاجتهاد له - ﷺ - ولغيره في عصره، ومسألة لزوم التقليد لغير المجتهد، وبعضها اعتقادية كقولهم: المجتهد فيما لا قاطع فيه مصيب، وقولهم: خلو الزمان عن المجتهد غير جائز، ونحوهما⁽²⁾.

قال القشيري⁽³⁾: لكن جرت العادة بإدخال شروط الاجتهاد في الأصول وضعا، فأدخلت فيه حدا، وإنما أدخلت فيه وضعا؛ لأن غاية فن الأصول الإقدار على الاستنباط، والاستنباط متوقف على شروط الاجتهاد، وليست داخلة في قواعد الفن بخلاف مباحث الترجيح، فإن البحث فيها

(1) الدرر اللوامع في تحرير شرح جمع الجوامع: لابن أبي شريف اللوحة: (6).

(2) الدرر اللوامع في تحرير شرح جمع الجوامع: لابن أبي شريف اللوحة: (6).

(3) هو عبد الرحيم بن عبد الكريم بن هوزان الأستاذ أبو نصر بن الأستاذ أبي القاسم القشيري، الإمام العلم بحر مغدق زخار، تخرج بوالده ثم على إمام الحرمين، ولما توفي أبوه انتقل إلى مجلس إمام الحرمين وواظب على درسه حتى حصل طريقته في المذهب والخلاف، وجدد عليه الأصول. توفي يوم الجمعة الثامن والعشرين من جمادى الآخرة سنة (514 هـ) بنيسابور. تنظر ترجمته في طبقات الشافعية (286/1) ومراة الجنان: (210/3).

عن أحوال الأدلة التفصيلية على وجه كلي باعتبار تعارضها، ولا يدخل في الأصول علم الخلاف، إذ لا يتوصل به إلى الفقه توصلاً قريباً؛ لأن الجدلي إما مجيب بحفظ حكم، أو معترض بإبطاله، كان الحكم فقهاً أو غيره، لكن الفقهاء أكثروا فيه من مسائل الفقه وبنوا أركانه عليها، حتى توهم اختصاصه بالفقه. وأصول الفقه، وإن كان أصلاً للفقه لاحتياجه إليه فرع لأصول الدين، لاحتياج كون الأدلة حجة إلى معرفة الصانع وصفاته⁽¹⁾.

وَيُطْلَقُ الْأَصْلُ عَلَى مَا قَدْ رَجَحَ

يعني: أن الأصل يطلق في الاصطلاح أيضاً على الأمر الراجح نحو: الأصل براءة الذمة، والأصل عدم المجاز، والأصل إبقاء ما كان على ما كان عليه، قاله القرافي في التنقيح⁽²⁾.

(1) انظر حاشية الشيخ زكريا الأنصاري: (1/184 - 185).

(2) انظر شرح التنقيح (ص 15).

فَصْلٌ

18 وَالْفَرْعُ حُكْمُ الشَّرْعِ قَدْ تَعَلَّقَا بِصِفَةِ الْفِعْلِ كَنَدَبٍ مُطْلَقًا

يعني أن الفرع هو حكم الشرع المتعلق بصفة فعل المكلف، وتلك الصفة ككونه مندوبا أو غيره من الأحكام الخمسة مطلقا؛ أي سواء كان الفعل قلبيا كالنية، أو بدنيا كالوضوء، قاله الناصر اللقاني⁽¹⁾ عند قول خليل⁽²⁾: «فذلك لعدم اطلاعي في الفرع على أرجحية منصوصة»⁽³⁾.

19 وَالْفَقْهُ هُوَ الْعِلْمُ بِالْأَحْكَامِ لِلشَّرْعِ وَالْفِعْلِ نَمَاهَا النَّامِي

20 أَدَلَّةُ التَّفْصِيلِ مِنْهَا مُكْتَسَبٌ

الفقه لغة: الفهم والشعر والطب.

واصطلاحاً هو: العلم بجميع الأحكام الشرعية العملية المكتسب من الأدلة التفصيلية، والمراد بالأحكام: النسب التامة التي هي ثبوت أمر لآخر

(1) انظر شرح اللقاني على مقدمة مختصر خليل (ص 47).

(2) هو أبو الضياء خليل بن إسحاق الكردي المصري، الشهير بالمهدي كان محيطاً بالمذهب المالكي، مشاركاً متفنناً في علوم الشريعة واللسان، من مؤلفاته التوضيح شرح فيه فرعي ابن الحاجب، والمختصر اختصر فيه ابن الحاجب، توفي سنة 776 هـ وقيل تسع وستين، وقيل سبع وستين. تنظر ترجمته في الديباج المذهب 1/115، ونيل الابتهاج ص 112.

(3) مختصر خليل (ص 7-8).

إيجابيا أو سلبا، احترازا عن العلم بالذوات والصفات والأفعال، وعن النسبة التقييدية والشرعية المأخوذة من الشرع تصرّحا أو استنباطا، احترازا عن الأحكام العقلية والحسية والاصطلاحية، كالعلم بأن الواحد نصف الاثنين، وأن النار محرقة، وأن الفاعل مرفوع، وإن كان الحاكم في الحقيقة في الأخيرين إنما هو العقل على المشهور، لكن بواسطة الحس والاصطلاح⁽¹⁾.

والعملية المتعلقة بكيفية عمل قلبي، كالعلم بوجوب النية في الوضوء، ويدني كالعلم بسنية الوتر، فيشمل العمل عمل غير المكلف؛ لأن الفقه يبحث عن أفعال غير المكلف، فالعلم بها من الفقه؛ لأنه يمنع من المحرمات كالزنا وشرب الخمر، ويأمر بالطاعات. والمراد بكيفية العمل وجوبه أو نديه أو ضدهما، أو إباحته وهي المسماة عند المناطقة بالمادة وهي الدوام والضرورة وما يقابل الأمرين في نقضهما، فخرج العلم بالأحكام الشرعية الاعتقادية؛ أي المتعلقة بحصول العلم في القلب، كالعلم بأن الله تعالى واحد، وأنه يرى في الآخرة، فعلمك بوجوب اعتقاد أن الله واحد فقه، وعلمك بأن الله واحد ليس به، بل هو من علم الكلام، فالمتكلم يثبت الوحدة، والفقيه يثبت وجوبها، فالحق أن الاعتقاد وسائر الإدراكات انفعال لا فعل للنفس، وإذا لم يكن فعلا فلا يكون عملا إلا على سبيل التسامح. قاله في الآيات البيّنات⁽²⁾.

واعترض بعضهم⁽³⁾ على التقييد بالعمل بأنه يخرج ما ليس بعمل

(1) انظر شرح المحلي على جمع الجوامع: (43/1 - 44).

(2) الآيات البيّنات: (81/1 - 83).

(3) وهو ابن قاسم العبادي في الآيات البيّنات (82/1).

كالطهارة الحاصلة باستحالة الخمر خلا والبيضة فرخا، وكالرق المانع من الإرث ولزوم التصرف، وكالسفه المانع من لزوم التصرف مع أن الظاهر أن العلم بها من الفقه؛ لأنها يبحث عنها فيه، وجوابه عندي: أن الطهارة تستلزم حلية تناول الشيء وهو عمل، والرق يمنع أخذ الإرث وهو عمل، وانح ذلك النحو⁽¹⁾.

وبقيد المكتسب خرج علمه تعالى لتعالیه عن الاكتساب والضرورة، وعلم كل نبي ومملك بما ذكر، إذ هو ضروري حاصل مع العلم بالأدلة لا مكتسب عنها، فإن قيل: هل يدخل في التعريف علم النبي - ﷺ - الحاصل عن اجتهاد، بناء على الأصح من جواز الاجتهاد له - ﷺ - فيسمى فقها أو لا يسمى، فيكون التعريف غير مانع؟

فالجواب كما لابن أبي شريف: أن ذلك العلم دليل شرعي للحكم، فبهذا الاعتبار لا يعد فقها، بل هو من أدلة الفقه، وباعتبار حصوله من دليل شرعي يصح أن يسمى فقها، إلا أن يقال إنه بواسطة تقرير الله تعالى له عليه يكون ضروريا، فيكون بمنزلة الثابت بالوحي⁽²⁾.

وذكر الأدلة للبيان لا للاحتراز، إذ لا اكتساب إلا من الدليل. وبقيد التفصيلية خرج علم المقلد، فإنه مكتسب من دليل إجمالي؛ لأنه فتوى مجتهد، وفتواه حكم الله في حقه، وقال المحلي: يخرج به العلم بذلك المكتسب للخلافي من المقتضي والنافي المثبت بهما ما يأخذه من الفقيه ليحفظه عن إبطال خصمه، فعلمه مثلا بوجوب النية في الوضوء لوجود

(1) انظر حاشية العطار: (59/1).

(2) الدرر اللوامع في تحرير شرح جمع الجوامع: لابن أبي شريف اللوحة (9).



المقتضي، أو بعدم وجوب الوتر لوجود النافي ليس من الفقه⁽¹⁾.

وهذا إذا قلنا إن الخلافي يستفيد علما بثبوت الوجوب أو انتفائه من مجرد تسلمه من المجتهد وجود المقتضي أو النافي إجمالاً، وإنه يمكنه بمجرد ذلك حفظه عن إبطال خصمه، والحق أنه لا يستفيد علماً ولا يمكنه الحفاظ المذكور حتى يتعين المقتضي أو النافي، كأن يقول له: تجب النية في الوضوء لحديث (إنما الأعمال بالنيات)⁽²⁾ ولم يجب الوتر لحديث: (خمس صلوات كتبهن الله)⁽³⁾ فيكون هو الدليل المستفاد منه ذلك، وحينئذ إن كان الخلافي أهلاً للاستفادة منه كان فقيهاً. قاله المحشيان: وهما ابن أبي شريف وزكرياء⁽⁴⁾.

والخلافي صاحب علم الخلاف، وهو علم الجدل. وأل في قوله: (بالأحكام) للاستغراق، وقوله: (نماها النامي): أي نسبها الناسب، فيقول: الشرعية، الفعلية أي العملية.

(1) المحلي على جمع الجوامع (45/1 - 46).

(2) أخرجه البخاري في صحيحه (1) كتاب بدء الوحي، (1) باب: كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، وقوله جل ذكره: (إنا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح والنبيين من بعده) الحديث رقم: (1)، ومسلم في (33) كتاب الإمامة (45) باب قوله - ﷺ - «إنما الأعمال بالنيات» وأنه يدخل فيه الغزو وغيره من الأعمال رقم (1907).

(3) أخرجه مالك في الموطأ (7) كتاب صلاة الليل (3) باب الأمر بالوتر (رقم 527)، وأبو داود في (2) كتاب الصلاة، (336) باب فيمن لم يوتر، الحديث رقم: (1415)، والنسائي في الكبرى، في (2) كتاب الصلاة، (6) المحافظة على الصلوات الخمس، الحديث رقم (318).

(4) انظر حاشية زكريا (194/1) والدرر اللوامع في تحرير شرح جمع الجوامع: لابن أبي شريف: اللوحة (9).

وَالْعِلْمُ بِالصَّلَاحِ فِيمَا قَدْ ذَهَبَ

المراد بالعلم في حد الفقه ما يشمل الظن⁽¹⁾ كما فسر به الرهوني⁽²⁾ كلام ابن الحاجب⁽³⁾، وجعله القرافي على بابه، واستشكل بأن الفقه كما سيأتي في تعريف الاجتهاد ظن؛ لأن أدلته ظنية، والمستفاد من الظن ظن، فكيف عبر عنه بالعلم في التعريف؟

وأجيب: أنه لما كان الفقه ظن المجتهد الذي يجب عليه وعلى مقلديه اتباعه، كان لقوته بهذا الاعتبار قريبا من العلم ويعبر عنه به.

وأجاب القرافي بقوله: كل حكم شرعي ثابت بالإجماع، وكل ما ثبت بالإجماع فهو معلوم، وثبوت الإجماع في الحكم المختلف فيه هو الإجماع على أن ظن المجتهد حكم الله في حقه وحق من قلده⁽⁴⁾.

(1) تحفة المسؤول (18/1).

(2) هو يحيى بن موسى الرهوني أبو زكرياء، فقيه حافظ، إمام في أصول الفقه، أديب بليغ، وكان صدرا في العلماء، حاز الرياسة والحظوة عند الخاصة والعامة، أخذ عن أحمد بن إدريس البيهقي، والإمام الآلي، له: تحفة المسؤول شرح مختصر ابن الحاجب، وتقييد على التهذيب يذكر فيه المذاهب الأربعة ويرجع مذهب مالك لم يكمل، توفي 774 هـ، وقيل: 755 هـ تنظر ترجمته في: الديباج: لابن فرحون، (437).

(3) هو جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الرويني المعروف بابن الحاجب، أصولي فقيه، نحوي متبحر في جميع الفنون، كان أدبيا شاعرا، أخذ عن: الأبياري، والشاطبي في القراءات. وعنه القرافي، وابن المنير وغيرهما. له: مختصره الأصولي والفرعي، ومنتهى السؤل، والكافية في النحو. ولد 570 هـ على الراجح، وتوفي: 646 هـ تنظر ترجمته في الديباج: (289) وشجرة النور: (241/1).

(4) شرح التنقيح (ص 22) بتصرف.

وأجاب بعضهم بقوله: مظنون المجتهد مقطوع بوجوب العمل به ، وكل مقطوع بوجوب العمل به فهو مقطوع به ، فمظنون المجتهد مقطوع به .

ابن أبي شريف: وهذا الدليل إنما يصح عند المصوبة ؛ أي القائلين: كل مجتهد مصيب ، وإلا فهو ممنوع الكبرى عند غير المصوبة⁽¹⁾ . انتهى .

يعني أن المراد بالعلم بجميع الأحكام في تعريف الفقه ، العلم بمعنى الصلاحية والتهيء لذلك ، بأن يكون له ملكة يقتدر بها على إدراك جزئيات الأحكام . وقد اشتهر عرفاً إطلاق العلم على هذه الملكة .

21 فَاكُلُّ مِنْ أَهْلِ الْمَنَاحِي الْأَرْبَعَةِ يَقُولُ لَا أَدْرِي فَكُنْ مُتَّبِعَهُ

يعني أنه إذا كان المراد التهيؤ والصلاحية ، لا يقدر في أئمة المناحي الأربعة ؛ أي المذاهب قولهم: لا أدري ، فاتبع ذلك القول ، فإنه يدل على الورع ، والله در القائل :

ومن كان يهوى أن يرا متصدرا ويكره لا أدري أصيبت مقاتله

فقد سئل مالك - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى - عن أربعين مسألة ، فقال في ست وثلاثين منها: لا أدري ، هذا ما اشتهر في كتب الأصول ، والذي رواه ابن عبد البر في مقدمة التمهيد على الموطأ ، أنه سئل عن ثمان وأربعين مسألة ، فقال في اثنتين وثلاثين منها لا أدري⁽²⁾ .

وقال أبو حنيفة في ثمان مسائل: لا أدري ؛ ما الدهر ، ومحل أطفال

(1) الدرر اللوامع في تحرير شرح جمع الجوامع: لابن أبي شريف اللوحة: (7) .

(2) التمهيد: لابن عبد البر ، (73/1) .

المسلمين، ووقت الختان، وإذا بال الخنثى من الفرجين، والملائكة أفضل أم الأنبياء، ومتى يصير الكلب معلما، وسؤر الحمار، ومتى يطيب لحم الجلالة. وكان أحمد يكثر من لا أدري، وسئل الشافعي عن المتعة، أفيها طلاق أو ميراث أو نفقة تجب؟ فقال: والله ما ندري، وروي عن النبي وجبريل - صلى الله عليهما وسلم - ⁽¹⁾ فسبحان من أحاط بكل شيء علما.

22	كَلَامُ رَبِّي إِنْ تَعَلَّقَ بِمَا	بَصِحَّ فِعْلًا لِلْمُكَلَّفِ اعْلَمَا
23	مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ بِهِ يُكَلَّفُ	فَذَاكَ بِالْحُكْمِ لَدَيْهِمْ يُعَرَّفُ

لما ذكر الحكم في تعريف الفقه شرع في تعريفه، فتكون أُل للعهد الذكري، والصواب تغايرهما؛ لأن المذكور هنا الحكم المتعارف عند الأصوليين، وهو خطاب التكليف، وهو خطاب الله تعالى، والحكم المذكور في تعريف الفقه ليس خطاب الله تعالى، بدليل تقييده بالشرعي، وما هنا لا يكون إلا شرعيا، وإنما ذكر هنا لكونه من المقدمات التي يتوقف عليها المقصود، إذ الأصولي تارة يثبت الحكم وتارة ينفيه، والحكم على الشيء فرع تصوره، يعني أن الحكم المتعارف عند الأصوليين، هو كلام الله المتعلق بفعل المكلف، من حيث إنه مكلف به ⁽²⁾، ومعنى تعلق الخطاب بشيء بيان حاله من كونه مطلوبا أو غيره. قاله في الآيات البيّنات ⁽³⁾.

قولهم: المتعلق يعني تعلقا معنويا قبل وجود المكلف، متصفا بشروط

(1) الدرر اللوامع في تحرير شرح جمع الجوامع: لابن أبي شريف اللوحة: (8).

(2) به ليست في الأصل، وهي مثبتة من بقية النسخ.

(3) الآيات البيّنات (92/1).



التكليف من البلوغ والعقل، ومن العلم بالبعثة وبلوغ الأحكام وغير ذلك، وتنجزيا بعد ذلك. قولهم: بفعل المكلف؛ يعني بما يصح أن يكون فعلا للمكلف، واخترتها على عبارتهم؛ لما في عبارتهم من المجاز الذي لا يليق بالحدود إلا بقرينة واضحة، وذلك أن التكليف الأزلي لا يتعلق إلا بمعدوم يمكن حدوثه، والمعدوم ليس بفعل في الحقيقة.

وتوضيحه أن لفظ الفعل يطلق على المعنى الذي هو وصف للفاعل موجود، كالهئية المسماة بالصلاة والهئية المسماة بالصوم، ويقال له الفعل بالمعنى الحاصل بالمصدر، وهذا هو متعلق التكليف، ويطلق لفظ الفعل على نفس إيقاع الفاعل هذا المعنى، ويقال فيه: الفعل بالمعنى المصدري، الذي هو أحد مدلولي الفعل النحوي، وليس هذا متعلق التكليف؛ لأنه أمر اعتباري لا وجود له في الخارج. قاله ابن أبي شريف⁽¹⁾.

والمكلف العاقل البالغ الذي ليس بغافل ولا ملجأ ولا مكره. قولهم: من حيث إنه مكلف بكسر الهمزة، ويجوز فتحها على رأي الكسائي⁽²⁾ إضافة حيث إلى المفرد، أي ملزم ما فيه كلفة، أو مطلوب منه.

ووجه تناول الأول الراجح للطلب غير الجازم والتخير، وتناول الثاني للتخير أن اعتبار حيثية التكليف أعم من أن يكون بحسب الثبوت كما في

(1) الدرر اللوامع في تحرير شرح جمع الجوامع: لابن أبي شريف اللوحة: (8).

(2) هو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي الكوفي، مقرئ، لغوي، نحوي، قيل له الكسائي؛ لأنه أحرم في كساء، أخذ عن حمزة الزيات، وسليمان بن أرقم، وأبي بكر بن عياش، وعنه خلق كثير ببغداد وغيرها، له: المختصر في النحو، وكتاب القراءات، ومعاني القراءان، توفي رحمه الله برنيوه إحدى قرى الري سنة 189 هـ تنظر ترجمته في طبقات القراء: (474/1) والفكر السامي: 391/2.



الوجوب والتحريم، أو بحسب السلب كما في بقية الأحكام، فإن تجويز الفعل وتركه يرفع الكلفة عن العبد، قاله الأبهري (1)(2).

فتناول الفعل ما كان قلبيا أو غيره قوليا كتكبيرة الإحرام، أو غيره كأداء الزكاة، والقلبي ما كان منه من باب القصد والإرادات كالنية، فهو من كسب العبد؛ لأنه فعل؛ لأن القصد إلى الشيء توجه النفس إليه، وما كان منه من باب العلوم والاعتقادات كالإيمان وسائر الإدراكات فهو تجل وانكشاف يحصل عقب النظر في الدليل أو دونه كالضروري، فليس من كسب العبد؛ لأنه ليس بفعل ولا تكليف إلا بفعل، فالتكليف به التكليف بأسبابه، كاللقاء الذهن وصرف النظر وتوجيه الحواس والاستسلام بالقلب، فسمية التصديق الذي هو الاعتقاد فعلا بهذا الاعتبار، لكنه مجاز وإن وقع في كثير من العبارات.

وأما خطاب الوضع فليس من الحكم المتعارف، فلا يذكر في تعريفه، ومنهم من جعله منه فقال: خطاب الله المتعلق بفعل المكلف بالاقتضاء أو التخيير أو الوضع (3).

والمراد بالتعلق الوضعي أعم من أن يجعل فعل المكلف سببا أو

(1) لعل المراد هنا أبو بكر محمد بن عبد الله التميمي الشهير بالأبهري البغدادي، شيخ المالكية في العراق فقيه ورع ثقة، له تأليف كثيرة في شرح مذهب مالك، وآراء مستقلة في الأصول، أقام ببغداد وبها توفي سنة 395 هـ. تنظر ترجمته في الديباج 255/1، وشجرة النور الزكية ص 91. وإذا كان المراد الأبهري الآخر صاحب الحاشية على شرح العضد فستأتي ترجمته في شرح البيت رقم: (788).

(2) الدرر اللوامع في تحرير شرح جمع الجوامع: لابن أبي شريف اللوحة: (8).

(3) انظر شرح المحلي على جمع الجوامع (53/1).

شرطاً لشيء، كجعل إتلافه سبباً للضمان، أو يجعل شيئاً سبباً أو شرطاً له كالزوال، فإنه سبب لوجوب فعل الظهر. قاله التفتازاني⁽¹⁾ وغيره⁽²⁾.

وقد يرد هنا ما أورده ابن أبي شريف بقوله: قلنا بتقدير تسليم ذلك في الزوال لا يتمشى في فعل غير المكلف، كإتلاف الصبي والمجنون في كونهما سبباً لوجوب الضمان⁽³⁾، وإن كان الصبي مكلفاً عندنا، لكن بغير الوجوب والتحريم.

فخرج بفعل المكلف كلامه المتعلق بذاته وصفاته وذوات العالم وأفعالهم وصفاتهم كمدلول ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾⁽⁴⁾ ﴿خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾⁽⁵⁾ ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكَ﴾⁽⁶⁾ ﴿وَنَوْمَ سُيْرُ الْجِبَالِ﴾⁽⁷⁾ وخرج بما بعده مدلول ﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾⁽⁸⁾ فإنه متعلق بفعل المكلف من حيث أنه مخلوق لله تعالى، بناء على أن ما مصدرية، وعلى تقدير أنها موصولة؛ أي الذي تعملونه فقد خرج بما قبله.

(1) هو سعد الدين التفتازاني، مسعود بن عمر، الإمام العلامة، الذي سارت مصنفاته مسرى النور في الظلمة، ومن أهم مؤلفاته: شرح التلويح على التنقيح، وحاشية على شرح العضد وغيرهما، ولد سنة 712 هـ وتوفي بسمرقند 791 هـ تنظر ترجمته في الدرر الكامنة 4/350، والأعلام 219/7.

(2) انظر التلويح (25/1).

(3) الدرر اللوامع في تحرير شرح جمع الجوامع: لابن أبي شريف اللوحة: (9).

(4) آل عمران من الآية (1).

(5) الأنعام من الآية: (103).

(6) الأعراف من الآية: (10).

(7) الكهف من الآية (49).

(8) الصافات من الآية: (96).

تَنْبِيْهُ: قولهم من حيث كذا يراد به الإطلاق وعدم التقييد، كقولهم: الإنسان من حيث هو إنسان قابل للتعلم، وقد يراد به التعليل والتقييد كقولهم: النار من حيث هي حارة تسخن، وقوله: من حيث أنه مكلف يحتمل كلا من الأخيرين.

24 قَدْ كُفِّ الصَّبِي عَلَى الَّذِي اعْتَمَى بِغَيْرِ مَا وَجَبَ وَالْمُحَرَّم

يعني أن الصبي مكلف عندنا على ما صححه ابن رشد في البيان والمقدمات⁽¹⁾، وكذا القرافي في كتاب اليواقيت في أحكام المواقيت⁽²⁾، وأن البلوغ إنما هو شرط في التكليف بالواجب والمحرم، لا في الخطاب بالندب والكرهية والإباحة، فهو ووليّه مندوبان إلى الفعل مأجوران، فإزالة النجاسة مثلا يخاطب بها لا على وجه الوجوب أو السنية كالبالغ، بل على سبيل الندب فقط، وعند الشافعية ليس مكلفا بحكم من الأحكام الخمسة، فالأولى أن يقال في التعريف: المتعلق بما يصح أن يكون فعلا للعباد. وقد فرق القرافي بين انعقاد أنكحة الصبيان وعدم لزوم طلاقهم، بأن عقد النكاح سبب إباحة الوطء، وهم أهل للخطاب بالإباحة والندب والكرهية دون الوجوب والتحريم، والطلاق سبب تحريم الوطء، وليسوا أهلا للخطاب به فلم ينعقد سببا في حقهم⁽³⁾.

دليل الصحيح حديث الخثعمية التي أخذت بضبعي الصبي وقالت:

(1) انظر المقدمات الممهّدات (13/1) والبيان والتحصيل (277/1).

(2) انظر نفائس الأصول (233/1).

(3) انظر الفروق، الفرق الأربعون والمائة (180/3).



يا رسول الله ألهذا حج؟ قال: نعم ولك أجر⁽¹⁾.

وقيل: المأمور الولي وحده، وقيل: الصبي وحده، وحيث قلنا: إن الولي مأمور إما وحده أو مع الصبي، هل الأمر على سبيل الوجوب أو الندب؟ وهو المشهور، فلا يأتى بترك الأمر، وعلى أن المأمور الولي وحده لا ثواب للصبي وإنما هو لوالديه قيل على السواء، وقيل: الثلثان للأمم والثالث للأب، وقول خليل: «وأمر صبي بها لسبع»⁽²⁾، يحتمل أن يكون الأمر له هو الولي، أو الله تعالى بناء على أن الأمر بالأمر بالشئ أمر به.

والأصل في ذلك قوله: - ﷺ - (مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين، واضربوهم عليها وهم أبناء عشر، وفرقوا بينهم في المضاجع)⁽³⁾.

(1) أخرجه مالك في (26) كتاب الحج (30) باب: الحج عن يحج عنه رقم (1532)، ومسلم في (15) كتاب الحج، (72) باب صحة حج الصبي، وأجر من حج به رقم (1336)، وهذا الحديث لامرأة كانت في الوفد الذي لقيه - النبي ﷺ - بالروحاء، وهو في حج الصبي، ونصه: عن ابن عباس، عن النبي ﷺ لقي ركبا بالروحاء، فقال: «من القوم؟» قالوا: المسلمون، فقالوا: من أنت؟ قال: «رسول الله»، فرفعت إليه امرأة صبيا، فقالت: ألهذا حج؟ قال: «نعم، ولك أجر».

وأما حديث الخثعمية فهو في الحج عن الكبير العاجز أو الرجل عن المرأة وهو حديث متفق عليه، أخرجه البخاري: (28) كتاب جزاء الصيد، باب الحج عن من لا يستطيع الثبوت على الراحلة، الحديث رقم: (1854)، ومسلم: (15) كتاب الحج، (71) باب الحج عن العاجز لزمانة وهرم ونحوهما أو للموت، الحديث رقم: (1334).

(2) مختصر خليل (ص 23).

(3) أخرجه أبو داود في (2) كتاب الصلاة، (26) باب متى يؤمر الغلام بالصلاة، الحديث رقم: (495)، والترمذي في سننه الكبرى أبواب الصلاة، (183) باب ما جاء متى يؤمر الصبي بالصلاة، الحديث رقم (407)، والبيهقي في الكبرى في كتاب الصلاة، (309) باب عورة الرجل، الحديث رقم: (3233).

25 وَهُوَ الْإِزَامُ الَّذِي يَشُقُّ أَوْ طَلَبٌ فَاهَ بِكُلِّ خَلْقٍ
26 لَكِنَّهُ لَيْسَ يُفِيدُ فَرْعًا فَلَا تَضِيقُ لِفَقْدِ فَرْعٍ ذَرْعًا

يعني أنهم اختلفوا في التكليف، هل هو إزام ما فيه مشقة وكلفة؟ أو هو طلب ما فيه كلفة؟ فاه أي نطق، وقال بكل من القولين خلق كثير، فعلى الأول يكون المطلوب فعله أو تركه طلبا غير جازم غير مكلف به، وعلى الثاني يخرج المباح.

وقال بعضهم: المباح مكلف به من حيث وجوب اعتقاده تتيما للأقسام، وإلا فغيره مثله في وجوب الاعتقاد، لكن الخلاف في كونه إزام ما فيه كلفة أو طلبه لا يفيد فرعا من الفروع، لعدم بناء حكم عليه، قال أبو إسحاق الشاطبي⁽¹⁾: فليست من أصول الفقه ولا عوناً فيه، وكل ما كان كذلك فلا ينبغي ذكره في الفن⁽²⁾.

قوله: فلا تضيق... إلخ، الذرع بفتح الذال المعجمة تمييز محول عن الفاعل، يقال ضاق به ذرعا ضعفت طاقته، ولم يجد من المكروه فيه مخلصا.

27 وَالْحُكْمُ مَا بِهِ يَحْيَى الشَّرْعُ وَأَصْلُ كُلِّ مَا يَضُرُّ الْمَنْعُ

(1) هو إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي: أصولي حافظ. من أهل غرناطة. كان من أئمة المالكية. من كتبه الموافقات، والمجالس شرح به كتاب البيوع من صحيح البخاري، والإفادات والإنشادات، رسالة في الأدب، وغير ذلك. توفي رحمه الله سنة 790 هـ تنظر ترجمته في الأعلام: (75/1) وفهرس الفهارس (191/1).

(2) الموافقات: (42/1).

يعني أن الحكم التنجيزي هو ما جاء به الشرع؛ أي البعثة فلا حكم تنجيزيا يتعلق بنا قبل البعثة لأحد من الرسل، والدليل على انتفاء وجوده انتفاء لازمه من الثواب والعقاب بقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى تَبْعَثَ رَسُولًا﴾⁽¹⁾ أي ولا ميثيين، ولا فرق بين الحكم الأصلي والفرعي، فاستغنى في الآية عن ذكر الثواب بذكر مقابله الذي هو العذاب، الذي هو أظهر في تحقق معنى التكليف؛ لأن العقاب لا يكون إلا على شيء ملزم من فعل أو ترك، والثواب يكون على ذلك تارة وعلى غيره.

وحكمت المعتزلة العقل حيث جعلوه طريقا إلى العلم بالحكم الشرعي يمكن إدراكه به من غير ورود سمع، فالحكم الشرعي عندهم تابع للمصالح والمفاسد، فما كان حسنا عقلا جوزة الشرع، وما كان قبيحا عقلا منعه، ولهذا يقولون: إنه مؤكد لحكم العقل فيما أدركه من حسن الأشياء وقبحها.

والحق عندنا أن الحسن ما حسنه الشرع والقبيح ما قبحه. وإنما قيدنا الحكم بالتنجيزي؛ لأن الحكم الذي هو خطاب الله تعالى قديم، وإنما الحادث التعلق التنجيزي عند وجود المكلف بصفة التكليف، وأما بعد مجيء الشرع إذا تعارضت الأدلة أو عدمت ولم يظهر لنا نص في شيء بخصوصه، فالحكم الأصلي في الأشياء قبل عروض ما تخرج لأجله عن ذلك الأصل المنع، كراهة أو تحريما في الضار على قدر رتبته في المضرة، كأكل التراب وشرب تبغة وشمها، لقوله - ﷺ - (لا ضرر ولا ضرار)⁽²⁾ أي

(1) الإسراء من الآية: (15).

(2) أخرجه مالك مرسلا في (44) كتاب القضاء (36) باب القضاء في المرفق، الحديث=

في ديننا.

والأصل في المنافع كأكل فاكهة لمجرد التشهي والتفكه الإذن، ندبا أو وجوبا على قدر مصلحته لقوله تعالى في معرض الامتنان: ﴿حَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾⁽¹⁾ ولا يمتن إلا بجائز فيه نفع.

قولنا قبل عروض.. إلخ، كالأموال والدماء والأعراض الأصل فيها التحريم، وقد يعرض لها ما يجوزها، مع أن هذه ورد فيها نص وهو قوله - ﷺ: (إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام). الحديث⁽²⁾ والكلام فيما لا نص فيه.

وذهب أبو الفرج⁽³⁾ المالكي وكثير من الشافعية إلى الحكم بالإباحة قبل وجود الشرع مطلقا⁽⁴⁾، والأبهرى إلى المنع مطلقا مستدلا بقوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾⁽⁵⁾ أي وما لا فلا. قال حلولو في أكل التراب

= رقم (3200)، وابن ماجة في سننه (13) كتاب الأحكام، (17) باب من بنى في حقه ما يضر بجاره، الحديث رقم: (2340)، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الصلح، (8) باب لا ضرر ولا ضرار، الحديث رقم (11384).

(1) البقرة: من الآية 28.

(2) أخرجه البخاري في صحيحه (25) كتاب الحج (132) باب الخطبة أيام منى رقم (1741)، ومسلم في (15) كتاب الحج (19) باب حجة النبي ﷺ، رقم (1218).

(3) هو أبو الفرج عمرو بن عمرو الليثي، ويقال: ابن محمد بن عبد الله البغدادي، إمام في القضاء والفقه، من تآليفه: الحاوي في المذهب المالكي، واللمع في الأصول، توفي سنة 330هـ، أخذ عن إسماعيل القاضي وكان كاتباً له، وأخذ عنه: أبو بكر الأبهرى، وأبو علي بن السكن، وأبو القاسم عبيد الشافعي. تنظر ترجمته في الديباج: 309، وشجرة النور الزكية: 118/1.

(4) مطلقاً محابها في الأصل وهي في النسخة م و ش.

(5) الحشر من الآية: (7).

بعد ما ذكر أنه يضر: لكن يتردد النظر في مفسدته، هل تنتهي إلى رتبة التحريم أو لا (1)(2)؟.

28 دُو فَرَعٌ بِأَفْرَعٍ لَا يُرَاعُ وَفِي الْأُصُولِ بَيْنَهُمْ نِزَاعٌ

راع أفرع كروع متعدد لازم، يعني أن أهل الفترة لا يروعون؛ أي لا يعذبون بسبب تركهم للفروع كالصلاة مثلاً لعدم تكليفهم بها، وهم من كان بين رسولين، لم يرسل الأول إليهم ولا أدركوا الثاني. قاله في الآيات البينات (3).

ثم قال: فلا خلاف أنها لا تثبت إلا في حق من أرسل إليهم، نعم ما اتفق عليه الممل من الفروع هل هو كالإيمان حتى يجري فيه هذا النزاع؟ فيه نظر. انتهى (4). والمتفق عليه نظمه الجزائري (5) بقوله:

(1) انظر الضياء اللامع (110/1).

(2) هذه الفقرة بعدها السطر الآتي: [وسكت القول المفصل عن الشيء إذا لم تكن فيه مصلحة ولا مفسدة ولعله لعدم وجوده] وهو زيادة في النسخة ش و د وطبعة وزارة الأوقاف.

(3) انظر الآيات البينات (130/1 - 131).

(4) انظر الآيات البينات (130/1 - 131).

(5) هو أبو العباس أحمد بن عبد الله الجزائري الزواوي، أخذ عن أبي زيد الثعالبي وغيره، وأخذ عنه زروق وغيره، وكان يقول عنه: كان أكبرهم حالاً في الورع، وكان يشير علينا بأنه ينبغي لمن وسع عليه في دنياه أن يظهر أثر نعمة الله عليه باستعمالها على وجه يباح، لا يخل بحق ولا حقيقة، فيلبس أحسن لبس جنسه، أو وسطه، مع مرقعة يتخذها عدته وأصل لباسه، إن احتاجها وجدها. له من المؤلفات القصيدة اللامية في العقائد، وقد شرحها السنوسي، ولد سنة 800 هـ وتوفي 884 هـ تنظر ترجمته في شجرة النور: (383/1) وكفاية المحتاج: (122/1).

قد أجمع الأنبياء والرسل قاطبة على الديانة بالتوحيد في الملل وحفظ نفس ومال معهما نسب وحفظ عقل وعرض غير مبتذل واختلف في تعذيبهم بترك الأصول من الإيمان والتوحيد، ومثلهم من لم يسمع قط بدين ولا دعوة نبي ولا عرف أن في العالم من يثبت إليها.

قال العبادي: وما نرى أن ذلك يكون. قلت: يمكن في الأصم إذا لم يهتد بالإشارات والقرائن، فإن كان فاقراه على الخلاف، هل يجب الإيمان بمجرد العقل؟ أو لا بد من انضمام النقل؟ العبادي: وهذا صريح في ثبوت تكليف كل أحد بالإيمان والتوحيد بعد وجود دعوة أحد من الرسل، وإن لم يرسل إليه، وفي تعذيب أهل الفترة بترك التوحيد، وهذا اعتمده النووي في شرح مسلم لإخبار النبي - ﷺ - أن الذين مضوا في الجاهلية في النار⁽¹⁾.

وحكى القرافي في شرح التنقيح الإجماع على تعذيب موتى الجاهلية في النار على كفرهم، ولولا التكليف لما عذبوا. انتهى⁽²⁾.

والذي عليه الأشاعرة من أهل الأصول والكلام أنهم لا يعذبون، وأجابوا عن جماعة منهم صح تعذيبهم بأن أحاديثهم آحاد لا تعارض القاطع الذي هو ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ﴾ الآية. وبأنه يحتمل أن يكون لأمر مختص به يقتضي ذلك علمه الله تعالى ورسوله، نظير ما قيل في الحكم بكفر الغلام الذي قتله الخضر - عليه السلام - مع صباه، وبأن ذلك خاص بمن بدل وغير بما لا يعذر به كعبادة الأوثان.

(1) الآيات البينات (130/1) وانظر شرح النووي على مسلم (79/3).

(2) انظر شرح التنقيح (ص 162).

29 ثُمَّ الْخُطَابُ الْمُقْتَضِي لِلْفِعْلِ جَزْماً فَإِيجَابٌ لَدَى ذِي النِّقْلِ

يعني أن الخطاب الذي هو كلامه تعالى النفسي إذا اقتضى؛ أي طلب من المكلف فعل الشيء؛ أي إيجاده اقتضاء جازماً، فذلك الخطاب يسمى إيجاباً، ومتعلقه واجب، ومتعلق النذب مندوب، ومتعلق الكراهة مكروه، ومتعلق التحريم محرم وحرام، ومتعلق الإباحة مباح، قاله حلولو⁽¹⁾.

والمراد بذِي النِّقْلِ، الأصولي الذي ينقل مسائل الفن في الكتب أو يرويهها دون تأليف.

30 وَغَيْرُهُ النَّدْبُ

يعني أن الخطاب المقتضي من المكلف أو الصبي إيجاد الفعل اقتضاء غير جازم بأن جوز تركه، فذلك الخطاب ندب أي يسمى به، فخرج بغير جازم الإيجاب؛ لأنه لم يجوز تركه.

..... وَمَا التَّرْكَ طَلَبٌ جَزْماً فَتَحْرِيمٌ لَهُ الْإِثْمُ انْتَسَبَ

التَّرْكَ مفعول طلب، قدم عليه، يعني أن الخطاب الذي اقتضى الترك للشيء بمعنى الكف عنه طلباً جازماً، فذلك الخطاب يسمى تحريماً، قوله: له؛ أي لفعل المحرم انتسب الإثم، كما ثبت الأجر في تركه. وجزماً بمعنى مجزوم، يعني طلباً مجزوماً به.

(1) الضياء اللامع (121/1).

31 أَوْ لَامَعَ الْخُصُوصِ أَوْ لَا فَعِذَا خِلَافَ الْأَوَّلَى، وَكَرَاهَةً خُذَا

32 لِذَاكَ

بسكون واو أو لا، يعني أن الخطاب الطالب للترك طلبا غير جازم، فإن كان مدلولا عليه بالخصوص أي التنصيص على المنهي عنه فهو الكراهة، وإن كان غير مخصص بل استفيد النهي من الأوامر - إذ الأمر بالشيء نهى عن تركه - فهو خلاف الأولى، قوله: (أو لا) الأول معناه أو لا جزم لكن مع الخصوص كالنهي في حديث الصحيحين (إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين)⁽¹⁾ والإشارة في قوله: (فع ذاك) للخطاب المدلول عليه بغير المخصص، وهو النهي عن ترك المندوبات المستفاد من أوامرها.

والإشارة في قوله: (لذاك) للخطاب المدلول عليه بالنهي المخصص، ولا يخرج عن المخصص دليل المكروه حال كون الدليل إجماعا أو قياسا؛ لأن دليله في الحقيقة مستند الإجماع أو دليل المقيس عليه، وذلك من المخصص، وكما يسمى الخطاب المدلول عليه بغير المخصص خلاف الأولى، يسمى متعلقه بذلك، وتسمية الخطاب بالكراهة أو خلاف الأولى بمعنى أنه مثبت لهما، وسواء كان متعلق خلاف الأولى فعلا، كفطر مسافر

(1) أخرجه مالك في (13) كتاب جامع الصلاة (6) باب انتظار الصلاة والمشى إليها (رقم 724)، والبخاري في (19) كتاب التهجد (28) باب ما جاء في التطوع مثنى مثنى (رقم 1167)، ومسلم في (6) كتاب صلاة المسافرين وقصرها (11) باب استحباب تحية المسجد بركعتين، وكراهة الجلوس قبل صلاتهما، وأنها مشروعة في جميع الأوقات (الكتاب نفسه (رقم 714)).

لا يتضرر بالصوم، أو تركا كترك صلاة الضحى، إذ لم يرد فيه نهى مخصوص، لكن الإنسان في الجملة منهي نهى تنزيه عن ترك مندوبات الشرع، فالطلب في المطلوب بالمخصوص أشد منه في المطلوب بغير المخصوص، فالاختلاف في شيء أمكروه هو أم خلاف الأولى، اختلاف في وجود المخصوص فيه، كصوم يوم عرفة للحاج، فهو مكروه؛ لأنه - ﷺ - (نهى عن صيام عرفة بعرفة)⁽¹⁾.

وقيل خلاف الأولى؛ لأنه صح أنه ﷺ كان مفطرا فيه⁽²⁾.

وزيادة قسم خلاف الأولى من صنيع المتأخرين للفرق بين ما هو أشد وغيره. وأما الأقدمون فيطلقون المكروه على القسمين، وقد يقولون في ذي النهي المخصوص مكروه كراهة شديدة⁽³⁾ وينبني عليهما كون الأحكام خمسة أو ستة.

وبعضهم يعبر بالنهي المقصود وغير المقصود وهو المستفاد من الأمر. وفسروا المقصود بالصريح وغير المقصود بغير الصريح فرارا مما يقتضي غير المقصود من كون الشارع لم يقصد النهي في ضمن الأمر، ولا مانع أن يراد بالمقصود القصد بالأصالة، وبغير المقصود المقصود بالتبع. قاله في

(1) أخرجه النسائي في (8) كتاب المناسك، (193) النهي عن صوم يوم عرفة بعرفة، الحديث رقم (3981)، وابن ماجه في سننه (5) كتاب الصيام، (40) باب صيام يوم عرفة، الحديث رقم: (1732).

(2) أخرجه مالك في كتاب الحج (رقم 841)، والبخاري في (25) كتاب الحج، (85) باب صوم عرفة، الحديث رقم (1658) والبيهقي في كتاب الصيام، (97) باب الاختيار للحاج في ترك صوم يوم عرفة، الحديث رقم: (8389).

(3) انظر شرح المحلي على جمع الجوامع (83/1 - 84).

الآيات البينات⁽¹⁾.

وقد يعبر عن المحرم بالمكروه، فكثيرا ما يقول المجتهد أكره كذا
يعني أنه حرام⁽²⁾.

..... وَالْإِبَاحَةُ الْخُطَابُ فِيهِ اسْتَوَى الْفِعْلُ وَالْاجْتِنَابُ

يعني أن الإباحة التي هي القسم الخامس أو السادس من الأحكام
الشرعية هي الخطاب المسوي بين فعل الشيء وتركه كالاستمتاع بالمطعم
والمأكل والمشرب المباحة.

وذهب بعض المعتزلة إلى أن الأحكام أربعة بإسقاط الإباحة⁽³⁾، قال
الفهري⁽⁴⁾: والصحيح أنها خطاب تسوية، فهو حكم شرعي، إذ هي التخيير
بين الفعل والترك المتوقف وجوده كغيره من الحكم على الشرع، ورفع
الإباحة نسخ⁽⁵⁾.

وقيل الأحكام اثنان: التحريم والإباحة، وفسرت بجواز الإقدام

(1) الآيات البينات: (174/1).

(2) انظر المنتهى (ص 39).

(3) انظر المنتهى (ص 40).

(4) هو عبد الله بن محمد بن علي، أبو محمد، شرف الدين الفهري التلمساني: فقيه أصولي
شافعي، أصله من تلمسان، ولد سنة 567 هـ أشتهر بمصر، وتصدر للإقراء، وصنف كتباً
منها: شرح المعالم في أصول الدين، وشرح التنبية في فروع الفقه، وسماه المغني ولم
يكمله، وشرح خطب ابن نباتة، توفي رحمه الله سنة 644 هـ تنظر ترجمته في الأعلام:
(125/4).

(5) انظر نفائس الأصول (239/1).

الشامل لبقية الخمسة، وعليه يتخرج قوله - ﷺ - (أبغض المباح إلى الله الطلاق)⁽¹⁾ فإن البغض يقتضي رجحان طرف الترك، والرجحان مع التساوي محال، إلا أن ما أخذ من البراءة الأصلية ليس بحكم شرعي وإليه أشار بقوله:

33 وَمَا مِنَ الْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ قَدْ أَخَذْتَ فَلَيْسَتْ الشَّرْعِيَّةُ

يعني أن الإباحة المأخوذة من البراءة الأصلية ليست حكماً شرعياً بخلاف ما أخذت من الشرع. فالأولى كشربهم للخمر في صدر الإسلام قبل أن يرد في إباحتها نص من تقرير أو غيره، بل هي إباحة عقلية.

34 وَهِيَ وَالْجَوَازُ قَدْ تَرَادَفَا فِي مُطْلَقِ الْإِذْنِ لَدَى مَنْ سَلَفَا

يعني أن لفظي الإباحة والجواز قد ترادفا عند بعضهم على معنى هو مطلق الإذن في الفعل، فعلى هذا يدخل فيهما المخير فيه والمندوب والواجب، وتكون الأحكام اثنين باعتبار المنهي والمأذون فيه.

35 وَالْعِلْمُ وَالْوُسْعُ عَلَى الْمَعْرُوفِ شَرْطُ يَعْْمُ كُلُّ ذِي تَكْلِيفٍ

يعني أن الخطاب على قسمين: خطاب وضع لا يشترط في أكثره علم المخاطب ولا قدرته، وخطاب تكليف يشترط في جوازه ذلك⁽²⁾، فالغافل

(1) أخرجه أبو داود في (7) كتاب الطلاق، (3) باب في كراهية الطلاق، الحديث رقم (2171)، وابن ماجه في سننه: (10) كتاب الطلاق، (1) باب حدثنا سويد بن سعيد، الحديث رقم: (2018).

(2) انظر شرح التقيح (ص 78) ونفائس الأصول (220/1).

والساهي والنائم غير مكلفين عند الأكثر. وجوزه قوم، والقولان عن الأشعري⁽¹⁾ بناء على أنها مانعة من الوجوب أو الأداء⁽²⁾.

وجه الأول أن الذي يطلب بالتكليف قصد إيقاع الفعل المأمور به على وجه الامتثال، وذلك يتوقف على العلم بالتكليف به، والغافل ومن في حكمه لا يعلم ذلك، فيمتنع تكليفه، وإن وجب عليه بعد يقظته ضمان ما أتلفه من المال وقضاء ما فاتته من الصلاة غافلا لوجود سببهما، ودليل اشتراط العلم في التكليف قوله تعالى ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ وقوله تعالى: ﴿مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾⁽³⁾ والفرق بين التكليف المحال كما هنا، والتكليف بالمحال الآتي في الملجأ والمكره هو كما قال ابن العربي⁽⁴⁾: إن الأول الخلل فيه من جهة المأمور، والثاني من جهة المأمور به.

وما ذكره عياض في الشفاء من الاتفاق على خروج الساهي والنائم

(1) هو أبو الحسن علي ابن إسماعيل الأشعري، ينتهي نسبه إلى أبي موسى الأشعري، ولد سنة: 260 هـ وأخذ عن: أبي إسحاق المروزي، وأبي علي الجبائي، وعنه: أبو بكر القفال، وبندا. له: إثبات القياس، والخاص والعام في الأصول، والإبانة في العقائد، توفي رحمه الله سنة 334 هـ على الراجح. تنظر ترجمته في الديباج: (293) وشجرة النور: (118/1).

(2) انظر الضياء اللامع (110/1 - 111).

(3) النساء من الآية: (164)، وانظر شرح التفتيح (ص 79).

(4) هو القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد أحمد المعافري، الأندلسي الإشبيلي، الإمام العلامة المتبحر، ختام علماء الأندلس وآخر أئمتها وحفاظها، ولد سنة 468 هـ له تصانيف كثيرة مفيدة منها: «المحصول في أصول الفقه»، توفي رحمه الله سنة 543 هـ في مدينة فاس ودفن بها انظر ترجمته في طبقات الحفاظ للسيوطي، ووفيات الأعيان 489/1، نفع الطيب 489/1، المغرب في حلى المغرب 249، وسلوة الأنفاس 1863/3، شذرات الذهب 141/4.



عن حكم التكليف⁽¹⁾، وقول ابن الحاجب في المنتهى⁽²⁾ المخطيء غير مكلف اتفاقاً، قال حلولو: إنما ذلك في عدم المؤاخذه بالإثم⁽³⁾.

واعلم أن الشأن عند أهل الأصول أن يتكلموا أولاً في المسألة على الجواز العقلي، فإن امتنع الشيء عقلاً علم ضرورة امتناع وقوعه، وإن جاز عقلاً نظروا بعد ذلك هل وقع في الشرع أو لا؟ فإذا قال الأصولي: يجوز ذلك أو يمتنع فإنما مراده في العقل، وكذلك يشترط في خطاب التكليف القدرة على المكلف به، فالعاجز عن شيء غير مكلف بفعله لقوله تعالى: ﴿لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾⁽⁴⁾ أي طاقتها، فلا يجوز تكليف الملجأ وهو من لا مندوحة له عما ألجىء إليه، كالملقى من شاهق جبل على شخص يقتله، يمتنع تكليفه بالملجأ إليه أو بنقيضه لعدم قدرته على ذلك، وقيل: يجوز تكليف الغافل والملجأ بناء على جواز التكليف بالمحال.

وكذا يمتنع تكليف المكروه، وهو من لا مندوحة له عما أكره عليه إلا بالصبر على ما أكره به يمتنع تكليفه بالمكروه عليه أو بمقابله على الصواب؛ لعدم قدرته على الامتنال، فإن الفعل للإكراه لا يحصل به الامتنال ولا يمكن الاتيان معه بنقيضه⁽⁵⁾.

والمراد بالمكروه الذي لا اختيار له، بل صار مضطراً، وأما من له

(1) انظر هذا المبحث في الشفا (151/2 - 152).

(2) المنتهى: (ص 44).

(3) الضياء اللامع (111/1 - 112).

(4) البقرة: من الآية 285.

(5) انظر الآيات البينات (150/1 - 151).



اختيار وتتحرك دواعيه، فمذهب أهل الحق فيه أنه مكلف بالمأمورات والمنهيات. وأجازت المعتزلة أن يكره على فعل المنهي عنه، ومنعوا أن يكره على فعل العبادات⁽¹⁾.

وأما حكاية إمام الحرمين⁽²⁾ وغيره الإجماع على تكليف المكره بنقيض القتل، فمحمولة على التكليف به من حيث إثاره نفسه على المقتول بالبقاء على مكافئه الذي خيره بينهما المكره بقوله اقتل هذا وإلا قتلتك، فيأثم بالقتل من جهة الإيثار لا من جهة الإكراه⁽³⁾.

وقولنا: لإيثاره نفسه بالبقاء هو هكذا في عبارة المحلي، وتعقبه في الآيات البيّنات بما نصه: هذا لا يأتي إذا كان المكره به غير القتل، كالقطع إذ لا يتحقق الإيثار بالبقاء إلا إذا كان المكره به مفوتا لنفسه، إلا أن يجاب أن هذا مفهوم بالأولى انتهى⁽⁴⁾.

وفيه أيضا ما نصه: ربما يقال في غير المكافئ يكلف بالمكره عليه ارتكابا لأخف الضررين، هذا إذا كان المقتول غير مكافئ للمكره، وأما إذا كان المكره غير مكافئ للمقتول، فعلى قياس ذلك يقال: ربما يقال يكلف بنقيض المكره عليه صابرا على العقوبة ارتكابا لأخف الضررين؛ لأن قتل

(1) انظر الضياء اللامع (112/1 - 113).

(2) هو أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني إمام الحرمين له استقلال في الرأي، وشخصية فذة، يشهد له لذلك كتابه البرهان، الذي هو أحد أركان أصول الفقه، ولد سنة 419، وتوفي بنيسابور سنة 478 هـ ودفن بها. تنظر ترجمته في وفيات الأعيان 167/3، وطبقات الشافعية 249/3.

(3) انظر الضياء اللامع (113/1 - 114) بتصرف.

(4) الآيات البيّنات: (154/1).

المكره أخف ؛ لأن المأمور بقتله أعظم حرمة ، بقي أن هذا كله واضح إذا كان كل من المكره به والمكره عليه القتل ، أما إذا كان المكره عليه القتل والمكره به القطع مثلاً ، فلا يظهر هذا التوجيه⁽¹⁾ انتهى .

قال ابن العربي: والمشهور قتل المكره بفتح الرء وكسرهما حلولو: ولعله فيمن يصح منه الإكراه كالسلطان والسيد لا مطلقاً⁽²⁾ .

ويشترط مع العلم والقدرة شروط آخر يختص بكل عبادة شروط منها . والامتنال: هو افتعال من مَثَل بوزن ضرب ؛ أي قام وانتصب ، فمعناه القيام والانتصاب للإتيان بالمأمور به ، أو من المثل بمعنى الشبه ، فمعناه على هذا: الإتيان بمثل المأمور به⁽³⁾ ، والمندوحة: السعة ، كالمنتدح من ندحت الشيء إذا وسعته⁽⁴⁾ .

36	ثُمَّ خِطَابُ الْوَضْعِ هُوَ الْوَارِدُ	بِأَنَّ هَذَا مَانِعٌ أَوْ فَاسِدٌ
37	أَوْ ضِدُّهُ أَوْ أَنَّهُ قَدْ أُوجِبَا	شَرْطًا يَكُونُ أَوْ يَكُونُ سَبَبًا

هذا شروع في تعريف خطاب الوضع ، سمي خطاب وضع لأن متعلقه الذي هو كون الشيء سبباً مثلاً ثابت بوضع الله تعالى أي جعله ، فمعناه أن الله تعالى قال: إذا وقع هذا في الوجود فاعلموا أنني حكمت بكذا قاله القرافي ، يعني أن خطاب الوضع هو الخطاب النفسي الوارد بكون الشيء

(1) الآيات البيّنات: (154/1) .

(2) الضياء اللامع: (114/1) .

(3) لسان العرب مادة: (مثل) (613/11) .

(4) انظر تاج العروس: فصل النون باب الحاء مادة (ندح) (167/7) .

مانعا من شيء آخر، كالحيض فإنه مانع من صحة الصلاة، أو بكون الشيء فاسدا أو صحيحا أو موجبا لغيره، سواء كان الموجب شرطا أو سببا، فالشرط يلزم من عدمه العدم، والسبب يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم، فد(أن) في قوله: أو أنه بالفتح، والضمير يرجع إلى اسم الإشارة، والمشار إليه الشيء، ووصف الخطاب النفسي بالورود مجاز، والمراد به التعلق قرينته استحالة الحقيقة والعلاقة للزوم، فإن من لازم الوارد بالشيء تعلقه به. قاله في الآيات البيّنات⁽¹⁾.

والشيء يتناول فعل المخاطب وقوله واعتقاده، ولا يشترط في أكثر خطاب الوضع العلم ولا القدرة. وقد يعرض له أمر خارج يوجب اشتراط ذلك ككل سبب هو جناية بالنسبة إلى العقوبة دون الغرم، وكذلك كل سبب في نقل الأملاك في المنافع والأعيان يشترط فيه العلم والرضى، وكون الصحة والفساد من خطاب الوضع خلاف ما اختاره ابن الحاجب من أن الحكم بهما أمر عقلي⁽²⁾.

قال الرهوني: وهو الحق؛ لأنهما صفتان للفعل الحادث، وحدوث الموصوف يوجب حدوث الصفة، فلا يكونان حكمين شرعيين، وإن توقفا على الشرع⁽³⁾ انتهى.

وعد القرافي من خطاب الوضع التقادير الشرعية، وهي إعطاء الموجود حكم المعدوم وعكسه، كتقدير الأثمان في الذم والأعيان في السلم في

(1) الآيات البيّنات (117/1).

(2) انظر مختصر المنتهى (339/1 - 34).

(3) تحفة المسؤول: (252/1).

ذمة المسلم إليه ، والذمة نفسها هي من جملة المقدرات ؛ لأنها معنى شرعي مقدر في المحل قابل للإلزام والالتزام⁽¹⁾ انتهى . قال⁽²⁾ :

والشرح للذمة وصف قاما يقبل الالتزام والإلزاما وعد الأمدي⁽³⁾ الرخصة والعزيمة من خطاب الوضع⁽⁴⁾

38 وَهُوَ مِنْ ذَلِكَ أَعْمُ مُطْلَقًا

يعني أن خطاب الوضع أعم مطلقا من خطاب التكليف ، يجتمعان في الزنا والسرقه والعقود ، فإنها أسباب تعلق بها التحريم أو الإباحة ، وهي أسباب العقوبات وانتقال الأملاك ، وكذلك الوضوء وستر العورة شرطان ، فهما خطاب وضع ، وواجبان فهما خطاب تكليف ، والنكاح واجب أو مندوب أو مباح ، وهو سبب في إباحة الوطء . والبياعات مباحة ، وسبب لإباحة التصرف في ملك الغير ، وينفرد الوضع بأوقات الصلوات ، فإنها أسباب لوجوبها ، والحيز مانع ، ولا ينفرد التكليف إذ لا تكليف إلا وله سبب أو شرط أو مانع . قاله القرافي في التنقيح ، وشرحه⁽⁵⁾ .

(1) شرح التنقيح: (ص 80).

(2) البيت من منظومة تحفة الحكام لابن عاصم في باب السلم ، وهو البيت رقم: (1018) انظر البهجة في شرح التحفة (46/1).

(3) هو أبو الحسين سيف الدين علي بن أبي علي الأمدي ، الأصولي المتكلم ولد بآمد سنة 551هـ ، وانتقل إلى القاهرة ، من مصنفاته: الإحكام في أصول الأحكام ، واختصاره منتهى السؤل في الأصول وغيرهما ، توفي سنة 631 هـ بدمشق . تنظر ترجمته في وفيات الأعيان 293/3 ، والأعلام 332/4 .

(4) الإحكام (112/1 - 113) .

(5) شرح التنقيح: (ص 80 - 81) .

وجعلهما في الفروق بينهما عموم من وجه وهو الصواب⁽¹⁾.

وَالْفَرَضُ وَالْوَجِبُ قَدْ تَوَافَقَا

39 كَالْحَتْمِ وَاللَّازِمِ مَكْتُوبٌ

يعني أن الواجب والفرض يطلقان اصطلاحاً على ما الإثم في تركه ثبت بدليل قطعي أو ظني، فعلى هذا يترادفان مع الحتم واللازم والمكتوب إن أريد به ذلك المعنى نحو (إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة)⁽²⁾ (خمس صلوات كتبهن الله) وقد يطلق الواجب على مقابل الركن، وقد يطلق الفرض أيضاً على الركن وعلى ما لا بد منه.

والفرض عند أبي حنيفة ما ثبت بدليل قطعي، كقراءة القرآن في الصلاة الثابتة بقوله تعالى: ﴿فَاقْرَءُوا مَا يَسَّرَ مِنْهُ﴾⁽³⁾ والواجب ما ثبت بدليل ظني كقراءة الفاتحة فيها الثابتة بحديث (لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب)⁽⁴⁾ وهو آحاد، فيأثم بتركها ولا تفسد به الصلاة عنده. قوله:

(1) الفروق، الفرق السادس والعشرون (291/1).

(2) أخرجه البخاري (10) كتاب الأذان (38) باب إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة، رقم (663)، ومسلم في (6) كتاب صلاة المسافرين (9) باب كراهة الشروع في نافلة بعد شروع المؤذن، الحديث رقم: (710).

(3) المزمّل من الآية: (34).

(4) أخرجه البخاري في (10) كتاب الأذان (95) باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها في الحضر والسفر، وما يجهر فيها وما يخافت (رقم 756)، ومسلم في (4) كتاب الصلاة (11) باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، وإنه إذا لم يحسن الفاتحة ولا أمكنه تعلمها قرأ ما تيسر له من غيرها، (رقم 394).

مكتوبٍ بالجر عطفًا على الحتم بعاطف محذوف .

..... وَمَا فِيهِ اشْتِبَاهٌ لِلْكَرَاهَةِ انْتَمَى

يعني أن المشتبه ينسب للكراهة، أي يقال فيه مكروه، قاله ابن رشد في المقدمات⁽¹⁾ ومثل له بقوله: - ﷺ - (الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشبهات)⁽²⁾ أي مكروهات .

40 وَلَيْسَ فِي الْوَاجِبِ مِنْ نَوَالٍ عِنْدَ انْتِفَاءِ قَصْدِ الْإِمْتِثَالِ
41 فِيمَا لَهُ النَّيَّةُ لَا تُشْتَرِطُ وَغَيْرُ مَا ذَكَرْنَاهُ فَغَلَطُ

يعني أن الواجب الذي لا تتوقف صحة فعله على نية، لا نوال فيه أي لا أجر، إذا لم ينو فاعله حين التلبس به امتثال أمر الله تعالى، وذلك كالإمامة في الصلاة، والإنفاق على الزوجات والأقارب والدواب، ورد المغصوب والودائع والعواري، ودفع الديون، فهي وإن وقعت واجبة مبرئة للذمة لا ثواب فيها. قاله القرافي في التنقيح إلا مسألة الإمامة⁽³⁾.

وأما ما تتوقف صحة فعله على نية ففيه الثواب وإن لم ينو الامتثال. واحكم بالغلط على غير ذلك لمخالفته للقرافي وغيره، أعني ما ذكره بعض

(1) المقدمات الممهدة (64/1).

(2) أخرجه البخاري في (2) كتاب الإيمان (39) باب فضل من استبرأ لدينه (رقم 52)، ومسلم في (22) كتاب المساقاة والمزارعة (20) باب أخذ الحلال وترك الشبهات (رقم 1599).

(3) انظر شرح التنقيح (ص 71).

شراح خليل من توقف الأجر على نية الامتثال، توقفت صحة الفعل على نية أم لا، وحقيقة النية وحكمتها وما تشترط فيه وما لا تشترط نظمناه بقولنا:

والنية القصد لأن تميلا	لصوب حكمه علا مفعولا
حكمتها التمييز والتقرب	فيما إلى التعبدات ينسب
وغيره التمييز مثل الاشترا	لبعض أيتام عليهم حجرا
فما نُهي عنه وما لا يطلب	لا نية فيه اتفاقا تجب
كما تمحض من الأمر لما	ليس عبادة كإعطا الغرما
كقربة تعينت للرب	كنية ذكر وفعل القلب
وأوجبتها لغير ما ذكر	إما اتفاقا أو على الذي شهر

يعني أن النية هي قصد إمالة الفعل إلى جهة الحكم الشرعي، بأن ينوي إيقاع الفعل على الوجه الذي أمر الله به أو نهى عنه أو أباحه. قاله القرافي⁽¹⁾.

وحكمتها في العبادات التقرب إلى الله بها وتمييزها عما ليس بعبادة، كالوضوء يكون للصلاة ويكون للتبرد والتنظيف، والجلوس في المسجد يكون لتعمير المسجد وللصلاة فهو عبادة، ويكون للفرجة ولتلقّي الأخبار، وتكون الحكمة أيضا التمييز لنوع العبادة عن نوعها الآخر ككونها فرضا أو نفلا، والفرض منه كفاية ومنه عين ومنذور وغيره⁽²⁾.

قوله: وغيره التمييز - البيت - يعني أن حكمتها في غير العبادات

(1) انظر الأمنية في إدراك النية، ص (22).

(2) انظر المنجور (254/2 - 258).

التمييز فقط، كوصي على أيتام لا ينصرف شراؤه لأحدهم إلا بالنية؛ لأن التصرف إذا دار بين جهات لا ينصرف لأحدها إلا بالنية، ومتى اتحدت الجهة انصرف لها دون نية لتعينها، كتصرفه لنفسه، ولغيره بالوكالة لا ينصرف لغيره إلا بالنية؛ لأن تصرف الإنسان لنفسه أغلب. قاله القرافي⁽¹⁾.

قوله: فما نهي عنه - البيت - يعني أن النواهي لا يحتاج فيها إلى نية شرعا، إذ يخرج الإنسان من عهدة المنهي عنه بمجرد تركه وإن لم يشعر به، فضلا عن القصد إليه لكن إن نوى بتركها وجه الله تعالى حصل له الثواب وكان الترك قربة. قاله القرافي وغيره⁽²⁾.

وقيل يشترط قصد الترك ولم أقف عليه في المذهب، وغير المطلوب لا يتقرب به إلى الله فلا معنى للنية فيه، لكن قد يقصد بالمباح التقوي على مطلوب، كما يقصد بالنوم التقوي على قيام الليل فمن هذا الوجه تشرع نيته لا من حيث هو مباح. قاله القرافي وغيره⁽³⁾.

قال السبكي: والأصح أن المباح ليس بجنس للواجب، وأنه غير مأمور به من حيث هو⁽⁴⁾. قوله: كما تمحض - البيت - يعني أن ما تمحض من الأوامر لغير العبادات لا تجب فيه النية، كدفع الدين للغرماء ورد الودائع والعواري والمغصوبات؛ لأن المصلحة المقصودة من هذه ونحوها انتفاع أربابها بها مع براءة المطلوب بها، وذلك لا يتوقف على النية.

(1) انظر الأمانة في إدراك النية، ص (10)، دار الكتب العلمية.

(2) انظر الفروق، في الفرق 18 (236/1).

(3) انظر الفروق، في الفرق 18 (236/1).

(4) جمع الجوامع (ص 16).



قوله: كقربة - البيت - يعني أنه لا تجب النية فيما كان من الأوامر عبادة، لكنه متعين له تعالى لا يمكن أن يصرف لغيره؛ لأنه صار كاللفظ النص لا يحتاج إلى نية لانصرافه بصراحته إلى مدلوله، وذلك كالنية وسائر أفعال القلب من الإيمان بالله تعالى وتعظيمه والخوف منه ورجائه والتوكل على كرمه والمحبة له، وكذلك قراءة القرآن وسائر الأذكار، لكن الإنسان يثاب على نيته حسنة واحدة، وعلى فعله عشرا إذا نوى؛ لأن الأفعال مقاصد والنيات وسائل، والوسيلة أخفض رتبة من المقصد⁽¹⁾.

وذكر بالجر والعاطف محذوف، وعدم وجوب النية في هذا القسم المتعين له تعالى محله حيث لم تكن له أنواع وإلا وجبت. قوله: وأوجبتها - البيت - يعني أن النية واجبة في غير ما ذكر، وهو ما كان من الأوامر محض عبادة فيها لبس لتردها بالنظر إلى ذاتها بين عبادته تعالى وبين غيرها تجب⁽²⁾ فيما تمحض للعبادة ليطمئن ما لله من العبادات عما ليس له من العادات.

ولتمييز مراتب العبادات فيما له مراتب، فالأول كالغسل يقع عبادة ويقع للتبرد والتنظيف، فبالتمييز يصلح الفعل للتعظيم، والثاني كالصلاة تنقسم إلى نفل وفرض كفائي وعيني ومنذور وغيره، وأدائي وقضائي فتجب فيها اتفاقا، وعلى المشهور فيما فيه شائبة العبادة وشائبة غيرها.

قال ابن الحاجب: والمذهب افتقارها للنية ترجيحاً للعبادة⁽³⁾، وذلك

(1) انظر الفروق: الفرق 18 (134/1 - 235).

(2) في الأصل كتب تجب إجماعا، إلا أنه شطب على إجماعا، وهي موجودة في م.

(3) جامع الأمهات (ص 166).

كالطهارة المائية لا الترابية فإنها محض تعبد، والزكاة بالزاي والذال المعجمة، فمن رأى أنه تعالى أوجب مجانية الحدث والخبث في الصلاة كانت من الأمور التي لا تكفي صورتها في تحصيل منفعتها، فتجب فيها النية، ومن رأى أنه تعالى حرم ملاستها فيها كانت من المنهيات، فلا تجب النية فيها. والزكاة دائرة بين سبب⁽¹⁾ أصل الحل في الأكل وبين سبب التقرب إلى الله تعالى بالضحايا والهدايا، وبين سبب براءة الذمة من هدي أو فدية أو نذر حتى ينوي أحدهما، فيرتب عليه الشرع حكمه لتعيين سببه. ودفع الزكاة للمسكين دائر بين سبب أصل التقرب إلى الله تعالى الذي هو صدقة التطوع، وبين سبب براءة الذمة من الزكاة الواجبة. وعند تعارض الشائبتين لا فرق في وجوب النية بين أن تغلب إحداها أو تستويا كما هو المذهب عند ابن الحاجب. وفي المنهج المنتخب تفصيل مخالف لذلك⁽²⁾.

42 وَمِثْلُهُ التَّزَكُّ لِمَا يُحَرِّمُ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ ذَا نَعَمٍ مُسْلِمٌ

يعني أن الواجب الذي لا تشترط فيه النية جعل الله تعالى ترك المنهي بقسميه مثله في عدم الأجر عند عدم قصد الامتثال والتقرب إليه بذلك الترك، نعم فاعل ذلك مسلم من الإثم، وإن لم يشعر به أصلاً. وذا مضاف إليه إشارة للامتثال. ومسلم بتشديد اللام المفتوحة.

(1) سبب ساقطة من م.

(2) انظر شرح المنجور على المنهج المنتخب (253/1).

43 فَضِيلَةُ وَالنَّدْبُ وَالَّذِي اسْتُحِبَّ تَرَادَفَتْ

فضيلة مبتدأ، واللذان بعده معطوفان عليه، والخبر ترادفت، يعني أن الثلاثة ترادفت على معنى هو ما فعله الشارع مرة أو مرتين مما في فعله ثواب ولم يكن في تركه عقاب⁽¹⁾.

..... . ثُمَّ التَّطَوُّعُ انْتُخِبَ

يعني أن التطوع عندنا هو ما ينتخبه الإنسان أي ينشئه باختياره من الأوراد⁽²⁾. وانتخب بالبناء للمفعول.

44 رَغِيَّةٌ مَا فِيهِ رَغَبَ النَّبِيِّ بِذِكْرِ مَا فِيهِ مِنَ الْأَجْرِ جُبي
45 أَوْ دَامَ فَعَلُهُ يَوْضَفِ النَّفْلِ

رغبة مبتدأ خبره الموصول بعده، وسوغ التفصيل الابتداء بالنكرة، يعني أن ما في فعله ثواب ولا عقاب في تركه يسمى رغبة إذا رغب النبي ﷺ - في فعله، بأن ذكر مقدار ما جبي فيه من الأجر؛ أي جاء، كقوله من فعل كذا وكذا فله كذا. قاله في المقدمات⁽³⁾.

أو داوم - ﷺ - على فعله بصفات النوافل؛ أي لا بصفة السنة، وانظر

(1) انظر الآيات البينات (183/1 - 184).

(2) انظر الضياء اللامع (130/1).

(3) المقدمات الممهدة: (64/1).

ما مراده بصفة النفل وصفة السنة، هل هما القرينتان؟ فصفة السنة هي القرينة الدالة على أن هذا متأكد، والأخرى هي الدالة على أن هذا غير متأكد، أو غير القريتين. والظاهر أن المراد بصفة السنة الظهور في جماعة.

وجبي بالجيم والموحدة مبني للمفعول، والجباية في الأصل الجمع يقال: جبي الخراج أي جمعه.

وَالنَّفْلُ مِنْ تِلْكَ الْقِيُودِ أَخْلٍ
46 وَالْأَمْرُ بَلْ أَعْلَمَ بِالثَّوَابِ فِيهِ نَبِيُّ الرُّشْدِ وَالصَّوَابِ

النفل مفعول أخل قدم عليه، والأمر بالجزم معطوف على اسم الإشارة، يعني أن النفل هو ما خلا من القيدين المذكورين في الرغبة، وهما الترغيب في فعله بذكر ما فيه والمداومة منه - ﷺ - على فعله، وما خلا من الأمر به؛ أي لم يأمر به ﷺ، بل أعلم أن فيه ثواباً من غير أن يأمر به أو يرغب فيه الترغيب المذكور أو يداوم على فعله. قاله في المقدمات⁽¹⁾ بخلاف الرغبة فإنه أمر بها⁽²⁾.

47 وَسَنَّةٌ مَا أَحْمَدُ قَدْ وَاظَبَا عَلَيْهِ وَالظُّهُورُ فِيهِ وَجَبَا

يعني أن السنة هي ما وازب عليه - ﷺ - وأمر به دون إيجاب وأظهره في جماعة، هذا معناها عند جل أصحاب الإمام مالك، ومعنى وجب أنه

(1) المقدمات الممهدة (64/1).

(2) انظر نفائس الأصول (276/1).

يجب ذكره لتمام حقيقة السنة.

48 وَبَعْضُهُمْ سَمَّى الَّذِي قَدْ أَكَّدَا مِنْهَا بِوَاجِبٍ فَخُذَ مَا قُبِدَا

يعني أن بعض أصحاب مالك يسمى السنة المؤكدة واجبا، وعليه جرى ابن أبي زيد⁽¹⁾ في الرسالة حيث يقول: سنة واجبة⁽²⁾.

قوله: «فخذ ما قيدا» أي خذ ما ذكر لك من الاصطلاحات في هذا النظم لما يترتب عليها من الأحكام، كقولهم لا يسجد للفضيلة وإن سجد عمدا بطلت صلاته⁽³⁾، وفرقوا في السنة بين المؤكد وغيره، إلى غير ذلك.

قال خليل عاطفا على ما يبطل الصلاة: ويسجوده لفضيلة أو تكبيرة⁽⁴⁾. قال شيخنا البناني⁽⁵⁾: لم نر ما يشهد للمصنف فيما ادعاه من البطلان في السجود لتكبيرة، وأما السجود لفضيلة ففي الخطاب⁽⁶⁾ عن ابن

(1) هو أبو محمد عبد الله بن أبي زيد النفري، إمام المالكية في وقته، وجامع مذهب مالك، وشارح أقواله والمنتصر له، حتى قيل فيه «مالك الصغير» من مصنفاته: كتاب النواذر والزيادات على المدونة أوعب فيه الفروع المالكية، توفي سنة 396هـ. تنظر ترجمته في الديباج المذهب ص 136، وشجرة النور ص 96.

(2) انظر رسالة ابن أبي زيد (ص 64) في كلامه على صلاة العيدين.

(3) انظر جامع الأمهات (ص 106).

(4) مختصر خليل (ص 34).

(5) هو أبو عبد الله محمد بن الحسن البناني، الإمام الهمام، الأستاذ المحقق، عرف عند المغاربة ببنياني من غير «ال»، للتفريق بينه وبين البناني نزيل مصر. أخذ عن: محمد جسوس، وقرينه عبد السلام البناني، وأخذ عنه: الرهوني، والشيخ أحمد التاودي، له حاشية على الزرقاني شارح خليل، وحاشية علي السنوسي في المنطق، وحواش على التحفة. ولد سنة: 1133 هـ وتوفي 1194 هـ تنظر ترجمته في شجرة النور: (1/541) والأعلام: (91/6).

(6) هو أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن حسن الرعيني المغربي الأصل، عرف=

رشد أنه صدر فيه بعدم البطلان⁽¹⁾ انتهى .

قلت الذي في الخطاب أن ابن رشد صدر بعدم البطلان في القنوت لا في كل فضيلة⁽²⁾ .

49 والنقل ليس بالشروع يجب في غير ما نظمه مقرب

يعني أن النقل المراد به ما قابل الواجب لا يجب بالشروع فيه خلافا لأبي حنيفة في قوله بوجوب إتمامه به، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَبْطُلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾⁽³⁾ حتى يجب بترك إتمام الصلاة والصوم منه قضاؤهما . وأجيب بأن النقل يجوز تركه وترك إتمامه المبطل لما فعل منه ترك له، وبأن ما حمل عليه الآية هو أبعد الوجوه فيها، بل الأظهر أن معناها لا تبطلوا أعمالكم بالكفر بعد الإيمان لقوله قبل ذلك في الكفار والمنافقين ﴿وَسَيُحِطُّ أَعْمَالُهُمْ﴾⁽⁴⁾ فكانه يقول: يأبها الذين ءامنوا لا تبطلوا أعمالكم بالكفر مثل هؤلاء الذين أحبط الله أعمالهم بكفرهم، وما ذكر معه، وتؤولت أيضا على أن معناها لا تبطلوا أعمالكم بالرياء والعجب⁽⁵⁾ .

= بالخطاب، كان حافظا محققا في العلوم، تقلبها وعقلها، قويا في المجادلة، أخذ عن: والده ومحمد بن عبد الغفار وغيرهما . وعنه ابنه يحيى، ومحمد المكي وغيرهما، له: مواهب الجليل شرح مختصر خليل، وقرة العين شرح الورقات، وتعليقة على ابن الحاجب ولد سنة 902 هـ، وتوفي سنة 954 هـ . تنظر ترجمته في شجرة النور: (389/1)، والفكر السامي: (319/2) .

(1) حاشية البنانى على الزرقاني (250/1) .

(2) مواهب الجليل (320/2) .

(3) سورة محمد: الآية 33 .

(4) محمد من الآية: (33) .

(5) انظر الكشف: (539/3) .

وتأويل الزمخشري⁽¹⁾، لا تبطلوا حسناتكم بفعل السيئات⁽²⁾، وذلك مخالف لمذهب أهل السنة من أن السيئات لا تبطل الحسنات.

والنفل كالوضوء والقراءة والذكر والوقف إذا لم يقبله أهل للقبول فإنه يرد، والسفر للجهاد والصدقة كمن خرج إلى مسكين بكسرة فلم يجده، قيل: له أكلها، وقيل: لا، وقيل: يأكلها إن كان معينا إلا ما استثناه بقوله «في غير... إلخ» والمقرب بكسر الراء المشددة؛ أي من يقرب المسائل للفهم، والمراد به الخطاب شارح خليل، وأشار إلى نظمه بقوله⁽³⁾:

50	قِفْ وَاسْتَمِعْ مَسَائِلًا قَدْ حَكَمُوا	بِأَنَّهُا بِالْإِتِّدَاءِ تَلَزَمَ
51	صَلَاتُنَا وَصَوْمُنَا وَحُجَّتُنَا	وَعُمْرَةٌ لَنَا كَذَا اغْتِكَا فَنَا
52	طَوَافُنَا مَعَ ائْتِمَامِ الْمُقْتَدِي	فَيَلْزَمُ الْقَصَا بِقَطْعِ عَامِدِ

يعني أن هذه المسائل السبع هي التي يجب إتمامها بالشروع فيها، وتجب إعادتها على من قطعها عمدا بلا عذر غير الائتمام، قال الخطاب: فإن الظاهر عدم لزوم إعادته، وهو الدخول خلف الإمام، فإنه يلزم بالشروع ولا يجوز له الانتقال، لكنه إذا قطع لا تلزمه الإعادة مع الإمام⁽⁴⁾.

(1) هو أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الخوازمي، من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة والآداب. ولد في زمخشري من قرى خوارزم، وسافر إلى مكة فجاور بها زمنا فلقب بجار الله وتنفل في البلدان. أشهر كتبه الكشف في تفسير القرآن، و أساس البلاغة، وغيرهما، كان معتزلي المذهب، مجاهرا، شديد الإنكار على المتصوفة، أكثر من التشنيع عليهم في الكشف وغيره. تنظر ترجمته في كتاب طبقات المفسرين: ص 120، والأعلام: (178/7).

(2) انظر الكشف: (538/3 - 539).

(3) مواهب الجليل (408/2 - 409).

(4) انظر مواهب الجليل (408/2 - 409).

53	مَا مِنْ وَجُودِهِ يَجِيءُ الْعَدَمُ وَلَا لُزُومَ فِيهِ انْعِدَامٌ يُعْلَمُ
54	بِمَانِعٍ يَمْنَعُ لِلدَّوَامِ وَالْإِتِّدَا أَوْ آخِرِ الْأَقْسَامِ
55	أَوْ يَمْنَعُ الدَّوَامَ عَنِ نِزَاعِ كَالطُّولِ الْإِسْتِثْنَاءِ وَالرَّضَاعِ

ما نكرة موصوفة بالجملة بعدها، وهي مبتدأ خبره جملة يعلم بمانع، والفعل مبني للمفعول.

اعلم أن الأحكام تتوقف على ثلاثة هي: السبب والشرط وانتفاء المانع، والمانع ما يلزم من وجوده عدم الحكم، ولا يلزم من عدمه وجود له ولا عدم لذاته⁽¹⁾.

فبالأول احتراز من السبب، وبالثاني من الشرط، وبالثالث من مقارنة عدمه وجود السبب، فالمعتبر من المانع وجوده⁽²⁾.

قوله: «يمنع... إلخ» استئناف بياني، وهو الجملة التي تكون جواباً لسؤال مقدر، كأن سائلاً سأل ما يمنع المانع؟ فأجيب بأنه على ثلاثة أقسام: مانع يمنع دوام الحكم وابتدائه معاً، ومانع يمنع آخر الأقسام؛ أي القسمين⁽³⁾، الذي هو ابتداء الحكم فقط، ومانع يمنع أول الأقسام الذي هو الدوام مع نزاع؛ أي خلاف، أي اختلف فيه هل يلحق بالأول أو بالثاني؟ فالأول كالرضاع يمنع من ابتداء النكاح واستمراره إذا طرأ عليه، كأن يتزوج

(1) انظر الإبهاج: (2/949).

(2) انظر شرح التنقيح: (ص 82).

(3) في م القسم.

صبية فترضعها أمه ، فتصير أخته فتحرم عليه ، والثاني كالاستبراء المانع من ابتداء النكاح فقط ، ولا يبطل استمراره إذا طرأ عليه ، والثالث: كالإحرام بالنسبة إلى وضع اليد على الصيد ، فإنه يمنع من وضع اليد عليه ابتداء ، فإذا طرأ على الصيد فهل يجب نزع اليد عنه؟ فيه خلاف ، وكالطول يمنع من نكاح الأمة ابتداء ، فإذا طرأ عليه ففيه خلاف ، هل يبطله أو لا؟ وكوجود الماء يمنع من التيمم ابتداء ، فإن طرأ بعده فهل يبطله⁽¹⁾؟ فيه الخلاف بناء على أن الدوام كالابتداء أم لا؟

قوله: (لزوم) اسم (لا) ، أخت إن ، خبره (في انعدام) و(الاستبراء) معطوف بمحذوف على مدخول الكاف .

56	وَلَا زِمَ مِنْ انْعِدَامِ الشَّرْطِ	عَدَمَ مَشْرُوطٍ لَدَى ذِي الضَّبْطِ
57	كَسَبَبٍ وَذَا الْوُجُودُ لَا زِمَ	مِنْهُ وَمَا فِي ذَاكَ شَيْءٌ قَائِمٌ

يعني أن الشرط هو ما يلزم من عدمه عدم الحكم ، كالطهارة شرط في صحة الصلاة ، ويلزم من عدمها عدم صحة الصلاة ، ولا يلزم من وجود الشرط وجود للحكم الذي هو صحة الصلاة ولا عدم ، فالشرط هو ما يلزم من عدمه العدم ، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم⁽²⁾ .

فقوله: (ولازم من انعدام الشرط عدم مشروط) مشار به للقيد الأول .
وقوله: (وما في ذاك شيء قائم) مشار به للقيد الأخير . أي وما في وجود

(1) انظر شرح التنقيح: ص (84) والضياء اللامع: (140/1 - 144) .

(2) انظر الآيات البيّنات: (192/1 - 193) .

ذلك الشرط شيء قائم؛ أي لازم من وجود أو عدم. قوله: كسبب يعني أن السبب كالشرط في كون كل منهما يلزم من عدمه العدم، فالسبب يلزم من عدمه عدم المسبب، ويلزم من وجوده وجود المسبب، وإلى هذا أشار بقوله: (وذا الوجود لازم منه) أي وهذا السبب؛ أي وجوده وجود المسبب لازم منه، فاسم الإشارة مبتدأ، والوجود مبتدأ ثان، ولازم منه خبره، والجملة خبر المبتدأ الأول. وما تقدم في تقرير قوله: كسبب، إنما هو على مذهب الفقهاء من دخول الكاف على المشبه، أما على مذهب أهل البيان من دخولها على المشبه به، فيجعل الشرط مشبها، والسبب مشبها به، والتشبيه هنا بمعنى التشابه على كل من التقريرين.

58 وَاجْتَمَعَ الْجَمِيعُ فِي النِّكَاحِ وَمَا هُوَ الْجَالِبُ لِلنَّجَاحِ

يعني أن كلا من المانع والشرط والسبب قد يجتمع في شيء واحد، كما في النكاح، فإنه سبب في وجوب الصداق، وشرط في ثبوت الطلاق، ومانع من نكاح أخت المنكوحه، وكما في الجالب للنجاح؛ أي فوز الدنيا والآخرة، أعني الإيمان، فإنه سبب للثواب، وشرط لصحة الطاعة أو وجوبها، ومانع من القصاص إذا قتل المؤمن الكافر⁽¹⁾.

59 وَالرُّكْنُ جُزْءُ الذَّاتِ وَالشَّرْطُ خَرَجَ وَصِيفَةٌ دَلِيلُهَا فِي الْمُنْتَهَجِ

يعني أن الفرق بين الركن والشرط هو أن الركن هو جزء الذات؛ أي الحقيقة الداخل فيها، والشرط هو ما خرج عن ذات الشيء وحقيقته،

(1) انظر الضياء اللامع (143/1).

فالركن كالركوع من الصلاة، والثاني كالطهارة لها، وإطلاق كل منهما على الآخر مجاز علاقته المشابهة في توقف وجود الماهية على كل منهما، والفرض يرادف الركن والشرط، والفرض يوجد في النكاح والبيع مثلاً كما يوجد في الوضوء والصلاة؛ لأن الفرض هو المنحتم، ووجود أركان البيع والنكاح منحتم؛ إذ لا توجد حقيقتهم بدونها. قوله: وصيغة دليلها، يعني أن الصيغة كصيغة النكاح والبيع ونحوهما مما يحتاج لصيغة دليل على الماهية لا ركن من الأركان.

(في المنتهج) بفتح الهاء؛ أي الطريق الصحيح، رد به ابن عبد السلام⁽¹⁾ على من يعدها من الأركان، إذ الدليل غير المدلول⁽²⁾، وجعلها من الأركان موجود في كلام ابن الحاجب⁽³⁾ و خليل⁽⁴⁾ لكن ليس بصواب.

60 وَمَعَ عَلَّةٍ تَرَادَفَ السَّبَبُ وَالْفَرْقُ بَعْضُهُمْ إِلَيْهِ قَدْ ذَهَبَ

يعني أن السبب والعلة مترادفان عند جمهور الأصوليين، فالمعبر عنه هنا بالسبب هو المعبر عنه في القياس بالعلة⁽⁵⁾.

(1) هو أبو عبد الله محمد بن عبد السلام بن يوسف الهواري، قاضي الجماعة بتونس، والحاظ المتبحر في علوم شتى والمؤلف المحقق، من مصنفاته: شرح على مختصر ابن الحاجب القرعي، اعتمد ترجيحه خليل - معاصره - وغيره توفي سنة 749 هـ بالطاعون الجارف. تنظر ترجمته في نيل الابتهاج 59/2 - 60، وشجرة النور ص 210.

(2) انظر الروض المبهج (ص 73).

(3) انظر جامع الأمهات: (ص 225 - 292 - 337).

(4) انظر مختصر خليل: (ص 110 - 133).

(5) انظر شرح المحلي مع الآيات البيئات (1/192 - 193).

وذهب بعضهم الذي هو ابن السمعاني⁽¹⁾ تبعاً للنحاة وأهل اللغة إلى الفرق بينهما، فقال: السبب الموصل إلى الشيء مع جواز المفارقة بينهما ولا أثر له فيه ولا في تحصيله، كالحبل للماء، والعلة ما يتأثر عنه الشيء دون واسطة، كالخمر للإسكار، ويعبر عن السبب بالباعث⁽²⁾.

61	شَرَطُ الْوُجُوبِ مَا بِهِ نُكَلِّفُ	وَعَدَمُ الطَّلَبِ فِيهِ يُعْرِفُ
62	مِثْلُ دُخُولِ الْوَقْتِ وَالنَّقَاءِ	وَكِبْلُوغِ بَعَثِ الْأَنْبِيَاءِ

يعني أن الشروط ثلاثة: شرط وجوب، وشرط صحة، وشرط أداء، قاله القاضي أبو عبد الله بردلة⁽³⁾ واستدل عليه بكلام الشيرازي⁽⁴⁾ على

(1) هو أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد بن محمد بن جعفر بن أحمد بن عبد الجبار بن الفضل، السمعاني التميمي المروزي الحنفي ثم الشافعي، أصولي فقيه ثبت ورع زاهد، أخذ عن والده وأبي الهيثم وغيرهما، وعنه: أبو طاهر السنجي، وعمر السرخسي، وإبراهيم المروزي، ولد سنة 426، وتوفي 479 هـ من أهم آثاره التي ترك القواطع في الأصول، والبرهان، وتفسير القرآن، تنظر ترجمته في طبقات الشافعية: (355/5) والأعلام: (307/7).

(2) انظر قواطع الأدلة (ص 315 - 322).

(3) أبو عبد الله محمد العربي بن أحمد بردلة الفاسي، قاضيه وإمامها، أخذ عن عبد القادر الفاسي، وأبي عبد الله بن سودة. وعنه أبو عبد الله المستاوي، ومحمد البناني، له أجوبة ورسائل، ولد 1042 هـ، وتوفي 1133 هـ، تنظر ترجمته في شجرة النور: (480/1) والأعلام: (65/7).

(4) هو محمود بن مسعود بن مصلح الفارسي، قطب الدين الشيرازي: قاض، عالم بالعقليات، مفسر، ولد بشيراز سنة 634 هـ، وكان أبوه طبيباً فيها، فقرأ عليه، ثم قصد نصير الدين الطوسي وقرأ عليه. ودخل الروم فولّي قضاء سيواس وملطية. وزار الشام. ثم سكن تبريز، وتوفي بها سنة 710 هـ. من كتبه فتح المنان في تفسير القرآن، وشرح مختصر ابن الحاجب، وغير ذلك. تنظر ترجمته في وفيات الأعيان (386/10) والأعلام: (188/7).

مختصر ابن الحاجب الأصلي، ومثله للشيخ زكرياء في حاشيته على المحلي⁽¹⁾ وهو التحقيق، خلاف ما توهمه بعضهم، كميارة⁽²⁾ في تكميله من أن شرط الأداء هو شرط الصحة⁽³⁾.

إذا تقرر ذلك فشرط الوجوب هو ما يكون الإنسان به مكلفا، كدخول الوقت، والنقاء من الحيض والنفاس، وكبلوغ دعوة الأنبياء، وإقامة أربعة أيام، ولا يطلب المكلف بتحصيله كان في طوقه أم لا، والمراد بالشرط في الأقسام الثلاثة ما لا بد منه فيتناول السبب.

63 وَمَنْعُ تَمَكُّنٍ مِنَ الْفِعْلِ أَدَا وَعَدَمُ الْعَقْلَةِ وَالنَّوْمِ بَدَا

يعني أن ما به يكون التمكن من الفعل مع حصول ما به يكون الإنسان من أهل التكليف هو شرط الأداء؛ أي شرط التكليف بأداء العبادة أي فعلها، فالنائم والغافل غير مكلفين بأداء الصلاة مع وجوبها عليهما، فالتمكن شرط في الأداء فقط، قوله: بدا أي بدا كونهما مثالين لشرط الأداء عند من يمكنه الاحتراز منهما، إذ شرط الأداء لا بد أن يكون مقدورا عليه مطلوبا فعلة. وفي التوضيح أن الفرق بين شرط الوجوب وشرط الأداء أن

(1) انظر حاشية الشيخ زكريا: (243/1).

(2) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد ميارة الفاسي الإمام العلامة المعروف بالورع والدين. أخذ عن: ابن عاشر، والشهاب المقري. وعنه: محمد ميارة الصغير، ومحمد المجاصي له: شرحان على متن ابن عاشر، وشرح تحفة ابن عاصم، وتكميل منهج الزقاق، واختصر مواهب الحطاب، ولد 999هـ وتوفي 1072 هـ. تنظر ترجمته في شجرة النور: (447/1) والأعلام: (11/6).

(3) انظر الشرح الكبير على ابن عاشر (ص 164).

كل ما لا يطلب من المكلف كالذكورة والحرية يسمى شرط وجوب، وما يطلب منه كالخطبة والجماعة - يعني للجمعة - يسمى شرط أداء انتهى⁽¹⁾.

قال ميارة في التكميل:

ما ليس في طوق المكلف اعلمنا كالطهر من حيض ووقت قد سما
أو هو في الطوق ولا به طلب شرط وجوب كإقامة فطرب
وغيره شرط لدى الأداء وإذا كخطبة ستر وشبه احتذا⁽²⁾

قلت: ظاهر قولهم ما به يكون من أهل التكليف أن المراد أنه شرط في الإيجاب الإعلامي الذي المقصود منه اعتقاد وجوب إيجاد الفعل. والمراد من شرط الأداء - حيث فسروا الأداء بالتكليف بأداء العبادة أي فعلها - أنه شرط في الإيجاب الإلزامي الذي المقصود منه الامتثال الذي لا يحصل إلا بالاعتقاد والإيجاد معا.

64 وَشَرَطُ صِحَّةٍ بِهِ اعْتِدَادٌ بِالْفِعْلِ مِنْهُ الطُّهْرُ يُسْتَفَادُ

يعني أن شرط الصحة هو ما اعتبر للاعتداد بفعل الشيء طاعة كان أو غيرها، كالطهارة بالماء أو بالتراب للصلاة، والستر لها، والخطبة للجمعة، واستقبال القبلة.

65 وَالشَّرْطُ فِي الْوُجُوبِ شَرْطٌ فِي الْأَدَاءِ وَعَزْوُهُ لِلاتِّفَاقِ وَجِدًا

(1) انظر الروض المبهم (ص 76).

(2) الروض المبهم (ص 76).

يعني أن كل ما هو شرط في الوجوب فهو شرط في الأداء⁽¹⁾ قاله ابن عرفة⁽²⁾، وحكى عليه السعد⁽³⁾ الاتفاق على ما نقله اللقاني في حاشيته على المحلي.

وعليه فكل ما هو شرط في الوجوب، كالبلوغ والعقل وبلوغ الدعوة فهو شرط في الأداء، ويزيد شرط الأداء بالتمكن من الفعل. قاله القاضي بردلة.

66 وَصِحَّةٌ وَفَاقُ ذِي الْوَجْهَيْنِ لِلشَّرْعِ مُطْلَقًا بِدُونِ مَنِ

(وفاق مبتدأ، و(للشرع) متعلق به خبره (صحة).

يعني أن الصحة عند المتكلمين هي موافقة الفعل ذي الوجهين لإذن الشرع مطلقاً؛ أي كان ذو الوجهين عبادة أو معاملة، ووجهها أن يقع تارة موافقا للشرع لجمعه الشروط وانتفاء الموانع، وتارة مخالفا له لانتفاء شرط أو وجود مانع، بخلاف ما لا يقع إلا موافقا للشرع كعرفة الله، ورد

(1) انظر شرح حدود ابن عرفة للرصاع: (156/1 - 157).

(2) هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن عرفة الوريغي التونسي، إمام تونس وخطيبها ومفتيها، له تأليف عجيبة منها: مختصره في الفقه أفاد فيه وأبدع، والحدود الفقهية وغيرهما، عاش بتونس في القرن الثامن وتوفي في مطلع القرن التاسع سنة 803 هـ تنظر ترجمته في نيل الابتهاج 127/2، وشجرة النور ص 227.

(3) هو مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني سعد الدين، الأصولي المفسر المتكلم المحدث البلاغي، كان شافعيًا وقيل حنفيًا. أخذ عن: القطب، والعضد وغيرهما. له: التوضيح، وتهذيب المنطق والكلام، والمطول في البلاغة. تنظر ترجمته في الفكر السامي: (413/2) والأعلام: (219/7).

الودائع⁽¹⁾؛ لأن القاعدة أن العرب لا يصفون المحل بالشيء إلا إذا كان قابلاً لضده⁽²⁾، فمعرفة الله ليست معرفة إذا كانت مخالفة له بل جهلاً⁽³⁾.

67 وَفِي الْعِبَادَةِ لَدَى الْجُمْهُورِ أَنَّ يَسْقُطَ الْقَضَا مَدَى الدُّهُورِ

يعني أن صحة العبادة عند جمهور الفقهاء هي سقوط القضاء بأن لا تحتاج إلى فعلها ثانياً، فما وافق من عبادة ذات وجهين الشرع⁽⁴⁾، كصلاة من ظن أنه متطهر ثم تبين حدثه صحيحة عند المتكلمين، باطلة عند الفقهاء، فعلى الأول لا إثم فيها ولا قضاء⁽⁵⁾.

قال الزركشي⁽⁶⁾: ووصفهم إياها بالصحة صريح في ذلك، فإن الصحة هي الغاية من العبادة⁽⁷⁾، وروي عنهم وجوب قضائها، وعلى الثاني لا إثم فيها أيضاً لكن يجب القضاء.

وصرح القرافي بالاتفاق على أنه مثاب على تلك الصلاة المتبين فيها

- (1) انظر شرح المحلي على جمع الجوامع (100/1).
- (2) انظر شرح التنقيح (ص 75) ونفائس الأصول (315/1).
- (3) انظر الضياء اللامع (145/1).
- (4) في م «الشرع ولم يسقط القضاء كصلاة...».
- (5) انظر جمع الجوامع (101/1) والإيهاج (151/1).
- (6) هو محمد بن بهادر بن عبد الله التركي المصري الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين، الفقيه الشافعي الأصولي المحدث أخذ عن الإسنوي، وسراج الدين البلقيني، وابن كثير. وعنه: شمس الدين البرماوي وغيره له: البحر المحيط، وتشنيف المسامع في الأصول، والبرهان، ولفظة العجلان. ولد سنة 794هـ، وتوفي 974 هـ. تنظر ترجمته في الدرر الكامنة: (397/3) والأعلام: (60/6).
- (7) انظر البحر المحيط (315/1).

عدم الطهارة⁽¹⁾. وحكى ابن الكاتب⁽²⁾، في ذلك خلافا. وقال عز الدين الشافعي⁽³⁾: لا ثواب إلا فيما لا يفتقر إلى الطهارة كالتمسيح والتكبير والدعاء، وعلى هذا هل يحصل له ثواب من قال ذلك في نفس الصلاة؟ وهو أليق بالكرم، أو ثواب من قاله خارج الصلاة، فيه احتمالان، والخلاف مبني على أن الصلاة هل هي من باب الكل؟ وعليه لا ثواب، أو الكلية؟ فيثاب⁽⁴⁾.

وقولنا: كالصلاة... إلخ إنما هو بناء على أن الحقائق الشرعية تصدق بالفساد كالصحيح، لا على أنها لا تتناول إلا الصحيح، ومذهب الفقهاء أنسب للغة؛ لأن العرب لا تسمي الآنية صحيحة إلا إذا كانت لا كسر فيها البتة، وهذه الصلاة مختلة على تقدير الذكر، فهي كالأنية المكسورة من جهة. قاله القرافي.

تَنْبِيْهُ: معرفة الله لا توصف بالصحة بخلاف الإيمان؛ لأن معرفة الله تعالى هي إدراكه على ما هو به، والإيمان التصديق بأمر مخصوصة بشروط مخصوصة، فتارة يستجمع ما يعتبر فيه شرعا فيكون موافقا، وتارة

(1) انظر شرح التنقيح (ص 76).

(2) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد الكتاني المعروف بابن الكاتب، الفقيه المشهور بالعلم وإقامة الحجة. أخذ عن: ابن شلبون والقابسي، وحصلت بينه وبين أبي عمران القاسي مناظرات في مسائل مشهورة، توفي سنة 408 هـ. تنظر ترجمته في شجرة النور: (1/157).

(3) هو عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن بن محمد بن المهدي أبو محمد، سلطان العلماء، وشيخ الإسلام، أخذ عن: الأمدى وغيره، له قواعد الأحكام وغيره. ولد سنة 578 هـ، وتوفي 660 هـ. تنظر ترجمته في طبقات السبكي: (8/209) والأعلام: (21/4).

(4) الضياء اللامع (1/50).

لا يستجمع فيكون مخالفا. قاله في الآيات البيئات.

68 يُبَيِّنُ عَلَى الْقَضَاءِ بِالْجَدِيدِ أَوْ أَوَّلِ الْأَمْرِ لَدَى الْمُجِيدِ

يعني أن الخلاف في تعريف الصحة مبني عند المجيد - بضم الميم - أي الممعن⁽¹⁾ للنظر في علم الأصول على الخلاف في القضاء، هل هو بأمر جديد أو بالأمر الأول، فعلى الأول بنى المتكلمون مذهبهم في العبادة التي لم تفعل في وقتها، من أنها موافقة الأمر فلا يوجبون القضاء لما لم يرد نص جديد به، وعلى الثاني بنى الفقهاء.

69 وَهِيَ وَفَائِقُهُ لِنَفْسِ الْأَمْرِ أَوْ ظَنِّ مَأْمُورٍ لَدَى ذِي خُبَرٍ

يعني أن الصحة عند ذي خبر - بضم الخاء المعجمة - أي معرفة بالفن، وهو تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي⁽²⁾ موافقة ذي الوجهين نفس الأمر عند الفقهاء، وعند المتكلمين موافقة ظن المأمور، فهم متفقون على أن الصحة موافقة الأمر، لكن الفقهاء يعتبرون الموافقة في نفس الأمر، والمتكلمون يعتبرونها في ظن المكلف، فكانت صلاته المذكورة صحيحة

(1) في الأصل وج المنعم، ولعلها سبق قلم.

(2) هو تقي الدين علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام السبكي، أبو الحسن، شيخ الاسلام في عصره، وأحد الحفاظ المفسرين المناظرين. وهو والد تاج الدين السبكي صاحب الطبقات والجمع، ولد في سبك سنة: 683هـ وولي قضاء الشام سنة: 739هـ، واعتل فعاد إلى القاهرة، فتوفي فيها سنة: 756هـ. من كتبه الدر النظيم في التفسير، ومختصر طبقات الفقهاء، والإبهاج في شرح المنهاج أكمله ابنه التاج. ترجمته في طبقات الشافعية: (89/10) - (94) وبغية الوعاة: (176/2).

عند المتكلمين دون الفقهاء⁽¹⁾.

قال السبكي: تسمية الفقهاء لها باطلة ليس لاعتبارهم سقوط القضاء في حد الصحة كما ظنه الأصوليون؛ بل لأن شرط الصلاة عندهم الطهارة في نفس الأمر، والصلاة بدون شرطها باطلة وغير مأمور بها⁽²⁾.

وكون الصلاة بدون شرطها باطلة وغير مأمور بها مبني على أن حصول الشرط الشرعي شرط في صحة التكليف ووقوعه.

70 بِصِحَّةِ الْعَقْدِ يَكُونُ الْأَثَرُ

يعني أن ترتب أثر العقد وهو ما شرع العقد له، كالتصرف في البيع والاستمتاع في النكاح إذا وجد، فهو ناشئ عن صحة العقد لا عن غيرها، وليس المراد أنه متى وجدت الصحة نشأ عنها الثمرات؛ لأن بيع الخيار صحيح، ولا ينشأ عنه قبل تمام عقده ثمرة، ولا يرد على ذلك الخلع والكتابة الفاسدان، فإنه يترتب عليهما أثرهما من البينونة والعتق مع أنهما غير صحيحين؛ لأن ترتب أثرهما ليس للعقد، بل للتعليق، وهو صحيح لا خلل فيه، ونظير ذلك القراض والوكالة الفاسدان، فإنه يصح فيهما التصرف لوجود الإذن فيه، وإن لم يصح العقد، فظهر لك أن الصحة منشأ الترتب لا نفسه، خلافاً لمن قال بذلك، إذ لو كانت نفسه لم توجد بدونها⁽³⁾.

(1) انظر البحر المحيط: (313/1).

(2) انظر الإبهاج: (151/1).

(3) انظر منع الموانع للسبكي: (ص 319 - 320).

وَفِي الْفُسَادِ عَكْسُ هَذَا يَظْهَرُ

يعني أن فساد العقد عكس صحته في أنه لا يترتب عليه أثر العقد؛ لأن النهي عندنا كالشافعية يدل على الفساد إلا لدليل، ويدل على الصحة عند أبي حنيفة، قال: إذا اشترى جارية شراء فاسدا جاز له وطؤها، وكذلك جميع العقود، وقال الشافعية: يحرم عليه الانتفاع مطلقا وإن باع ألف بيع وجب نقضه (1).

قال القرافي: ونحن خالفنا أصلنا وراعينا الخلاف في المسألة، وقلنا: إن البيع الفاسد يفيد شبهة الملك فيما يقبل الملك، فإذا لحقه أحد أربعة أشياء تقرر الملك بالقيم، وهي: حوالة الأسواق، وتلف العين، ونقصانها، وتعلق حق الغير بها (2). انتهى. وإلى ذلك أشار بقوله:

71 إِنْ لَمْ تَكُنْ حَوَالَةً أَوْ تَلَفٌ تَعَلَّقَ الْحَقُّ وَنَقَصَ يُؤْلَفُ

وتعلق الحق به: كرهنه وإجارته، ويترتب أيضا على كونه يفيد شبهة الملك ضمان المبيع بالقبض. قوله: يؤلف بالبناء للمفعول؛ أي نقص موجود في ذاته.

72 كِفَايَةُ الْعِبَادَةِ الْإِجْرَاءُ وَهِيَ أَنْ يَسْقُطَ الْاِئْتِزَاءُ

73 أَوْ السَّقُوطُ لِلْقَضَا

(1) انظر شرح التنقيح (ص 77).

(2) شرح التنقيح (ص 77).

يعني أن الإجزاء من أوصاف العبادة كالصحة، فيقال: صلاة صحيحة مجزئة، فإجزاء العبادة هو كفايتها، وتلك الكفاية أن يسقط طلب الشارع لها من المكلف لإتيانه بما يخرج به من عهدة التكليف لموافقة الشرع، وذلك هو الصحة وهو الامتثال أيضا.

ولا يشترط في الإجزاء إسقاط القضاء، فإجزاء العبادة صحتها، لا ناشيء عنها كما يقتضيه كلام السبكي، وصرح به المحلي⁽¹⁾، وإن خالفا في ذلك ابن الحاجب القائل: إن الإجزاء هو الصحة، ولعلهما اطلعا على ما قاله وخالفاه قصدا لعدم امتناع مخالفتهما له، خصوصا من مثل السبكي؛ لما له من الباع الواسع في الفن والتحقيق وكثرة الاستدراكات فيه على ابن الحاجب وغيره، مع عدم انحصار كلام الأصوليين فيما ينقله ابن الحاجب، وهذا على جر العبادة في قول السبكي: والعبادة إجزاؤها⁽²⁾؛ أي كفايتها في سقوط التعبد، أي وبصحة العبادة إجزاؤها، وأما إن رفعنا العبادة فهو موافق لابن الحاجب.

قوله: (أو السقوط للقضاء) أو لتنوع الخلاف، يعني أن بعضهم ذهب إلى أن الإجزاء هو سقوط القضاء، وعليه فالإجزاء والصحة مترادفان على القول المرجوح فيهما عند السبكي⁽³⁾.

ورده القرافي بأن من مات في وسط الوقت ولم يصل، أو صلى صلاة فاسدة، فقد وجد في حقه سقوط القضاء دون الإجزاء، إذ القضاء إنما يتوجه

(1) انظر شرحه على جمع الجوامع (1/104).

(2) جمع الجوامع (ص 14).

(3) جمع الجوامع (ص 14).

بعد خروج الوقت وبقاء أهلية التكليف، والميت ليس أهلاً للتكليف⁽¹⁾.

..... وَذَا أَخْصَ مِنْ صِحَّةٍ إِذْ بِالْعِبَادَةِ يُخْصَ

ذا مشاربه إلى الأجزاء، يعني أن الأجزاء أخص مطلقاً من الصحة وهي أعم مطلقاً؛ لأن الأجزاء مختص بالعبادات لا يتجاوزها إلى المعاملات، والصحة توصف بها المعاملات كالعبادات، فيقال: عقد صحيح، ولا يقال: عقد مجزئ⁽²⁾.

74 وَالصَّحَّةُ الْقَبُولُ فِيهَا يَدْخُلُ وَبَعْضُهُمْ لِلِاسْتَوَاءِ يَنْقُلُ

يعني أن الصحة يدخل فيها القبول والثواب لشمولها لهما، فهي أعم منهما مطلقاً عند الجمهور، قال السبكي: فالجمهور تصحح ولا يثاب⁽³⁾، وبعضهم نقل استواء الصحة والقبول أي: ترادفهما، فاللام في (للاستواء) زائدة وهي مفعول (ينقل) وإنما لم يتعرض الأصوليون لذكر القبول وإن كان من أوصاف العبادة؛ لأنه أمر مغيب عنا لا تدخله أحكامنا؛ لأنهم إنما يذكرون ما تدخله أحكامنا بضوابط عندنا معلومة أو مظنونة، وهذا بناء على أنه ليس مرادفاً للصحة. قاله القرافي⁽⁴⁾.

(1) انظر شرح التنقيح (ص 78).

(2) انظر الضياء اللامع (151/1 - 152).

(3) جمع الجوامع (ص 18).

(4) انظر الضياء اللامع (155/1).

75 وَخَصَّصَ الْإِجْزَاءَ بِالْمَطْلُوبِ وَقِيلَ بَلْ يَخْتَصُّ بِالْمَكْتُوبِ

يعني أن الإجزاء إثباتا كان أو نفيا يختص بالمطلوب أعني العبادة، واجبة كانت أو مندوبة لا يتجاوزها إلى العقد المشترك لها في الصحة⁽¹⁾، وإن كان قد يكون عبادة حيث طلب، إذ المراد ما أصل وضعه التبعيد لا ما يطرأ له ذلك كالعقد. قاله في الآيات البيّنات⁽²⁾. وهذا هو المشهور. وقيل: إن الإجزاء مختص بالمكتوب؛ أي الواجب من العبادة.

ومنشأ الخلاف حديث ابن ماجه⁽³⁾ وغيره مثلا (أربع لا تجزئ في الأضاحي) وقوله - ﷺ - لأبي بردة⁽⁴⁾: (اذبحها ولن تجزئ عن أحد بعدك)⁽⁵⁾. ومعنى كونهما منشأ الخلاف أن من قال: بوجوب ما وصف في كل منهما بالإجزاء لما قام عنده من دليل الوجوب قال: لا يوصف بالإجزاء إلا الواجب، ومن قال بالتدب لما قام عنده من دليل التدب، قال يوصف

(1) انظر شرح المحلي (104/1).

(2) الآيات البيّنات: (204/1).

(3) هو الإمام الحافظ المحدث المشهور أبو عبد الله بن محمد بن يزيد بن ماجه القزويني الربيعي بالولاء المعروف بابن ماجه، واختلف في ماجه فقيل إنه نسبة لأبيه وقيل لجدّه وقيل لأمه توفي سنة 273هـ. انظر كتاب وفيات الأعيان (213/1) والأعلام (144/7).

(4) هو هانئ بن بردة بن نيار الأنصاري، خال البراء بن عازب، شهد بدرا وما بعدها، وشهد حروب الإمام علي، توفي في أول خلافة معاوية. تنظر ترجمته في الإصابة 18/4، وتهذيب الأسماء واللغات 178/2.

(5) أخرجه البخاري في (73) كتاب العيدين (1) باب سنة الأضحية. وقال ابن المبارك: هي سنة ومعروف (رقم 5545)، ومسلم في (35) كتاب الأضاحي (1) باب وقتها (رقم 1961).

به كل من الواجب والمندوب، ومن استعمال الأجزاء في الواجب اتفاقاً (لا تجزئ صلاة لا يقرأ فيها بأم القرآن) قاله المحلي⁽¹⁾. بناء على أن الصلاة في الحديث هي الواجبة، وليس كذلك، فإنها نكرة في سياق النفي تعم الواجب والمندوب، فاستعمال الأجزاء فيها إنما هو على القول الآخر⁽²⁾.

تَنْبِيْهُ: جزأ الثلاثي إذا كان مهموزاً كان بمعنى الكفاية، وإذا كان غير مهموز كان بمعنى القضاء، ويأتي بمعنى الكفاية أيضاً. قاله المازري⁽³⁾⁽⁴⁾.

76 وَقَابِلِ الصَّحَّةِ بِالْبُطْلَانِ وَهُوَ الْفُسَادُ عِنْدَ أَهْلِ الشَّانِ

يعني أن الصَّحَّةَ يقابلها البطلان، فهو مخالفة ذي الوجهين الشرع، وقيل في العبادة عدم إسقاط القضاء، والبطلان هو الفساد عند أهل هذا الشأن⁽⁵⁾؛ أي الفن. قوله: (قَابِلِ) بكسر الموحدة؛ لأنه فعل أمر.

77 وَخَالَفَ التُّعْمَانُ فَالْفُسَادُ مَا نَهَيْهُ لِلْوَصْفِ يُسْتَفَادُ

- (1) في شرح جمع الجوامع (105/1 - 106).
- (2) انظر حاشية زكريا (254/1 - 255).
- (3) هو أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر التميمي المازري، المالكي الشهير بالإمام أصله من مازر بفتح الزاي وكسرهما مدينة بصلقية، وهو آخر من اشتغل بإفريقية بتحقيق العلم ورتبة الاجتهاد، ودقة النظر، له تأليف تدل على فضله وتبحره، منها شرح التلطين، وشرح البرهان لأبي المعالي سماه إيضاح المحصول من برهان الأصول، والمعلم بفوائد مسلم، توفي سنة 536 هـ تنظر ترجمته في وفيات الأعيان (285/4) وشجرة النور الزكية ص 125.
- (4) انظر الضياء اللامع (155/1).
- (5) انظر شرح المحلي (106/1).

يعني أن النعمان - وهو أبو حنيفة - خالف الجمهور في تعريف الفساد، فقال: مخالفة ما ذكر للشرع بأن كان منهياً عنه، إن كانت لكون النهي عنه لأصله فهي البطلان، كالمخالفة التي في الصلاة المفقود منها بعض الشروط أو الأركان. إلا أن التمثيل للمخالفة لأصله بفقد الشروط فيه نظر؛ لأن الشروط خارجة عن المشروط. قاله في الآيات البيئات⁽¹⁾.

ثم قال: اللهم إلا أن يراد بقولهم لأصله ما يتوقف عليه الأصل شرطاً كان أو ركناً⁽²⁾. انتهى.

وكبيع الملاقيح: وهي ما في البطون من الأجنة لانعدام ركن من البيع، وإن كان منهياً عنه لوصفه اللازم له، فهي الفساد كما في صوم يوم النحر للإعراض بصومه عن ضيافة الله تعالى للناس بلحوم الأضاحي التي شرعها فيه، والإعراض وصف لازم للصوم غير داخل في مفهومه، ومقتضى نقل التفتازاني أن الوصف هو إيقاع الصوم فيه⁽³⁾.

قال في الآيات البيئات: يمكن حمل إحدى العبارتين على الأخرى بأن يكون جعل الوصف هو الإيقاع باعتبار ما تضمنه من الإعراض المذكور⁽⁴⁾، انتهى.

وكما في بيع الدرهم بالدرهمين لاشتماله على الزيادة فيأثم به، ويفيد

(1) الآيات البيئات: (207/1).

(2) المصدر نفسه والصفحة.

(3) التلويح (406/1 - 412).

(4) الآيات البيئات: (208/1).

بالقبض الملك الخبيث؛ أي الضعيف لكونه مطلوباً رفعه بالتفاسخ للتخلص من المعصية، فالباطل لا اعتداد به عنده، ويعتد بالفساد، فلو نذر صوم يوم النحر صح نذره؛ لأن المعصية في فعله دون نذره ويؤمر بفطره وقضائه ليتخلص من المعصية ويفي بالنذر، ولو صامه خرج عن عهدة نذره؛ لأنه أدى الصوم كما التزمه فقد اعتد بالفساد.

78 فَعَلُ الْعِبَادَةِ بِوَقْتٍ عَيْنًا شَرْعًا لَهَا بِاسْمِ الْأَدَاءِ قُرْنَا

فعل مبتدأ، وبوقت يتعلق به، وجملة عين بالبناء للمفعول نعت وقت، وشرعا ظرف عامل فيه عين، وجملة قرن باسم الأداء خبر المبتدأ، وقرن مبني للمفعول، واقتترانه باسم الأداء اقتران الدال بالمدلول.

قال القرافي في التنقيح في تعريف الأداء: وهو إيقاع العبادة في وقتها المعين لها شرعا لمصلحة اشتمل عليها الوقت، فقولنا: في وقتها احترازا من القضاء، وقولنا: شرعا احترازا من العرف، وقولنا: اشتمل عليها الوقت احترازا من تعيين الوقت لمصلحة المأمور به لا لمصلحة في الوقت، كما إذا قلنا: الأمر للفور فإنه يتعين الزمان الذي يلي ورود الأمر، ولا نَصِفُه بكونه أداء في وقته ولا قضاء بعد وقته، كمن بادر لإزالة منكر أو إنقاذ غريق، فإن المصلحة هاهنا في الإنقاذ، سواء كان في هذا الزمان أو في غيره. وأما تعيين أوقات العبادات فنحن نعتقد أنها لمصالح في نفس الأمر اشتملت عليها هذه الأوقات وإن كنا لا نعلمها، وهكذا كل تعبدٍ معناه أنا لا نعلم مصلحته، لا أنه ليس فيه مصلحة، طردا لقاعدة الشرع في عاداته في رعاية مصالح العباد على سبيل التفضل، فقد تخلص أن التعيين في الفوريات

لتكميل مصلحة المأمور به، وفي العبادات لمصلحة في الوقت، فظهر الفرق (1). انتهى.

قال في الشرح: قولي إذا قلنا الأمر للفور: فإنه يتعين الزمان الذي يلي ورود الأمر ليس كذلك، بل قال القاضي أبوبكر: لا بد من زمان لسماع الصيغة، وزمان لفهم معناها، وفي الثالث يكون الامتثال (2). انتهى. قوله (فعل العبادة) أي فعل كلها، فالعقود لا توصف بالأداء.

79 وَكَوْنُهُ يَفْعَلُ بَعْضٌ يَخْصُلُ لِعَاْضِدِ النَّصِّ هُوَ الْمُعْمُولُ

يعني أن كون الأداء حاصلًا بفعل بعض العبادة في وقتها هو المعمول عليه عندنا، والمشهور للنص العاضد له وهو حديث الصحيحين: (من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة) (3). فالأداء عليه هو فعل بعض العبادة في وقتها المقدر لها شرعًا مع فعل البعض الآخر في الوقت - صلاة كان أو صوما - أو بعده في الصلاة (4)، وهل البعض المفعول في الوقت من الصلاة يجب أن يكون ركعة فأكثر، وهو المشهور عندنا الذي مشى عليه خليل بقوله: «وتدرك فيه الصبح بركعة لا أقل والكل أداء» (5)، أو يكون أقل

(1) انظر شرح التنقيح (ص 72).

(2) شرح التنقيح (ص 72).

(3) أخرجه البخاري في (9) كتاب مواقيت الصلاة، (29) باب من أدرك من الصلاة ركعة (رقم 580)، ومسلم في (5) كتاب المساجد ومواضع الصلاة، (30) باب من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك تلك الصلاة (رقم 607).

(4) انظر المحلي على جمع الجوامع (109/1).

(5) مختصر خليل (ص 23).

منها قولان. قال حلولو، قال الشيخ ابن عبد السلام: وأما القول بأن الأداء فعل كل العبادة في الوقت فليس في المذهب⁽¹⁾. انتهى. نعم ذكر البرزلي⁽²⁾ كونه في المذهب⁽³⁾.

80 وَقِيلَ مَا فِي وَقْتِهِ أَداءٌ وَمَا يَكُونُ خَارِجًا قَضَاءً

يعني أن سحنون⁽⁴⁾، قال: ما صُلي من الصلاة في الوقت فهو أداء وما صُلي بعده قضاء، بناء على أنها من قبيل الكلية لا من قبيل الكل المبني عليه القولان السابقان، وما قاله سحنون مقابل للمشهور، وينبغي على الخلاف حكم من صلت ركعة فغربت الشمس فحاضت، فعلى أنها كلها أداء لا تقضي تلك الصلاة؛ لأنها حاضت في وقت أدائها، وعلى أن بعضها قضاء تقضيها، إذ لم تحض إلا بعد خروج الوقت، فتخلدت في ذمتها. قال

(1) الضياء اللامع (160/1).

(2) هو أبو القاسم بن أحمد بن محمد البُلُوِي القيرواني، المعروف بالبرزلي: (641 - 844 هـ) والبرزلي نسبة لبرزلة بضم أوله وثالثه من القيروان، أحد أئمة المالكية في المغرب. حج، ومروا بالقاهرة سنة 800 وسكن تونس، وانتهت إليه الفتوى فيها. وكان يتبع بشيخ الإسلام. وعمر طويلا، توفي سنة 841 هـ، من كتبه جامع مسائل الأحكام مما نزل من القضايا للمفتين والحكام، وله الديوان الكبير في الفقه. ترجمته في الضوء اللامع: (189/11/6) والأعلام: (172/5).

(3) انظر مواهب الجليل (49/1).

(4) هو عبد السلام بن سعيد بن حبيب التنوخي، الملقب بسحنون: قاض، فقيه، انتهت إليه رئاسة العلم في المغرب. كان زاهدا لا يهاب سلطانا في حق يقوله. أصله شامي، من حمص، ومولده في القيروان سنة 160 هـ. ولي القضاء بها سنة 234 هـ واستمر إلى أن مات سنة 240 هـ روى المدونة في فروع المالكية عن عبد الرحمن بن قاسم عن الإمام مالك. تنظر ترجمته في الديباج: (30/2) والأعلام: (5/4).

في التكميل:

عليهما القضا لمن قد صلت أي ركعة فغربت فحاضت⁽¹⁾

وينبغي على الخلاف أيضا جواز الاقتداء به في بقية الصلاة بعد خروج الوقت، قال في التكميل:

وأجر الاقتداء بعد ما خرج وقت الضرورة على ذا لا حرج⁽²⁾

فعلى أنها أداء لا يصح الاقتداء به؛ لأن المأموم قاض والإمام مؤد، والمساواة في الأداء والقضاء واجبة، وعلى أن الركعة الأخيرة قضاء صح وينوي القضاء، وأحرى على القول الأول القائل إن كلها قضاء⁽³⁾، والمذهب كما في الحطاب عند قوله: «والكل أداء»⁽⁴⁾ أن نية الأداء والقضاء كل منهما تنوب عن الأخرى⁽⁵⁾.

ونقل خليل في التوضيح عن سند⁽⁶⁾، وابن عطاء الله⁽⁷⁾، أنهما قالوا:

(1) انظر الروض المبهج (ص 142).

(2) انظر الروض المبهج (ص 142).

(3) الروض المبهج (ص 145).

(4) مختصر خليل (ص 23).

(5) مواهب الجليل (49/2).

(6) هو سند بن عثان بن إبراهيم بن حريز بن الحسين بن خلف أبو علي الأسدي المصري، الفقيه الإمام، أخذ عن أبي بكر الطرطوشي، وأبي الطيار السلفي، له: الطراز في شرح المدونة، نحو ثلاثين سفرا ومات ولم يكمله، توفي سنة 541 هـ. تنظر ترجمته في الديباج: (207) وشجرة النور: ص 125.

(7) لعله يقصد به رشيد الدين أبو محمد عبد الكريم بن عطاء الله الإسكندري، إمام في الفقه والأصول والعربية، كان رفيق ابن الحاجب في الأخذ عن الأبياري، وأخذ عن أبي الحسن =



لا نعرف خلافا في إجزاء نية الأداء عن نية القضاء في الصلاة⁽¹⁾، ونقل أن الباجي⁽²⁾ خرج قولاً بعدم الإجزاء فيهما من قولهم بعدم الإجزاء في مسألة صوم الأسير⁽³⁾، على أن التخريج المذكور بحث فيه في التوضيح باحتمال أن سبب عدم الإجزاء في مسألة الأسير، أن رمضان عام لا يكون قضاء عن رمضان قبله، لا أن الأداء لا ينوب عن القضاء بدليل أنه يجزئه اتفاقاً إذا تبين أنه صام ما بعد رمضان، كما في ابن الحاجب⁽⁴⁾. قاله شيخنا البناني عند قوله: أو الأداء أو ضده. قال في المنهج:

هل نية الأداء والقضاء تنوب ذي عن ذي بالاستواء⁽⁵⁾

أي هل نية الأداء تنوب عن نية القضاء وعكسه أولاً؟ وفي المذهب قول أن الصلاة إذا فعلت في الضروري من ذي غير عذر كانت كلها قضاء، قال ميارة: وعليه فتقضي إذا حاضت في الركعة الأولى⁽⁶⁾ انتهى.

= بن جبير، وعنه: ابن أبي الدنيا الطرابلسي. له: البيان والتقريب في شرح التهذيب، ومختصر التهذيب، توفي سنة 612 هـ، ولم يرتضه مخلوف. تنظر ترجمته في الديباج: (269) وشجرة النور: (240/1).

(1) انظر شرح المنجور (238/1).

(2) هو العالم الكبير أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجي القرطبي المعروف بالباجي نسبة إلى باجة التي بالأندلس، ولد سنة 403 هـ ورحل إلى الحجاز سنة 426 هـ وعاد إلى الأندلس، فولي القضاء في بعض أنحائها. وتوفي بالمرية سنة 474 هـ رحمه الله، من أهم كُتبه السراج في علم الحجاج، وإحكام الفصول، والحدود، والإشارة، وغير ذلك. تنظر ترجمته في معجم الأدباء: لياقوت، (120/1) والأعلام: (125/3).

(3) المنتقى: (1) 4/2.

(4) انظر جامع الأمهات: (ص 174 - 175).

(5) انظر شرح المنجور على المنهج (237/1).

(6) الروض المبهج (ص 144).

يعني فيما إذا صلت ركعة قبل الغروب وأخرى بعده، وأما ذو العذر إذا صلاها في الضروري فهي أداء.

81 وَالْوَقْتُ مَا قَدَرَهُ مَنْ شَرَعًا مِنْ زَمَنِ مُضَيَّقًا مُوسَعًا

لما ذكر الوقت في تعريف الأداء احتيج إلى تعريفه، فعرفوه بأنه الزمان الذي قدره الشارع للعبادة⁽¹⁾ موسعا كان، كزمن الصلوات الخمس والوتر والفجر والعيدين والضحى، أو مضيقا، كزمن صوم رمضان وأيام البيض. فما لم يقدر له زمان في الشرع كالنذر والنفل المطلقين وغيرهما، وإن كان فوريا، كالإيمان بالله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للقادر، لا يسمى فعله أداء ولا قضاء، وإن كان الزمان لازما له⁽²⁾، والوقت المقدر شامل للوقت الأصلي والوقت التبعية، كوقت أولى المجموعتين جمع تقديم بالنسبة للثانية، ووقت ثانية المجموعتين جمع تأخير بالنسبة للأولى، والوقت التبعية هو الذي لا يقدر لغير صاحبة الوقت أولا، بل ثانيا عند عروض مسوغ الجمع⁽³⁾.

ولا يرد على التعريف أنه غير مانع كما قال ناصر الدين اللقاني: بأن وقت الصلاة عند خروج وقت الأداء هو وقت تذكرها، لأننا نقول كما في الآيات البينات: إن المفهوم من المقدر هو المعين أوله وآخره، فلا يصدق على زمان تذكر الفائتة، فإنه ليس كذلك⁽⁴⁾.

(1) انظر جمع الجوامع (ص 15).

(2) انظر المحلى على جمع الجوامع (110/1).

(3) انظر الآيات البينات (214/1).

(4) الآيات البينات: (214/1 - 215).

82 وَضِدُّهُ الْقَضَا تَدَارُكًا لِمَا سَبَقُ الَّذِي أَوْجَبَهُ قَدْ عَلِمَا

يعني أن القضاء ضد الأداء، والقضاء لغة: فعل الشيء كيف كان. قال تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾⁽¹⁾، واصطلاحاً: هو فعل العبادة كلها خارج الوقت المقدر لها على المشهور في الأداء، حال كون ذلك الفعل تداركاً لشيء علم تقدم ما أوجب فعله في خصوص وقته، وتدارك الشيء واستدراكه وإدراكه: الوصول إليه.

قوله: تداركاً... إلخ. خرج به الصلاة المؤداة في الوقت إذا أعيدت بعده في جماعة مثلاً، بناء على جوازه، فلو صلى شخص في الوقت وحده ثم وجد جماعة يصلون تلك الصلاة بعد الوقت، أو صلى منفرداً خارج الوقت ثم وجد جماعة فاتتهم تلك الصلاة فجمعوها وأعادها معهم، فهل له الإعادة معهم؟ قال المشدالي⁽²⁾ ظاهر الكتاب يجوز، وعرضته على ابن عرفة فقال: ظاهر الكتاب كما قلت، والذي عندي أنه لا يفعل؛ لأن تعليلهم الإعادة بتحصيل فضيلة الوقت يقتضي تخصيصها بالوقت. المشدالي: إنما عللوا الإعادة بتحصيل فضل الجماعة. الحطاب: وقد رأيت لسند التصريح بأن الإعادة لتحصيل فضل الجماعة مختصة بالوقت⁽³⁾.

(1) الجمعة من الآية: (10).

(2) هو العلامة أبو علي منصور بن أحمد بن عبد الحق ناصر الدين الزواوي المشدالي. ولد سنة: 631 هـ ورحل صغيراً إلى دمشق مع أبيه، ومكث في رحلته نحو عشرين سنة. أخذ عن: العز بن عبد السلام، والشرف المرسي، وابن الحاجب وغيرهم، وعنه: أبو منصور الزواوي، وابن مرزوق الجد، وأبو علي وأبو العباس البجائين. له: شرح على الرسالة لم يكمل. توفي رحمه الله سنة 731 هـ تنظر ترجمته في شجرة النور: (217/1).

(3) مواهب الجليل للحطاب (399/2).

وخالفنا تعبير السبكي بما سبق له مقتضى⁽¹⁾ الشامل للوجوب والندب؛ لأنه راعى مذهبه فقط من قضاء النافلة التي لها أسباب عند الشافعية، ونحن لا يقضى عندنا غير الفرض إلا الفجر، فتقضى إلى الزوال على المشهور، وقيل لا تقضى مطلقاً⁽²⁾، وليس المراد بالاستدراك مجرد الوصول إلى ما سبق له موجب لفعله في الوقت، بل لا بد مع ذلك أن يكون الوصول إليه مطلوباً على وجه الجبرية للخلل الواقع، والخلل ما أدخل بالإجزاء⁽³⁾.

وكون العلماء يقولون حجة القضاء ويسمون ما أدركه المسبوق من الصلاة أداء، وما يصليه بعد الإمام قضاء لا ينقض حد القضاء؛ لأن الحج لما أحرم به وتعين بالشروع سمي بعد ذلك قضاء. قاله القرافي⁽⁴⁾.

ويطلق القضاء أيضاً على ما وقع على خلاف نظامه، ومنه قضاء صلاة المسبوق، فإن وضع الجهر في صلاة المغرب مثلاً أن يكون قبل السر، فإذا وقع آخر الصلاة فقد وقع على خلاف نظامه. قاله القرافي⁽⁵⁾.

وقال الرهوني: يرد على حد الأداء والقضاء مسألة، وهي: من صلى خارج الوقت يظن أن الوقت باق، فإنه لا يتناوله حد الأداء ولا حد القضاء⁽⁶⁾، قلت: بل يتناوله حد القضاء، ونية الأداء تنوب عن نية القضاء.

(1) جمع الجوامع (ص 15) والمحلي عليه (112/1).

(2) انظر مواهب الجليل (392/2).

(3) انظر الآيات البيّنات (221/1).

(4) شرح التنقيح (ص 73).

(5) شرح التنقيح (ص 73 - 74).

(6) تحفة المسؤول (211/1).

83 مِّنَ الْأَدَاءِ وَاجِبٌ وَمَا مُنِعَ وَمِنْهُ مَا فِيهِ الْجَوَازُ قَدْ سُمِعَ

يعني أن الأداء له ثلاث حالات .

الأولى: أن يكون واجبا، إذا جرى السبب ووجد الشرط ثم لم يتفق الفعل، كمن ترك الصلاة عمدا، فإطلاق القضاء في حق هذا حقيقة .

الحالة الثانية: أن يكون ممنوعا، كصوم الحائض، فتسميته قضاء مجاز محض، والصحيح أنه أداء .

الحالة الثالثة: أن يكون جائزا، كالمرضى والمسافر إذا كان الصوم يضر بالمرضى ولا يهلكه، فقد أبيع له الفطر كالمسافر، والصحيح أن تسميته في حقهما قضاء مجاز لثبوت التخيير، أما الذي يخشى الهلاك فصومه ممنوع، فإن صام، فهل يكون مؤديا للواجب؟ قياسا على الصلاة في الدار المغصوبة تصح؛ لأنه مطيع لله تعالى بصومه وجان على النفس بالفساد، كما جنى الغاصب على منافع المغصوب، أولا يكون مؤديا له؛ لأنه حرام، والحرام لا يجزئ عن الواجب؟ فيه احتمالان⁽¹⁾.

84 واجْتَمَعَ الْأَدَاءُ وَالْقَضَاءُ وَرُبَّمَا يَنْفَرِدُ الْأَدَاءُ

85 وَانْتَقَا فِي النَّقْلِ

يعني أن العبادة قد توصف بالأداء والقضاء معا كالصلوات الخمس،

(1) انظر شرح التفحيح (ص 75).



وقد توصف بالأداء وحده كصلاة الجمعة والعيدين، وقد لا توصف بهما كالنوافل التي لا وقت لها، واستشكل وصف الجمعة بالأداء من جهة أن العرب لا تصف الشيء بصفة إلا إذا كان قابلا لضعدها، وأجيب بأن الجمعة قابلة عقلا أن يدخلها القضاء، لكن الشرع هو الذي منع منه.

تنبيه: قال في التنقيح: لا يشترط في القضاء تقدم الوجوب بل تقدم سببه عند الإمام والمازري وغيرهما من المحققين، خلافا للقاضي عبد الوهاب⁽¹⁾ وجماعة من الفقهاء، فإن الحائض تقضي ما حرم عليها فعله في زمن الحيض، والحرام لا يتصف بالوجوب، وبسط ذلك ذكرته في الفقه في كتاب الطهارة، ثم تقدم السبب قد يكون مع الإثم كالمتمتع المتمكن، وقد لا يكون كالنائم والحائض، والمزيل للإثم قد يكون من جهة العمد كالسفر، وقد لا يكون كالحيض، وقد يصح معه الأداء كالمرض، وقد لا يصح، إما شرعا كالحيض، أو عقلا كالنوم⁽²⁾. انتهى.

قال في الشرح: قولي خلافا للقاضي عبد الوهاب، معناه أنه قال: إن الحيض يمنع من صحة الصوم دون وجوبه، فاشترط في خصوص هذه الصورة تقدم الوجوب مع السبب، ولم يجعل ذلك شرطا عاما⁽³⁾. انتهى.

(1) هو أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر بن أحمد بن الحسين بن هارون بن مالك بن الطوق البغدادي، الفقيه المالكي الأصولي الشاعر الأديب العابد الزاهد. ولد سنة: 362هـ، وأخذ عن: الأبهري، والباقلاني. وعنه: أبو عمرو، وابن الشماع وغيرهما له: الإفادة، والتلخيص في أصول الفقه، والأدلة في مسائل الخلاف وغيرها. توفي رحمه الله سنة 422 هـ، وقيل: 421 هـ. تنظر ترجمته في الديباج: (261)، وشجرة النور: (155/1).

(2) شرح التنقيح: (ص 74).

(3) شرح التنقيح: (ص 74).

..... وَالْعِبَادَةُ تَكَرُّرُهَا لَوْ خَارِجًا إِعَادَةً

86 لِلْعُذْرِ

يعني أن العبادة توصف بالإعادة: وهي تكرير العبادة؛ أي فعلها أولاً في الوقت، ثم فعلها ثانياً حيث كان في الوقت، بل ولو كان الفعل الثاني خارجاً عن الوقت عندنا. والمخالف يشترط كون الثاني في الوقت أيضاً.

قوله: للعذر، يعني أن التكرار لا بد أن يكون لعذر من فوات ركن أو شرط، وذلك لا يختص بالوقت، أو من تحصيل مندوب، وهو مختص بالوقت. قاله القرافي⁽¹⁾. كالإعادة لتحصيل فضل الجماعة إذا بقي الوقت عند الجمهور، أو مطلقاً عند المشدالي، وهو ظاهر الكتاب⁽²⁾.

..... وَالرُّخْصَةُ حُكْمٌ غَيْرًا إِلَى سُهُولَةٍ لِعُذْرِ قُرَرًا

87 مَعَ قِيَامِ عِلَّةِ الْأَصْلِيِّ

الرخصة لغة: السهولة واللين والمسامحة، واصطلاحاً: الحكم المتغير من حيث تعلقه بالمكلف، من صعوبة إلى سهولة لعذر مع قيام سبب الحكم الأصلي، كما إذا تغير من حرمة الفعل أو الترك إلى الحل. فخرج بالتغير: ما كان باقياً على حكمه الأصلي، كالصلوات الخمس، وبالسهولة: نحو الحدود والتعازير مع تكريم الأديمي المقتضي للمنع من ذلك وحرمة

(1) شرح التنقيح: (ص 74).

(2) انظر مواهب الجليل (399/2).



الاصطياد بالإحرام بعد إباحته قبله، وبالعذر: ما تغير إلى سهولة لا لعذر، كحل ترك تجديد الوضوء بعد حرمة، وقيام السبب للحكم الأصلي: النسخ، كإباحة ترك ثبات الواحد من المسلمين لعشرة من الكفار في القتال بعد حرمة، وسببها قلة المسلمين في صدر الإسلام، وقد زالت لكثرتهم بعد ذلك، وعذرهما مشقة الثبات المذكور⁽¹⁾.

وقلنا من حيث تعلقه؛ لأن تغير الحكم محال، إذ هو كلام الله تعالى النفسي القديم، ولا بد أن يرد الدليل بتعلق الخطاب تعلقاً ذا سهولة بالنسبة إلى ما كان له من التعلق، احترازاً عما إذا لم يرد دليل لكن سقط التعلق لسقوط محله، كما في العضو المقطوع يسقط غسله لسقوطه، لكن لا يسمى رخصة. قاله ابن أبي شريف⁽²⁾.

واختلف هل التيمم عزيمة أو رخصة؟ أو عزيمة في حق العادم للماء، ورخصة في حق العاجز عن استعماله⁽³⁾؟ قال الخطاب في شرح مختصر خليل: والحق أنه رخصة ينتهي في بعض الصور للوجوب، كمن لم يجد الماء، أو خاف الهلاك باستعماله أو شديد الأذى. انتهى⁽⁴⁾.

فإن تغير إلى مماثل في السهولة أو الصعوبة، كأن تغير من وجوب فعل إلى وجوب فعل مماثل للفعل الأول في قدر مشقته، فالذي يظهر - كما في الآيات البيّنات - أن مثل ذلك من العزيمة، فالحكم منحصر في

(1) انظر شرح المحلي (54/1).

(2) الدرر اللوامع في تحرير شرح جمع الجوامع: لابن أبي شريف اللوحة: (16).

(3) انظر الآيات البيّنات (232/1).

(4) مواهب الجليل: (478/1).

الرخصة والعزيمة كما هو ظاهر كلامهم. وقال اللقاني: والحق أن الفعل لا يتصف بالعزيمة ما لم يقع في مقابلة الرخصة. قال في الآيات البيّنات: فليتأمل المراد بالوقوع في مقابلة الرخصة، وهل يطرد في أمثلتهم⁽¹⁾؟.

تَنْبِيْهُ: الرخصة بضم الراء مع ضم الخاء وإسكانها، قال الزركشي، ويقال: خرسه بتقديم الخاء، قال: والظاهر أنها مقلوبة من الأولى⁽²⁾.

.....
وَعَزَّيْهَا عَزِيْمَةُ النَّبِيِّ

يعني أن غير الرخصة عزيمة، وهو ما لم يتغير أصلاً، أو تغير إلى صعوبة، أو إلى سهولة لا لعذر، أو لعذر لا مع قيام السبب للحكم الأصلي، كما تقدمت أمثلته، والعزيمة لغة القصد المصمم؛ لأنه عزم أمره؛ أي قطع وحتم، صعب على المكلف أو سهل.

اعلم: أن بعضهم كالبيضاوي⁽³⁾، جعل الرخصة والعزيمة قسمين للحكم⁽⁴⁾، وجعلهما بعض كابن الحاجب قسمين للفعل الذي هو متعلق الحكم⁽⁵⁾، قال ابن أبي شريف: والأول أقرب إلى اللغة، إذ الرخصة لغة

(1) الآيات البيّنات (1/235 - 236).

(2) انظر تشنيف المسامع (1/165).

(3) هو القاضي ناصر الدين البيضاوي، أبو الخير، أو أبو سعيد عبد الله بن عمر، إمام مبرز في المنقول والمقول. أخذ عن: والده أبي القاسم عمر، والشيخ محمد بن محمد الكتختاني، وعنه: كمال الدين المراغي، وزيد الدين الهنكي. له: المنهاج، وتفسير القرآن، وطوالع الأنوار، ورسالة في موضوعات العلوم وتعاريفها، توفي سنة: 695 هـ. تنظر ترجمته في طبقات الشافعية الكبرى: 8/157، والفكر السامي: (2/406).

(4) انظر الإبهاج: (1/171 - 174).

(5) انظر مختصر المنتهى (1/344).

السهولة، وشرعا على الأول التسهيل والترخيص، بمعنى النقل إلى سهولة على وجه خاص، وعلى الثاني الفعل الذي هو متعلق ذلك التسهيل، والعزيمة لغة القصد المصمم، وشرعا على الأول الطلب والتخير على وجه ينتفي فيه قيد ما ذكر في تعريف الرخصة، وعلى الثاني متعلق الطلب والتخير وهو الفعل بالمعنى الشامل للكف، والتسهيل أقرب إلى السهولة من متعلقه، والطلب والتخير على الوجه المذكور أقرب إلى القصد المصمم من متعلقهما⁽¹⁾. انتهى.

88 وَتِلْكَ فِي الْمَأْذُونِ جَزْمًا تُوْجَدُ وَغَيْرُهُ فِيهِ لَهُمْ تَرَدُّدٌ

يعني أن الرخصة؛ أي متعلقها من فعل المكلف يكون مأذونا فيه، بأن يكون واجبا كأكل المضطر للميتة، أو مندوبا كالفطر في السفر، والمشهور أنه سنة، وإنما كان الفطر راجح الفعل للجمع فيه بين الترخيص وبراءة الذمة، بخلاف الفطر في السفر، ولذا اختلف العلماء في الأرجح فيه، هل هو الفطر أو الصوم أو هما سواء؟ وهذا إذا كان الصوم لا يجهده بفتح الياء؛ أي يشق عليه، فإن شق كان الفطر أولى ما لم يخف الهلاك بالصوم وإلا حرم، ومباحا كالسلم الذي هو بيع موصوف في الذمة، والأصل فيه المنع للغرر وكالعرايا⁽²⁾.

قوله: وغيره فيه.. إلخ يعني أن غير المأذون من مكروه بقسميه وحرام، هل يكون متعلق الرخصة أولا؟ فيه خلاف، فلذلك اختلف في

(1) الدرر اللوامع في تحرير شرح جمع الجوامع: لابن أبي شريف (17).

(2) انظر المحلي على جمع الجوامع (65/) الطبعة الحجرية.

العاصي بسفره هل يباح له الترخص؟ بناء على اختلاف المفسرين في قوله تعالى: ﴿غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾⁽¹⁾، هل هو في نفس الأكل أو في السبب الموصل إلى الاضطرار؟ فالمراد بالإباحة في قول خليل: «وسفر أبيح»⁽²⁾، مقابل الحرمة، فيدخل المكروه والمطلوب، ويخرج سفر المعصية فقط، وقال عبد الباقي⁽³⁾: وكره تيمم بسفر مكروه⁽⁴⁾. وقال ابن الحاجب في التيمم: ولا يترخص بالعصيان على الأصح⁽⁵⁾.

على أن الحق هو ما رجحه سند، والقرطبي⁽⁶⁾، وابن عبد السلام، وابن مرزوق⁽⁷⁾، من الجواز مطلقاً⁽⁸⁾، واختلف في الصائد للهو على

(1) البقرة من الآية 172.

(2) مختصر خليل: (ص 19).

(3) هو العلامة أبو محمد عبد الباقي بن يوسف بن أحمد بن محمد بن علوان الزرقاني، فقيه مالكي، ولد ومات بمصر. من كتبه شرح مختصر سيدي خليل. تنظر ترجمته في إيضاح المكنون للبغدادى 81/1 والأعلام: (272/3).

(4) انظر شرحه للمختصر: (114/1).

(5) جامع الأمهات: (ص 65).

(6) هو محمد بن أحمد بن أبي بكر بن قُوح الأنصاري الخزرجي الأندلسي، أبو عبد الله، القرطبي، من كبار المفسرين، صالح متعبد من أهل قرطبة، رحل إلى الشرق واستقر بمنية ابن خضيب في شمالي أسبوط بمصر، وتوفي فيها، من كتبه الجامع لأحكام القرآن، والأسنى في شرح أسماء الله الحسنى. وكان ورعاً متعبداً، طارحاً للتكلف، يمشي بثوب واحد وعلى رأسه طاقية. توفي رحمه الله سنة 671هـ. ترجمته في الديباج: (308/2) والأعلام: (322/5).

(7) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن أبي بكر بن مرزوق (710 - 781 هـ) فقيه وجه وخطيب، من أعيان تلمسان. رحل إلى المشرق سنة 718 مع والده، وأقام بمصر مدة وعاد إلى تلمسان سنة 733 فولى أعمالاً علمية وسياسية، له كتب، منها شرح عمدة الأحكام، وشرح الشفاء لم يكمله، والمفاتيح المرزوقية، وغير ذلك. تنظر ترجمته في كتاب البدر الطالع للشوكاني (119/2) والأعلام: (328/5).

(8) انظر مواهب الجليل: (479/1) والتوضيح (ص 322).

المشهور وهو الكراهة، هل يباح له الترخص أولاً؟ فإن انقطعت المعصية كالعاصي بالوطء إذا لم يقدر على مس الماء أبيح له التيمم. قاله ابن رشد⁽¹⁾.

والعزيمة تنقسم إلى الأحكام الخمسة، وخصها ابن الحاجب في مختصره الكبير بالوجوب⁽²⁾، والقرافي بالوجوب والندب، قال في التنقيح: والعزيمة طلب الفعل الذي لم يشتهر فيه مانع شرعي⁽³⁾.

89 وَرَبَّمَا نَحْيِي لِمَا أَخْرَجَ مِنْ أَصْلٍ بِمُطْلَقِ امْتِنَاعِهِ قَمِنْ

يعني أن الرخصة قد تطلق على ما استثنى من أصل كلي يقتضي المنع مطلقاً؛ أي سواء كان لعذر شاق أم لا؟ كالسلم، وضرب الدية على العاقلة، والقراض، والمساقاة، وبيع العرية، ونحو ذلك، قاله حلولو⁽⁴⁾، لكن الظاهر لي أن العرية من الرخصة بالمعنى الأول كالسلم كما تقدم، إلا أن يراد بالثاني ما يشمل بعض أفراد القسم الأول.

قوله: (بمطلق) متعلق بـ(قمن) بفتح الميم وكسره؛ أي حقيق، وضمير امتناعه للمخرج، وقمن نعت أصل.

90 وَمَا بِهِ لِلْجَبْرِ الْوُضُوءُ يَنْظَرُ صَحَّ هُوَ الدَّلِيلُ

(1) المقدمات الممهدة: (215/1).

(2) منتهى الوصول والأمل: ص (41).

(3) انظر شرح التنقيح (ص 85).

(4) انظر الضياء اللامع (174/1).

لما وقع ذكر الأحكام والأدلة في تعريف الفقه، بينت الأحكام وأقسامها وما يتعلق بها، ثم احتيج إلى بيان الدليل، قال زكرياء، قال إمام الحرمين: ويسمى دلالة ومستدلا به وحجة وسلطانا وبيانا وبرهانا⁽¹⁾. انتهى.

إلا أن الأخير خاص بالقطعي، والدليل فعيل بمعنى فاعل، وقد يأتي بمعنى الدلالة كما تأتي الدلالة بمعناه، والدليل عند المتكلمين: ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى العلم بمطلوب خبري؛ لأن مطالبهم يقينية والموصل إلى اليقين لا يكون ظنيا، ومطالب الفقهاء عملية والعمل لا يتوقف على العلم، وأيضاً فإن موضوع أصول الفقه الأدلة السمعية، وهي تعم العلم والظن، فلذلك عرفه الأصوليون بما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب خبري⁽²⁾.

والمراد التوصل بالقوة كما دل عليه التعبير بالإمكان، فقد لا ينظر في الدليل ولا يخرج ذلك عن كونه دليلاً، وصحة النظر بأن ينظر فيه من الجهة التي من شأنها أن ينتقل الذهن بها إلى ذلك المطلوب المسماة وجه الدلالة، والخبري ما يخبر به بأن يكون كلاماً يصح السكوت عليه، والنظر هنا الفكر لا بقيد المؤدي إلى علم أو ظن حذراً من التكرار، إذ يصير التقدير الدليل ما يمكن به علم المطلوب الخبري أو ظنه بصحيح الفكر فيه المؤدي إلى علم أو ظن، والفكر: حركة النفس في المعقولات. وأما في المحسوسات فيسمى تخيلاً، فالدليل القطعي كالعالم لوجود الصانع، والظني كالنار لوجود الدخان، وأقيموا الصلاة لوجوبها، وجه الدلالة

(1) انظر البحر المحيط (35/1).

(2) انظر جمع الجوامع (ص 15).

الحدوث في الأول، والإحراق في الثاني، والأمر في الثالث. تقول: العالم حادث وكل حادث له صانع، فالعالم له صانع، والنار شيء محرق، وكل محرق له دخان، فالنار لها دخان، وأقيموا الصلاة أمر بالصلاة، وكل أمر بشيء لوجوبه. واحترز بالصحيح عن الفاسد فإنه لا يمكن التوصل به إلى المطلوب، إذ ليس هو في نفسه سببا للتوصل ولا آلة له، وإن كان قد يفضي إليه على وجه الاتفاق، كوضع ما ليس بدليل مكانه، كوضع المقدمات الغير المناسبة للمطلوب، إما كلها أو بعضها، مثل أن يكون المطلوب كون العالم حادثا، فيوضع مكان الدليل العالم متعجب، وكل متعجب ضاحك. قال في السلم:

وخطأ البرهان حيث وجدنا في مادة أو صورة فالمبتدا⁽¹⁾
أما ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب تصوري فليس
بدليل، بل هو المعروف - بكسر الراء - ويسمى حدا⁽²⁾.

91 والنَّظَرُ الْمُوصِلُ مِنْ فِكْرٍ إِلَى ظَنٍّْ يَحْكُمُ أَوْ لِعِلْمٍ مُسَجَّلًا

لما تقدم ذكر النظر في تعريف الدليل بينه هنا بأنه الفكر الموصل - بكسر الصاد - إلى ظن حكم، أو الموصل لعلم؛ أي يقين، سواء كان علما بحكم أو بذات، ومسجلا بصيغة اسم المفعول، اسم مصدر، والنظر لغة يطلق على الانتظار، وعلى رؤية العين، وعلى المقابلة، يقال: دار فلان

(1) انظر شرح القريسي (ص 46).

(2) انظر الآيات البيئات: (124/1).

تنظر لدار فلان⁽¹⁾. وفي اصطلاح المتكلمين: التفكير والاعتبار في المنظور فيه ليستدل به على جماله تعالى وجلاله، فخرج الفكر غير المؤدي إلى علم أو ظن كأكثر حديث النفس، فلا يسمى نظرا، وشمل التعريف النظر الصحيح القطعي والظني والفاقد، فإنه قد يؤدي إلى علم أو ظن بواسطة اعتقاد أو ظن، ومنهم من لا يستعمل التأدية إلا فيما يؤدي بنفسه. قاله المحلي⁽²⁾.

وأورد عليه أن النظر الفاسد لا يؤدي إلى علم، بل يستلزم الجهل. وأجيب: بأن ما قيل فيه ذلك خال عن الاعتقاد، والظن بخلاف ما هنا⁽³⁾. قال زكرياء: نعم لك أن تقول سيأتي أن العلم لا يقبل التغيير، فإن كان العلم الحاصل بذلك لا يتغير بتبين فساد النظر فذلك، وإلا فليس علما وهو المختار، فشمول النظر الفاسد لشرطه المذكور إنما يأتي في تأديته إلى الاعتقاد أو الظن لا إلى العلم. انتهى⁽⁴⁾.

92 الإِدْرَاكُ مِنْ غَيْرِ قَضَا تَصَوُّرٌ وَمَعَهُ تَصَدِيقٌ وَذَا مُشْتَهَرٌ

الإدراك لغة: وصول غاية الشيء ومنتهاه، ومنه الإدراك الأعلى والإدراك الأسفل، يقال أدركت الثمرة إذا وصلت وبلغت حد الكمال. والتصور الإدراك؛ أي وصول النفس إلى المعنى بتمامه من نسبة أو غيرها بلا حكم

(1) انظر مختار الصحاح (ص 620).

(2) انظر شرحه على جمع الجوامع (1/145).

(3) انظر الآيات البيّنات (1/264 - 265).

(4) حاشية الشيخ زكريا (1/290).

معه من إيقاع النسبة أو انتزاعها. أما وصول النفس إلى المعنى لا بتمامه فيسمى شعورا. كعلمنا بأن الملائكة أجسام لطيفة نورانية من غير أن ندرك حقيقة تلك الأجسام التي هي عليها⁽¹⁾.

والإدراك للنسبة وطرفيها مع الحكم المسبوق بالإدراك لتلك النسبة وطرفيها يسمى تصديقا، كإدراك الإنسان والكاتب، وكون الكاتب ثابتا للإنسان، وإيقاع أن الكاتب ثابت للإنسان، أو انتزاع ذلك؛ أي نفيه، فلا بد من تقدم التصورات الثلاث على الحكم، كما لا بد من تقدم إدراك طرفي النسبة اللذين هما المحكوم عليه والمحكوم به على إدراكها، وتفسير الحكم بما تقدم هو ما عليه متأخرو المناطق، فهو فعل للنفس صادر عنها⁽²⁾.

وقيل: الحكم إدراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة. فليس الحكم فعلا للنفس، بل هو انفعال للنفس وإذعان وقبول للنسبة؛ لأن العلوم والاعتقادات أنوار تشرق في النفس، وتفسير الحكم بما ذكر هو ما عليه متقدمو المناطق، قال بعضهم: وهو التحقيق، والإيقاع والانتزاع والإيجاب والسلب والإسناد عبارات وألفاظ⁽³⁾.

قوله: (وذا مشتهر) يعني أن تفسير التصديق بما ذكر هو المشهور، وقيل: التصديق هو الحكم وحده، فتلخص أن في التصديق قولين: أحدهما أنه إدراك النسبة بطرفيها مع الحكم، وثانيهما أنه الحكم، وأن في الحكم قولين: أحدهما أنه الإيقاع والانتزاع، وثانيهما: أنه إدراك أن النسبة واقعة أو

(1) انظر شرح المحلي على جمع الجوامع (1 - 146 - 147).

(2) انظر شرح القويسني (ص 11).

(3) انظر شرح المحلي على جمع الجوامع (147/1 - 150).

ليست بواقعة، وعلى الثاني من كل منهما المحققون كالقطب الرازي، والعضد⁽¹⁾، والسعد التفتازاني⁽²⁾، والسيد⁽³⁾، ووجه تسمية التصديق تصديقا أن الحكم إذا عبر عنه مثلا بقولنا: زيد كاتب، أو ليس بكاتب لزمه احتمال أن يكون صادقا - أي مطابقا للواقع - وأن يكون كاذبا، فهو باعتبار أنه قد يصدق صادق في الجملة، وبالنظر إلى ذلك سمي تصديقا لا تكذيبا اعتبارا بأشرف قسمي لازم الحكم⁽⁴⁾.

93 جَازِمُهُ دُونَ تَغْيِيرِ عِلْمٍ عِلْمًا
.....

يعني أن جازم القضاء الذي هو الحكم إذا كان لا يقبل التغير بأن كان لموجب - بكسر الجيم - من حس أو عقل، أو عادة يسمى علما، وبعضهم، يعبر بدل لا يقبل التغير بالثابت. وأورد أنه إن أريد بالثبوت عسر الزوال على ما قيل، ففيه أنه قد يعسر زوال التقليد أيضا، وإن أريد عدم

(1) هو العلامة عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار، أبو الفضل، عَضُد الدين الإيجي: عالم بالأصول والمعاني والعربية. من أهل إيج (بفارس) ولي القضاء، وأنجب تلاميذ عظاما. وجرى له محنة مع صاحب كرمان، فحبسه بالقلعة، فمات مسجوناً. من تصانيفه المواقف في علم الكلام، والعقائد العضدية، وشرح مختصر ابن الحاجب. توفي رحمه الله سنة 756هـ تنظر ترجمته في كتاب الدرر الكامنة: لابن حجر 2/322. والأعلام: (295/3).

(2) هو مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني سعد الدين، الأصولي المفسر المتكلم المحدث البلاغي، قيل: شافعي، قيل: شافعي، وقيل: حنفي. أخذ عن: القطب، والعضد وغيرهما. له: التوضيح، حاشية على العضد، وتهذيب المنطق والكلام، والمطول في البلاغة. تنظر ترجمته في الفكر السامي: (2/413) والأعلام: (219/7).

(3) انظر شرح العضد على المختصر مع حاشية التفتازاني (222/1)، وانظر كلام السيد في حاشيته على العضد (223/1).

(4) انظر تقارير الشيخ خطاب الدوري على القويسني (ص 22).

الزوال أصلاً على ما هو المشهور، ففيه أن العقلاء كثيراً ما يعتقدون خلاف معتقدهم الأول، مع أن الحق هو الاعتقاد السابق، وأجيب أن المراد بالثبوت كونه مأخوذاً من ضرورة أو برهان. ومعنى الموجب هو الأمر المقتضي له؛ بمعنى أن الله تعالى يخلق للعبد عنده العلم لا بمعنى التأثير أو التوليد⁽¹⁾.

قولنا: من حس أو عقل أو عادة، قال الشيخ زكرياء: مانعة خلو⁽²⁾، إذ قد يكون الموجب مركباً من حس وعقل كالتواتر، ومن حس وعادة كالحكم بأن الجبل حجر ممن شاهده. والحس يشمل الظاهر والباطن، كعلمك بجورك وعطشك ونحو ذلك من الوجدانيات⁽³⁾.

وأورد أن العلوم العادية تحتل النقيض لجواز خرق العادة كانهلاك الحجر ذهباً، وأجيب بأن احتمالها للنقيض بمعنى أنه لو فرض وقوع نقيض المعلوم لم يلزم محال لذاته، لا بمعنى أنه محتمل للحكم بالنقيض في الحال كما في الظن، أو المآل كما في الجهل المركب والتقليد، فإن منشأه ضعف الإدراك، إما لعدم الجزم أو لعدم المطابقة، أو لعدم استناده إلى موجب. قاله في الآيات البيّنات⁽⁴⁾.

(1) انظر الآيات البيّنات (272/1).

(2) القضية المانعة للخلو تعني عند المناطقة: القضية المركبة من الشيء والأعم من نقيضه، نحو قولنا: إما أن يكون هذا الثوب غير أبيض، وإما أن يكون غير أسود، وإنما امتنع ارتفاعهما؛ لأن رفع كل منهما رفع لنقيض الآخر، إذ رفع الأعم يوجب رفع الأخص، وجاز صدقهما بأن يكون الشيء غير أبيض وغير أسود، كالأصفر مثلاً. ينظر الضوء المشرق على سلم المنطق: ص (96).

(3) حاشية زكرياء: (295/1).

(4) الآيات البيّنات: (174/1).

..... وَغَيْرُهُ اعْتِقَادٌ يَنْقَسِمُ

94 إِلَى صَحِيحٍ إِنْ يَكُنْ تَطَابُقُ أَوْ فَاسِدٍ إِنْ هُوَ لَا يُوَافِقُ

يعني أن غير الحكم الجازم الغير القابل للتغير يسمى اعتقاداً، والمراد بغير الحكم... إلخ، الحكم الجازم القابل للتغير بأن لم يكن لموجب، طابق الواقع أم لا، إذ يتغير الأول بالتشكيك، والثاني به، أو بالاطلاع على ما في نفس الأمر، والاعتقاد منه صحيح: وهو ما يطابق الواقع، كاعتقاد المقلد أن الضحى مندوب، ومنه فاسد إن لم يطابقه، كاعتقاد الفلاسفة قدم العالم⁽¹⁾، ولا إشكال في إفادة التقليد للمقلد الاعتقاد، والدليل يفيد المجتهد الظن، وهو أضعف من الاعتقاد، والفرق أن المقلد خال من المتزاحمات، والمجتهد ينظر في الأدلة المتعارضة عنده، فغاية ما يتم له في الغالب ترجيح أحد الجانبين على الآخر، بخلاف المقلد فإنه يأخذ بمعقده، فلا يزال يقوى عنده؛ ولذلك ترى عقيدة أهل الصلاح والتقوى من العوام كالطود الشامخ لا تحركه الرياح، وعقيدة أهل الجدل كخيوط في الهواء تقلبه الرياح مرة هكذا ومرة هكذا. قوله: (أو فاسد) بالجر عطف على صحيح، وضمير (هو) للاعتقاد، و(يوافق) بكسر الفاء.

95 وَالْوَهْمُ وَالظَّنُّ وَشَكٌّ مَا احْتَمَلَ لِرَاجِعٍ أَوْ ضِدِّهِ أَوْ مَا اعْتَدَلَ

يعني أن الحكم غير الجازم بأن كان معه احتمال نقيض المحكوم به من وقوع النسبة أو لا، وقوعها، ينقسم إلى وهم - بسكون الهاء - وظن،

(1) انظر جمع الجوامع مع شرح المحلي (153/1 - 154).

وشك، فالوهم: هو الحكم بالشيء مع احتمال نقيضه احتمالاً راجحاً، والظن: ضده، بأن احتمال له احتمالاً مرجوحاً، والشك: ما احتمل لما اعتدل معه أي تساوى⁽¹⁾.

فالأول كاحتمال غلط العدل في خبره أو كذبه، والثاني كالحكم بصدق خبر العدل، والثالث كالحاصل من خبر المجهول، إذا لم يترجح منه أحد الطرفين، فالشك بخلاف ما قبله حكمان؛ لأنه اعتقادان يتقاوم سببهما، وقيل⁽²⁾: إن الشك والوهم ليسا من التصديق، إذ الوهم ملاحظة المرجوح، والشك التردد في الوقوع وعدمه، والجواب أن الشاك حاكم بجواز كل واحد من النقيضين بدلا عن الآخر، وأن المتهم حاكم بالطرف المرجوح حكماً مرجوحاً، والتحقيق في الشاك أنه إن نشأ شكه عن تعارض الأدلة فهو حاكم بالتردد، أو لعدم النظر فهو غير حاكم، ولهذا الخلاف اختلف في الوقف هل يعد قولاً أو لا؟

قوله: لراجع... إلخ، الثلاثة راجعة إلى الوهم والظن والشك على اللف والنشر المرتب⁽³⁾. والتاء في احتمال واعتدل مفتوحة. قال

(1) انظر جمع الجوامع مع المحلي (154/1).

(2) انظر حاشية السعد على العضد (211/1 - 215).

(3) اللف والنشر: هو ذكر متعدد على التفصيل أو الإجمال، ثم ذكر ما لكل من أفراد هذا المتعدد من غير تعيين، اعتماداً على تصرف السامع في تمييز ما لكل واحد منهما، وثقة في قدرته على رد كل إلى صاحبه. شرح التلخيص في علوم البلاغة: القزويني: ص (168). وقد عرفه المصنف في نظمه المسمى بـ«نور الأفاح» في علوم البلاغة بقوله:

.....
بِذِكْرِ مَا عُدَّ مُطْلَقاً وَمَا
وَاللَّفُّ وَالتَّنْشُرُ لَدَيْهِمْ قَدْ يَحْدُ
لِكُلِّ أَمْرٍ دُونَ نَصِّ عِلْمَا

فيض الفتح على نور الأفاح: (225/2).



الأبياري⁽¹⁾: والأصل اتباع الظن مطلقا حيث لا يشترط العلم ما لم يرد في الشرع منع من ذلك، كمنع القضاء بشهادة الواحد وإن غلب على الظن صدقه، وهذا مما قدم فيه النادر. أما الشك فساقط الاعتبار إلا في النادر، كنضح من شك في إصابة النجاسة، وغسل اليدين عند القيام من النوم، وقد صرح المقري⁽²⁾، بحرمة اتباع الوهم⁽³⁾.

96 وَالْعِلْمُ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ يَخْتَلِفُ جَزْمًا

يعني أن العلم الحادث عند أكثر المتكلمين يتفاوت في جزئياته، إذ العلم مثلا أن الواحد نصف الاثنين أقوى في الجزم من العلم بأن العالم حادث، وعلم النبي - ﷺ - بربه لا يساوي علم غيره، وكذا غيره من الأنبياء، وبعض المؤمنين في العرفان أقوى من بعض⁽⁴⁾. وقال علي - رضي الله تعالى عنه -: «لو كشف الغطاء ما ازدادت يقينا»⁽⁵⁾، وجه الدليل أن نفي

(1) هو أبو الحسن علي بن إسماعيل بن علي الملقب بشمس الدين الأبياري، ولد سنة 557 هـ درس بالاسكندرية، وألف مؤلفات منها: شرح البرهان، وكتاب سفينة النجاة، الذي سلك فيه منهج الغزالي في الإحياء توفي رحمه الله سنة 618 هـ. تنظر ترجمته في: الديباج المذهب: 121/2، شجرة النور ص 166.

(2) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرشي التلمساني عرف بالمقري، الإمام العلامة المحقق النظار من كبار مجتهدي المذهب المتأخرين. أخذ عن: الحافظ المشدالي، وابن عبد السلام وعنه: الإمام الشاطبي، وابن خلدون. له كتاب القواعد، والكليات، وله طرر على ابن الحاجب تعقب فيها كثيرا على ابن عبد السلام جمعها الونشريسي، توفي رحمه الله سنة 785 هـ. تنظر ترجمته في كفاية المحتاج: (62/2) والفكر السامي: (305/2).

(3) الضياء اللامع: (199/1).

(4) انظر الضياء اللامع (202/1).

(5) عزاه القشيري في الرسالة لعامر بن عبد قيس، (318/1). وعزاه السبكي في طبقات =

الشيء فرع ثبوته. قال البوصيري⁽¹⁾:

لم يزد كشاف الغطاء يقينا بل هو الشمس ما عليه غطاء
ولا شك أن حق اليقين أقوى من عين اليقين، وعين اليقين أقوى من
علم اليقين.

.....
.....
.....
97 وَإِنَّمَا لَهُ لَدَى الْمُحَقِّقِ تَفَاوُتٌ بِحَسَبِ التَّعَلُّقِ
وَبَعْضُهُمْ يَنْفِيهِ عُرْفِ

يعني أن بعض المتكلمين ذهبوا إلى أن العلم لا يتفاوت في جزئياته،
إذ حقيقته الكشف، فليس بعضها وإن كان ضروريا أقوى في الجزم من
بعض وإن كان نظريا، سواء قلنا باتحاد العلم عند تعدد المعلوم أو بتعددده،
وإنما يتفاوت بحسب التعلقات، فإن الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام -
علموا من صفات الله تعالى ما لم يعلمه غيرهم، فالتفاوت بحسب
المتعلقات⁽²⁾.

وأیضا فحضور الأنبياء لا يدانيه حضور غيرهم، فالتفاوت بحسب

= الشافعية لعلي عليه السلام، (61/6) ورجحه علي بن سلطان أبو الحسن القاري، تنظر الأسرار
المرفوعة في الأخبار الموضوعية، الحديث رقم: (381)، ص (293).

(1) هو أبو عبد الله محمد بن سعيد بن حماد الصنهاجي الدلاصي البوصيري شرف الدين، ولد
سنة: 608 هـ وأخذ عن: أبي حيان، وابن سيد الناس، والعز بن جماعة، وصاحب أبا
العباس المرسي. وكان بارعا في نظم الشعر. له قصيدته الهمزية التي منها هذا البيت،
والغيمية المعروفة بالبردة. توفي سنة 694 هـ كما صوبه ابن حجر العسقلاني، وقيل غير
ذلك. تنظر ترجمته في المنح المكية: (105/1) والأعلام: (139/6).

(2) انظر شرح المحلي على جمع الجوامع (161/1 - 162).

عروض الغفلة لغيرهم دونهم، وكذا رجحان بعض المؤمنين في العرفان، هو بحسب زيادة المعارف وقلة الغفلات عنها بعد حصولها.

قوله: وإنما له... إلخ. يعني أن من نفى تفاوت العلم في نفسه، وهم المحققون إنما يكون له التفاوت عنده بحسب التعلق بالمعلومات، إذ العلم صفة واحدة، متعلقها وهو المعلومات متعدد كما في علمه تعالى، فالعلم على هذا القول لا يتفاوت إلا بكثرة المتعلقات، كما في العلم بثلاثة أشياء، والعلم باثنين⁽¹⁾، وتفاوته بكثرة المتعلقات مبني على ما أشار له بقوله:

98 لِمَالَهُ مِنْ اتِّحَادٍ مُنْتَحِمٍ مَعَ تَعَدُّدٍ لِمَعْلُومٍ عِلْمٍ

يعني أن تفاوت العلم بكثرة المتعلقات كائن، لأجل ما علم من وجوب اتحاد العلم مع تعدد المعلوم، كما هو قول بعض الأشاعرة قياساً على علم الله تعالى. وذهب الأشعري وكثير من المعتزلة إلى تعدده بتعدد المعلوم، وطعنوا في القياس بالخلو عن الجامع، وعلى كلا القولين فلمطلق العلم جزئيات.

قال في الآيات البينات: اعلم أن الجزئيات إما بحسب المحال التي يقوم بها العلم، كزيد وعمرو، فالقائم بزيد جزئي للعلم، والقائم بعمرو جزئي آخر. وأما بحسب المتعلقات كالعلم بشيء والعلم بشيء آخر، فالأول جزئي للعلم، والثاني جزئي آخر، فإن قلنا باتحاد العلم فالمراد الجزئيات باعتبار المحال، كعلم زيد وعلم عمرو مثلاً، ولا تتأني إرادتها

(1) انظر المحلي على جمع الجوامع مع حاشية البناي (1/161 - 162).



باعتبار المحل الواحد كزيد، إذ لا يكون له إلا علم واحد، ولا معنى لنفي التفاوت في العلم الواحد، وإن قلنا بتعددده، فالمراد الجزئيات باعتبار المحال، كعلم زيد وعلم عمرو مثلاً، وباعتبار المحل الواحد أيضاً، كعلم زيد بهذا الشيء وعلمه بذلك الشيء الآخر⁽¹⁾. انتهى.

وعلى أن العلم يتعدد بتعدد المعلومات لا يتفاوت بكثرة المتعلقات؛ لأن العلم حينئذ لا يتعلق بأكثر من معلوم واحد، فكل متعلق معلوم⁽²⁾ بعلم خاص به، نعم التفاوت على هذا يكون بقلة الغفلة عن معلوم دون غيره، وهذا هو المراد بإلف النفس أحد المعلومين دون الآخر، قال ابن أبي شريف: وقد أشار - رحمته الله - بقوله في الصحيحين: (لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً)⁽³⁾، إلى التفاوت بكثرة المتعلقات، إذ لو قصدت الإشارة إلى التفاوت في العلم الواحد لكانت العبارة: لو تعلمون كما أعلم. وأشار - رحمته الله - إلى التفاوت بحسب الغفلات بقوله في حديث مسلم: (لو تدومون كما تكونون عندي، لصافحتكم الملائكة في الطرق)⁽⁴⁾. انتهى.

(1) الآيات البيّنات: (286/1).

(2) في م مُعلق بدل معلوم.

(3) أخرجه البخاري في (16) كتاب الكسوف (2) باب الصدقة في الكسوف (رقم 1044) ومسلم في (43) كتاب الفضائل (37) باب توقيره - رحمته الله - وترك إكثار سؤاله عما لا ضرورة إليه، أو لا يتعلق به تكليف وما لا يقع، ونحو ذلك (رقم 2359).

(4) الدرر اللوامع في تحرير شرح جمع الجوامع: لابن أبي شريف اللوحة: (20)، والحديث أخرجه مسلم في (49) كتاب التوبة، (3) باب دوام الذكر والفكر في أمور الآخرة، والمراقبة وجواز ترك ذلك في بعض الأوقات، والاشتغال بالدنيا (رقم 2750)، وابن ماجه في (37) كتاب الزهد، (28) باب المداومة على العمل (رقم 4239).

99 يُنْبَى عَلَيْهِ الزَّيْدُ وَالنَّقْصَانُ هَلْ يَتَمَيَّ إِلَيْهِمَا الْإِيمَانُ؟

يعني أن الخلاف في تفاوت العلم بنفسه في القوة والجزم ينبنى عليه الإيمان بمعنى التصديق، هل ينسب إلى الزيد والنقصان أو لا، أما بالنظر إلى الأعمال فلا شك أنه يزيد بزيادة الأعمال وينقص بنقصانها.

100 وَالْجَهْلُ جَانِبُ الْمَذْهَبِ الْمَحْمُودِ هُوَ انْتِفَاءُ الْعِلْمِ بِالْمَقْصُودِ

بقصر جاء للضرورة، يعني أن الجهل هو انتفاء العلم بالمقصود؛ أي ما شأنه أن يقصد ليعلم بأن لم يدرك أصلاً، ويسمى الجهل البسيط، أو أدرك على خلاف هيئته في الواقع، ويسمى الجهل المركب؛ لأنه جهل الشيء وجهل أنه جاهل له، كاعتقاد الفلاسفة قدم العالم، وخرج بالمقصود عدم العلم بالأرضين السفلى والسماوات العلى مثلاً، فلا يسمى انتفاء العلم به جهلاً، وقيل: الجهل هو إدراك المعلوم على خلاف هيئته في الواقع، وعليه فالبسيط ليس بجهل، والقولان ذكرهما ابن مكي⁽¹⁾ في قصيدته المسماة بالصلاحية، قال⁽²⁾:

(1) هو أبو الطاهر إسماعيل بن مكي بن إسماعيل بن عيسى بن عوف، إمام عصره في الفقه المالكي، وعليه مدار الفتوى، مع الورع، والزهد، وكثرة العبادة. أخذ عن الطرطوشي ووالده وغيرهما، وعنه الحافظ السلفي والأبياري وغيرهما، له التذكرة في أصول الدين وغيرها، قصده السلطان صلاح الدين، وسمع منه الموطأ، وكان يعظمه، ويراسله ويستفتيه ولد: 485 هـ وتوفي 581 هـ. تنظر ترجمته في الديباج: (155 - 157) وشجرة النور: (209/1).

(2) انظر هذه الآيات في الآيات البينات: (291/1).

وإن أردت أن تحدد الجهلا من بعد حد العلم كان سهلا وهو انتفاء العلم بالمقصود فاحفظ فهذا أوجز الحدود وقيل في تحديده ما يذكر من بعد هذا والحدود تكثر تصور المعلوم هذا حرفه وحرفه الآخر يأتي وصفه مستوعبا على خلاف هيئته فافهم فهذا القيد من تتمته

سميت بالصلاحية؛ لأنها نظمت لصلاح الدين يوسف بن أيوب بن شاذي بشين معجمة وألف وذال معجمة مكسورة بعدها مثناة تحتية⁽¹⁾، قال زكرياء: وهي من أحسن تصانيف الأشعرية في العقائد، وكان صلاح الدين يأمر بتلقينها للصبيان في المكاتب⁽²⁾.

101 زَوَالُ مَا عَلِمَ قُلُوبُ نَسِيَانُ وَالْعِلْمُ فِي السَّهْوِ لَهُ اِكْتِنَانُ

يعني أن النسيان هو زوال المعلوم عن الحافظة والمدركة فيستأنف تحصيله، وإن العلم في السهو له اكتنان؛ أي غيبة عن الحافظة فقط، فهو الذهول عن المعلوم الحاصل فينتبه له بأدنى تنبيه، وقيل: النسيان غفلة عن المذكور، والسهو غفلة عن المذكور وغيره، وقيل بالترادف بينهما⁽³⁾.

(1) هو السلطان الملك الناصر أبو المظفر يوسف بن أيوب بن شاذي بن مروان بن يعقوب صلاح الدين الديلمي الأصل الكردي، أصله دوين بضم الدال وكسر الواو بدلة من أعمال أذربيجان. ونشأ في دمشق، وتفقه وتآدب وروى الحديث بها، وبمصر والإسكندرية، وحُدث في القدس. تنظر ترجمته في كتاب حسن المحاضرة: للسيوطي، 31/2. والأعلام: (220/8).

(2) حاشية زكريا (305/1 - 306).

(3) انظر الآيات البيّنات (195/1).

102 مَا رَيْنَا لَمْ يَنْهَ عَنْهُ حَسَنٌ وَغَيْرُهُ الْقَبِيحُ وَالْمُسْتَهْجَنُ

يعني أن الحسن - مع قطع النظر عن كونه فعل المكلف خصوصاً - هو ما لم ينه عنه من مأذون فيه واجبا كان أو مندوباً أو مباحاً، ومن فعل غير المكلف كالساهي والنائم والبهيمة، وكالصبي بالنسبة إلى الواجب والمحرم على الصحيح، أو مطلقاً على غيره، هذا هو الحسن الشرعي، والقبيح في الشرع وهو المستهجن بصيغة اسم المفعول: هو ما نهى الله تعالى عنه من مكروه وحرام، ويدخل في المكروه خلاف الأولى، قال في التنقيح: فالقبيح ما نهى الله تعالى عنه، والحسن ما لم ينه عنه⁽¹⁾.

وقيل: الحسن المأذون فيه والقبيح المنهي عنه ولو بالعموم، وعليه يكون فعل غير المكلف واسطة. وقال إمام الحرمين: ليس المكروه قبيحاً؛ لأنه لا يذم عليه، ولا حسناً؛ لأنه لا يسوغ الثناء عليه، بخلاف المباح فإنه يسوغ عليه، وجعله بعضهم واسطة؛ لأن الحسن عنده ما أمر بالثناء عليه، وأما الحسن والقبح بمعنى ملاءمة الطبع ومنافرتة، كحسن الحلو، وقبح المر، وبمعنى صفة الكمال والنقص، كحسن العلم وقبح الجهل فعقلي إجماعاً، وأهل العراق⁽²⁾ يطلقون القبيح في الشرع على المكروه والمحرم، وما لا بأس بفعله، وهو ما فيه شبهة قليلة وإن كان مباحاً، كسؤر كثير من الحيوانات، بخلاف الشرب من دجلة لا يقال فيه: لا بأس.

(1) انظر شرح التنقيح (ص 88).

(2) في م العرفان بدل العراق.

103 هَلْ يَجِبُ الصَّوْمُ عَلَى ذِي الْعُذْرِ كَحَائِضٍ وَمُمْرِضٍ وَسَفَرٍ

يعني أنه إذا انعقد سبب لوجوب شيء على مكلف، ثم طرأ ما اقتضى جواز ترك ذلك الشيء لذلك المكلف، كطرو الحيض أو المرض أو السفر أو السكر أو الإغماء بعد انعقاد سبب وجوب الصوم في حق من طرأ له ذلك، أو طرأ قبل انعقاد سبب الوجوب ما منع انعقاده حال جواز تركه، كطرو أحد الأمور قبل دخول شهر رمضان واستمراره بعده، فهل يوصف ذلك الشيء الذي جاز تركه حال جواز تركه بالوجوب؛ لأنه يجب عليهم القضاء بقدر ما فاتهم، فكان المأتي به بدلا من الفاتت والبدل واجب، فدل على أن الفاتت واجب، وإلا لم يكن بدلا عنه، ولقوله تعالى ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾⁽¹⁾ وهؤلاء شهدوه، وجواز الترك لهم لعذرهم الثابت في المريض والمسافر بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾⁽²⁾، وفي الحائض بالإجماع، أو لا يوصف بالوجوب وإلا كان ممتنع الترك، وقد فرض جائزه، فلو ثبت أنه مع ذلك ممتنعه لاجتمع النفيضان⁽³⁾.

وأجيب بمنع ذلك؛ لأن المنافي للوجوب هو جواز الترك مطلقا لا جوازه وقت العذر فقط، فاختلف زمن النفي والإثبات، وأجيب عن الأول بأن شهود الشهر موجب عند انتفاء العذر لا مطلقا، فوجوب الصوم له سبب

(1) البقرة من الآية 184.

(2) البقرة من الآية 184.

(3) الآيات البينات: (297/1، 300 - 301).

ومانع، ولا يتحقق الوجوب إلا بوجود سببه وانتفاء مانعه وهو العذر المذكور، فلا استدلال بالآية على الوجوب في محل العذر غير صحيح، وبأن وجوب القضاء بقدر ما فات المشعر بالبديلة لا يتوقف على سبق نفس الوجوب، بل يكفي فيه سبق إدراك سبب الوجوب. قاله في الآيات البيئات⁽¹⁾.

104 **وُجُوبُهُ فِي غَيْرِ الْأَوَّلِ رَجَحٌ وَصَعْفُهُ فِيهِ لَدَيْهِمْ وَصَحٌّ**

يعني أن ابن رشد ذكر في المقدمات أن الراجح عند المالكية في المرض والسفر وجوب الصوم، وأنه في الأول الذي هو الحيض ضعيف.

105 **وَهُوَ فِي وُجُوبِ قَضَائِهِ لِلْأَدَاءِ أَوْ ضِدِّهِ لِقَائِلٍ بِهِ بَدَأَ**

(هو) مبتدأ خبره (بدا)، يعني أن الخلاف؛ أي ثمرته تظهر عند من يقول بوجوب التعرض في البذل للنية، فعلى أن الفائت واجب يقصد القضاء أي ينويه، وعلى الأخرى ينوي الأداء، فاللام في قوله لقائل بمعنى عند.

قال في الآيات البيئات: ذهب الجمهور إلى أن الفعل في الزمان الثاني قضاء، على أن المعتبر في وجوب القضاء سبق الوجوب في الجملة، لا سبق الوجوب على ذلك الشخص، فعلى هذا يكون فعل النائم والحائض ونحوهما قضاء، وبعضهم يعتبر الوجوب عليه، حتى لا يكون فعل النائم والحائض ونحوهما قضاء، لعدم الوجوب عليهم بدليل الإجماع على جواز

(1) الآيات البيئات: (297/1 - 300 - 301).

الترك، وبعضهم يقول بالوجوب عليهم، بمعنى انعقاد السبب وصلاحيته المحل وتحقق اللزوم لولا المانع، ويسميه وجوبا بدون وجوب الأداء⁽¹⁾. انتهى.

ونفس الوجوب هو اشتغال الذمة بفعل أو مال، ووجوب الأداء لزوم تفرغ الذمة عما اشتغلت به، كذا ذكره في التلويح⁽²⁾. وبما ذكرناه من ظهور ثمرة الخلاف في نية الأداء أو القضاء يكون الخلاف معنويا، خلاف ما للسبكي في جمع الجوامع من أنه لفظي لا فائدة فيه؛ لأن تأخير الصوم حالة العذر جائز بلا خلاف، والقضاء بعد زوال العذر واجب بلا خلاف، وجعل بعضهم⁽³⁾ من فوائده، هل وجب القضاء بأمر جديد أو بالأمر الأول؟

106 وَلَا يَكْلَفُ بَغْيَرِ الْفِعْلِ بَاعِثُ الْأَنْبِيَا وَرَبُّ الْفَضْلِ

يعني أن الله تعالى لا يكلف أحدا إلا بفعل، بناء على امتناع التكليف بالمحال؛ لأن غير الفعل غير مقدور للمكلف، والفعل ظاهر في الأمر؛ لأنه مقتض للفعل غالبا، ومن غير الغالب نحو اترك ودع وذر، والإطلاق بناء على الغالب واقع، حتى في الكتاب والسنة، مع أنها في معنى النهي، والتكليف بالاعتقادات التي هي من الكيفيات النفسانية دون الأفعال الاختيارية على الصحيح عند بعض المحققين تكليف بأسبابها، كإلقاء الذهن وصرف النظر وتوجيه الحواس⁽⁴⁾.

(1) انظر الآيات البيئات (298/1).

(2) انظر التنقيح مع التلويح (377/1).

(3) انظر حاشية البناي (174/1).

(4) انظر الآيات البيئات: (373/1).

قال في الآيات البينات: على أنه وقع إطلاق فعل القلب على التصديق في عبارة المواقف والمقاصد⁽¹⁾ وغيرهما. لكن كأنه باعتبار أنه يعتبر في الإيمان مع التصديق - الذي هو التجلي والانكشاف - إذعان واستسلام بالقلب للأوامر والنواهي، فتسمية التصديق الذي هو الاعتقاد فعلا بهذا الاعتبار⁽²⁾. انتهى. وأما كون المنهي عنه فعلا فقد أشار لبيانه بقوله:

107 فَكَلَفْنَا بِالنَّهْيِ مَطْلُوبُ النَّبِيِّ

يعني أن الذي طلب منا؛ أي كلفنا به في النهي الشارح المجازي الذي هو النبي - ﷺ - الكف: بمعنى الترك والانتهاز؛ أي انصراف النفس عن المنهي عنه، وذلك فعل يحصل بفعل الضد للمنهي عنه، فالمقصود بالذات هو الانتهاز، وأما فعل الضد فلا يقصد إلا بالالتزام، بل قد لا يقصد أصلا ولا يستحضره المتكلم، ومتى قصد فعل الضد وطلب من حيث هو كان أمرا لا نهيا عن ضده، قال السبكي في شرح المنهاج: إن الانتهاز مقدم في الرتبة في العقل على فعل الضد، فكان معه كالسبب مع المسبب، والكافر إذا أسلم فقد وجد منه ثلاثة أشياء، كفره⁽³⁾ أولا المنهي عنه، ثم انتهاؤه عنه، والترتب بينهما في الزمان، ثم تلبسه بالإيمان، والترتب بينه وبين الانتهاز عن الكفر ليس في الزمان، وإنما هو في الرتبة ترتب المعلول على العلة، وهما في زمان واحد، حتى لو فرض أن الانتهاز يحصل بدون فعل الضد حصل المطلوب به، ولم يكن حاجة إلى فعل الضد، لكن ذلك

(1) انظر المواقف (ص 384 - 385) وشرح المقاصد: (175/5 - 176).

(2) الآيات البينات: (373/1).

(3) في الأصل و م كغيره.

فرض غير ممكن، وهذا المعنى حاصل في جميع الأفعال وكل ما تلبس به الإنسان⁽¹⁾.

قال السبكي في طبقاته: لقد وقفت على ثلاثة أدلة تدل على أن الكف فعل لم أر أحدا عثر عليها، أحدها قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الرَّسُولُ يَرَبِّ إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا﴾⁽²⁾، فإن الأخذ التناول، والمهجور المتروك، فصار المعنى تناولوه متروكا؛ أي فعلوا تركه. والثاني ما روي أنه - ﷺ - قال: (أي الأعمال أفضل؟ فسكتوا ولم يجبه أحد فقال: هو حفظ اللسان)⁽³⁾، والثالث قائل من المسلمين والنبي - ﷺ - يعمل بنفسه في بناء المسجد:

لئن قعدنا والنبي يعمل لَذاك منا العمل المضلل⁽⁴⁾

فمعنى قعدنا تركنا الاشتغال ببناء المسجد. وقيل: المكلف به في النهي فعل الضد للمنهى عنه⁽⁵⁾.

قولنا: وذلك فعل يحصل بفعل الضد، قاله المحلي، واعترضه في الآيات البينات بأمرين، الأول: أنه وإن كان فعلا إلا أنه من الأفعال الاعتبارية التي لا تحقق لها في الخارج فيكون عدميا، فكيف كلف به مع

(1) الإيهاج: (802/2 - 803).

(2) الفرقان من الآية: (30).

(3) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان، باب: حفظ اللسان، فصل في فضل السكوت عن كل ما لا يعنيه وترك الخوض فيه، الحديث رقم (4599) (27/7).

(4) طبقات السبكي: (100/1 - 102).

(5) انظر جمع الجوامع مع شرح المحلي (216/1).

أنه غير مقدور؟ لأن العدمي غير مقدور، فإن أجيب بأنه مقدور باعتبار حصوله بفعل الضد المقدور، قلنا: لا حاجة إلى العدول في المكلف به في النهي عما يتبادر من كونه النفي إلى كونه الانتهاء، بل قد يمكنه التزام كونه النفي؛ لأنه مقدور باعتبار ما يتحقق به من الضد. والثاني أنه قد يخفى المراد بحصوله بفعل الضد، فإن المنهي عن شرب الخمر مثلاً إذا ترك الشرب وسائر الأفعال، كالأكل وشرب الماء وغير ذلك، أي ضِدَّ لشرب الخمر فعَلَهُ حتى حصل به الانتهاء عن شربه، فإنه لم يحصل إلا انتفاء الشرب، ولم يحصل هنا أمر وجودي مضاد للشرب حتى يتحقق وجود ضد يحصل بفعله، اللهم إلا أن يراد بالضد ما يشمل التقيض الذي هو النفي⁽¹⁾.

وَالْكَفُّ فِعْلٌ فِي صَحِيحِ الْمَذْهَبِ

قال أبو عبد الله المقرئ: قاعدة: اختلف المالكية في الترك هل هو فعل أو ليس بفعل؟ والصحيح أن الكف فعل، وبه كلفنا في النهي عند المحققين، وغيره ضد فيقال: هل الكف كالإتيان أولاً؟ وهل الكف كالفعل أولاً⁽²⁾. انتهى.

وقال قوم منهم أبو هاشم المعتزلي⁽³⁾: إن المكلف به في النهي

(1) الآيات البينات (374/1 - 375).

(2) انظر شرح المنجور (231/1).

(3) هو أبو هاشم عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائي، رأس المعتزلة، وإليه تنسب الهاشمية، ويقال لها: البهشية. ولد سنة: 247 هـ وأخذ عن أبيه ويعقوب الشحام، وعنه: الوزير صاحب وغيره. له كتاب الاجتهاد، والمسائل البغدادية في إعجاز القرآن، والجامع، والعدة، وتوفي رحمه الله سنة 321 هـ تنظر ترجمته في ميزان الاعتدال: (174/4) والأعلام: (7/4).

الانتفاء - بالفاء - للمنهى عنه، وذلك مقدور للمكلف بأن لا يشاء فعله الذي يوجد بمشيئته، فإذا قيل: لا تتحرك، فالمطلوب منه على أنه الانتفاء هو الكف عن التحرك الحاصل بفعل ضده الذي هو السكون، وعلى الثاني فعل ضده، وعلى الثالث انتفاؤه بأن يستمر عدمه الناشئ من السكون. قال اللقاني: لا ينحصر تحقق الانتفاء في استمرار العدم، إذ يمكن تحققه بتجدد العدم، كما إذا نُهي عن التحرك من هو متلبس به⁽¹⁾. انتهى. فبالسكون يخرج عن عهدة النهي على جميع الأقوال⁽²⁾.

108 لَهُ فُرُوعٌ ذُكِرَتْ فِي الْمَنْهَجِ وَسَرْدُهَا مِنْ بَعْدِ ذَا الْبَيْتِ يَجِي

الضمير في (له) للخلاف في الكف هل هو فعل أولاً؟ يعني أنه ينبغي عليه فروع ذكرها في المنهج المنتخب، وجلبتها هنا على سبيل التضمنين، وهذا النوع يسمى استعانة: وهي تضمين بيت فأكثر، والمذكور هنا ثلاثة أبيات:

109 مِنْ شُرْبِ أَوْ خَيْطِ ذَكَاةٍ فَضْلُ مَا وَعَمَدِ رَسْمِ شَهَادَةٍ...

قوله: من شرب بيان للنفع الكامن المستتر في البيت قبله وهو: وهل كمن فعل تارك كمن له بنفع قدرة لكن كمن ف(شرب) إشارة إلى من عنده فضل طعام أو شراب فلم يعطه مضطراً حتى مات، يضمن ديبته على الأول دون الثاني، و(خيطة) إشارة إلى من به

(1) انظر كلامه في الآيات البينات (375/1).

(2) قاله المحلي في شرحه على جمع الجوامع (217/1).

جائفة، فطلب من شخص ما يخطط به فمنعه حتى مات، هل عليه دية أولاً؟ (وذكاة) إشارة إلى من مر بصيد لم تنفذ مقاتله، وأمكنه تذكيتة فلم يفعل حتى مات، هل يضمه أولاً؟ وكذلك الآيسة يخاف موتها. (وفضل ما) إشارة إلى من عنده فضل ماء، ولجاره زرع يخاف عليه، فلم يمكنه منه حتى هلك، هل يضمه أولاً؟ وكذلك الخلاف فيمن عنده عمد، فطلبها منه صاحب جدار خاف سقوطه فلم يفعل حتى سقط، وفيمن أمسك وثيقة حق حتى تلف الحق. وهذا معنى قوله: (رسم)⁽¹⁾، قال المنجوري⁽²⁾: (ورسم شهادة) بالإضافة⁽³⁾، ويصح تنوين رسم، ويكون قوله: شهادة إشارة إلى أن من جحد شهادة هل يغرم إذا ضاع الحق؟.

وَمَا

عَطَّلَ نَاطِرٌ وَذُو الرِّهْنِ كَذَا مُفَرِّطٌ فِي الْعَلْفِ فَادِرُ الْمَأْخَذَا 110

قوله: (وما عطل) إشارة إلى ما عطل ناظر اليتيم من ربه أو جنانه أو أرضه فلم يكره مع إمكانه، أو ترك الأرض حتى تبورت، هل عليه غرم أم لا؟ (وذو الرهن) إشارة إلى ما عطل المرتهن من كراء الرهن، ولكرائه

(1) انظر شرح هذين البيتين في المنجور (232/1).

(2) هو أحمد بن علي بن عبد الله، عرف بالمنجور الفاسي، ولد سنة: 926 هـ بارع في الفقه والأصول، وفي بقية الفنون، أخذ عن: الونشريسي، وابن هارون، وخروف. وعنه: الرجراحي، وابن عرضون، وابن أبي العافية، له شرح قواعد الزقاق، ومراقي المجد في آيات السعد، وحاشية على شرح السنوسي، توفي رحمه الله: 995 هـ تنظر ترجمته في: شجرة النور: (415/1)، وكفاية المحتاج: (139/1).

(3) شرح المنجور (232/1).

خطب وبال، هل يضمه أولاً؟ و(مفرط) إلخ. إشارة إلى من دفعت إليه دابة مع علفها، وقيل له: اعلفها واسقها حتى أرجع إليك، فتركها بلا علف حتى ماتت، في ضمانه قولان لأبي الأصبع⁽¹⁾، والشيخ أبي محمد⁽²⁾، والعلف هنا بسكون اللام، والمأخذ مأخذ هذه الفروع المبنية عليه.

111 وَكَأَلَّتِي رُدَّتْ بِعَيْبٍ وَعَدِمَ وَلِيَّهَا وَشَبَّهَهَا مِمَّا عَلِمَ

إشارة إلى ذات العيب يزوجها وليها القرب فيفلس، هل يرجع عليها الزوج بالصداق أولاً؟ وشبه هذه المسائل مما علم من هذا الأصل، كقتل شاهدي حق، وقتل المرأة نفسها قبل الدخول كراهية منها في زوجها، هل لها صداق أو لا؟ إلا أن هاتين المسألتين ليستا من مسائل الترك، ويدخل في ذلك مسألة السجان، والقيد، والقفص، والسارق، والدواب، واللقطة، فيجري فيها الخلاف في الضمان. وهذه المسائل أيضاً تنبني على قاعدة التعدي على السبب، هل هو كالتعدي على المسبب⁽³⁾؟

(1) لقد تحير محقق نشر البنود ابن محمد بيب بين ثلاثة من المالكية كلهم يعرف بأبي الأصبع، والمراد به هو أبو الأصبع بن سهل؛ لأن المصنف رحمه الله نقل كلامهما عن المنجور، وهذا الأخير نسب لأبيه «سهل». كما نبه على ذلك محقق الجزء الأول بكلية الشريعة بأكادير التابعة لجامعة القرويين، الأستاذ رشيد دهاب، ص (167).
وأبو الأصبع هذا هو: عيسى بن سهل بن عبد الله الأسدي الجبالي، ولد سنة: 413 هـ، سمع من حاتم الطرابلسي وابن عتاب، وابن القطان، ومكي بن أبي طالب، وأجازة ابن عبد البر. وعنه: أخذ القاضي أبو إسحاق، وابن منظور وغيرهما. له الإعلام بنوازل الأحكام، وشرح البخاري. توفي رحمه الله سنة: 486 هـ. تنظر ترجمته في جذوة المقتبس للحميدي: (416) والديباج: (282).

(2) انظر شرح المنجور (232/1).

(3) انظر شرح المنجور (232/1).

112 وَالْأَمْرُ قَبْلَ الْوَقْتِ قَدْ تَعَلَّقَا بِالْفِعْلِ لِلْإِعْلَامِ قَدْ تَحَقَّقَا

يعني أن الأمر وسائر أقسام التكليف يتعلق عند الجمهور بالفعل قبل المباشرة له، قبل دخول وقته إعلاماً. وقوله الآتي: (وبعد للإلزام) يعني به أن التكليف يتعلق بالفعل قبل المباشرة له بعد دخول وقته إلزاماً⁽¹⁾، ف«إعلاماً وإلزاماً» حالان من ضمير الأمر المستتر في يتعلق، قاله اللقاني. قال العبادي: ويجوز أن يكون إلزاماً وإعلاماً مفعولاً مطلقاً على حذف مضاف، أي تعلق إلزام وتعلق إعلام⁽²⁾. انتهى.

قال المحشيان: وهما في اصطلاح العبادي زكرياء وابن أبي شريف: الفرق بين التعلقين أن تعلق الإعلام مقصوده اعتقاد وجوب إيجاد الفعل لا نفس الإيجاد، وتعلق الإلزام مقصوده الامتثال، ولا يحصل إلا بكل منهما، فإيجاد الفعل قبل اعتقاد الوجوب غير كاف في الخروج عن العهدة، واعتقاد الوجوب كذلك، فلا بد معه من الإيجاد⁽³⁾. انتهى.

قال في الآيات البيّنات: والمتبادر من هذا الفرق وما تقدم في تفسير التعلق المعنوي تغاير التعلق المعنوي والتعلق الإعلامي، وأن المعنوي أزلي، والإعلامي حادث، وعلى هذا تكون التعلقات ثلاثة: تنجيزي، ومعنوي، وإعلامي، وأما الإلزامي فهو التنجيزي⁽⁴⁾. انتهى.

(1) انظر جمع الجوامع مع شرح المحلي (217/1).

(2) انظر الآيات البيّنات (376/1).

(3) حاشية زكريا (423/1 - 424) الدرر اللوامع في تحرير شرح جمع الجوامع: لابن أبي شريف اللوحة: (34).

(4) انظر الآيات البيّنات (377/1).

قوله: (الأمر) مبتدأ خبره جملة (قد تحققا) و(للإعلام) متعلق به .

113 وَبَعْدُ لِلْإِلْزَامِ يَسْتَمِرُّ حَالُ التَّلَبُّسِ وَقَوْمٌ قَرُّوا

يستمر حال من الإلزام، يعني أن التعلق الإلزامي يستمر عند الأكثر حال التلبس به؛ أي المباشرة له، وقوم من أهل الأصول فروا؛ أي ذهبوا إلى انقطاعه حال المباشرة، خوف طلب تحصيل الحاصل وهو عبث لا فائدة فيه، وأجيب بأن الفعل ذا الأجزاء كالصلاة، لا يحصل إلا بالفراغ منه لانتفائه بانتفاء جزء منه .

114 فَلَيْسَ يُجْزَى مَنْ لَهُ يُقَدِّمُ وَلَا عَلَيْهِ دُونَ حَظَرٍ يُقَدِّمُ

أي فعلى أن التكليف يتوجه على المكلف قبل المباشرة لا يجزئ المكلف ما أتى به من المأمورات قبل وقته؛ لأنه أت بغير ما أمر به، فلا يُبرئ ذمته ولا يقدم عليه إقداما خاليا من الحظر؛ أي المنع؛ أي لا يجوز الإقدام على فعله، فيقدم مبني للفاعل وهو المكلف⁽¹⁾ .

115 وَذَا التَّعَبُّدُ وَذَا التَّعَبُّدُ

أي وهذا الذي لا يجزئ إن قدم على وقته ولا يجوز الإقدام عليه، هو ما تمحض للتعبد كالصلاة والصوم⁽²⁾ .

(1) انظر الضياء اللامع (287/1 - 289) .

(2) الضياء اللامع (289/1) .

..... وَمَا تَمَحَّضَا لِلْفِعْلِ فَالتَّقْدِيمُ فِيهِ مُرْتَضَى

يعني أن ما تمحض للمفعولية، كأداء الديون ورد الوديعة والمغصوب يرتضي تقديمه قبل وقت لزومه، وإنما ارتضي لجوازه وإبرائه الذمة، ما لم يشتمل التقديم على أمر محرم، فيمنع للمعارض.

116 وَمَا إِلَى هَذَا وَهَذَا يَنْتَسِبُ فِيهِ خُلْفٌ دُونَ نَصٍّ قَدْ جُلِبَ

يعني أن المنتسب إلى شائبة التعبد وشائبة المفعولية، كالزكاة والوضوء، مختلف في جواز تقديمه وإبراء الذمة منه، بناء على تغليب إحدى الشائبتين على الأخرى دون نص؛ أي دليل على جواز تقديمه كالوضوء، فيجوز اتفاقاً أن يصلي به بعد دخول الوقت ما شاء⁽¹⁾.

117 وَقَالَ إِنَّ الْأَمْرَ لَا يُوجَّهُ إِلَّا لَدَى تَلَبُّسٍ مُتَّبِعِهِ

منتبه فاعل قال، أي: قال بعض من الأصوليين، ذو انتباه أي فطنة: إن الأمر وغيره من أقسام التكليف لا يوجه بالبناء للمفعول؛ أي لا يتعلق بالفعل إلزاماً إلا عند التلبس به، وأما قبل ذلك لإعلام، وإنما كان لا يتعلق به إلزاماً إلا عند المباشرة له؛ لأنه لا قدرة عليه إلا حينئذ، قال زكرياء: أي لأنها القوة المستجمعة لشروط التأثير فلا يكون إلا مع المباشرة⁽²⁾.

(1) الضياء اللامع (289/1).

(2) حاشية زكرياء: (425/1).

اعلم أن الأصوليين من الأشعرية والمعتزلة متفقون على أن المأمور بالفعل بقصد الامتثال، إنما يتعلق به الأمر عند الاستطاعة، لكن للمعتزلة أصل، وهو أن الفعل لا يكون متعلقا للقدرة حال حدوثه، فلا استطاعة عندهم قبل الفعل لا معه، وأصل الأشعرية أن القدرة الحادثة تقارن المقدور لا تسبقه، فلا استطاعة عندهم معه لا قبله؛ لأن القدرة الحادثة عرض، وبقاء العرض محال عندهم، فلو تقدمت على وجود الحادث لعدمت عند وجوده، فلا يكون الحادث متعلقا لها، فلزم على أصل الأشعرية أن الأمر إنما يتعلق بالفعل تعلق إلزام حال حدوثه لا قبله، ولزم على أصل غيرهم تعلقه به قبله لا معه⁽¹⁾.

118 فَاللَّوْمُ قَبْلَهُ عَلَى التَّلَبُّسِ بِالْكَفِّ وَهِيَ مِنْ أَدَقِّ الْأُسُسِ

هذا جواب عما قيل إنه يلزم عدم العصيان بترك ما أمر به إذا قلنا: إن الأمر لا يتوجه إلا عند المباشرة. والجواب أن اللوم قبل التلبس بالفعل مرتب على التلبس بالكف عن الفعل، وذلك الكف منهي عنه؛ لأن الأمر بالشيء يفيد النهي عن تركه⁽²⁾، واعترض بعضهم هذا التعليل بأنه لا يفيد المطلوب، وهو أن الكف منهي؛ لأن النهي يتوقف على وجود الأمر، وهو متوقف على وجود التعلق الإلزامي، وهو هنا منتف، فينتفي الأمر، فينتفي النهي، وهو نقيض المطلوب. ومنعه في الآيات البيّنات بأن الأمر والنهي واحد عند السبكي، إذ مذهبه أن الأمر بالشيء عين النهي عن ضده، فبالنسبة إلى

(1) الآيات البيّنات (298/1).

(2) انظر شرح المحلي على جمع الجوامع: (219/1 - 219).



الفعل أمر، وبالنسبة إلى الترك نهى، فمن أين الفرعية⁽¹⁾؟

قوله: (وهي) إلخ. يعني أن هذه المسألة التي هي الكلام على وقت توجه التكليف بالفعل قبل المباشرة أو حالتها. قال القرافي: إنها من أدق الأسس بضميتين جمع أساس؛ أي من أغمض الأصول مع قلة جدواها، إذ لم تظهر لها ثمرة في الفروع، وفيه نظر لما يذكر في البيت بعده⁽²⁾.

119 وَهِيَ فِي فَرْضِ الْكِفَايَةِ فَهَلْ يَسْقُطُ الْإِثْمُ بِشُرُوعٍ قَدْ حَصَلَ

يعني أن فائدة المسألة المذكورة تظهر في فرض الكفاية، هل يسقط الإثم عن الباقيين بالشروع فيه أو لا بد من كمال العبادة بناء على انقطاع التكليف بالشروع واستمراره؟ وتظهر في مسائل أخرى. قاله حلولو في شرح جمع الجوامع⁽³⁾.

120 لِلْإِمْتِثَالِ كُلِّفَ الرَّقِيبُ فَمُوجِبٌ تَمَكُّنًا مُصِيبٌ

الرقيب من أسمائه تعالى، يعني أنهم اختلفوا في فائدة التكليف، هل هي الامتثال فقط؟ وعليه فمن جعل التمكن من إيقاع الفعل شرطاً في توجه التكليف فهو مصيب، أو هي مترددة بين الامتثال والابتلاء؟ كما أشار له بقوله:

(1) الآيات البينات (379/1).

(2) انظر الكلام في الضياء اللامع (291/1).

(3) الضياء اللامع (291/1).

121 أَوْ يَنْتَهُ وَالْإِبْتِلَاءُ تَرَدُّدًا شَرْطُ تَمَكُّنٍ عَلَيْهِ انْفِقَادًا

فاعل تردد ضمير التكليف المفهوم من قوله كلف، وبينه متعلق بتردد، والابتلاء معطوف على الضمير المضاف إليه دون إعادة الخافض لجوازه عند ابن مالك.

يعني أن التكليف؛ أي فائدته مترددة عند بعض بين الأمرين، فتكون تارة الامتثال فقط، وقد تكون الابتلاء؛ أي الاختبار، هل يعزم ويهتم بالعمل فيثاب أو يعزم على الترك فيعاقب. قال حلولو: والحق الثاني، وأن التمكن إنما هو شرط في إيقاع الفعل لا في توجه التكليف⁽¹⁾، وإليه أشار بقوله: شرط تمكن... إلخ قوله عليه: أي على القول الأخير.

122 عَلَيْهِ تَكْلِيفٌ يَجُوزُ وَيَقَعُ مَعَ عِلْمٍ مِّنْ أَمْرٍ بِالَّذِي امْتَنَعَ

123 فِي عِلْمٍ مِّنْ أَمْرٍ

يعني أنه ينبغي على الخلاف في فائدة التكليف الخلاف في التكليف، هل يجوز عقلا ويقع شرعا؟ معلوما للمأمور إثر سماعه الأمر الدال على التكليف، مع علم الأمر انتفاء شرط وقوعه عند وقته، بناء على أن التمكن من الامتثال ليس بشرط، أو لا يعلم إلا بعد التمكن، بناء على أنه شرط، والأول مذهب الجمهور. وحجة المخالف، انتفاء فائدة التكليف من الطاعة والعصيان. وأجيب بوجودها بالعزم على الفعل فيرتب الثواب، أو الترك

(1) الضياء اللامع: (294/1).



فیرتب العقاب. وقول المخالف: لا یعلم المأمور بشيء إنه مکلف به عقب سماعه للأمر به؛ لأنه قد لا يتمكن من فعله، لموت قبل وقته أو عجز عنه، جوابه أن الأصل عدم ذلك، وبتقدير وجوده ينقطع تعلق الأمر الدال على التكليف، كالوكيل في البيع غدا إذا مات أو عزل قبل الغد ينقطع التوكيل⁽¹⁾.

وعلى الخلاف، من أفطر متعمدا في رمضان ثم جن أو مات بقية نهاره، فتلزمه الكفارة على مذهب الجمهور، ولا تلزمه على المقابل، وقد أوجب مالك الكفارة على من أفطرت في أول النهار متعمدا ثم حاضت آخره⁽²⁾، وأمر الأول مبني للمعقول، والثاني للفاعل، وقوله بالذي امتنع متعلق بتكليف، وفي علم متعلق بامتنع.

..... كَالْمَأْمُورِ فِي الْمَذْهَبِ الْمُحَقَّقِ الْمَنْصُورِ

يعني أنه يجوز التكليف ويوجد معلوما للمأمور أثره مع علم الأمر والمأمور جميعا انتفاء شرط وقوعه عند وقته، كأمر رجل بصوم يوم علم موته قبله، وكمن علمت بالعادة أو بقول النبي - ﷺ -: إنها تحيض في يوم معين من رمضان، هل يجب عليها افتتاحه بالصوم؟ فعندنا نعم، فإن المرخص في الإفطار لم يوجد، قال حلولو: نعم لو علمت أنها تحيض قبل الفجر لم يتأت منها انعقاد الوجوب، لفوات مقصد التكليف من العزم والاهتمام بالعمل⁽³⁾.

(1) انظر شرح المحلي على جمع الجوامع (120/1).

(2) انظر حاشية زكريا (431/1 - 434).

(3) الضياء اللامع (295/1 - 296).



فإن قلت: إذا علم المأمور انتفاء شرط الوقوع انتفت الفائدة التي هي العزم على الامتثال، فالجواب: أنها موجودة على تقدير وجود الشرط، كما يعزم الزاني المجبوب على أن لا يعود إليه بتقدير القدرة عليه، وكذا من نظر إلى محرم فعمي، فلا يشترط في كل العزم على عدم العود اتفاقاً، بل يكفي الندم وحده⁽¹⁾.

وقال القرافي في الذخيرة: وقد يكون الندم وحده توبة في حق العاجز عن العزم والإقلاع⁽²⁾. قال في الآيات البينات: عدم اشتراط ذلك في صحة توبته لا ينافي كون صحة نظيره فائدة لصحة التكليف، ولهم أيضاً أن يتأيدوا بجواز التكليف بالمحال ولو لذاته، ثم قال: ولا يسع عقلاً أن يعترف بوجود الفائدة في المحال الذاتي وينكرها فيما نحن فيه⁽³⁾. انتهى. وبهذا يظهر لك أن جواز التكليف في المسألة هو التحقيق، وهو الذي نصره السبكي وإن حكى الآمدي وغيره الاتفاق فيها على عدم صحة التكليف.

(1) انظر شرح المحلي على جمع الجوامع (220/1).

(2) الذخيرة (383/13).

(3) الآيات البينات: (383/1).

كتاب القرآن ومباحث الأقوال

يعني أن هذا هو كتاب تعريف القرآن، وذكر مباحث الأقوال المشتمل هو عليها من الأمر والنهي والعام والخاص والمطلق والمقيد والمجمل والمبين والمنطوق والمفهوم والناسخ والمنسوخ والحقيقة والمجاز، وغير ذلك⁽¹⁾.

والمباحث جمع مبحث، بمعنى مكان البحث، والبحث: إثبات المحمول للموضوع أو سلبه عنه، والتقدير، والأماكن التي يقع فيها البحث من الأقوال، فمثال إثباته له قول السبكي: ومنه البسملة، فيه البحث عن البسملة التي هي من الأقوال؛ أي إثبات محمولها، وهو بعضيتها منه ثابت لها، ومثال السلب قول الناظم: (وليس للقرآن تعزى البسملة).

والقرآن في اللغة مصدر بمعنى القراءة، غلب في العرف العام على كتاب الله تعالى المثبت في المصاحف، كما غلب عليه في عرف الشرع الكتاب بين سائر الكتب، كما غلب الكتاب على كتاب سيبويه⁽²⁾، في

(1) انظر شرح المحلي على جمع الجوامع (123/1 - 124).

(2) هو عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه: إمام النحاة، وأول من بسط علم النحو. ولد في إحدى قرى شيراز 148هـ، وقدم البصرة، فلزم الخليل بن أحمد ففاقه. وصنف كتابه المسمى كتاب سيبويه، لم يصنع قبله ولا بعده مثله. ورحل إلى بغداد، فناظر الكسائي. وأجازه الرشيد بعشرة آلاف درهم. وعاد إلى الأهواز فتوفي بها سنة 180 هـ وقيل: وفاته وقبره بشيراز. وسيبويه بالفارسية رائحة التفاح. تنظر ترجمته في وفيات الأعيان: (463/3) والأعلام: (81/5).

عرف النحاة، وكما غلب على المدونة في عرف أهل مذهب مالك، ولا ينافي علميته، قولهم: إن اللام فيه للعهد وإن لزم اجتماع معرفين؛ لأن المعروف هنا بمعنى العلامة. قاله زكرياء⁽¹⁾، ثم قال، فإن قلت: قد منع اجتماعهما أكثر النحاة إجراء للعوامل اللفظية مجرى المؤثرات الحقيقية، قلت: قد نقل ذلك الرضى⁽²⁾ كغيره، ومع ذلك اختار جوازه إذا كان في أحدهما ما في الآخر وزيادة كما هنا، قال: بدليل يا هذا، يا عبد الله، يا الله، قال: وما قيل إن العلم بكيفية المعارف لا يضاف إلا إن نكر ممنوع، بل يجوز عندي إضافته مع بقاء تعريفه، إذ لا مانع من اجتماع تعريفين إذا اختلفا⁽³⁾. انتهى.

والصواب عندي هو الذي في الآيات البيئات تجريد آل حينئذ من معنى العهد، بل صارت من حيث صار علما مما لا معنى له أصلا⁽⁴⁾.

124 لَفْظٌ مُنْزَلٌ عَلَى مُحَمَّدٍ لِأَجْلِ الْإِعْجَازِ وَلِلتَّعْبُدِ

يعني أن القرآن عند علماء العربية والفقه وأصوله هو: اللفظ المنزل على محمد - ﷺ - لأجل الإعجاز بسورة منه ولأجل التعبد بتلاوته، أي

(1) حاشية زكريا (1/443 - 444).

(2) هو العلامة محمد بن الحسن رضي الدين الاستربادي، نزيل النجف، نحوي، متكلم، منطقي. له: شرح الكافية والشافية لابن الحاجب، وحاشية على الجلال الدواني في المنطق والكلام توفي: سنة 686 هـ تنظر ترجمته في الأعلام: (6/86) وكشف الظنون: (1370/1021).

(3) الآيات البيئات (1/386).

(4) الآيات البيئات (1/302).

طلبه تعالى إياها من العباد، لما فيها من الثواب لفاهم معناه وغيره، بل هو أفضل العبادات بعد الفرائض خلاف المعنى بالقرآن في أصول الدين من مدلول اللفظ القائم بذاته تعالى، فيطلق القراءان على كل من الأمرين كما يطلق على كل منهما كلام الله والكتاب.

ووجه الإضافة في تسمية كلام الله بالمعنى الثاني أنه: صفة له، وبالأول أنه: أنشأه برقمه في اللوح المحفوظ، لقوله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مِّمَّيْدٌ ۝ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾⁽¹⁾، أو بحروفه بلسان جبريل، لقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾⁽²⁾، بناء على أن الرسول جبريل لا محمد - ﷺ - أو بلسان النبي - ﷺ - بناء على أنه محمد، ولقوله تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ۝ عَلَى قَلْبِكَ﴾⁽³⁾، لأن المنزل على القلب هو المعنى واللفظ له - ﷺ - ثلاثة أقوال.

وهل إطلاق القراءان على الأمرين بالاشتراك، أو هو في الأول مجاز مشهور، الظاهر الاشتراك. قاله ابن أبي شريف⁽⁴⁾.

وهل يعتبر في التسمية بالقرآن بالمعنى الأول خصوص المحل، فهو اسم للتأليف القائم بأول لسان اخترعه الله تعالى فيه، أو المعتبر خصوص التأليف الذي لا يختلف باختلاف المتلفظين؟ الصحيح الثاني، وهذا الخلاف جار في كل تأليف وشعر ينسب إلى أحد، فخرج عن أن يسمى

(1) البروج الآيتان (21 و 22).

(2) التكويد الآية: (19).

(3) الشعراء من الآية: (193).

(4) الدرر اللوامع في تحرير شرح جمع الجوامع: لابن أبي شريف اللوحة: (36).

قرأنا بالمنزل على محمد - ﷺ - الأحاديث غير الربانية، وتسمى بالنبوية، ووجه خروجها أن ألفاظها لم تنزل وإنما أنزل معانيها، والنبي - ﷺ - عبر عنها بلفظه، وكذلك ما كان عن اجتهاد فليس منزلا لا لفظا ولا معنى، كما خرج التوراة وسائر الكتب السماوية غيره، وخرج بالإعجاز الأحاديث الربانية، وتسمى الإلهية والقدسية؛ وهي حكاية قول الرب تعالى كحديث الصحابين: (أنا عند ظن عبدي بي فليظن بي ما شاء، فإن ظن خيرا فله، وإن ظن شرا فله. أو كما قال)⁽¹⁾.

والنبوية ما ليس كذلك، والإعجاز لغة إظهار عجز المرسل إليهم عن معارضته، وفي عرف أهل أصول الدين: إظهار صدق الرسول في دعواه الرسالة، فهو لازم للمعنى اللغوي، إذا المقصود من إظهار عجزهم إظهار صدقه في دعواه الرسالة، والاقتصار على الإعجاز والتعبد بتلاوته، وإن أنزل القرآن لغيرهما كالتدبر لآياته، والعمل بما فيه؛ لأنهما المحتاج إليه في التمييز؛ لأن الأحاديث الربانية لم تنزل للإعجاز، وإن كان منها ما هو معجز في نفسه. قاله ابن أبي شريف⁽²⁾.

مع أن ابن الهمام⁽³⁾ اختار أن الإعجاز غير مقصود من الإنزال، بل

(1) الدرر اللوامع في تحرير شرح جمع الجوامع: لابن أبي شريف اللوحة: (37). والحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند، الحديث رقم: (16016) (398/25). من حديث وثالة بن الأسقع من الشاميين. وستن الدارمي (20) كتاب الرقائق، باب في حسن الظن بالله، الحديث رقم: (2773)، (1796/3)، والحاكم في المستدرک (268/4)، رقم الحديث: (7603) وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

(2) الدرر اللوامع في تحرير شرح جمع الجوامع: لابن أبي شريف اللوحة: (37).

(3) هو محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود كمال الدين السيوسي المصري =

الإنزال للتدبر والتفكر، وأما الإعجاز فتابع، وقد توقف فيه تلميذه ابن أبي شريف⁽¹⁾.

وخرج بالمتعبد بتلاوته أبدا ما نسخت تلاوته كآية (الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما)⁽²⁾، وتخرج به الأحاديث أيضا؛ لأنها ليست متعبدا بتلاوتها، وإن خرجت بما قبل قد يقال إن التعبد بالتلاوة⁽³⁾، من أحكام القرآن، والأحكام لا تدخل الحدود لتوقف المحدود على الحد الذي من جملته التعبد بتلاوته، والحكم على الشيء فرع تصوره، ففيه دور وهو من مبطلات الحدود، وجوابه أن الشيء قد يميز بذكر حكمه لمن تصوره بأمر شاركه فيه غيره، كما إذا عرفت أن من اللفظ المنزل على محمد - ﷺ - ما نسخت تلاوته وما تعبد بتلاوته أبدا ولم تعلم عين القرآن منهما، فيقال لك هو اللفظ المنزل على محمد للإعجاز بسورة منه المتعبد بتلاوته أبدا.

والذي يظهر لي أن محل كون التعريف بالحكم دورا حيث حكم على المحدود به قبل، ثم عرفه به، كأن يقول النحوي: باب منصوبات الأسماء، ثم ذكر منها الحال، وعرفه بأنه وصف فضلة منتصب... إلخ، أما إن عرف

= الحنفي المعروف بابن الهمام، ولد سنة: 790هـ، وأخذ عن شهاب الدين الهيثمي، والعز بن عبد السلام، وغيرهما، وأخذ عنه: بدر الدين العراقي المالكي، وزين الدين بن قطلوبغا وغيرهما. له: تحرير الأصول، وفتح القدير شرح على الهداية. وتوفي: 861هـ. تنظر ترجمته في الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: (127/8 - 132) والأعلام: (255/6).

- (1) الدرر اللوامع في تحرير شرح جمع الجوامع: لابن أبي شريف اللوحة: (37).
- (2) أخرجه مالك في (53) كتاب الحدود (1) باب ما جاء في الرجم (رقم 3522)، والبخاري في (86) كتاب الحدود، (31) باب رجم الحلي من الزنا إذا أحصنت (رقم 6830) ومسلم في (29) كتاب الحدود (4) باب رجم الثيب في الزنى (رقم 1691).
- (3) في النسخ غير الأصل و إن التعبد بالتلاوة حكم من أحكام القرآن.



به ابتداء فلا دور فيه ؛ لأنه من جملة خواص المحدود .

تَنْبِيْهُ : إنما حد القرآن بما ذكر من الأوصاف مع تشخصه لتمييز عما لا يسمى باسمه من الكلام ، وإن كان الجزئي الحقيقي لا يقبل الحد ؛ لأنه لا تمكن معرفته إلا بالإشارة ونحوها من المعارف ، فلا تمكن معرفة حقيقة القرآن إلا بأن يقرأ من أوله إلى آخره ، ويقال : هو هذه الكلمات بهذا الترتيب⁽¹⁾ ، ثم كون القرآن شخصا ظاهر على القول باعتبار خصوص المحل في مسمى القرآن مرادا به اللفظ المنزل إلى آخره ، وأما على الحق من أنه اسم للمؤلف المخصوص الذي لا يختلف باختلاف قارئيه فقد قال في الآيات البينات : لمشاركته الشخصي الحقيقي في أنه لا يمكن معرفة حقيقته إلا بالإشارة إليه والقراءة من أوله إلى آخره ، وحينئذ فمعنى مع تشخصه ، أن له حكم المتشخص لعدم تعدده إلا بحسب المحال ، ولعدم إمكان معرفة حقيقته إلا بأن يقرأ من أوله إلى آخره . وكونه غير معتبر فيه خصوص المحل للقطع بأن ما يقرؤه كل واحد منا هو القراءان المنزل عليه - ﷺ - بلسان جبريل أو غيره ، ولو كان عبارة عن الشخص القائم بلسان جبريل مثلا ، لكان هذا مماثلا له لا عينه ضرورة ؛ لأن الأعراض تشخص بمحالها ، فيتعدد بتعدد المحال ، وكذا الكلام في كل ما ينسب إلى أحد من كتاب أو شعر ، وكذلك التراجم ، نحو باب : يرفع الحدث . فالحاصل أن في ذلك ثلاثة أقوال :

القول الأول : أنها أعلام شخصية ، سواء قلنا بخصوصية المحل وهو ظاهر ، أو قلنا اسم للمؤلف المخصوص الذي لا يتغير بتعدد محاله ، وقد تقدم بيانه .

(1) انظر الآيات البينات (389/1) .

القول الثاني: أنها أعلام أجناس وضعت لأنواع من الألفاظ تفيد حضورها في الذهن⁽¹⁾.

القول الثالث: أنها أسماء أجناس لقبولها أُل، نحو الكافية الشافية، المدونة، وانظر بسط ذلك وتحقيقه في شرحنا فيض الفتاح عند قولنا: وعلمية لأن توقعه... إلخ⁽²⁾، وإذا كان القرآن مراداً به المعنى القائم بذاته تعالى فهو علم شخص قطعاً.

125 وَلَيْسَ لِلْقُرْآنِ تُعَزَى الْبَسْمَلَةُ وَكَوْنُهَا مِنْهَا الْخِلَافِي نَقْلَهُ

يعني أن لفظة بسم الله الرحمن الرحيم ليست من القرآن عند أكثر الأصوليين والفقهاء، والأئمة الثلاثة، أعني غير ما في سورة النمل فهي منه إجماعاً، قال أبو طالب مكي⁽³⁾: - وكان من أهل الفقه والقراءة والحديث - إجماع الصحابة والتابعين على أنها ليست آية منه إلا من سورة النمل، وإنما اختلف القراء في إثباتها من أول الفاتحة خاصة، فما وقع بعد الإجماع من قول فغير مقبول؛ لأنه خارق للإجماع، وخرقه حرام⁽⁴⁾، وإنما

(1) انظر الآيات البيّنات (390/1).

(2) انظر فيض الفتاح (81/1 - 83).

(3) هو أبو محمد مكي بن طالب حموش بن محمد بن مختار القيسي المقرئ القيرواني، الأندلسي القرطبي، ولد سنة: 355 هـ وقيل: 354 هـ. أخذ عن ابن أبي زيد، وأبي الحسن القابسي. وعنه: أبو الأصبع بن سهل، والبايجي. له الرعاية في التجويد، والكشف عن وجوه القراءات، والهداية على بلوغ النهاية. توفي رحمه الله سنة 437. تنظر ترجمته في طبقات القراء: (271/2) والفكر السامي: (242/2).

(4) انظر الضياء اللامع (306/1 - 307).



كتبت في الفاتحة للابتداء على عادة الله تعالى في كتبه، ومنه سن لنا أن نبتدئ كل كتاب بها، وفي غير الفاتحة للفصل بين السور.

قال ابن عباس⁽¹⁾: - ﷺ - كان - ﷺ - لا يعرف فصل السورة حتى ينزل بسم الله الرحمن الرحيم⁽²⁾، وليست منه أول براءة، قال النووي: بإجماع المسلمين⁽³⁾.

قوله: وكونها... إلخ يعني أن كون البسملة من القرآن نقله المخالف لمذهب مالك كالسبكي، عن الشافعي؛ لأنها مكتوبة بخط السور في المصاحف العثمانية مع مبالغة الصحابة في أن لا يكتب فيها ما ليس منه مما يتعلق به، حتى النقط والشكل.

وقولنا: بخط السور احترازا عن أسماء السور، فإنها مكتوبة في المصاحف بغير خط السور، والصحيح عن الشافعي أنها آية في جميع أوائل السور غير براءة، وروي عنه أنها آية من الفاتحة، وروي عنه أنه قال: لا أدري هل هي آية من الفاتحة أولا⁽⁴⁾؟

(1) هو أبو العباس عبد الله بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف، وأمّه أم الفضل لبابة الكبرى بنت الحارث أخت ميمونة زوج النبي - ﷺ - وهو ابن عم رسول الله - ﷺ - وكان - ﷺ - يلقب بالبحر وبحبر الأمة وترجمان القرآن، وهو والد الخلفاء العباسيين، وأحد العبادلة من الصحابة. تنظر ترجمته في كتاب أسد الغابة: لابن الأثير (3/186 - 190) والإصابة: لابن حجر (2/130).

(2) أخرجه أبو داود في (2) كتاب الصلاة، (124) باب من جهر بها - أي البسملة -، الحديث رقم: (782).

(3) المجموع للنووي (3/289).

(4) انظر الضياء اللامع (1/304).



126 وَيَعْصُهُمْ إِلَى الْقِرَاءَةِ نَظَرٌ وَذَلِكَ لِلْوَفَاقِ رَأْيٍ مُعْتَبَرٍ

يعني أن الحافظ ابن حجر⁽¹⁾، قال: ينظر إلى القراءات، وذلك النظر إلى القراءات رأي معتبر لما فيه من التوفيق بين كلام الأئمة، فلا خلاف حينئذ، قال بعض العلماء: وبهذا الجواب البديع يرتفع الخلاف بين أئمة الفروع وينظر إلى كل قارئ بانفراده، فمن تواترت في قراءته وجبت على كل قارئ بها في الصلاة وغيرها، وتبطل بتركها أيا كان وإلا فلا.

ولا ينظر إلى كونه مالكيًا أو شافعيًا أو غيرهما، وإنما أو جبهها الإمام الشافعي لكون قراءته قراءة ابن كثير⁽²⁾⁽³⁾.

قال البقاعي⁽⁴⁾: وهذا من نفائس الأنظار، لكنه مخالف لما في

(1) هو شيخ الإسلام أبو الفضل أحمد بن محمد العسقلاني شهاب الدين، المصري مولداً ومنشأً، ولد سنة 773 هـ ورحل في العلم والحديث حتى صار أمير المؤمنين في الحديث، وأجمع جمهور الأمة على أنه حافظ الإسلام وحجة الله على الأنعام، له تأليف تفتخر بها مصر على غيرها منها: فتح الباري والإصابة في معرفة الصحابة، ونزهة النظر، توفي رحمه الله سنة 852 هـ. انظر ترجمته في: والضوء اللامع 36/2، الأعلام 171/1 - 179.

(2) هو أبو سعيد عبد الله بن عمرو بن عبد الله بن زاذان بن هرمز الإمام المكي الداري، ولد سنة 45 هـ إمام أهل مكة في القراءة، وأحد القراء السبعة. أخذ عن: عبد الله بن الزبير، وأبي أيوب الأنصاري، وأنس بن مالك وغيرهم. وأخذ عنه: حماد بن سلمة، والخليل بن أحمد، وسليمان بن الصغيرة. أما راوياه فهما: البري وقنبل. توفي رحمه الله سنة: 120 هـ تنظر ترجمته في طبقات القراء: (396/1) وشجرة النور: (28/1).

(3) انظر النجوم الطوالع (ص 22).

(4) هو إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي برهان الدين الخرباوي البقاعي الشافعي، ولد سنة 809 هـ أخذ عن: ابن حجر، وابن الجزري وغيرهما. ألف نظم الدرر في تناسب الآي والسور، وعنوان الزمان في تراجم الشيوخ والأقربان وغيرهما، توفي رحمه الله سنة 885 هـ تنظر ترجمته في الضوء اللامع: (101/1) والأعلام: (56/1).



تحصيل المنافع على الدرر اللوامع⁽¹⁾، ولفظه: لا يسمل مالك في صلاة
الفرض ولو قرأ برواية من يسمل بخلاف النافلة، قال أبو الحسن
الحصري⁽²⁾.

وإن كنت في غير الفريضة قارئاً فبسمل لقالون لدى السور الزهر⁽³⁾

127	وَلَيْسَ مِنْهُ مَا بِالْأَحَادِ رُوي	فَلِلْقِرَاءَةِ بِهِ نَفْيٌ قَوي
128	كَالِاخْتِجَاجِ

يعني أن ما روي عنه - ﷺ - بخبر الأحاد على أنه قرآن ليس من
القرآن، كأيمانهما في آية «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْمَانَهُمَا»⁽⁴⁾؛ لأن
القرآن لإعجازه الناس عن الإتيان بمثل أقصر سورة منه، تتوفر أي تكثر
الدواعي؛ أي الأمور الحاملة على نقله تواتراً، وقيل: إنه من القرآن حملاً
عن أنه كان متواتراً في العصر الأول لعدالة ناقله، ويكفي التواتر فيه⁽⁵⁾.

قوله: (فللقراءة) إلخ، يعني أن عدم جواز القراءة بالشاذ لا في

(1) تحصيل المنافع: للشيخ أبي زكرياء يحيى بن سعيد السوسي، (ص 55).

(2) هو أبو الحسن علي بن عبد الغني الفهري الحصري القيرواني الضرير المقرئ الأديب
الشاعر، ولد سنة 415 هـ وأخذ عن: أبي بكر الشهير بالقصري، وأبي علي الحسن الجلولي
وغيرهما وعنه: أبو داود يلميان بن يحيى، وأبو القاسم بن الصواف. له: قصيدته المشهورة
في قراءة نافع، واقتراح القريح واجتراف الجريح، وغير ذلك. توفي رحمه الله سنة 488 هـ
بطنجة. تنظر ترجمته في طبقات القراء: (487/1) وشجرة النور: (118/1).

(3) القصيدة الحصرية (ص 95).

(4) المائدة: الآية 38.

(5) انظر شرح المحلي على جمع الجوامع (229/1).

الصلاة ولا خارجها قوي؛ لأنه المشهور من مذهب مالك والشافعي، والشاذ ما نقل بالآحاد على أنه قرآن بناء على أنه ليس من القرآن، ومقابل المشهور جواز القراءة به، وعزي لنقل ابن عبد البر. قال حلولو: ومن لازم جواز القراءة به على أنه قرآن ثبوت بعض القرآن بنقل الآحاد، وأيضا قد اختلف الناس فيما اختلف القراء السبعة فيه، هل هو متواتر أولا؟ ولا يعلم عن أحد إنكار القراءة بما اختلف فيه القراء من الحروف أو صفة الأداء⁽¹⁾. انتهى ببعض تصرف.

لكن إن أراد بما اختلف فيه القراء، ما اختلف فيه عن بعضهم فمسلم، وإن أراد ما اختلف فيه اثنان أو أكثر من السبعة، مع الاتفاق على عزو كل قراءة إلى من نسبت إليه فلا، قوله: كالاحتجاج، يعني أنه كما لا تجوز القراءة بالشاذ لا يجوز الاحتجاج به، ولا العمل في الأحكام الشرعية؛ ولذا لم يوجب مالك ولا الشافعي في كفارة اليمين بالله تعالى التابع مع قراءة ابن مسعود، فصيام ثلاثة أيام متتابعات⁽²⁾، ومقابل المشهور صححه السبكي حيث قال: أما إجراؤه مجرى الآحاد فهو الصحيح⁽³⁾.

.... غَيْرُ مَا تَحَصَّلَا فِيهِ ثَلَاثَةٌ فَجَوَزَ مُسْجَلًا
صِحَّةُ الْإِسْنَادِ وَوَجْهُ عَرَبِي وَوَفَّقَ خَطَّ الْأُمِّ شَرْطُ مَا أُبِي

(1) الضياء اللامع (309/1).

(2) انظر الضياء اللامع (320/1) وقراءة ابن مسعود أخرجها مالك في كتاب الصيام (رقم 681) والبيهقي في السنن الكبرى، وذكر أنها في قراءة أبي بن كعب أيضا، انظر كتاب الأيمان، (33) باب التابع في صوم الكفارة، الحديث رقم (20008).

(3) جمع الجوامع (ص 21).



يعني أن الشاذ يجوز مسجلاً؛ أي قراءته وتلقي الأحكام منه إذا اجتمعت فيه قيود ثلاثة:

أولهما: صحة إسناده إلى النبي - ﷺ - لاتصال سنده وثقة نقلته دون شذوذ ولا علة تقدح.

الثاني: أن يوافق وجهها جاهزا للعربية التي نزل القرآن بها.

الثالث: موافقة خط الأم؛ أي المصحف العثماني وإليه الإشارة بقوله ووفق... إلخ.

وأبي مبني للمفعول بمعنى منع، فكل قراءة جمعت الثلاثة فهي عند القراء وبعض الفقهاء قرآن، تواترت أم لا، وما اختلف منها شرط فساد لا يقرأ بها، قال ابن الجزري⁽¹⁾:

وكل ما وافق وجه النحوي وكان للرسم اتفاقاً يحوي
وصح إسناداً هو القرآن فهذه الثلاثة الأركان
وحيثما يخل شرط اثبت شذوذه لو أنه في السبعة⁽²⁾

مثال ما جمعها قراءة الثلاثة: يعقوب⁽³⁾، وأبي جعفر يزيد بن

(1) هو محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف أبو الخير شمس الدين الدمشقي الجزري المقرئ، ولد سنة: 751هـ وأخذ عن: الإسوي، والبلقيني، والبيهاء السبكي، وأخذ عنه: جماعة من علماء اليمن. وتوفي سنة 833 هـ له النشر في القراءات العشرة، وإتحاف المهرة، والتمهيد في التجويد، والمقدمة. تنظر ترجمته في طبقات القراء: (7/1) والأعلام: (45/7 - 46).

(2) انظر طيبة النشر مع شرحها الهادي (19/1).

(3) هو أبو محمد يعقوب بن إسحاق الحضرمي البصري، ولد سنة: 117هـ وهو أحد القراء العشرة، وهو الثامن منهم، سئل عنه أحمد فقال: صدوق أخذ عن: سلام الطويل، ومهدي =



الققعاع⁽¹⁾، وخلف⁽²⁾، قال ابن عرفة: قراءة يعقوب داخله في السبعة؛ لأنه أخذها عن أبي عمرو⁽³⁾، وقال السبكي: إن قراءة خلف ملفقة من السبعة، إذ له في كل حرف موافق منهم⁽⁴⁾. وقال أبو حيان⁽⁵⁾: لا نعلم أحدا من المسلمين حظر القراءة بالثلاث، بل قرئ بها في سائر الأمصار⁽⁶⁾، والضابط عند الأصوليين وبعض الفقهاء في إثبات القرآن التواتر، وما لا، فشاذا، قال زكرياء: واشتراطهم التواتر في ذلك منتقض بإثبات قرآنية البسملة مع أنها لم تتواتر⁽⁷⁾. انتهى. لكن الاحتجاج به إنما هو على من أثبتها.

= بن ميمون وعنه: عمر السراج، توفي رحمه الله سنة 205 هـ له: كتب منها: الجامع، ووجوه القراءات، ووقف التمام. تنظر ترجمته في طبقات القراء: (336/2) والأعلام: (195/8).

(1) هو أبو جعفر يزيد بن الققعاع المخزومي المدني التابعي مولى عبد الله بن عياش المخزومي أخذ عن نافع ابن أبي نعيم وغيره، وكان من عباد الله الصالحين، توفي رحمه الله سنة 132 على الصحيح، وبعد وفاته نظروا ما بين نحره إلى فؤاد مثل ورقة المصحف فما شك من حضره أنه نور القرآن. تنظر ترجمته في كتاب طبقات القراء لابن الجزري: (272/1) ووفيات الأعيان: (278/2).

(2) هو أبو محمد خلف بن هشام بن ثعلب، أحد القراء العشرة أخذ عن مالك، وأحمد، وسليم بن عيسى. وعنه: الأعمش وعياش، ولد سنة 150 هـ، وتوفي سنة 229 هـ تنظر ترجمته في طبقات الحنابلة: (411/1) وطبقات القراء: (2461/1).

(3) هو زيان بن العلاء بن عمار بن العريان، أبو عمرو التميمي البصري، أحد القراء السبعة، أخذ عن أنس بن مالك، وعاصم، وأبي جعفر، وعنه: سيبويه، وسلام الطويل، ولد: 68 هـ، وتوفي: 154 هـ تنظر ترجمته في طبقات القراء: (262/1) وتقريب التهذيب: (454/2).

(4) منع الموانع (ص 353)، والضياء اللامع (318/1).

(5) هو أبو عبد الله محمد بن يوسف بن علي بن حيان الحياتي سيبويه زمانه، أخذ عن: ابن الطباع وغيره. وأخذ عنه: السبكيان وابن الخشاب، ألف: البحر المحيط، وشرح التسهيل وغيرهما، ولد: 654 هـ، وتوفي 745 هـ تنظر ترجمته في طبقات الشافعية: (276/) وطبقات القراء: (249/2).

(6) انظر الضياء اللامع (319/1).

(7) انظر حاشية زكريا (463/1 - 464).

130 مِثْلُ الثَّلَاثَةِ وَرَجَّحَ النَّظْرَ تَوَاتُرًا لَهَا لَدَى مَنْ قَدْ غَبَرَ

131 تَوَاتُرُ السَّبْعِ عَلَيْهِ أَجْمَعُوا

يعني أن النظر؛ أي العقل رجح عند بعض من غبر؛ أي مضى أن الثلاثة متواترة، قال السبكي في منع الموانع: إن القول بأنها غير متواترة في غاية السقوط⁽¹⁾. قوله: تواتر السبع إلخ. يعني أن الإجماع على تواتر القراءات السبع، فالقراءات عند القراء وبعض الفقهاء ثلاثة أقسام: متواتر وهو السبع، ومختلف فيه بين التواتر والصحة كالثلاث، وشاذ وهو ما اختلف فيه شرط صحة، وعند الأصوليين وبعض الفقهاء متواتر وهو السبع، وشاذ وهو ما سوى ذلك، فلا تجوز عندهم القراءة بما زاد على السبع، وقد خلط بعض شراح السبكي إحدى الطريقتين بالأخرى وبينهما تناف⁽²⁾.

والمراد بالوجه العربي ما هو الجادة لا مطلق الوجه، ولو كان فيه تكلف وخروج عن الأصل، بدليل أن القراء يقولون بشذوذ قراءة ابن عامر⁽³⁾ ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ﴾⁽⁴⁾ بضم

(1) (ص 353).

(2) الدرر اللوامع في تحرير شرح جمع الجوامع: لابن أبي شريف اللوحة: (38 - 38).

(3) هو أبو عمران عبد الله بن يزيد مقرئ الشامي، قال فيه الذهبي: وقد تكلم في قراءته من لا يعلم، وهي قراءة حسنة، أخذ عن: المغيرة ابن أبي شهاب وأبي الدرداء، ومعاوية، والنعمان بن عشير، وابن أمية، وعنه: أخوه عبد الرحمن، وربيعة بن يزيد وغيرهما. ولد سنة 8 هـ، وتوفي: 118 هـ تنظر ترجمته في التهذيب (243/5) وطبقات القراء: (380/1).

(4) سورة الأنعام: الآية 137.

زاي زين ، ورفع قتل ، ونصب أولادهم ، وجر شركائهم ، والحق كما في الصفاقسي⁽¹⁾: أن قراءة ابن عامر غير شاذة لورود أمثالها في أبيات ذكرها ابن مالك في شرح التسهيل⁽²⁾.

..... وَلَمْ يَكُنْ فِي الْوَحْيِ حَشْوٌ يَقَعُ

يعني أنه يمتنع عقلا أن يقع في الكتاب والسنة لفظ له معنى لا يمكن فهمه ؛ لأن القرآن كله هدى وشفاء وبيان ، وكذلك السنة ، ولا فائدة أيضا في الخطاب بما لا يصل أحد إلى فهمه ، خلافا للحشوية في تجويزهم ورود ذلك في الكتاب ، قالوا: لوجوده فيه ، كالحروف المقطعة أوائل السور ، وفي السنة بالقياس على الكتاب . وأجيب بأن الحروف أسماء للسور ، كطه ويس ، وفيها أقوال أخر مذكورة في كتب التفسير⁽³⁾.

واعلم أن الأدلة من الطرفين ظواهر لا تفيد القطع ، إذ للحشوية أن يقولوا: فائدة إنزال المتشابه إمساك عنان الراسخ في العلم عن الخوض فيه ومنعه منه ، وهذا عندنا أشد تعباً من بذل المجهود في استعلام الحكم من

(1) هو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن أبي القاسم برهان الدين القيسي الصفاقسي الفقيه اللغوي . أخذ عن: عبد العزيز الدروال ، وناصر الدين المشدالي . وعنه: ابن مرزوق الجد له: شرح مختصر ابن الحاجب الفرعي وغيره ، واشترك مع أخيه في كتاب إعراب القرآن الكريم . ولد: 697هـ ، وتوفي 746 هـ تنظر ترجمته في الديباج: (150) وشجرة النور: (299/1).

(2) غيث النفع) 594/1 - 596 (. وأما ابن مالك فقال: وحجتي قراءة ابن عامر وكم لها من عاضد وناصر .

(3) ومنها أنها أقسام أقسم الله بها ، أو هي لكبت عناد المعاندين ... ينظر التحرير والتنوير لابن عاشور (206/1) .

المحكم؛ لأن النفوس مجبولة على طلب ما منعته، قال الشاعر:

منعت شيئاً فأكثر الولوع به وحب شيء إلى الإنسان ما منعا

واستشكل تخصيص الخلاف بالحشوية مع وقوع المتشابه في القرآن، وكون الجمهور منا على أن الوقف على قوله: ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾⁽¹⁾ أما ما لا معنى له أصلاً فلا يجوز وقوعه فيهما باتفاق العقلاء؛ لأن الكلام بما لا معنى له هذيان ونقص، والنقص على الله تعالى محال، قال في المحصول: وحكم الرسول في الامتناع كحكمه تعالى. قال الأصفهاني⁽²⁾ في شرحه: لا أعلم أحداً ذكر ذلك، ولا يلزم من كون الشيء نقصاً في حق الله تعالى أن يكون نقصاً في حق الرسول، فإن السهو والنسيان جائزان في حق الأنبياء⁽³⁾.

فلا يتجه تخصيص الخلاف هنا بالنسبة للسنة بالحشوية، قلت: يمكن الجمع بأن محل كلام المحصول ومن وافقه - وهو الكثير - ما إذا نطق به عمداً؛ لأنه عبث وهم معصومون من العبث؛ لأنه إما حرام أو مكروه، ومحل كلام الأصفهاني ما إذا صدر منه سهواً أو نسياناً، والله تعالى أعلم.

والحشوية بفتح الحاء المهملة والشين المعجمة نسبة إلى الحشا؛ لأن

(1) آل عمران من الآية: (7).

(2) هو محمد بن محمود بن عبد الكافي شمس الدين الأصفهاني (616 - 688 هـ) كان من فقهاء الشافعية بأصبهان. ولد وتعلم بها. له كتب، منها شرح المحصول في أصول الفقه، و تشييد القواعد في شرح تجريد العقائد والقواعد في أصول الفقه والدين والمنطق والجدل، قال ابن شاكراً: هو أحسن تصانيفه. تنظر ترجمته في بغية الوعاة: (240/1) والأعلام: (87/7). إلا أن البغية فيها أن وفاته كانت سنة 678 هـ وهو خطأ.

(3) الكاشف عن المحصول (467/2).



الحسن البصري⁽¹⁾، لما وجد كلامهم ساقطاً - وكانوا يجلسون في حلقاته أمامه - قال: ردوهم إلى حشا الحلقة؛ أي جانبها، ويجوز إسكان الشين نسبة إلى الحشو: وهو الذي له معنى لا يمكن فهمه، لقولهم بوجوده في الكتاب والسنة، وبالوجهين ضبطها الزركشي والبرماوي⁽²⁾ وغيرهما⁽³⁾.

132 وَمَا بِهِ يُعْنَى بِلاَ دَلِيلٍ غَيْرُ الَّذِي ظَهَرَ لِلْعُقُولِ

ما عطف على حشو، يعني أنه لا يجوز عقلاً أن يقع في الكتاب والسنة حشو، ولا لفظ يعني به غير ظاهره، إلا بدليل عقلي أو غيره يبين المراد منه كما في العام المخصوص بمتأخر عنه، احترازاً من المقارن أو المتقدم، إذ لا يصدق عليه حينئذ أنه عني به غير ظاهره، فاندفع اعتراض زكرياء بأن تقييده بالمتأخر مضر، قال: اللهم إلا أن يقال: إنه المتفق عليه، أو إن غيره مفهوم بالأولى⁽⁴⁾، خلافاً للمرجئة في تجويزهم ورود ذلك من غير دليل،

(1) هو أبو سعيد الحسن أبي الحسن يسار المعروف بالحسن البصري، من موالي زيد بن ثابت رضي الله عنه، ولد في خلافة عمر رضي الله عنه وحكاه بيده، كانت أمه تخدم أم سلمة فربما غابت عنه فتعطيه أم سلمة ثديها فيدر عليه، فكانوا يقولون: فصاحته وعلمه من بركة ذلك. روى عن عمران بن حصين، وأبي هريرة، وغيرهما، رأى عشرين ومائة من الصحابة رضي الله عنهم ولد: 21 هـ، وتوفي 110 هـ. انظر ترجمته في التهذيب 263/2.

(2) هو أبو عبد الله شمس الدين محمد بن عبد الدائم بن موسى النعماني العسقلاني البرماوي. أخذ عن: إبراهيم بن إسحاق الأمدي، ولازم البدر الزركشي وأخذ عن السراج البلقيني. له: الألفية في الأصول، وشرحها «الفوائد السننية في شرح الألفية»، وشرح البخاري، وشرح ألفية ابن مالك. ولد: 763 هـ، وتوفي: 831 هـ. تنظر ترجمته في الضوء اللامع: (280/7) والأعلام 188/6 - 189.

(3) انظر حاشية زكريا (468/1).

(4) انظر حاشية زكريا (469/1).

حيث قالوا: المراد بالآيات والأخبار الظاهرة في تعذيب عصاة المؤمنين التهيب فقط، بناء على معتقدهم أن المعصية لا تضر مع الإيمان كما لا تنفع الطاعة مع الكفر، قال في الآيات البينات: لا يخفى أنه ينبغي أن يكون المراد في قوله يبين المراد منه المراد ولو بحسب الظهور، إذ الأدلة المبينة لا يلزم أن تفيد المراد قطعاً⁽¹⁾. انتهى.

ويرد على مذهب غير المرجئة المتشابه، بناء على قول الجمهور إن الوقف على ﴿إِلَّا اللَّهَ﴾⁽²⁾، فإنه عني به غير ظاهره، ولا دليل يبين المراد منه، إنما الحاصل الدليل الصارف عن ظاهره، فكيف يمنع ذلك وينسب خلافه للمرجئة مع لزوم القول به للجمهور؟ قال بعضهم: اللهم إلا أن يخص الدعوى بما لم يصرف الدليل عن ظاهره، فإن الدليل العقلي صارف عن ظاهره مبين لمعني صحيح محتمل، وسما مرجئة لإرجائهم؛ أي تأخيرهم المعصية عن الاعتبار في استحقاق العذاب عليها؛ لأنهم يقولون لا عذاب مع الإيمان، فلم يبق للمعصية عندهم أثر، وهي بالهمز من أرجأه بمعنى أخره، ومنه ﴿أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾ في قراءة ابن كثير وعامر وأبي عمرو، ويتركه جمع مُرَج كَمُعْط، ومنه ﴿أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾⁽³⁾ في قراءة الكوفيين ونافع⁽⁴⁾، وإن اختلفوا في إسكان الهاء وكسرها، وقيل: سما مرجئة من

(1) الآيات البينات: (410/1).

(2) سورة آل عمران الآية 7.

(3) الأعراف: الآية 111.

(4) هو أبو عبد الرحمن وقيل أبو رؤيم نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي مولاهم الأصبهاني الأصل، المقرئ المدني أحد القراء السبعة، إمام أهل المدينة، وانتهت إليه رئاسة القراءة فيها، وأقرأ الناس نيفا وسبعين سنة. وتوفي بها. انظر ترجمته في كتاب وفيات الأعيان: (183/3) والأعلام: (5/8).

الرجاء، لرجائهم أن المعصية لا تضر مع الإيمان، وعليه فينبغي - كما قال ابن أبي شريف - أن يقال: مرجئة بفتح الراء وتشديد الجيم كمقدمة⁽¹⁾.

133 وَالنَّقْلُ بِالْمُنْظَمِ قَدْ يُفِيدُ لِلْقَطْعِ وَالْعَكْسِ لَهُ بَعِيدٌ

يعني أن مذهب الأكثر أن الدليل النقلي قد يكون قطعي الدلالة على المراد منه بما ينضم إليه، من تواتر معنوي أو لفظي أو مشاهدة، كما في أدلة وجوب الصلاة ونحوها، فإن الصحابة علموا معانيها بالقرائن المشاهدة، ونحن علمناها بواسطة نقل تلك القرائن إلينا تواتراً، إلى غيره ذلك من النقليات المعلومة المعاني من الدين ضرورة، كالعلم بأمور المعاد من البعث والحساب والجنة والنار وسؤال الملكين والجواز على الصراط، وغير ذلك⁽²⁾.

وذهبت المعتزلة وجمهور الأشاعرة إلى أنها لا تفيد اليقين مطلقاً، وإليه الإشارة بقولنا: (والعكس له بعيد) وحجة من قال: إن الدليل النقلي لا يكون قطعياً ما يعارض القطع من مجاز وتخصيص ونقل وتقديم وتأخير ونسخ واشتراك وإضمار⁽³⁾، مع أنه لا بد من العلم بعدم المعارض العقلي، إذ لا بد معه من تأويل النقل؛ لأنه فرع العقل؛ لأن الطريق إلى إثبات الصانع ومعرفة النبوة وسائر ما يتوقف صحة النقل عليه ليس إلا العقل، فهو أصل للنقل، فإبطاله بتقديم النقل عليه إبطال للنقل أيضاً، إذ في إبطال

(1) الدرر اللوامع في تحرير شرح جمع الجوامع: لابن أبي شريف اللوحة: (40).

(2) انظر الضياء اللامع (326/1).

(3) انظر الضياء اللامع (326/1).

الأصل إبطال الفرع، ثم عدم المعارض العقلي غير يقيني، فقيامه محتمل، إذ غاية الأمر عدم الوجدان، وهو لا يفيد القطع بعدم الوجود، ورد عليهم بأنها تفيد بتواتر أو غيره، أما ترى أن لفظ السماء والأرض ونحوهما من الألفاظ المشهورة عند أهل اللغة متواترة، يعلم⁽¹⁾ استعمالها في زمانه - ﷺ - في معانيها المرادة منها الآن، وكذا صيغة الماضي والمضارع والأمر واسم الفاعل وغيرها، معلومة الاستعمال في ذلك الزمان في المراد منها الآن، وأما عدم المعارض العقلي فيعلم من صدق المخبر، فإنه إذا تعين المعنى وكان مراداً له، فلو كان هناك معارض عقلي لزم كذبه وهو محال.

(1) في النسخة ش وطبعة وزارة الأوقاف زيادة وهي، يعلم أصالة أي بالذات من اللفظ والمعنى استعمالها.

المنطوق والمفهوم

ويقال للمفهوم منطوق إليه، فلا يلتبس عليك المنطوق والمنطوق إليه، وقد أكدوا في الوصية بمعرفة التمييز بين الاصطلاحات حذرا من الغلط .

134 مَعْنَى لَهُ فِي الْقَصْدِ قُلْ تَأْصُلُ وَهُوَ الَّذِي اللَّفْظُ بِهِ يُسْتَعْمَلُ

يعني أن المنطوق: هو المعنى الذي قصده المتكلم باللفظ أصالة؛ أي بالذات من اللفظ، والمعنى المقصود بالذات هو المعنى المستعمل فيه اللفظ، والبيت تفسير لمحل النطق في قولهم: المنطوق ما دل عليه اللفظ في محل النطق بأن لا يتوقف استفادته من اللفظ إلا على مجرد النطق⁽¹⁾، سواء كان اللفظ حقيقة أو مجازا، ولا يقال إن المجاز غير دال بالوضع، لأننا نمنع ذلك، بل هو دال بالوضع النوعي، قال التفتازاني في شرح الشمسية: إن المراد بالوضع في دلالة المطابقة ما يشمل النوعي، وقد صرح الكمال بأن المجاز من قبيل المنطوق الصريح، وعزي ذلك لابن الحاجب أيضا⁽²⁾.

واعلم أن المنطوق قد يكون غير حكم، بأن يكون محل الحكم معنى كان كالتأنيف في الآية أو ذاتا كزيد، وقد يكون حكما كتأنيف

(1) انظر جمع الجوامع (ص 22).

(2) انظر حاشية الكمال (1/133).

للولادين الدال عليه قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٌ﴾⁽¹⁾، وطريقة ابن الحاجب تخصيص المنطوق والمفهوم بالحكم⁽²⁾، وأما المدلول التضمني فإن قلنا إنه: الجزء المفهوم في ضمن الكل كان منطوقاً، كما نقل عن حواشي العضد للسعد، وإن قلنا إنه الجزء المفهوم قصداً بعد فهم الكل كما نقل عن الرازي كان مفهوماً، والدليل على أن المراد بقولنا: معنى له... إلخ المنطوق سبقه في الترجمة مع قوله: (وغير منطوق هو المفهوم).

135 نَصٌّ إِذَا أَفَادَ مَا لَا يَحْتَمِلُ غَيْرًا وَظَاهِرٌ إِنْ الْغَيْرِ احْتَمَلُ

يعني أن اللفظ الدال في محل النطق يسمى نصاً إن أفاد معنى لا يحتمل غيره، كزيد في نحو جاء زيد، فإنه مفيد للذات المشخصة من غير احتمال لغيرها، ولا يقال: إن هذا يقتضي أن مفهوم الموافقة لا يسمى نصاً، وإن قلنا الدلالة عليه لفظية؛ لأننا نقول: دلالة الموافقة إذا كانت لفظية كانت من قبيل المنطوق، فتدخل في ذلك، قاله في الآيات البيّنات⁽³⁾.

وفيه أيضاً قد يناقش في تمثيل النص به؛ أي بزيد لاحتماله معنى مجازياً، بناء على جواز التجوز بالعلم، وقد صرح النحاة، بأن التأكيد في نحو جاء زيد نفسه لدفع المجاز عن الذات، واحتمال أن الجائي رسوله أو كتابه مثلاً⁽⁴⁾. انتهى.

(1) الإسراء من الآية: (23).

(2) انظر الآيات البيّنات (4/2).

(3) الآيات البيّنات: (5/2).

(4) الآيات البيّنات (5/2).

ويجاب عن الثاني بأن التوكيد إنما هو لدفع توهم إسناده المجيء إلى غير زيد، فيصير في الكلام مضاف إلى زيد محذوف، وأما زيد فلا يحتمل غيره من بكر وخالد مثلاً⁽¹⁾.

قوله: ظاهر... إلخ بالرفع عطف على نص، والغير مرفوع بفعل مبني للمفعول محذوف، يفسره احتمال المذكور بعده، يعني أن اللفظ الدال في محل النطق ظاهر؛ أي يسمى به إن احتمال بدل المعنى المفاد منه معنى مرجوحاً، كالأسد في نحو رأيت اليوم الأسد، فإنه مفيد للحيوان المفترس، محتمل للرجل الشجاع بدله احتمالاً ضعيفاً، لأنه معنى مجازي، والأول الحقيقي المتبادر إلى الذهن، والمراد بالظاهر: ما يتبادر الذهن إليه، إما لكونه حقيقة لا يعارضها مقاوم لها، أو لكونه مجازاً مشتهراً صار حقيقة عرفية، وكذا إن لم يصير عند من يرجحه على الحقيقة المهجورة بخلاف الحقائق المشتركة، فليست ألفاظها ظاهرة في شيء منها دون شيء، وكذا المجازات الغير الراجعة بالنسبة لمعناه المجازي، أما بالنسبة لمعناه الحقيقي فظاهر.

136	وَالْكُلُّ مِنْ ذَيْنِ لَهُ تَجَلَّى	وَيُطْلَقُ النَّصُّ عَلَى مَا دَلَّ
137	وَفِي كَلَامِ الْوَحْيِ

يعني أن النص له أربعة اصطلاحات:

أحدهما: ما تقدم، وقد يطلق على ما يشمل النص بالمعنى المتقدم

(1) انظر الآيات البينات (5/2).

والظاهر، فيقال: لفظ أفاد معنى قطعاً احتمل غيره احتمالاً مرجوحاً أم لا، وإليه الإشارة بقولنا: (والكل من ذين له تجلى) أي ظهر النص؛ أي إطلاقه على كل من هذين القسمين السابقين: وهما المفيد لمعنى لا يحتمل غيره أصلاً، والظاهر.

وقد يطلق النص على اللفظ الدال على أي معنى كان، وهو غالب استعمال الفقهاء، سواء كان ذلك الدال كتاباً أو سنة أو إجماعاً أو قياساً أو غير ذلك، يقولون: نص مالك وابن القاسم⁽¹⁾ مثلاً على كذا، ويقولون نصوص الشريعة متضافرة، وقد يطلق النص في كلام الوحي؛ أي على كلام الوحي من كتاب أو سنة، نصاً كان أو ظاهراً، ويقابله القياس، والاستنباط، والإجماع، ولذا يقولون لا يقاس مع وجود النص، وقسموا مسالك العلة إلى الإجماع والنص والاستنباط⁽²⁾.

وإلى القسم الذي قبل هذا أشار بقوله: (ويطلق النص على ما دلا) وإلى هذا الأخير أشار بقوله: (وفي كلام الوحي) والنص لغة: قيل وصول الشيء إلى غايته، وقيل بمعنى الظهور، ويقال: نص الحديث رفعه، ونصت الجارية رأسها رفعتة.

..... وَالْمَنْطُوقُ هَلْ مَا لَيْسَ بِالصَّرِيحِ فِيهِ قَدْ دَخَلَ

(1) هو عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة العتقي المصري، تلميذ الإمام مالك، روى المطأ عن مالك، كما روى عن للبت، وعنه أخذ سحنون، وابن المواز، توفي سنة 191هـ.

تنظر ترجمته في الديباج: (465/1) وترتيب المدارك: (244/3).

(2) الدرر اللوامع في تحرير شرح جمع الجوامع: لابن أبي شريف اللوحة: (40).

يعني أنهم اختلفوا فيما دل عليه بالافتضاء والإشارة أو الإيماء، هل هو داخل في المفهوم، أو داخل في المنطوق؟ وعليه فالمنطوق صريح وهو ما تقدم، وغير صريح وهو الأقسام الثلاثة، قال في الآيات البينات: ودلالة الالتزام من المنطوق غير الصريح. قال العضد وغير الصريح بخلافه وهو: ما لا يوضع اللفظ له بل يلزم ما وضع له فيدل عليه بالالتزام⁽¹⁾. انتهى.

فعلى دخول غير الصريح في المنطوق تقول: المنطوق ما دل عليه اللفظ مطابقة أو تضمننا، حقيقة أو مجازا، أو دل عليه بالالتزام، فدخل بقوله: بالالتزام المنطوق غير الصريح. قال في الآيات البينات: وهو شامل بلا شبهة للمجاز بطريق الكناية وغيره⁽²⁾. انتهى. لأن دلالة المجاز مطابقة كما للسعد وغيره، وسمي بغير الصريح؛ لأن دلالة لا بصريح صيغته ووضعه.

138	وَهُوَ دَلَالَةُ اقْتِضَاءٍ إِنْ يَدُلُّ	لَفْظٌ عَلَى مَا دُوِّنَهُ لَا يَسْتَقِلُّ
139	دَلَالَةُ الزُّوْمِ

ضمير هو للمنطوق غير الصريح، يعني أن غير الصريح ثلاثة أقسام: دلالة الافتضاء، ودلالة الإيماء والتنبيه، ودلالة الإشارة. سميت دلالة اقتضاء؛ لأن المعنى يقتضيها لا اللفظ، فالأول هو: أن يدل لفظ بالالتزام على معنى غير مذكور، مع أنه مقصود بالأصالة ولا يستقل المعنى؛ أي لا يستقيم إلا به لتوقف صدقه أو صحته عقلا أو شرعا عليه، وإن كان اللفظ لا يقتضيه وضعا⁽³⁾.

(1) انظر الآيات البينات (12/2 - 13) وشرح مختصر المنتهى (10/3).

(2) الآيات البينات (22/2).

(3) انظر الآيات البينات (8/2) وحاشية البناني (295/1).

مثال ما توقف صدقه عليه قوله - ﷺ -: (رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه)⁽¹⁾ أي المؤاخذه بها، لتوقف صدقه على ذلك لوقوعها. ومنه قوله - ﷺ -: لذي الدين⁽²⁾ حين قال له: أقصرت الصلاة أم نسيت؟ (كل ذلك لم يكن)⁽³⁾، أي في ظني⁽⁴⁾. ومثال ما تتوقف صحته عليه عقلا قوله تعالى: ﴿وَسَلِّ الْأَقْرَبَةَ﴾⁽⁵⁾، أي: أهل القرية، إذ القرية: وهي الأبنية المجتمعة لا يصح سؤالها عقلا جريا على العادة، وإلا فيجوز لنبي سؤالها وتجيبه خرقا للعادة⁽⁶⁾. ومثال ما تتوقف صحته عليه شرعا، ما إذا أمر بالصلاة، فإن ذلك يتضمن الأمر بالطهارة لا محالة، فاللفظ المتوقف صدقه أو صحته منطوق صريح، والمضمر الذي لا بد للصدق أو الصحة منه منطوق غير صريح، وهو من ضرورة المنطوق الصريح. قوله: (دلالة اللزوم) مفعول مطلق لقوله يدل.

..... مثل ذات إشارة كذلك الأيما آت

- (1) أخرجه ابن ماجه في (10) كتاب الطلاق، (16) باب الطلاق المكره والناسي، الحديث رقم: (2043) والحاكم في المستدرک (24) كتاب الطلاق، الحديث رقم: (2860) وقال: صحيح على شرط البخاري ومسلم، ووافقه الذهبي (236/2).
- (2) هو الخرباق بن عمرو السلمي - رضى الله عنه - بناء على ما رجحه الحافظ ابن حجر وغيره من اتحاد الواقعة في حديث أبي هريرة وحديث عمران بن الحصين الذي جاء فيه التصريح باسم الخرباق رضي الله عن الجميع، وللخرباق ترجمة في الاستيعاب لابن عبد البر 491/1.
- (3) أخرجه البخاري في (22) كتاب السهو (2) باب إذا صلى خمسا (رقم 1127) ومسلم (5) كتاب المساجد ومواضع الصلاة (19) باب السهو في الصلاة والسجود له (رقم 573).
- (4) انظر الضياء اللامع: (1/339).
- (5) يوسف من الآية: (82).
- (6) انظر شرح المحلي مع حاشية البنانى (1/240).

مثل خبر مبتدأ محذوف ؛ أي هي ؛ أي دلالة الاقتضاء مثل دلالة الإشارة في كون كل بالالتزام ، ومن المنطوق غير الصريح قوله: كذاك الايما آت ، الايما دون همز اللام مع القصر للوزن مبتدأ خبره آت ، فاعل من أتى وكذاك حال ، يعني أن دلالة الإيماء أنت عندهم مثل دلالة الاقتضاء والإشارة في كون كل بالالتزام ومن المنطوق غير الصريح

140 فَأَوَّلُ إِشَارَةِ اللَّفْظِ لِمَا لَمْ يَكُنِ الْقَصْدُ لَهُ قَدْ عَلِمَا

أول مبتدأ خبره إشارة ، وعلمنا بالتركيب ، ألفه للإطلاق ، يعني أن الأول من القسمين المذكورين في البيت قبله ، وهو دلالة الإشارة هو إشارة اللفظ لمعنى ليس مقصودا منه بالأصالة بل بالتبع ، مع أنه لم تدع إليه ضرورة لصحة الاختصار على المذكور دون تقديره⁽¹⁾ ، كدلالة قوله تعالى: ﴿أَحَلَّ لَكُم مَّا لَمْ يَكُنِ الْقَصْدُ لَهُ قَدْ عَلِمَا﴾⁽²⁾ على صحة صوم من أصبح جنبا من الوطء ، للزومه للمقصود به من جواز جماعهن بالليل الصادق بآخر جزء منه⁽³⁾ .

قولنا: بآخر جزء منه ، هكذا هو في عبارة المحلي ، ولا تغتور باعتراض اللقاني عليه ، فقد رده في الآيات البينات⁽⁴⁾ ، مع أن المناقشة في الألفاظ بعد فهم معناها ليست من شأن المحققين ، وربما قالوا: المحصلين

(1) انظر الضياء اللامع (1/341) .

(2) البقرة: الآية 186 .

(3) انظر شرح المحلي (1/240 - 241) .

(4) الآيات البينات (2/182) .

أو الفضلاء بدل المحققين، بل شأنهم بيان محاملها الصحيحة، ولا يشتغلون بذلك إلا على سبيل التبعية تدريباً للمتعلمين وإرشاداً للطالبيين، ومن أدلة دلالة الإشارة الحديث (إنكن ناقصات عقل ودين، قيل: يا رسول الله ما نقصان دينهن؟ قال: تمكث إحداهن شطر دهرها لا تصلي)⁽¹⁾، فالكلام لم يسق لبيان مدة الحيض، بل لبيان نقصان الدين. قال حلولو: ونعلم من جهة العادة أن من تحيض كذلك قليل، ونعلم أنه - ﷺ - لم يقصد الغالب بل النادر، فلو أيقن أن فيهن من تحيض أكثر من ذلك لارتقى إليه عند قصد المبالغة في الذم⁽²⁾.

قال الرهوني: تمثيل بعضهم بهذا الحديث لا يصح؛ لأن الحديث لم يصح بلفظ الشطر، ولفظه عند مسلم (تمكث الليالي لا تصلي)⁽³⁾. انتهى. وقد أخذ علي - كرم الله تعالى وجهه - كون أقل أمد الحمل ستة أشهر من قوله تعالى: ﴿وَحَمَلُهُمْ وَفِصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾⁽⁴⁾، مع قوله تعالى: ﴿وَالْوِلْدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾⁽⁵⁾، فإذا كان أمد رضاعه أربعة وعشرين شهراً لم يبق للحمل إلا ستة أشهر⁽⁶⁾. وهذه دلالة إشارة.

(1) أخرجه البخاري في (6) كتاب الحيض، (6) باب ترك الحائض الصوم (رقم 304) وأخرجه مسلم في (1) كتاب الإيمان، (24) باب بيان نقصان الإيمان بالمعاصي ونفيه عن المتلبس بالمعصية، على إرادة نفي كماله (رقم 57).

(2) الضياء اللامع (341/1 - 341).

(3) أخرجه مسلم في (1) كتاب الإيمان، (24) باب بيان نقصان الإيمان بالمعاصي ونفيه عن المتلبس بالمعصية، على إرادة نفي كماله (رقم 57).

(4) الأحقاف من الآية: (14).

(5) البقرة: الآية 133.

(6) انظر تحفة المسؤل (210/2).

141 دَلَالَةُ الْإِيمَاءِ وَالتَّنْبِيهِ فِي الْفَنِّ تَقْصِدُ لَدَى ذَوِيهِ

دلالة مبتدأ خبره جملة تقصد، والفن فن الأصول الراجع إليه ضمير ذويه، يعني أن الدلالة التي تسمى دلالة الإيماء ودلالة التنبيه مقصودة عند المتكلم بالأصالة لا بالتبع، وإلى تعريفها أشار بقوله:

142 أَنْ يُقَرَّنَ الْوُصْفُ بِحُكْمٍ إِنْ يَكُنْ لِعَبْرِ عِلَّةٍ يَعْْبَهُ مَنْ فَطِنَ

أي هي أن يقرن الوصف بحكم لو لم يكن الوصف علة لذلك الحكم عابه الفطن بمقاصد الكلام؛ لأنه لا يليق بالفصاحة، وكلام الشارع لا يكون فيه ما يخل بالفصاحة، والإيماء من مسالك العلة، كقول الأعرابي واقعت أهلي في نهار رمضان، فقال ﷺ: (أعتق رقبة)⁽¹⁾.

اعلم أن دلالة المنطوق الصريح أن تكون بصريح صيغة اللفظ ووضعه ولو نوعياً، وغير المنطوق الصريح لا يخلو: إما أن يكون مدلوله مقصوداً للمتكلم بالأصالة، أو غير مقصود، فإن كان مقصوداً فلا يخلو: إما أن يتوقف صدق المتكلم أو صحة الملفوظ به عليه، أو لا، فإن توقف سمي دلالة اقتضاء، وإلا فلا يخلو: أن يكون مفهوماً في محل تناوله اللفظ نطقاً، أو لا، الأول دلالة الإيماء والتنبيه، والثاني دلالة المفهوم، وإن كان غير

(1) أخرجه البخاري في (69) كتاب النفقات (13) باب نفقة المعسر على أهله (رقم 1936) ومسلم في (13) كتاب الصيام (14) باب تغليظ تحريم الجماع في نهار رمضان على الصائم (رقم 1111).

مقصود للمتكلم بالأصالة، سميت دلالة اللفظ عليه دلالة الإشارة. انتهى من الآيات البينات⁽¹⁾.

إذا تقرر هذا فالفرق بين المفهوم ودلالة الإشارة مصاحبة القصد الأصلي له دونها، والفرق بينه وبين دلالة الاقتضاء توقف الصدق أو الصحة على إضمار فيها دونه، والفرق بينه وبين دلالة التنبيه كونها مفهومة في محل تناوله اللفظ نطقاً دونه، فاندفع استشكال التفتازاني الفرق بين غير الصريح من المنطوق والمفهوم⁽²⁾، وفطن بتليث الطاء، لكن الأولى هنا الضم أو الكسر.

143 وَعَبْرُ مَنْطُوقٍ هُوَ الْمَفْهُومُ

يعني أن المفهوم هو ما قابل المنطوق، وهو معنى دل عليه اللفظ لا في محل النطق، بناء على دخول غير الصريح في المفهوم، وإلا فتعريفه ما مر في شرح البيت قبله.

اعلم أنهم يطلقون المفهوم على مجموع الحكم ومحله، كتحريم ضرب الوالدين، فالتحريم مثال للحكم، وضرب الوالدين مثال لمحله، ويطلق المفهوم على أحدهما دون الآخر وهو الشائع، وإطلاقه على الحكم وحده هو الأكثر⁽³⁾.

مِنْهُ الْمُؤَافَقَةُ قُلْ مَعْلُومٌ

(1) الآيات البينات (23/2).

(2) انظر الآيات البينات (13/2).

(3) انظر شرح المحلي مع حاشية البناني (241/1).

الموافقة مبتدأ خبره معلوم يتعلق به منه ، والأمر اعتراض ويقال أيضا مفهوم الموافقة وهو نوعان ، أحدهما إثبات الحكم في الأكثر ، كالجزاء بما فوق الذرة في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾⁽¹⁾ ، ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ﴾ ، فإنه يقتضي تحريم الضرب وهو أشد . الثاني إثباته في الأقل كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَهْلُ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَّهُ يُقْطَرِ يُدْوِئَ إِلَيْكَ﴾⁽²⁾ ، فإنه يقتضي ثبوت الأمانة في الدرهم ، وأما قوله: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَّهُ يَدِينَارٍ﴾⁽³⁾ ، الآية فمن الأول .

144 يُسَمَّى بِتَنْبِيهِ الْخِطَابِ وَوَرَدَ فَحَوَى الْخِطَابِ اسْمًا لَهُ فِي الْمُعْتَمَدِ

يعني أن مفهوم الموافقة يسمى تنبيه الخطاب ، ويسمى أيضا فحوى الخطاب ومفهوم الخطاب ، ففيه خمس اصطلاحات في الرأي المعتمد ، وهو مذهب الجمهور ، ومقابله مصطلح الحنفية فإنهم يسمونه دلالة النص ، وفحوى الخطاب معناه ما يفهم منه قطعاً ، تقول فهمت من فحوى كلامك كذا أي مفهومه⁽⁴⁾ .

145 إِعْطَاءٌ مَا لِلْفُظَّةِ الْمَسْكُوتَا مِنْ بَابِ أَوَّلَى نَفْيًا أَوْ ثُبُوتًا

إعطاء خبر مبتدأ محذوف ، والمبتدأ ضمير الموافقة ، وفاعل المصدر

(1) الزلزلة الآية: (8) .

(2) آل عمران من الآية 74 . وانظر شرح التلخيص (ص 54) .

(3) سورة آل عمران من الآية (74) .

(4) انظر شرح التلخيص (ص 55) .

وهو المتكلم محذوف، وما الموصول أضيف إليه ما قبله إضافة المصدر إلى مفعوله، والمسكوت مفعول ثان، ومن باب أولى متعلق بإعطاء، ونفياً أو ثبوتاً حالان من ما؛ أي منفياً أو ثابتاً. يعني أن مفهوم الموافقة هو إعطاء ما ثبت للفظ من الحكم المنطوق به للمسكوت عنه بطريق الأولى والأخرى، سواء كان ذلك الحكم المنطوق به منفياً أو منهياً عنه أو موجباً⁽¹⁾.

الأول نحو ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَقِي﴾، فإنه يقتضي النهي عن الضرب من باب أولى.

والثاني كما لو قيل فلان بار بوالديه لا يقول لهما أف.

والثالث نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَهْلُ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ يُقْطِرْ يُدَوِّدُكَ إِيَّاكَ﴾، فإنه يقتضي ثبوت الأمانة في الدرهم بطريق الأولى، وعليه فالمساوي لا يسمى مفهوم موافقة، وإنما هو خاص بالأولى، وإن كان المساوي مثل الأولى في الاحتجاج به⁽²⁾.

146 وَقِيلَ ذَا فَخْوَى الْخِطَابِ وَالَّذِي سَاوَى بِلَخْنِهِ دَعَاهُ الْمُحْتَذِي

يعني أن بعضهم، جعل الموافقة قسمين: أحدهما فحوى الخطاب، وهو ما كان المسكوت فيه أولى بالحكم من المنطوق، والآخر هو ما كان مساوياً له فيه، ويسمى هذا لحن الخطاب، مثال المساوي: تحريم إحراق مال اليتيم الدال عليه - نظراً للمعنى؛ أي العلة - آية ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ

(1) انظر جمع الجوامع (ص 22).

(2) انظر شرح المحلي على جمع الجوامع (242/1 - 246).

أَمَوَّلَ الْيَتَامَى ظُلْمًا⁽¹⁾، فهو مساو لتحريم الأكل لمساواة الإحراق للأكل في الإتلاف، والمراد بالمعنى والعلة هنا ما علق به الحكم، كالإيذاء في التأفيف، والإتلاف في أموال اليتامى، قولنا: نظرا للمعنى أي دون ما وضع له اللفظ، ولا يلزم أن يكون قياسا لقوله في المختصر: إنا نقطع بفهم المعنى في محل المسكوت لغة قبل شرع القياس⁽²⁾.

قال السعد: إنه أشار بقوله قبل شرع القياس إلى أن المراد أنه ليس من القياس الذي جعله الشرع حجة، وإلا فلا نزاع أنه إلحاق فرع بأصل بجامع، إلا أن ذلك مما يعرفه كل من يعرف اللغة من غير افتقار إلى نظر واجتهاد، بخلاف القياس الشرعي⁽³⁾. انتهى.

قال اللقاني: تحريم الأكل غير منطوق على رأي السبكي والمحلي، أعني في تفسيرهما المنطوق بما دل عليه اللفظ في محل النطق؛ لأنه لم ينطق به، بل بملزومه وهو التوعّد، فلا يصدق أن المفهوم موافق للمنطوق، نعم هو منطوق غير صريح على رأي القوم؛ لأنه حكم غير مذكور من أحكام محل النطق، وهو أكل مال اليتيم. وقد يجاب بأنه مذكور كناية؛ لأن يأكلون نارا، وسيصلون سعيرا، لفظ أريد به لازم معناه، مع جواز إرادته معه⁽⁴⁾.

وقد يسمى مفهوم الموافقة على اختصاصه بالأولى بلحن الخطاب، كما قد يسمى المساوي مفهوم مساواة، وسكتنا عن مفهوم الأدون، إذ ليس

(1) النساء من الآية: (10).

(2) مختصر المنتهى (2/939).

(3) حاشية السعد على شرح العضد المختصر (3/165).

(4) انظر الآيات البينات (2/21).

لهم مفهوم الأدون، وإن كان لهم قياسه، كقياس الشافعي التفاح على البر في الربا⁽¹⁾، ولحن الخطاب مفهومه ومنه ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾⁽²⁾، ويأتي اللحن بمعنى الفطنة، ومنه قوله - ﷺ - (فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض)⁽³⁾، أي أفطن بها، وذكر أهل اللغة أن اللحن بإسكان الحاء الخطأ، وبفتحها الصواب، وعند التنقيح أن لحن الخطاب هو دلالة الاقتضاء⁽⁴⁾.

قوله: (ذا) إشارة للأولى، مبتدأ خبره فحوى الخطاب، والذي ساوى مبتدأ خبره جملة دعاه المحتذي؛ أي المتبع لأهل الأصول في اصطلاحاتهم؛ لأنهم كذلك يسمونه، ويلحنه متعلق بدعا؛ أي سماه لحن الخطاب⁽⁵⁾.

147 دَلَالَةُ الْوِفَاقِ لِلْقِيَاسِ وَهُوَ الْجَلِي تَعَزَى لَدَى أَنَسِ

دلالة المضاف للوفاق مبتدأ خبره تعزى، وللقياس متعلق به، وكذا لدى، وقوله: وهو الجلي اعتراض، يعني أن دلالة مفهوم الموافقة قياسية عند بعض الأصوليين، منهم الشافعي، أعني القياس الجلي، وهو الأولى والمساوي كما سيأتي في كتاب القياس، كما أشار إليه بقوله: وهو الجلي

(1) انظر حاشية زكريا (491/1).

(2) محمد من الآية: (31).

(3) أخرجه البخاري في (46) كتاب المظالم والنصب، (16) باب إثم من خاصم في باطل وهو يعلمه (رقم 2458) ومسلم في (30) كتاب الأقضية (34) باب الحكم بالظاهر واللعن بالحجة (رقم 1713).

(4) انظر شرح التنقيح (ص 53 - 54).

(5) انظر شرح التنقيح (ص 53 - 54).

أي القياس المعزوة إليه هو القياس الجلي، فحتاج إلى شروط القياس الآتية في كتابه⁽¹⁾.

148 وَقِيلَ لِلْفَظِّ مَعَ الْمَجَازِ وَعَزَوْهَا لِلنَّقْلِ ذُو جَوَازٍ

أي قيل: تعزى دلالة المفهوم أي مدلوله للفظ والمجاز، فيقال لفظية مجازية من إطلاق الأخص على الأعم، قوله: وعزوها للنقل؛ أي عزو مدلول مفهوم الموافقة للنقل جائز عند بعضهم، بمعنى أن العرف اللغوي نقل اللفظ من وضعه لثبوت الحكم في المذكور خاصة إلى ثبوته في المذكور والمسكوت عنه معا، وكل من القول بأنها قياسية أو لفظية مخالف لما تقدم من أنها مفهوم، وهو مذهب الكثير. قال في الآيات البيئات: قد يقال هي لفظية على القول بأنها مفهوم أيضا، كما يفيد قول المصنف يعني السبكي: المفهوم ما دل عليه اللفظ، فكيف يصح مقابلة هذا القول لصدر كلام المصنف إنها مفهوم؟ إلا أن يجاب بأن المراد هنا أنها لفظية على وجه خاص، وهو ما تفصله بقية العبارة⁽²⁾. انتهى.

يعني قوله: وهي مجازية من إطلاق الأخص على الأعم، وقيل: نقل اللفظ لها عرفا، وقد تقدم كونها منطوقا على القول بأنها لفظية.

149 وَغَيْرُ مَا مَرَّ هُوَ الْمُخَالَفَةُ ثُمَّ تَنْبِيهُ الْخِطَابِ خَالَفَهُ
150 كَذَا دَلِيلٌ لِلْخِطَابِ انْضَافًا

(1) انظر المحلي على جمع الجوامع (1 - 234 - 244).

(2) الآيات البيئات: (26/2).

ما مر هو إثبات حكم المنطوق به للمسكوت عنه، وغيره هو أن يتخالفا، فيقال له المخالفة، ويقال له أيضا مفهوم المخالفة⁽¹⁾، ومعنى التخالف كما في شرح التنقيح لمؤلفه: إثبات نقيض المنطوق به للمسكوت عنه، احترازا عما توهمه ابن أبي زيد وغيره أنه: إثبات ضد الحكم المنطوق به للمسكوت؛ ولذلك أخذوا من قوله: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَّتَّ أَبَدًا﴾⁽²⁾، وجوب الصلاة على أموات المسلمين بطريق مفهوم المخالفة، قال القرافي: وليس كما زعموا فإن الوجوب هو ضد التحريم، وعدم التحريم أعم من ثبوت الوجوب، فإذا قال الله تعالى حرمت عليكم الصلاة على المنافقين، مفهومه أن غير المنافقين لا تحرم الصلاة عليهم، وإذا لم تحرم جاز أن تباح، فإن النقيض أعم من الضد، وإنما يلزم الوجوب أو غيره بدليل منفصل⁽³⁾.

قوله: ثمة تنبيه... إلخ، تنبيه مبتدأ خبره جملة حاله؛ أي رادفه، وكذلك رادفه دليل الخطاب فالثلاثة بمعنى واحد، وقد يطلق عليه أيضا لحن الخطاب، فلحن الخطاب يطلق بالاشتراك العرفي على كل من دلالة الاقتضاء، ومن المساوي من قسمي الموافقة، ومن مفهومه المخالفة⁽⁴⁾.

وَدَعَ إِذَا السَّائِكُ عَنْهُ خَافَا

هذا شروع في شروط تحقق مفهوم المخالفة، أي أترك اعتبار مفهوم

(1) انظر مختصر المنتهى (941/2) وجمع الجوامع (ص 23) وشرح المحلي (246).

(2) التوبة من الآية (85).

(3) شرح التنقيح (ص 53 - 55).

(4) انظر حاشية زكريا (497/1).

المخالفة لعدم تحققه، إذا كان المسكوت عنه لم يذكر، لخوف في ذكره بالموافقة؛ أي لخوف محذور بسبب ذكر المسكوت بطريق موافقته للمنطوق، بأن يعطف عليه، كقول قريب عهد بالإسلام لعبداه بحضور المسلمين: تصدق بهذا على المسلمين، فنقول لا مفهوم للمسلمين عن غيرهم لترك ذكرهم خوفاً من أن يتهم بالنفاق، سواء خاف المتكلم على نفسه أو غيره⁽¹⁾.

151 أَوْ جَهْلَ الْحُكْمِ
.....

بصيغة الماضي عطفًا على خاف، أي وكذا يترك اعتباره للاحتجاج به إذا جهل المتكلم الحكم المسكوت عنه، وذلك إنما يتصور في غير كلام الله تعالى كقولك: في الغنم السائمة زكاة، وأنت تجهل حكم المعلوفة⁽²⁾.

..... أَوْ النُّطْقُ انْجَلَبَ لِلسُّؤْلِ
.....

أي دع اعتباره إذا كان النطق؛ أي ذكر المنطوق لأجل السؤال عنه، كما إذا سئلت عن الغنم السائمة، فتقول في الغنم السائمة زكاة؛ لأن تخصيص السائمة بالذكر إنما هو لأجل مطابقة السؤال.

..... أَوْ جَرَى عَلَى الَّذِي غَلَبَ ..
.....

أو جري معطوف على السؤل؛ أي دع اعتباره إذا كان ذكر المنطوق

(1) انظر شرح المحلي على جمع الجوامع (264/1).

(2) انظر حاشية زكريا (298/1).

بخصوصه جاريا على الغالب، فإن ما خرج مخرج الغالب لا يحتج به، نحو قوله تعالى: ﴿وَرَبَّيْكُمْ الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِّنْ نِّسَائِكُمْ﴾⁽¹⁾، فلا يدل على أنها إذا لم تكن في الحجر لا تحرم لخروجه على الغالب، هذا مذهب الجمهور، وحكي عن علي - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - أن البعيدة عن الزوج لا تحرم عليه، وأما نسبته لمالك - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - وأنه رجع عنه، فقد قال حلولو: لا نعرفه لأحد من أهل المذهب⁽²⁾؛ أي كونه قاله حتى يرجع عنه.

152 أَوْ امْتِنَانٍ أَوْ وِفَاقِ الْوَاقِعِ وَالْجَهْلِ وَالْتَّأَكِيدِ عِنْدَ السَّامِعِ

امتنان بالجر معطوف على السؤل؛ أي السؤال. يعني أنه لا يعتبر إذا كان تخصيص المنطوق بالذكر لأجل الامتنان، كقوله تعالى: ﴿لَتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا﴾⁽³⁾، فلا يدل على منع القديد، قاله المحشيان⁽⁴⁾.

كذلك إذا كان تخصيصه بالذكر لموافقة الواقع، كقوله تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾⁽⁵⁾، نزل في قوم والوا اليهود دون المؤمنين، فموالاة الكافرين حرام على كل حال، وإليه الإشارة بقوله أو وفاق الواقع. وكذلك إذا كان التخصيص بالذكر لجهل السامع حكم المنطوق دون حكم المسكوت، وإليه أشار بقوله: والجهل⁽⁶⁾.

(1) النساء من الآية: (23).

(2) انظر شرح التنقيح (271 - 272).

(3) النحل من الآية: (14).

(4) انظر حاشية زكريا (501/1) الدرر اللوامع في تحرير شرح جمع الجوامع: لابن أبي شريف اللوحة: (42).

(5) آل عمران من الآية (28).

(6) انظر شرح المحلي على جمع الجوامع (247/1).

وكذلك إذا كان لتأكيد النهي عند السامع كحديث الصحيحين (لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث ليال، إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا)⁽¹⁾، وإليه الإشارة بقوله: والتأكيد... إلخ، فعند السامع راجع للتأكيد، والجهل⁽²⁾.

وكذلك إذا كان لحادثة. واستشكل الفرق بين موافقة الواقع وما خرج لحادثة، بل قد يقال قوله ﴿لَا يَتَّخِذُ الْمُؤْمِنُونَ﴾⁽³⁾، الآية. مما خرج لحادثة، والفرق عندي - وهو الذي يشير له كلام الآيات البيّنات - أن ما خرج لحادثة أعم مطلقا، إذ يصدق بما إذا اختص الحدوث بها، وبما إذا حدث غيرها أيضا، كما لو كان لزيد غنم سائمة ولعمرو غنم معلوفة، وقيل بحضرته: - ﷺ - لزيد غنم سائمة، فقال: في الغنم السائمة زكاة. قال في الآيات البيّنات: ولا يصح هنا كون التقييد لبيان الواقع؛ لأن الواقع لم يختص بالسائمة⁽⁴⁾. انتهى.

وفرق هو، بأن المقصود في الحادثة بيان حكمها باعتبار حدوثها ولأجله، والمقصود في وفاق الواقع بيان الحكم بنفسه، ليتعلق بصاحب الواقعة وكل أحد في ذلك الزمان وما بعده، وإنما شرطوا للمفهوم انتفاء المذكورات؛ لأنها فوائد ظاهرة، وهو فائدة خفية فأخر عنها عند التعارض.

(1) أخرجه البخاري في (68) الطلاق (45) باب مراجعة الحائض (رقم 5334) ومسلم في (18) كتاب الطلاق (9) باب وجوب الإحداد في عدة الوفاة، وتحريمه في غير ذلك، إلا ثلاثة أيام (رقم 1486).

(2) انظر حاشية زكريا (500/1).

(3) سورة آل عمران من الآية (28).

(4) انظر الآيات البيّنات (23/1 - 24).

وإلا فلا يؤخر إن أمكن قصدهما معا، لا إن لم يمكن كما في جهل المتكلم بحكم المسكوت. قاله في الآيات البيّنات بحثاً⁽¹⁾، وظاهر كلام غيره تأخير المفهوم مطلقاً.

153 وَمُقْتَضِي التَّخْصِصِ لَيْسَ يَحْظُلُ قِيَاسًا وَمَا عَرَضَ لَيْسَ يَشْمَلُ

هذا متعلق بقوله: (ودع إذا الساكت) إلى قوله: (والتأكيد) ومقتضي بصيغة اسم الفاعل مبتدأ خبره جملة (ليس يحظر قيساً) أي قياساً. يعني أن وجود ما يقتضي التخصيص بالذكر يمنع تحقق المفهوم ولا يمنع إلحاق المسكوت بالمنطوق بطريق القياس عند وجود شرطه، وهو العلة الجامعة لعدم معارضة مقتضي التخصيص بالذكر للقياس، وعارضه بالنسبة إلى المسكوت عنه المشتمل على العلة كأنه لم يذكر، قوله: (وما عرض) إلخ، يعني أن المعروض وهو اللفظ المقيد بصفة أو نحوها، وهو العارض لا يشمل المسكوت عنه على الصحيح، فالغنم مثلاً في قوله: في الغنم السائمة زكاة لا يشمل المعلوفة حتى يستغنى بذلك عن القياس، وقيل: يعمه، و(عرض) مركب، والتعبير بالمعروض دون الموصوف - وإن كان في المعنى موصوفاً - لئلا يتوهم اختصاص ذلك بالصفة، وقيل: لا يعمه إجماعاً لوجود المعارض، وإنما يلحق به قياساً⁽²⁾، ويشمل يقرأ هنا بضم الميم، وإن كان فيه الفتح.

154 وَهُوَ ظَرْفٌ عَلَةٌ وَعَدَدٌ وَمِنْهُ شَرْطٌ غَايَةٌ تُعْتَمَدُ

(1) الآيات البيّنات (23/2).

(2) انظر الآيات البيّنات (34/2).

يعني أن مفهوم المخالفة بمعنى محل الحكم أنواع، منها الظرف زمانا كان أو مكانا نحو ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَةٌ﴾⁽¹⁾، أي زمان الحج أو الحج ذو أشهر معلومات، فالإحرام قبلها غير مشروع ﴿وَأَنْتُمْ عَلَيْكُمْ فِي الْمَسْجِدِ﴾⁽²⁾، فلا يصح الاعتكاف في غير المساجد عند من اشتراطها في الاعتكاف، قال حلولو: لكن الظاهر عدم أخذ الاشتراط من الآية؛ لأن الحكم إذا خرج في سياق لا يحتاج به في غيره على الصحيح⁽³⁾. انتهى. يعني أنه خرج لتحريم مباشرتهن من المعتكف في المسجد.

ومنها العلة، نحو أعط السائل لحاجته؛ أي المحتاج دون غيره، وفرق القرافي بين الصفة والعلة، بأن الصفة قد تكون مكملة لا علة وهي أعم من العلة، فإن وجوب الزكاة في السائمة ليس للسوم، وإلا لوجبت في الوحوش، وإنما وجبت لنعمة الملك، وهي مع السوم أتم منها مع العلف⁽⁴⁾.

ومنها العدد نحو ﴿فَأَجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾⁽⁵⁾، أي لا أكثر من ذلك، وحديث الصحيحين (إذا شرب الكلب من إناء أحكمم فليغسله سبع مرات)⁽⁶⁾، أي لا أقل منها. كذا قرره المحلي فيهما⁽⁷⁾.

(1) البقرة: من الآية 196.

(2) البقرة من الآية 186.

(3) انظر الضياء اللامع (361/1 - 362).

(4) شرح التنقيح (ص 56).

(5) النور من الآية: (4).

(6) أخرجه البخاري في (4) كتاب الوضوء (33) باب الماء الذي يغسل به شعر الإنسان...

(رقم 172) ومسلم في (2) كتاب الطهارة (27) باب حكم ولوغ الكلب (رقم 279).

(7) انظر شرح المحلي على جمع الجوامع (252/1).

قال في الآيات البيّنات: وإنما اقتصر الشارح هنا على نفي الأكثر؛ لأنه ممنوع في نفسه، بخلاف الأقل ليس ممنوعاً في نفسه بل هو مطلوب؛ لأن كل جزء من الثمانين مطلوب، وإنما الممنوع الاقتصار عليه، وإنما اقتصر على نفي الأقل فيما بعده من حديث شرب الكلب؛ لأن الأقل لا يحصل معه المقصود بخلاف الأكثر يحصل معه المقصود وزيادة، فالأقل لا يحصل المقصود، والأكثر يحصله وليس ممنوعاً منه لذاته، بل لخارج عنه، كاعتقاد كون الأكثر مطلوباً⁽¹⁾. انتهى.

ومنها الحال نحو أحسن إلى العبد مطيعاً؛ أي لا عاصياً، ومنها الشرط، نحو ﴿وَلَا تَكُنْ أُولَئِكَ حَمَلٍ فَنَقُوهَا عَلَيْهِنَ﴾⁽²⁾ مفهومه انتفاء المشروط عند انتفاء الشرط؛ أي فغير أولات الحمل لا يجب الإنفاق عليهن، ونحو من تطهر صحت صلاته⁽³⁾.

ومنها الغاية نحو ﴿وَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا حِلَّ لَهَا مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾⁽⁴⁾، أي فإن نكحته حلت للأول بشرطه ﴿وَلَا تَقْرُبُونَهَا حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾⁽⁵⁾ المشهور الحرمة حتى تطهر بالماء، وقيل: حتى تطهر من الحيض. قوله: وهو أي المفهوم ظرف... إلخ، قد يقال فيه أيضاً مفهوم صفة، ومفهوم شرط، ومفهوم غاية... إلخ. والمراد بمفهوم الشرط ما فهم من تعليق حكم

(1) الآيات البيّنات (34/2).

(2) الطلاق من الآية: (6).

(3) انظر شرح التنقيح (ص 53).

(4) البقرة: من الآية (228).

(5) البقرة: من الآية (220).

على شيء بأداة شرط، وإن وإذا ومفهوم الغاية ما فهم من تقييد الحكم بأداة غاية، كإلى وحتى واللام، قوله: (تعتمد) بالتركيب نعت لغاية، أي يعتمد عليها في الاحتجاج بها، جيئ بها لزيادة الإيضاح والوزن، وإلا فغيرها من المفاهيم مثلها.

تنبيهان:

الأول: إنما قلت مفهوم المخالفة بمعنى محل الحكم دون نفس الحكم، وإن كان يطلق عليه أيضا إضافة المفهوم إلى الصفة ونحوها فيقال مثلا: مفهوم الصفة مفهوم الشرط إلى غير ذلك، فإنها لا تدل على الحكم بل على محله، لظهور أن لفظ السائمة إنما يدل على المعلوفة لا على نفي الزكاة، إذ لا علاقة بينه وبين نفي الزكاة، لينتقل منه إليه. قاله في الآيات البينات⁽¹⁾.

الثاني: إنما جعلت العلة والظرف والعدد أقساما بنفسها، ولم أدرجها في الصفة - كما فعل في جمع الجوامع - اتباعا لأهل مذهبنا، كالقرافي في التنقيح، وكابن غازي⁽²⁾ حيث قال في نظمه مفاهيم المخالفة:

صف واشترط علل ولقب ثنيا وعد ظرفين وحصر اغيا

(1) (26/2).

(2) هو القاضي محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن غازي العثماني المكناسي (841 - 919 هـ) مؤرخ حاسب فقيه، من المالكية، من بني عثمان (قبيلة من كتامة بمكناسة الزيتون) ولد بها وتفق بها وبفاس، وأقام زمنا في كتامة، واستقر بفاس سنة 891 وتوفي بها. له الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون، والفهرسة المباركة في أسماء محدثي فاس وكتابها. وغير ذلك تنظر ترجمته في فهرس الفهارس: (210/1) والأعلام: (336/5).

155 وَالْحَصْرُ وَالصَّفَةُ مِثْلُ مَا عَلِمَ مِنْ غَنَمٍ سَامَتْ وَسَائِمُ الْغَنَمِ

الحصر بالرفع معطوف على ظرف؛ أي ومن مفهوم المخالفة الحصر نحو (إنما الماء من الماء)⁽¹⁾، ﴿أَتَمَّا إِلَهُكُمْ إِلَهُ وَحِيدٌ﴾⁽²⁾، والإله: المعبود بالحق، فمعنى الآية إنما المستحق لعبادتكم هو الإله الواحد الذي لا شريك له وهو الله تعالى، أي لا المعبود مطلقاً، ومن طرده غير إنما، النفي قبل إلا، نحو (لا يقبل الله الصلاة إلا بالطهور)⁽³⁾، منطوقه عند أهل الأصول نفي القبول عن كل صلاة بلا طهور، ومفهومه إثبات القبول لصلاة بطهور في الجملة، وعند البيانين العكس، ومنها تعريف المبتدأ والخبر، نحو قوله - ﷺ -: (تحريمها التكبير وتحليلها التسليم)⁽⁴⁾، فالتحريم محصور في التكبير، والتحليل محصور في التسليم⁽⁵⁾، وكذلك (زكاة الجنين زكاة أمه)⁽⁶⁾، ومنها

(1) الحديث أخرجه مسلم (3) كتاب الحيض (21) باب إنما الماء من الماء، الحديث رقم (343)، والترمذي في سننه، أبواب الطهارة، (81) باب ما جاء أن الماء من الماء، الحديث رقم (112).

(2) الكهف من الآية (105).

(3) أخرجه مسلم في صحيحه: (2) كتاب الطهارة، (2) باب وجوب الطهارة للصلاة، الحديث رقم: (224)، و الترمذي في سننه، (1) أبواب الطهارة، (1) باب ما جاء لا تقبل صلاة بغير طهور، الحديث رقم: (1). ولفظه عندهما: (لا تقبل صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول) أما اللفظ الذي عند المصنف فلم نعثرا عليه.

(4) هذا الحديث أخرجه الترمذي، (1) أبواب الطهارة، باب ما جاء أن مفتاح الصلاة الطهور، الحديث رقم: (3) والدارقطني في السنن الكبرى، (3) كتاب الصلاة، باب مفتاح الصلاة الطهور، الحديث رقم: (1356).

(5) انظر الضياء اللامع (365/1).

(6) أخرجه مالك في (30) كتاب الذبائح، (4) باب زكاة ما في بطن الذبيحة (رقم 2100)=

تقديم المعمول .

قوله والصفة .. إلخ، يعني أن من مفاهيم المخالفة الصفة، ويقال أيضا مفهوم الصفة، والمراد بها عند الأصوليين: لفظ مقيد لآخر ليس بشرط ولا استثناء ولا غاية لا النعت فقط، والمراد بالتقييد التخصيص الذي هو نقص الشيوع وتقليل الاشتراك، فلا يرد النعت لمجرد المدح أو الذم أو التأكيد؛ لأنها ليست للتخصيص، وقولنا: عند الأصوليين يرد قول زكرياء: إنه لا حاجة بل لا صحة لاستثنائها؛ لأن كلا منها إنما يحصل بآلته فهو لفظ مقيد لآخر⁽¹⁾. انتهى. إذ لا مشاحة في الاصطلاح ولكل أحد أن يصطلح على ما شاء.

قوله: مثل ما علم .. إلخ بتركيب (علم) يعني: أن مفهوم الصفة نحو (كل غنم سائمة فيها زكاة) أو (كل سائمة الغنم فيها زكاة) وقد رويًا بلفظ: (في الغنم السائمة زكاة) و(في سائمة الغنم زكاة)⁽²⁾، والمعنى ثابت في حديث البخاري⁽³⁾، (في صدقة الغنم في سائماتها إذا كانت أربعين إلى

= وأبو داود في (11) كتاب الذبائح، (8) باب ما جاء في ذكاة الجنين، الحديث رقم: (2821)، والترمذي في سننه الكبرى، أبواب الأطعمة، (10) باب ما جاء في ذكاة الجنين، الحديث رقم (1476).

(1) حاشية زكريا (507/1).

(2) اللفظان اختصاران لحديث رواه أبو داود في (3) كتاب الزكاة، (4) باب في زكاة السائمة، الحديث رقم: (1561) ولفظه: (وفي سائمة الغنم إذا كانت أربعين، ففيها شاة) والنسائي في السنن الكبرى، (23) كتاب الزكاة، (10) باب زكاة الغنم، الحديث رقم: (2454) ولفظه: (وفي صدقة الغنم في سائماتها إذا كانت أربعين ففيها شاة).

(3) هو شيخ الإسلام وإمام الحفاظ وأمير المؤمنين في الحديث، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه الجعفي البخاري، صاحب الجامع الصحيح =

عشرين ومائة شاة⁽¹⁾، قال المحشي: أما الأول فلم أره، ولكن في النسائي⁽²⁾ عنه - عليه السلام - في كل إبل سائمة⁽³⁾، الحديث. وهو نظيره في التمثيل به، وأما الثاني فرواه أبو داود⁽⁴⁾، وسكت عليه. وروى أيضا (في كل سائمة إبل)⁽⁵⁾، والتمثيل بالإبل بلفظ روايتي النسائي وأبي داود أولى⁽⁶⁾. انتهى.

= والتاريخ، رحل في طلب الحديث إلى أكثر محدثي الأمصار، كانت ولادته يوم الجمعة بعد الصلاة، لثلاث عشرة، وقيل لاثنتي عشرة ليلة خلت من شوال سنة 194هـ، وتوفي ليلة السبت بعد صلاة العشاء، وكانت ليلة عيد الفطر، ودفن يوم الفطر بعد صلاة الظهر، سنة 256هـ تنظر ترجمته في تذكرة الحافظ للذهبي: (122/2) ووفيات الأعيان: (188/3 - 191).
(1) هذا طرف من حديث طويل أخرجه: مالك في (23) كتاب الزكاة (17) باب ما جاء في صدقة البقر (رقم 1083) والبخاري في (24) كتاب الزكاة (38) باب زكاة الغنم (رقم 1454).

(2) هو الحافظ الحجة أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن علي بن سنان بن بحر بن دينار النسائي (215 - 303 هـ) صاحب السنن، القاضي الحافظ، شيخ الإسلام. أصله من نسا (بخراسان) وجال في البلاد واستوطن مصر، فحسده مشايخها، فخرج إلى الرملة (فلسطين) فستل عن فضائل معاوية، فأمسك عنه، فغضبوه في الجامع، وأخرج عليلا، فمات. ودفن بيت المقدس. تنظر ترجمته في تهذيب التهذيب لابن حجر 32/1 والأعلام: (171/1).

(3) أخرجه النسائي في الكبرى، في (4) كتاب الزكاة، (4) عقوبة مانع الزكاة، الحديث رقم (2236).

(4) هو الحافظ الكبير العابد الورع أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن حيي بن عمران الأزدي السجستاني (202 - 275 هـ) إمام أهل الحديث في زمانه. أصله من سجنستان. رحل رحلة طويلة وتوفي بالبصرة. له السنن، وهو أحد الكتب الستة، جمع فيه 4800 حديث انتخبها من 500.000 حديث. وله المراسيل، وغيرها. تنظر ترجمته في كتاب اللباب لابن الأثير 533/1. الأعلام: (122/3).

(5) ينظر سنن أبي داود في (3) كتاب الزكاة، (4) باب في زكاة السائمة، الحديث رقم: (1561) وتعليقه عليه (317/2).

(6) الدرر اللوامع في تحرير شرح جمع الجوامع: لابن أبي شريف اللوحة: (44).

156 مَعْلُوفَةُ الْغَنَمِ أَوْ مَا يُعْلَفُ الْخُلْفُ فِي النَّفْيِ لَا يَصْرَفُ

يعني أنهم اختلفوا في المنفي عن محلية الزكاة في المثالين، فبعضهم صرف النفي إلى معلوفة الغنم فقال: مفهومهما أن معلوفة الغنم لا زكاة فيها، نظرا إلى السوم في الغنم، وبعضهم صرفه إلى المعلوفة من حيث هي فقال: لا زكاة في المعلوفة من إبل وغنم ويقر نظرا إلى السوم فقط⁽¹⁾، والخلاف جار في كل مقيد، هل يرجع النفي والإثبات إلى مجموعهما أو إلى القيد فقط؟ والثاني هو الذي في دلائل الإعجاز. (معلوفة) مبتدأ عطف عليه الموصول بعده، و(يعلف) مركب. وجملة (الخلف) إلخ خبر والرباط محذوف؛ أي لأي منهما يصرف بالتركيب.

157 أَضْعَفُهَا اللَّقْبُ وَهُوَ مَا أُبَي مِنْ دُونِهِ نَظْمُ الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ

يعني أن مفاهيم المخالفة أضعفها في الاحتجاج به مفهوم اللقب، وهو ما أُبَي؛ أي منع صحة التركيب دونه، والقائل به منا أبو عبد الله ابن خويز منداد⁽²⁾، بضم الخاء المعجمة وكسر الزاي وبالميم مفتوحة ومكسورة وسكون النون، وذكر ابن عبد البر أنه بالموحدة المسكورة بدل الميم والدالان

(1) انظر شرح التنقيح (ص 272 - 273).

(2) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله بن خويز منداد، أصولي متكلم فقيه من مالكية العراق، أخذ عن الأبهري وغيره، قال ابن فرحون: له اختيارات شذ بها عن مالك منها قوله إن التيمم يرفع الحدث من مصنفاته: كتاب في أصول الفقه، كتاب أحكام القرآن، وغيرهما. توفي سنة 390 هـ تنظر ترجمته في ترتيب المدارك ص 606، وشجرة النور ص 103.

مهملتان بينهما ألف⁽¹⁾. سواء كان اللقب علما بأنواعه الثلاثة من اسم وكنية ولقب، أو اسم جنس جامدا كان أو مشتقا، غلبت عليه الاسمية كالماشية، أما ما لم تغلب عليه، فإن ذكر موصوفه فهو ما تقدم، وإلا نحو في السائمة زكاة، فالأظهر عند السبكي أنه كاللقب، لاختلال الكلام بدونه⁽²⁾، وقيل: من الصفة، وكاسم الجنس اسم الجمع كقوم ورهط، وإنما ضعف الاحتجاج بمفهوم اللقب لعدم رائحة التعليل فيه، فإن الصفة تشعر بالتعليل. قاله القرافي⁽³⁾.

مثاله حديث (لا تبيعوا الطعام بالطعام)⁽⁴⁾، وحجة القائل به أنه لا فائدة في ذكره إلا نفي الحكم عن المسكوت عنه كالصفة. وأجيب بأن فائدته استقامة الكلام، إذ بإسقاطه يختل بخلاف الصفة، وقد أخذ بعضهم من احتجاج مالك على أن الأضحية لا تجزيء ليل، لقوله تعالى: ﴿وَيَذْكُرُوا أَسْمَاءَ اللَّهِ فِي آيَاتٍ مَعْلُومَاتٍ﴾⁽⁵⁾، القول بمفهوم اللقب، وجعله ابن رشد مفهوم الزمان، ومن لم يقل باللقب لم يقل بمفهوميته فلا يعد من المفاهيم.

158 أَعْلَاهُ لَا يُرْشَدُ إِلَّا الْعُلَمَاءُ

- (1) الدرر اللوامع في تحرير شرح جمع الجوامع: لابن أبي شريف (44).
- (2) انظر شرح المحلي (251/1).
- (3) شرح التنقيح (ص 56).
- (4) أخرجه مسلم لكن بلفظ: (الطعام بالطعام مثلا بمثل، قال: وكان طعامنا يومئذ الشعير) في (22) كتاب المساقاة، (18) باب بيع الطعام مثلا بمثل، الحديث رقم: (1592)، وأخرجه أحمد في المسند باللفظ نفسه، من حديث معمر بن عبد الله، الحديث رقم: (27250).
- (5) الحج من الآية: (26).

يعني أن أعلاه؛ أي أقوى مفاهيم المخالفة في الحجة مفهوم لا يرشد الناس إلا العلماء، ونحوه من كل كلام يشتمل على نفي واستثناء منطوقه نفي الإرشاد عن غيرهم، ومفهومه إثباته لهم عكس ما لأهل البيان، وإنما كان أقوى؛ لأنه قيل: إنه منطوق بالصراحة والوضع لسرعة تبادل الإثبات منه إلى الأذهان، ورجحه القرافي، والصواب عندي في المسألة كون الإثبات منطوقا كالنفي، أو مذهب أهل البيان، كيف يقال: في لا إله إلا الله، إن دلالتها على إثبات الألوهية لله بالمفهوم؟ وقال زكرياء: لا بعد فيه؛ لأن القصد أولا، وبالذات رد ما خالفنا فيه المشركون لا إثبات ما وافقونا عليه، فكان المناسب للأول المنطوق، ولالثاني المفهوم⁽¹⁾. انتهى.

فَمَا لِمَنْطُوقٍ بِضَعْفٍ انْتَمَى

ما معطوف على قوله: (لا يرشد إلا العلماء) يعني أنه يلي النفي والاستثناء في القوة ما قيل إنه منطوق بالإشارة، كمفهوم إنما والغاية، بناء على أن المنطوق غير الصريح ليس من المفهوم، وكذا لو قيل: إنه منه لتبادره إلى الأذهان، ومن القائلين إنه منطوق بالإشارة القاضي أبو بكر الباقلاني⁽²⁾.

159 فَالْشَّرْطُ فَالْوُصْفُ الَّذِي يُنَاسِبُ فَمُطْلَقُ الْوُصْفِ الَّذِي يُقَارِبُ
160 فَعَدَدُ ثَمَّتْ تَقْدِيمُ يَلِي وَهُوَ حُجَّةٌ عَلَى السَّهَجِ الْجَلِيِّ

(1) حاشية زكريا (514/1 - 515).

(2) انظر التقريب (358/3 - 362).

يعني أن مفهوم الشرط هو الذي يلي في القوة ما ذكر قبله، إذ لم يقل أحد إنه منطوق، ومثله في ذلك فصل المبتدأ، فيلي ذلك الوصف المناسب للحكم، نحو (في الغنم السائمة زكاة) وإنما أخرت الصفة عن الشرط؛ لأن بعض القائلين به خالف فيها، وتأخر الشرط عما قيل: إنه منطوق بالإشارة؛ لأن الغاية قد قال بها من أنكر الشرط كالقاضي منا، ومناسبة السوم من حيث أن الموجب نعمة الملك، وهي مع السوم أتم منها مع العلف، فيلي ذلك مطلق الصفة غير المناسبة، نحو (في الغنم العفر زكاة) وقولنا: فمطلق الصفة مجاز من إطلاق اسم المطلق على المقيد؛ لأن لفظ مطلق الصفة اسم لمفهوم الصفة الشامل للمناسبة وغير المناسبة، وقد أريد به غير المناسبة فقط⁽¹⁾، فيلي العدد ما ذكر لإنكار قوم له دونها، فيليه التقديم لإفادته الاختصاص عند البيانيين، وفائدة التفاوت في القوة تقديم الأقوى عند التعارض⁽²⁾.

قوله: (وهو حجة على النهج الجلي) يعني أن مفهوم المخالفة حجة على المذهب المشهور، وهو مذهب مالك وأصحابه، وخالف في مفهوم الشرط القاضي منا، وأنكر أبو حنيفة كل مفاهيم المخالفة، وإن قال في المسكوت بخلاف حكم المنطوق فلأمر آخر، وأنكرها قوم في الخبر دون الإنشاء، وأنكرها السبكي في غير الشرع، وأنكر إمام الحرمين صفة لا تناسب، وقوم العدد دون غيره. أما مفهوم الموافقة فمعمول به اتفاقاً عند بعضهم، وذكر فيه إمام الحرمين عن قوم التفريق بين المقطوع به والمظنون⁽³⁾.

(1) انظر الآيات البيّنات (55/2).

(2) انظر الضياء اللامع (378/1 - 379) بتصرف.

(3) انظر شرح التنقيح (ص 270) وانظر جمع الجوامع (ص 24).

فَضَّلْ

161 مِنْ لُطْفِ رَبِّنَا تَعَالَى تَوْسِيعُهُ فِي نُطْقِنَا الْمَجَالَا

يعني أن من لطف الله تعالى بالناس توسيعه المجال لهم في التكلم بحدوث الموضوعات اللغوية؛ ليعبر كل واحد عما في نفسه مما يحتاج إليه في معاشه ومعاده لغيره، حتى يعاونه عليه لعدم استقلاله به. واللفظ لغة الرأفة والرفق، وهو في حقه تعالى بمعنى غاية إيصال الإحسان، بناء على أنه صفة فعل، ويعبر عنه بإرادة هذا الإيصال بناء على أنه صفة ذات⁽¹⁾.

162 وَمَا مِنَ الْأَلْفَاظِ لِلْمَعْنَى وَضَعُ قُلْ لَعَنَ بِالنَّقْلِ يَدْرِي مَنْ سَمِعَ

يعني أن اللغة هي الألفاظ الموضوعات للمعاني، سواء كان اللفظ مفرداً أو مركباً على ما اختاره تاج الدين السبكي من وضع المركبات بالنوع، والمراد بالمعنى ما عني باللفظ لفظاً كان أو معنى، كما سيأتي تقسيم المدلول إلى ذينك. ودخل الألفاظ المقدرة كالضمائر المستترة، وخرج بها الدوال الأربعة: وهي الخطوط، والعقود، والإشارة، والنصب، قاله زكرياء⁽²⁾.

وخرجت الألفاظ المهملة، وعبارة بعضهم، وهي الألفاظ الدالة على

(1) انظر حاشية البناني (ص 262).

(2) انظر حاشية زكريا (542/1).

المعاني، فتخرج الألفاظ المهمة. وقال اللقاني: إن خروجها فيه شيء لدالتها على معنى كحياة اللفظ، وقال: فإن قيل المعنى ما يعنى؛ أي يراد باللفظ، قلنا: بل هو ما يفهم منه، أريد أم لا كما صرحوا به⁽¹⁾. انتهى.

وأجيب عنه بما للسيد في حواشي شرح الشمسية أن المعنى مفعول من عنى، يعنى إذا قصد، وأنه لا يطلق على الصور الذهنية من حيث هي، بل من حيث أنها تقصد من اللفظ، وذلك إنما يكون بالوضع؛ لأن الدلالة اللفظية العقلية أو الطبيعية ليست بمعتبرة، ثم قال: وقد يُكتفى في إطلاق المعنى على الصور الذهنية بمجرد صلاحيتها لأن تقصد باللفظ، سواء وضع لها لفظ أم لا⁽²⁾. انتهى.

وهو صريح في أن المعنى باعتبار الإطلاق الكثير المشهور المتبادر خاص بما يقصد، وعليه كلام المحلي. قاله في الآيات البينات⁽³⁾.

ويشمل قوله: وما من الألفاظ... إلخ العربية وغيرها، وإن كان الغالب انصراف إطلاق اللغة إلى العربية، ويشمل الحقيقة الشرعية والعرفية والكناية والمجاز؛ لأنه بوضع ثان، وعرفت اللغة؛ لأنها تنبني على معرفتها الأحكام، فيقال: الموضوع اللغوي كذا. قوله: بالنقل متعلق بيدري. والجملة استئناف بياني، كأنه قيل: بما ذا تدرى معاني الألفاظ؟ فقال: يديرها السامع لها بالنقل عن العرب مثلاً، تواترا نحو السماء والأرض لمعناهما المعروف، أو آحاداً، نحو القرء للحيض والظهر، وباستنباط العقل

(1) الآيات البينات: (66/2).

(2) الآيات البينات: (66/2).

(3) الآيات البينات: (66/2).

من النقل، نحو الجمع المعروف بأل يصح الاستثناء منه، وكل ما يصح الاستثناء منه بأل وأخواتها مما لا حصر فيه فهو عام، فيتسبب العقل أن الجمع المعروف بأل عام، ولا تعرف اللغة بمجرد العقل، واحترز بما لا حصر فيه عن العدد، فإنه يصح الاستثناء منه، نحو له علي ستة إلا ثلاثة وليست عامة⁽¹⁾.

163	مَدْلُولُهَا الْمَعْنَى وَلَفْظٌ مُفْرَدٌ	مُسْتَعْمَلًا ⁽²⁾	وَمَهْمَلًا قَدْ يُوجَدُ
164	وَذُو تَرْكِبٍ

يعني أن مدلول الألفاظ إما معنى جزئيا كان أو كلياً، وإما لفظ مركب وسيأتي، أو مفرد ولا يخلو: إما أن يكون مستعملاً كالكلمة، فإنها لفظ مفرد مستعمل في معنى، أو يكون مهملاً وهو ما لم يوضع لمعنى، كمدلول أسماء حروف الهجاء، كالجيم واللام والسين أسماء لحروف جلس؛ أي (جه له سه) التي هي أجزاءها، والهاء بعد كل منها هاء السكت، أتى بها للسكت على كل حرف قصداً بذلك إلى بيان كونه جزءاً⁽³⁾.

قوله: وذو تركيب معطوف على مفرد، يعني أن مدلول الألفاظ إما معنى وإما لفظ مفرد، أو لفظ مركب، مهملاً كان كمدلول لفظ الهذيان، أو مستعملاً كمدلول لفظ الخبر؛ أي ماصدقه؛ أي الأفراد التي يصدق عليها لفظ الخبر، نحو قام زيد وجاء محمد، وإطلاق المدلول على الماصدق كما

(1) انظر حاشية زكريا (534/1).

(2) في الأصل مستعمل.

(3) انظر شرح المحلي على جمع الجوامع (264/1).

هنا سائق ؛ لأنه مدلول لغة، إذ المدلول اسم مفعول، أصله مدلول عليه، فحذف الجار والمجرور تخفيفاً مع كثرة الاستعمال، والأصل الاصطلاحي إطلاق المدلول على المفهوم؛ أي ما وضع له اللفظ خاصة، لكن أطلقه أهل الاصطلاح على الماصدق، لاشتماله على المفهوم الذي وضع له، وتسميته مفهوماً باعتبار فهم السامع له من اللفظ، ومعنى باعتبار عناية المتكلم؛ أي قصده إياه من اللفظ، فهما متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار⁽¹⁾.

والمفهوم هنا مغاير لمقابل المنطوق، ومدلول الخبر اصطلاحاً هو مركب يحتمل الصدق والكذب لذاته، ولا يقال: لا يصدق على المركب المهمل حد المركب، إذ هو ما يدل جزؤه على جزء معناه دلالة مقصودة، وهذا ما لا معنى له، وإلا كان غير مهمل، لأننا نقول كما في الآيات البيئات: إن المراد بالمركب هنا ما فيه كلمتان فأكثر⁽²⁾.

..... وَوَضِعُ النِّكَرَةِ لِمُطْلَقِ الْمَعْنَى فَرِيقٌ نَصَرَهُ

وضع مبتدأ متعلق به لمطلق، خبره جملة فريق نصره. يعني أن اسم الجنس النكرة ذهب فريق من الأصوليين - كالفهري منا - إلى أنه موضوع لمطلق المعنى، من غير تقييد بذهني ولا خارجي⁽³⁾، وعليه فاستعماله في كل منهما حقيقي، وحجتهم أن دعوى اختصاصه بأحدهما تحكم؛ أي ترجيح بلا مرجح، والخلاف في معنى له وجود في الذهن بالإدراك،

(1) انظر شرح المحلي مع حاشية البناني (265/1).

(2) الآيات البيئات: (66/2).

(3) انظر الضياء اللامع (392/1) بتصرف.

ووجود في الخارج بالتحقق كالإنسان؛ أي كمعناه وهو الحيوان الناطق، فإنه متحقق ذهنا - وهو ظاهر - وخارجا؛ لأن الكلّي يتحقق في ضمن جزئياته، بخلاف ما لا وجود له في الخارج، كبحر من زئبق، وبخلاف المعرفة، فإن علم الشخص وضع لمعين خارج، وعلم الجنس؛ أي الحقيقة وضع لمعين ذهنا، وبقية المعارف وضعت لمعين في الخارج، إلا المعروف بلام الحقيقة ولام الجنس العهدية الذهنية ففي الذهن. قاله زكرياء⁽¹⁾.

165 وَهِيَ لِلذَّهْنِيِّ لَدَى ابْنِ الْحَاجِبِ وَكَمْ إِمَامٍ لِلْخِلَافِ ذَاهِبٍ

يعني أن النكرة التي لها معنى ذهني ومعنى خارجي ذهب ابن الحاجب منا، والرازي من الشافعية إلى أنه موضوع للمعنى الذهني فقط؛ لأننا إذا رأينا جسما من بعيد وظنناه صخرة سميناه بهذا الاسم، فإذا دنونا منه وعرفنا أنه حيوان، لكن ظنناه طيرا سمينا به، فإذا ازداد القرب وعرفنا أنه إنسان سميناه به، فاختلف الاسم لاختلاف المعنى الذهني، وذلك يدل على أن الوضع له⁽²⁾.

وأجيب من جهة القائلين أنه للخارجي فقط، بأن اختلاف الاسم لاختلاف المعنى، لظن أنه في الخارج كذلك، فالموضوع له ما في الخارج، والتعبير عنه تابع لإدراك الذهن له كيما أدركه، وجعل زكرياء قول ابن الحاجب أوجه؛ لأن محققي أئمة العربية ذكروا أن الاسم النكرة موضوع لفرد شائع من الحقيقة، وهو كُلّي لا يوجد مستقلا إلا في الذهن، إذ كل

(1) حاشية زكريا (552/1).

(2) انظر شرح المحلي على جمع الجوامع (267/1).

موجود خارجي جزئي حقيقي، ولا ريب أن الإنسان أيضا موضوع للحيوان الناطق، وأن دلالاته عليهما مطابقة، وهي مفسرة بدلالة اللفظ على تمام ما وضع له، وأن مجموعهما صورة ذهنية، والخارجي إنما هو الأفراد من زيد وبكر وعمرو وغيرهم، وإن كانت الصورة منطبقة عليها، فالموضوع له المعنى الذهني⁽¹⁾. انتهى.

قوله: وكـم إمام... إلخ يعني أن مذهب الجمهور أن النكرة المذكورة موضوعة للمعنى الخارجي فقط، جاعلين هذا أصلا في القياس في اللغة، فإن الحقيقة الموضوع لها إذا فئت وجاء أمثالها إنما يطلق عليها بالقياس، واتفقوا أن الأحكام إنما وضعت للأمور الخارجية المشخصة. وهذا القول رجحه القرافي⁽²⁾.

166 وَلَيْسَ لِلْمَعْنَى بِلَا حَتِيَاةٍ لَفْظٌ كَمَا لِشَارِحِ الْمَنَہَاةِ

يعني أن شارح المنهاج - وهو تاج الدين السبكي - قال في جمع الجوامع: وليس لكل معنى لفظ، بل كل معنى محتاج إلى اللفظ⁽³⁾، يعني أن المعنى المحتاج إلى اللفظ احتياجا قويا يكون له لفظ مفرد خاص به.

قال المحلي: فإن أنواع الروائع - مع كثرتها جدا - ليس لها ألفاظ لعدم انضباطها، ويدل عليها التقييد، كرائحة المسك، فليست محتاجة إلى ألفاظ، وكذلك أنواع الألم⁽⁴⁾. انتهى.

(1) حاشية زكريا (550/1 - 551).

(2) شرح التنقيح: (ص 25).

(3) شرح التنقيح: (ص 25).

(4) شرح المحلي على جمع الجوامع (268/1 - 269).

وعبارة المحصول، لا يجب أن يكون لكل معنى لفظ بل لا يجوز⁽¹⁾، واقتصر في الحاصل على نفي الوجوب، وفي المنتخب على نفي الجواز، وعبارة السبكي تحتملها. قوله: لعدم انضباطها، أي فإنها منتشرة جدا لا تدخل تحت ضابط، فلا تتعلل للبشر عادة دفعة، فيستحيل منهم الوضع لها؛ لأنه فرع التعقل، وأما على القول بأن اللغة توقفية، فالوضع لمصلحة تخاطب البشر، ولا تخاطب فيما لا يعقلون، فلا وضع لانتفاء المصلحة قاله المحشي⁽²⁾. ولم يبينوا المعاني المحتاجة من غيرها لتعذر ذلك أو تعسره، وقيدنا الاحتياج بالقوة؛ لأنه كما في الآيات البينات ما من معنى إلا وهو محتاج في الجملة.

167 واللُّغَةُ الرَّبُّ لَهَا قَدْ وَضَعَا وَعَزَّوْهَا لِلِإِصْطِلَاحِ سُمِعَا

اللغة مبتدأ، والجملة بعده خبر، وعزوها مبتدأ خبره سمع بالبناء للمعقول، يعني أن اللغة - عربية كانت أو غيرها - واضعها هو الله تعالى، علمها عباده بالوحي إلى بعض الأنبياء، وهو آدم - ﷺ - أو خلق الأصوات في بعض الأجسام، بأن تدل من يسمعها من بعض العباد عليها، أو خلق العلم الضروري في بعض الأجسام بها، قال المحلي: والظاهر من هذه الاحتمالات أولها؛ لأنه المعتاد في تعليم الله تعالى، وكونها من وضعه تعالى هو مذهب الجمهور، مستدلين بقوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾⁽³⁾، أي الألفاظ⁽⁴⁾، والمراد بالأصوات جميع الألفاظ الموضوعة

(1) المحصول: (197/1).

(2) الدرر اللوامع في تحرير شرح جمع الجوامع: لابن أبي شريف (46).

(3) البقرة: من الآية 30.

(4) انظر شرح المحلي على جمع الجوامع (271/1).

للمعاني، وسواء كان البعض السامع لها واحداً أو جماعة، بحيث يحصل له أو لهم العلم بأنها لتلك المعاني، وسواء⁽¹⁾ كان خلق العلم الضروري باللغات لواحد أو لجماعة، بأن يعلم أو يعلموا أن الله قد وضعها لتلك المعاني المخصوصة⁽²⁾.

وقال أكثر المعتزلة وبعض أهل السنة: إن اللغات اصطلاحية؛ أي وضعها البشر - واحداً كان أو أكثر - مستدلين بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ﴾⁽³⁾، فهي سابقة على البعثة، ولو كانت توقيفية والتعليم بالوحي - كما هو الظاهر - لتأخرت عنه، وأجيب بأنه لا يلزم من تقدم اللغة على البعثة أن تكون اصطلاحية، لجواز أن تكون توقيفية ويتوسط تعليمها بالوحي بين النبوة والرسالة⁽⁴⁾.

168 فَبِالْإِشَارَةِ وَيَبْتَغِينَ كَالطُّفْلِ فَهَمُّ ذِي الْحَقِّ وَالْبَيِّنِ

فَهُمْ مبتدأ خبره بالإشارة المعطوف عليه بالتعين، وكالطفل اعتراض بين المبتدأ والخبر، يعني أن فهم الخفي من اللغة والواضح - بناء على أنها اصطلاحية - يكون بالإشارة وبالتعين بالقرينة، كأن تقول هات الكتاب من البيت ولم يكن فيه غيره، فيعلم أن لفظ الكتاب وضع له، ومثال الإشارة أن تقول: هات ذلك الكتاب وتشير إليه بيدك مثلاً، قوله: كالطفل؛ أي كما

(1) في م وسواء كان البعض السامع لها واحداً أو جماعة، بحيث يحصل له خلق العلم الضروري....

(2) انظر الآيات البينات (81/2).

(3) إبراهيم من الآية: (5).

(4) انظر شرح المحلي على جمع الجوامع (271/1 - 272).

يفهم الطفل لغة أبويه بالإشارة والقرينة⁽¹⁾.

169 يُبْنَى عَلَيْهِ الْقَلْبُ وَالطَّلَاقُ بِكَاسِقِنِي الشَّرَابَ وَالْعِنَاقُ

يعني أن الخلاف في اللغات، هل هي توقيفية أو اصطلاحية؟ من فوائده جواز قلب اللغة، كتسمية الثوب فرسا، قال المازري: ما لم يتغير به حكم شرعي، كلفظ تكبيرة الإحرام، وألفاظ التشهد فيمنع اتفاقا، فإن قلنا: توقيفية امتنع تسمية الثوب فرسا وإلا جاز، ويبنى عليه أيضا لزوم الطلاق لمن قصده باسقيني الماء، ونحوه من كل كناية خفية، وكذا لزوم العتق لمن قصده بكل كناية خفية⁽²⁾، فمن قال بالأول لم يلزم شيء من ذلك عنده، ومن قال بالثاني لزم، والصحيح من مذهب مالك لزومهما؛ لأن الألفاظ إنما وضعت أدلة على ما في النفس، وهي اصطلاحية، ولا يلزم من الاصطلاح الجريان على اصطلاح مخصوص ما لم يثبت من الشرع تعبد في ذلك، خلافا للأبياري القائل لا فائدة تتعلق بالخلاف؛ لأن الله تعالى أمرنا بتنزيل الأحكام على ما يفهم من اللغة العربية، ما لم يثبت للشرع تصرف في بعضها، سواء كانت توقيفية أم لا⁽³⁾.

وقال قوم: الخلاف فيها طويل الذيل قليل النيل، وإنما ذكرت في الأصول لأنها تجري مجرى الرياضات التي يرقى من النظر فيها، وقال الماوردي⁽⁴⁾: فائدة الخلاف أنه من قال بالتوقيف جعل التكليف مقارنا

(1) انظر شرح المحلي على جمع الجوامع (1/271 - 272).

(2) انظر جامع الأمهات (ص 526) ومختصر خليل (ص 189).

(3) انظر الضياء اللامع (1/401).

(4) هو أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي نسبه إلى بيع ماء الورد، البصري=

لكمال العقل، ومن قال بالاصطلاح أخر التكليف عن العقل مدة معرفة الاصطلاح، قال في الآيات البيّنات: ولعل هذا بالنسبة لأول طبقة من المكلفين⁽¹⁾. انتهى.

170 هَلْ تُثَبِّتُ اللُّغَةَ بِالْقِيَاسِ وَالثَّالِثُ الْفَرْقُ لَدَى أَنَسٍ

يعني أنهم اختلفوا هل تثبت اللغة بالقياس؟ وبه قال جمع من المالكية والشافعية، أو لا تثبت به؟ وبه قال جمع من المالكية والشافعية أيضا، وعزي للحنفية وهو الراجح عند ابن الحاجب⁽²⁾ وغيره؛ لأن اللغة نقل محض فلا يدخلها قياس، والمجيزون منهم من أجازها من جهة اللغة، ومنهم من أجازها من جهة الشرع، والمحكي عن القاضي من المنع هو الموجود في تقريره، فنقل ابن الحاجب عنه الجواز مردود، ولا فرق على القولين بين الحقيقة والمجاز.

وثالث الأقوال إثبات الحقيقة دون المجاز؛ لأنه أخفض رتبة منها. قال في الآيات البيّنات: لو ذهب ذاهب إلى عكس ذلك، كان مذهبا أخذاً من التعليل المذكور؛ لأنه لما كان أخفض رتبة منها جاز أن يتوسع فيه بالقياس ما لا يتوسع فيها⁽³⁾. انتهى.

= ثم البغدادي، إمام في الأصول والفروع، معتزلي العقيدة. أخذ عن الصيمري، ومحمد الأزدي وغيرهما. وعنه أبو بكر الخطيب، وأبو العز بن كادش. له الحاوي، والإقناع في الفقه، وكتاب التفسير، والأحكام السلطانية... ولد: 364 هـ، وتوفي 450 هـ. تنظر ترجمته في ميزان الاعتدال: (300/4) وطبقات الشافعية: (267/5).

(1) الآيات البيّنات (83/2).

(2) انظر مختصر المنتهى (258/1).

(3) الآيات البيّنات (85/2).

فإذا استعملت العرب لفظا في شيء غير موضوعه مجازا، فكذا استعماله في شيء آخر غير موضوعه مجازا، فلا بد من علاقة وهي اتصال أمر بأمر في معنى، إذ لا يصار إلى التجوز بدونها، فإن اعتبرت بين الشيء الثالث الذي تجوز باستعمال اللفظ فيه وبين الموضوع له، وتحققت بينهما، فهذا ليس من القياس في شيء؛ لأن العرب أذنت فيه ابتداء، كالأسد إذا استعمل في الرجل الشجاع، وإن اعتبرت العلاقة بين ذلك الثالث الذي تجوز بالاستعمال فيه والثاني الذي تجوزت العرب بالاستعمال فيه، وتحققت بينهما دون الموضوع له توجه القياس، لكن لم يوجد شرطه، وهو وجود علة الأصل في الفرع، فلهذا منع، ولعل المجيز جعل مشابه المشابه مشابها⁽¹⁾.

171 مَحَلُّهُ عِنْدَهُمُ الْمُشْتَقُّ وَمَا عَدَاهُ جَاءَ فِيهِ الْوُفُقُ

يعني أن محل الخلاف في إثبات اللغة بالقياس، إنما هو المشتق المشتمل على وصف، كانت التسمية لأجله ووجد ذلك الوصف في معنى آخر، كالخمر لمخمر العقل؛ أي مغطيه من ماء العنب، وأما الأعلام فلا يجوز فيها القياس اتفاقا؛ لأنها غير معقولة المعنى، وإليه الإشارة بقوله: وما عده... إلخ. قال زكرياء: فإن قلت: ما الفرق بين هذا وما مر، من أن الموضوعات اللغوية تعرف باستنباط العقل من النقل؟ قلت: الغرض هنا استنباط اسم لآخر بقياس أصولي مختلف فيه، وثم استنباط وصف لاسم بقياس منطقي متفق عليه، ولا يلزم من جواز الإثبات به جوازه بالأول، وبتقدير تسليم تساويهما لا يلزم من جواز إثبات الوصف جواز إثبات الاسم

(1) انظر الآيات البينات (84/2).

لكونه أصلا والوصف فرعاً⁽¹⁾. انتهى.

172 وَفَزَعُهُ الْمُنْبِي خِفَةُ الْكُلْفِ فِيمَا لِرَجَاعِ يَقِيْسُهُ السَّلَفُ

يعني أن فائدة الخلاف في إثبات اللغة بالقياس هي خفة الكلفة؛ أي المشقة في كل ما يقيسه السلف؛ أي المجتهدون لجامع، فمن قال به اكتفى بوجود الوصف في المقيس، ويثبت حكمه بالنص وهو أقوى من القياس، فيجعل النبيذ ونحوه مندرجا تحت عموم الخمر في آية ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ﴾⁽²⁾، فيثبت تحريمه بها، ويستغنى بذلك عن الاستدلال بالسنة أو بالقياس الشرعي المتوقف على وجود شروط وانتفاء موانع، ومن منع القياس اللغوي احتاج إلى الاستدلال بقياس النبيذ على الخمر بشروط القياس، وكذا الكلام في تسمية اللات زانيا للإيلاج المحرم، والنباش سارقا للأخذ خفية⁽³⁾. انتهى.

تَنْبِيْهُ: قال البخاري في صحيحه: إنه نزل تحريم الخمر، وهي من خمسة: من العنب، والتمر، والعسل، والحنطة، والشعير، والخمر ما خامر العقل⁽⁴⁾. انتهى.

وتسميته لغير ما اشتد من ماء العنب خمرا بناء على إثبات اللغة بالقياس، وإلا فالخمر لغة ما اشتد من ماء العنب فقط، والمراد باشتداده القوة المطربة.

(1) حاشية زكريا (569/1).

(2) المائدة من الآية: (92).

(3) انظر حاشية زكريا (570/1).

(4) صحيح البخاري، (74) كتاب الأشربة، (5) باب ما جاء في أن الخمر ما خامر العقل من الشراب، الحديث (رقم 5588).

فَصْلٌ في الاشتقاق

وهو لغة الاقتطاع، وقد استشكل بعضهم الفرق بين الاشتقاق الاصطلاحي، والعدل المعتبر في منع الصرف، قال في الآيات البيّنات: فالأولى أن يقال العدل أخذ صيغة من صيغة أخرى، مع أن الأصل البقاء عليها، والاشتقاق أعم من ذلك، فالعدل قسم منه. انتهى. والمراد بالاشتقاق عند الإطلاق الاشتقاق الصغير، وهو المعقود له الفصل، وأما الكبير والأكبر فإنما ذكرا استطرادا.

173 وَالْإِشْتِقَاقُ رَدُّكَ اللَّفْظَ إِلَى لَفْظٍ وَأَطْلُقُ فِي الَّذِي تَأَصَّلًا

يعني أن الاشتقاق هو أن ترد لفظا إلى لفظ آخر، بأن تحكم بأن الأول مأخوذ من الثاني؛ أي فرع عنه قاله المحلي. واعترضه اللقاني بما يعلم عدم صحته من طالع الآيات البيّنات، قوله: (وأطلق في الذي تأصلا) يعني: المشتق منه؛ أي سواء كان اللفظ المردود إليه حقيقة أو مجازا، كما في الناطق من النطق بمعنى التكلم حقيقة، وبمعنى الدلالة مجازا، كما في قولك الحال ناطقة بكذا؛ أي دالة عليه، وقد لا يشتق من المجاز، كما في الأمر بمعنى الفعل مجازا، لا يقال: منه أمر ولا مأمور مثلا، بخلافه بمعنى القول حقيقة⁽¹⁾.

(1) الآيات البيّنات: (79/2).

174 وَفِي الْمَعْنَى وَالْأَصُولِ اشْتَرَطَا تَنَاسُبًا بَيْنَهُمَا مُنْضَبِطًا

يعني أنه يشترط في تحقيق ماهية الاشتقاق أن يتناسب اللفظ المردود والمردود إليه في المعنى والحروف الأصلية، تناسبا منضبطا عند أهل الفن؛ أي معروفا، فالتناسب في المعنى أن يكون معنى المردود إليه في المردود، وفي الحروف الأصلية، أن يكون فيهما على ترتيب واحد، كما في الضارب من الضرب، فخرج بالتناسب في المعنى نحو، ملح ولحم وحلم، مع أنه أيضا يخرج بقيد المناسبة في الترتيب، ونحو مقتل وقتل مصدرين لاتحادهما معنى، فليس معنى أحدهما في الآخر، وبالحروف خرج المترادفان، وخرج بالأصلية المزیدة، فلا يحتاج للاتفاق فيها، ولا يشترط في الأصلية أن تكون موجودة، إذ قد يحذف بعضها لعارض، كخف أمر من الخوف.

175 لَا بُدَّ فِي الْمُسْتَقِّ مِنْ تَغْيِيرٍ مُحَقَّقٍ أَوْ كَانَ ذَا تَقْدِيرٍ

يعني أنه لا بد في تحقق الاشتقاق من تخالف بين لفظ المشتق والمشتق منه تحقيقا، كضرب من الضرب أو تقديرا، كطلب من الطلب، فتقدر فتحة اللام في الفعل غيرها في المصدر.

176 وَإِنْ يَكُنْ لِمُبْهَمٍ فَقَدْ عَهِدَ مُطَرِّدًا وَغَيْرُهُ لَا يَطَّرِدُ

قال زكرياء: المشتق إن اعتبر في مسماه معنى المشتق منه على أن يكون

داخلا فيه، بحيث يكون المشتق اسما لذات مبهمة انتسب إليها ذلك المعنى، فهو مطرد لغة كضارب ومضروب، وإن اعتبر فيه ذلك لا على أنه داخل فيه، بل على أنه مصحح للتسمية، مرجح لتعيين الاسم من بين الأسماء، بحيث يكون ذلك الاسم اسما لذات مخصوصة يوجد فيها ذلك المعنى، كالقارورة لا تطلق على غير الزجاجاة المخصوصة مما هو مقر للمائع، وكالدبران لا يطلق على شيء مما فيه دبور غير الكواكب الخمسة التي في الثور، وهو منزلة من منازل القمر فليس بمطرد. انتهى.

وكذلك الأبلق للفرس المجتمع فيه البياض والسواد دون غيره من الحيوانات المجتمع فيها ما ذكر ما لم يمنع مانع من الاطراد، كالفاضل لا يطلق على الله ﷻ مع إثبات الفضل له سبحانه، بناء على أن أسماء توقيفية.

177 وَالْجَبْدُ وَالْجَذْبُ كَبِيرٌ وَبَرَى لِلْأَكْبَرِ الثَّلَمُ وَثَلَبًا مَنْ دَرَى

يعني أن ما تقدم تعريف الاشتقاق الصغير، المراد عند الإطلاق، وهو رد لفظ إلى آخر ولو مجازا، لمناسبة بينهما في المعنى والحروف الأصلية، ولا بد من تغير، وذكر في هذا البيت الكبير والأكبر، ويقال أيضا أصغر وصغير وكبير، فالاشتقاق الكبير ما اجتمعت فيه الأصول دون الترتيب، مع مناسبة معنوية بينهما، كالجبذ والجذب، والاشتقاق الأكبر كالثلث والثلب، ونحوهما مما فيه مناسبة في بعض الحروف الأصلية فقط، ومنه قول الفقهاء الضمان مشتق من الضم؛ لأنه ضم ما في ذمة إلى ذمة أخرى، فلا يعترض بأنهما مختلفان في بعض الأصول، قال أبو حيان: لم يقل بالاشتقاق الأكبر

من النحاة إلا أبو الفتح⁽¹⁾، وكان ابن الباذش⁽²⁾، يأنس به.

واعلم أن المناسبة في الصغير بمعنى الموافقة، وفي الآخرين أعم من الموافقة، وقد مثل العضد للكبير بنحو كنى وناك، وليس في المشتق معنى المشتق منه، بل بينهما تناسب في المعنى؛ لأنهما يرجعان إلى الستر؛ لأن في الكناية سترًا للمعنى بالنسبة إلى الصريح، والمعنى الآخر فيه ستر الآلة لتغيبها في الفرج.

و(الجذب) مبتدأ عطف عليه (الجذب) والخبر (كبير) ويرى فاعله (من) في قوله: (من درى).

178 والأعجمي في الاشتقاق كَجَبْرِئِيلَ قَالَهُ الْحَذَّاقُ

يعني أن الأسماء العجمية قد تكون مشتقة، قاله الأصفهاني في شرح المحصول، والدليل عليه ما روي أنه - ﷺ - سأل جبريل فقال: لم سميت

(1) هو عثمان بن جني الموصلي، أبو الفتح: من أئمة الأدب والنحو، وله شعر. ولد بالموصل وتوفي ببغداد سنة 392هـ، عن نحو 65 عاما. وكان أبوه مملوكا روميا لسليمان بن فهد الأزدي الموصلي. من تصانيفه رسالة في من نسب إلى أمه من الشعراء، وشرح ديوان المتنبي، وشواذ القراءات، والخصائص. تنظر ترجمته في وفيات الأعيان: (246/3) والأعلام: (204/4).

(2) لعله يقصد به علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي المعروف بابن الباذش (444 - 528 هـ) من العلماء بالعربية، من أهل غرناطة، مولدا و وفاة. له كتب، منها المقتضب من كلام العرب، وشرح كتاب سيبويه، وشرح أصول ابن السراج، في النحو، وشرح الإيضاح لأبي علي الفارسي. تنظر ترجمته في كتاب طبقات القراء لابن الجزري 83/1. والأعلام: (255/4).

جبريل؟ فقال: لأنني آتي بالجبروت، ومكائيل سمي به؛ لأنه يكيل الأرزاق، وإسرافيل سمي به لعظم خلقه، وما لا مصدر له من الأفعال ولا يتصرف كعسى وليس، فهو مشتق، فالمراد رد لفظ إلى آخر موجودا أو مقدر الوجود، فوصفها بالجمود لا ينافي الاشتقاق؛ لأن جمودها بمعنى عدم التصرف، قال في الآيات البينات: إنه رأى في كلامه ما يدل على أنه لا يشترط وجوب المصدر والاستعمال، فتكون الأفعال المذكورة مشتقة.

179 كَذَا اسْتِثْقَا الْجَمْعِ مِمَّا أُفْرِدَا وَنَفْيُ شَرْطِ مَصْدَرٍ قَدْ عُنْهَذَا

يعني كما وقع الاشتقاق في الأسماء العجمية وقع أيضا اشتقاق الجمع والثنية من المفرد، فرجلان ورجال مشتقان من رجل، قاله الصفي الهندي⁽¹⁾. ولهذا قال الأصفهاني في شرح المحصول: والمراد بالرد: جعل أحدهما فرعا والآخر أصلا، والفرع مردود إلى الأصل. انتهى.

قوله: ونفي شرط... إلخ النفي: مبتدأ مضاف لشرط، وذلك مضاف للمصدر، وعهد بالتركيب خبر، يعني أنه عرف عندهم أنه لا يشترط في الاشتقاق وجود مصدر، ولا استعمال، فالجمود لا ينافي الاشتقاق، كما تقدم في شرح البيت قبل هذا.

(1) هو محمد بن عبد الرحيم بن محمد الأرموي، أبو عبد الله، صفي الدين الهندي: فقيه أصولي. ولد بالهند سنة: 644هـ، واستوطن دمشق (سنة 685) وتوفي بها سنة: 715هـ. ووقف كتبه بدار الحديث الاشرفية. له مصنفات، منها نهاية الوصول إلى علم الأصول، والفاق في أصول الدين، والزبدة في علم الكلام، والرسالة التسعينية في الأصول الدينية. تنظر ترجمته في طبقات الشافعية: (9/162 - 164). والأعلام: (6/200).

180 وَعِنْدَ قَدِّ الْوَصْفِ لَا يُشْتَقُّ وَأَعْوَزَ الْمُعْتَزَلِيُّ الْحَقُّ

يعني أنه لا يجوز الاشتقاق عند عدم قيام الوصف المشتق، فلا يقال ضارب لمن يقيم به الضرب أصلاً، بخلاف الأعيان فلا يجب في الاشتقاق منها قيام المشتق منه بالذات، كما في لابن وتامر وحداد والمكي والمدني مثلاً؛ لأنها كما قال الرازي مشتقة من أمور يتمتع قيامها المشتق، وتبعه على ذلك شراح كتابه المحصول، كالأصفهاني والقرافي، قوله: وأعوز... إلخ يقال كما في القاموس أعوزه الشيء احتاج إليه، يعني أن المعتزلة خالفوا منهج الصواب المحتاج إلى اتباعه، حتى جرى بهم الخلاف إلى الخلاف في كفرهم، حيث نفوا عن الله تعالى صفاته الذاتية، كالعلم وسائر صفات المعاني، ووافقوا على إثبات المعنوية، فقالوا عالم مثلاً بذاته لا بصفة زائدة عليها، فلزم من ذلك صدق المشتق على من لم يقيم به معنى المشتق منه، لكن لازم المذهب فيه خلاف، هل يعد مذهباً أم لا⁽¹⁾؟

181 وَحَيْثُمَا ذُو الْأِسْمِ قَامَ قَدْ وَجَبَ

يعني أنه يجب في اللغة الاشتقاق من كل معنى له اسم، إذا قام ذلك المعنى بالمشتق، كاشتقاق العالم من العلم لمن قام به معناه، وإن قام به معنى ليس له اسم، كأنواع الروائح، فإنها لم يوضع لها استغناء بالتقييد كرائحة كذا، امتنع⁽²⁾.

(1) انظر الآيات البيئات (89/2).

(2) انظر الآيات البيئات (87/2).

وَقَرُّهُ إِلَى الْحَقِيقَةِ انْتَسَبَ
بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ عِنْدَ الْجُلِّ	182 لَدَى بَقَاءِ الْأَصْلِ فِي الْمَحَلِّ
عَلَى الْمَحَلِّ مَا مُنَاقِضًا بُرَى	183 نَالِهَا الْإِجْمَاعُ حَيْثُمَا طَرَا

ذهب الجمهور إلى أن الفرع؛ أي المشتق يشترط في كونه حقيقة، بقاء الأصل الذي هو المشتق منه في المحل إن أمكن بقاء ذلك المعنى كالقيام، وإن كان يتقضى⁽¹⁾ شيئا فشيئا، كالمصادر السيالة نحو التكلم، فالمشترط بقاء آخر جزء منه.

وذهب ابن سينا⁽²⁾، وبعض المعتزلة إلى عدم اشتراط بقاء المشتق منه، وأنه يصدق على من ضرب أمس، ضارب حقيقة، والقول الثالث قال صاحبه: أجمع المسلمون وأهل اللسان على أنه لا يجوز تسمية المحل بالمعنى بعد مفارقتها حيث طرأ على المحل وصف وجودي يناقض الوصف الأول، كتسمية القاعد قائما، لما سبق له من القيام، وإنما يجوز مجازا من إطلاق اسم أحد الضدين وإرادة الآخر، فإن كان الاشتقاق باعتبار قيامه في الاستقبال فمجاز إجماعا نحو ﴿إِنِّي أَرْبِئُ أَعْصِرُ حَمْرًا﴾⁽³⁾؛

(1) في م يتقضى.

(2) هو الطبيب الفيلسوف الشاعر أبو علي الحسين بن عبد الله بن سينا، أبو علي، الفيلسوف الرئيس، (370 - 428 هـ) صاحب التصانيف في الطب والمنطق والطبيعات والإلهيات. أصله من بلخ، ومولده في إحدى قرى بخارى. ونشأ وتعلم في بخارى، وناظر العلماء، واتسعت شهرته، وطاف البلاد، وعاد في أواخر أيامه إلى همدان، ومات بها. تنظر ترجمته في الأعلام: (241/2).

(3) سورة يوسف الآية 36.

أي عنبا يؤول إلى الخمر.

184 عَلَيْهِ يُبْنَى مَنْ رَمَى الْمُطْلَقَةَ فَبَعْضُهُمْ نَفَى وَبَعْضٌ حَقَّقَهُ

عني أنه يبنى على الخلاف المذكور، مسألة ذكرها أهل المذهب، وهي: من رمى زوجته المطلقة طلاقاً بائناً بالزنا، هل يلاعن؟ فبعض أهل المذهب نفى اللعان بينهما؛ لأنها ليست بزوجة، وبعضهم حقق اللعان بينهما؛ أي أوجبه، ولا بن المواز تفصيل راجع إلى القول الثالث، وهو إن تزوجت غيره لم يلاعن، وإلا لاعن، فكأنه رأى زواجها الثاني مانعاً من صدق كونها زوجة للأول.

185 فَمَا كَسَارِقٍ لَدَى الْمُؤَسَّسِ حَقِيقَةٌ فِي حَالَةِ التَّلْبُسِ

المؤسس بكسر السين المشددة صاحب الأصول، والمراد به هنا السبكيان: تاج الدين ووالده تقي الدين، يعني فبسبب ما ذكر من اشتراط بقاء المشتق منه في المحل في كون المشتق حقيقة، كان اسم الفاعل كسارق، واسم المفعول كمضروب، حقيقة في حال التلبس بالمعنى، أو جزئه الأخير لا حالة النطق به، سواء كان مسنداً أم لا؛ لأن معنى اسم الفاعل والمفعول ذات متصفة بمعنى المشتق منه، من غير اعتبار زمان أو حدوث، أي وجود بعد العدم، فهو حقيقة في كل من قام به هذا الوصف، الآن أو في الماضي أو المستقبل.

وقد يقصد بهما دون الصفة المشبهة بمعونة القرائن الحدوث، فالاسم

وضع للشبوت، وهو تحقق المحمول للموضوع من غير تعرض لحدوث ولا دوام، وإنما يقصد به الدوام لأغراض تتعلق به، كالمبالغة في المدح والذم، كما اقتضاه كلام عبد القاهر⁽¹⁾، والسكاكي⁽²⁾، وهذا معناه عند السبكي ووالده، وعلى الإطلاق بهذا المعنى تحمل الأوصاف في نصوص الكتاب والسنة، نحو ﴿فَأَقْضُوا الشَّرِكَانَ﴾، ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾⁽³⁾، و﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾. الآية. معناه الحقيقي - كما في الآيات البينات - تعلق وجوب الجلد بكل ذات ثبت لها الزنا، باعتبار حال ثبوته لها، تأخر ثبوته لها عن حال النطق؛ أي زمان النزول، أو تقدم؛ لأن الزمان غير معتبر في معنى ذلك اللفظ، فيجب حده إذا اتصف به بمقتضى هذا الكلام، وإن قصد به الحدوث كأن قيل: الزاني، وأريد الذي حدث زناه في الزمن الحاضر مثلاً يجب حده، لم يتناول اللفظ من لم يحدث زناه في ذلك الزمان، ولو باعتبار اتصافه بالزنا في غيره على سبيل الحقيقة، وعلى أنه حقيقة في حال التلبس، فلم لم يقتل رسول - ﷺ - من أشرك قبل النزول،

(1) هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني الشافعي النحوي، عالم متفنن، من أئمة الأصول. كان صدر الإسلام في عصره. ولد ونشأ في بغداد، ورحل إلى خراسان فاستقر في نيسابور، أخذ عن أبي الحسن محمد بن الحسن الفارسي، من تصانيفه الناسخ والمنسوخ، وتفسير أسماء الله الحسنى، وتفسير القرآن، والتحصيل. توفي رحمه الله سنة 429هـ. تنظر ترجمته في كتاب شذرات الذهب: (340/3) والأعلام: (48/4).

(2) هو أبو يعقوب (555 - 626 هـ) يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب، سراج الدين: عالم بالعربية والأدب. مولده ووفاته بخوارزم. من كتبه مفتاح العلوم، ورسالة في علم المناظرة. تنظر ترجمته في شذرات الذهب: (122/5) والأعلام: (222/8).

(3) سورة التوبة من الآية 38.

ولا حد من سرق أو زنا قبله؟ لأنه إما أن يكون مشركا قبل النزول، فالإسلام يجب ما قبله، وإن كان مسلما فلأنه لم يحرم عليه إذ ذاك، بخلاف ما إذا قامت البينة عند الحاكم بأن زيدا سارق في الزمان الماضي، فإنه تقطع يده، ولو عند القائل بأنه مجاز في الماضي.

فالحاصل أن اسم الفاعل والمفعول لهما استعمالان: أحدهما - وهو الأكثر - ما عليه أهل المعاني من أنه ذات متصفة بالمشتق منه من غير اعتبار زمان ولا حدوث، فهو حقيقة فيمن قام به الوصف في الماضي أو الحال أو الاستقبال، والثاني: وهو الأقل ما قاله أهل النحو من أنه يقصد به الحدوث، فإذا قيل: يحد الزاني دخل فيه حقيقة على الاستعمال الأول كل من اتصف به في أي زمان كان. وعلى الثاني: أعني استعماله في الحدث الحاضر كان الحال فيه حال النطق، فمن لم يتصف به فيه فهو غير داخل فيه حقيقة، بل مجازا باعتبار اتصافه السابق أو اللاحق، فمعنى بقاء المشتق منه في المحل بقاؤه هو أو آخر جزء منه في الحال الذي يكون الإطلاق باعتباره، فعُدَّ بهذا تسلم، كما أولوا النهي سلموا من الاعتراض على السبكي، ظنا أن الحال المعبر بقاؤه منحصرة في حال النطق ومطلق الحال، قال في الآيات البينات: وليس الأمر كذلك، إذ بقي قسم آخر وهو الحال الذي يكون الإطلاق باعتباره وبالنظر إليه، وهذا حال مخصوص لا يجب أن يكون حال النطق، ولا هو مطلق الحال، لشمول مطلق الحال للحال الذي لا يكون حال النطق، ولا يكون الإطلاق باعتباره. انتهى.

والمراد التلبس العرفي، فالمتكلم والمخبر حقيقة فيمن يكون مباشرا لهما مباشرة عرفية، حتى لو انقطع كلامه بنفس أو سعال قليل لم يخرج عن

كونه متكلماً حقيقة ، وعلى هذا القياس أفعال الحال .

186 أَوْ حَالَةَ النُّطْقِ بِمَا جَاءَ مُسْنَدًا وَغَيْرُهُ الْعُمُومُ فِيهِ قَدْ بَدَأَ

حالة بالجر عطف على حالة قبله ، وأو لتنوع الخلاف ، يعني أن القرافي قال في بيان معنى الحال في المشتق أن يكون التلبس بالمعنى حال النطق به ، إذا كان المشتق من اسم فاعل أو مفعول مسندا ، نحو زيد ضارب ، إذ هو للحدث الحاصل بالفعل ، ويلزمه حضور الزمان ، فإن استعمل في الحدث الذي سيقع فهو مجاز ، وكذا في الماضي على الأصح ، أما إذا كان محكوماً عليه نحو ﴿الزَّائِيَةُ وَالزَّائِي فَاجْلِدُوا﴾ ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا﴾ و﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ فحقيقة في الماضي والحال والاستقبال ، واختلف المحققون بعده ، فمنهم من سلم له التخصيص ، ومنهم من منع وأبقى المسألة على عمومها . والمراد بالغير في قوله : وغيره المحكوم عليه ، يعني أن المحكوم عليه عند القرافي للتلبس بالمعنى في أي وقت ماضيا كان أو حاضرا أو مستقبلا .

*** ** *

فَصْلٌ في الترادف

والمترادف اللفظ المتعدد المتحد المعنى .

187 وَذُو التَّرَادُفِ لَهُ حُصُولُ وَقِيلَ: لَا، ثَالِثُهَا التَّفْصِيلُ

يعني أن المترادف له حصول؛ أي وقوع في الكلام، وهذا أصح الأقوال خلافاً لثعلب⁽¹⁾، وابن فارس⁽²⁾، والزجاجي⁽³⁾، وأبي هلال العسكري⁽⁴⁾، في

(1) هو أحمد بن يحيى بن يزيد بن يسار أبو العباس الشيباني، إمام الكوفيين في النحو واللغة، صاحب الفصيح، ومجالس ثعلب، واختلاف النحويين ظن وله كتاب في القراءات، ولد سنة 200 هـ، وتوفي سنة 291 هـ أخذ عن: ابن الأعرابي، ويحيى الفراء وغيرهما. وعنه، الأخفش الأصغر، وابن الأنباري وغيرهما. تنظر ترجمته في طبقات القراء: (135/1) والفكر السامي: (392/2).

(2) هو أحمد بن فارس بن زكريا أبو الحسن، الإمام اللغوي المفسر، صاحب المجمل في اللغة، ومقاييس اللغة، وغريب إعراب القراء، وشرح مختصر المزني وغيرهما من المؤلفات النفيسة، ولد سنة 329 هـ، وتوفي سنة 395 هـ روى عنه: القاضي أبو زرعة، والبدیع الهمداني، والصاحب ابن عباد وغيرهم. تنظر ترجمته في الديباج: (94) والأعلام: (193/1).

(3) هو عبد الرحمان ابن إسحاق أبو القاسم الزجاجي، إمام في اللغة والنحو والأدب، صاحب كتاب الإيضاح، والجمل، والأمال، وشرح أدب الكتاب. أخذ العلم عن الزجاج ونسبته إليه، وابن السراج، ونقطويه، وعنه محمد بن أحمد بن سلامة، وأبو محمد بن أبي نصر، توفي سنة 337 هـ تنظر ترجمته في وفيات الأعيان: (136/3) والأعلام: (299/3).

(4) هو أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران بن أحمد البغدادي =

نفهيم وقوعه، قالوا: وما يظن مترادفا كالإنسان والبشر متباين بالصفة، فالأول: باعتبار النسيان أو أنه يأنس، والثاني باعتبار أنه بادي البشرة؛ أي ظاهر الجلد، وكالقعود والجلوس، فالقعود ما كان عن قيام، والجلوس ما كان عن اضطجاع⁽¹⁾.

قال الأصفهاني: وينبغي حمل كلامهم على منعه في لغة واحدة، أما في لغتين فلا ينكره عاقل⁽²⁾، ورد في الآيات البينات على مانع الترادف، بأننا نقطع بأن العرب تطلق الإنسان حيث لا يخطر ببالها معنى النسيان أو الأنس، والبشر حيث لا يخطر ببالها معنى بدو البشرة، وذلك يقتضي عدم اعتبار ذلك المعنى، وإلا لم يتصور إطلاقهم له واستعماله في معناه من غير ملاحظة ذلك، مع أنه جزء المعنى على هذا التقدير. ولا يمكن استعمال اللفظ في معناه من غير ملاحظة جزئه⁽³⁾. انتهى.

ثالث الأقوال التفصيل؛ أي يمنع في الأسماء الشرعية بخلاف غيرها، فهو واقع في اللغة، قاله الرازي في المحصول، لأن الترادف ثبت على خلاف الأصل للحاجة إليه في النظم والسجع، وتيسر النطق بأحدهما دون الآخر، كالبر والقمح في حق الأثلغ في الرء، وكالجناس فقد يقع بأحدهما

= العسكري، عالم باللغة والأدب والشعر، وهو ابن أخت أبي أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري، وتلميذه. له جمهرة الأمثال، وشرح الحماسة، والفرق بين المعاني، ولحن الخاصة، ودبيان شعر... توفي سنة 395 هـ. تنظر ترجمته في كشف الظنون: (226/5) والأعلام: (196/2).

(1) انظر المحصول (254/1) والإبهاج (409/1 - 410) وشرح المحلي على جمع الجوامع (291/1).

(2) انظر الكاشف على المحصول (119/2 - 120).

(3) انظر شرح المحلي على جمع الجوامع (291/1).

دون الآخر نحو ﴿وَهُمْ يَحْسِبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾⁽¹⁾، فإنه يقع به دون مرادفه الذي هو يظنون، وتلك الحاجة منتفية في كلام الشارع⁽²⁾.

واعترض عليه القرافي والسبكي بالفرض والواجب والسنة والتطوع. وأجيب عن انتفائه في كلام الشارع، بأن من فوائد الترادف أن أحد اللفظين قد يناسب الفواصل دون الآخر، وذلك يناسب في كلام الشارع لاعتبار الفواصل في كلامه من غير محذور، بل قد تقتضيها البلاغة، ويجب عما قال القرافي والسبكي بأن الفرض وما عطف عليه أسماء اصطلاحية لا شرعية، إذ الشرعي ما وضعه الشارع.

188 وَهَلْ يُفِيدُ التَّالِي لِلتَّائِيدِ كَالْتَّفِي لِلْمَجَازِ بِالتَّوَكُّيدِ

التالي: هو التابع؛ يعني أنهم اختلفوا في التابع هل يفيد التأييد؛ أي التأكيد للمتبوع أو لا؟ والحق أنه يفيد التأكيد له، وإلا لم يكن لذكره فائدة، والعرب لا تتكلم بما لا فائدة له، وقيل: لا يفيد، والتابع والمتبوع كل لفظين على وزن واحد موضوعين، أو المتبوع فقط لمعنى على وجه لا يذكر التابع دونه⁽³⁾.

وقضيته التردد في أن التابع موضوع لمعنى الأول أو لا؟ قوله: كالنفي؛ يعني كما وقع الخلاف في التوكيد، هل ينفي المجاز، ويرفعه أو لا؟ فعلى ما اختاره القرافي من كونه لا يرفع المجاز يكون مفاده كالتابع التقوية؛ أي

(1) الكهف من الآية (99).

(2) انظر حاشية ذكرى (608/1 - 609).

(3) انظر الآيات البيئات (128/2).

التأكيد فقط ، وعلى ما للمازري من أنه يرفعه أفاد رفعه معها ، والتابع والمتبوع نحو حسن بسن ، وعطشان نطشان ، وشيطان ليطان ، والفرق بين التأكيد والتابع ، أن التأكيد يفيد مع تقوية الأول عدم إرادة المجاز على الراجح ، بخلاف التابع ، وأن التابع يشترط فيه أن يكون على زنة المتبوع بخلاف المؤكد ، وأن يكون المؤكد له مدلول في نفسه بخلاف التابع ، فإنه في نفسه مهممل ؛ أي لا مع غيره . قاله في الآيات البيّنات⁽¹⁾ .

وقال الدماميني⁽²⁾ : إن التابع من قبيل التأكيد اللفظي وهو مشكل ؛ لأن التأكيد اللفظي كما هو مقرر في علم المعاني يكون لدفع توهم التجوز ؛ أي التكلم بالمجاز نحو : قطع اللص الأمير ، الأمير لثلا يتوهم أن القاطع بعض غلمانة ، أو لدفع توهم السهو ، نحو جاعني زيد ، زيد لثلا يتوهم أن الجائي غير زيد ، وإنما ذكر زيد على سبيل السهو ، قال في الآيات البيّنات : إلا أن يستثنى هذا من التأكيد اللفظي ؛ لأن نطشان لا يفرد ، ولو أفرد لم يدل على شيء بخلاف عطشان⁽³⁾ . انتهى .

189 وَلِلرَّدِّيْفَيْنِ تَعَاوُزٌ بَدَا
إِنْ لَمْ يَكُنْ بِوَاحِدٍ تَعَبَّدَا

(1) الآيات البيّنات : (128/2) .

(2) هو بدر الدين محمد بن أبي بكر بن عمر بن جعفر القرشي المخزومي الإسكندري ، المالكي إمام في النحو والأدب والعروض ، صاحب الحاشية على مغني اللبيب ، وجواهر البحور ، وغيرها . ولد سنة 763 هـ ، وتوفي سنة 827 هـ مسموما . أخذ عن ابن خلدون ، وابن عرفة . وعنه : الزين عبادة ، وعبد القادر المكي . تنظر ترجمته في كشف الظنون : (147/6) وكفاية المحتاج : (125/2) .

(3) الآيات البيّنات : (128/2) .

ببناء تعبد للفاعل ، أي تعبدنا الله تعالى بلفظه ، يعني أن المختار عند ابن الحاجب وغيره تعاور ، أي تعاقب كل من الرديفين ، أي وقوع كل منهما مكان الآخر ؛ لأنه بمعناه ، ولا حجر في التركيب ، فإن تعبد بلفظ واحد منهما لم يجز وقوع الآخر مكانه ، كلفظي تكبيرة الإحرام والسلام من الصلاة⁽¹⁾ .

190 وَبَعْضُهُمْ نَفَى الْوُقُوعَ أَبَدًا وَبَعْضُهُمْ بَلَّغَتْنِ قَيْدًا

يعني أن بعض الأصوليين - كالرازي - منع وقوع كل من الرديفين مكان الآخر ؛ أي منع وقوعه لغة منعاً مؤبداً ، وعلى كل حال ، أي كانا من لغتين أو من لغة واحدة ، تعبد بلفظه أم لا ، قال : لأنك لو أتيت مكان من في قولك مثلاً : خرجت من الدار ، بمرادفها بالفارسية ؛ أي - أز - بفتح الهمزة وسكون الزاي ، لم يستقم الكلام ؛ لأن ضم لغة إلى أخرى بمنزلة ضم مهمل إلى مستعمل ، وإذا منع ذلك في لغتين فلا مانع من منعه في لغة⁽²⁾ .

وبعضهم ، قيد نفي وقوعه بما إذا كان ذلك في لغتين ، أما من لغة فواقع ، أما ما تعبد بلفظه كالقراءة والتكبير في الصلاة في حق القادر فلا يقوم عندنا مرادفه مقامه ، إلا أن المنع هنا من جهة الشرع لا اللغة التي الكلام فيها ، وهذا هو الفرق بين مسألتنا ومسألة الرواية بالمعنى ، فإنهما متشابهتان⁽³⁾ .

(1) انظر شرح المحلي على جمع الجوامع (293/1) .

(2) انظر المحصول (256/1 - 257) .

(3) انظر حاشية زكريا (613/1) .

وقولي: عندنا إشارة إلى أن الحنفية يلتزمون انعقاد الصلاة بمرادف تكبيرة الإحرام ولو من الفارسية، فإن قلت: كيف يتصور نفي وقوع كل من الرديفين مكان الآخر؛ لأنه حينئذ يتعذر التكلم بمعنى له لفظان، فإنه إذا عبر بأحدهما فقد عبر بالرديف مكان رديفه؟ قلت: والله تعالى أعلم. إن ذلك يظهر في معنى لغتين قيسية وتميمية مثلاً، فالتميمي لا يتكلم بالقيسية كالعكس؛ لأن العربي لا ينطق بغير لغته، والتميمية والقيسية لغة واحدة بالنسبة للعجمية، وكذا الشامي مثلاً لا يأتي بلفظ مصري كعكسه.

191	دُخُولٌ مَنْ عَجَزَ فِي الإِحْرَامِ	بِمَا بِهِ الدُّخُولُ فِي الإِسْلَامِ
192	أَوْ نَيْسَةٍ أَوْ بِاللِّسَانِ يَقْتَسِدِي	وَالْخُلْفُ فِي التَّرْكِيبِ لَا فِي الْمُفْرَدِ

دخول متبداً خبره يقتدي، وقوله: أو نية معطوف على المجرور بالباء، يعني أن من عجز عن النطق بتكبيرة الإحرام لعجمة يقتدي؛ أي ينبي الخلاف فيه المنقول عن المالكية على الخلاف في وقوع كل من الرديفين مكان الآخر، قيل: يكفيه الدخول بالنية بناء على النفي، وقيل: يدخل باللفظ الذي يدخل به في الإسلام. وقيل: يدخل بلسانه الذي يتكلم به بناء على الجواز، ولو من لغتين، والخلف في تعاقب الرديفين إنما هو في حال التركيب لا في حال الأفراد، فلا خلاف في جوازه كما عند البيضاوي. والذي يقتضيه كلام الإمام الرازي المنع مطلقاً⁽¹⁾.

193	إِنْدَالُ قُرْءَانٍ بِالْأَعْجَمِيِّ	جَوَازُهُ لَيْسَ بِمَذْهَبِيٍّ
-----	--------------------------------------	--------------------------------

(1) انظر الضياء اللامع (431/1) بتصرف.



يعني أن إبدال القرآن في الصلاة بلسان عجمي، جوازه إذا أدى
المعنى ليس بمذهبنا، بل هو مذهب أبي حنيفة وخالفه أصحابه، والإجماع
يرد عليه؛ لأنه متعبد بلفظه⁽¹⁾.

*** ** *

(1) انظر الضياء اللامع (430/1).

المشترك

الاشتراك هو أن يتحد اللفظ ويتعدد معناه الحقيقي، كالقرء بفتح القاف وضمها مع إسكان الراء للطهر والحيض، والجلل: للحقير والخطير، والناهل: للريان والعطشان.

194 فِي رَأْيِ الْأَكْثَرِ وَقَوْعُ الْمُشْتَرَكِ وَثَالِثٌ لِلْمَنْعِ فِي الْوَحْيِ سَلَكٌ

يعني أن رأي الأكثر والمحققين وقوع المشترك في الكلام العربي من كتاب وسنة وغيرهما، وهل وقوعه جائز أو واجب؟ الراجح الجواز. وقيل: لم يقع مع أنه جائز ومستنده الاستقراء، قال قائله: وما يظن مشتركا فهو إما حقيقة ومجاز، أو متواطىء، كالعين حقيقة في الباصرة مجاز في غيرها، كالذهب لصفائه والشمس لضياؤها، وكالقرء موضوع للقدر المشترك بين الطهر والحيض، وهو الجمع من قرأت الماء في الحوض جمعته، والدم يجتمع زمان الطهر في الجسد وزمان الحيض في الرحم⁽¹⁾.

واعترضه في الآيات البينات بأن الجمع لا يصدق على واحد من الحيض والطهر، إذ الحيض الدم المخصوص أو خروجه، والطهر الخلو من ذلك، والجمع غير كل من ذلك، فقضية ذلك أن لا يطلق القرء حقيقة على واحد منهما عند هذا القائل⁽²⁾. انتهى.

(1) انظر شرح المحلي على جمع الجوامع (293/1).

(2) الآيات البينات: (113/2).

وبعضهم سلك ؛ أي ذهب إلى منع وقوعه في الكتاب والسنة ؛ لأنه لو وقع فيهما لوقع إما مبينا فيطول بلا فائدة ، أو غير مبين فلا يفيد ، والوحي ينزه عن ذلك .

وأجيب باختيار أنه وقع فيهما مبينا ، ويفيد إرادة أحد معنيه مثلا الذي سيبين ، ويرتب عليه في الأحكام الثواب أو العقاب بالعزم على الطاعة أو العصيان بعد البيان ، فإن لم يبين حمل على معنيه ، ونظر اللقاني في قوله : فيطول ، بأن البيان قد يتحقق بدون الطول إذا كان الحكم المنوط به خاصا بالمراد ، كقولك شربت من العين ، قال في الآيات البينات : ولو سلم ففي لزوم عدم الفائدة نظر ، إذ في البيان فائدة الإجمال والتفصيل ، وهي من الفوائد المعتمدة ، والحاصل أنه لا نسلم لزوم الطول ، ولو سلم فلا نسلم عدم الفائدة ، نعم قد يريد الخصم الجزئية ؛ أي فقد يطول فلا يرد عليه نظر الشيخ⁽¹⁾ . انتهى . يعني بالشيخ اللقاني . وقيل المشترك ممتنع الوقوع لإخلاله بفهم المراد من القصد من الوضع ، وأجيب بأنه يفهم بقرينة ، والمقصود من الوضع الفهم التفصيلي أو الإجمالي المستند إلى القرينة ، فإن انتفت حمل على المعنيين⁽²⁾ .

195 إِطْلَاقُهُ فِي مَعْنِيهِ مَثَلًا مَجَازًا أَوْ ضِدًّا أَجَازَ النَّبَلَا

إطلاقه مفعول أجاز قدم ، وفي بمعنى على ، ومجازا أو ضده بنقل حركة همز أو إلى التنوين ، والنبل جمع نبيل قصر للوزن ، يعني أن الأذكاء

(1) الآيات البينات : (132/2) .

(2) انظر شرح المحلي على جمع الجوامع (1/294) .

من أهل الأصول أجازوا لغة إطلاق المشترك على معنیه أو معانيه ، بأن يراد به المعنيان أو المعاني من متكلم واحد في وقت واحد مجازا عند جمهور المالكية ؛ لأن اللفظ لم يوضع للمجموع ، وحقيقة عند القاضي أبي بكر الباقلاني منهم ⁽¹⁾ ، والشافعي ، والمعتزلة لوضعه لكل منهما ، نحو ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ ⁽²⁾ ، الآية .

والصلاة من الله تعالى الإحسان ، ومن الملائكة الدعاء ، ونقول : عندي عين وتريد الباصرة والجارية ، وملبوسي الجون ، وتريد الأبيض والأسود ، وأقرأت هند ، وتريد طهرت وحاضت ، قولهم : لم يوضع للمجموع يعنون أنه إنما وضع لكل منهما من غير نظر إلى الآخر بأن تعدد الواضع أو وضع الواحد الثاني نسيانا للأول ، أو قصد إيهاما ؛ لأنه من مقاصد العقلاء ، قاله التفتازاني ⁽³⁾ .

196 إِنْ يَخْلُ مِنْ قَرِينَةٍ فَمُجْمَلٌ وَبَعْضُهُمْ عَلَى الْجَمِيعِ يَحْمِلُ

يعني أن المشترك عند التجرد من القرائن المعينة أو المعجمة مذهب المالكية أنه مجمل ؛ أي غير متضح المراد منه ، لكن يحمل على معنیه معا أو معانيه احتياطا عند الباقلاني ، كذا نقله عنه الإمام الرازي ⁽⁴⁾ ، لكن الذي في تقريبه أنه لا يجوز حمله عليهما ولا على أحدهما إلا بقريته ، قال زكرياء :

(1) انظر التقريب والإرشاد : (423/1 - 424) .

(2) الأحزاب من الآية : (56) . وانظر الاستدلال بها في المحصول (271/1) .

(3) انظر التلويح (123/1) .

(4) انظر المحصول (274/1 - 275) .

وبعد أن يقال: هذا مقيد لذلك⁽¹⁾، وقال الشافعي: إنه ظاهر فيهما عند التجرد من القرائن فيحمل عليهما لظهوره فيهما⁽²⁾.

197 وَقِيلَ لَمْ يُحِزْهُ نَهْجُ الْعَرَبِ

يعني أن الغزالي⁽³⁾، وأبا الحسين البصري المعتزلي⁽⁴⁾، والبيانين وغيرهم قالوا: إن إطلاق المشترك على معنيه معا مثلاً يجوز عقلاً لا لغة، لا حقيقة ولا مجازاً لمخالفته لوضعه السابق، إذ قضيته أن يستعمل في كل منهما منفرداً⁽⁵⁾.

وَقِيلَ: بِالْمَنْعِ لِضِدِّ السَّلْبِ

يعني أن بعضهم قال: لا يجوز في اللغة إطلاق المشترك على معنيه

(1) انظر حاشية زكريا (622/1).

(2) انظر شرح المحلي على جمع الجوامع (297/1).

(3) هو أبو حامد محمد بن محمد حجة الإسلام الأصولي الفقيه، صاحب التصانيف النافعة، كالمتصفي، والمنخول، والإحياء، ولد سنة 450 هـ، وتوفي سنة 505 هـ، أخذ عن إمام الحرمين وغيره. وعنه ابن برهان، وابن العربي، والمهدي بن تومرت. تنظر ترجمته في طبقات الشافعية: (191/6) والأعلام: (22/7).

(4) هو محمد بن علي بن الطيب البصري أحد أئمة المعتزلة، كان يشار إليه بالبنان في علم الأصول الكلام، قوي في المجادلة والدفاع عن آراء المعتزلة، من مصنفاته المعتمد في أصول الفقه، وهو كتاب قيم من مصادر كتاب الإمام الرازي في المحصول، ومنها شرح العمدة للقاضي عبد الجبار. توفي سنة 436 هـ تنظر ترجمته في وفيات الأعيان 271/4، والأعلام 275/6.

(5) انظر المعتمد (17/1 - 18) وشرح التنقيح (ص 116).

معا مثلاً في الإثبات الشامل للأمر، كقولك عندي عين، فلا يراد بها إلا معنى واحد، ويجوز في النفي ومثله النهي، نحو لا عين عندي، وتريد بها الباصرة والجارية مثلاً لعموم النكرة في سياق النفي دون الإثبات، والخلاف فيما إذا أمكن الجمع بين المعنيين، فإن امتنع كما في صيغة افعل في طلب الفعل والتهديد عليه امتنع بلا خلاف⁽¹⁾.

198 وَفِي الْمَجَازَيْنِ أَوْ الْمَجَازِ وَضِدُّهُ الْإِطْلَاقُ دُوَّ جَوَازٍ

يعني أنه يصح لغة أن يطلق اللفظ على مجازيه معا كقولك: والله لا أشترى، وتريد السوم والشرء بالوكيل، فإنه جائز عند المالكية، فيحمل عليهما إن قامت قرينة على إرادتهما أو تساويا في الاستعمال، ولا قرينة تبين أحدهما، فإن رجح أحدهما تعين، وشرط الحمل عليهما أن لا يتنافيا كالتهديد والإباحة، وكذا يجوز عند المالكية غير القاضي أبي بكر، وعند الشافعية إطلاق اللفظ الواحد على حقيقته ومجازه معا، وعليه يكون مجازاً أو حقيقة ومجازاً باعتبارين، ومن ثم عم نحو ﴿وَأَقْعَلُوا آلَ حَبْرَةَ﴾⁽²⁾، الواجب والمندوب، حملاً لصيغة افعل على الحقيقة التي هي الوجوب، وعلى المجاز الذي هو الندب بقرينة كون متعلقها الذي هو الخير شاملاً الواجب والمندوب، وإطلاق الحقيقة والمجاز هنا على المعنى مجاز من إطلاق اسم الدال على المدلول، ومحل الخلاف حيث ساوى المجاز الحقيقة في الشهرة، وإلا امتنع الإطلاق عليه معها قطعاً⁽³⁾.

(1) انظر شرح التنقيح (ص 116).

(2) الحج من الآية: (75).

(3) انظر شرح المحلى على جمع الجوامع (1/ 299 - 301).

الحقيقة

من حق الشيء يحق بالكسر والضم أي ثبت ووجب ، فهي فعيل بمعنى فاعل ، أو بمعنى مفعول ، من حققته أثبتته ، نقل إلى الكلمة الثابتة أو المثبتة في مكانها الأصلي ، والتاء في الحقيقة عند صاحب المفتاح للتأنيث ، وعند الجمهور للنقل من الوصفية إلى الاسمية ، فهي علامة الفرعية ، كما أن المؤنث فرع المذكر .

اعلم أن المقصود بالذات في علم البيان هو المجاز ، والحقيقة لما كان بينها وبينه تقابل العدم والملكة تكلموا عليها قبله ، إذ الأعدام لا تعقل إلا بعد تعقل ملكاتها ، بخلافها عند أهل الأصول ، فهي مقصودة بالذات كالمجاز .

199 مِنْهَا الَّتِي لِلشَّرْعِ عَزَّوْهَا عَقْلٌ مُرْتَجَلٌ مِنْهَا وَمِنْهَا مُنْتَقَلٌ

يعني أن الحقيقة منها لغوية ، ومنها عرفية ، ومنها شرعية ، أي وضعها الشارع عند الجمهور ، كالصلاة للعبادة المخصوصة ، وقال القاضي : عرفية للفقهاء ، فإذا وجدت في كلام الشارع لفظة مجردة عن القرينة محتملة للمعنى الشرعي والمعنى اللغوي ، حملت على الشرعي عند الجمهور ، وعلى اللغوي عند القاضي (1) .

(1) انظر التقریب (387/1) .

قوله: للشرع متعلق بعزوها، وعقل مركب، قوله: مرتجل مبتدأ سوغ الابتداء به التفصيل، خبره منها. يعني أن الحقيقة الشرعية منها ما هو مرتجل؛ أي وضع ابتداء من غير نقل من اللغة⁽¹⁾، ومنها ما هو منقول عن اللغة لعلاقة بينهما، وغلب استعماله في الثاني حتى صار هو المتبادر منه، نقله حلولو عن الرهوني⁽²⁾، وقال الشارمساحي⁽³⁾، في شرح ابن الجلاب⁽⁴⁾: إن الألفاظ الشرعية كلها منقولة من اللغة غير مسلوكة معناها الأصلي، بل لا بد فيها من زيادة عليه أو قصر على بعضه، هذا مذهب الجمهور، خلافا للقاضي القائل: إن الألفاظ الشرعية على أصلها؛ أي لم تنقل عن معانيها، لكن يشترط فيها زيادة لا تجزئ إلا بها، فجعل الصلاة شرعا هي الدعاء، لكن شرط فيه زيادة نحو الركوع والسجود، وفيه ما سيأتي⁽⁵⁾.

200 وَالْخُلْفُ فِي الْجَوَازِ وَالْوُقُوعِ لَهَا مِنَ الْمَأْثُورِ وَالْمَسْمُوعِ

عطف المسموع على المأثور عطف تفسير، يعني أنه نقل عن الأصوليين

- (1) انظر شرح التنقيح (ص 32).
- (2) انظر تحفة المسؤول (136/1).
- (3) هو عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد المغربي الأصل الشارمساحي أبو محمد، الإسكندري المنشأ والدار. فقيه مالكي، صاحب الدرر في اختصار المدونة، وشرح التفرع لابن الجلاب، والتعليق في علم الخلاف، ولد سنة: 589هـ، وتوفي سنة 669 هـ. تنظر ترجمته في شجرة النور: (287/1) والفكر السامي: (260/1).
- (4) هو عبيد الله بن الحسين بن الجلاب أبو القاسم العراقي، الإمام الفقيه الأصولي الحافظ. صاحب: التفرع، وكتاب مسائل الخلاف، أخذ عن الأبهري وغيره، وعنه القاضي عبد الوهاب توفي سنة 378 هـ. تنظر ترجمته في الديباج: (273) وشجرة النور: (137/1).
- (5) انظر التفرع (395/1 - 397) والبرهان (46/1).

الخلاف في جواز الحقيقة الشرعية، فنفي قوم إمكانها بناء على أن بين اللفظ والمعنى مناسبة مانعة من نقله إلى غيره. قال زكرياء: هذا جار على قول المعتزلة دون غيرهم⁽¹⁾. انتهى.

وقضية هذا البناء نفي العرفية أيضا، فلعل هؤلاء القوم يلتزمون نفيها أيضا. وكذلك نقل عنهم أيضا الخلاف في وقوع الشرعية، والقائل بعدمه هو القاضي منا، وابن القشيري، فلفظ الصلاة مثلا مستعمل في الشرع في معناه اللغوي، وهو الدعاء بخير، لكن اشترط الشرع في الاعتداد به أمورا زائدة كالركوع والسجود، ورده إمام الحرمين في البرهان بالإجماع على أن الركوع والسجود من نفس الصلاة، لا أنها شروط⁽²⁾.

ورده غيره بأن فيه جعل الأعظم شرطا والأقل مشروطا وهو خلاف القياس، وذهب جمهور الفقهاء والمتكلمين والمعتزلة إلى أنها وقعت مطلقا، وقال قوم: وقعت الفرعية، وهي ما أجري على الأفعال كالصلاة والصوم لا الدينية، وهي ما دل على الصفات المعتبرة في الدين وعدمه اتفاقا، كالإيمان والكفر والمؤمن والكافر. قاله المحشي⁽³⁾. قال السبكي: والمختار وفاقا لأبي إسحاق الشيرازي والإمامين وابن الحاجب وقوع الفرعية لا الدينية⁽⁴⁾.

201 وَمَا أَفَادَ لِاسْمِهِ النَّبِيُّ لَا الْوَضْعُ مُطْلَقًا هُوَ الشَّرْعِيُّ

(1) انظر حاشية زكريا (9/2).

(2) انظر الضياء اللامع (444/1 - 445).

(3) الدرر اللوامع في تحرير شرح جمع الجوامع: لابن أبي شريف اللوحة: (49).

(4) جمع الجوامع (ص 29 - 30).

يعني أن المعنى الذي استفيد اسمه من جهة الشارع لوضعه ذلك الاسم لذلك المعنى دون مطلق الوضع غير الشرعي، من لغة وعرف فهو الشرعي؛ أي مسمى ما صدق الحقيقة الشرعية، كالهئية المسماة بالصلاة، سواء كان الموضوع له حقيقة شرعية أم مجازا شرعيا؛ لأنه اللفظ المستعمل بوضع ثان، وما صدق الشيء أفراداه التي يصدق عليها، فمفهوم الحقيقة الشرعية ما صدقه الجزئيات المعينة، أعنى الألفاظ المخصوصة الموضوعية شرعا⁽¹⁾.

202 وَرُبَّمَا أُطْلِقَ فِي الْمَأْذُونِ كَالشُّرْبِ وَالْعِشَاءِ وَالْعِيدَيْنِ

يعني أنه قد يطلق الشرعي؛ أي اللفظ الشرعي على ما أذن فيه الشرع من واجب ومندوب ومباح، فالشرعي في البيت قبله مراد به المعنى، وهذا مراد به اللفظ، ففيه استخدام، فالأول كصلاة العشاء، يقال العشاء مشروعة؛ أي واجبة، ومن الثاني قولهم من النوافل ما تشرع فيه الجماعة؛ أي تنذب كالعيدين، ومن الثالث أن تقول في الشرب الجائز هذا الشرب مشروع⁽²⁾.

*** ** *

(1) الدرر اللوامع في تحرير شرح جمع الجوامع: لابن أبي شريف اللوحة: (49).

(2) انظر شرح المحلي على جمع الجوامع (305/1).

المجاز

وتركت كثيراً من مباحثه لكونها مذكورة في علم البيان.

203 وَمِنْهُ جَائِزٌ وَمَا قَدْ مَنَعُوا وَكُلُّ وَاحِدٍ عَلَيْهِ أَجْمَعُوا

يعني أن المجاز ثلاثة أقسام⁽¹⁾: قسم مختلف فيه، وهو الجمع بين حقيقتين أو مجازين أو حقيقة ومجاز، فهذا جائز عندنا - كما تقدم - وعند الشافعية، ومنوع عند الغير، وقسم مجمع على منعه كما سيأتي، وقسم مجمع على جوازه، وأشار له بقوله:

204 مَاذَا اتَّحَادٍ فِيهِ جَاءَ الْمَحْمَلُ وَلِلْعَلَّاقَةِ ظُهُورٌ أَوَّلُ

المحمل بفتح الميمين، والمراد به هنا المعنى الذي يحمل عليه اللفظ؛ أي يقصد به، وما مبتدأ خبره أول، وإذا حال من المحمل، وللعلاقة ظهور مبتدأ وخبره اعترض بهما بين المبتدأ والخبر، والعلاقة اتصال أمر بأمر في معنى، كاتصال الرجل الشجاع بالأسد في الشبه في الشجاعة، فاحترز باتحاد المحمل عما تعدد محمله بأن حمل على حقيقته أو مجازيه أو حقيقته ومجازه، واحترز بظهور العلاقة عن خفافها⁽²⁾. كما أشار له بقوله:

(1) انظر التنقيح مع شرحه (ص 114).

(2) انظر شرح التنقيح (ص 45).

205 ثَانِيهِمَا مَا لَيْسَ بِالْمُفِيدِ لِمَنْعِ الْإِنْتِقَالِ بِالتَّعْقِيدِ

يعني أن ثاني القسمين المذكورين في قوله: فمنه... إلخ وهو الثالث بحسب القسمة في الحقيقة ما كان غير مفيد للمقصود لأجل تعذر الانتقال من معنى اللفظ الحقيقي إلى المعنى اللازم المقصود، وإنما تعذر الانتقال فيه بسبب التعقيد المعنوي، وهو أن يقصد المتكلم بالكملة لازماً لها ليس من اللوازم التي تقصدها الناس بها، فيتعذر بذلك فهم المقصود؛ لأن تعارفهم على خلافه يمنع ذهن السامع له من فهم المراد منه، فالمدار على خفاء القرينة لا على قلة الوسائط أو كثرتها، فلو اتضحت لم يكن تعقيداً، وكذا إذا لم يكن للفظ لازم معهود استعماله فيه، وهذا النوع الممنوع إجماعاً يسمى مجاز التعقيد، وأهل البيان يسمونه التعقيد المعنوي، والمراد بالانتقال من معنى إلى آخر: توجه النفس من المعنى الأصلي لللفظ إلى المعنى المراد لعلاقة بينهما.

206 وَحَيْثُمَا اسْتَحَالَ الْأَصْلُ يُنْتَقَلُ إِلَى الْمَجَازِ أَوْ لِأَقْرَبِ حَصَلِ

يعني أنه حيث استحال حمل اللفظ على حقيقته، وجب عندنا وعند الحنفية حمله على مجازه إن لم يتعدد، وعلى الأقرب إن تعدد وسواء استحال عقلاً أو شرعاً أو عادة، قال الخطاب: - عند قوله: ولا ينقض ضفره رجل أو امرأة⁽¹⁾ -: إن مسحت على الوقاية أو حناء، أو مسح رجل على العمامة وصلى لم تصح صلاته وبطل وضوءه، إن كان فعل ذلك عمداً، وإن فعله

(1) مختصر خليل (ص 13).



جهلا فقولان⁽¹⁾.

ثم قال: ذكر ابن ناجي⁽²⁾، أن ابن راشد⁽³⁾، حضر درس بعض الحنفية، فقال المدرس: الدليل لنا على مالك في المسح على العمامة أنه مسح على حائل أصله الشعر فإنه حائل، فأجابه ابن راشد بأن الحقيقة إذا تعذرت انتقل إلى المجاز إن لم يتعدد، وإلى الأقرب منه إن تعدد والشعر هنا أقرب، والعمامة أبعد، فيتعين الحمل على الشعر، فلم يجد جوابا، فنهض قائما وأجلسه بإزائه⁽⁴⁾. انتهى.

فالحقيقة هي جلدة الرأس، وقول الحنفي: أصله الشعر يريد أنه مقيس عليه، بجامع كون كل منهما حائلا بين المسح والجلدة، والظاهر أن الحنفي موافق على وجوب الانتقال إلى الأقرب، وإلا لما تأتى الاستدلال عليه بما ذكر؛ لأن محل النزاع لا يستدل به كما هو معلوم، وقالت الشافعية: إن المجاز لا يتعين في العمل حيث استحالت الحقيقة، بل هو لغو، قاله السبكي. وذكر

(1) مواهب الجليل: (298/1 - 299).

(2) هو قاسم بن عيسى بن ناجي أبو الفضل التنوخي القيرواني الإمام الفقيه الحافظ، صاحب شرح الرسالة، وله شرحان على المدونة، وشرح على التفريع أخذ عن ابن عرفة والأبي وغيرهم، توفي سنة 838 هـ وقيل غير ذلك؟ تنظر ترجمته في كفاية المحتاج: (12/2) وشجرة النور: (344/1).

(3) هكذا في جميع النسخ المخطوطة؛ ولعل الصواب ابن رشيد كما نبه على ذلك العلامة إياه بن عبد الله حفظه الله، وهو أبو عبد الله محمد بن عمر الشهير بابن رشيد مصغرا، الفهري السبتي الفاسي، صاحب الرحلة الواسعة، كان عاما فاضلا، من أبرز علماء المغرب في وقته، أخذ عن أحمد بن هبة الله بن عساكر والقسطلاني (ت: 721 هـ) الديباج ص 310، الشجرة 216/1. وسيأتي ذكره في شرح البيت رقم (950).

(4) مواهب الجليل (300/1).

كثير ممن تكلم عليه أن الشافعية لم يذكروا هذا الأصل⁽¹⁾.

207 وَلَيْسَ بِالْغَالِبِ فِي اللُّغَاتِ وَالْخُلْفُ فِيهِ لِابْنِ جَنِّي أَيْ

يعني أن المجاز ليس غالباً في اللغات، أي المفردات والمركبات خلافاً لابن جني، بكسر الجيم وسكون الياء، معرب كني بين الكاف والجيم، في قوله: إنه غالب في كل لغة على الحقيقة؛ أي ما من لفظ إلا واستعماله مجازاً مقروناً بالقرينة أكثر من استعماله حقيقة بالاستقراء، أما بالنسبة للكلام الفصحاء في نظمهم ونثرهم فظاهر؛ لأن أكثرها تشبيهات واستعارات وكتابات، وإسناد قول وفعل إلى من لا يصلح أن يكون فاعلاً لذلك، كالحيوانات والدرهم والأطلال، ولا شك أن كل ذلك تجوز، وأما بالنسبة للعرف، فكذلك تقول سافرت إلى البلاد، ورأيت العباد، ولبست الثياب، وملكت العبيد والدواب، وما سافرت إلى كل البلاد، ولا رأيت كل العباد، ولا لبست جميع الثياب، ولا ملكت كل العبيد والدواب، وكذلك تقول ضربت زيدا، وما ضربت إلا جزءاً منه، وكذلك إذا عينت جزءاً، كأن تقول ضربت رأسه، وكذلك قولهم طاب الهواء، وبرد الماء، ومات زيد، ومرض بكر، بل إسناد الأفعال الاختيارية كلها إلى الحيوانات على مذهب أهل السنة مجاز؛ لأن فاعلها في الحقيقة هو الله تعالى، فإسنادها إلى غيره مجاز عقلي⁽²⁾.

هذا الكلام من قوله: بالاستقراء إلى هنا استدل به الصفي الهندي لمذهب ابن جني، ثم قال الصفي: إن الغلبة لو ثبتت للمجاز، فإنما تثبت

(1) الآيات البينات (2/169 - 170).

(2) انظر نهاية الوصول (2/369 - 370) والآيات البينات (2/169).

لمجموع مجاز الأفراد والتركيب، أما مجاز الأفراد وحده فلا⁽¹⁾.

إلا أن إسناد الفعل في نحو مرض زيد، ومات بكر، مما قام فيه الفعل بذات الفاعل فيما ظهر للسامع من حال المتكلم حقيقة عقلية، لا مجاز عقلي كما هو معلوم في علم البلاغة، قوله: ما من لفظ إلا واستعماله مجازا مقرونا بالقرينة... إلخ يندفع به استشكال أن المجاز خلاف الأصل؛ أي الغالب؛ لأن المراد بما هو خلاف الأصل ما كان مجردا عن القرينة، وبالعكس على قول ابن جني ما كان مقرونا بها⁽²⁾.

208 وَبَعْدَ تَخْصِيصِ مَجَازٍ قَلِيلِي
الِاضْمَارُ فَالنَّقْلُ عَلَى الْمُعْوَلِ

يعني أن اللفظ إذا احتمل التخصيص والمجاز، فالراجح حمله على التخصيص من وجهين: أحدهما أن اللفظ يبقى في بعض الحقيقة كلفظ المشركين في «اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ»⁽³⁾، خرج أهل الذمة وبقي الحريون وهم بعض المشركين، فعلى أنه تخصيص فهو أقرب للحقيقة. الثاني: إذا خرج بعض بالتخصيص بقي اللفظ مستصحباً في الباقي من غير احتياج إلى القرينة، قال القرافي: وهذان الوجهان لا يوجدان في غير التخصيص، مثاله قوله تعالى: «وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ أَسْرُ اللَّهِ عَلَيْهِ»⁽⁴⁾، خص عند مالك وأبي حنيفة الناسي للتسمية، فتوكل ذبيحته، وحمله بعضهم على المجاز؛ أي مما لم يذبح.

(1) نهاية الوصول (371/2).

(2) انظر الآيات البينات (169/2 - 169).

(3) التوبة من الآية: (5).

(4) الأنعام من الآية: (122).

قوله: فيلي الإضممار بالرفع على الفاعلية، والمفعول محذوف؛ أي فيلي الإضممار المجاز، والمعنى أن المجاز مقدم على الإضممار عند احتمال اللفظ لهما، فيلي الإضممار المجاز في الرتبة، فيقدم على النقل عند احتمالهما، وإنما قدم المجاز على الإضممار؛ لأن المجاز أكثر منه في الكلام.

قال القرافي: والكثرة تدل على الرجحان⁽¹⁾. وقيل: الإضممار أولى من المجاز؛ لأن قرينته متصلة به. قال اللقاني: لأن الإضممار هو المسمى سابقا بالافتضاء، وقد سبق أن قرينته توقف الصدق أو الصحة العقلية أو الشرعية عليه، وتوقف صدق الكلام وصحته وصف له لازم، وذلك غاية الاتصال⁽²⁾. انتهى.

بخلاف قرينة المجاز فإنها منفصلة خارجة عنه، وقيل: سيان لاحتياج كل منهما إلى القرينة. واستاوؤهما لا ينافي ترجيح أحدهما لمدرك يخصه، وكذا يقال في تقديم الإضممار على النقل، لا ينافي ترجيح النقل في بعض الصور بمدرك يخصه، وأيضا فقد تكون قرينة المجاز الاستحالة، والاستحالة إن لم تكن من قبيل المتصلة كانت مثلها إن لم تكن أبلغ، قاله في الآيات البيّنات⁽³⁾.

وإنما قدم الإضممار على النقل لسلامته من نسخ المعنى الأول، أو لأنه من باب البلاغة بخلاف النقل، وقيل: يقدم النقل على الإضممار، مثال تعارض المجاز والإضممار قول السيد لعبده، الذي هو أكبر منه سنا: أنت

(1) شرح التنقيح (ص 122).

(2) انظر الآيات البيّنات (173/2).

(3) الآيات البيّنات: (173/2).

أبي، يحتمل المجاز من باب التعبير عن اللازم بالملزوم؛ أي عتيق، ويحتمل الإضمار؛ أي مثل أبي في الشفقة والتعظيم، فلا يعتق، ومثال تعارض الإضمار والنقل قوله تعالى: ﴿وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾⁽¹⁾، قال الحنفي: أخذ الربا وهو الزيادة في بيع درهم بدرهمين مثلاً، فإذا أسقطت صح البيع وارتفع الإثم. وقال غيره: نقل الربا شرعاً إلى العقد فهو فاسد، وإن أسقطت الزيادة والإثم باق⁽²⁾، وقوله - ﷺ -: (الصائم المتطوع أمير نفسه، إن شاء صام وإن شاء أفطر)⁽³⁾، قال الشافعي: يجوز إبطال الصوم المتطوع به؛ لأنه وكله إلى مشيئته بعد نقله الصوم عن معناه لغة، وهو مطلق الإمساك. وقال المالكي: ليس منقولاً، والمراد الذي من شأنه أن يتطوع أمير نفسه، سماه متطوعاً باسم ما يؤول إليه⁽⁴⁾.

قوله: فالنقل على المعول، راجع لتقديم الإضمار على النقل، يعني أن النقل مقدم على الاشتراك، لإخلال الاشتراك بالفهم اليقيني، كلفظ الزكاة إذا استعمل في الجزء المخرج، دار بين اشتراكه مع النماء وبين النقل⁽⁵⁾.

209 فَالِإِشْتِرَاكُ بَعْدَهُ النَّسْخُ جَرَى لِكَوْنِهِ يُخْطِئُ فِيهِ أَكْثَرًا

(1) البقرة من الآية (274).

(2) انظر شرح المحلي على جمع الجوامع (314/1).

(3) أخرجه مسلم في (13) كتاب الصوم، (32) باب جواز صوم النافلة بنية من النهار قبل الزوال، وجواز فطر الصائم نفلاً من غير عذر (رقم 1154) وأبو داود في (8) كتاب الصيام (63) باب في الرخصة في ذلك، الحديث رقم: (2448).

(4) شرح التنقيح (ص 123 - 124).

(5) انظر شرح المحلي على جمع الجوامع (313/1 - 314).

يعني أن الاشتراك مقدم على آخر المراتب الذي هو النسخ؛ لكن النسخ يحتاط فيه أكثر؛ لتصيره اللفظ باطلا، فتكون مقدماته أكثر. قاله في التنقيح⁽¹⁾. وقد قال بعضهم:

يقدم تخصيص مجاز ومضمّر ونقل تلا والاشتراك على النسخ⁽²⁾

210	وَحَيْثُمَا قَصْدُ الْمَجَازِ قَدْ غَلَبَ	تَعْيِينُهُ لَدَى الْقَرَا فِي مُتَخَبِّ
211	وَمَذْهَبُ النُّعْمَانِ عَكْسُ مَا مَضَى	وَالْقَوْلُ بِالْإِجْمَالِ فِيهِ مُرْتَضَى

يعني إذا دار اللفظ بين الحقيقة المرجوحة والمجاز الراجح، بأن كان استعمال الناس إياه في مجازه أكثر من استعماله في معناه الحقيقي، تعين الحمل على المجاز عند أبي يوسف⁽³⁾، نظرا لرجحانه، ولا يحمل على الحقيقة إلا بنية وقرينة، واختاره القرافي⁽⁴⁾، ومذهب النعمان أبي حنيفة الحمل على الحقيقة لأصالتها، ولا يحمل عليه إلا بنية وقرينة. وقال الإمام: واختاره السبكي في جمع الجوامع: إنه مجمل، فلا يحمل على واحد

(1) انظر شرح التنقيح (ص 12).

(2) انظر الضياء اللامع (458/1).

(3) هو القاضي أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي البغدادي صاحب الإمام أبي حنيفة أول من لقب في الإسلام بقاضي القضاء، وكانت ولادته سنة 113هـ. وتوفي يوم الخميس لخمس خلون من شهر ربيع الأول 182هـ ببغداد. وقيل إنه توفي سنة 172هـ، والأول أصح. وولي القضاء سنة ست وستين ومائة، ومات وهو على القضاء، رحمه الله تعالى. تنظر ترجمته في كتاب شذرات الذهب 298/1. ووفيات الأعيان: (378/6 - 388).

(4) انظر شرح التنقيح (ص 119).

منهما إلا بقرينة لرجحان كل واحد من وجه، وعند التساوي تقدم الحقيقة عند الحنفية؛ لأن الأصل تقديمها⁽¹⁾.

وقال القرافي: الحق الوقف للإجمال؛ لأن الحقيقة إنما قدمت لأنها أسبق للذهن من المجاز، وهذا سبق هو معنى قولهم: الأصل؛ أي الراجح في الكلام الحقيقة، فإذا ذهب الراجح بالتساوي بطل تقديم الحقيقة، وتعين أن يكون الحق الإجمال والتوقف، وإن كان المجاز مرجوحا لا يفهم إلا بقرينة قدمت الحقيقة إجماعا، مثال المجاز الراجح لفظ الدابة، حقيقة مرجوحة في كل ما دب، مجاز راجح في ذوات الحافر في أكثر البلاد، وفي بعضها للحمار، وفي بعضها للحية بالتحية، ومثال المساوي لو حلف لا نكح، والنكاح حقيقة في الوطاء مجاز في العقد⁽²⁾.

212 أَجْمَعَ إِنْ حَقِيقَةً ثُمَاتُ عَلَى التَّقَدُّمِ لَهُ الْأَثْبَاتُ

فاعل أجمع الأثبات جمع ثبت، وإن شرطية يعني أن الحقيقة إذا أميت؛ أي هجرت بالكلية قدم المجاز عليها باتفاق الأثبات؛ أي العلماء، كمن حلف لا يأكل من هذه الشجرة، فيحنت بثمرها دون خشبها الذي هو الحقيقة المهجورة حيث لا نية⁽³⁾.

213 وَهُوَ حَقِيقَةٌ أَوْ الْمَجَازُ وَبِاعْتِبَارَيْنِ يَجِي الْجَوَازُ

(1) شرح التنقيح: (ص 119) وينظر شرح المحلي على جمع الجوامع: (1/333).

(2) انظر شرح التنقيح (ص 118 - 119) ومفتاح الوصول (ص 45).

(3) انظر شرح التنقيح (ص 119).

يعني أن اللفظ المستعمل في معنى لا يخلو: إما أن يكون حقيقة فقط، أو مجازاً فقط، كالأسد للحيوان المفترس، أو للرجل الشجاع، ويجوز أن يكون حقيقة ومجازاً معا باعتبارين، كأن وضع لمعنى عام، ثم خصه الشرع أو العرف بنوع منه، كالصوم في اللغة الإمساك، خصه الشرع بالإمساك المعروف، فاستعمله في العام حقيقة لغوية مجاز شرعي، وفي الخاص بالعكس، وكالدابة في اللغة لكل ما يدب على الأرض، خصها العرف بذات الحافر، ويمتنع كونه حقيقة ومجازاً باعتبار واحد، للتنافي بين الوضع ابتداء والوضع ثانياً.

214 وَاللَّفْظُ مَحْمُولٌ عَلَى الشَّرْعِيِّ إِنْ لَمْ يَكُنْ قَمَطْلُقُ الْعُرْفِيِّ

215 فَاللُّغَوِيُّ عَلَى الْجَلِيِّ

يعني أن اللفظ إذا كان المخاطب به - بكسر الطاء - صاحب الشرع، فهو محمول على معناه الشرعي؛ لأن اللفظ محمول على عرف المخاطب بالكسر، شارعاً كان، أو أهل اللغة، أو أهل العرف، والشارع عرفه الشرعيات؛ لأنه بعث ليبانها، وإن كان عربياً، ولذا لو أوصى إنسان بدابة قضى بما هو المتعارف عندهم في مسمى الدابة، وإذا ورد لفظ الصلاة مثلاً من صاحب اللغة حمل على الدعاء بخير، ولا يحمل على الشرعي ولا العرفي لو كان، ثم إن كان المخاطب الشارع ولم يكن للفظ مدلول شرعي، أو كان وصرف عنه صارف حمل على معناه العرفي العام؛ أي الذي يتعارفه جميع الناس، واشتراط المحلي استمرار التعارف إلى وقت الحمل غير محتاج إليه؛ لأنه لو اختص بزمان الخطاب ولم يوجد بعده كان عاماً؛ لأن العام قد ينقطع



ويتغير. قاله اللقاني وارتضاه في الآيات البيّنات⁽¹⁾.

ثم إن لم يكن له معنى عرفي عام، أو كان وصرف عنه صارف، فالمحمول عليه المعنى اللغوي لتعيينه حينئذ⁽²⁾. قال زكرياء: لا ينتقل من معنى من المعاني الثلاثة إلى ما بعده إلا إذا تعذر حمله على حقيقته ومجازه، والعرف الخاص كالعام في ذلك، فإن اجتمعا فالظاهر تقديم العام على الخاص⁽³⁾. انتهى.

لكن العرف الخاص لا يريده الشارع، بل إنما يأتي في كلام غيره، وتقديم العام على الخاص محله حيث لم يكن المتكلم له عرف خاص، وتكلم فيما يناسبه، كالتحوي يتكلم في مسألة نحوية، فإن كان كذلك حمل على عرفه الخاص، كما في الآيات البيّنات⁽⁴⁾.

قوله: فمطلق العرفي، يعني عاما كان أو خاصا، قوليا كان أو فعليا على المشهور، المراد بقوله: على الجلي خلافا للقرافي القائل بعدم اعتبار العرف الفعلي، وتبعه خليل في المختصر بقوله: عرف قولي، وخلافا لمن قدم اللغوي على العرفي، ولمن آخر الشرعي في الجميع كما فعل خليل في مختصره، مثال الفعلي من حلف لا أكل خبزا، وعادته أكل خبز البر، فإنه يحث عند القرافي بخبز الشعير وإن لم يأكله أبدا، قال حلولو: وقد اختلف عندنا يعني المالكية، وكذا عند الشافعية في تقديم العرفي على اللغوي في

(1) الآيات البيّنات: (202/2).

(2) انظر شرح المحلي على جمع الجوامع (329/1).

(3) انظر حاشية زكريا (61/2).

(4) الآيات البيّنات: (203/2).

الأيمان ونحوها⁽¹⁾.

.... وَلَمْ يَجِبْ بَحْثُ عَنِ الْمَجَازِ فِي الَّذِي انْتُخِبَ

بالبناء للمفعول؛ أي اختير، يعني: أنه يجوز حمل اللفظ على معناه الحقيقي قبل البحث، هل هو مستعمل في معناه المجازي؟ لأن الأصل عدم المجاز بلا قرينة، كما يدل عليه كلام الفهري. وذكر القرافي أنه لا يصح التمسك بالحقيقة إلا بعد الفحص عن المجاز كالعام مع المخصص، وكذا كل دليل مع معارضه⁽²⁾. انتهى.

يعني مع معارضه المرجوح، وإلا وجب اتفاقا، وإنما وجب عند القرافي البحث، هل هو مستعمل في مجازه؟ خوف أن يكون المجاز راجحا، فيقدم على الحقيقة، أو مساويا فالوقف.

216 كَذَلِكَ مَا قَابَلَ ذَا اغْتِلَالٍ مِنْ التَّأْصُلِ وَالِاسْتِقْلَالِ

217 وَمِنْ تَأْسُسِ عُمُومٍ وَبَقَا الْإِفْرَادُ وَالِإِطْلَاقُ مِمَّا يُنْتَقَى

218 كَذَلِكَ تَرْتِيبُ لِإِجَابِ الْعَمَلِ بِمَا لَهُ الرُّجْحَانُ مِمَّا يُحْتَمَلُ

عموم بالجر عطف بمحذوف على التأصل، والإفراد مبتدأ عطف عليه الإطلاق، خبره مما ينتقى بالبناء للمفعول؛ أي يختار تقديمه على ضده، يعني أنه كما يقدم الشرعي في كلام الشارع على العرفي والعرفي على اللغوي

(1) الضياء اللامع (445/1).

(2) انظر الضياء اللامع (448/1).

يقدم محتمل اللفظ الراجح الذي عارضه محتمل له مرجوح ، كالتأصل فإنه مقدم على الزيادة فيحمل عليه دونها كقوله تعالى: ﴿لَا أَقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾⁽¹⁾، قيل، لا زائدة وقيل نافية، وكذا يقدم الاستقلال على الإضمار، كقوله تعالى: ﴿أَنْ يَقْتُلُوا أَوْ يُصَلِّبُوا﴾⁽²⁾، الآية، قال الشافعي: يُقْتَلُونَ إِنْ قَتَلُوا، وتُقَطَّعُ أَيْدِيهِمْ إِنْ سَرَقُوا، ونحن نقول: الأصل عدم الإضمار؛ أي الحذف، وكذا يقدم التأسيس على التأكيد كقوله تعالى: ﴿فَيَأْتِيءَ الْآءَ رِيَكَمَا تُكْذِبَانِ﴾⁽³⁾، من أول السورة إلى آخرها، فتحمل الآء في كل موضع على ما تقدم قبل لفظ ذلك التكذيب، فلا يتكرر منها لفظ، وكذا يقال في سورة والمرسلات، فيحمل على المكذبين بما ذكر قبل كل لفظ، وكذا يقدم العموم على الخصوص قبل البحث عن المخصص عند أكثر المالكية، كقوله تعالى: ﴿وَأَنْتَ تَجْمَعُوْنَ بَيْنَ الْأَخْثَرَيْنِ﴾⁽⁴⁾، أي سواء كانتا حرتين أو مملوكتين، ولا يختص بالحرتين دون المملوكتين.

وكذا يقدم البقاء على النسخ، كقوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ الآية⁽⁵⁾، فحصر التحريم في الأربعة يقتضي إباحة ما سواها، ومن جملته سباع الطير. وورد نهيه - ﷺ - عن أكل كل ذي ناب وذي مخلب من الطير⁽⁶⁾، فاختلفوا فيه هل هو ناسخ للإباحة أو لا؟ والأكل مصدر مضاف

(1) البلد الآية: (1).

(2) المائدة من الآية: (35).

(3) الرحمن الآية: (11).

(4) النساء من الآية: (23).

(5) الأنعام من الآية (146).

(6) هذا إشارة إلى حديث أخرجه الإمام مالك في الموطأ (31) كتاب الصيد (25) باب تحريم =

إلى فاعله، وذلك الأصل في إضافة المصدر، فيكون الحديث مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا أَكَلَ السَّعْبُ﴾⁽¹⁾.

ويقدم الأفراد على ضده الذي هو الاشتراك، فجعل النكاح مثلاً لمعنى واحد وهو الوطء أرجح من كونه مشتركاً بينه وبين سببه الذي هو العقد، ويقدم الإطلاق على التقييد، كقوله تعالى: ﴿لَيْتَ أَشْرَكْتَ لِيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ﴾⁽²⁾، فعند المالكية أن مطلق الشرك محبط، وقيد الشافعي بالموت على الكفر، وأجيب بأن الأصل عدم التقييد، ويقدم الترتيب على التقديم والتأخير كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَظْهَرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا﴾⁽³⁾، الآية ظاهرها أن الكفارة لا تجب إلا بالظهار والعود معاً، وقيل: فيها تقديم وتأخير، تقديره والذين يظهرون من نسائهم فحرير رقبة، ثم يعودون لما قالوا قبل الظهار سالمين من الإثم بسبب الكفارة، وعلى هذا لا يكون العود شرطاً في كفارة الظهار، وإنما قدم ما ذكر لأجل إيجاب العمل بالراجع من محملات اللفظ، وكون ما ذكر هو الراجع لأنه الأصل⁽⁴⁾.

219 وَإِنْ يَجِي الدَّلِيلُ لِلْخِلَافِ فَقَدَّمْنَاهُ بِلاَ اخْتِلَافٍ

يعني أن محل ترجيح المذكورات على مقابلاتها المرجوحة، حيث لا

= أكل كل ذي ناب من السباع، (رقم: 2153) وأحمد في المسند، عن معمر، تحت الرقم (3069) (194/5).

(1) المائدة من الآية (4).

(2) الزمر من الآية (62)...

(3) المجادلة من الآية (3).

(4) انظر شرح التنقيح (ص 112 - 114).

دليل يرجحه على الأصل ، وإلا ترجح ووجب المصير إليه بلا خلاف⁽¹⁾.

220 وَبِالتَّبَادُرِ يُرَى الْأَصِيلُ إِنَّ لَمْ يَكُ الدَّلِيلُ لَا الدَّخِيلُ

يرى بالبناء للمفعول ، والدخيل معطوف على الأصيل ، يعني أنه يعرف الأصيل لا الدخيل ؛ أي الفرع الذي هو المجاز بالتبادر إلى الفهم حيث انفق الدليل ؛ أي القرينة ، فالمعنى الذي يتبادر إلى الذهن من اللفظ عند عدم القرينة هو المعنى الحقيقي له ، وغيره وهو ما لا يتبادر إليه إلا بالقرينة هو المجازي ، قال المحلي : ويؤخذ مما ذكر أن التبادر من غير قرينة تعرف به الحقيقة⁽²⁾ . انتهى .

يعني إذا كان المجاز يعرف بتبادر غيره الذي هو بحسب الواقع الحقيقة لولا القرينة ، فالحقيقة التي هي ذلك الغير تعرف بتبادرها من غير قرينة ، فإن قيل : لا نسلم أن ذلك الغير ينحصر في الحقيقة بل منه اللفظ الموضوع قبل استعماله ، فالجواب : أن اللفظ قبل الاستعمال لا يوصف بتبادر المعنى منه ؛ لأن تبادر المعنى من اللفظ إنما يتصور حين استعماله في المعنى ، وأما معرفة أن معناه كذا للعلم بأنه وضع له ، فليس من قبيل تبادر المعنى من اللفظ ، فاللفظ الذي يتبادر منه المعنى لا يكون إلا الحقيقة ، وتنتقض هذه العلامة للحقيقة بالمشارك ؛ لأنه لا يتبادر شيء من معانيه ، وأجيب بأن العلامة لا يجب انعكاسها ، فلا يضر تخلفها عن المشترك ، وأيضا فلا نسلم انتفاءها عنه عند من يجعله عند تجرده من القرائن ظاهرا في معنييه أو معانيه ،

(1) انظر شرح التنقيح (ص 112) .

(2) انظر شرح المحلي على جمع الجوامع (324/1) .

وإذا علمت ذلك علمت بطلان اعتراض اللقاني على المحلي في قوله: ويؤخذ مما ذكر... إلخ⁽¹⁾. قوله لا الدخيل؛ أي الفرع، فيعرف بضد العلامات المذكورة.

221 وَعَدَمَ النَّفْيِ وَالِاطِّرَادِ إِنَّ وُسْمَ اللَّفْظِ بِالْإِنْفِرَادِ

يعني أنه يعرف الأصل؛ وهو المعنى الحقيقي للفظ بعدم صحة نفيه في نفس الأمر، لا لفظاً ولا لغة، وبه احترز عن قوله: ما أنت بإنسان لصحته لغة، قاله العضد. مثال صحة النفي قولك: للبليد ليس بحمار، واعترض على هذه العلامة بأنه يلزم عليها الدور، لتوقفها على أن المجاز ليس من المعاني الحقيقية، وكونه ليس منها يتوقف على كونه مجازاً، وأجيب: بأن المراد صحة النفي بالنسبة إلى من لم يعرف أنه معنى حقيقي لذلك اللفظ⁽²⁾.

وكذا يعرف المعنى الحقيقي بوجوب الاطراد فيما يدل عليه، إن وسم اللفظ بالانفراد؛ أي عرف بعدم الترادف، وإلا فلا يجب الاطراد لجواز التعبير بكل من المترادفين مكان الآخر، مع أن كلا منهما حقيقة لا مجاز، فما لا يطرد أصلاً مجازاً، قال المحلي: كما في ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ﴾، أي أهلها، ولا يقال: واسأل البساط؛ أي صاحبه⁽³⁾. انتهى.

قال في الآيات البينات: ثم الاطراد فيه لو وقع، إنما هو باستعمال

(1) انظر الآيات البينات (186/2 - 187).

(2) انظر شرح العضد على المختصر (530/1).

(3) انظر شرح المحلي على جمع الجوامع (325/1).

نظائره في نظائر معناه، لا باستعماله هو في أفراد معناه كما هو حقيقة الاطراد⁽¹⁾. انتهى.

كذا ما يطرد لا وجوبا كما في الأسد في الرجل الشجاع، فيصح في جميع جزئياته من غير وجوب، لجواز أن يعبر في بعضها بالحقيقة، كالتعبير بالشجاع بدل الأسد في بعض ذوي الشجاعة⁽²⁾، قال المحشي: ولا شك أن مثل ذلك يأتي في الحقيقة التي لها مجاز، فإنه يصح التعبير في بعض جزئيات مدلولها بالمجاز بدله⁽³⁾. انتهى.

يعني كالتعبير بالأسد بدل الشجاع، وأجيب: أن المراد بعدم الاطراد صحة إطلاق اللفظ على كل فرد من أفراد ذلك المعنى، مع إمكان العدول في بعض الأفراد إلى إطلاق يكون حقيقيا، وبوجوب الاطراد صحة إطلاق اللفظ على كل فرد من أفراد ذلك المعنى، مع عدم إمكان العدول في بعض الأفراد إلى إطلاق يكون حقيقيا، واعترض بعضهم وجوب الاطراد في الحقيقة بأن منها ما لا يطرد، كالفاضل والسخي حقيقتان في الإنسان، ولا يطلقان في حقه تعالى، وكالقارورة والدبران، الأولى حقيقة في الزجاجة، ولا يطلق في كل ما فيه قرار، والثاني في منزلة القمر، لا في كل ما فيه دبور، وأجيب بأن عدم إطلاق الأولين عليه تعالى لأمر شرعي، وهو أن أسماء تعالى توقيفية وإليهام النقص؛ لأن الفاضل يطلق في محل يقبل الجهل، والسخي في محل يقبل البخل، وعدم إطلاق الأخيرين على غير ما

(1) الآيات البينات: (190/2).

(2) انظر شرح المحلي على جمع الجوامع (325/1).

(3) الدرر اللوامع في تحرير شرح جمع الجوامع: لابن أبي شريف اللوحة: (51).

ذكر لعدم وجود المعنى فيه ؛ لأن المحل المعين قد اعتبر في وضعهما ، ولم يوجد فيما ذكر⁽¹⁾ . وقول المحلي : لا يقال واسأل البساط ، قال القرافي في شرح المحصول : لا نسلم أنه يمتنع ، بل كلام سيبويه وغيره يقتضي الجواز⁽²⁾ . انتهى . قال ابن مالك :

وما يلي المضاف يأتي خلفا البيت⁽³⁾

فإن امتنع استقلال المضاف إليه بالحكم فقياسي ، نحو واسأل القرية ، وإلا فسماعي ، ومما يقوي الإشكال أن المعتبر في العلاقة نوعها ، وهي متحققة هنا ، والاستحالة قرينة ، فما وجه الامتناع ؟ والحاصل أن كلام الأصوليين مصرح بامتناع نحو واسأل البساط ، وكلام النحاة مصرح بجوازه مع ظهور وجهه⁽⁴⁾ .

222 وَالضُّدُّ بِالْوُفْقِ فِي الْإِسْتِعْمَالِ وَكَوْنُ الْإِطْلَاقِ عَلَى الْمُحَالِ

يعني أنه يعرف المعنى المجازي بتوقف اللفظ في إطلاقه عليه على المسمى الآخر الحقيقي ، وهذا هو المسمى عند أهل البديع بالمشكلة ؛ وهي التعبير عن الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته ، ولفظ المشكلة مجاز نحو ﴿وَمَكْرُؤًا وَّمَكْرَ اللَّهِ﴾⁽⁵⁾ ، أي جازاهم على مكرهم حيث تواطؤوا ، وهم

(1) انظر شرح العضد على المختصر (153/1) .

(2) عزاه له البناني في حاشيته على المحلي (325/1 - 326) .

(3) عجز البيت : «عنه في الإعراب إذا ما حذفنا» انظر شرح ابن عقيل على الألفية (75/3) .

(4) انظر الآيات البنات (191/2 - 192) .

(5) آل عمران من الآية (53) .

اليهود على قتل عيسى - ﷺ - بأن ألقى شبهه على من وكلوا بقتله، وإطلاق اللفظ على معناه الحقيقي لا يتوقف على غيره، يعني أنك إذا وجدت معنيين للفظ، إطلاقاً على أحدهما لا يتوقف على مسمى آخر، وعلى أحدهما يتوقف، فاحكم على غير المتوقف بأنه حقيقي، وعلى الآخر بأنه مجازي، فقلوه: ومكروا حقيقة، وقولوه: ومكر الله مجازاً⁽¹⁾.

قوله: ...وكون... إلخ يعني أنه يعرف المجازي بكون إطلاق اللفظ عليه إطلاقاً على المستحيل عليه ذلك الإطلاق نحو ﴿وَسَلَّى الْقَرْيَةَ﴾⁽²⁾، أطلق سؤال القرية على معنى هو استفهامها وهو مستحيل، فاستحالته يعرف بها أن المراد استفهام أهلها. قوله: والضد... إلخ (الضد) مبتدأ خبره (بالوقف) (وكون الإطلاق) معطوف عليه، يعني أن الضد الذي هو المجاز يعرف بالوقف؛ أي التوقف.

223 وَوَاجِبِ الْقَيْدِ وَمَا قَدْ جُمِعَا مُخَالَفِ الْأَصْلِ مَجَازًا سُمِعَا

و(واجب) بالجر عطف على (الوقف) يعني أن المجازي يعرف بلزوم تقييد اللفظ الدال عليه، كجناح الذل ونار الحرب، الأول بمعنى لين الجانب، والثاني بمعنى شدة الحرب، فإنه التزم تقييد كل من الجناح والنار بما أضيف هو إليه، وتلك الإضافة قرينة المجاز، والتزامها علامة تميز المجاز عن الحقيقة، وعلى هذا فالعلاقة المشابهة في الصفة الظاهرة، وهي كون الجناح آلة يخفضها الطائر على فرخه لئلا يؤذيه شيء، وكون النار

(1) انظر شرح العضد على المختصر (532/1) وشرح المحلى على جمع الجوامع (326/1).

(2) سورة يوسف من الآية (82).

شديدة الإفناء، والظاهر كما قال السعد التفتازاني: أنهما ليسا من قبيل الاستعارة الحقيقية، بل من قبيل الاستعارة التخيلية كأظفار المنية، والمحققون على أن اللفظ فيها مستعمل في معناه الموضوع له، وإنما التجوز والاستعارة في إثباته لما ليس له⁽¹⁾.

بخلاف المشترك من الحقيقة، فإنه يقيد من غير لزوم كالعين الجارية، قوله: وما قد جمعا... إلخ (ما) مبتدأ، وألف (جمعا) للإطلاق، و(مخالف الأصل) حال من الضمير نائب فاعل (جمع)، و(مجازا) حال من نائب فاعل (سمع) قدم، وألفه للإطلاق أيضا، وجملة (سمع) خبر.

يعني أن اللفظ الذي جمعه على خلاف جمع الحقيقة مجاز، كالأمر بمعنى الفعل مجازا، يجمع على أمور، بخلافه بمعنى القول حقيقة فيجمع على أوامر، وهذا مقيد بما علم له معنى حقيقي، وتردد في معناه الآخر، فيستدل على أنه مجاز باختلاف الجمع دفعا للاشتراك، قال زكرياء: وعليه فلا أثر لاختلاف الجمع في تمييز المجاز من الحقيقة مطلقا⁽²⁾.

(1) انظر حاشيته على العضد (536/1).

(2) انظر حاشية زكريا (50/2).

المعرب

بفتح الراء المشددة، وإنما عقب به المجاز لشبهه به حيث استعملته العرب فيما لم يضعوه له، كاستعمالهم المجاز فيما لم يضعوه له ابتداءً، قاله المحلي⁽¹⁾. وهو يدل على أنه ليس حقيقة لغوية، إذ لم تضعه العرب لهذا المعنى، ولا مجازاً لغوياً؛ لأن العرب لم يستعملوه في هذا المعنى، لعلاقة بينه وبين معنى آخر، قاله في الآيات البيّنات⁽²⁾:

224 مَا اسْتَعْمَلْتَ فِيْمَا لَهُ جَا الْعَرَبُ فِيْ غَيْرِ مَا لُغَتِهِمْ مُّعَرَّبٌ

ما مبتدأ، والعرب فاعل استعملت، ومفعوله محذوف، ومعرب خبر، يعني أن المعرب هو لفظ استعملته العرب في معنى وضع له في غير لغتهم، فخرج الحقيقة والمجاز العربيان، إذ كل منهما استعمل فيه اللفظ فيما وضع له في لغتهم⁽³⁾.

225 مَا كَانَ مِنْهُ مِثْلُ إِسْمَاعِيلَ وَيُوسُفَ قَدْ جَاءَ فِي التَّزْوِيلِ
226 إِنْ كَانَ مِنْهُ

(1) انظر شرح المحلي على جمع الجوامع مع حاشية البناني (327/1).

(2) الآيات البيّنات: (189/2).

(3) حاشية زكرياء (56/2).

يعني أن ما كان من المغرب علما، مثل إسماعيل ويوسف بصرفهما في البيت للوزن، وبتثليث سين يوسف، فهو واقع في القرآن. ومثل إبراهيم وإسحاق وزكرياء وغير ذلك.

قوله: (إن كان منه) أي بناء على أن تلك الأعلام من المغرب، لإجماع النحاة على أنه ممنوع من الصرف للعلمية والعجمية، ويحتمل أن لا تسمى مغربا، كما مشى عليه السبكي في جمع الجوامع حيث قال: المغرب لفظ غير علم، وقد مشى في شرح المختصر على أنها منه⁽¹⁾.

ويجاب على الاحتمال الثاني، بأن الإجماع المذكور لا يقتضي كونها مغربا، لجواز اتفاق اللغات فيها، وإنما اعتبرت عجميتها حتى منعت من الصرف لأصالة وضعها؛ أي سبقها في ذلك، أو كون وضعها أشبه بطريقة العجم في الوضع، قال في النقود والردود: وجعل الأعلام من المغرب محل مناقشة؛ لأن العلم ليس من وضع الأعاجم، إذ لا اختصاص له بلغة، وشرط المغرب ذلك⁽²⁾.

فائدة: أسماء الأنبياء كلها أعجمية إلا أربعة: آدم، وصالح، وشعيب، ومحمد، - ﷺ - وأسماء الملائكة كلها أعجمية إلا أربعة: منكر، ونكير، ومالك، ورضوان⁽³⁾، وقيل: إن فتاني الكافر منكر ونكير، وفتاني المؤمن مبشر وبشير، وعليه فهم ستة.

..... واغْتِقَادُ الْأَكْثَرِ وَالشَّافِعِيُّ النَّفْيُ لِلْمُنْكَرِ

(1) انظر جمع الجوامع (31) ورفع الحاجب على مختصر ابن الحاجب (416 - 417).

(2) انظر حاشية زكرياء الأنصاري (56/2) والردود والنقود للبارتري (279/1).

(3) انظر حاشية زكرياء الأنصاري (58/2).

اعتقاد مبتدأ خبره النفي، يعني أن رأى الأكثر، والشافعي، ومعتقدهم هو نفي وقوع المعرب المنكر في القرآن، إذ لو كان فيه لاشتمل على غير عربي فلا يكون كله عربيا، وقد قال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾⁽¹⁾، وقيل: إنه فيه كاستبرق، فارسية للدباج الغليظ، وقسطاس: رومية للميزان، ومشكاة هندية للكوّة التي لا تنفذ، وأجيب بأن هذه الألفاظ ونحوها اتفق فيها لغة العرب ولغة غيرهم كالصابون⁽²⁾.

قال المحلي: ولا خلاف في وقوع العلم الأعجمي في القرآن، ولا ينافي ذلك كون القرآن كله عربيا، نظرا إلى ما ذكره السعد، وغيره أن الأعلام بحسب وضعها العلمي لا تنسب إلى لغة دون أخرى، قال في الآيات البينات: إلا أن لها مزية بغير العربية لكون الواضع من ذلك الغير وعلى طريقته في الوضع⁽³⁾. وكونها لا تنسب إلى لغة دون أخرى يصحح نسبتها للعربية، فيكون القرآن بجميع أجزائه عربيا؛ لأنه إذا لم ينسب للغة دون أخرى فهو ينسب إلى الكل.

وَذَاكَ لَا يُبْنَى عَلَيْهِ فَرْعٌ مَتَى أَبَى رُجُوعَ دَرِّ ضَرْعٍ

ذاك إشارة إلى ذكر المعرب في الأصول، يعني أنه لا يبنى عليه فرع فقهي، ولا يستعان به في علم الأصول، حتى يعود الدر بفتح الدال؛ وهو اللبّن إلى الضرع، كما هو الظاهر عند حلوله⁽⁴⁾.

(1) يوسف من الآية (2).

(2) شرح المحلي على جمع الجوامع: (326/1).

(3) الآيات البينات: (199/2).

(4) انظر الضياء اللامع (471/1).

الكناية والتعريض

قسم أهل البيان الكلام إلى صريح وكناية وتعريض ، فالكلام في هذه الأشياء لهم ، وإنما أخذه غيرهم منهم ، والمجاز من الصريح .

228 مُسْتَعْمَلٌ فِي لَازِمٍ لِمَا وُضِعَ لَهُ وَلَيْسَ قَصْدُهُ بِمُتَمَنِّعٍ

أي هي ؛ أي الكناية: لفظ مستعمل في لازم معناه الموضوع هو له ، مع جواز إرادة ذلك المعنى الحقيقي ، هذا مذهب صاحب التلخيص ⁽¹⁾ .

229 فَاسْمُ الْحَقِيقَةِ وَضِدٌّ يَنْسَلِبُ

يعني أنه على تعريف الكناية بما ذكر لا تكون حقيقة لاستعمالها في غير ما وضعت له ، ولا مجازا لمنع صاحب هذا المذهب في المجاز إرادة المعنى الحقيقي مع المجازي ، وتجوز ذلك فيها .

230 مَنْ كَوْنِهِ فِيمَا لَهُ مُسْتَعْمَلًا وَقِيلَ بَلْ حَقِيقَةٌ لِمَا يَجِبُ

يعني أن بعضهم ، قال: إن الكناية حقيقة ، إذ اللفظ عنده مستعمل فيما

(1) انظر التلخيص في علوم البلاغة للقرظوني (ص 333) .

وضع له مراداً به الدلالة على لازمه⁽¹⁾.

وَالْقَوْلُ بِالْمَجَازِ فِيهِ انْتِقَالًا

231 لَأَجْلِ الْإِسْتِعْمَالِ فِي كُلِّهِمَا

الضمير المجرور بفي للفظ الكناية، يعني أن بعضهم قال: إن الكناية مجاز، إذ هي لفظ مستعمل في كلا المعنيين، أعني الحقيقي ولازمه.

وَالتَّاجُ لِلْفَرْعِ وَالْأَصْلِ قَسَمًا

232 مُسْتَعْمَلٌ فِي أَصْلِهِ يُرَادُ لَازِمُهُ مِنْهُ وَيُسْتَفَادُ

233 حَقِيقَةً، وَحَيْثُ الْأَصْلُ مَا قُصِدَ بَلْ لَازِمٌ فَذَاكَ أَوَّلًا وَجِدْ

يعني أن تاج الدين السبكي اختار - تبعاً لوالده تقي الدين علي بن عبد الكافي - انقسام الكناية إلى حقيقة ومجاز، فالحقيقة منها؛ هي اللفظ المستعمل في أصله؛ أي ما وضع له مراداً منه لازمه، نحو فلان طويل النجاد، بكسر النون وهو حمائل السيف، استعمل في طول الحمائل مقصوداً به طول القامة، لكن قصد المعنى الحقيقي لا ليتعلق به الإثبات والنفي، ويرجع إليه الصدق والكذب، بل لينتقل منه إلى لازمه، فيكون مناط الإثبات والنفي ومرجع الصدق والكذب، فيصح الكلام وإن لم يكن له نجاد قط، بل وإن استحال المعنى الحقيقي، كما في قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾⁽²⁾، والمجاز منها هو اللفظ المستعمل في لازم معناه الحقيقي،

(1) انظر مفتاح العلوم للسكاكي (190).

(2) الزمر من الآية: (64).

فالمراد بالفرع المجاز، وبالأصل الحقيقة، وبالأصل في قوله: في أصله، وفي قوله: وحيث الأصل، المعنى الذي وضع له اللفظ، وعطف يستفاد على يراد عطف لازم على ملزوم، فإنه يلزم من إرادة المتكلم له استفادة السامع له، قوله: فذاك أولا وجد، أولا مفعول ثان لوجد، والأول نائب الفاعل، والمراد بالأول المجاز، وإنما كان مجازا لاستعماله في غير ما وضع له.

234	وَسَمَّ بِالْتَّعْرِیْضِ مَا اسْتَعْمَلَ فِي	أَصْلٍ أَوْ الْفَرْعِ لِتَلْوِيحٍ يَفِي
235	لِلْغَيْرِ مِنْ مَعُونَةِ السِّيَاقِ	وَهُوَ مُرَكَّبٌ لَدَى السَّبَاقِ

يعني: أن التعريض لفظ مستعمل في أصله؛ أي معناه الحقيقي، أو فرعه؛ أي معناه المجازي، ليلوح؛ أي يشار به إلى غيره، لكن لا من جهة الوضع الحقيقي أو المجازي، بل من معونة السياق والقرائن، وذلك الغير هو المعنى المعرض به، وهو المقصود الأصلي نحو قوله تعالى حكاية عن الخليل - ﷺ - ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾⁽¹⁾، نسب الفعل إلى كبير الأصنام المتخذة آلهة، كأنه غضب أن تعبد الصغار معه تلويحا للعابدين لها، بأنها لا يصح أن تعبد لما يعلمون إذا نظروا بعقولهم من عجز الكبير عن كسر الصغار فضلا عن غيره، والإله لا يعجز عن شيء، ولا كذب في الآية؛ لأن الإخبار بخلاف الواقع إنما يكون كذبا إذا لم يقصد به الانتقال إلى غيره. ومنه قول من يتوقع صلة، والله إنني لمحتاج، فإنه تعريض بالطلب، مع أنه لم يوضع له حقيقة ولا مجازا، بل إنما فهم المعنى من عرض اللفظ أي جانبه، والكلام على الكناية والتعريض ذكر مستوفى في شرحنا فيض

(1) الأنبياء من الآية 63.

الفتاح على نور الأفاق⁽¹⁾.

تنبيهان:

الأول: ما ذكره السبكي من أن التعريض حقيقة، خلاف ما في المفتاح، وما حققه صاحب كشف الكشاف، بل يكون حقيقة أو مجازاً، أو كناية؛ لأنه في الأول أن يستعمل اللفظ في معناه الحقيقي ليلوح بغيره، وفي الثاني أن يستعمل في معناه المجازي كذلك، وأما في الكناية، فبأن يستعمل في معناه الحقيقي مراداً منه لازمه، ليلوح بغيره⁽²⁾.

الثاني: أن الكناية عند الفقهاء أعم منها في اصطلاح البيانين، فإنها عند الفقهاء: ما احتمل معنيين فأكثر، سواء كان أحد المعنيين أو المعاني لازماً لغيره منها أم لا، وأما التعريض فمعناه في اصطلاح الفقهاء والبيانين واحد على الظاهر عند المحشي⁽³⁾.

قوله: وهو مركب؛ يعني أن لفظ التعريض لا بد أن يكون مركباً، قاله حائزو قصب السبق في الفن، كابن الأثير⁽⁴⁾، يعني تركيباً إسنادياً، والله تعالى أعلم، وقد يطلق التعريض على المصدر، وهو ذكر اللفظ إلى آخره كالكناية.

(1) انظر فيض الفتاح لسيدى عبد الله بن إبراهيم (188 - 200).

(2) الدرر اللوامع في تحرير شرح جمع الجوامع: لابن أبي شريف اللوحة: (51).

(3) الدرر اللوامع في تحرير شرح جمع الجوامع: لابن أبي شريف اللوحة: (51).

(4) هو نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني، الجزري، أبو الفتح، ضياء الدين، المعروف بابن الأثير الكاتب، ولد في جزيرة ابن عمر سنة 558هـ، وتعلم بالموصل، واتصل بخدمة السلطان صلاح الدين، ومات ببغداد سنة 637هـ كان قويّ الحافظة، من محفوظاته شعر أبي تمام والمتنبي والبحتري. ومن تأليفه المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، وديوان رسائل ابن الأثير، وغيره كثير. تنظر ترجمته في بغية الوعاة: (315/2) والأعلام: (31/8).

الأمر

والمراد به في هذه الترجمة أعم من النفسي واللفظي .

236 هُوَ اقْتِضَاءُ الْفِعْلِ غَيْرِ كَفٍّ دَلَّ عَلَيْهِ لَا يَنْحَوِ كُفِّي

يعني أن الأمر النفسي هو اقتضاء ؛ أي طلب تحصيل فعل غير كف ، مدلول عليه بغير كف ودع وذر وخلّ واترك . قوله: مدلول عليه ؛ أي على الكف ، فتناول الاقتضاء ما ليس بكف ، نحو قم ، وما هو كف مدلول عليه بكف ونحوه ، أي بخلاف المدلول عليه بنحو لا تفعل فليس بأمر ، ويحد النفسي أيضا بالقول المقتضي لفعل غير كف مدلول عليه بغير كف ، والمراد بالقول القول النفسي ، ولا فرق في الاقتضاء بين الجازم وغيره ، وإن كان الأمر حقيقة في الجازم فقط على الصحيح ، لكن المراد بالأمر صيغة افعّل ، وأما لفظ الأمر فحقيقة في الجازم وغيره ، كما حققه بعضهم⁽¹⁾ .

والمراد بالفعل في قوله: اقتضاء ، فعل الأمر والشأن ، فيشمل فعل اللسان كالقول ، والقلب كالقصد ، والجوارح كالضرب ، وأورد على الحد أنه غير مانع ؛ لأنه يشمل الطلب بالاستفهام لأنه طلب فعل غير كف مع أنه لا يسمى أمرا ، بيانه أن المطلوب بالاستفهام تفهيم المخاطب وهو فعل .

(1) انظر الآيات البينات (272/2) وحاشية زكرياء الأنصاري (183/2) .

قلت المراد ما يكون الدال عليه صيغة افعال، والاستفهام ليس كذلك، وأورد عليه أيضا أنه يلزم عليه عدم التمايز بين الأمر الذي هو طلب فعل هو كف، والنهي الذي هو طلب ذلك الكف، كما في كف عن ضرب زيد، ولا تضرب زيدا، إذ المميز بينهما كون الأول مدلولا لنحو كف، والثاني مدلولا لنحو لا تفعل، ولا دلالة في الأزل لحدوث العبارة التي هي الدال، ومن لازم الأقسام تمايزها، فكيف تكون موجودة في الأزل حقيقة، مع أن الخطاب ينقسم في الأزل إلى أمر ونهي وغيرهما حقيقة؟ قال في الآيات البينات: ويمكن أن يجاب عن هذا بأن عدم التمايز باعتبار الدال لا يستلزم عدم تمايزها مطلقا، لجواز أن تتمايز بأمر آخر⁽¹⁾. انتهى. قوله: دل بالبناء للمفعول، وكَفَ الأول مصدر، والثاني أمر الواحدة.

237 هَذَا الَّذِي حُدِّدَ بِهِ النَّفْسِيُّ وَمَا عَلَيْهِ ذَلِكَ قُلْ لَفْظِي

حد مبني للمفعول، والنفسي نائب عن الفاعل، ودل بالبناء للفاعل، يعني أن ما ذكر من قوله: اقتضاء الفعل... إلخ هو الأمر النفسي، واللفظ الدال على ذلك الأمر النفسي هو الأمر اللفظي، فهو لفظ دال على اقتضاء فعل... إلخ.

238 وَلَيْسَ عِنْدَ جُلِّ الْأَذَكِيَاءِ شَرْطُ عُلُوٍّ فِيهِ وَاسْتِعْلَاءٌ

ضمير فيه للأمر، يعني لا يشترط في حده - نفسيا كان أو لفظيا - وجود علو ولا استعلاء، بل يصح من المساوي والأدون على غير وجه الاستعلاء،

(1) الآيات البينات: بتصرف (272/2).

ومعنى العلو كون الطالب أعلى مرتبة من المطلوب منه ، والاستعلاء كون الطلب بغلظة وقهر ، قال القرافي وغيره: فالاستعلاء هيئة في الأمر - بسكون الميم - من الترفع وإظهار القهر ، والعلو راجع إلى هيئة الأمر بكسر الميم . من شرفه وعلو منزلته . هذا مذهب جل الحذاق ⁽¹⁾ . والنهي مثله فيما فيه من الخلاف في اشتراط العلو والاستعلاء ، والصحيح فيه من ذلك مثل الصحيح في الأمر ، وهو عدم اشتراطهما معا .

239	وَخَالَفَ الْبَاجِيَ بِشَرْطِ التَّالِي	وَشَرَطُ ذَاكَ رَأْيِي ذِي اعْتِرَالٍ
240	وَاعْتَبِرَا مَعًا عَلَى تَوْهِينٍ	لَدَى الْقُشَيْرِيِّ وَذِي التَّلْقِينِ

اعتبر مبني للمفعول ، يعني أن الباجي ، خالف الجمهور في اشتراطه في حد الأمر الاستعلاء . واشتراط العلو فيه فقط هو مذهب المعتزلة ، فإن كان من المساوي سمي التماسا ، ومن الأدون سمي دعاء وسؤالا ، واعتبرهما معا القشيري ، وصاحب التلقين في فروع مذهب مالك ، وهو القاضي عبد الوهاب ، مع أن قولهما مضعف كما أشار له بقوله: على توهين ؛ أي مع تضعيف لقولهما ، وإطلاق الأمر دون ما اعتبر منهما أو من أحدهما فقط مجاز ، فالحاصل أربعة مذاهب في اعتبار العلو والاستعلاء ، أصحها أنه لا يعتبر واحد منهما ⁽²⁾ .

241	وَالْأَمْرُ فِي الْفِعْلِ مَجَازٌ وَاعْتَمَى	تَشْرِيكَ ذَيْنِ فِيهِ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ
-----	--	--

(1) شرح تنقيح الفصول (111) .

(2) انظر الضياء اللامع (574/1) ، والآيات البينات (273/2) .

اعتمى بمعنى اختار، وبعض فاعله، ومفعوله تشريك، يعني أن الأمر إذا استعمل في الفعل كان مجازاً نحو ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾⁽¹⁾؛ أي الفعل الذي تعزم عليه، لتبادر القول دون الفعل من لفظ الأمر إلى الذهن، والتبادر من علامات الحقيقة، واختار بعض الفقهاء تشريك الاقتضاء المعرف بما ذكر والفعل في الأمر، فيطلق عليهما حقيقة⁽²⁾.

242	وَأَفْعَلٌ لَدَى الْأَكْثَرِ لِلْوُجُوبِ	وَقِيلَ لِلنَّدْبِ أَوْ الْمَطْلُوبِ
243	وَقِيلَ لِلْوُجُوبِ أَمْرُ الرَّبِّ	وَأَمْرٌ مَن أَرْسَلَهُ لِلنَّدْبِ

أما الأمر - مادته همزة وميم وراء - فحقيقة في الطلب، جازماً كان أم لا كما تقدم، وأما صيغة فعل الأمر وهو المراد بقوله: افعل، فمذهب الأكثر من المالكية وغيرهم أنه حقيقة في الوجوب، فيحمل عليه حتى يصرف عنه صارف. وقيل: في الندب؛ لأنه المتيقن، وقيل: حقيقة في القدر المشترك بين الوجوب والندب، وهو مطلق الطلب وبه قال الماتريدي⁽³⁾.

وقيل: أمر الله تعالى حقيقة في الوجوب، وأمر من أرسله الله تعالى حقيقة في الندب، إذا كان مبتدئاً من جهته، بخلاف الموافق لأمر الله تعالى

(1) آل عمران من الآية: (159).

(2) انظر الضياء اللامع (561/1).

(3) هو العلامة أبو منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي الحنفي، منسوب إلى ما تريد محلة بسمرقند، أحد أقطاب المدارس العقدية المعروفة بالماتريدية، له مؤلفات عديدة أغلبها في علم الكلام منها: شرحه لكتاب الفقه الأكبر لأبي حنيفة، وتأويلات أهل السنة، والدرر في أصول الدين، ومأخذ الشرائع في أصول الفقه، وغيرها. توفي رحمه الله بسمرقند سنة 333هـ. تنظر ترجمته في معجم المؤلفين (692/3) والأعلام (19/7).



في القرآن أو المبين لمجمل القرآن، فهو حقيقة في الوجوب أيضاً، والمبتدأ منه ما كان باجتهاده وإن كان بمنزلة الوحي، إذ لا يقع منه خطأ أو لا يقر عليه، قاله في الآيات البينات⁽¹⁾.

ومقتضاه أن الوحي الذي ليس بقرآن من القسم الأول؛ لأنه ليس باجتهاده، ومتقضى قولهم الموافق لأمر الله أو المبين له أنه من القسم الثاني، وهذا القول الرابع حكاه القاضي عبد الوهاب عن الأبهري، وذكر المازري رواية عنه بالندب مطلقاً⁽²⁾.

تَذَنُّبِيْمٌ: قال الفهري⁽³⁾: اتفقوا على أن صيغة افعَل ليست حقيقة في كل ما وردت فيه من تهديد وتسخير، وغير ذلك من ستة وعشرين معنى ترد لها.

فائدة: حجة من قال إن فعل الأمر حقيقة في الوجوب قوله: - ﷺ -
(لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة)⁽⁴⁾، ولفظ لولا يفيد انتقاء الأمر لوجود المشقة، والندب في السواك ثابت فدل على أن الأمر لا يصدق على الندب، بل على ما فيه مشقة وهو الوجوب، وقوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ آلَا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾⁽⁵⁾، ذمه على ترك السجود المأمور به

(1) الآيات البينات (403/2).

(2) انظر إيضاح المحصول للمازري (202).

(3) انظر شرح المعالم (243/1).

(4) هذا الحديث أخرجه الإمام مالك في الموطأ في (2) كتاب الطهارة (32) باب ما جاء في السواك، رقم (258) والإمام مسلم في (2) كتاب الطهارة (15) باب السواك، الحديث رقم: (252).

(5) الأعراف من الآية: (11).

في قوله: ﴿أَسْجُدُوا لِآدَمَ﴾ (1)(2).

قال القرافي: والذم لا يكون إلا في ترك واجب أو فعل محرم، وحجة الندب أن الأمر تارة يرد للوجوب كما في الصلوات الخمس، وتارة للندب كما في صلاة الضحى، والاشتراك والمجاز خلاف الأصل، فجعل حقيقة في رجحان الفعل وجواز الترك؛ لأنه الأصل من جهة براءة الذمة، وهذا بعينه هو حجة من قال: إن الأمر للقدر المشترك بين الوجوب والندب، وهو مطلق الطلب، قاله في شرح التنقيح (3).

244 وَمُفْهِمُ الْوُجُوبِ يُدْرِي الشَّرْعُ أَوِ الْحِجَابُ أَوِ الْمُفِيدُ الْوَضْعُ

يدرى بالنباء للمفعول، والشرع نائبه، ومفهم مفعول ثان، والحجاء معطوف على الشرع، وجملة (المفيد الوضع) معطوفة على الجملة قبلها، يعني أنهم اختلفوا في الذي يفهم منه دلالة الأمر على الوجوب، هل هو الشرع، أو العقل، أو الوضع؛ أي اللغة (4)، أقوال:

حجة الأول قوله تعالى لإبليس ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ (5)، الآية قوله: ﴿أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي﴾ (6).

(1) البقرة من الآية: (33).

(2) شرح التنقيح بتصرف (104).

(3) انظر شرح التنقيح بتصرف (104).

(4) انظر البرهان (219/1) وما بعدها.

(5) من الآية 12 سورة الأعراف.

(6) طه من الآية: (91).

ومن السنة قوله: - ﷺ - (لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة) وأيضا المنقول عن الصحابة والأئمة المتقدمين التمسك بمطلق الأمر في إثبات الوجوب إلا بصارف عنه، فترتب العقاب على الترك، إنما يستفاد من أمر الشرع وأمر من أوجب طاعته، وحجة من قال: إنه العقل، هي أن ما تفيده اللغة من الطلب يتعين أن يكون للوجوب؛ لأن حمله على الندب يصير المعنى افعل إن شئت، وهذا القيد ليس مذكورا، وقبول بمثله في الحمل على الوجوب، فإنه يصير المعنى افعل من غير تجويز ترك، والقاتل إنه اللغة يقول إن أهل اللغة يحكمون باستحقاق عبد مخالف أمر سيده مثلا بها للعقاب، وأجيب بأن حكم أهل اللغة المذكور مأخوذ من الشرع لإيجابه على العبد مثلا طاعة سيده⁽¹⁾.

245 وَكَوْنُهُ لِلْفُورِ أَصْلُ الْمَذْهَبِ وَهُوَ لَدَى الْقَيْدِ بِتَأْخِيرِ أَبِي

يعني أن كون افعل للفور هو أصل مذهب مالك - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى - دل على الوجوب أو الندب على الصحيح. قال القاضي: لكن بعد سماع الخطاب وفهمه، أما اقتضاؤه الفور على القول بأنه يقتضي التكرار، فحكى القاضي عبد الوهاب الاتفاق عليه، كما سيأتي، وعلى أنه لا يقتضي التكرار، فالمروى عن مالك اقتضاؤه الفور، قال القاضي عبد الوهاب: وهو الذي ينصره أصحابنا، وأخذ لمالك من مسائل عديدة في مذهبه، منها الأمر بتعجيل هدي الحج، وإيجابه الفور في الوضوء بآيته⁽²⁾، ولا فرق في

(1) شرح المحلي على جمع الجوامع (375/1).

(2) انظر شرح التفريح (105).

اقتضائه الفور بين أن يتعلق بفعل واحد أو بجملة أفعال، وفاقا للحنفية في كونه للفور⁽¹⁾.

حجة من قال إنه للفور أنه الأحوط، وقوله تعالى لإبليس: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾، فلولا الفور لكان من حجته أن يقول: أمرتني وما أوجبت علي الفور، فلا عتب علي⁽²⁾.

قوله: (وهو) أي الفور، أبي: أي منعت دلالة فعل الأمر عليه إذا قيد بالتأخير، نحو صم غدا، فهذا محل وفاق، وكذا لا خلاف إذا قيدت بفور نحو قم الآن.

246 وَهَلْ لَدَى التَّرْكِ وَجُوبُ الْبَدَلِ بِالنَّصِّ أَوْ ذَاكَ بِنَفْسِ الْأَوَّلِ

يعني أنه على القول بالفور، وأن الفور لا يتصور إلا إذا تعلق بفعل واحد إذا تركه، هل يجب عليه الإتيان ببذله بنفس الأمر الأول؟ وعليه الأكثر، أو لا يجب إلا بنص آخر غير نفس الأمر الأول؟ والبدل هو العزم على أدائه في الوقت ليفارق المندوب، فهو بدل من التقديم، وقيل: بدل من نفس الفعل، وقيل: ليس ببذل وإنما هو شرط في جواز التأخير، تقريره وهل إذا ترك الفعل يكون وجوب البدل منه بنص آخر غير نفس الأمر الأول أو ذاك؛ أي وجوب البدل يكون بنفس الأمر الأول⁽³⁾.

(1) انظر الضياء اللامع: (596/1).

(2) شرح التنقيح (105 - 106).

(3) شرح التنقيح (105).

247 وَقَالَ بِالتَّأخِيرِ أَهْلُ الْمَغْرِبِ وَفِي التَّبَادُرِ حُصُولُ الْأَرْبِ

يعني أن أهل المغرب من المالكية، قالوا: إن فعل الأمر للتأخير وفاقا للشافعية، واختلف هؤلاء القائلون بالتراخي؛ أي التأخير، هل يجوز التأخير إلى غير غاية على الإطلاق؟ أو إلى غير غاية بشرط السلامة، فإن مات قبل الفعل أثم، وقيل: لا يأثم إلا أن يظن فواته.

قوله: وفي التبادر... إلخ يعني: أنه على القول بالتراخي، فمن بادر حصل له الأرب على الامتثال، بناء على أن التراخي غير واجب، وقيل: ليس بمممثل بناء على أنه واجب، وهل هذا القول بعدم الامتثال خلاف الإجماع أو الجمهور؟ خلاف⁽¹⁾.

248 وَالْأَرْجَحُ الْقَدْرُ الَّذِي يُشْتَرَكُ فِيهِ وَقِيلَ: إِنَّهُ مُشْتَرَكٌ

يعني أن الأرجح في الموضوع له فعل الأمر أنه القدر المشترك فيه حذرا من الاشتراك والمجاز، والقدر المشترك هو طلب الماهية من غير تعرض لوقت من فور أو تراخ، وقيل: إنه مشترك بين الفور والتراخي، فيدل على كل واحد منهما حقيقة⁽²⁾.

249 وَقِيلَ لِلْفُورِ أَوْ الْعَزْمِ وَإِنْ نَقَلَ بِتَكَرُّرٍ فَوْقَ قَدْ زُكِّنَ

(1) انظر الضياء اللامع (597/1).

(2) انظر حاشية زكرياء الأنصاري (215/2).

يعني أنه قيل: إنه لواحد من الفور أو العزم، قال حلولو: فالعزم بدل من التقديم، قاله القاضي عبد الوهاب، وقيل: بدل من الفعل، وقيل: ليس هو بدلا وإنما هو شرط في جواز التأخير⁽¹⁾.

قوله: وإن نقل... إلخ يعني أنه على القول بأن الأمر يقتضي التكرار، فلا اتفاق على كونه للفور معلوم عندهم كما تقدم، و(زكن) مركب بمعنى علم، وكونه للفور أو العزم قال به القاضي والباقي⁽²⁾، في وقت الصلاة الموسع.

250 وَهَلْ لِمَرَّةٍ أَوْ إِطْلَاقٍ جَلَا أَوْ التَّكَرُّرِ اخْتِلَافٌ مِّنْ خَلَا

(جلا) بالجيم فاعله ضمير فعل الأمر، يعني أن مذهب أصحابنا أن فعل الأمر موضوع للدلالة على المرة الواحدة، وقاله كثير من الحنفية، ومن الشافعية؛ لأن المرة هي المتيقن. وقال بعضهم: إنه لمطلق الماهية لا لتكرار ولا لمرة، وعليه المحققون، واختاره ابن الحاجب⁽³⁾.

قال الفهري: وعندي الآتي بمرة ممثّل، والمرة ضرورية، إذ لا توجد الماهية بأقل منها، فيحمل عليها من حيث إنها ضرورية، لا من حيث إنها مدلوله. قاله المحشيان⁽⁴⁾. حجة هذا القول أنه ورد للتكرار كما في الصلوات الخمس، وللمرة الواحدة كما في الصلاة على رسول الله - ﷺ -.

(1) شرح التنقيح (105).

(2) انظر أحكام الفصول (207).

(3) انظر الضياء اللامع (595/1) وشرح العنقد (513/2).

(4) حاشية زكرياء الأنصاري (210/2) الدرر اللوامع في تحرير شرح جمع الجوامع: لابن أبي شريف اللوحة: (68 - 69).



والأصل عدم المجاز والاشتراك، فوجب جعله حقيقة في القدر المشترك بينهما وهو أصل الفعل، قاله في شرح التنقيح⁽¹⁾.

ويحمل على التكرار على القولين بقرينة، وقال بعضهم: إنه للتكرار، واستقرأه ابن القصار⁽²⁾، من كلام مالك⁽³⁾، لكن مالكا خالفه أصحابه في ذلك. قاله في التنقيح. حجة التكرار أنه لو لم يكن له لامتنع ورود النسخ عليه بعد الفعل، قاله في شرح التنقيح⁽⁴⁾. وأيضا فإن التكرار هو الأغلب.

قوله: أو التكرار بالجر عطفا على مرة، وقوله: اختلاف من خلا متبداً خبره محذوف؛ أي فيه اختلاف من خلا؛ أي مضى من الأصوليين.

251 أَوْ التَّكَرُّرُ إِذَا مَا عَلَّقَا
بِالشَّرْطِ أَوْ بِصِفَةٍ تَحَقَّقَا

التكرار مبتدأ خبره تحققا بالبناء للفاعل، بمعنى حصلت حقيقته، وعلق مبني للمفعول، نائبه ضمير فعل الأمر.

يعني أن مالكا وجمهور أصحابه والشافعية قالوا: إنه للتكرار إن علق بشرط أو بصفة، خلافا للحنفية وبعض المالكية في أنه لا يفيد معهما

(1) شرح التنقيح (107).

(2) هو الفقيه القاضي أبو الحسن علي بن أحمد البغدادي الأبهري المعروف بابن القصار، أخذ عن أعلام المذهب المالكي كأبي بكر الأبهري، وأخذ عنه آخرون أبرزهم القاضي عبد الوهاب وأبو ذر الهروي، له المقدمة في أصول الفقه. وكتاب عيون الأدلة في إيضاح الملة كتاب في مسائل الخلاف قال عنه مخلوف: لا يعرف للمالكيين كتاب في الخلاف أكبر منه، توفي رحمه الله سنة 398 هـ تنظر ترجمته في شجرة النور ص 92، والديباج 100/2.

(3) انظر مقدمة ابن القصار (136).

(4) شرح التنقيح (106).

التكرار⁽¹⁾؛ أي يفيد التكرار حيثما تكرر المعلق به، نحو ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾⁽²⁾، ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾⁽³⁾، و﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾⁽⁴⁾، تكرر الطهارة والقطع والجلد بتكرار الجنابة والسرقه والزنا، ويحمل المعلق المذكور على المرة بقرينة⁽⁵⁾، كما في أمر الحج المعلق بالاستطاعة في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾⁽⁶⁾، الآية، وإن كان المراد بالأمر في هذا الباب صيغته، لكن الآية في حكم الأمر لإفادتها ما يفيد. ولا فرق على ظاهر كلام بعضهم، بين كون الشرط والصفة علة، كالأمثلة المذكورة أم لا⁽⁷⁾.

وذكر ابن الحاجب وغيره، أن محل الخلاف فيما كان غير علة⁽⁸⁾، ثم التكرار عند القائل به، وإن لم يعلق بشرط أو صفة حيث لا بيان لأمره يستوعب ما يمكن من زمان العمر لانتفاء مرجح بعضه على بعض.

واحترز بقوله: ما يمكن عن أوقات ضروريات الإنسان من أكل وشرب ونوم ونحوها، ومما ينبي على مسألة الخلاف في الأمر هل يفيد التكرار؟ تعدد السبب مع اتحاد المسبب، هل يتعدد بتعدد السبب أو لا؟

(1) انظر شرح التنقيح (ص 106 - 107).

(2) من الآية 6 من سورة المائدة.

(3) الضياء اللامع (593/1).

(4) النور من الآية: (2).

(5) انظر شرح المحلي على جمع الجوامع مع حاشية البناني (380/1).

(6) آل عمران من الآية: (97).

(7) انظر الضياء اللامع (594/1).

(8) الآيات البينات (269/2) والضياء اللامع (594/1).



كحكاية الأذان، فمن يقول بال تكرار مطلقا، أو إن علق بشرط أو صفة تعددت عنده، ومن لا فلا، ولفظ الحديث فيه (إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول)⁽¹⁾⁽²⁾ لكن مسائل الفروع منها ما يتعدد فيه المسبب بتعدد سببه اتفاقا، ومنها ما لا يتعدد اتفاقا، ومنها ما في تعدده به خلاف، قال ميارة في التكميل⁽³⁾:

متحد كفى لهن موجب	إن يتعدد سبب والموجب
حكاية حد تيمم بدا	كناقص سهو ولوغ والفدا
بخلف أو وفق بنص معتمد	وذا الكثير والتعدد ورد

وقد نظمت ما تعدد اتفاقا أو على خلاف بقولي:

أو دية ومهر غصب الحره	وما تعدد بوقف غره
والثلث من بعد الخروج فاعلم	عقيقة ومهر من لم تعلم
كفارة الظهار من نسا يفي	والخلف في صاع المصرة وفي
غسل إنا الولغ يرى بعدده	وهدي من نذر نحر ولده
تلاوة وبعد تكفير يعود	حكاية المؤذنين وسجود
يخرج ثلثا قاله من قد فطن	قذف جماعة وثلث قبل أن
لقصد تأسيس من الذي ائتلا	كفارة اليمين بالله علا

(1) أخرج هذا الحديث البخاري في صحيحه في (10) كتاب الأذان (7) باب ما يقول إذا سمع المنادي، رقم (611) ومسلم في صحيحه في (4) كتاب الصلاة (7) باب القول مثل قول المؤذن لمن سمعه ثم يصلي على النبي - ﷺ - ثم يسأل له الوسيلة، رقم (383).

(2) الآيات البيئات (296/2).

(3) انظر الروض المبهج، (112/2).

قوله: غرة أو دية، يعني إذا تعدد الجنين تعدد الواجب من غرة أو دية، وكذا إذا نذر ثلث ماله، فأخرج ثم نذره أيضا، وكذا تعدد الكفارة عن اليوم الواحد بعد التكفير.

252	وَالْأَمْرُ لَا يَسْتَلْزِمُ الْقَضَاءَ	بَلْ هُوَ بِالْأَمْرِ الْجَدِيدِ جَاءَ
253	لَأَنَّهُ فِي زَمَنِ مُعَيَّنٍ	يَجِي لِمَا عَلَيْهِ مِنْ نَفْعٍ يُبْنَى

يعني أن الأمر بشيء موقت لا يستلزم عند الجمهور القضاء له إذا لم يفعل في وقته؛ لأن الأمر بفعل في وقت معين لا يكون إلا لمصلحة تختص بالوقت، وإلى هذا التعليل أشار بقوله: لأنه... إلخ أي لأن الأمر بفعل في زمن معين يكون لما بني عليه من نفع للعباد؛ أي مصلحة، بل القضاء يكون بأمر جديد يدل على مساواة الزمن الثاني للأول في المصلحة، والأصل؛ أي الظاهر عدم المصلحة فضلا عن المساواة، مثال الأمر الجديد حديث الصحيحين (من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها)⁽¹⁾، وحديث مسلم (إذا رقد أحدكم عن الصلاة أو غفل عنها فليصلها إذا ذكرها)⁽²⁾⁽³⁾، وتقضى المتروكة عمدا قياسا على ما ذكر بالأولى، قاله في الآيات البيئات⁽⁴⁾. وخرج

(1) أخرج هذا الحديث البخاري في صحيحه في (9) كتاب مواقيت الصلاة، (37) باب من نسي صلاة فليصل إذا ذكرها، ولا يعيد إلا تلك الصلاة (رقم: 597). ومسلم في (5) كتاب المساجد ومواضع الصلاة، (55) باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها، رقم (680).

(2) أخرج هذا الحديث مسلم في (5) كتاب المساجد ومواضع الصلاة (55) باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها، رقم (684).

(3) انظر شرح المحلى على جمع الجوامع مع حاشية البناني (383/1).

(4) الآيات البيئات (301/2).

بالموقت المطلق وذو السبب إذ لا قضاء فيهما اتفاقاً⁽¹⁾.

254 وَخَالَفَ الرَّازِي إِذِ الْمُرْكَبُ لِكُلِّ جُزْءٍ حُكْمُهُ يَنْسَجِبُ

يعني: أن أبا بكر الرازي من الحنفية - وهو موافق لجمهورهم - نظر إلى قاعدة أخرى، وهي أن الأمر بالمركب أمر بأجزائه، وإليه الإشارة بقوله: إذ المركب... إلخ، واللام في قوله: لكل، بمعنى على، فالأمر بشيء موقت إذا لم يفعل في وقته يستلزم عند جمهور الحنفية القضاء؛ لأنه لما تعذر أحد الجزئين - وهو خصوص الوقت - تعين الجزء الآخر وهو فعل المأمور به، نحو صم يوم الخميس، مقتضاه إلزام الصوم وكونه في يوم الخميس، فإذا عجز عن الثاني لفواته بقي اقتضاء الصوم، فهذه المسألة تجاذبها أصلان: أحدهما الأمر بالمركب أمر بأجزائه، وإليه نظر الحنفية، والثاني أن الأمر بفعل في وقت معين لا يكون إلا لمصلحة تختص بالوقت وإليه نظر الجمهور، وهكذا كل مسألة تجاذبها أصلان أو أصول، يجري فيها الخلاف بحسب الأصول، قال في التكميل⁽²⁾:

وإن يكن في الفرع تقريران بالمنع والجواز فالقولان

255 وَلَيْسَ مَنْ أَمَرَ بِالْأَمْرِ أَمَرَ لثَالِثٍ إِلَّا كَمَا فِي ابْنِ عُثْمَرَ
256 وَالْأَمْرُ لِلصَّيَّانِ نَذْبُهُ نُمِي لِمَا رَوَوْهُ مِنْ حَدِيثِ خُثَمِ

(1) انظر حاشية زكرياء الأنصاري (217/2).

(2) انظر شرح التكميل (390).

اللام في قوله: لثالث زائدة، وخثعم - كجعفر - ابن أنمار أبو قبيلة من معد، يعني أن من أمر شخصا أن يأمر شخصا ثالثا بشيء، لا يسمى أمرا لذلك الثالث لمن وقع بينهما التخاطب، فهو كمن أمر زيدا أن يصيح على الدابة، فإنه لا يصدق عليه أنه أمر الدابة، كقوله: - ﷺ - (مروهم بالصلاة لسبع واضربوهم عليها لعشر) ليس أمرا للصبيان. وقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ﴾⁽¹⁾، إلا أن ينص الأمر على ذلك⁽²⁾.

أو تقوم قرينة على أن الثاني مبلغ عن الأول، فالثالث مأمور إجماعا كما في حديث الصحيحين (أن ابن عمر طلق زوجته وهي حائض، فذكره عمر للنبي - ﷺ - فقال: مره فليراجعها)⁽³⁾، والقرينة مجيء الحديث في رواية بلفظ فأمره - ﷺ - أن يراجعها مع لام الأمر في فليراجعها، وقال بعض الحنفية: إنه أمر لذلك الثالث، وإلا فلا فائدة فيه لغير المخاطب، ورد عليه زكرياء، بأنه يلزم عليه أن القائل لغيره: مر عبدك بكذا متعد لكونه أمرا للعبد بغير إذن سيده، وأنه لو قال للعبد بعد ما ذكر: لا تفعل يكون مناقضا، ولم يقل بذلك أحد⁽⁴⁾. انتهى.

ورد دليله، وهو قوله: وإلا فلا فائدة فيه لغير المخاطب، بأننا لا نسلم انتفاء الفائدة لغير المخاطب، إذ قد ينشأ عن أمر المخاطب ولو في الجملة

(1) طه من الآية: (131).

(2) شرح التنقيح (119).

(3) أخرج هذا الحديث البخاري في صحيحه في (65) كتاب التفسير (1) باب رقم (4908) ومسلم في (18) كتاب الطلاق (1) باب تحريم طلاق الحائض بغير رضاها، وأنه لو خالف وقع الطلاق ويؤمر برجعتها، رقم (1471).

(4) حاشية زكرياء الانصاري (219/2).



أمره لغيره، وقد ينشأ عن أمره لغيره امتثال ذلك الغير، وذلك كاف في الفائدة، قاله في الآيات البيّنات⁽¹⁾.

فائدة: قال في شرح التنقيح: علم من الشريعة أن كل من أمره رسول الله - ﷺ - أن يأمر غيره فإنما هو على سبيل التبليغ، ومتى كان على سبيل التبليغ صار الثالث مأمورا إجماعا. انتهى⁽²⁾.

وعليه فالخلاف إنما هو في غير أمر الشارع، لكن ما قاله متناقض مع قوله في حديث مروهم بالصلاة أنه ليس أمرا للصبيان، ومع تمثيل المحلي للمسألة بقوله تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ﴾، ومع قول الزركشي وأبي زرعة⁽³⁾، أن الأمر بالأمر بالرجعة في حديث (مره فليراجعها) ليس أمرا بها، فالصواب جريان الخلاف في أمر الشارع كغيره ما لم تكن قرينة، والأمر بالرجعة عندنا واجب لظهور الأمر في الواجب، وعند الشافعية مندوب؛ لأن الأمر بها لا يزيد على الأمر بابتداء النكاح وهو مندوب.

قوله: والأمر للصبيان... إلخ، يعني أن أمر الصبيان بالمندوبات ليس منسوبا لدليله لحديث (مروهم بالصلاة)، بناء على أن الأمر بالأمر بالشيء أمر به، بل لما روي من حديث امرأة من خثعم (قالت: يا رسول الله، ألهذا

(1) الآيات البيّنات (308/2).

(2) شرح التنقيح (119).

(3) هو العلامة أحمد بن عبد الرحيم أبو زرعة ولي الدين ابن العرافي الفقيه الأصولي ولد سنة 762هـ أخذ عن جلة من العلماء مثل العسقلاني والباقي، له مؤلفات جليلة منها: شرح جمع الجوامع المسمى الغيث الهامع وشرح نظم البيضاوي وحاشية على الكشف، توفي رحمه الله سنة 82هـ تنظر ترجمته في شذرات الذهب (251/7) والإعلام (148/1).

حج؟ قال: نعم، ولك أجر⁽¹⁾.

257 تَعْلِيْقُ أَمْرِنَا بِالْإِخْتِيَارِ جَوَازُهُ رُويَ بِاسْتِظْهَارِ

يعني أن في تعليق الأمر باختيار المأمور خلافا، نحو افعل كذا إن شئت، لكن الجواز استظهره المحلي⁽²⁾، فالباء في قوله: باستظهار للمعية، قال: والظاهر الجواز، والتخير قرينة على أن الطلب غير جازم، وقد روى البخاري أنه - ﷺ - قال: (صلوا قبل المغرب، قال في الثالثة لمن شاء)⁽³⁾، أي ركعتين كما في رواية أبي داود⁽⁴⁾، وقيل: لا، لما بين طلب الفعل والتخير فيه من التنافي.

258 وَأَمْرٌ وَلَفْظُهُ يَعْمُ هَلْ دَخَلَ قَصْداً أَوْ عَنِ الْقَصْدِ اعْتَزَلَ

يعني أن الأمر بكسر الميم بلفظ يتناولوه وغيره اختلفوا فيه، هل يدخل في قصده لتناول الصيغة له؟ وصحح ونسب للأكثرين، أو لا يدخل في قصده، لبعد أن يريد الأمر نفسه، وصحح ونسب للأكثرين أيضا، كقول السيد لعبده: أكرم من أحسن إليك وقد أحسن هو إليه، وقد تقوم قرينة على عدم الدخول، كقوله لعبده: تصدق على من دخل دارى وقد دخلها هو،

(1) شرح التنقيح (119).

(2) شرح المحلي على جمع الجوامع حاشية البناني (375/1).

(3) أخرجه البخاري في صحيحه (19) كتاب التهجد، (35) باب الصلاة قبل المغرب، رقم (1183).

(4) سنن أبي داود (2) كتاب الصلاة، (5) باب تفرع أبواب التطوع، الصلاة قبل المغرب، الحديث رقم (1281).

القرينة فيه كما قال زكرياء: إن التصديق تملك، وهو لا يتصور في المالك لما يتصدق به، إذ المالك لا يملك نفسه وفعل عبده كفعله⁽¹⁾.

259 أَنْبَ إِذَا مَا سِرُّ حُكْمٍ قَدْ جَرَى بِهَا كَسَدٌ خَلَّوْا لِلْفُقَرَا

يعني أنه يجوز للمأمور أن ينيب غيره فيما كلف به على الأصح إذا حصل بالنيابة سر الحكم؛ أي مصلحته التي شرع لها، سواء كان مالياً كسد خلة الفقراء في المال المخرج في الزكاة، أو بدنياً كالحج إلا لمانع من الحكمة كما في الصلاة. وخالفت المعتزلة فقالت: لا تدخل البدني؛ لأن الأمر به إنما هو لقهر النفس وكسرها بفعله، والنيابة تنافي ذلك إلا لضرورة كما في الحج. فنحن نشترط للجواز عدم المانع، وهم يشترطون له الضرورة⁽²⁾.

فإذا انتفى المانع جازت بدون ضرورة عندنا دون المعتزلة، ورد المعتزلة بأنها لا تنافيه لما فيها من بذل المؤنة أو تحمل المنة، والمانع في الصلاة هو أن المقصود بها من الخضوع والإنابة لله لا يحصل بالنيابة، قاله حلولو⁽³⁾.

قال في الآيات البيّنات: إن المحلي لم يبين المانع في الصلاة، ولا يصح أن يكون منافاة النيابة للمقصود من كسر النفس وقهرها؛ لأن هذا هو حجة المعتزلة في البدني مطلقاً، وقد صرح بردها، نعم يمكن أن يجعل المانع كون المقصود الكسر والقهر على أكمل الوجوه كما دل عليه تصرف

(1) انظر حاشية زكرياء الأنصاري (222/2).

(2) الآيات البيّنات (309/2).

(3) انظر الضياء اللامع (604/1).

الشرع ، وذلك لا يحصل مع النيابة وإن حصل فيها مطلق الكسر⁽¹⁾ . انتهى .

ومما لا يقبل النيابة اتفاقا النية ، ولا يرد على ذلك نية الولي عن الصبي ، فإنها على خلاف الأصل ، وقولنا: يجوز للمأمور... إلخ نعني به الجواز العقلي ، وعلى أنه جائز عقلا فهو واقع شرعا ، والمعتزلة تمنعها عقلا فضلا عن الوقوع .

260	وَالْأَمْرُ ذُو النَّفْسِ بِمَا تَعَيَّنَا	وَوَقْتُهُ مُضَيِّقٌ تَضَمَّنَا
261	نَهْيًا عَنِ الْمَوْجُودِ مِنْ أَضْدَادٍ	أَوْ هُوَ نَفْسُ النَّهْيِ عَنْ أُنْدَادٍ

يعني أن الأمر النفسي بشيء معين وقته مضيق يتضمن ؛ أي يستلزم عقلا النهي عن الموجود من أضداده ، وإليه ذهب أكثر أصحاب مالك ، وصار إليه القاضي في آخر مصنفاته ، والمشهور عنه أنه عينه ، واحدا كان الضد ، كضد السكون - أي التحرك - أو أكثر ، كضد القيام - أي القعود - وغيره ، أما النقيض الذي هو ترك المأمور به فإنه نهى عنه ، أو يتضمنه اتفاقا ، فقولنا: قم يستلزم النهي عن ترك القيام بلا خلاف⁽²⁾ .

كذا قالوا: إلا أن النهي عن الترك هو عدم الفعل ولا تكليف إلا بفعل ، ففي العبارة تجوز ، أو يقال ترك المأمور به هو الكف عنه ، وهذا ضد لا نقيض ، وجعلنا تقييد الضد بالموجود للاحتراز ، بناء على أن الضد لا يتقيد بالموجود ، وهو الذي في اللغة ، والمشهور في الاصطلاح أنه مقيد به ، قوله: أو هو نفس... إلخ أو لتنويع الخلاف ، والأنداد الأضداد ، يعني

(1) الآيات البينات (309/2) .

(2) الضياء اللامع (606/1) بتصرف .



أن الأشعري، والقاضي، وجمهور المتكلمين، وفحول النظار، ذهبوا إلى أن الأمر النفسي بشيء معين ووقته ضيق هو نفس النهي عن ضده الواحد أو أضداده⁽¹⁾.

فالمعنى أن ما يصدق عليه أنه أمر نفسي، هل يصدق عليه أنه نهى عن ضده أو مستلزم له؟ سواء كان إيجاباً أو ندباً، فالنهي عن الضد في الواجب يكون على وجه التحريم، وفي الندب على وجه الكراهة، وبيان ذلك أن الطلب واحد هو بالنسبة إلى الأمور به أمر وإلى ضده نهى، وقولنا: بشيء معين احتراز عن المخير فيه من أشياء، فليس الأمر به بالنظر إلى ما صدقه نهياً عن ضده منها، ولا مستلزماً له اتفاقاً، ويقول: ما صدقه؛ أي فرده المعين، احتراز عن النظر إلى مفهومه، وهو الأحد الدائر بين تلك الأشياء، فإن الأمر حينئذ نهى عن الضد الذي هو ما عدا تلك الأشياء، قاله في الآيات البيّنات مستصوباً له على ما لغيره⁽²⁾.

واحتراز بقوله: (ووقته مضيق) عن الموسع فيه، قال في شرح التنقيح، ويشترط فيه أيضاً أن يكون مضيقاً؛ لأن الموسع لا ينهى عن ضده⁽³⁾. انتهى.

واستشكل القول الثاني بأن الطلب وإن اتحد في نفسه يلزم تغايره فيهما، إذ يعتبر في الأمر تعلقه بالفعل، وفي النهي تعلقه بالترك والطلب، باعتبار تعلقه بالفعل غير الطلب باعتبار تعلقه بالترك، وإذا تبين ما يعتبر

(1) الضياء اللامع (605/1).

(2) الآيات البيّنات (310/2).

(3) شرح التنقيح (110).

فيهما وجب تباينهما، إذ مجموع الطلب والتعلق بالترك يباين مجموع الطلب والتعلق بالفعل، فكيف يصح الحكم بأن أحدهما هو الآخر؟ ويجاب بأن كلا منهما عبارة عن مجموع الطلب والتعلق، وأما المتعلق الذي هو الفعل أو الترك فخارج عن حقيقتهما، نظيره تفسيرهم العمى بعدم البصر مع ما حققه السيد، أن حقيقته العدم، والإضافة إلى البصر مع خروج المضاف إليه وهو البصر عن حقيقته، قاله في الآيات البيّنات⁽¹⁾.

واستشكل بعضهم تصوير هذه المسألة، بأنه إن كان المراد الكلام النفسي بالنسبة إلى الله تعالى، فالله عليم بكل شيء، وكلامه واحد بالذات، وهو أمر ونهي وخبر واستخبار وغيرها باعتبار المتعلق، وحينئذ فأمر الله تعالى بالشيء عين النهي عن ضده. بل وعين النهي عن شيء آخر لا تعلق له به، فكيف يأتي فيه الخلاف بين أهل السنة؟ ولهذا قال القرافي، والغزالي: هذا لا يمكن فرضه في كلام الله تعالى، فإنه واحد هو أمر ونهي وغيرهما، فلا تتطرق الغيرية إليه، فليفرض في كلام المخلوق⁽²⁾. انتهى.

وإن كان المراد بالنسبة إلى المخلوق، فكيف يكون عين النهي عن ضده أو يتضمنه مع احتمال ذهوله عن الضد مطلقا، كما هو حجة من قال لا عينه ولا يتضمنه؟ وجوابه أن الكلام في التعلق؛ أي فهل تعلق الأمر بالشيء هو عين تعلقه بالكف عن ضده، بمعنى أن الطلب له تعلق واحد بأمرين: هما فعل الشيء، والكف عن الضد، فباعتبار الأول هو أمر، وباعتبار الثاني هو نهى، أو أن متعلق ذلك التعلق الواحد هو الفعل، ولكنه مستلزم لتعلق الطلب

(1) الآيات البيّنات بتصرف طفيف (310/2 - 311).

(2) الضياء اللامع (610/1).

بالكف عن الضد، كالعلم المتعلق بأحد شيئين متلازمين، كيمين وشمال، وفوق وتحت، فيستلزم تعلقه بالآخر، ذكره المحشيان، ومثله في الآيات البينات⁽¹⁾.

262 وَيَتَضَمَّنُ الْوُجُوبُ فَرَقًا بَعْضٌ، وَقِيلَ: لَا يَدُلُّ مُطْلَقًا

يعني أن بعضهم فرق بين أمر الوجوب وأمر الندب، فقال: يتضمن الأول النهي عن ضده بخلاف الثاني فإنه لا عينه ولا يتضمنه؛ لأن الضد فيه لا يخرج به عن أصله من الجواز، بخلاف الضد في أمر الوجوب لاقتضائه الذم على الترك⁽²⁾.

قوله: وقيل لا يدل مطلقا، يعني: أن الأبياري منا وإمام الحرمين، والغزالي، من الشافعية قالوا: إن الأمر المذكور ليس عين النهي ولا يتضمنه مطلقا؛ أي أمر وجوب كان أو ندب؛ لأن جهة الأمر غير جهة النهي، ومنعوا دليل القولين الأولين، وهو أنه لما لم يتحقق المأمور به بدون الكف عن ضده كان طلبه طلبا للكف، أو متضمنا لطلبه بأن الملازمة في الدليل ممنوعة لجواز أن لا يحضر الضد حال الأمر، فلا يكون مطلوب الكف به بأن يأمر بالشيء من لا شعور له بضده⁽³⁾.

(1) حاشية زكرياء (226/2) الدرر اللوامع في تحرير شرح جمع الجوامع: لابن أبي شريف اللوحة: (70)، والآيات البينات (311/2).

(2) انظر شرح المحلي على جمع الجوامع مع حاشية البناني (388/1).

(3) انظر الضياء اللامع (608/1).

263 ففَاعِلٌ فِي كَالصَّلَاةِ ضِدًّا كَسِرْقَةٍ عَلَى الْخِلَافِ يُبْدَى

264 إِلَّا إِذَا النَّصُّ الْفُسَادَ أَبْدَى مِثْلَ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ عَمْدًا

(فاعل) متبداً خبره (يبدى) بالبناء للمفعول؛ أي يظهر، ويبنى على الخلاف المذكور، إتيان المكلف في العبادة بضدها هل يفسدها أولاً؟ والمشهور في السرقة صحة الصلاة، وأدخلت الكاف من صلى بحريز أو ذهب، أو نظر لعورة إمامه فيها، فعلى أن الأمر بالشئ نهى عن ضده بطلت الصلاة، إذا قلنا إن النهي يدل على الفساد⁽¹⁾.

قوله: كسرقة بسكون الراء؛ لأن فعلا بكسر العين يجوز فيه تسكينها، قال حلولو: ويحتمل أن يكون مثال الخلاف النظر إلى تعدد الجهة وصحة الانفصال، كالصلاة في الدار المغصوبة⁽²⁾. انتهى.

ومحل الخلاف حيث لم يدل دليل على الفساد، كالكلام في الصلاة عمداً، كما أشار له بقوله: (إلا إذا النص الفساد أبدى) إلخ، و(الفساد) مفعول (أبدى) مقدم عليه.

265 وَالنَّهْيُ فِيهِ غَابِرُ الْخِلَافِ أَوْ أَنَّهُ أَمْرٌ عَلَى اثْتِلَافٍ

266 وَقِيلَ لَا قَطْعًا كَمَا فِي الْمُخْتَصَرِ وَهُوَ لَدَى الشُّبْكِيِّ رَأْيٌ مَا انْتَصَرَ

يعني أن النهي النفسي عن شيء - تحريماً أو كراهة - جرى فيه من

(1) انظر الضياء اللامع (608/1 - 609) بتصرف.

(2) الضياء اللامع (608/1).



الخلافاً لمثل ما في الأمر النفسي؛ أي هل هو أمر بالضد، أو يتضمنه أو لا عينه ولا يتضمنه، أو نهى التحريم يتضمنه دون نهى الكراهة؟ فإن كان الضد واحداً، كضد التحرك فواضح، أو أكثر كضد القعود؛ أي القيام وغيره، فالكلام في واحد منه أياً كان⁽¹⁾، بخلاف ما مر من أن الأمر بالشئ الذي له أكثر من ضد نهى عن أضداده الوجودية كلها، إذ لا يتأتى الإتيان بالمأمور به إلا بالكف عنها كلها.

قوله: أو أنه أمر... إلخ، بفتح همزة أن عطفاً على غابر، يعني أن النهي يزيد على الأمر قولين: أحدهما هو أنه أمر بالضد اتفاقاً، وهي طريقة القاضي، بناءً على أن المطلوب في النهي فعل الضد، وإنما جرى القطع في جانب النهي دون جانب الأمر؛ لأن النهي أهم؛ لأنه من قبيل درء المفسدة بخلاف الأمر، فإنه من قبيل جلب المصلحة، ودرء المفاسد أهم؛ ولذا اشتهر أن درء المفاسد مقدم على جلب المصالح⁽²⁾.

ولا يقال إن الأمر يتضمن النهي؛ لأننا نقول المقصود بالذات في الأمر الفعل دون الترك بخلافه في النهي، فإن المقصود بالذات فيه الترك، قال في الآيات البيّنات: وقد يقال لا حاجة إلى ذلك كله؛ لأن القطع مبني على أن المطلوب في النهي فعل الضد، ولا إشكال حينئذ في القطع؛ لأنه إذا كان المطلوب فعل الضد لا يتصور إلا أن يكون أمراً به، لكن يتوجه حينئذ أنه لم كان على هذا القول المطلوب في النهي فعل الضد، ولم يكن المطلوب في الأمر ترك الضد؟ ويفرق بأن هذا القائل نظر إلى أنه لا تكليف

(1) انظر شرح المحلى على جمع الجوامع مع حاشية البناي (389/1).

(2) الآيات البيّنات (317/2).

إلا بفعل، فيكون المكلف به فعل الضد كما تقدمت حكاية هذا في مسألة لا تكليف إلا بفعل، وإن كان الصحيح كما تقدم أن المكلف به فيه هو الكف وهو فعل⁽¹⁾. انتهى.

والقول الثاني: أنه ليس أمرا بالضد، لا على وجه المطابقة ولا التضمن اتفاقا، بناء على أن المطلوب فيه انتفاء الفعل، حكى هذا القول ابن الحاجب في مختصره، لكنه عند تاج الدين السبكي رأي؛ أي قول غير منصور ولا مقبول؛ ولذلك لم يذكره في جمع الجوامع؛ لقوله إنه لم يقف عليه في كلام غيره⁽²⁾، لكن الناقل أمين والمثبت مقدم. وأما الأمر اللفظي والنهي اللفظي فليس كل منهما عين الآخر اتفاقا ولا يستلزمه على الأصح.

267 الأَمْرَانِ غَيْرُ الْمُتِمَاتِلَيْنِ عُدَا كَصُم نَم مُتَغَايِرَيْنِ

الأمران مبتدأ، وغير حال منه أو نعت، وعدا بالتركيب خبره، ومتغايرين حال من ضمير عدا، إن كان من العدد، ومفعول ثان إن كان بمعنى الظن، يعني أن الأمر إذا تكرر والثاني غير مماثل للأول، كان الثاني مغايرا للأول تعاقبا بأن لا يتراخى ورود أحدهما عن الآخر أم لا، بأن تراخى فيعمل بهما دون عطف، كصم نم، أو تعاطفا وهما غير ضدين، نحو ﴿أَرْكَعُوا وَأَسْجُدُوا﴾⁽³⁾، أو تضادا لأن الشيء لا يؤكد بضده، ويشترط في ذلك أن يكونا في وقتين، نحو أكرم زيدا وأهنه، فإن اتحد حمل الكلام على التخيير،

(1) الآيات البينات (316/2).

(2) انظر شرح المحلي على جمع الجوامع مع حاشية البناي (389/1).

(3) الحج من الآية: (75).

ولا يحمل على النسخ؛ لأن من شرطه التراخي حتى يستقر الأمر الأول ويقع التكليف به والامتحان، وتكون الواو حينئذ بمعنى أو، قاله في شرح التنقيح⁽¹⁾. لكن جعله الركوع والسجود خلافين غير ظاهر في غير بعض حالات الإيماء للسجود، بل الظاهر أنهما ضدان.

268 وَإِنْ تَمَازَلَا وَعَطَفُ قَدْ نُفِي بِلَا تَعَاقُبٍ فَتَأْسِيسٌ قُفِي

بتركيب قفي، يعني أن الأمر إذا تكرر، وكان الثاني مماثلاً للأول من غير عطف ومن غير تعاقب، بل تراخى الثاني عن الأول، فكون الثاني تأسيساً أمر مقفوء؛ أي متع؛ لأنه هو الذي ذهب إليه أهل الأصول، وهو الصحيح، إلا أن الخلاف لا يتصور إلا قبل صدور الفعل الأول، فإذا قال له صم بعد أن صام يوماً تعين الاستئناف⁽²⁾.

269 وَإِنْ تَعَاقَبَا فَذَا هُوَ الْأَصَحُّ وَالضَّعْفُ لِلتَّأْكِيدِ وَالْوَقْفُ وَصَحَّ
270 إِنْ لَمْ يَكُنْ تَأْسِيسٌ ذَا مَنَعٍ مِنْ عَادَةٍ وَمِنْ حِجَا وَسَرَعِ

يعني أنه إذا كرر مع التماثل والتعقيب، نحو صل ركعتين، صل ركعتين، فالتأسيس هو الصحيح، قال القاضي: فالصحيح أنه للتكرار؛ أي التأسيس، ويعمل بهما، كان الأمر للوجوب أو للندب⁽³⁾، وعزاه ولي الدين للأكثرين؛ لأن الأصل التأسيس لا التأكيد، وقيل: للتأكيد؛ لأن الأصل

(1) شرح التنقيح بتصرف (108).

(2) شرح التنقيح (107).

(3) شرح التنقيح (107).

براءة الذمة وقيل: بالوقف⁽¹⁾، وكونه للتأسيس على الراجح ما لم يمنع منه مانع عادي، نحو اسقني ماء، اسقني ماء، فإن العادة باندفاع الحاجة بمرة في الأول ترجح التأكيد، أو عقلي، نحو اقتل زيدا، اقتل زيدا، لكن هنا التأكيد متعين قطعاً، وكذا إذا منع من التكرار مانع شرعي، كتكرير العتق في عبد واحد⁽²⁾.

وقد يكون المانع غير ما ذكر، كما إذا كان الأمر الأول مستغرقًا للجنس، والثاني يتناول بعضه نحو ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾⁽³⁾، على تقدير كون الثاني غير معطوف، وذهب بعضهم إلى أن الصلاة الوسطى ونحوها غير داخل تحت الصلوات، فيفيد غير ما أفاده الأول، والصحيح عند القاضي أنه محمول على التأكيد لبعض مدلول العام المتقدم، وإن كان الخاص مقدماً نحو صم يوم الجمعة، صم كل يوم، فهاهنا العام يحمل على عمومه، ويفيد غير ما أفاده الأول، وهو مؤكد لمدلول الأول ضمناً. ومن موانع التأسيس أن يكون عهد، نحو صل ركعتين، صل الركعتين، وكذا إذا دلت قرينة حال على التأكيد⁽⁴⁾.

271 وَإِنْ يَكُنْ عَطْفٌ فَتَأْسِيسٌ بِلَا مَنَعٍ يُرَى لَدَيْهِمْ مُعَوَّلًا

تأسيس مبتدأ، وبلا منع نعته، ويرى بالتركيب، ومعولا بفتح الواو

(1) انظر الضياء اللامع: (612/1).

(2) انظر شرح المحلي على جمع الجوامع مع حاشية البناني (390/1).

(3) البقرة من الآية: (236).

(4) انظر شرح التنقيح (107).

مفعوله الثاني، وجملة يرى خبر، يعني أنه إذا كرر الأمر مع التعاطف والتماثل، فالمعول عليه والمعتمد هو التأسيس عند عدم المانع منه، كان المانع شرعياً أو عقلياً أو عادياً كما تقدمت أمثلتها، نحو صل ركعتين، وصل ركعتين؛ لأن العطف يقتضي التباين واختاره القاضي. وقال القاضي عبد الوهاب: وهو الذي يجري على قول أصحابنا، وقيل: تأكيد؛ لأن الأصل براءة الذمة⁽¹⁾.

تَذْيِينٌ: التأكيد عند المانع العقلي نحو اقتل زيدا، واقتل زيدا، متعين، وكذا يتعين مع الشرعي، كأعتق سعدا، واعتق سعدا، إذ لا يجوز أن يتزايد عتقه، ويتوقف تمام حرته على عدد كالطلاق، ويترجح التأكيد في غيرهما⁽²⁾.

272 والأَمْرُ لِلْوَجُوبِ بَعْدَ الْحَظْرِ وَبَعْدَ سُؤْلِ قَدْ أَتَى لِلْأَصْلِ

يعني أن الأمر؛ أي افعل وكل ما يدل على الأمر، إذا ورد بعد الحظر لمتعلقه فهو حقيقة في الوجوب عند قدماء أصحاب مالك، والباقي، وأصحاب الشافعي، خلافا لبعض أصحابنا، وأصحاب الشافعي في أنه للإباحة⁽³⁾، فمن استعماله في الوجوب قوله تعالى: ﴿وَإِذَا أُنْسِلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾⁽⁴⁾، ومن استعماله في الإباحة ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾⁽⁵⁾،

(1) شرح التنقيح (107).

(2) الآيات البينات (319/2).

(3) شرح التنقيح (113).

(4) التوبة من الآية: (5).

(5) المائدة من الآية: (3).



﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ ، ﴿فَإِذَا ظَهَرَ فَأَوْهَنَ﴾ (1)(2) .

فهذه الأمثلة الثلاثة حقيقة شرعية على القول الثاني مجاز على الأول ،
والآية الأولى بالعكس (3) .

قال في الآيات البيّنات: ظاهر اقتصارهم على الحظر عدم جريان هذا
الخلافاً في وروده بعد نهى التنزيه ، بل يتفق حينئذ على أنه للوجوب على
أصله (4) . انتهى .

والمراد بالأمر في قوله: والأمر ، هو الأمر اللفظي لا النفسي . قوله:
وبعد سؤال ؛ أي سؤال واستفهام ، وبعضهم يعبر بالاستيذان مكان السؤال ،
يعني أن الأمر اللفظي إذا ورد بعد سؤال فهو حقيقة في الوجوب ، كما
يقال: لمن قال: أفعل كذا؟ افعله ، ومنه في غير الوجوب قوله تعالى:
﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾ (5) ، فإن سبب نزول الآية فيما روي سؤالهم عما
أخذوه باصطياد الجوارح ، وفي حديث مسلم (أصلي في مرائب الغنم؟
قال: نعم) (6) ، فإنه بمعنى صل فيها (7) .

(1) البقرة من الآية: (220) .

(2) انظر شرح المحلي على جمع الجوامع مع حاشية البناي (378/1) .

(3) الدرر اللوامع في تحرير شرح جمع الجوامع: لابن أبي شريف اللوحة: (68) .

(4) الآيات البيّنات (292/2) .

(5) المائدة من الآية (5) .

(6) هذا طرف من حديث أخرجه مسلم في صحيحه في (3) كتاب الحيض (25) باب الوضوء
من لحوم الإبل ، رقم (360) وأبو داود في السنن في (1) كتاب الطهارة (73) باب
الوضوء من لحوم الإبل ، الحديث رقم: (186) .

(7) الدرر اللوامع في تحرير شرح جمع الجوامع: لابن أبي شريف اللوحة: (68) .

قوله: للوجوب متعلق بآتي، وهو خبر عن الأمر، وبعد الحظـل حال من الأمر، وبعد سؤل عطف عليه، قوله: للأصل علة لإتيانه للوجوب؛ أي إنما أتى فيما ذكر للوجوب، بناء على أن الوجوب هو مسمى الأمر حقيقة، ولا فرق بين أن يتقدمه حظر أو استيذان أو لا، ومن قال للإباحة، جعل تقدم الحظر أو الاستيذان قرينة صارفة عن الوجوب اللغوي، بل هو عنده حقيقة شرعية أو عرفية في الإباحة، فالقولان من الوجوب والإباحة مبيان على أن افعل حقيقة في الوجوب، وبالإباحة قال المتأخرون من المالكية⁽¹⁾.

273	أَوْ يَفْتَضِي إِبَاحَةً لِلْأَغْلَبِ	إِذَا تَعَلَّقَ بِمِثْلِ السَّبَبِ
274	إِلَّا فُذِيَ الْمَذْهَبُ وَالْكَثِيرُ	لَهُ إِلَى إِيْجَابِهِ مَصِيرُ

يعني أن القاضي عبد الوهاب نقل في المسألة تفصيلا عن بعضهم، وهو أن الحظر السابق إذا كان معلقا على وجود علة أو شرط أو غاية وورد الأمر بعد ما زال ما علق عليه، أفاد الإباحة عند جمهور أهل العلم؛ لأن الغالب في عرف الشرع استعماله في ذلك، كقوله تعالى ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾، ﴿فَإِذَا فُضِّيتِ الْأَصْلَوهُ فَأَنْتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾، وقوله: - ﷺ - (كنت نهيتكم عن ادخار لحوم الأضاحي فوق ثلاث من أجل الدافة التي دفت عليكم، فالآن فادخروها)⁽²⁾، أو كما قال. وإن يكن غير معلق على ما

(1) الضياء اللامع (584/1) بتصرف.

(2) أخرجه البخاري في (73) كتاب الأضاحي، (16) باب ما يؤكل من لحوم الأضاحي، وما يتزود منها، رقم (3569) ومسلم في (35) كتاب الأضاحي، (5) باب بيان ما كان من=

ذكر، فمذهب مالك وأصحابه أن الأمر للإباحة⁽¹⁾، كما أشار له بقوله: (إلا فذي المذهب) أي إلا يكن معلقا، فذي الإباحة هي مذهب مالك وأصحابه.

وقال أكثر أهل الأصول: إنه للوجوب كما أشار له بقوله: (والكثير له إلى إيجابه مصير) إلا أنه عند الأكثر لا يتحتم كونه للوجوب، بل هو عندهم محمول على ما كان يحمل عليه ابتداء، من وجوب على مذهب الأكثر، أو ندب على أنه حقيقة فيه، أو من غير ذلك، فتحصل في ورود الأمر بعد الحظر ثلاثة أقوال: قولان مطلقان، وقول مفصل، ذكره في شرح التنقيح⁽²⁾، وكذلك هو في الآيات البيّنات⁽³⁾، وفي شرح حلوله على جمع الجوامع⁽⁴⁾.

275	بَعْدَ الْوُجُوبِ النَّهْيُ لِمَنْتَاعِ	لِلْجُلِّ وَالْبَعْضُ لِلاتِّسَاعِ
276	وَلِلْكَرَاهَةِ بِرَأْيِ بَانَا	وَقِيلَ لِلِإِبَاحَةِ عَلَى مَا كَانَا

يعني أن النهي؛ أي لا تفعل، إذا ورد بعد الوجوب فهو للامتناع، أي تحريم ذلك الواجب عند جل أهل الأصول كما في غير ذلك، فتقدم الوجوب ليس قرينة صارفة عن أصل وضعه الذي هو التحريم، وذكر القاضي وغيره الاتفاق عليه⁽⁵⁾.

= النهي عن أكل لحوم الأصاحي بعد ثلاث في أول الإسلام، وبيان نسخه وإباحته إلى متى شاء، رقم (1971).

- (1) انظر شرح التنقيح (113).
- (2) شرح التنقيح بتصرف (113).
- (3) الآيات البيّنات (295/2).
- (4) انظر الضياء اللامع (584/1 - 585).
- (5) انظر البرهان (265/264/1) والضياء اللامع (586/1).

وإنما فسرنا النهي بلا تفعل احترازاً عن النهي النفسي، إذ لا يتصور أن يكون للإباحة؛ لأنه طلب الكف، والطلب لا يكون إباحة، وقضية اقتصار أهل الأصول على الوجوب، أنه بعد النذب للتحريم بلا خلاف، وهو غير بعيد؛ لأنه الأصل، قاله في الآيات البينات⁽¹⁾.

وأما النهي بعد السؤال فيحمل على ما يفهم من السؤال، من إيجاب أو نذب أو إرشاد أو إباحة، أو على ما يفهم من دليل خارج، فمما ورد منه للتحريم خبر مسلم والبخاري عن المقداد⁽²⁾، قال: (أرأيت إن لقيت رجلاً من الكفار فقاتلني، فضرب إحدى يدي بالسيف ثم قطعها، ثم لاذمني بشجرة فقال: أسلمت لله، أفاقتله يا رسول الله بعد أن قالها؟ قال: لا)⁽³⁾.

ومما ورد منه للكرهية حديث مسلم (أأصلي في مبارك الإبل؟ قال: لا)⁽⁴⁾ وحديث أنس⁽⁵⁾، (قال رجل: يا رسول الله الرجل منا يلقي أخاه

(1) الآيات البينات (295/2).

(2) هو المقداد بن عمرو بن ثعلبة بن ربيعة بن عامر بن مطرود بن سعد البهراوي - رضي الله عنه - كنيته أبو الأسود، صحابي جليل أسلم قديماً وهاجر الهجرتين وشهد المشاهد كلها، من رواية الأحاديث عن الرسول - صلوات الله عليه - توفي - رضي الله عنه - سنة 33 هـ تنظر ترجمته في الإصابة (2454) والاستيعاب بهامشه (472/2).

(3) أخرج هذا الحديث البخاري في صحيحه (64) كتاب المغازي (12) باب، رقم (4019) ومسلم في (2) كتاب الإيمان (41) باب تحريم قتل الكافر بعد أن قال لا إله إلا الله، رقم (95).

(4) طرف من حديث أخرجه مسلم في صحيحه في (3) كتاب الحيض (25) باب الوضوء من لحوم الإبل، رقم (360)، وأبو داود في السنن في (1) كتاب الطهارة، (73) باب الوضوء من لحوم الإبل، الحديث رقم: (186).

(5) هو أنس بن مالك بن النضر الأنصاري الخزرجي، كناه الرسول - صلوات الله عليه - بأبي حمزة، خادم الرسول - صلوات الله عليه - يعتبر من المكثرين من رواية الحديث اختلف في سنة وفاته فقيل سنة 90 هـ =



أينحني له؟ قال: لا⁽¹⁾، وحديث سعد⁽²⁾، في الوصية بجميع ما له، فقال: **ﷺ**: (لا)⁽³⁾، حملة على التحريم من فهم أن السؤال عن الإباحة، ويحتمل أن يكون السؤال عن الندب⁽⁴⁾.

قوله: والبعض... إلخ يعني أن بعضهم قال: إن النهي بعد الوجوب للاتساع؛ أي الإباحة؛ لأن النهي عن الشيء بعد وجوبه يرفع طلبه فيثبت التخيير فيه.

قوله: (وللكراهة برأي باننا) أي ظهر كون النهي بعد الوجوب للكراهة في رأي بعضهم، قياسا على أن الأمر بعد الحظر للإباحة، بجامع أن كلا من صيغتي افعّل ولا تفعل تحمل على أدنى مراتبها، إذ الكراهة أدنى مرتبة صيغة لا تفعل، كما أن الإباحة أدنى مراتب صيغة افعّل، قاله زكرياء⁽⁵⁾.

= وقيل 91 هـ وقيل 92 هـ وقيل 93 هـ تنظر ترجمته في الإصابة (71/1) والاستيعاب بهامش الإصابة (71/1 - 72).

(1) أخرج الحديث الإمام الترمذي في سننه الكبرى، أبواب الاستئذان والآداب، (31) باب ما جاء في المصافحة، الحديث رقم (2728) وابن ماجه في (33) كتاب الأدب من سننه (15) باب المصافحة، رقم الحديث (3702).

(2) هو الصحابي الجليل أبو إسحاق سعد بن أبي وقاص أحد المبشرين بالجنة، وأول من رمى بسهم في سبيل الله، وسابع سبعة في إسلامه، روى عن الرسول - ﷺ - الكثير من الأحاديث، وله عمر بن الخطاب الكوفة، وكذلك عثمان اختلف في سنة وفاته هل 51 هـ أو 62 هـ أو 57 هـ أو 58 هـ تنظر ترجمته في الإصابة (33/2) والاستيعاب (18/2).

(3) هذا الحديث أخرجه البخاري في مواضع من صحيحه، منها (55) كتاب الوصايا (2) باب أن يترك ورثته أغنياء خير من أن يتكففوا الناس، رقم (2742) ومسلم (25) كتاب الوصية (1) باب الوصية بالثلث، رقم (1628).

(4) الدرر اللوامع في تحرير شرح جمع الجوامع: لابن أبي شريف اللوحة: (68).

(5) حاشية زكرياء الأنصاري (209/2).

قوله: وقيل للإبقاء... إلخ قصر الإبقاء للوزن، يعني أن بعضهم قال: إن النهي بعد الوجوب إنما هو لإسقاط الوجوب، ويرجع الأمر إلى ما كان عليه قبله، من تحريم لكون الفعل مضرة، أو إباحة لكونه منفعة⁽¹⁾.

وإنما كان مذهب الجمهور في هذه المسألة التحريم، وفي التي قبلها الإباحة؛ لأن المقصود بالذات من النهي دفع المفسدة، ومن الأمر تحصيل المصلحة، واعتناء الشارع بالأول أشد. وإنما قلنا بالذات؛ لأن دفع المفسدة يتضمن تحصيل المصلحة وبالعكس، كما قاله في الآيات البيئات⁽²⁾. فاحفظه فإنه نفيس.

تَنْبِيْهُمَ: إبقاء ما كان على ما كان عليه أصل من الأصول، وهو المعبر عنه باستصحاب الأصل.

277	كَالْنَسْخِ لِلْوُجُوبِ عِنْدَ الْقَاضِي	وَجُلْنَا بِذَاكَ غَيْرُ رَاضِي
278	بَلْ هُوَ فِي الْقَوِيِّ رَفْعُ الْحَرَجِ	وَلِلْإِبَاحَةِ لَدَى بَعْضِ يَحْي
279	وَقِيلَ لِلنَّدْبِ كَمَا فِي مُبْطِل	أَوْجَبَ الْإِنْتِقَالَ لِلتَّنَقُّلِ

يعني أن القاضي عبد الوهاب قال: إنه إذا نسخ وجوب الشيء يبقى على ما كان عليه قبل الوجوب من تحريم أو إباحة، وصار الواجب بالنسخ كأن لم يكن، لكن جمهور المالكية لم يرضوا ما قال القاضي وفاقا لغيرهم، بل هو أي نسخ الوجوب، معناه عند الجمهور رفع الحرج عن الفاعل في

(1) انظر الضياء اللامع (588/1).

(2) الآيات البيئات (296/2).



الفعل والترك والإباحة والندب عند القرافي⁽¹⁾، والكراهة أيضا عند المحلي⁽²⁾.

وبيانه على ما قال في شرح التنقيح: أن الأمر دل على جواز الإقدام، والنسخ على جواز الإحجام، فيحصل مجموع الجوازين من الأمر وناسخه لا من الأمر فقط. وصورة المسألة أن يقول الشارع: نسخت وجوبه أو رفعته مثلا، لا أن قال: رفعت ما دل عليه الأمر السابق من جواز الفعل والمنع من الترك، فإن هذه المسألة يرتفع فيها الجواز اتفاقا ويثبت التحريم⁽³⁾.

ولا يرد أن نسخ استقبال بيت المقدس لم يبق معه الجواز؛ لأن انتفاء الجواز من دليل آخر، لا من مجرد النسخ، هذا إن لم يثبت أن النسخ له برمته وجوبا وجوازا، وإلا فلا ورود مطلقا، قاله في الآيات البيئات⁽⁴⁾.

والمراد بالقاضي هنا عبد الوهاب كما رأيت، لكن متى أطلق القاضي عند أهل الأصول فالمراد به القاضي أبوبكر الباقلاني.

قوله: وللإباحة.. إلخ يعني أن الأقوال الثلاثة غير الأول اتفقوا على أن الوجوب إذا نسخ بقي الجواز، لكن اختلفوا في معنى الجواز، فحمله الجمهور على رفع الحرج؛ لأن الجواز يأتي بمعنى الإذن في الفعل الشامل للإباحة والندب والوجوب، لكن الوجوب نسخ فيبقى ما سواه، وبعضهم حمله على الإباحة بمعنى استواء الطرفين كما هو اصطلاح المتأخرين⁽⁵⁾.

(1) انظر شرح التنقيح (114).

(2) شرح المحلي على جمع الجوامع مع حاشية البناي (174/1).

(3) شرح التنقيح بتصرف (114).

(4) الآيات البيئات (313/1).

(5) شرح التنقيح (114).

وإنما حملوه على الإباحة ؛ لأنه بارتفاع الوجوب ينتفي الطلب فيثبت التخيير، وفيه عندي نظر؛ لأن الوجوب أخص من الطلب، ولا يلزم من رفع الأخص رفع الأعم، ولم أر من تعرض لجوابه.

قوله، وقيل: للندب... إلخ. يعني أن بعضهم قال: إن الوجوب إذا نسخ بقي الجواز؛ أي الاستحباب، إذ المحقق بارتفاع الوجوب انتفاء الطلب الجازم، فيثبت الطلب غير الجازم، وهذا القول غريب من جهة النقل وإن كان ظاهرا من جهة العقل، وظاهر كلام الغزالي، وغيره يقتضي أنه لم يقل به أحد، خلاف ما يقتضيه كلام ابن تيمية من وجوده، وفي مذهبنا مسائل تشهد له، كما في طرو مبطل للصلاة أوجب الانتقال للتنفل⁽¹⁾؛ أي السلام عن نافلة؛ أي شفع، ووجهه كما في شرح حلوله على جمع الجوامع أن الواجب مندوب وزيادة، فإذا طرأ ما يبطله بقي المندوب فلم يبطل بالكلية⁽²⁾.

280	وَجَوَزَ التَّكْلِيفُ بِالْمُحَالِ	فِي الْكُلِّ مِنْ ثَلَاثَةِ الْأَحْوَالِ
281	وَقِيلَ بِالْمَنْعِ لِمَا قَدْ امْتَنَعَ	لِغَيْرِ عِلْمِ اللَّهِ أَنْ لَيْسَ يَقَعُ

يعني أنه يجوز عقلا أن يكلف الله تعالى عباده بفعل محال، سواء كان محالا لذاته؛ أي ممتنعا عادة وعقلا، كالجمع بين السواد والبياض، أم لغيره؛ أي ممتنعا عادة فقط، كالمشي من الزمن، والطيران من الإنسان، أو عقلا فقط، كالإيمان ممن علم الله أنه لا يؤمن، وهذا معنى قوله: في الكل

(1) انظر حاشية الدسوقي على الدردير (234/1).

(2) الضياء اللامع (222/1 - 223).



من ثلاثة الأحوال .

قوله: (وقيل بالمنع) يعني أن أكثر المعتزلة وبعض أهل السنة منعوا التكليف بالمحال الذي امتنع لغير تعلق علم الله بعدم وقوعه؛ لأنه لظهور امتناعه للمكلفين لا فائدة في طلبه منهم .

وأجيب بأن فائدته اختبارهم، هل يأخذون في المقدمات، فيترتب الثواب، أو لا، فيترتب العقاب، لكن هذا الجواب على سبيل التنزل؛ أي إن سلمنا أنه لا بد في أفعال الله تعالى من ظهور فائدة للعقل، مع أنا لا نسلم ذلك ﴿لَا يَسْتَلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾⁽¹⁾، فله أن لا يظهرها، إذ لا يلزم الحكيم إطلاع من دونه على الحكمة .

أما الممتنع لتعلق علم الله بعدم وقوعه فالتكليف به جائز وواقع إجماعاً، وذلك كإيمان أبي جهل، وهذا محال عقلاً لا عادة؛ لأن العقل يحيل إيمانه لاستلزامه انقلاب العلم القديم جهلاً ولو سئل عنه أهل العادة لم يحيلوه، كذا جرى عليه كثير، وكلام بعض المحققين ظاهر في أنه ليس محالاً عقلاً أيضاً، بل ممكن مقطوع بعدم وقوعه، والخلف لفظي، إذ هو ممكن ذاتاً محال عرضاً، فالكثير نظروا إلى استحالاته بالعرض، والبعض نظر إلى إمكانه ذاتاً⁽²⁾ .

تَنْبِيْهُمُ : اعلم أن هذه المسألة تكلم عليها أهل الأصلين، وجه تعلقها بأصول الفقه أن الأصول عبارة عن العلم بأدلة الأحكام من حيث الإجمال،

(1) الأنبياء من الآية: (23) .

(2) الدرر اللوامع في تحرير شرح جمع الجوامع: لابن أبي شريف اللوحة: (32) .

وهو يستدعي البحث في المحكوم به وهو الأفعال، ومن شرط الفعل أن يكون مقدورا للمكلف، ووجه تعلقها بأصول الدين أن الأشعرية إذا أثبتوا عموم الصفات لله تعالى، وبينوا أن كل حادث واقع بإرادة الله تعالى وقدرته، قالت المعتزلة هذا يلزم منه التكليف بالمحال؛ لأن الله تعالى إذا أمر بفعل وهو من خلقه كان حاصل الأمر افعل يا من لا فعل له، وافعل ما أنا فاعله، وأجيب بالزامهم على قواعدهم مثله، فإن خلاف المعلوم مكلف به وفعله متوقف على خلق داع من الله تعالى، وقد كلفه ولم يخلقه له، وأجيب أيضا بأن للعباد في بعض الأفعال كسبا، والتكليف إنما يقع بالمكسوب.

282 وَلَيْسَ وَاِقْعًا إِذَا اسْتَحَالَ لَا لِقَيْرِ عِلْمِ رَبِّنَا تَعَالَى

يعني أن التكليف بالمحال غير واقع في الشريعة، إذا كانت استحالته لغير تعلق العلم بعدم وقوعه بشهادة الاستقراء وقوله تعالى: ﴿لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾، وأما وقوع التكليف بالثاني فلأن الله تعالى كلف الثقيلين بالإيمان، وقال: ﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾⁽¹⁾ فامتنع إيمان أكثرهم لعلمه تعالى بعدم وقوعه.

283 وَمَا وَجُودٌ وَاجِبٌ قَدْ أُطْلِقَا بِهِ وَجُوبُهُ بِهِ تَحَقَّقَا

وجود متبداً، خبره به، وجمله وجوبه... إلخ خبر الموصول، وأطلق

(1) يوسف من الآية: (103).

مبني للمفعول، يعني أن الشيء المقدور للمكلف الذي لا يوجد الواجب المطلق إيجابه إلا به واجب بوجوب ذلك المطلق عندنا، وعند جمهور العلماء، سببا كان أو شرطا، إذ لو لم يجب لجاز ترك الواجب المتوقف عليه، فاحترز بالمطلق عن الواجب المقيد وجوبه بسبب أو شرط، فأسباب الوجوب وشروطه لا يجب إجماعا تحصيلها بوجوب ما توقف عليها من فعل، وإنما الخلاف فيما يتوقف عليه إيقاع الواجب وصحته بعد تحقق الوجوب، فالإجماع على أن ما يتوقف الوجوب عليه من سبب أو شرط وانتفاء مانع لا يجب تحصيله بوجوب ما توقف عليه، كالنصاب يتوقف عليه وجوب الزكاة، ولا يجب تحصيله إجماعا، والإقامة يجب بها الصوم ولا تجب لأجله إجماعا، والدين يمنع وجوب الزكاة ولا يجب دفعه لأجلها إجماعا، وإلى هذا الإشارة بقولنا: وما وجود... إلخ، والفرق بين قول السيد لعبده: اصعد السطح، واصعد السطح إذا نصبت السلم ظاهر، والضمير في به الأول وفي وجوبه للموصول، وفي به الثاني للواجب المطلق.

284 وَالطَّوْقُ شَرْطٌ لِلْوُجُوبِ يُعْرَفُ إِنْ كَانَ بِالْمُحَالِ لَا يُكَلَّفُ

فاعل يكلف بكسر اللام ضمير الله تعالى، يعني أن الجمهور اشترطوا في وجوب المتوقف عليه بوجوب الواجب المطلق شرطا معروفا، وهو قدرة المكلف على ذلك المتوقف عليه، احترازا عن غير المقدور، فإنه لا يجب بوجوبه، كتوقف فعل العبد بعد وجوبه على تعلق علم الله تعالى وإرادته وقدرته بإيجاده، فهذا القسم لا يوصف بالوجوب، بل عدمه يمنع الإيجاب، إلا على مذهب من يجوز التكليف بالمحال، فلا يقيد بالقدرة



عليه . قاله حلولو⁽¹⁾ .

285 كَعَلِمْنَا الْوُضُوءَ شَرْطًا فِي آدَا فَرَضِ فَأَمَرْنَا بِهِ بَعْدُ بَدَا

هذا مثال المقدور للمكلف ، يعني أنه إذا علمنا من الشارع أن الوضوء شرط للصلاة ، ثم أمرنا بالصلاة مطلقا ، فإنه يجب بوجوب مشروطه ؛ لأنه مقدور لنا ، قال في شرح التنقيح: فلو قال الله تعالى صلوا ابتداءً صلينا بغير وضوء حتى يدل دليل على اشتراط الطهارة⁽²⁾ . انتهى .

إذ لا معنى لشرطيته سوى حكم الشارع أنه يجب الإتيان به عند الإتيان بذلك الواجب ، ولا فرق في الوجوب بين كون الشرط شرعيا كالوضوء ، أو عقليا كترك ضد الواجب ، أو عاديا كغسل جزء الرأس لتحقيق غسل الوجه ، فلا يمكن عادة غسل الوجه بدون غسل جزء من الرأس ، ومنه إمساك جزء من الليل للصائم وفيه خلاف عندنا ، وكالإتيان بخمس صلوات لأجل منسية جهل عينها ، وكذا الحكم فيما إذا اختلط ثوب طاهر بثياب نجسة ، وإناء طاهر بأوان نجسة ، فإنه يصلي بعدد النجس ، وزيادة طاهر ، وقيل يتحرى ، قاله حلولو⁽³⁾ . وهل دلالة الواجب المطلق على سببه أو شرطه بالتضمن أو الالتزام ، أو من دليل خارجي ؟ أقوال⁽⁴⁾ .

قوله: فأمرنا... إلخ أمر مبتدأ مضاف إلى مفعوله ، وخبره جملة بدا .

(1) انظر الضياء اللامع (255/1) .

(2) شرح التنقيح (129) .

(3) انظر الضياء اللامع (252/1 - 253) .

(4) الآيات البيّنات (341/1) .

سببا كان أو شرطا، يعني أن بعض المخالفين لمذهب مالك نفى وجوب المقدور الذي لا يوجد الواجب المطلق إيجابه إلا به، أي بوجوب ذلك الواجب؛ لأن الدال على الواجب ساكت عنه، فالأمر عندهم لا يقتضي إلا تحصيل المقصد لا الوسيلة، ولم يعطوا الوسيلة حكم مقصدها، بدليل أنه إذا ترك المقصد كصلاة الجمعة والحج، فإنه يعاقب عليهما دون المشي إليهما، وإذا لم يستحق عقابا عليه لم يكن واجبا؛ لأن استحقاق العقاب من خصائص الوجوب⁽¹⁾. ولعل هذين الدليلين غير مسلمين عند الجمهور، وإلا لما تأتى لهم القول بوجوبه به.

وَالْبَعْضُ ذُو رَأْيَيْنِ قَدْ تَفَرَّقَا

يعني أن بعض المخالفين لنا غير المطلقين ذهبوا إلى رأيين مختلفين، فبعضهم قال: إنه يجب بوجوبه إن كان سببا، كإمساس النار لمحل، فإنه سبب لإحراقه عادة بخلاف الشرط كالوضوء للصلاة، والفرق أن السبب لاستناد المسبب إليه أشد ارتباطا به من الشرط بالمشروط؛ لأنه يلزم من وجوده وجود المسبب، بخلاف الشرط مع المشروط، وقال إمام الحرمين: يجب إن كان شرطا شرعيا كالوضوء للصلاة، لا عقليا كترك ضد الواجب، أو عاديا كغسل جزء الرأس لغسل الوجه، فلا يجب بوجوب مشروطه، إذ لا وجود لصورة مشروطه عقلا أو عادة بدونه، فلا يقصده الشارع بالطلب،

(1) شرح التفقيح (129) بتصرف.



بخلاف الشرعي، فإنه لولا اعتبار الشرع له لوجد صورة مشروطة بدونه، فكان اللاتق قصد الشارع له بطلب الواجب للحاجة إلى قصده به لعدم ما يقتضيه، والعقلي والعادي توقف وجود صورة الواجب عليهما مقتض لهما ومغن عن قصدهما، وسكت إمام الحرمين عن السبب، وهو لاستناد المسبب إليه في الوجود كالعقلي والعادي، فلا يقصده الشارع بالطلب، فلا يجب كما أفصح به ابن الحاجب في مختصره الكبير⁽¹⁾.

وقول السبكي في دفعه السبب أولى بالوجوب من الشرط الشرعي منعه المحلي، وأيد المنع بأن السبب ينقسم كالشرط إلى شرعي كصيغة الإعتاق له، وعقلي كالنظر للعلم، يعني عند من يجعل حصول العلم عقب صحيح النظر بطريق اللزوم العقلي لا العادي، وعادي كجز الرقبة للقتل؛ أي ليس في وسعه إلا جز الرقبة دون ترتب الموت، قال زكرياء: وجه التأيد أن السبب إذا كان ينقسم كالشرط إلى شرعي وعقلي وعادي، فالسبب العقلي والعادي كالشرط العقلي والعادي بالأولى، فلا يطلق القول بأن السبب أولى بالوجوب من الشرط الشرعي، على أنه لا يخفى أن السبب الشرعي لشدة ارتباطه بمسببه كالشرط العقلي والعادي أيضا، لا كالشرط الشرعي⁽²⁾. انتهى.

والإجماع على أنه إذا وجب المسبب وجب السبب، لكن وجوبه عند البعض متلقى من صيغة الأمر بالمسبب، وعند البعض من دلالة الصيغة، وعند البعض من دليل خارجي، لا من الصيغة ولا من دلالتها، وهذا هو

(1) انظر رفع الحاجب (45/2) وشرح العضد (266/2).

(2) حاشية زكرياء الأنصاري (371/1).

الذي ذهب إليه ابن الحاجب ومن وافقه، كما دل عليه كلامه في المنتهى والمختصر⁽¹⁾.

والدليل الخارجي هو أنه لما لم يكن في وسع المكلف ترتيب المسبب على السبب، كان القصد بطلب المسببات الإتيان بأسبابها، والمعنى أن الأسباب هي المقصودة بالباشرة؛ لأنها التي تمكن مباشرتها، قاله في الآيات البيئات⁽²⁾.

واعلم أن الخلاف في الشروط العقلية والعادية إنما هو في وجوبها شرعا أو وجوب مستلزمها، وأما وجوبها عقلا أو عادة فلا نزاع فيه. قاله حلولو⁽³⁾.

287 وَمَا وَجُوبُهُ بِهِ لَمْ يَجِبْ فِي رَأْيِ مَالِكٍ وَكُلُّ مَذْهَبٍ

هذا مفهوم المطلق، يعني أنهم احترزوا بالمطلق عن المقيد وجوبه بما يتوقف عليه كالزكاة، وجوبها متوقف على ملك النصاب، فلا يجب تحصيله في مذهب مالك وغيره، فهو أمر مجمع عليه، والواجب المطلق: هو ما لا يتوقف وجوبه على مقدمة وجوده، ويجوز أن يكون واجبا مطلقا بالنسبة إلى مقدمة، ومقيدا بالنسبة إلى أخرى، فإن الصلاة - بل جميع التكاليف - موقوفة على العقل والبلوغ، فهي بالنظر إليهما مقيدة، والصلاة بالنسبة إلى الطهارة واجبة مطلقة، و(ما) في قوله: (وما وجوبه به) واقعة

(1) انظر المنتهى (37) وشرح العضد (188/2).

(2) الآيات البيئات (341/1).

(3) انظر الضياء اللامع: (255/1).

على المقدور للمكلف شرطا كان أو سببا، والضمير في وجوبه للواجب المقيد، كما يدل عليه سياق الكلام.

288 فَمَا بِهِ تَرْكُ الْمُحَرَّمِ يَرَى وَجُوبَ تَرْكِهِ جَمِيعُ مَنْ دَرَى

يعني أنه إذا تعذر ترك المحرم إلا بتحمي غيرهِ؛ أي ترك غيره الجائز وجب ترك ذلك الغير لتوقف ترك المحرم الذي هو واجب عليه، كما هو دون آنية وضوء وقع فيه بول على القول بنجاسته.

289 وَسَوَّيْنِ بَيْنَ جَهْلٍ لِحَقٍّ بَعْدَ التَّعْيِينِ وَمَا قَدْ سَبَقَا

يعني لا فرق في وجوب ترك الجائز الذي لم يميز عن المحرم بين جهل لحق بعد التعيين، كما لو طلق معينة من زوجاته ثم نسيها، وبين جهل سابق على التعيين، كما لو اختلطت منكوحة بأجنبية، أو ميتة بما ذكي. وانظر ما الحكم في المندوب المطلق الذي لا يوجد إلا بعد وجود المقدور للمكلف، كصلاة النافلة المتوقفة على الطهارة، فالظاهر من فرضهم الكلام في الواجب أنه ليس كذلك، والذي يقتضيه النظر التسوية بينهما، فيجري فيه الخلاف الذي في الواجب، فنقول: المقدور الذي لا يتم المأمور المطلق إلا به، له حكم ذلك المأمور به. والله تعالى أعلم.

290 هَلْ يَجِبُ التَّنْجِيزُ فِي التَّمَكُّنِ أَوْ مُطْلَقُ التَّمَكُّنِ ذُو تَعْيِينٍ

يعني أن التمكن المشترط في التكليف، هل يشترط فيه أن يكون ناجزا،

بناء على أن الأمر لا يتوجه إلا عند المباشرة، أو يكفي التمكن في الجملة، بناء على أنه يتوجه قبلها، والتمكن الاستطاعة، قولان، والثاني هو الحق⁽¹⁾، وينبغي على هذا الخلاف ما يذكر في قوله:

291 عَلَيْهِ فِي التَّكْلِيفِ بِالشَّيْءِ عُدْمٌ مُوجِبُهُ شَرْعًا خِلَافٌ قَدْ عَلِمَ

خلاف مبتدأ، والجملة بعده نعته، والخبر قوله: (في التكليف) وعدم بالتركيب نعت الشيء؛ لأنه نكرة معنى، وموجه بكسر الجيم، وشرعا ظرف له.

يعني أنه ينبغي على الخلاف في اشتراط التمكن الناجز في التكليف وعدمه الخلاف، هل يجوز عقلا التكليف بالشيء من مشروط أو مسبب حال عدم موجه شرعا من شرط أو سبب؟ فمن اشترط التمكن بالفعل منع ذلك، ومن اشترطه في الجملة جوز التكليف به، فإنه يمكن الإتيان بالمشروط والتوصل إليه بالإتيان بالشرط⁽²⁾، وينبغي على هذا الخلاف وجوب الشرط أو السبب بوجوب الواجب المطلق، وينبغي عليه أيضا ما أشار له بقوله:

292 فَالْخُلْفُ فِي الصَّحَّةِ وَالْوُقُوعِ لِلْأَمْرِ مَنْ كَفَرَ بِالْفُرُوعِ

يعني أن الخلاف في التكليف بالمشروط أو المسبب حال عدم الشرط

(1) انظر الضياء اللامع، (103/1 - 104).

(2) انظر الضياء اللامع (251/1 - 252).

أو السبب، تظهر ثمرته في تكليف الكافر بالفروع، هل يجوز أو لا؟ وعلى جوازه هل وقع في الشريعة أو لا؟ قولان في كل منهما موجودان في المذهب من غير ترجيح⁽¹⁾.

ومن شيوخ المذهب من يرجح عدم وقوع خطابهم بها، وبه قال أكثر الحنفية، وهو ظاهر مذهب مالك⁽²⁾، إذ الأمور لا يمكن مع الكفر فعلها، ولا يؤمر بعد الإيمان بقضائها، والمنهيات محمولة عليها حذرا من تبعض التكليف، فدليل منع التكليف بالفروع هو تعذرها بانتفاء شرطها الذي هو الإيمان، لكونه شرطا للعبادة منها لا لكل فرع على التفصيل، إذ منها النواهي، وقد مر أن الإيمان ليس بشرط في متعلقاتها، ووجه كون الإيمان شرطا للعبادة أنه شرط للنية المعتبرة فيها ركنا أو شرطا، والنية مشروطة بالإيمان، إذ يمتنع قصد إيقاع الفعل قرينة من جاهل بالمقرب إليه، فالإيمان شرط للعبادة من حيث أنه شرط لركنها أو لشرطها، فإن قيد الشرط قيد في المشروط.

والقول الأول: وهو أنهم مخاطبون بفروع الشريعة هو ما صححه السبكي⁽³⁾، وعزاه ابن الحاجب للمحققين، وذكره ولي الدين، عن مالك، والشافعي، وأحمد، وهو ظاهر المذهب عند الباغي، وابن العربي، وابن رشد⁽⁴⁾.

(1) الضياء اللامع (277/1).

(2) انظر الضياء اللامع (252/1).

(3) انظر جمع الجوامع (19/1) الطبعة الحجرية.

(4) انظر المقدمات (29/1) والضياء اللامع (277/1 - 278).

وحجة هذا القول قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ﴾⁽¹⁾، لأنه عام يتناول الكافر، وإذا تناول الأمر تناوله النهي من باب أولى؛ لأن كل من قال بالأمر قال بالنهي بخلاف العكس، وقوله تعالى: ﴿وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ﴾⁽²⁾ الَّذِينَ لَا يَتُوبُونَ الزُّكُوتَ⁽³⁾، وقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَ﴾⁽⁴⁾ عَنِ الْمُجْرِمِينَ⁽⁵⁾ مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ⁽⁶⁾ قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمَصْلِينَ⁽⁷⁾ وَلَمْ نَكُ نَطْعُمُ الْمَسْكِينِ⁽⁸⁾، وقوله: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ إلى ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ﴾⁽⁹⁾، الآية، فذلك يتناول ما تقدم من الشرك والقتل والزنا، فيعاقب على الأخيرين كما يعاقب على الأول، واحتجوا على المانعين بقوله: - ﷺ - (الإسلام يجب ما قبله)⁽⁵⁾، فإن الجب القطع، وإنما يقطع ما هو متصل، فلولا القطع لاستمر التكليف.

293	ثَالِثُ الْوُقُوعِ فِي النَّهْيِ يُرَدُّ بِمَا افْتِقَارُهُ إِلَى الْقَصْدِ انْفِقَدَ
294	وَقِيلَ فِي الْمُرْتَدِّ

يعني أن ثالث الأقوال، هو وقوع تكليف الكافر بالنواهي دون الأوامر، لإمكان امتثالها مع الكفر؛ لأن متعلقاتها تترك لا تتوقف على نية

(1) آل عمران من الآية: (97).

(2) فصلت من الآية: (6).

(3) المدثر الآيات: (40 و 41 و 42 و 43).

(4) الفرقان من الآية: (68).

(5) أخرجه مسلم في صحيحه في (1) كتاب الإيمان، (54) باب كون الإسلام يهدم ما قبله، وكذا الهجرة والحج، رقم (121) واللفظ لفظ أحمد في المسند، حديث عمرو بن العاص عن النبي - ﷺ - الحديث رقم (17777) (312/29).

التقرب المتوقفة على الإيمان، لكن هذا القول مردود عند ابن رشد، والفهري، والأبياري، - وهم من المالكية - بما لا يفتقر من المأمورات إلى القصد؛ أي النية، كقضاء الدين ورد الوديعة، وكل ما لا يفتقر إلى النية يصح مع عدم الإيمان، والقول الرابع أن تكليفه بها واقع في المرتد باستمرار تكليف الإسلام دون الكافر الأصلي⁽¹⁾.

..... فالتَّعْذِيبُ عَلَيْهِ وَالتَّيْسِيرُ وَالتَّرْغِيبُ

التعذيب مبتدأ خبره عليه، والتيسير والترغيب معطوفان على المبتدأ، يعني أن مما ينبني على الخلاف في تكليف الكفار بالفروع تعذيبهم عليها، وعلى الإيمان معا في الآخرة، قال ابن عبد السلام: فإن قيل لم خاطب الله تعالى العاصي مع علمه بأنه شقي لا يطيعه؟ قلنا: أحسن ما قيل فيه: أن الخطاب له ليس طلبا حقيقة، بل هو علامة على شقاوته وتعذيبه⁽²⁾. انتهى.

ومن فوائده في الدنيا تيسر الإسلام عليه؛ لأنه يستنبط من قوله - ﷺ - (إن المؤمن ليختم له بالكفر بسبب كثرة ذنوبه)⁽³⁾، أن الكافر يختم له بالإيمان بسبب كثرة حسناته، فيكثر من الحسنات فييسر له الإيمان، وإن أجمع على أنه لا يثاب عليها في الآخرة، بل يطعم بها في الدنيا كما ورد في الحديث، ومنها الترغيب في الإسلام إذا سمع أنه يهدم ما قبله من الآثام، ومنها أنه يتجه اختلاف العلماء في استحباب إخراج زكاة الفطر إذا

(1) الضياء اللامع: (280/1).

(2) قواعد الأحكام في مصالح الأنام (63/2).

(3) لم نعثرا عليه في أي من كتب السنة.



أسلم يوم الفطر، ومنها استحباب إمساك بقية اليوم لمن أسلم، وقضاء ذلك اليوم بخلاف الصبي والحائض يزول عذرهما، والفرق تقدم الخطاب في حق الكافر دونهما، وكذا المسافر، ومنها عدم تقدير وقت الاغتسال والوضوء إذا أسلم آخر الوقت، بل تجب عليه الصلاة بإدراك وقت يسع ركعة منها فقط، على الخلاف في ذلك المخرج على الخلاف في كونهم مخاطبين أم لا، ومنها عقد الجزية يكون من جملة آثاره ترك الإنكار في الفروع، وأنه سبب شرع لذلك إن قلنا يخاطبون، وإلا فلا يكون شرع سببا إلا لترك إنكار الكفر خاصة.

ثم اعلم أن الأدلة الواردة في أحكام الشريعة منها ما يتناول لفظه الكفار، مثل يا أيها الناس، فيتعلق بهم حكمه على القول بتكليفهم بالفروع، ومنها ما لا يشملهم لفظه، مثل يا أيها الذين آمنوا، وكتاب أنس الذي كتبه له أبو بكر، وفيه هذه فريضة رسول الله - ﷺ - التي فرضها على المسلمين، فلا يثبت حكمه لهم، وإن قلنا إنهم مخاطبون بالفروع إلا بدليل منفصل، أو يتبين عدم الفرق بينهم وبين غيرهم، وإلا فلا، خوف إثبات حكم بلا دليل.

295	وَعَلَّلَ الْمَانِعُ بِالتَّعَذُّرِ	وَهُوَ مُشْكِلٌ لَدَى الْمُحَرَّرِ
296	فِي كَافِرٍ آمَنَ مُطْلَقًا وَفِي	مَنْ كُفِّرَهُ فَعُلَّ كَالْقَا مُصَحَّفِ

يعني أن القائلين بعدم تكليف الكفار بالفروع عللوا ذلك بتعذر الإيمان

منهم



وهو لا يطيقه في الحال لأجل الاشتغال بالفضلال⁽¹⁾

أي الكفر كما تقدم، وهو أي التعليل بالتعذر مشكل عند المحرر بكسر الراء المشددة؛ أي المحقق، والمراد به القرافي؛ لأنه استشكله في الكافر الذي آمن مطلقاً؛ أي بظاهره وباطنه، لكن كفر بعدم التزام الفروع كأبي طالب⁽²⁾. فإنه كان يقول⁽³⁾:

ألا أبلغا عني على ذات بيننا لؤيا وخصا من لؤي بني كعب
ألم تعلمنا أنا وجدنا محمداً نبيا كموسى خط في أول الكتب
وقال أيضاً:

ولقد علمت بأن دين محمد من خير أديان البرية ديننا
وقال⁽⁴⁾:

لقد علموا أن ابننا لا مكذب لدينا ولا يعنى بقول الأباطل
إلى غير ذلك من شعره، واستشكله أيضاً فيمن كان كفره فعلاً فقط، كاللقاء المصحف في القدر، وكالتردد إلى الكنيسة مع شد الزنار، فإن هذا القسم والذي قبله لم يتعذر منهما الإيمان، وإنما هو متعذر في القسمين الأخيرين من أقسام الكفر: وهما الكفر بالظاهر والباطن، كما في أبي جهل، والكفر بالباطن فقط كما في المنافق، كذا قاله في شرح التنقيح⁽⁵⁾. قلت:

(1) البيت للإمام أبي الحاج يوسف الضرير في نظمه في التوحيد، انظر شرح التكميل (73).

(2) انظر شرح التنقيح (ص 130 - 131).

(3) انظر البيتين في سيرة ابن هشام بشرح الروض الأنف (102/2).

(4) انظر البيت في سيرة ابن هشام بشرح الروض الأنف (16/2).

(5) شرح التنقيح (130 - 131).

ومثلهما من كفر بلسانه وآمن بقلبه الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿وَحَدِّثُوا بِهِمَا
وَأَسْتَقِنْتَهُمَا لِنَفْسِهِمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾⁽¹⁾، ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يَكْذِبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ يَبْعَاتُ
اللَّهُ يَجْحَدُونَ﴾⁽²⁾.

297 وَالرَّأْيُ عِنْدِي أَنْ يَكُونَ الْمُدْرِكُ نَفْسِي قَبُولَهَا قَدْ مُشْتَرِكُ

بفتح الراء من مشترك ومُدْرِك، مع ضم ميم الثاني، وفتحها من الأول،
يعني أن الذي يظهر لي أن الأولى أن يعللوا منع تكليفهم بالفروع، بعدم
قبول الله تعالى إياها منهم لأجل كفرهم، فلا يكلفهم بها كما أبداه في شرح
التنقيح احتمالا، وعدم قبولها قدر مشترك بين جميع أقسام الكفر.

298 تَكْلِيفُ مَنْ أَخَذَتْ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ مُجْمَعٌ لَدَى الثَّقَاةِ

يعني أن الثقات؛ أي المجتهدين أجمعوا على تكليف المحدث بالإتيان
بالصلاة مع عذرها في تلك الحالة، لكنه مكلف بالطهارة قبلها، ولا يشترط
في التكليف تقدم الطهارة، ولو اشترط التمكن الناجز لما صح التكليف
بعبادة ذات أجزاء، وما ذكر من الإجماع هو ما عليه أكثرهم، ونقل
البرماوي الخلاف فيه عن جماعة، وهذا الإجماع حجة لمن قال يصح
التكليف بالمشروط حال عدم الشرط.

299 وَرَبَطُهُ بِالْمُوجِبِ الْعَقْلِيِّ حَنْمٌ يَوْفِقُ قَدْ أَتَى جَلِيَّ

(1) النمل من الآية: (14).

(2) الأنعام من الآية: (34).

ربطه مبتدأ، وبالموجب بكسر الجيم متعلق به، وخبره حتم، هذا محترز قوله: موجه شرعا، يعني أن ربط التكليف لكل واحد بالموجب العقلي، كالحياة للعلم، وكفهم الخطاب، واجب باتفاق واضح لا نزاع فيه، وكالشرط العقلي الشرط اللغوي، نحو إن دخلت المسجد فصل ركعتين، فإن حصوله شرط لصحة التكليف اتفاقا، وأما الشرط العادي كغسل جزء من الرأس لغسل الوجه فليس حصوله بشرط في صحة التكليف اتفاقا، وإنما الخلاف في الشرط الشرعي كما رأيت، والمراد بالموجب بكسر الجيم الشرط والسبب.

300 دُخُولُ ذِي كَرَاهَةٍ فِيمَا أُمِرَ بِهِ بِلاَ قَيْدٍ وَقَصْلٍ قَدْ حُظِرَ

دخول مبتدأ خبره جملة حظر مبنيا للمفعول، وأمر مبني له أيضا، يعني أن المأمور به إذا كان بعض جزئياته منهيًا عنه نهى تنزيه أو تحريم لا يدخل ذلك المنهي عنه منها في المأمور به إذا كان الأمر غير مقيد بغير المكروه، خلافا للحنفية في قولهم إنه يتناوله، أما إن قيد بغير المكروه فلا يدخل اتفاقا، ولا يجوز الإقدام عليه اتفاقا لقول الزركشي: إن الإقدام على العبادة التي لا تصح حرام بالاتفاق لكونه تلاعبا، ونعني بالمكروه الذي لم يدخل في مطلق الأمر المكروه الخالي من الفصل؛ أي الانفصال، والخالي منه ما كان له جهة أو جهتان بينهما لزوم، وحجة الجمهور أن المكروه مطلوب تركه، فلا يدخل تحت ما طلب فعله، وإلا كان الشيء الواحد مطلوب الفعل والترك من جهة واحدة وذلك تناقض.

301 فَنَفْسِي صِحَّةٌ وَنَفْسِي الْأَجْرِ فِي وَفْتِ كُرْهِ لِلصَّلَاةِ يَجْرِي



أي يجري على عدم الدخول الذي هو مذهب الجمهور، يعني أن الصلاة لا تصح ولا يثاب عليها إذا وقعت في الأوقات المكروهة التي ذكرها خليل بقوله: ومنع نفل وقت طلوع شمس وغروبها وخطبة جمعة، وكره بعد فجر وفرض عصر إلى أن ترتفع قيد رمح وتصلى المغرب... إلخ⁽¹⁾.

والصحة أعم من الثواب عند الجمهور وقيل بترادفهما، وإنما لم تصح في الأوقات المنهي عنها فيها لخارج لازم وهو الأوقات، ففسادها بفساد الأوقات اللازمة لها بفعلها فيها، ووجه لزوم الأوقات دون الأماكن - كما في الآيات البيّنات ومثله للمحشي - أنه يمكن ارتفاع النهي عن الأمكنة قبل فعل الصلاة فيها، بأن تجعل الحمامات مساجد، ولا يضر زوال الاسم؛ لأن الأمكنة باقية بحالها، وأنه يمكن فيها حال إيجاد الفعل نقله من ذلك المكان إلى مكان آخر، ولا يمكن واحد من هذين الأمرين في الزمان⁽²⁾.

وقال بعضهم: النهي في الأمكنة ليس لنفسها بل لخارج كالغصب في المكان، ووسوسة الشيطان في الحمام، وتشويش المرور في الطريق، ونجاسة المجزرة، بخلاف الأزمنة، وأورد عليه النهي ساعة الطلوع والغروب، فإن النهي فيهما لموافقة عباد الشمس، فهو راجع لمعنى خارج لا لنفس الزمان، وأجيب بأن موافقة عباد الشمس في سجودهم عبارة عن إيقاع الصلاة في هذا الزمان الخاص من حيث هو إيقاع فيه بخلاف الصلاة في الحمام مثلاً، فإن متعلق النهي فيها - وهو التعرض لوسوسة الشيطان لشغلها

(1) انظر مختصر خليل، ص (21).

(2) الآيات البيّنات (349/1).

القلب وإخلالها بالخشوع - عام، كمتعلق النهي عن الصلاة في المكان المغضوب، وهو شغل ملك الغير، ومعنى عمومه أنه يحصل بغير ذلك المنهي عنه، وهو الصلاة في غير الأمكنة المذكورة، فليس النهي لخارج لازم حتى يقتضي الفساد؛ لأن المراد باللائم ما لا يحصل بغير ذلك الفعل، فمرجع النهي للزمان أعم من أن يرجع إليه بنفسه أو بواسطة كونه متعلق المرجع⁽¹⁾. انتهى مع اختصار.

302 وَإِنْ يَكُ الْأَمْرُ عَنِ النَّهْيِ انْفَصَلَ فَالْفِعْلُ بِالصَّحَّةِ لَا الْأَجْرُ انْتَصَلَ

يعني أن الأمر إذا انفصل عن النهي، بأن تعددت جهتهما، فالمفعول حينئذ صحيح وليس فيه الأجر، لانفكاك جهة النهي عن جهة الأمر، كالصلاة في الدار المغضوبة، إذ الصلاة والغضب يوجد كل منهما بدون الآخر، وتعدد الجهات كتعدد الذوات، فهي مأمور بها من جهة أنها صلاة، ومنهي عنها من جهة الغضب، وكل من الجهتين منفكة؛ أي منفردة عن الأخرى، ولا غرو في الحكم بالصحة مع نفي الثواب، فقد قال زكرياء ذلك في الزكاة إذا أخذت قهراً، فإنها تصح ولا ثواب فيها ويسقط عنه العقاب⁽²⁾، بل معاقبته كالمصلي في الأمكنة المكروهة الصلاة فيها حرمان الثواب.

303 وَذَا إِلَى الْجُمْهُورِ ذُو انْتِسَابٍ

يعني أن هذا الذي ذكر من الصحة وعدم الثواب هو مذهب الجمهور

(1) انظر الآيات البيّنات (349/1).

(2) حاشية زكرياء الأنصاري (387/1).

وَقِيلَ بِالْأَجْرِ مَعَ الْعِقَابِ

304 وَقَدْ رُوِيَ الْبُطْلَانُ وَالْقَضَاءُ وَقِيلَ ذَا فَقَطْلَهُ انْتِفَاءً

يعني أن بعضهم قال: إن الصلاة في الأمكنة المكروهة صحيحة مثاب عليها، من جهة أنها صلاة مأمور بها، وإن عوقب من جهة الغضب ونحوه من كل منهي عنه نهى تحريم، فقد يعاقب بغير حرمان الثواب أو بحرمان بعضه فلا خلاف في المعنى بين هذا ومذهب الجمهور، قال القرافي: ينبغي أن يقابل بين الثواب والإثم، فإن تكافئا قال زكرياء: أو زاد الإثم - كما فهم بالأولى - أحبط الإثم الثواب، وإن زاد الثواب بقي له قدر منه. انتهى⁽²⁾.

قوله: «وقد روي... إلخ» يعني أن الصلاة في الأمكنة المكروهة روى ابن العربي عن الإمام مالك رحمه الله تعالى أنها باطلة يجب قضاؤها، وهو مذهب الإمام أحمد وأكثر المتكلمين قال إمام الحرمين وكان في السلف متعمقون في التقوى يأمرون بقضائها⁽³⁾.

قوله: وقيل ذا... إلخ يعني أن القاضي والإمام الرازي قالا: بنفي هذا الأخير الذي هو القضاء فقط، أي باطلة ولا قضاء فيها، باطلة من جهة النهي ولا قضاء فيها؛ لأن السلف لم يأمرُوا بقضائها مع علمهم بها⁽⁴⁾.

(1) انظر الآيات البيّنات (351/1).

(2) حاشية زكرياء الأنصاري (388/1).

(3) انظر شرح المحلى على جمع الجوامع مع حاشية البناني (203/1).

(4) انظر المحصول (290/2 - 291).

305	مِثْلُ الصَّلَاةِ بِالْحَرِيرِ وَالذَّهَبِ	أَوْ فِي مَكَانِ الْقَصَبِ وَالْوُضُوْ أَنْقَلَبَ
306	وَمَعْطِنٍ وَمَنْهَجٍ وَمَقْبَرَةٍ	كَنِيسَةٍ وَذِي حَمِيمٍ مَجْزَرَةٍ

هذه أمثلة ما انفردت فيه جهة النهي عن جهة الأمر، منها الصلاة بالحرير أو الذهب، مأمور بها من جهة أنها صلاة، ومنهي عنها من جهة الحرير أو الذهب، وكل من الصلاة ولبس الحرير أو الذهب يوجد بدون الآخر، وكذلك الصلاة في المكان المغصوب أو الثوب المغصوب، وكذلك الوضوء المنقلب؛ أي المنكس، مأمور به من جهة الطهارة، منهى عنه من جهة مخالفة السلف الصالح، وكذلك الصلاة في معطن الإبل، منهى عنها لنفار الإبل، أو لأن الناقة تحيض والجمال يمني، والعرب تستتر بها، والمعطن بكسر الطاء، وكذلك الصلاة في المنهج بفتح الهاء⁽¹⁾، أي الطريق لخوف النجاسة، أو لتشويش المصلي بمرور الناس، وكذا الصلاة بمقبرة مثل الباء⁽²⁾، والكسر قليل إذا شك في نجاستها، وكذا الصلاة في الكنيسة فإنها مكروهة خوف النجاسة، وكذا الصلاة في ذي الحميم كشریف، وهو الحمام لوسوسة الشيطان، أو محل كراهتها فيه حيث شك في نجاسته، وكذا الصلاة في المجزرة بفتح الزاي وكسره⁽³⁾، وكذا المزيلة، إذا شك في نجاستها، وكذا الصلاة في المكان الشديد الحر أو البرد، بحيث لا يتمكن فيه من الركوع والسجود، وكذا في بطن الوادي كما في الجواهر⁽⁴⁾؛ لأن

(1) انظر القاموس المحيط مادة نهج (210/1).

(2) انظر القاموس المحيط مادة قبر (112/2).

(3) انظر لسان العرب مادة جزر (615/1).

(4) عقد الجواهر الثمينة (153/1 - 154).

بطون الأودية مأوى الشياطين، والمشهور عدم كراهتها.

307	مَنْ تَابَ بَعْدَ أَنْ تَعَاطَى السَّبِيحَا	فَقَدْ أَتَى بِمَا عَلَيْهِ وَجَبَا
308	وَلَا بَقِيَ فُسَادُهُ كَمَنْ رَجَعَ	عَنْ بَثٍّ يَدْعُو عَلَيْهَا يُبْغِعُ
309	أَوْ تَابَ خَارِجًا مَكَانَ الْغَضَبِ	أَوْ تَابَ بَعْدَ الرَّمْيِ قَبْلَ الضَّرْبِ

قال أبو إسحاق الشاطبي⁽¹⁾: إن من تاب بعد تعاطي السبب على كماله كالخارج من المكان المغصوب تائباً؛ أي نادماً على الدخول فيه عازماً على عدم العود إليه، فقد أتى بواجب عليه؛ لأن فيه تقليل الضرر بشرط الخروج بسرعة، وسلوك أقرب الطرق وأقلها ضرراً، وبشرط قصد ترك الغضب، سواء كان قبل وجود مفسدته أو بعده وارتفعت، بل وإن بقي فسادها؛ أي لم يرتفع، مثاله من تاب من بدعة بعد ما بثها في الناس، وقبل أخذهم بها أو بعده وقبل رجوعهم عنها، إذ لا توجد حقيقة التوبة الواجبة إلا بما أتى به من الخروج، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب. وكذا من تاب حال خروجه من المكان المغصوب، فهو آت بواجب، وكذا من تاب بعد رمي السهم عن القوس وقبل الضرب أي الإصابة، أما لو قصد بالخروج التصرف في ملك الغير دون التوبة، فهو عاص اتفاقاً كالماكث⁽²⁾.

وقال أبو هاشم⁽³⁾: وهو من أكابر المعتزلة كأبيه أبي علي الجبائي⁽¹⁾:

(1) انظر الموافقات (169/1).

(2) حاشية زكرياء الأنصاري (391/1) بتصرف.

(3) هو أبو علي محمد بن عبد الوهاب بن سلام بن خالد الجبائي البصري المعتزلي المتكلم المفسر وهو زعيم المدرسة الجبائية، أخذ عن الشحام من شيوخ أبي الحسن الأشعري، =

إنه آت بحرام؛ لأن ما أتى به من الخروج تصرف في ملك الغير بغير إذن، كالمكث والتوبة إنما تتحقق عند انتهائه، إذ لا إقلاع إلا حينئذ، والإقلاع ترك المنهي عنه، وذلك عنده قبيح فهو منهى عنه لذلك ومأمور به لأنه انفصال عن المكث، وهذا بناء على أصله الفاسد، وهو القبح العقلي، لكنه أخل بأصل له آخر فاسد، وهو منع التكليف بالمحال، فإنه قال: إن خرج عصي، وإن مكث عصي، فقد حرم عليه الضدين جميعاً⁽²⁾.

310 وَقَالَ ذُو الْبُرْهَانِ إِنَّهُ ارْتَبَكَ مَعَ انْقِطَاعِ النَّهْيِ لِلَّذِي سَلَكَ

البرهان لإمام الحرمين في الأصول. يعني أن إمام الحرمين قال: فمن تاب بعد تعاطي السبب على كماله - كالأمثلة المذكورة - إنه مرتبك؛ أي مشتبك في المعصية، مع انقطاع تكليف النهي الذي هو إلزام الكف عن الشغل⁽³⁾.

وإنما انقطع لأجل أخذه في قطع المسافة للخروج تائباً المأمور به، فلا يخلص به من المعصية لبقاء ما تسبب فيه بدخوله من ضرر المالك بشغل ملكه عدواناً الذي هو حكمة النهي، فاعتبر إمام الحرمين في الخروج

= زوج أمه، من مؤلفاته تفسير حافل مطول، ولد سنة 235 هـ بجبا وتوفي سنة 303 هـ. تنظر ترجمته في الوافي للصفدي (55/4) والأعلام (256/6).

(1) هو محمد بن عبد الوهاب بن سلام، من معتزلة البصرة، من مؤلفاته الأصول وشرح الحديث والأسماء والصفات، توفي سنة 303 هـ ودفن بجبي التي ينسب إليها. تنظر ترجمته في سير أعلام النبلاء: 183/14، والبداية والنهاية: 125/11.

(2) حاشية زكرياء الأنصاري (391/1).

(3) انظر شرح المحلي على جمع الجوامع مع حاشية البناني (203/1).

جهة معصية، وهي الإثم بحصول الضرر بالشغل المذكور، وجهة طاعة، وهي امتثال الأمر بقطع المسافة للخروج، وإن لزمَت الأولى الثانية، إذ لا ينفك امتثال الأمر بالخروج عن الشغل بخروجه تائباً، وإنما يكون ذلك من التكليف بالمحال، أن لو تعلق الأمر والنهي معاً بالخروج، وتعلق النهي هنا منتفٍ لانقطاع تكليف النهي، والجمهور ألغوا جهة المعصية التي هي الإضرار لدفعه ضرر المكث الأشد، وإذا تقابل ضرران ارتكب أخفهما كما سيأتي، كما ألغى ضرر زوال العقل في إساعة الخمر لغصة لم يوجد غيرها، لدفعه ضرر تلف النفس الأشد، قال الكمال، فإن قيل: لا معصية إلا بفعل منهي عنه أو ترك مأمور به، فإذا سلم الإمام انقطاع تكليف النهي لم يبق للمعصية جهة، قلنا: إمام الحرمين لا يسلم أن دوام المعصية لا يكون إلا بفعل منهي عنه أو ترك مأمور به، بل يخص ذلك بابتداء المعصية، ولذا حكم ابن الحاجب⁽¹⁾، وغيره على مذهب الإمام بأنه بعيد لا محال، وكأن مستند الاستبعاد أن استصحاب حكم النهي مع انقطاع تعلقه في صورة النزاع قول بما لا نظير له في الشرع، وقد دفعوه بإبداء نظير، وهو استصحاب حكم معصية الردة من التغليظ بإيجاب قضاء ما فات المرتد زمن جنونه مع انقطاع تعلق خطاب التكليف من النهي وغيره بالجنون.

وبيان قولهم إن ما قاله إمام الحرمين ليس من التكليف بالمحال ما قاله في الآيات البيّنات ولفظه: وإنما يكون منه لو كانت المعصية هنا معصية حقيقية، وهي فعل المنهي عنه مع قيام النهي عنه وعدم انقطاعه؛ لأنه حينئذ يكون مأموراً بفعل ما منع منه وألزم بتركه وليس الأمر كذلك، وإنما هي

(1) انظر شرح العضد (212/2) ورفع الحاجب (549/1) وما بعدها.

معصية حكمية، بمعنى أنه استصحب حكم السابقة تغليظا عليه لإضراره الآن بالمالك إضرارا ناشئا عن تعديه السابق، مع انقطاع النهي الآن عنه، وعدم إلزامه بالتترك، فالفعل مقدور له؛ لأنه متمكن منه غير ممنوع عنه ولا مخاطب بتركه، غاية الأمر أنه استصحب عصيانه السابق تغليظا، ومجرد ذلك لا يقتضي عجزه عن الفعل حتى يكون ذلك من التكليف بالمحال انتهى⁽¹⁾.

قوله: مع انقطاع... إلخ. يعني أنه انقطع عنه النهي لأجل ما فعل من خروجه بالفعل تائبا كما في الأرض المغصوبة، أو بالعزم كما في غيرها.

311 وَازْتَكَبَ الْأَخَفُّ مِنْ ضُرَيْرٍ

يعني أن ارتكاب أخف الضررين عند تقابلهما من أصول مذهبنا، ومن ثم جبر المحتكر على البيع عند احتياج الناس إليه، وجار المسجد إذا ضاق، وجار الطريق والساقية إذا أفسدهما السيل، وصاحب الجارية والفرس يطلبهما السلطان، وكذا يجبر أهل السفينة إذا خاف الناس فيها الغرق على رمي ما ثقل من المتاع، وتوزع قيمة ما طرح على ما معهم من المتاع، ومثل الضررين المكروهان والمحظوران، والأصل في ذلك قوله - ﷺ - (إذا التقى ضرران نفي الأصغر للأكبر)⁽²⁾.

وَحَيَّرَن لَدَى اسْتَوَا هَذَيْنِ
312 كَمَنْ عَلَى الْجَرَحِ فِي الْجَرْحِ سَقَطَ وَصَعَفَ الْمَكْتُ عَلَيْهِ مَنْ صَبَطَ

(1) الآيات البيئات (354/1 - 355) بتصرف.

(2) لم نجد تخریجا له.

يعني أن المكلف مخير عند استواء الضررين ، ومن فروعها من سقط على جريح بين جرحى بحيث يقتله إذا بقي عليه ، وإن انتقل قتل كفؤا له في صفات القصاص لعدم موضع يعتمد عليه إلا بدن كفء له ⁽¹⁾ ، وسواء كان السقوط باختيار أو بغير اختيار ، فهو مخير عند بعضهم لاستواء المقام والانتقال .

وقال قائلون: يمكث وجوبا ؛ لأن الضرر لا يزال بالضرر ، مع أن الانتقال فعل مبتدأ بخلاف اللبث ، وضعف هذا القول بعض من ضبط المسألة ؛ أي حققها بأن مكثه الاختياري كانتقاله ، ورجحه زكرياء بأن الانتقال استيناف فعل بالاختيار ، بخلاف المكث ، فإنه دوام ويغفر فيه ما لا يغفر في الابتداء ⁽²⁾ . انتهى .

قال في الآيات البيّنات بعد ما ذكر كلام زكرياء: ولا يبعد ترجيحه أيضا ، إذا كان السقوط باختياره ؛ لأن الانتقال استيناف قتل بغير حق ، وتكميل القتل أهون من استينافه ⁽³⁾ . انتهى .

وقال إمام الحرمين: لا حكم فيه من إذن أو منع ؛ لأن الإذن في الاستمرار والانتقال أو أحدهما يؤدي إلى القتل المحرم ، والمنع منهما لا قدرة على امتثاله مع استمرار عصيانه ببقاء ما تسبب فيه من الضرر بسقوطه إن كان باختياره وإلا فلا عصيان ⁽⁴⁾ .

(1) انظر البرهان (302/1) .

(2) حاشية زكرياء الأنصاري (394/1) .

(3) الآيات البيّنات (356/1) .

(4) شرح المحلي على جمع الجوامع حاشية البناني (205/1) .

وقد سأل الغزالي إمام الحرمين عن قوله هنا: لا حكم، مع قوله: لا تخلوا واقعة لله من حكم، فقال له: «حكم الله هنا أن لا حكم»، واعتراض بأنه لو جاز أن يقال: نفي الحكم حكم لجاز ذلك قبل ورود الشرع وبعد فتوره⁽¹⁾.

وأجيب: بأن لا مانع من التزام جوازه قبل الشرع لاختلاف الحكم المثبت بقوله: حكم الله، والمنفى بقوله: أن لا حكم، إذا المراد بال مثبت المعنى الأعم وهو الأمر الثابت، والمراد بالمنفى أحد فرديه، وهو إذن الشرع أو منعه، وليس المراد بالأول هو الثاني فقط حتى يمتنع. قوله: قبل البعثة مع منافاته لقولهم لا حكم قبل البعثة الذي أريد به المعنى الثاني، وعلى هذا فلا منافاة ولا تناقض في إثبات الحكم ونفيه، إذ لا تناقض بين إثبات العام ونفي الخاص، وبذلك يندفع جميع ما اعترض به الغزالي على إمام الحرمين، كذا أجاب به في الآيات البيئات⁽²⁾.

وقولي: قتل كفؤا له في صفات القصاص، كذا قالوه فظاهره ولو كان أحدهما إماما أعظم أو عالما أو وليا لله تعالى دون الآخر، قال في الآيات البيئات: لكن لا يبعد استثناء الإمام، إذا ترتب على قتله مفسد عظيمة، وعدم من يقوم مقامه في دفع تلك المفسد العظيمة، فيجب الانتقال عنه، ويمتنع الانتقال إليه، وكذا يقال في العالم إذا لزم على قتله وهن في الدين أو ضياع العلم، أما حيث لم يترتب على قتلها ضرر مطلقا، لوجود من يقوم مقامها فهو محل نظر، وظاهر إطلاق الضبط بمجرد صفات القصاص

(1) انظر المنحول من تعليقات الأصول (130).

(2) الآيات البيئات (357/1) بتصرف.

جريان الخلاف فيها. انتهى⁽¹⁾.

أما غير الكفاء كالكافر فيجب الانتقال عن المسلم إليه ؛ لأن قتله أخف مفسدة ، وقد يكون لا مفسدة فيه كما إذا كان حربيا .

313	وَالْأَخْذُ بِالْأَوَّلِ لَا بِالْآخِرِ	مُرَجَّحٌ فِي مُقْتَضَى الْأَمْرِ
314	وَمَا سِوَاهُ سَاقِطٌ أَوْ مُسْتَحَبٌّ	لِذَاكَ الْإِطْمِئْنَانُ وَالْذِّكْرُ أَنْجَلَبُ

يعني أنهم اختلفوا في مقتضى الأمر المعلق على معنى كلي له جزئيات متباينة في القلة والكثرة ، هل هو الأول ؛ أي الأقل والأخف ، أو هو الآخر منها ؛ أي الأثقل والأكثر ؟ والمرجح أي المختار عند القاضي عبد الوهاب كما في التنقيح ، أن الأمر المعلق على اسم يقتضي الاختصار على أوله ، والزائد على ذلك إما مندوب أو ساقط ؛ أي غير معتبر ، فالساقط كزيادة ذلك ، فإن الشرع لم يندب زيادة ذلك ، والمستحب كزيادة الطمأنينة⁽²⁾ .

حجة المختار في الاختصار على أول الرتب ، الجمع بين دلالة : الأمر على الوجوب وكون الأصل براءة الذمة ، وحجة الأخذ بالآخر الاحتياط ، وقيل بالتخير . قوله : لذلك ... إلخ اللام بمعنى على ، والإشارة للخلاف المذكور ؛ أي ينبنى على الخلاف الطمأنينة المأمور بها في الصلاة ، هل يقتصر فيها على أقل ما تطلق عليه والزائد على ذلك مستحب ؛ لأن الشرع ندب إلى زيادتها ، أو لا بد من الإتيان بأعلاها ، وينبنى عليه أيضا ذلك

(1) الآيات البينات (355/1 - 356) .

(2) شرح التنقيح (128) .

المأمور به في قوله - ﷺ - (خللوا الشعر وانقوا البشر)⁽¹⁾، هل يقتصر على أدنى مراتب الدلك وما زاد ساقط عن الاعتبار أو لا بد من أعلاه⁽²⁾.

وعليه من نذر صوم شهر أو حلف به وحنث وبدأ بغير الهلال، هل يكفيه صوم تسعة وعشرين أولاً بد من ثلاثين؟ وكذا سائر الأيمان المحتملة، كانت أيمان طلاق أو غيره، كالحلف باليمين وبالحرام وغير ذلك، هل تحمل على محصل الماهية، وهو طلاق واحد رجعي، أو تلزم الثلاث للاحتياط، لاسيما في الفروج؟

ومحل الخلاف حيث لم يكن عرف للحالف، وإلا وجب الحمل عليه، وليست القاعدة خاصة بالأمر، فلذا فرضها السبكي في أعم منه حيث قال: وهل يجب الأخذ بالأخف أو الأثقل أو لا يجب شيء، أقوال⁽³⁾.

فتخصيصها بالأمر إنما هو من باب الفرض، وهو تخصيص بعض صور النزاع بالاحتجاج، ومحل الخلاف فيما تعارضت فيه الاحتمالات أو تعارضت فيه مذاهب العلماء، أما تعارض الأخبار فيقدم النهي على الأمر، والأمر على الإباحة كما يأتي في الترجيح⁽⁴⁾.

(1) هذا الحديث أخرجه عدد من الأئمة لكن ليس بهذا اللفظ، فقد أخرجه الترمذي في سننه الكبرى، أبواب الطهارة، في سننه (78) باب ما جاء أن تحت كل شعرة جنابة، الحديث رقم (106) وأبو داود في (1) كتاب الطهارة من سننه (99) باب الغسل من الجنابة، الحديث رقم (252). كلهم عن أبي هريرة، بلفظ: (تحت كل شعرة جنابة، فاغسلوا الشعر، وانقوا البشر) غير أن فيه الحارث بن وجيه، قال فيه أبو داود: «حديثه منكر، وهو ضعيف» (271/1).

(2) شرح التنقيح بتصرف (127 - 128).

(3) جمع الجوامع (109).

(4) حاشية زكرياء الأنصاري (22/2).

والآخر في النظم بكسر الخاء. و(مقتضى الأوامر) بفتح الصاد.

315 وَذَاكَ فِي الْحُكْمِ عَلَى الْكُلِّيِّ مَعَ حُصُولِ كَثْرَةِ الْجُزْئِيِّ

يعني أن الخلاف في الأخذ بالأخف أو الأثقل المذكور في البيتين قبله محله في معنى كلي له جزئيات أكثر من واحد، وتلك الجزئيات متفاوتة بالشدة والخفة كما رأيت، وليس الخلاف في إجراء أحكام الجزئيات على الأجزاء، كما غلط فيه بعضهم. قال رادا عليه في شرح التنقيح: ولا خلاف أن الحكم في الكل لا يقتصر به على جزئه، فلا تجزئ ركعة عن ركعتين في الصبح، ولا يوم عن شهر رمضان في الصوم؛ لأن الجزء، لا يستلزم الكل، والجزئي، يستلزم الكلي.

316 وَرَبَّمَا اجْتِمَاعُ أَشْيَاءٍ انْحَظَلَّ مِمَّا آتَى الْأَمْرُ بِهَا عَلَى الْبَدَلِ
317 أَوْ التَّرْتِيبُ وَقَدْ يُسَنُّ وَفِيهِ قُلُوبٌ إِباحَةٌ تَعْنُّ

يعني أن الحكم قد يتعلق بأمرين فأكثر على البديل أو على الترتيب، فيحرم الجمع بين تلك الأشياء في كل من الحالتين، وقد يسن؛ أي يستحب، وقد يباح، فالصور ست: مثال ما حرم الجمع فيها مع أن الأمر بها على البديل تزويج المرأة من كفؤين. ومثال ما يستحب فيها ستر المحرم عورته بهذين الثوبين، لكن يندب له الجمع بينهما، بأن يجعل أحدهما رداء والآخر أزره، ويباح ذلك لغير المحرم. ومثال ما حرم الجمع فيها مع أن الأمر بها على الترتيب أكل المذكي والميتة. ومثال ما يستحب فيها خصال كفارة

رمضان عند الشافعية⁽¹⁾، فإن كلا منها واجب على الترتيب عندهم لا يجوز له الصيام إلا بعد العجز عن الإعتاق، ولا الإطعام إلا بعد العجز عن الصيام، والجمع بينهما عندهم مستحب، ومثال ما يباح فيها إيجاد صورة التيمم لا حقيقته مع الوضوء، كأن يتيمم من جاز له التيمم بمرض، ثم تحمل المشقة فتوضأ لكن تيممه باطل لانتفاء فائدته. والمعنى أنه أتى بكل منهما صحيحاً وإن بطل التيمم بالفراغ من الوضوء قاله زكرياء، وغيره، وكالجمع بين خصال كفارة اليمين⁽²⁾.

(1) انظر بداية المجتهد (305/1).

(2) انظر شرح التنقيح (127) وحاشية زكرياء الأنصاري (24/4).

الواجب الموسع

بفتح السين المشددة، وهو راجع إلى الواجب المخير، قاله الفهري⁽¹⁾؛ ولذا ذكرت بعده مسألة الأمر بواحد مبهم من أشياء معينة، وبيان ذلك أن المكلف مخير في أجزاء الوقت، كتخييره في المفعول في خصال كفارة اليمين.

318 مَا وَقْتُهُ يَسَعُ مِنْهُ أَكْثَرًا وَهُوَ مَحْدُودٌ وَغَيْرُهُ جَرَى

حد الواجب الموسع كما في التنقيح: أنه الذي يسع وقته المقدر له شرعا أكثر منه، وذلك الوقت منه محدود كأوقات الصلاة، ومنه ما هو غير محدود بل مغيب بالعمر، كوقت الحج، وقضاء الفوائت، بناء على أنهما على التراخي، لكن القول به في الفوائت للشافعية⁽²⁾.

319 فَبَجَوَزِ الْأَدَا بِلَا اضْطِرَارٍ فِي كُلِّ حِصَّةٍ مِنَ الْمُخْتَارِ

يعني أن الذي ذهب إليه الأكثر من الفقهاء ومن المتكلمين، وهو مذهب مالك، القول بالواجب الموسع، فجميع وقت الظهر ونحوه كالعصر وقت

(1) انظر شرح المعالم (339/1).

(2) شرح التنقيح (120).

لأدائه لقوله - ﷺ - لما بين الوقت: (ما بين هذين وقت). فيجوز إيقاع الواجب الموسع في كل جزء من مختاره، دون اشتراط ضرورة كما في الضروري. ولا يشترط في جواز التأخير العزم على الفعل؛ لأن الأمر دل على وجوب الفعل، والأصل عدم وجوب غيره، والقول بالوجوب الموسع هو قول الباجي مع جمهور المالكية⁽¹⁾.

320 وَقَائِلٍ مِّنَّا يَقُولُ الْعَزْمُ عَلَى وَقُوعِ الْفَرْضِ فِيهِ حَتْمٌ

قائل: مجرور بواو رب، أو برب، ويصح رفعه مبتدأ، والنكرة على كل للتعظيم، والخبر يقول، يعني أن جمهور المالكية قائلون بالواجب الموسع وقته، لكن منهم من قال بعدم اشتراط العزم على الفعل في وقت الاختيار كالباجي، مع غيره، ومنهم من قال بوجوب الأداء أول الوقت أو العزم أول الوقت على الأداء في المختار، والعزم بدل عن التقديم لا عن الفعل⁽²⁾.

قال في الذخيرة: وهو الذي تقتضيه أصول مالك؛ لأن من توجه عليه الأمر ولم يفعل ولم يعزم على الفعل فهو معرض عن الأمر بالضرورة، والمعرض عنه عاص، والعاصي يستحق العقاب⁽³⁾.

وفي ترك العزم أيضا عدم التمييز بين الواجب الموسع والمندوب في جواز الترك، وأجيب بحصول التمييز بغيره، وهو أن تأخير الواجب عن جميع الوقت المقدر يؤثم، والقائل بوجوب العزم منا هو القاضيان: عبد

(1) انظر شرح التنقيح (120).

(2) انظر الضياء اللامع (240/1 - 241).

(3) الذخيرة (23/2).

الوهاب والباقلاني⁽¹⁾.

قال في التنقيح: ومذهبنا جوازه يعني جواز التأخير، وقال في شرحه: والقول بالتوسعة واشتراط البذل مذهبنا ومذهب الشافعية⁽²⁾.

قال في التنقيح، والخطاب عندنا متعلق بالقدر المشترك بين أجزاء الزمان الكائنة بين الحدين، فلا جرم صح أول الوقت لوجود المشترك، ولا يَأْتُم بالتأخير لبقاء المشترك، ويَأْتُم إذا فوت جملة الوقت بتعطيل المشترك الذي هو متعلق الوجوب، فلا ترد علينا مخالفة قاعدة البتة بخلاف غيرنا⁽³⁾. انتهى.

ثم ذكر في الشرح. قولي هذه الفرقة باشتراط العزم وعدمه⁽⁴⁾. والضمير في قوله: في البيت (فيه) للمختار.

فائدة: قال الكمال، قال الأصحاب في جمع التأخير: إنه يجب على المسافر أن يقصد في وقت الأولى الإتيان بها في وقت الثانية، جمعا لتمييز تأخير الواجب عن غيره.

321 أَوْ هُوَ مَا مُكْلَفٌ يُعَيَّنُ

يعني أن وقت الأداء هو ما يعينه المكلف للأداء لا تعيين له غير ذلك،

(1) انظر شرح المحلي على جمع الجوامع مع حاشية البناني (188/1).

(2) شرح التنقيح (120 - 122).

(3) شرح التنقيح (120).

(4) شرح التنقيح (122).

نقله الباجي عن بعض المالكية⁽¹⁾.

وَحُلْفُ ذِي الْخِلَافِ فِيهِ بَيِّنٌ

يعني أنه نقل عن المخالفين لنا في المذهب الخلاف في الواجب الموسع، وأشار إلى تفصيل ذلك بالبيت بعد فقال:

322 فَقِيلَ الْآخِرُ

بكسر الخاء، يعني أن الحنفية قالوا: إن وقت الأداء هو الآخر من الوقت المختار لانتفاء وجوب الفعل قبله. كذا علله المحلي⁽²⁾. وفيه عندي الاستدلال على الشيء بنفسه، وذلك هو المصادرة، وهي غير مقبولة عند أهل الجدل. فإن قدم عليه بأن فعل قبله في الوقت، فتعجيل للواجب مسقط له كتعجيل الزكاة قبل وجوبها.

والذي حكاه ابن الحاجب، عن الحنفية أنه نفل ناب مناب الفرض، والصحيح عندهم وهو قول الجمهور منهم القول بالواجب الموسع، كما نقله الزركشي وغيره عنهم⁽³⁾، ورد عليهم في شرح التنقيح بأنه إذا عجل لم يفعل الواجب على قولهم، وإجزاء غير الواجب عنه خلاف الأصل والقواعد.

(1) الضياء اللامع (241/1).

(2) شرح المحلي على جمع الجوامع مع حاشية البناني (188/1).

(3) انظر تشنيف المسامع (117/1).

وَقِيلَ الْأَوَّلُ

يعني أن بعض الشافعية قالوا: إن وقت أدائه هو أول الوقت، لوجوب الفعل بدخول الوقت، فإن أخر عنه فقضاء، وإن فعل في الوقت فيأثم بالتأخير عن أوله، قال الفهري⁽¹⁾: لا يعرف هذا القول في مذهب الشافعي.

وَقِيلَ مَا بِهِ الْأَدَاءُ يَتَّصِلُ

يعني أن المشهور عن الحنفية قول بعضهم: إن وقت الأداء هو الجزء الذي اتصل به الأداء من الوقت، أي لاقاه الفعل بأن وقع فيه، وحيث لم يقع الفعل في الوقت، فوقت أدائه الجزء الأخير من الوقت لتعيينه للفعل فيه حيث لم يقع فيما قبله.

وقال الكرخي من الحنفية: إن قدم الفعل على آخر الوقت وقع واجبا، بشرط بقائه مكلفا إلى آخر الوقت، فإن مات أو جن قبله وقع ما قدمه نفلا⁽²⁾.

يُوجِبُ وَاحِدًا عَلَى اسْتِثْوَاءِ

يعني أن الأمر بواحد مبهم من أشياء مختلفة معينة يوجب واحدا منها لا بعينه، وهو القدر المشترك بينها في ضمن أي معين منها؛ لأنه المأمور

(1) شرح المعالم (335/1).

(2) انظر الأحكام للأمدى (193/1).

به، ولا فرق في ذلك الواحد المبهم بين المتواطئ، كأعتقد هذا العبد، أو هذا العبد، والمشكك، كما في آية كفارة اليمين، فالواحد منها لا بعينه هو القدر المشترك بينهما، وإن اعترضه اللقائي بقوله في هذا الكلام - وإن كان هو حاصل كلامهم - نظر، إذ المشترك بين أشياء ليس واحدا منها ضرورة، بل كل منها واحد منه⁽¹⁾. انتهى.

وأجاب في الآيات البينات بأن قولهم المذكور ليس معناه، إلا أن مفهوم الواحد منها لا بعينه القدر المشترك بينها ضرورة تحقق هذا المفهوم في كل منها وصدقه عليه، فيكون مشتركا بينها، وليس معناه أن ذات الواحد منها القدر المشترك⁽²⁾. انتهى.

وقولنا: في ضمن أي معين هو ظاهر على مذهب ابن الحاجب، من أن الأمر بالكلي أمر بجزئي مطابق له لامتناع وجود الكلي في الخارج، وأما على مذهب السيد، من أن الواجب الأمر الكلي، فإن المراد أن الواجب القدر المشترك لا من حيث تعينه في بعض أفرادها، لكن التعيين من ضرورة تحقيقه. قاله في الآيات البينات⁽³⁾.

وذلك نظير أن الأمر لطلب الماهية لا لتكرار أو مرة، والمرة ضرورية، قال في الآيات البينات: بقي أنه، هل المراد بالمفهوم الكلي الذي ذكر أنه الواجب أهو الكلي المنطقي، أو الكلي الطبيعي؟ والذي يظهر الثاني⁽⁴⁾. انتهى.

(1) الآيات البينات 316/1.

(2) الآيات البينات 316/1.

(3) الآيات البينات بتصرف 317/1.

(4) الآيات البينات بتصرف 317/1.



والكلي المنطقي هو ما لا يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه، والطبيعي هو الحقيقة الكلية من حيث هي هي، لا بقيد كلية فيها ولا جزئية. وإن كانت في نفس الأمر كلية. قاله اليوسي⁽¹⁾ في نفائس الدرر⁽²⁾.

وقولنا: يوجب واحدا لا بعينه قال في الآيات البيّنات: حيث كان للوجوب كما هو ظاهر، فإن كان للندب كان المندوب واحدا لا بعينه. انتهى⁽³⁾. وقد صرح زكرياء بأنه القياس⁽⁴⁾.

وهذه المسألة تعرف بمسألة الواجب المخير، فالواجب هو القدر المشترك بينها، وخصوصياتها متعلق التخير، فما هو واجب لا تخير فيه، وما هو مخير لا وجوب فيه.

قال في التنقيح⁽⁵⁾، قالت المعتزلة: الوجوب متعلق بجملة الخصال، وعندنا وعند بقية أهل السنة بواحد لا بعينه، ويحكى عن المعتزلة أيضا أنه متعلق بواحد متعين عند الله تعالى، وهو ما علم أن المكلف سيوقعه، وهم ينقلون أيضا هذا المذهب عنا. انتهى⁽⁶⁾.

(1) هو أبو علي الحسن بن مسعود بن محمد اليوسي نسبة إلى قبيلة آيت يوسي من قبائل المغرب، مفخرة المغرب وأبرز علمائها، قال عنه الكتاني: «عالم المغرب ونادته وقلعته»، ولد سنة 1040 هـ تلقى العلم في جميع نواحي المغرب، حتى إنه نعت بغزالي عصره، من مؤلفاته: حاشية على كبرى السنوسي، وشرح داليتة المعروفة في مدح الشيخ الناصري توفي رحمه الله سنة 1102 هـ وقيل 1107 هـ تنظر ترجمته في شجرة النور (328) والأعلام: (223/2).

(2) نفائس الدرر في حواشي المختصر، اللوحة 41.

(3) الآيات البيّنات 315/1.

(4) حاشية الشيخ زكريا الأنصاري 329/1.

(5) شرح التنقيح ص 122.

(6) شرح التنقيح ص 122.

ثم قال يجزئه كل معين منها لتضمنه القدر المشترك، وفاعل الأخص فاعل الأعم ولا يأثم بترك بعضها إذا فعل البعض؛ لأنه تارك للخصوص المباح، فاعل للمشارك الواجب، ويأثم بترك الجميع لتعطيله المشترك بينها⁽¹⁾. انتهى.

ثم قال في شرحه: إن القدر المشترك بين الخصال المخير فيها متعلق خمسة أحكام: الوجوب ولا يثاب ثواب الواجب إذا فعل الجميع، إلا على القدر المشترك، ولا يعاقب عقاب تارك الواجب إذا ترك الجميع، إلا على القدر المشترك، ولا تبرأ ذمته إذا فعل، إلا بالقدر المشترك، ولا ينوي أداء الواجب إلا بالقدر المشترك⁽²⁾. انتهى.

قوله: على استواء؛ أي يوجب من تلك الأشياء واحدا لا بعينه، فالأشياء المخير فيها مستوية في ذلك الواحد لا بعينه؛ لأنه قدر مشترك بينها، خلافا للمعتزلة في إنكارهم إيجاب واحد لا بعينه.

تَنْبِيْهُ: اعترض بعضهم الأمر بواحد من أشياء يوجب واحدا لا بعينه، بأن الأمر بواحد معناه إيجابه، فيتحد الموضوع والمحمول، وأجيب بأن الموضوع مقيد بالواحد المبهم في الظاهر من أشياء، والمحمول مقيد بواحد منها لا بعينه في الواقع، وهما متغايران، وكأنه قيل: الأمر بواحد مبهم في الظاهر أمر بواحد لا بعينه في الواقع، ويصح حمل الأمر على النفسي، ولا يتعين حمله على اللفظي. قاله في الآيات البينات⁽³⁾.

(1) شرح التنقيح ص 122.

(2) شرح التنقيح ص 122.

(3) الآيات البينات (315/1).

فائدة: للتخير والترتيب ألفاظ تدل عليهما في اللغة، فإن الله تعالى إذا قال: افعلوا كذا أو كذا، أو افعلوا إما كذا وإما كذا، فهو للتخير، وإذا قال: فإن لم يجد كذا فليفعل كذا ونحوه، فالأكثر فيه الترتيب، وقد يأتي للحصر نحو ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾⁽¹⁾، وإن لم يكن هذا العدد زوجا فهو فرد، ومعناه أن الحجة الشرعية الكاملة من الشهادة في الأموال منحصرة في الرجلين والرجل والمرأتين⁽²⁾.

قال في شرح التنقيح: وأما الشاهد واليمين والنكول وغير ذلك فليس حجة تامة من الشهادة، بل من الشهادة وغيرها وهو اليمين، وكلها لا شهادة فيها كاليمين والنكول، فتصير الآية دليلا على عدم قبول أربع نسوة في الأموال، كما نقل عن الشافعي انتهى باختصار⁽³⁾.

إذا تقرر ذلك علمت أن الشارع إذا قال: أعتق عبدا، أو أخرج شاة في الزكاة مثلا، لا يكون واجبا مخيرا لعدم الصيغة، وإن كان الكلام لم يوجب خصوص عبد ولا شاة، بل مفهوم كل منهما من غير تعيين.

(1) البقرة من الآية (281).

(2) شرح التنقيح (123).

(3) شرح التنقيح (123).

ذو الكفاية

أي المطلوب على وجه الكفاية طلبا جازما كان أم لا ، وسمي به لأن البعض يكفي فيه ، وسمي ذو العين به لتعلقه بكل عين⁽¹⁾.

والخطاب متعلق في الأبواب الثلاثة بالقدر المشترك ، لكن في الواجب الموسع هو الواجب فيه ، وفي الكفاية الواجب عليه ، وفي المخير الواجب نفسه ، والقدر المشترك في الكفاية هو كون المطلوب فعل أحد الطوائف .
قاله في شرح التنقيح⁽²⁾:

324 مَا طَلَبَ الشَّارِعُ أَنْ يُحْصَلَ دُونَ اغْتِبَارِ ذَاتِ مَنْ قَدْ فَعَلَ

يحصل مبني للمفعول عكس فعل ، يعني أن ذا الكفاية هو ما قصد الشارع بطلبه مجرد حصوله من غير نظر إلى ذات فاعله إلا بالتبع للفعل ضرورة أنه لا يحصل دون فاعل ، فيشمل ما هو ديني كصلاة الجنابة ، ودنيوي كالحرف ، وخرج بقوله: من غير نظر بالذات إلى فاعله ذو العين ، فإنه قصد حصوله من كل عين ، أي واحد من المكلفين ، أو من عين مخصوصة كالنبي - ﷺ - فيما فرض عليه دون أمته .

(1) شرح التنقيح (124).

(2) شرح التنقيح (123).

325 وَهُوَ مُفَضَّلٌ عَلَى ذِي الْعَيْنِ فِي زَعْمِ الْأُسْتَاذِ مَعَ الْجُونِيِّ

يعني أن الأستاذ أبا إسحاق الإسفراييني⁽¹⁾، وإمام الحرمين، وأباه أبا محمد الجويني⁽²⁾، ذهبوا إلى أن المطلوب على وجه الكفاية أفضل من العين⁽³⁾. وعبرت عن قولهم بالزعم تبعاً للسبكي مشيراً به إلى أن فيه نظراً، لأن زعم صيغة تضعيف.

وإنما كان القيام بذِي الكفاية أفضل؛ أي أكثر ثواباً؛ لأنه يسان بقيام البعض به الكافي في الخروج عن عهده جميع المكلفين عن الإثم المترتب على تركهم له، وفرض العين إنما يسان بالقيام به عن الإثم البعض القائم به فقط، وسقوط الإثم بقيام البعض بالسنة موجود بناء على ما قاله أبو إسحاق الشاطبي من أن المندوب الجزئي واجب بالكلي، كالأذان في المساجد وصلاة العيدين، فلو تمالأ أهل بلد على ترك ذلك أجبروا ولو بالقتل⁽⁴⁾.

(1) هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الإسفراييني من كبار أصوليي الشافعية وفقهائهم، روى عن دعلج وجماعة، وروى عنه أبو بكر البيهقي، له مؤلفات منها الجامع في أصول الدين، وكتاب في أصول الفقه توفي سنة 418 هـ. تنظر ترجمته في الوافي بالوفيات (70/9)، وشذرات الذهب (90/5).

(2) والد إمام الحرمين هو عبد الله بن يوسف بن عبد الله الجويني، يلقب بركن الإسلام، عالم أوتي البراعة في عدة فنون كاللغة والأدب والتفسير، درس على أبي يعقوب الأبلوردي، وأبي بكر القفال، من مؤلفاته تفسير كبير للقرآن، وكتاب التلخيص، وكتاب الفروق، توفي سنة 438 هـ. تنظر ترجمته في الوافي بالوفيات (363/17) والأعلام (146/4).

(3) انظر شرح المحلي على جمع الجوامع مع حاشية البناني 184/1.

(4) انظر الموافقات (94/1).

قال المحلي: والمتبادر إلى الأذهان - وإن لم يتعرضوا له فيما علمت - أن فرض العين أفضل لشدة اعتناء الشارع به بقصده حصوله من كل مكلف في الأغلب⁽¹⁾. انتهى.

واحترز بالأغلب عما خص به النبي - ﷺ - وغيره، قال زكرياء: لم يتعرضوا له أي صريحا، وإلا فقد تعرضوا له ضمنا كقول أئمتنا تبعاً للإمام الشافعي: إن قطع طواف الفرض لصلاة الجنازة مكروه؛ لأنه لا يحسن ترك فرض العين لفرض الكفاية، فتعليلهم هذا يقتضي أفضلية فرض العين على فرض الكفاية، وهو الأوجه ولا ينافيه تقديم إنقاذ المشرف على الغرق على الصيام في حق صائم لا يتمكن من إنقاذه إلا بالإفطار؛ لأن هذا التقديم ليس للأفضلية بل لخوف الفوات، وهو لا يدل عليها⁽²⁾. انتهى.

قال في الآيات البيّنات لا يخفى ظهوره في المطلوب، وإن أمكن أن يصدق هذا التعليل بتساويهما، إذ لا يحسن قطع الشيء لمساويه إذ لا مزية له عليه⁽³⁾. انتهى.

326 مِرْهُ مِنَ الْعَيْنِ بِأَنْ قَدْ حُطَّلَا تَكْرِيرُ مَصْلَحَتِهِ إِنْ فَعَلَا

هذا تمييز آخر بين ما شرع على الكفاية وما شرع على الأعيان، فالأول لا يتكرر مصلحته بتكرره، كإنقاذ الغريق، فإذا شيل من البحر فالنازل فيه بعد ذلك لا يحصل مصلحة، وكذلك إطعام الجائع وقتل الكافر، والثاني

(1) انظر شرح المحلي على جمع الجوامع مع حاشية البناني (184/1).

(2) حاشية زكرياء الأنصاري 345/1.

(3) الآيات البيّنات 327/1.

تكرر مصلحته بتكرره، كالصلوات الخمس؛ فلذلك شرع على الأعيان تكثيراً لمصلحته، مصلحة⁽¹⁾ الصلوات الخضوع، وتفهم كلام الله تعالى ومناجاته، وصلاة الجنازة مصلحتها ظن حصول المغفرة للميت، وذلك حاصل بأول مرة لقوله تعالى: ﴿أَذْعُوبِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾⁽²⁾، وتكررها لا يحصل القطع بها، والشرع إنما يكلف بالمصالح التي يمكن تحصيلها قطعاً أو ظناً، وهذا لا يمكن فيه القطع، فلو لم يكف الظن تعذر التكليف. قاله في شرح التنقيح⁽³⁾.

قوله: حظل بمعنى منع، وهو مبني للمفعول كفعل.

327 وَهُوَ عَلَى الْجَمِيعِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ لِإِثْمِهِم بِالْتَّوَكُّلِ وَالتَّعَذُّرِ

يعني أن ذا الكفاية فرضاً أو ندباً مشروع على جميع المكلفين عند الجمهور، لإثم الجميع بتركه؛ ولتعذر خطاب المجهول؛ وللفرار من لزوم الترجيح بلا مرجح؛ ولقوله تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا يَوْمِ الْآخِرِ﴾⁽⁴⁾ وقوله: ﴿قَاتِلُوا قَوْمًا فَفَرَّ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ﴾، الآية. وقوله: ﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ﴾⁽⁵⁾، الآية⁽⁶⁾.

(1) هكذا في الأصل والنسخة م، وفي بقية النسخ فمصلحة.

(2) غافر من الآية: (60).

(3) شرح التنقيح ص 126.

(4) التوبة من الآية: (29).

(5) آل عمران من الآية: (104).

(6) الضياء اللامع (233/1). وشرح المحلي على جمع الجوامع حاشية البناني (184/1).

فإن القرافي استدلل بالآيتين الأخيرتين على أن الوجوب متعلق بالمشترك؛ لأن المطلوب فعل إحدى الطوائف، ومفهوم إحداها قدر مشترك بينهما لصدقه على كل طائفة منها كصدق الحيوان على جميع أنواعه⁽¹⁾. انتهى.

ولو سلم أن الوجوب لم يتلحق بالمشترك وجب تأويل الآيتين ونحوهما بالسقوط بفعل الطائفة، جمعا بينه وبين ظاهر قوله تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ الآية، ونحوه قاله المحشيان⁽²⁾: وما ذهب إليه الجمهور هو ظاهر نص الشافعي في الأم⁽³⁾.

328 وَفِعْلٌ مَنْ بِهِ يَقُومُ مُسْقِطٌ

يعني أنه على مذهب الجمهور من كونه على الجميع، لا يلزم منه أنه لا يسقط الطلب به والإثم إلا بفعل الجميع، بل يسقطان بفعل البعض له، قال حلولو: وعدم علم بعضهم به ليس بمانع من الوجوب بل من الأداء⁽⁴⁾. انتهى.

329 مُعَيَّنًا أَوْ مُبْهَمًا أَوْ فَاعِلًا خُلِفَ عَنِ الْمُخَالَفِينَ نَقْلًا وَقِيلَ: بِالْبَعْضِ فَقَطْ يَرْتَبُ

(1) شرح التنقيح ص 124 والضياء اللامع (233/1).

(2) حاشية زكرياء الأنصاري 489/1، الدرر اللوامع في تحرير شرح جمع الجوامع: لابن أبي شريف اللوحة: (25).

(3) انظر الرسالة (360/2).

(4) الضياء اللامع (233/1).



يعني أنه نقل عن المخالفين للجمهور خلاف، هو أن ما كان على الكفاية أنه على البعض وفاقا للإمام الرازي، ف قيل: البعض معين عند الله تعالى مبهم عندنا، يسقط الطلب بفعله أو بفعل غيره، كما يسقط الدين عن الشخص بأداء غيره⁽¹⁾.

وقيل: البعض مبهم إذ لا دليل على تعيينه، واختاره الأبياري منا، فمن قام به سقط الطلب بفعله، وقيل: البعض من قام به لسقوطه بفعله. ونقل الرهوني أنهم الذين شهدوا ذلك الشيء، والشهود أعم من القيام⁽²⁾، فأهل هذا القول قائلون بالتعيين عندنا.

واستدل السبكي لكونه على البعض بقوله تعالى: ﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ﴾⁽³⁾، الآية. لكن قال ابن الحاجب: يجب تأويلها بالسقوط بالبعض جمعا بين الأدلة⁽⁴⁾.

وقال الزركشي: - معترضا على السبكي - في الاستدلال به نظر. ثم جلب كلام القرافي المتقدم، وتبعه المحشيان على ذلك الاعتراض، لكن انتصر في الآيات البيّنات للسبكي على عادته في الانتصار له وللمحلي، فإنه جعل أكبر غرضه في الكتاب دفع ما أورد عليهما من الاعتراضات، ذكر ذلك في أول ورقة منه، ولفظه بعد ذكر تأويل ابن الحاجب المتقدم: لا يخفى ما فيه، فإن تأويلات أدلة المصنف الظاهرة في مطلوبه كما لا يخفى

(1) انظر شرح المحلي على جمع الجوامع مع حاشية البناني (185/1).

(2) انظر تحفة المسؤول (31/2).

(3) آل عمران من الآية: (104).

(4) الآيات البيّنات (329/1).

للجمع بينها وبين قوله تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾، ونحوه ليس أولى من العكس لذلك⁽¹⁾.

وأما قول شيخ الإسلام - يعني زكرياء - قال الزركشي: في الاستدلال به نظر، وقد استدل به القرافي على أن الوجوب متعلق بالمشترك... إلخ. فلا يخفي ما فيه؛ لأن هذا لا ينافي مختار المصنف؛ لأن حاصله أنه على بعض مبهم، والبعض المبهم هو القدر المشترك⁽²⁾. انتهى.

قوله: وقيل بالبعض... إلخ. فاعل يرتبط ضمير ذي الكفاية، أي يرتبط ذو الكفاية؛ أي التكليف به، بالبعض حال كون البعض معينا أو مبهما أو فاعلا.

قوله: خلف... إلخ. خبر مبتدأ محذوف، أي ما ذكر خلف منقول عن المخالفين للجمهور.

330 مَا كَانَ بِالْجَزْئِيِّ نَدْبُهُ عَلِيمٌ فَهُوَ بِالْكُلِّيِّ كَعِيدٍ مُنْحَتِمٍ

يعني أن أبا إسحاق الشاطبي⁽³⁾ قال: إن ما كان مندوبا بالنظر إلى جزئياته؛ أي آحاده فهو واجب بالنظر إلى كليته؛ أي مطلقه، يعني مندوبا على الكفاية وواجبا عليها، كالأذان في المساجد وصلاة الجماعة والعידين، ويدل لذلك قول الخطاب: إن إقامة السنن الظاهرة واجبة على الجملة لو تركها

(1) الآيات البينات (329/1)، الدرر اللوامع في تحرير شرح جمع الجوامع: لابن أبي شريف اللوحة: (25).

(2) الآيات البينات (329/1).

(3) انظر الموافقات (94/1).

أهل بلد قوتلوا، وقول ابن عبد البر: لم يختلفوا أن الأذان واجب في الجملة على أهل المصر؛ لأنه شعار الإسلام، وقول ابن رشد: إن صلاة الجماعة فرض كفاية من حيث الجملة، سنة في كل مسجد، فضيلة للرجل في خاصته⁽¹⁾.

قوله: سنة في كل مسجد يعني على الكفاية، إذ لا نظر إلى ذات الجماعة المصلية في كل مسجد، فلو أقامها عشر أهل البلد في كل مسجد لكان ذلك محصلا سنتها وفرضها، وإذا أقيمت في بعض دون بعض كان تركا لسنة الكفاية، والمخاطب بها حينئذ البعض الآخر، وإذا تركت بالكلية أثموا لتركهم الواجب الذي هو تحصيلها ولو مرة.

331 وَهَلْ يُعَيِّنُ شُرُوعُ الْفَاعِلِ فِي ذِي الْكِفَايَةِ خِلَافَ يَنْجَلِي

يعني أنهم اختلفوا فيما شرع على الكفاية هل يتعين بالشروع فيه فيصير فرض الكفاية فرض عين، ومندوب الكفاية مندوب عين أولا يتعين به⁽²⁾؟.

قال حلولو: والأقرب عندي أنه لا يتعين بالشروع إن كان هناك من يقوم به؛ لأن المقصود حصول الفعل من غير نظر بالذات إلى فاعله، إلا فيما قام الدليل على وجوب إتمامه بالشروع، كصلاة الجنازة بخلاف تكفين الميت ودفنه، ويتعين عندنا بعض فروض الكفاية بتعيين الإمام، كتعيينه طائفة للجهاد. قال ابن عبد السلام: ولا يتعين عليه القضاء بتعيين الإمام، وله الفرار منه لعظم خطره⁽³⁾. انتهى.

(1) المقدمات الممهدة (1/165).

(2) انظر البحر (1/249).

(3) الضياء اللامع (1/236).

وقال المحلي: إن الاستمرار في صف الجهاد يجب اتفاقا لما في الانصراف من كسر قلوب الجند⁽¹⁾.

332 فَأَخْلَفَ فِي الْأَجْرَةِ لِلتَّحْمَلِ قَرَعَ عَلَى ذَاكَ الْخِلَافِ قَدْ بُلِيَ

يعني أن الخلاف في جواز أخذ الأجرة على التحمل للشهادة فرع قد بلي بالبناء للمفعول؛ أي علم بناؤه على الخلاف في تعيين ذي الكفاية بالشروع، فمن قال يتعين منع؛ لأن فرض العين لا تؤخذ عليه الأجرة، ومن قال: لا، أجاز، وبلي بالباء الموحدة بمعنى الاختبار؛ أي العلم.

333 وَغَالِبُ الظَّنِّ فِي الْإِسْقَاطِ كَفَى وَفِي التَّوَجُّهِ لَدَى مَنْ عَرَفَا

يعني: أن أهل المعرفة كالإمام الرازي، والقرافي، قالوا: إنه يكفي في توجه الخطاب بذي الكفاية غلبة الظن أن غيره لم يفعله، وكذلك يكفي في إسقاطه عمن لم يفعلوه غلبة الظن أنه قد فعله غيرهم. وخالف الفهري في السقوط، وقال: ما يتصور العلم بحصوله كميته خوطب بكفنه ودفنه، فلا يسقطه إلا العلم بالامثال، وما يتعذر العلم به، كما في قيام طائفة بالجهاد لإعلاء كلمة الدين يكفي في سقوطه الظن⁽²⁾. انتهى.

فمن لم يظن حصول فعل الغير ولا انتفاءه لا يتعلق به الوجوب؛ لأن التكليف في فرض الكفاية موقوف على حصول الظن الغالب، فقبل حصوله

(1) شرح المحلي على جمع الجوامع مع حاشية البناني (186/1).

(2) الضياء اللامع: (239/1).

لا يتعلق به تكليف . قاله المحشي (1) .

وقال أيضا عن المحصول: وإن غلب على ظن كل طائفة أن غيرهم لا يقوم به وجب على كل طائفة القيام به، وإن غلب على ظن كل طائفة أن غيرهم يقوم به سقط الفرض عن كل طائفة، وإن كان يلزم منه أن لا يقوم به أحد؛ لأن تحصيل العلم بأن غيرهم، هل يفعل هذا الفعل أو لا غير ممكن، إنما الممكن تحصيل الظن (2) . انتهى .

ويشهد مفهوم هذا التعليل لما قاله الفهري، فلعل كلامه بيان لمрадهم لا خلاف، وإن جعله حلولاً خلافاً، وقوفاً مع ظاهر إطلاق غيره، مع أن الذي نقل عنه الإطلاق هو الرازي صاحب المحصول، والقرافي، وكلام المحصول قد رأيته، والقرافي قد علل الاكتفاء بغلبة الظن بعظم مشقة العلم، وأحرى عدم إمكانه، والضابط عند القرافي أن الجهل يغتفر في كل موضع يشق فيه العلم (3)، وقد نظم كلامه ميارة في التكميل في قوله (4):

وضابط المعفو من جهل عرى ما شق الاحتراز أو تعذرا

وعطف التعذر على المشقة من عطف الرديف .

334 قُرُوضُهُ الْقَضَا كُنْهِي أَمْرٍ رَدَّ السَّلَامَ وَجِهَادِ الْكُفْرِ

قوله: (أمر رد السلام) معطوفان على مجرور الكاف بمحذوف .

(1) الدرر اللوامع في تحرير شرح جمع الجوامع: لابن أبي شريف اللوحة: (25) .

(2) الدرر اللوامع في تحرير شرح جمع الجوامع: لابن أبي شريف اللوحة: (25) .

(3) انظر شرح التنقيح (125) .

(4) انظر شرح التكميل (379) .

هذا شروع في حصر فروض الكفاية بالعد بعد حصرها مع مندوباتها بالحد، أولها القضاء بين الناس لدفع التخاصم، والثاني والثالث الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر - والندب من المعروف - حيث لم ينصب لهما أحد، وإلا تعين عليه كما يتعين الجهاد على من عينه الإمام. الرابع رد السلام. الخامس جهاد الكفار في كل سنة على السلطان والناس معه، ومندوبه بعث السرايا وقت الغرة.

335 فَتَوَى وَحَفِظَ مَا سَوَى الْمَثَانِي زِيَارَةُ الْحَرَامِ ذِي الْأَرْكَانِ

الفتوى هي السادس وهي الإخبار بالحكم لا على وجه الإلزام عكس القضاء، فيجب على من سئل عن أمر مهم محتاج إلى بيانه أن يجيب عنه، وتتعين إذا كان السؤال عن واقعة دينية يخاف فواتها وانفرد المسؤول، وإن اختلف شرط كانت فرض كفاية. السابع حفظ القرآن سوى الفاتحة فإنها فرض عين، وحفظ سورة معها سنة عين. الثامن زيارة بيت الله الحرام كل سنة، إلا لعذر لا يستطاع معه الوصول إليه. قوله: (ذي الأركان) لمجرد المدح بالنسبة إلى نعت الأركان المحذوف للعلم به؛ أي الأركان التي يتمسح بها ويتبرك.

336 إِمَامَةٌ مِنْهُ وَدَفْعُ الضَّرَرِ وَالْإِحْتِرَافُ مَعَ سَدِّ الثُّغْرِ

التاسع منه: الإمامة الكبرى وهي نصب الخليفة، وإلا أثم بتركها أهل الحل والعقد والصالح للقيام بها. العاشر: دفع الضرر عن الأنفاس والأموال التي لا تستحقه شرعا، كفداء الأسارى، ودفع الصائل عن المصول إليه،

وإطعام الجائع، وستر العورة. الحادي عشر: الاحتراف المهم، كالحراثة والتجارة لا غير المهم كنقش الحيطان، وتزويق البيوت، الثاني عشر: سد الثغور: جمع ثغر بفتح فسكون، وهو ما يلي دار الحرب وموضع المخافة من فروج البلدان.

337 حَضَانَةٌ تَوْثُقُ شَهَادَةً تَجْهِيْزُ مَيْتٍ وَكَذَا الْعِيَادَةُ

الحضانة بكسر الحاء وفتحها، وهي الثالث عشر والمراد بها حضانة اللقيط. ابن الحاجب والتقاطه فرض كفاية، خليل؛ لأن حفظ النفوس واجب وكان على الكفاية؛ لأن المقصود يحصل بواحد. ابن الحاجب: وليس له رده بعد أخذه⁽¹⁾. خليل: لأن فرض الكفاية يتعين بالشروع فيه كالنافلة. انتهى. إلا أنه قاس فرض الكفاية على النافلة، وهي لا يتعين منها بالشروع إلا سبع تقدمت، وحكم الأصل لا بد أن يكون مسلما عند المستدل، ولعل خليلا يقول بوجوب مطلق النافلة بالشروع وفاقا لأبي حنيفة.

الرابع عشر: التوثق؛ أي كتب الوثائق، وينبغي كما في تبصرة ابن فرحون⁽²⁾، أن يكون كاتب الوثيقة حسن الكتابة، قليل اللحن، عالما بالأمور الشرعية، عارفا بما يحتاج إليه من الحساب وغيره، أميناً، ديناً، عدلاً، ماشياً

(1) جامع الأمهات (460).

(2) هو أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون اليعمري، ولد بالمدينة المنورة سنة 719 هـ وأخذ عن علمائها مثل جمال الدين المطري والودياشي، كان فقهياً أصولياً نحوياً فرضياً موثقاً عالماً بعلم القضاء وطبقات الرجال، له مؤلفات منها تبصرة الحكام والديباج المذهب، وإقليد الأصول في اختصار تنقيح القرافي، ولم يكمله غيرها توفي رحمه الله (799هـ). تنظر ترجمته في نيل الابتهاج (15/1) وشذرات الذهب (608/8).

على منهاج العلماء الأجلاء، إذ الكتابة صناعة شريفة بها يكون ضبط أمور الناس وحفظ دمائهم وأموالهم والاطلاع على أسرارهم، ومن لا يحسن وجوه الكتابة ولا يعرف فقه الوثيقة فلا ينبغي نصبه لذلك؛ لئلا يفسد على الناس كثيرا من معاملاتهم. انتهى⁽¹⁾.

وهذا عندي فيمن قل منه الفساد، أما من كثر فانتصابه حرام؛ لأن ذريعة الحرام حرام كما سيأتي في سد الذرائع.

الخامس عشر: تحمل الشهادة كان فرضا؛ لأن تركه يؤدي إلى إتلاف الحقوق، وكان على الكفاية؛ لأن الغرض يحصل بالبعض. السادس عشر: تجهيز الميت كدفنه، وفي وجوب غسله والصلاة عليه وسنيتها خلاف مشهور. السابع عشر: عيادة المرضى وتمريضهم، لكن تمريضهم داخل في دفع الضرر عن المسلمين.

338 ضِيَاةٌ حُضُورٌ مِّنْ فِي النَّزْعِ وَحِفْظُ سَائِرِ عُلُومِ الشَّرْعِ

الثامن عشر: الضيافة للوارد، قال - ﷺ - (من كان يومن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه، جائزته يوم وليلة وضيافته ثلاثة أيام، وما كان بعد ذلك فهو صدقة، ولا يحل له أن يثوي عنده حتى يحرجه)⁽²⁾.

(1) التبصرة لابن فرحون، بتصرف (282/1).

(2) أخرجه البخاري في صحيحه في مواضع منها (78) كتاب الأدب، (31) باب من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره، رقم (6018) ومسلم في (1) كتاب الإيمان من صحيحه، (19) باب الحث على إكرام الجار والضيف، ولزوم الصمت إلا من الخير، وكون ذلك كله من الإيمان، رقم (47).

قال مالك - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى -: «الضيافة إنما تتأكد على أهل القرى والبوادي ولا ضيافة في الحضر لوجود الفنادق وغيرها؛ لأن القرى يقل الوارد إليها فلا مشقة بخلاف الحضر. انتهى⁽¹⁾».

قال القرافي في الذخيرة: وهذا في غير أهل المعرفة ومن بينهما مودة، وإلا فالحضر والقرى سواء، قال عيسى بن دينار⁽²⁾: جائزته يوم وليلة يتحفه ويكرمه جهده، أو تختص الجائزة بمن لم يرد المقام، والثلاثة بمن أرادها، والزيادة صدقة غير متأكدة⁽³⁾. انتهى.

معنى قول مالك - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى -: والله تعالى أعلم أن الفنادق ينزلون بها، وغيرها وهو الأسواق يشترون منها طعامهم.

التاسع عشر: حضور من كان في النزاع، وهو من احتضره الموت. الموفي عشرين: حفظ سائر علوم الشرع، قال تعالى: ﴿قُلْ لَا تَقْرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةً لِيَتَفَقَّهُوا﴾⁽⁴⁾، الآية. والعلم فرض عين، وهو علمك بحالتك التي أنت عليها، وفرض كفاية، وهو ما عدا ذلك من علوم الشرع من تفسير وحديث وفقه، وما كان وسيلة لها كعلوم الأدب، وهي: النحو

(1) الذخيرة (335/13).

(2) هو أبو محمد عيسى بن دينار بن وهب القرطبي، سمع من ابن القاسم، كانت له الرئاسة في قرطبة، وولى قضاءها، كان عابدا زاهدا، روى عن عمه أبان عن عيسى وابن مطروح وابن وضاح وابن مزين، وابن عبد الحكم وغيرهم، من مؤلفاته: سماعه من ابن القاسم في عشرين مجلدا وكتاب الهدية في الفقه توفي رحمه الله سنة 212 هـ. تنظر ترجمته في ترتيب المدارك (443/4) والأعلام (102/5).

(3) الذخيرة (336/3).

(4) التوبة من الآية: (123).

والبيان واللغة والأصول والطب والعروض والمنطق عند بعضهم، وهو الصواب لكونه يؤدي إلى القوة على رد الشبه وحل الشكوك في علم الكلام الذي هو فرض كفاية، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

والعلوم الشرعية أخص من علوم الشرع؛ لأنها ثلاثة: التفسير والحديث والفقه، وحفظها يكون بتعلمها وتعليمها والتأليف فيها وكتبتها، والشرع ما سنه الله تعالى لعباده واجبا كان أو مندوبا أو مباحا، ووسيلتها كل ما ينتفع به فيها من سائر علوم الشرع غيرها، ولذا كان أكل اللحم من فروض الكفاية لثلا تضعف العقول عن العلوم، والأجساد عن ملاقة الأعداء، فستأصل شأفة⁽¹⁾ الإسلام وتفقد هداة الأنام.

والتزم بعض كون الذكاة عبادة لاشتراط النية فيها، وجعلها القرافي غير قرينة مع وجوب النية فيها.

تنبيهان:

الأول: من فروض الكفاية تشميت العاطس، قال في البيان: هو فرض عين، وقيل: فرض كفاية، وقيل: ندب وإرشاد، والأول أشهر⁽²⁾. انتهى.

الثاني: كل ما ذكر من فروض الكفاية إنما هو إذا تعدد من يقوم به،

(1) في الأصل و م «شفة» والصواب هو المثبت وهو في بعض النسخ، والشأفة جاءت بالهمز وغير الهمز، وهي قرحة تخرج بباطن القدم فتقطع أو تكوى فتذهب. والشأفة الأصل. واستأصل الله شأفته أي أصله. وفي حديث علي عليه السلام: قال له أصحابه لقد استأصلنا شأفتهم، يعني الخوارج. وفي التهذيب: استأصل الله شأفته إذا حسم الأمر من أصله. لسان العرب: (167/9 - 168) مادة شأف.

(2) انظر البيان والتحصيل (141/17).

فإن انفرد كان فرض عين عليه، وكذلك في المندوب.

339 وَغَيْرُهُ الْمَسْنُونُ كَالْإِمَامَةِ وَالْبَدْءُ بِالسَّلَامِ وَالْإِقَامَةُ

يعني أن غير ما ذكر من فروض الكفاية مما يكتفى فيه بفعل بعض الناس مسنون، والمراد به ما يشمل المندوب كالإمامة للصلاة، فهي سنة مؤكدة، وقيل: فرض كفاية، وكالإقامة للصلاة، والابتداء بالسلام، قال في التنقيح: الكفاية والأعيان كما يتصوران في الواجبات يتصوران في المندوبات، كالأذان والإقامة والتسليم والتشميت، وما يفعل بالأموات من المندوبات فهذه على الكفاية⁽¹⁾. انتهى.

*** ** *

(1) شرح التنقيح ص (126).

النهي «أي النفسي»

340 هُوَ اقْتِضَاءُ الْكَفِّ عَنِ فِعْلٍ وَدَعٍ وَمَا يُضَاهِيهِ كَذَرٌ قَدْ اِمْتَنَعَ

يعني أن النهي النفسي هو اقتضاء كف عن فعل لا بقول كف ونحوه، كذر ودع وخل واترك. قوله: وما يضاهيه... إلخ. أي ما يشابه دع كذر، امتنع دخول مدلوله في النهي.

والمراد بالاقتضاء عندنا الجازم؛ لأنه حقيقة في التحريم، والمراد بالفعل نحو الأمر والشأن، فيشمل القول والفعل المعروف والقصد وغيرهما. قاله في الآيات البينات⁽¹⁾، ويحد اللفظي بالقول الدال على ما ذكر.

341 وَهُوَ لِلدَّوَامِ وَالْفُورِ مَتَى عَدَمُ تَقْيِيدٍ بِضِدٍّ تَبَعًا

يعني أن النهي النفسي يدل على الدوام دلالة الالتزام لا مطابقة للزوم الدوام لامثال النهي، فإذا قلت لغيرك: لا تسافر فقد منعتك من إدخال ماهية السفر في الوجود، ولا يتحقق امتثال ذلك إلا بامتناعه من جميع أفراد السفر، فكان لازماً للامثال ينتفي بانتفائه الامثال، وكذا يدل على الفور إجماعاً أو على المشهور ما لم يقيد بالمرة أو التراخي، فإن قيد بالمرة كانت مدلوله

(1) الآيات البينات (322/2).

وضعا. وقيل: مجازا، وإن قيد بالتراخي حمل عليه، مثالهما لا تسافر غدا، فإنه متراخ والسفر فيه مرة من السفر باعتبار سفر كل يوم.

342 وَاللَّفْظُ لِلتَّحْرِيمِ شَرْعًا وَافْتَرَقَ لِلكُزْهِ وَالشُّرْكََةِ وَالْقُدْرِ الْفَرْقُ

يعني أن صيغة النهي عندنا حقيقة في التحريم شرعا، وقيل: لغة، وقيل: عقلا، قال في التنقيح: وهو عندنا للتحريم⁽¹⁾. انتهى.

نحو: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْنَى﴾، وافترقت مذاهب الفرق المخالفة لنا، فمنهم من قال: للكرهية، نحو لا تأكل بشمالك، ولم نقل وخلاف الأولى؛ لأنه مما أحدثه المتأخرون، ولأنه إنما يستفاد من أوامر الندب لا من صيغة النهي التي الكلام فيها، ومنهم من قال: مشترك بين التحريم والكرهية، ومنهم من قال: للقدر المشترك بين التحريم والكرهية، وهو طلب الترك جازما أم لا⁽²⁾.

343 وَهُوَ عَنْ فَرْدٍ وَعَنْ مَا عُدَّدَا جَمْعًا وَفَرْقًا وَجَمِيعًا وَجِدًا

يعني أن النهي قد يكون عن شيء واحد نحو لا تزن، وقد يكون عن متعدد كالحرام المخير كالأختين نحو لا تتزوج هندا وأختها، فعليه ترك إحداهما فقط، فلا مخالفة إلا بجمعهما، وقد يكون عن متعدد فرقا، كالنعلين تلبسان أو تنزعان، ولا يفرق بينهما بلبس أو نزع إحداهما فقط،

(1) شرح التنقيح ص 134.

(2) انظر الآيات البيئات 362/2.

فهو منهي عنه أخذاً من حديث الصحيحين (لا يمشين أحدكم في نعل واحدة ليتعلهما جميعاً أو يخلعهما جميعاً)⁽¹⁾⁽²⁾. وقد يكون عن متعدد جميعاً، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْعَمْهُنَّ أَثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾⁽³⁾، فإن أو بمعنى الواو.

وقوله: جمعا وفرقا وجميعا تمييزات محولات عن المضاف؛ أي وعن جمع متعدد وفرقه وجميعه. قاله في الآيات البيّنات⁽⁴⁾.

قوله: عن فرد متعلق بوجد المبني للمفعول؛ أي وجد النهي عن فرد... إلخ.

344	وَجَاءَ فِي الصَّحِيحِ لِلْفُسَادِ	إِنْ لَمْ يَجِ الدَّلِيلُ لِلسَّادِ
345	لِعَدَمِ النَّفْعِ وَزَيْدِ الْخَلَلِ

يعني أن النهي لفظياً كان أو نفسياً تحريماً كان أو تنزيهاً في العبادات والمعاملات، مستلزم لفساد المنهي عنه، والفساد ضد الصحة، لكن المراد منه هنا لازمه وهو عدم الاعتداد بالمنهي عنه إذا وقع⁽⁵⁾.

فمعنى الفساد في العبادات وقوعها على نوع من الخلل يوجب بقاء

(1) هذا الحديث أخرجه البخاري في (77) كتاب اللباس، (40) باب لا يمشي في نعل واحدة، رقم (5856) ومسلم في (37) كتاب اللباس والزينة، (19) باب إذا انتعل فليبدأ باليمين وإذا خلع فليبدأ بالشمال، رقم (2097).

(2) شرح المحلي على جمع الجوامع مع حاشية البنانى (393/1).

(3) الإنسان من الآية: (24).

(4) الآيات البيّنات 246/2.

(5) شرح المحلي على جمع الجوامع مع حاشية البنانى (393/1).

الذمة مشغولة بها، ومعناه في المعاملات عدم ترتب آثارها عليها، إلا أن يتصل بها ما يقرر آثارها على أصولنا في البيع وغيره. قاله في التنقيح⁽¹⁾.

ودلالته على الفساد إنما هي بالشرع، إذ لا يفهم ذلك من غيره، وقيل: باللغة لفهم أهل اللغة لذلك من مجرد اللفظ، وقيل: بالعقل؛ لأن الشيء إنما ينهى عنه إذا اشتمل على ما يقتضي فساد⁽²⁾.

وإنما يدل على الفساد إذا كان النهي لأمر داخل في الذات أو لازم لها، لا إن كان لأمر منفصل كما تقدم، ودلالته على الفساد مع إثباته شبهة الملك هو الصحيح من مذهبنا⁽³⁾.

وقال القاضي منا: لا يقتضي صحة ولا فسادا، وقيل: يقتضي الفساد في العبادات دون المعاملات، وقال أبو حنيفة: يقتضي الصحة كما سيأتي. قال في التنقيح: لنا أن النهي إنما يكون لدرء المفاسد الكائنة في المنهي عنه والمتضمن للمفسدة فاسد⁽⁴⁾.

والخلاف في النهي المطلق الذي لم يقيد بما يدل على صحة أو فساد، أما ما قيد بما يدل على السداد؛ أي الصحة فهو لها كالطلاق في الحيض يترتب عليه أثره الذي هو وقوع الطلاق، وإنما يدل على الفساد لعدم النفع؛ أي المصلحة في المنهي عنه، أو لزيادة الخلل بالتحريك؛ أي لزيادة المفسدة فيه على المصلحة.

(1) شرح التنقيح 138.

(2) شرح المحلي على جمع الجوامع مع حاشية البناني (3983/1).

(3) انظر شرح التنقيح (138).

(4) شرح التنقيح (138).

وَمُلْكُ مَا بَيْعَ عَلَيْهِ يَنْجَلِي

346 إِذَا تَغَيَّرَ سُوقُ أَوْ بَدَنُ أَوْ حَقُّ غَيْرِهِ بِهِ قَدْ اقْتَرَنَ

يعني أنه ينبغي على كون النهي يفيد الفساد، وشبهة الصحة: ملك المشتري لما بيع بيعاً حراماً إذا تغير سوقه أو بدنه بهلاك أو غيره، أو تعلق حق غير المشتري به، كما إذا وهبه أو باعه أو أجره أو اعتقه، فيملكه المشتري حينئذ بالقيمة، أما على أن النهي يفيد الصحة، فيترتب على نفس البيع الملك وسائر الآثار من جواز التصرف ووطء الأمة ابتداء وأكل الطعام. قال القرافي: قاعدة أهل المذهب أن النهي يدل على الفساد، وتفاريعهم تقتضي أنه يدل على شبهة الصحة⁽¹⁾. انتهى.

مُعَلَّلًا بِالنَّهْيِ حَبْرُ فَارِسٍ

347 وَبَثَّ لِلصَّحَّةِ فِي الْمَدَارِسِ

حبر بفتح الحاء وكسرها أفصح فاعل بث، ومعللاً بكسر اللام حال منه.

يعني أن حبر فارس - وهو أبو حنيفة - بث في مجالس درسه أن النهي يقضي الصحة، وعلل ذلك بأن النهي عن الشيء يقتضي إمكان وجوده شرعاً، وإلا امتنع النهي عنه⁽²⁾، ولهم في المسألة تفصيل أعرضت عنه، إذ الغرض الأهم عندنا في الشرح كأصله بيان أصول مذهب مالك، وإن كنت أجبب غيرها مراراً استطراداً وتبعاً.

(1) انظر شرح التنقيح (135).

(2) شرح المحلى على جمع الجوامع مع حاشية البناني (397/1).

348 وَالْخُلْفُ فِيمَا يَنْتَمِي لِلشَّرْعِ وَلَيْسَ فِيمَا يَنْتَمِي لِلطَّبْعِ

يعني أن الخلاف بين من قال إن النهي يقتضي الفساد، وأبي حنيفة القائل إنه يقتضي الصحة، إنما هو في الصحة الشرعية التي قال في التنقيح: إنها الإذن الشرعي في جواز الإقدام على الفعل، وهو يشمل الأحكام الشرعية إلا التحريم، فلا إذن فيه، والأربعة الباقية فيها الإذن. انتهى⁽¹⁾.

قوله: إنها الإذن، لعل مراده أنها موافقة الإذن، إذ الصحة كما تقدم موافقة ذي الوجهين الشرع؛ أي الإذن.

وَفِي الْعِبَادَةِ لَدَى الْجُمْهُورِ أَنْ يَسْقُطَ الْقَضَا مَدَى الدُّهُورِ
وليس ذا الخلاف في الصحة الطبيعية؛ أي العادية.

قال القرافي: اتفق الناس على أنه ليس في الشريعة منهي عنه، ولا مأمور به، ولا مشروع على الإطلاق إلا وفيه الصحة العادية، وكذلك حصل الاتفاق أيضا على أن اللغة لم يقع فيها طلب وجود ولا عدم إلا فيما يصح عادة، وإن جوزنا تكليف ما لا يطاق فذلك بحسب ما يجوز على الله تعالى لا بحسب ما يجوز في اللغات، فاللغات موضع إجماع. انتهى⁽²⁾.

وقال القرافي أيضا، قال مالك والشافعي وأحمد: - رحمهم الله تعالى - بأن النهي يدل على الفساد، وقال أبو حنيفة: هو يدل على الصحة، فالكل طردوا أصولهم إلا مالكا⁽³⁾.

(1) شرح التنقيح بتصرف (140).

(2) شرح التنقيح ص 140.

(3) شرح التنقيح ص 140.

قال أبو حنيفة: يجوز التصرف في المبيع بيعا فاسدا ابتداء، وهذا هو الصحة يعني أثرها. وقال الشافعي: ومن وافقه: بأن الملك لا يثبت أصلا ولو تداولته الأملاك وهذا هو الفساد، وقال مالك: بالفساد في حالة عدم الأمور الأربعة المتقدم ذكرها، وبعدمه وتقرر الملك إذا طرأ أحدها فلم يطرد أصله. انتهى⁽¹⁾.

والمراد بالأربعة المشار لها بقولنا: إذا تغير بسوق... إلخ وإنما كانت أربعة؛ لأن تغير البدن فيه عنده أمران الهلاك وغيره.

349 الإِجْزَاءُ وَالْقَبُولُ حِينَ نَفْيَا لَصِحَّةٍ أَوْ ضِدِّهَا قَدْ رُوِيَ

يعني أن نفي الإجزاء قد روي فيه عن أهل الأصول قولان، قيل: يفيد الفساد، بناء على أن الإجزاء الكفاية في سقوط الطلب. وقيل: يفيد الصحة بناء على أن الإجزاء إسقاط القضاء، قال المحلي: فإن ما لا يسقطه بأن يحتاج إلى الفعل. ثانيا: قد يصح كصلاة فاقد الطهورين⁽²⁾. انتهى.

قال في الآيات البيّنات، قال شيخنا العلامة: - يعني ناصر الدين اللقاني - قد يقال صحته إن حصلت فمن خارج فلا يفيد نفي الإجزاء كما هو المدعى، وأقول: لعل مراد هذا القائل بأنه يفيد الصحة أنه يجمعها ولا ينافيها، كما يدل على ذلك التعبير بقدر يصح؛ لأنه تصريح بأن الصحة قد توجد معه وقد لا توجد، ومعلوم أن ما هو كذلك لا يدل على أحد الأمرين

(1) شرح التنقيح ص 140.

(2) شرح المحلي على جمع الجوامع حاشية البناني (398/1).

بخصوصه، وحينئذ يندفع ما أورده الشيخ عليه، وقد يجاب أيضا بظهور نفي إسقاط القضاء، وهو معنى نفي الإجزاء على هذا القول في حصول الصحة أو بإشعاره بذلك⁽¹⁾. انتهى.

فعلى جوابه الأول يكون قد في قوله: قد يصح للتقليل، وعلى الثاني يكون للتحقيق، وكذلك روي عنهم قولان في نفي القبول. قيل: يدل على الصحة لظهور نفي القبول في عدم الثواب دون عدم الاعتداد، وقيل يدل على الفساد لظهوره في عدم الاعتداد، فمن أدلة نفي الإجزاء على الفساد حديث (لا تجزيء صلاة لا يقرأ الرجل فيها بأمر القرآن) ومن أدلة نفي القبول على الفساد حديث الصحيحين (لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ)⁽²⁾، ومن أدلته على الصحة حديث (من أتى عرافا فسأله عن شيء فصدقه، لم تقبل له صلاة أربعين يوما)⁽³⁾، وحديث (إذا أبق العبد من مواليه، لم تقبل له صلاة حتى يرجع إليهم)⁽⁴⁾، رواهما مسلم. وحديث: (من شرب الخمر فسكر لم تقبل له صلاة أربعين صباحا)⁽⁵⁾، رواه ابن

(1) الآيات البينات 338/2.

(2) هذا الحديث أخرجه البخاري في صحيحه (90) كتاب الحيل، (2) باب في الصلاة، الحديث رقم: (6954)، مسلم في كتاب السلام من صحيحه، باب تحريم الكهانة، عن بعض أزواج النبي ﷺ، انظر إكمال المعلم (7/158)، والبيهقي في السنن الكبرى 138/8 والحاكم في كتاب الإيمان في المستدرک (50/1).

(3) هذا الحديث أخرجه مسلم في (39) كتاب السلام (35) باب تحريم الكهانة وإتيان الكهان رقم (2230).

(4) هذا الحديث أخرجه مسلم في (1) كتاب الإيمان من صحيحه، (31) باب تسمية العبد الأبق كافرا، رقم (68).

(5) أخرجه النسائي في سننه الكبرى (19) كتاب الأشربة (44) باب ذكر الروايات عن صلوات شارب الخمر، الحديث رقم (5154) وابن حبان في صحيحه، كتاب الإيمان، انظر التعليقات الحسان (315/1).



حيان⁽¹⁾، والحاكم⁽²⁾، وقال على شرطهما⁽³⁾.

قال المحشي: والظاهر أن نفي القبول في هذه الأحاديث ونحوها لكون إثم المعصية المتوعد عليها يعدل ثواب الصلاة تلك المدة، فكأنه أحبطه، وذلك لا ينافي كون الصلاة نفسها صحيحة لاستجماعها الشرائط⁽⁴⁾. انتهى.

*** ** *

(1) هو أبو حاتم محمد بن حيان بن أحمد بن حبان الحافظ المحدث التميمي البستي ولد في حدود 270، تلقى العلم عن شيوخ كثيرين أوصلهم إلى أكثر من ألفي شيخ منهم النسائي، وعنه للحاكم وطبقته، مؤرخ جغرافي علامة محدث، وله مؤلفات عديدة منها: التقاسيم والأنواع وكتاب تاريخ الفقات، وكتاب الضعفاء وعلل الزهري وعلل مالك وغيرها، توفي سنة 354 هـ. تنظر ترجمته في شذرات الذهب (285/4) والأعلام (78/6).

(2) هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد النيسابوري الحاكم الشافعي المعروف بابن البيع ولد سنة 321 هـ وتلقى العلم عن علماء كثر كابن حبان وأبي سهل الصعلوكي، من مؤلفاته الكثيرة المستدرك على الصحيحين، وتاريخ نيسابور، والمدخل إلى علم المصطلح، وكتاب الإكليل، توفي رحمه الله 405 هـ. تنظر ترجمته في طبقات الشافعية (64/3) والإعلام (227/6).

(3) الدرر اللوامع في تحرير شرح جمع الجوامع: لابن أبي شريف اللوحة: (13).

(4) الدرر اللوامع في تحرير شرح جمع الجوامع: لابن أبي شريف اللوحة: (13).

العام

350 مَا اسْتَغْفَرَ الصَّالِحَ دَفْعَةً بِلَا حَصْرِ مِنَ اللَّفْظِ كَمَثَلِ

يعني أن العام لفظ يستغرق جميع المعاني الصالحة له، أو الصالح هو للدلالة عليها دفعة من غير حصر.

قوله: (من اللفظ) بيان لـ(ما) والمراد بالصالح له جميع الأفراد، باعتبار الوضع الذي استعمل اللفظ باعتباره، حتى لو استعمل اللفظ في معناه الحقيقي كان العبرة بأفراد المعنى الحقيقي، أو في معناه المجازي كان العبرة بأفراده، أو فيهما كان العبرة بأفرادهما، لكن لو تحقق الاستغراق لأفراد أحدهما فقط تحقق العموم باعتباره فقط، وحينئذ فالمراد بما لا يصلح له ما يشمل أفراد الوضع الذي لم يستعمل اللفظ باعتباره، فلا يقدح في عمومه عدم تناولها، وإن صح استعماله فيها وتحقق عمومه باعتبارها أيضا⁽¹⁾.

قولنا: والمراد بالصالح جميع الأفراد، أعني ولو فرضا، ليدخل ما لم يتحقق معناه في الخارج، وما لا يمكن تحقيقه فيه، وما انحصر معناه فيه في بعض الأفراد، كفرد الشمس والقمر والسماء والأرض.

فخرج بقوله: (ما استغفر الصالح دفعة) النكرة في الإثبات مفردة أو

(1) الآيات البينات: (275/2).

مثناة أو مجموعة، واسم عدد لا من حيث الآحاد، فإنها تتناول ما تصلح له على سبيل البدل لا الاستغراق.

قوله: (بلا حصر) أي في اللفظ، ودلالة العبارة، وليس المراد الحصر في الواقع، فالمراد أن لا يكون في اللفظ دلالة على انحصاره في عدد معين، وإلا فالكثير نحو، كل رجل في البلد محصور، وليس المراد بغير المحصور ما لا يدخل تحت العدد، فخرج بقيد نفي الحصر ما فيه حصر، وهو اسم العدد من جهة الآحاد، فإنه يستغرقها بحصر كآلف، ومثله النكرة المثناة من حيث الآحاد كرجلين. وأما النكرة المجموعة كرجال فلا حصر فيها من جهة الآحاد مع أن فيها قولاً بالعموم.

ويبحث شهاب الدين عميرة في خروج اسم العدد من جهة الآحاد، بأن اللفظ لا يصلح لكل جزء من مدلوله فهو خارج بالصالح، وإن أراد - أي السبكي - أنه يصلح للمجموع فهذا لا يسمى استغراقاً فيخرج بالاستغراق⁽¹⁾.

وأجاب في الآيات البيّنات ناقلاً عن التلويح، أن المراد بالصلاحيّة أعم من صلوح الكلّي لجزئياته والكل لأجزائه، فاعتبر الدلالة مطابقة وتضمنًا، وبهذا الاعتبار صار صيغ الجموع وأسمائها مثل الرجال والمسلمين والرهط والقوم بالنسبة إلى الآحاد مستغرقة لما تصلح له فدخلت في الحد⁽²⁾. انتهى.

يعني بالحد قول السبكي: العام لفظ يستغرق الصالح له من غير حصر⁽³⁾.

(1) الآيات البيّنات (342/2).

(2) الآيات البيّنات (342/2).

(3) جمع الجوامع (44).

ومن العام اللفظ المستعمل في حقيقته أو حقيقته ومجازه أو مجازيه، فيكون عموم هذه الأقسام بالنظر لشمول اللفظ أفراد الحقيقتين، وما ذكر معهما، ولا يمنع من ذلك تعدد الوضع كما يكون منه المشترك المستعمل في أفراد معنى واحد؛ لأنه مع القرينة لا يصلح لغيره. قاله المحلي⁽¹⁾.

وبحث فيه الآيات البينات بأن قرينة الواحد إنما تدفع إرادة غيره ولا تدفع تناول اللفظ له، والمعتبر في التعريف تناول اللفظ للمعنى لا إرادته على ما اقتضاه تفسيره السابق، وقياس هذا البحث دخول العام المراد به الخصوص، كالعام المخصوص في تعريف العام وكونه من أفرادهِ.

والحاصل أن اللفظ مع قرينة المعنى الواحد أو المعنى المجازي لا يصلح لإرادة غيره، ولكنه يصلح للدلالة على غيره، وفرق بين صلوح الإرادة وصلوح الدلالة، اللهم إلا أن يكونوا أرادوا بالاستغراق في حد العام الاستغراق باعتبار المراد لا مطلقاً، وهو في غاية البعد⁽²⁾. انتهى باختصار.

351 وَهُوَ مِنْ عَوَارِضِ الْمَبَانِي وَقِيلَ لِلْأَلْفَافِ وَالْمَعَانِي

يعني أن الصحيح عند السبكي أن العموم من عوارض المباني أي الألفاظ. والذي اختاره ابن الحاجب والعصدي وغيرهما، أنه من عوارض المعاني أيضاً حقيقة، فكما يصدق لفظ عام يصدق معنى عام حقيقة، ذهناً كان كمعنى الإنسان، أو خارجياً كمعنى المطر والخصب؛ لما شاع من

(1) شرح المحلي على جمع الجوامع مع حاشية البناي (400/1).

(2) الآيات البينات (343/2).



قولهم: الإنسان يعم الرجل والمرأة، وعم المطر والخصب⁽¹⁾.

وقيل: بعروض العموم في المعنى الذهني حقيقة لوجود الشمول المتعدد فيه بخلاف الخارجي، والمطر والخصب مثلاً في محل غيرهما في آخر، فاستعمال العموم فيه مجازي من باب إطلاق الدال على المدلول، وكون معنى الإنسان ذهنياً، والمطر والخصب خارجياً فيه نظر ظاهر؛ لأن كلا من الإنسان والمطر والخصب له معنى ذهني وخارجي، فما معنى هذه التفرقة؟

قال في الآيات البيّنات: إلا أن يكون المقصود مجرد التمثيل مع صحة جريان ما قيل في كل في الآخر، أو يقال: إن شمول كل من المطر أو الخصب الخارجي للأماكن أظهر من شمول الإنسان الخارجي. انتهى⁽²⁾.

والمعنى أنهم اختلفوا هل يطلق لفظ العام على المعنى حقيقة لتحقق معنى العموم فيه بمعنى شمول أمر واحد لأمر متعددة، أو للاكتفاء في حقيقته بتحقيق الشمول للمتعدد، وإن لم يتحقق أمر واحد شامل للمتعدد، أو لا يطلق لفظ العام حقيقة إلا على اللفظ، ولا يطلق على المعنى حقيقة مطلقاً، أو يفصل في المعنى بين الذهني فيطلق عليه حقيقة لوجود أمر واحد شامل لأمر متعددة، وبين الخارجي فلا يطلق عليه إلا مجازاً لعدم وجود أمر واحد شامل لمتعدد، وإن تحقق فيه الشمول في الجملة⁽³⁾.

وأعلم أن منشأ الخلاف في كون العموم من عوارض المعاني الذهنية دون الخارجية، هو الخلاف في وحدة الأمر الشامل لمتعدد، فمن اعتبر وحدته

(1) شرح المحلي على جمع الجوامع حاشية البناي (404/1).

(2) الآيات البيّنات (349/2).

(3) الآيات البيّنات بتصرف (344/2).

شخصية منع الإطلاق في المعاني الخارجية، ومن فهم من اللغة أن وحدته أعم من الشخصية والنوعية أجاز الإطلاق حقيقة؛ لقولهم مطر وخصب عام، والوحدة فيهما نوعية، وصوت عام والوحدة فيه شخصية، واستشكل الفرق بين المطر والصوت حيث كانت وحدة الأولى نوعية والثاني شخصية؛ لأن كلا منهما كلي نظرا إلى مفهومه، وجزئي نظرا إلى شخصه. وأجاب في الآيات البيّنات بأن الخارجي منهما لا يتصور أن يكون كليا إذ المطر الخارجي الواقع في المحال المتعددة أشخاص متعددة لكنها من نوع واحد بخلاف الصوت المسموع في المحال المتعددة، فإنه شخص واحد عم جميع المحال التي يسمع فيها⁽¹⁾.

352	هَلْ نَادِرٌ فِي ذِي الْعُومِ يَدْخُلُ	وَمُطْلَقٍ أَوْ لَا خِلَافٌ يُقْبَلُ
353	فَمَا لِقَبْرِ لَذَّةٍ وَالْفِيلُ	وَمُشْبِهٍ فِيهِ تَنَافَى الْقَبْلُ

يعني أن في دخول الصورة النادرة في حكم العام والمطلق خلافا منقولا عن أهل المذهب، والنادر هو ما لا يخطر غالبا ببال المتكلم لندرة وقوعه. ولذا قال بعضهم: لا تجوز المسابقة على الفيل، وجوزها بعضهم، والأصل في ذلك قوله: - ﷺ - (لا سبق إلا في خف أو حافر أو نصل)⁽²⁾، سبق بالتحريك المأخوذ في المسابقة، جعل بعضهم الحديث مثالا للمطلق؛ لأن الخف في قوله: إلا في خف نكرة في الإثبات، وجعله بعضهم عاما،

(1) الآيات البيّنات (2/346).

(2) أخرج هذا الحديث أبو داود في سننه (9) كتاب الجهاد، (60) باب في السبق، الحديث رقم: (2527) والترمذي في سننه، أبواب الجهاد، (22) باب ما جاء في الرهان والسبق، الحديث رقم (1700).

قال زكرياء: وجه عمومه مع أنه نكرة واقعة في الإثبات، أنه في حيز الشرط معنى، إذ التقدير إلا إن كان في خوف، والنكرة في سياق الشرط تعم⁽¹⁾. انتهى.

وكذا ينبغي على الخلاف في دخول النادر في حكم المطلق والعام، الخلاف الذي بين أهل المذهب في وجوب الغسل من المني الخارج لغير لذة، أو للذة غير معتادة، قاله ابن عبد السلام. وعدم وجوب الغسل من المني الخارج للذة غير معتادة هو المشهور. وقال سحنون وابن شعبان: بوجوبه به، وكذا من أوصى بعنق رقبة أجزأه عتق الخنثى بناء على دخوله، لتناول اللفظ له وعدم إجزائه لأنه نادر لا يخطر ببال المتكلم⁽²⁾.

والإلى الفرع الأخير وشبهه أشار بقوله: (ومشبه) بالرفع عطف على ما المبتدأ، والضمير في قوله فيه أفرد باعتبار ما ذكر.

354 وَمَا مِنَ الْقَصْدِ خَلَا فِيهِ اخْتِلَافٌ

بالبناء للفاعل؛ أي اختلف قول الأصوليين أيضا في دخول غير المقصود في حكم العام وعدم دخوله، حكى ذلك الخلاف القاضي عبد الوهاب، ومحل الخلاف في هذه، وفي النادر حيث قامت القرينة على عدم قصدهما، فإن قامت قرينة على قصد النادرة دخلت اتفاقا، أو قامت قرينة على قصد انتفاء صورة لم تدخل اتفاقا، وعدم قصدها لا يستلزم قصد انتفائها، فيلزم إخراجها عن الحكم، وقد يقال: إن المراد بقيام القرينة على عدم قصدها

(1) حاشية زكرياء الأنصاري (266/2).

(2) الضياء اللامع: (638/1).

كون تلك الصورة مما شأنه أن لا يقصد لوجود ما يناسب عدم القصد⁽¹⁾.

مثال غير المقصودة، ما لو وكله على شراء عبيد فلان وفيهم من يعتق عليه، هل يصح شراؤه أو لا⁽²⁾؟.

والاختلاف في اعتبار غير المقصود مبني على الخلاف في تعارض اللفظ والقصد، هل يعتبر اللفظ أو القصد، قال ميارة في التكميل⁽³⁾:

وهذه قاعدة اللفظ إذا عارضه القصد فقل ذاذ

ومال أبو إسحاق الشاطبي إلى عدم دخول النادر وغير المقصود⁽⁴⁾.

فائدة: جعل بعضهم النادر وغير المقصود متحدين، وليس بصواب، بل غير المقصود أعم مطلقاً من النادر؛ لأن ما لا يقصده المتكلم مما يتناوله اللفظ العام، قد يكون عدم قصده لندوره فلا يخطر بالبال غالباً، وقد يكون لقرينة دالة عليه وإن لم يكن نادراً، كما يشير له كلام المحلي. وكلام السبكي في منع الموانع، يدل على أن بينهما عموماً من وجه، وصرح به البرماوي، قال: لأن النادر قد يقصد وقد لا يقصد، وغير المقصود قد يكون نادراً وقد لا يكون⁽⁵⁾. انتهى.

وَقَدْ يَجِيءُ بِالْمَجَازِ مُتَّصِفٌ

(1) الآيات البينات (344/2).

(2) حاشية زكرياء الأنصاري (265/2).

(3) انظر شرح التكميل (212).

(4) انظر الموافقات (202/3).

(5) انظر شرح المحلي على جمع الجوامع مع حاشية البناني (401/1) والآيات البينات (344/2).

يعني أن اللفظ العام قد يكون مجازاً، كأن يقترن بالمجاز أداة عموم، نحو جاءني الأسود الرماة إلا زيدا، خلافاً لبعض الحنفية الزاعم أن المجاز لا يكون عاماً؛ لأنه على خلاف الأصل، فيقتصر فيه على محل الضرورة، وهي تندفع بإرادة بعض الأفراد، ورد بأنه ليس خاصاً بمحل الضرورة.

355 مَذْلُولُهُ كُلِّيَّةٌ إِنْ حَكَمَّا عَلَيْهِ فِي التَّرْكِيبِ مَنْ تَكَلَّمَا

يعني أن مدلول العام في التركيب من جهة الحكم كلية؛ أي محكوم فيه؛ أي في مدلول العام على كل فرد مطابقة إثباتاً أو سلباً، والإثبات الخبر والأمر، والسلب النفي والنهي نحو جاء عبيدي، وما خالفوا فأكرمهم ولا تهنهم؛ لأن الأول جمع معرف بالإضافة، والضمائر الباقية عائدة عليه، والعائد على عام عام، فالأمثلة الأربعة دلالة كل واحد منها على كل فرد من أفراد دلالة مطابقة؛ لأن كل واحد في قوة قضايا بعدد أفرادها؛ أي جاء فلان وجاء فلان إلى آخر الأفراد. وهكذا في بقية الصيغ، وكل منها محكوم فيه على فرد دال عليه مطابقة، وهذا جواب للمحلي، عن سؤال للقرافي، وهو أن دلالة المشركين في قوله تعالى: ﴿فَأَقْضُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾، على زيد منهم ليست مطابقة؛ لأن المطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له، ولفظ العموم لم يوضع لزيد فقط، ولا تضمناً؛ لأن التضمن دلالة على جزء مسماه، والجزء لا يصدق إلا إذا كان المسمى كلا، ومدلول لفظ العموم ليس كلا بل كلية، ولا التزاماً؛ لأن دلالة الالتزام على أمر خارج لازم، وزيد ليس خارجاً عن معنى العام بل داخل، فإما أن يبطل انحصار دلالة اللفظ في الثلاث، وإما أن لا يدل العام

على شيء من أفراد⁽¹⁾ . انتهى .

وأجاب الأصفهاني في شرح المحصول: بمثل ما أجاب به المحلي من أن القضية المحكوم فيها على العام في قوة قضايا كل منها يدل على حكم الفرد مطابقة ، والمراد بالعام في قولهم: مدلول العام كلية ، كل عام استعمل في معناه من الأفراد الصالح هو لها . قال في الآيات البيئات⁽²⁾ : ومنه لفظ العام في نحو قولنا: العام يقبل التخصيص بخلافه في نحو قولنا: العام لفظ يستغرق الصالح له من غير حصر ، إذ لا حكم فيه⁽³⁾ حتى تتصور الكلية .

وقولنا: العام من موضوع أصول الفقه ، إذ لا حكم فيه على الأفراد حتى تتصور الكلية ، بخلاف العام المراد به الخاص ، إذ لا تتأتى فيه الكلية ، فظهر أن المراد بالعام هنا ما صدقته أي أفراد ، وليس المراد به المفهوم المعروف بما سبق ، إذ لا يتصور كونه كلية⁽⁴⁾ . انتهى .

قولنا: في التركيب احترازا عنه قبل التركيب ، إذ لا يتصور كونه كلية حينئذ ، وليس معنى الاحتراز أنه قبل التركيب ليس مدلوله كل الأفراد .

قولنا: من جهة الحكم ، نعني به محكوما به ، نحو الساكن في الدار عبيدي ، أو محكوما عليه ولو بحسب المعنى فيشمل المفعول به مثلا .

قوله: كلية ؛ أي لا كل ولا كلي ، والكل : هو الحكم على مجموع الأفراد من حيث هو مجموع ، ومراد الأصوليين بالكلي المنفي هنا: هو الماهية من

(1) حاشية زكرياء الأنصاري (275/2) .

(2) الآيات البيئات (355/2) .

(3) في النسخة ش «إذ لا حكم فيه على الأفراد حتى تتصور الكلية» .

(4) الآيات البيئات بتصرف (355/2) .

حيث هي، مع قطع النظر عن الأفراد⁽¹⁾.

والمعنى ليس محكوما فيه على الماهية من حيث هي من غير نظر إلى الأفراد، وإنما لم يكن كليا؛ لأن النظر في العام إلى الأفراد.

356	وَهُوَ عَلَى فَرْدٍ يَدُلُّ حَتْمًا	وَفَهُمُ الْإِسْتِغْرَاقُ لَيْسَ جَزْمًا
357	بَلْ هُوَ عِنْدَ الْجُلِّ بِالرُّجْحَانِ	وَالْقَطْعُ فِيهِ مَذْهَبُ التُّعْمَانِ

يعني أن دلالة العام على أصل معناه - وهو فرد واحد - قطعية لوجوب بقائه في التخصيص، والمراد بالفرد الواحد، فيما ليس جمعا ولا تثنية، والاثنان في التثنية، والاثنان أو الثلاثة في الجمع، وإليه الإشارة بقولنا: وهو على فرد يدل حتما؛ أي قطعاً وبقينا، وأما فهمنا من العام استغراقه لجميع أفرادها فليس مقطوعاً به، بل هو أمر راجح؛ أي مظنون؛ لأن ألفاظه ظواهر، فلا تدل على القطع إلا بالقرائن، كما أنها لا تسقط دلالتها إلا بالقرائن، وهذا هو المختار عند المالكية. قاله الأبياري⁽²⁾.

وقال مشايخ العراق من الحنفية وعامة متأخريهم: إن العام يدل على ثبوت الحكم في جميع ما تناوله من الأفراد قطعاً، للزوم معنى اللفظ له قطعاً حتى يقوم الدليل على خلافه، ومرادهم بالقطع عدم الاحتمال الناشئ عن الدليل لا عدم الاحتمال مطلقاً. كما صرحوا به، ومشائخ سمرقند منهم موافقون للجمهور من المالكية وغيرهم، في أن دلالة على كل فرد بخصوصه ظنية كما

(1) شرح المحلي على جمع الجوامع مع حاشية البناني (406/1).

(2) انظر الضياء اللامع: (646/1).

تقدم، فعلى أن دلالة العام على جميع الأفراد قطعية يمتنع تخصيص الكتاب والسنة المتواترة بخبر الواحد وبالقياص، وقال إمام الحرمين⁽¹⁾: إن أدوات الشرط تدل على استغراق جميع الأفراد دلالة قطعية بخلاف غيرها.

358 وَيَلْزَمُ الْعُمُومُ فِي الزَّمَانِ وَالْحَالِ لِلْأَفْرَادِ وَالْمَكَانِ

يعني أن عموم العام لجميع أفرادها يدل بالالتزام لا المطابقة على عموم الأزمان والأحوال والأمكنة، إذ لا غنى للأفراد عنها، وهذا مذهب السبكي ووالده⁽²⁾، والسمعاني⁽³⁾، ويدل عليه كلام المحصول⁽⁴⁾، فقوله تعالى: ﴿الزَّائِنَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾⁽⁵⁾، الآية، أي كل زان، على أي حال كان من طول وقصر وبياض وسواد وغير ذلك، وفي أي زمان كان، وفي أي مكان كان، وخص منه المحصن فيرجم. وقوله ﴿فَأَقْصُوا الشِّرْكَ﴾، أي كل مشرك على أي حال كان، وفي أي زمان ومكان كان، وخص منه البعض كأهل الذمة، وإنما عبرت بالأفراد دون الأشخاص لشموله المعاني، كأفراد الضرب إذا وقع عاما، نحو كل ضرب بغير حق فهو حرام.

359 إِبْلَاقُهُ فِي تِلْكَ لِلْقَرَانِي وَعَمَّ التَّقِي إِذَا يُنَافِي

(1) انظر البرهان (333/1) والآيات البينات (362/2).

(2) انظر متن جمع الجوامع (44).

(3) انظر قواطع الأدلة (283/1).

(4) انظر المحصول (37/5).

(5) من الآية 2 من سورة النور.

يعني أن القرافي، والآمدي، والأصفهاني، شارح المحصول للإمام الرازي قالوا: إن العام في الأفراد مطلق في الأحوال والأزمنة والبقاع، لانتفاء صيغة العموم فيها، فما خص به العام على الأول مبين للمراد بما أطلق فيه على هذا.

وأورد القرافي على ما قال من أنه مطلق في المتعلقات: أنه يلزم عدم العمل بجميع العمومات في هذا الزمان؛ لأنه قد عمل بها في زمن ما، والمطلق يخرج عن عهدة العمل به بصورة⁽¹⁾. وردده تقي الدين بن دقيق العيد⁽²⁾، بما أشرنا له بقولنا: (وعمم التقى إذا ينافي).

يعني أنه قال ما حاصله: تخصيص الانتفاء في المطلق بصورة محله فيما إذا لم يخالف الاقتصار عليها مقتضى صيغة العموم، وإن كان العمل به مرة واحدة يخالف مقتضى صيغة العموم، قلنا: بالعموم محافظة على مقتضى صيغته، لا من حيث أن المطلق يعم، فإذا قال: من دخل داري فأعطه درهما، فدخل قوم في أول النهار وأعطاهم، لم يجز حرمان غيرهم ممن دخل آخر النهار، لكونه مطلقا فيما ذكر، لما يلزم عليه من إخراج بعض الأشخاص بغير مخصص، فمحل كونه مطلقا في ذلك في أشخاص عمل به فيهم لا في أشخاص آخرين، حتى إذا عمل به في شخص في حالة ما، في مكان ما، لا يعمل به في غيره مرة أخرى، ما لم يخالف مقتضى صيغة العموم، فلو جلد زان لا يجلد ثانيا إلا بزنا آخر. انظر زكرياء⁽³⁾.

(1) انظر شرح التنقيح (157).

(2) انظر إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام (55/1).

(3) حاشية زكرياء الأنصاري (281/2).

ذكر ذلك تقي الدين في الكلام على حديث أبي أيوب⁽¹⁾، لما قدم الشام فوجد مراحيض قد بنيت قبل القبلة، وقال: إن أبا أيوب من أهل اللسان والشرع، وقد فهم العموم في الأمكنة من عموم النكرة في سياق النفي في قوله: - ﷺ - (لا تستقبلوا القبلة بغائط ولا بول ولا تستدبروها)⁽²⁾⁽³⁾.

ويظهر الفرق بين القول الأول وقول القرافي فيما إذا ورد الحكم مطلقا ببعض أفراد المذكورات، فعلى القول بالعموم لا يكون ذلك مخصصا، لما سيأتي أن ذكر بعض أفراد العام بحكمه لا يخصه، وعلى القول بالإطلاق يكون ذلك مقيدا لما سيأتي من حمل المطلق على المقيد على التفصيل الآتي. قاله في الآيات البيئات⁽⁴⁾.

قوله: وعمم التقي... يعني أنه قال بعموم الأفراد في المتعلقات، إذا ينافي الإطلاق؛ أي ما يلزم عليه من الاكتفاء بالعمل بالمطلق مرة واحدة؛ أي ينافي الإطلاق والعموم.

360 صِبْغَتُهُ كُلُّ أَوْ الْجَمِيعُ وَقَدْ تَلَا الَّذِي تَتِي الْفُرُوعُ

(1) هو الصحابي الجليل أبو أيوب الأنصاري خالد بن زيد، من السابقين إلى الإسلام، وشهد المشاهد كلها مع الرسول ﷺ، روى عنه ﷺ وكبار الصحابة، شهد العقبة وبدرا، نزل عليه النبي ﷺ لما قدم المدينة، توفي ﷺ سنة 52 هـ تنظر ترجمته في الإصابة لابن حجر (405/1) والاستيعاب (403/1).

(2) هذا الحديث أخرجه البخاري في (4) كتاب الوضوء من صحيحه (11) باب لا تستقبل القبلة بغائط أو بول، إلا عند بناء جدار أو نحوه، رقم (144) ومسلم في (2) كتاب الطهارة (17) باب الاستطابة، رقم (262).

(3) انظر إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام (55/1).

(4) الآيات البيئات (362/2).

هذا شروع في الكلام على أدوات العموم. قال في التنقيح: وهي نحو العشرين صيغة، فمنها كل، وهي أقوى صيغ العموم ولذا قدمت، والجميع، ولا بد من إضافة كل منهما للفظ حتى يحصل العموم فيه⁽¹⁾، وكذلك من صيغته: الذي، والتي، وتثنيتهما، وجمعهما، المرادان بالفروع، نحو أكرم الذي ياتيك، والتي تاتيك، أي كل ءات وءاتية لك، حيث لم تكن الصلة للعهد وإلا فلا عموم.

361 أَيْنَ وَحَيْثُمَا وَمَنْ أَيُّ وَمَا شَرْطًا وَوَصْلًا وَسُؤَالًا أَفْهَمًا

يعني أن أين، وحيثما، من صيغ العموم، وهما للمكان شرطيتين، نحو أين وحيثما كنت ءاتيك، وتزيد أين بالاستفهام نحو أين كنت، وأما مكانية

حيثما تستقم يقدر... البيت⁽²⁾

فاعتبارية بأن الأحوال قد تعد أمكنة، ومن صيغ العموم: مَنْ، وأي، وما، سواء كان كل من الثلاثة شرطيا أو استفهاميا أو موصولا، فشرطا مفعول أفهم، واللفظان بعده عطف عليه؛ أي أفهم اللفظ المذكور من: مَنْ وأي وما الشرطية، أو كونه موصولا أو مستفهما به، وقد لا يعم أي ومَنْ الموصولتان، نحو مررت بأيهما قام، ومررت بمن قام، أي الذي قام،

(1) شرح النقيح بتصرف (ص 141).

(2) تمام البيت:

..... يقدر لك اللـ نجاحا في غابر الأزمان

وهو من الأبيات التي يستشهد بها النحاة، وقائله مجهول.

ونحوه من العام الذي أريد به الخصوص لقيام القرينة على إرادته بخلاف الخالي عنها نحو ﴿ثُمَّ لَنَزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْهَمَّ أَشَدُّ﴾⁽¹⁾، فإنه عام في الأشد، ونحو أحسن إلى من يمكنك الإحسان إليه، واستشكل جعل الموصول من صيغ العموم، مع اشتراطهم في صلته أن تكون معهودة، وأجيب بأن العهد ليس في الموصول بل في صلته، وقيد العهد فيها لا يسقط عموم الموصول بل يخصه. قاله زكرياء⁽²⁾.

وفي الآيات البينات أن كون الموصولات معارف لا ينافي العموم، بأن يكون الموضوع له الحقيقة الكلية المعنية المعهودة في ضمن كل فرد، وإن خالف ظاهر كلام المصنف في أن دلالة العام كلية، إلا أن الظاهر أن ذلك لا يطابق مرادهم ولا يطرد في جميع أمثلتهم⁽³⁾. انتهى.

وجه عموم ما ومن في الاستفهام، أن معنى من في الدار مثلا السؤال عن كل أحد يتصور كونه في الدار، سواء كان فردا أو أكثر، وكذا ما، وكذا أين ومتى سؤال عن كل مكان وزمان يتصور كونه فيه.

362	مَتَى وَقِيلَ لَا وَبَضْضٌ قَبْدًا وَمَا مُعْرِفًا بِأَلْ قَدْ وَجِدًا
363	أَوْ بِإِضَافَةٍ إِلَى الْمُعْرِفِ إِذَا تَحَقَّقَ الْخُصُوصُ قَدْ نَفِي

يعني أن متى من صيغ العموم وهي للزمان المبهم، فلا يقال متى زالت الشمس فانتني، ولا فرق فيها بين الشرطية والاستفهامية نحو متى

(1) مريم من الآية (69).

(2) حاشية زكرياء الأنصاري (282/2).

(3) الآيات البينات (327/2).

تجيب، ومتى تجنني أكرمك، لكن هي وأين وحيشما المعلق عليها مطلق، فإذا قال متى أو حيشما دخلت الدار فأنت طالق، فهو ملتزم مطلق الطلاق في جميع الأزمنة أو البقاع، فإذا لزمه طلاقة واحدة فقد وقع ما التزمه من مطلق الطلاق، فلا تلزمه طلاقة أخرى، بل ينحل اليمين كما لو قال: أنت طالق في جميع الأيام طلاقة، فالطرف في هذا وفيما قبله عام، والمظروف مطلق. قاله في شرح التنقيح⁽¹⁾. وقيل: إن متى ليست للعموم، بل بمعنى إن وإذا، فمدخلوها من القضايا مهملة، وبعضهم قيد كونها للعموم بأن تكون معها ما.

قوله: وما معرف بأل قد وجدا.. إلخ. ببناء وجد للمفعول، ومعرفا بفتح الراء مفعوله الثاني، وبأل متعلق به، يعني أن من صيغ العموم: المعارف بأل أو بالإضافة نحو ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾⁽²⁾، و﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾⁽³⁾، سواء كان كل منهما مفردا أو تثنية أو جمعا ما لم يتحقق خصوص أي عهد، فإن تحقق صرف إليه اتفاقا، لانتفاء صيغة العموم عنه حينئذ، وبهذا فارق العام إذا ورد على سبب خاص، حيث لم ينتف به عمومه على الراجح لبقاء صيغته، غايته أنه هل يتخصص به أو لا؟ قاله زكرياء⁽⁴⁾.

وإنما كان المعارف بقسميه للعموم لتبادره منه إلى الذهن، والتبادر علامة الحقيقة، وهذا مذهب أكثر أهل الأصول، وعزاه القرافي للمذهب⁽⁵⁾.

(1) شرح التنقيح بتصرف (142 - 143).

(2) المؤمنون الآية: (1).

(3) النساء من الآية: (11).

(4) حاشية زكرياء الأنصاري (287/2).

(5) انظر شرح التنقيح (141).

وقد احتج مالك على من قال: إن الاعتكاف لا يكون إلا في مسجد بني بقوله: ﴿وَأَنْشُرْ عَلَيْكُمْ فِي الْمَسْجِدِ﴾⁽¹⁾⁽²⁾، ولا فرق بين جمع التكسير والسلامة، ومثاله في المضاف أيضا قوله: - ﷺ - في قول المصلي: (السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين)⁽³⁾، فإنه إذا قال ذلك أصابت كل عبد لله صالح في السماوات والأرض⁽⁴⁾. أو كما قال خلافا لأبي هاشم من المعتزلة، في نفيه العموم عن المعرف المذكور احتمال عهدا أولا، فهو عنده للجنس الصادق ببعض الأفراد، كما في ملكة العبيد؛ لأنه المتيقن ما لم تقم قرينة على العموم، فهو له كالأمثلة السابقة، وخلافا لإمام الحرمين في نفيه العموم عنه إذا احتمال معهودا، وإمام الحرمين والغزالي، في نفيهما العموم عن المفرد إذا لم يكن واحده بالثناء كالماء، زاد الغزالي، أو تميز واحده بالوحدة كالرجل، إذ يقال رجل واحد، فهو في ذلك للجنس الصادق بالبعض ما لم تقم قرينة على العموم، نحو الدينار خير من الدرهم؛ أي كل دينار خير من كل درهم⁽⁵⁾.

364 وَفِي سِيَاقِ النَّفْيِ مِنْهَا يُذَكَّرُ إِذَا بُنِيَ أَوْ زِيدَ مِنْ مُنْكَرٍ

يعني أن المنكر في سياق النفي ذكر أهل الفن كونه من صيغ العموم،

(1) البقرة من الآية: (186).

(2) المدونة الكبرى (1/298).

(3) الحديث في البخاري (10) كتاب الآذان (148) باب التشهد في الآخرة، رقم (831) ومسلم في (4) كتاب الصلاة (16) باب التشهد في الصلاة، رقم (402).

(4) الضياء اللامع: (653/1).

(5) انظر متن جمع الجوامع (45) والمستصفي (2/309).

إذا بني المنكر مع لا التي لنفي الجنس، أو زيد من قبله، نحو ما في الدار من رجل.

365 أَوْ كَانَ صَبِيغَةً لَهَا النَّفْيُ لَزِمَ وَغَيْرُ ذَا لَدَى الْقَرَا فِي لَا يَعْْمُ

يعني أن النكرة في سياق النفي لا يفيد العموم منها إلا ما ذكر في البيت قبله، إلا التكرات الملازمة للنفي، هذا مذهب القرافي، فقال: إن أكثر إطلاقات النحاة والأصوليين أن النكرة في سياق النفي تعم باطل.

ونقل عن سيبويه⁽¹⁾⁽²⁾، وابن السيد⁽³⁾، ما يشهد له، وأن الجرجاني قال⁽⁴⁾: إن الحرف قد يكون زائداً من جهة العمل دون المعنى كقولك: ما جاءني من رجل، فإن من هنا للعموم، ولو حذفها وقلت: ما جاءني رجل لم يحصل العموم، فهذه نكرة في سياق النفي.

(1) هو عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه: إمام النحاة، وأول من بسط علم النحو. ولد في إحدى قرى شيراز 148هـ، وقدم البصرة، فلزم الخليل بن أحمد ففاقه. وصنف كتابه المسمى كتاب سيبويه، ورحل إلى بغداد، فناظر الكسائي. وأجازته الرشيد بعشرة آلاف درهم. وعاد إلى الأهواز فتوفي بها سنة 180 هـ. وسيبويه بالفارسية رائحة التفاح. تنظر ترجمته في وفيات الأعيان: (463/3) والأعلام: (81/5).

(2) انظر الكتاب لسيبويه (55/1).

(3) هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطلبوسي، أديب ولغوي ونحوي ولد سنة 444 هـ في بطلبوس بالأندلس، وأخذ عن علمائها، قال عنه ابن فرحون: أخذ الناس عنه وانتفعوا به، من مؤلفاته التنبيه على الأسباب الموجبة لاختلاف الأمة، وشرح على الموطأ والحلل في شرح الجمل للزجاجي وغيرها توفي رحمه الله سنة 521 هـ تنظر ترجمته في الديباج (228) وشجرة النور الزكية (130/1).

(4) انظر المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني (89/1 - 90).

ونقل عن الزمخشري⁽¹⁾، وغيره في قوله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ﴾⁽²⁾، لو قال: ما لكم إله بحذف من لم يحصل العموم، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا تَأْتِيهِمْ مِّنْ ءَايَةٍ مِّنْ ءَايَاتِ رَبِّهِمْ﴾⁽³⁾، لو قال: ما تأتيهم آية بحذف من لم يحصل العموم، ونقل عن صاحب إصلاح المنطق⁽⁴⁾⁽⁵⁾ وغيره أن الألفاظ الملازمة للنفي - وهي نحو الثلاثين - هي الموضوعات للعموم، وما عداها لا يفيد العموم إلا بواسطة من. والصيغ الملازمة للنفي أحد بمعنى إنسان لا بمعنى متوحد، نحو ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾⁽⁶⁾. ووابر قال في القاموس: ما به وابر أي أحد⁽⁷⁾، وصافر قال في القاموس: ما به صافر، أي أحد⁽⁸⁾. قال القرافي: من الصغير وهو الصوت الخاص⁽⁹⁾، وعرب من الإعراب الذي هو البيان، أو من النسبة إلى يعرب ابن قحطان، وقال في القاموس: ما به عرب أو معرب أحد⁽¹⁰⁾. وكُتِّع من التكتع وهو التجمع،

(1) انظر الكشف عن حقائق التنزيل (67/2).

(2) الأعراف من الآية: (58).

(3) يس من الآية (45).

(4) هو ابن السكيت أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، من فحول الشعراء واللغويين والنحاة وأئمتهم، من مؤلفاته كتاب الألفاظ، والقلب والإبدال، ومعاني الشعر، وإصلاح المنطق، وغريب القرآن، توفي سنة 244 و قيل 246 هـ. تنظر ترجمته في شذرات الذهب (203/3) والأعلام (195/8).

(5) انظر إصلاح المنطق (391).

(6) الإخلاص (1).

(7) انظر القاموس، فصل الروا باب الراء، مادة (الوبر) 151/2.

(8) فصل الصاد باب الراء، مادة (الصفرة) 17/2.

(9) شرح التنقيح (145).

(10) فصل العين باب الباء، مادة (العرب) 103/1.

ومنه أكتعون أبصعون، وفي القاموس ما به كتيع وكتاع كغراب أحد⁽¹⁾، وهو مشكول فيه بشكل المؤلف على وزن زبير بضم الزاي وفتح الباء، ودبي بالضم ويكسر، مع تشديد الموحدة من الدبيب بمعنى أحد، ودبيج كسكين، وديار من الدار منسوب إليها، وطورى بضم الطاء من الطور وهو الجبل، يقال: ما به طورى أي أحد، ودوري من الدور جمع دار، وكذا داري وديور، وتؤمري بضم التاء والميم من التامور، وهو دم القلب، وداع ومجيب من الدعاء والإجابة، يقال ما بها داع ولا مجيب، وناخر يقال: ما بها ناخر من النخير، وراغ وثاغ وشفرة وشفر، وأرم محركة، وأريم كأمر، وإرمي بكسر الهمزة وفتح الراء وتشديد الياء، وإرمي بكسر الهمزة وفتح الراء مقصورا، وأيرم بفتح الهمزة وتكسر الراء مفتوحة مع القصر، وصوات، وطوئي بضم الطاء وواو ساكنة بعدها همزة مكسورة فياء مشددة، وطووي بإبدال الهمزة واوا، وطاوي بألف بعد الطاء فواو مكسورة، وطأوي كجهني، ودعوي كتركي، ووابن بالموحدة كصاحب، وعين بفتح العين المهملة وسكون المثناة التحتية، وأمر محركة، وتامور، وتأمور، ونمي بضم النون وكسر الميم المشددة وبالياء المشددة أيضا، وكراب كشداد، وبد، البد: الانفلاك، وكلها بمعنى أحد غير بد وراغ وثاغ يقال: ما بها راغ ولا ثاغ؛ أي شاة وبغير.

وتختص هذه الأمثلة بعد نفي محض أو نهي أو شبههما بعموم من يعقل لازمة الأفراد والتذكير، إلا راغيا وثاغيا وبدا فليست للعاقل، وقد يغني عن نفي ما قبلها نفي ما بعدها إن تضمن ضميره، نحو إن أحدا لا

(1) فصل الكاف باب العين، مادة (الكتيع) 77/3.

يقول ذلك ، قال سيبويه: وهو ضعيف خبيث⁽¹⁾.

366 وَقِيلَ بِالظُّهُورِ فِي الْعُمُومِ وَهُوَ مُفَادُ الْوَضْعِ لَا اللَّزُومِ

يعني أن السبكي قال فيما قال القرافي⁽²⁾: لا يفيد العموم من النكرات في سياق النفي، إنه ظاهر في العموم، فقولك: لا رجل في الدار بالرفع ظاهر في العموم، ويحتمل الوحدة مرجوحا ولفظه: والنكرة في سياق النفي للعموم وضعا، وقيل: لزوما وعليه الشيخ الإمام نصا إن بنيت على الفتح، وظاهرا إن لم تبني⁽³⁾.

قوله: وهو مفاد... إلخ. معناه أن عموم النكرة في سياق النفي مدلول عليه بدلالة الوضع؛ أي المطابقة، بمعنى أن اللفظ وضع لسلب كل فرد من الأفراد، وهذا هو مختار القرافي. وقيل: بالالتزام نظرا إلى أن النفي أولا للماهية ويلزم منه نفي كل فرد ضرورة، وهو محكي عن الحنفية، واختاره والد السبكي، ويشهد للقول الثاني قول النحاة: إن لا في نحو لا رجل لنفي الجنس، فإن قضيته أن العموم بطريق اللزوم دون الوضع. ويجب أن مراد النحاة نفي الجنس في ضمن كل فرد، واختار بعضهم أنه باللزوم في المبنية على الفتح وبالوضع في غيرها، ولا يخفى أن كونه بالوضع هو الموافق لما تقدم من أن دلالة العام كلية؛ أي محكوم فيه على كل فرد مطابقة. قاله في الآيات البيّنات⁽⁴⁾. [وينبغي على كون الخلاف في دلالة النكرة على العموم

(1) انظر الكتاب (181/2).

(2) انظر شرح التنقيح (144 - 145).

(3) جمع الجوامع (45).

(4) الآيات البيّنات (372/2).

بالوضع أو بالالتزام ما أشار له بقوله⁽¹⁾:

367 بِالْقَصْدِ خَصَّصَ التِّزَامًا قَدْ أَبَى تَخْصِصَهُ إِيَّاهُ بَعْضُ النَّجَبَا

خصص فعل أمر، وبالقصْد متعلق به، والتزاما مفعوله، وبعض فاعل أبى، وتخصيصه مفعوله مصدر مضاف إلى فاعله، وإياه مفعوله، يعني أنه يجوز؛ أي يصح التخصيص بالقصد؛ أي النية لما دل عليه اللفظ بالالتزام أو بالتضمن، وأخرى بالمطابقة باتفاق المالكية والشافعية، وقد منع بعض النجباء، وهم الحنفية تخصيص النية لما دل عليه بالالتزام، وكذا التضمن فيما يظهر والتقيد كالتخصيص في الصحة والمنع، فالحنفية عندهم عموم النكرة في سياق النفي، وما هو بمعناه من نهي أو استفهام مراد به النفي باللزوم فلا يقبل التخصيص؛ لأن النفي أولا للماهية، وهي شيء واحد ليس بعام، والتخصيص فرع العموم، لكن من العلماء كالمحشيين⁽²⁾، من جعل خلاف الحنفية حيث لم تذكر النكرة صريحا، كالفعل المتعدي الواقع بعد نفي أو شرط دون تقييد بمفعول، نحو والله لا أكلت، أما المصرح بها كلا أكلت طعاما، ونوى طعاما مخصوصا فتقبل اتفاقا، ومنهم من لم يفرق كالمحلي، تبعا لشيخه البرماوي، ورد على الحنفية بقوله: - ﷺ - (وإنما لكل امرئ ما نوى) وهذا قد نوى شيئا فيكون له⁽³⁾.

(1) ما بين معقوفتين ساقط من الأصل و ث، و م.

(2) انظر حاشية زكرياء الأنصاري (293/2) الدرر اللوامع في تحرير شرح جمع الجوامع: لابن أبي شريف اللوحة: (79).

(3) انظر شرح المحلي على جمع الجوامع مع حاشية البناي (423/1).

ولتعلم أن النكرة المذكورة عامة عندنا بالوضع، ولا إشكال في تخصيصها حينئذ بالنية، ولو فرضنا أنه بالالتزام لم يكن مانعا من التخصيص بها عندنا أيضا، إذ لا مانع من صحة قصد نفي الماهية باعتبار وجودها في بعض أفرادها فقط.

تَنْبِيْهُ: النكرة العامة: هي ما يتعلق بالحكم بكل فرد من أفرادها دفعة، سواء صلح حلول كل محلها أولا كقوله تعالى: ﴿وَلَنْ أَحَدَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ أَسْتَجَارَكَ فَأَجْرُهُ﴾⁽¹⁾، فإن طلب الإجارة منه - ﷺ - ثابت لاستجارة جميع الأفراد، فمهما وجدت الاستجارة من الجميع أو البعض طلبت الإجارة منه، ولو عبر بكل أحد لأفهم الشرط عدم طلب الإجارة عند وجود الاستجارة من البعض. وإنما عبر المحلي في هذه الآية بكل واحد منهم، تنبيها على أن المراد تعلق الحكم بكل فرد دفعة، لا أنه يشترط في عموم النكرة صلاحية حلول كل محلها كما توهمه بعضهم، واعترض بذلك التوهم عليه. وأما نفي السبكي - وأقره المحلي - العموم عن مثال إمام الحرمين، فالحق أنه محل نظر. قاله في الآيات البينات⁽²⁾.

ولفظ إمام الحرمين: والنكرة في سياق الشرط للعموم، نحو من يأتي بماله أجازته، فلا يختص بماله⁽³⁾.

368 وَنَحْوُ لَا شَرِبْتُ أَوْ إِنْ شَرِبَا وَاتَّقُوا إِنْ مَضَى قَدْ جُلِيَا

(1) التوبة من الآية (6).

(2) الآيات البينات (375/2 - 376).

(3) انظر البرهان (337/1).

برفع نحو عطفًا على كل ، يعني أن من صيغ العموم كلا ، ونحو والله لا شربت ، أو إن شرب زيد فزوجتي طالق ، فيعمان جميع المشروبات ، وكذلك كل فعل متعد ليس مقيدا بشيء وقع في سياق النفي ، وكذا في سياق الشرط عند ابن الحاجب ، والأبياري . ولا فرق بين الفعل المتعدي والقاصر عند القاضي عبد الوهاب وجماعة ، خلافاً لمن خص الخلاف بالمتعدي كالغزالي⁽¹⁾ .

فقولك: لا أكلت ، لنفي جميع المأكولات بنفي جميع أفراد الأكل ؛ لأن الفعل يدل بالتضمن على نكرة واقعة في سياق النفي ، وكذا إن أكلت فزوجتي طالق مثلاً فهو للمنع من جميع المأكولات عند ابن الحاجب والأبياري ، وكذا الفعل اللازم ؛ لأن نفي الفعل نفي لمصدره ، فإذا قلنا: لا يقوم زيد عم النفي أفراد المصدر ، فكأنما قلنا: لا قيام ، قال بعض المصنفين إن جعل القاصر من محل الخلاف هو الحق ، وإذا كانت الأمثلة المذكورة عامة صح تخصيص بعض أفراد العام فيها بالحكم لإرادته باللفظ وإخراج ما عداه ، ويصدق في إرادة ذلك البعض على تفصيل مذكور في الفروع . وقال أبو حنيفة: لا تعميم في المسألتين وضعاً ، بل فيهما تعميم عقلي بطريق دلالة الالتزام ، فلا يصح التخصيص بالنية ؛ لأن النفي في المنفي ، والمنع في الشرط لتحقيق الأكل ، وإن لزم منه النفي والمنع لجميع المأكولات ، والنية لا تؤثر عندهم تخصيصاً وتقييداً إلا فيما دل عليه اللفظ بالمطابقة لا بالالتزام .

ورد عليهم القرافي بحديث (وإنما لكل امرئ ما نوى) وهذا نوى شيئاً فيكون له ، والأصل عدم المانع من النية حتى يدل دليل ، ولا دليل لهم في هذه القاعدة بل هي دعوى مجردة⁽²⁾ . انتهى بتقديم وتأخير .

(1) انظر المستصفى (272/3) وشرح التنقيح (145) .

(2) شرح التنقيح بتصرف (146) .

قوله: واتفقوا، يعني أن القرافي، والرهوني، وغيرهما، نقلوا اتفاق الحنفية وغيرهم على العموم إذا ذكر المصدر، وقبول التخصيص بالنية نحو: والله لا أكلت أكلا، ونوى به شيئا معينا، فلا خلاف بين الحنفية وغيرهم أنه لا يحث بغيره⁽¹⁾.

قال في شرح التنقيح: وأما استدلال أصحابنا عليهم بالمصدر إذا نطق به، نحو لا أكلت أكلا فالزام ظاهر؛ لأن النحاة اتفقوا على أن ذكر المصدر بعد الأفعال إنما هو تأكيد للفعل، والتأكيد لا ينشئ حكما بل ما هو ثابت معه ثابت قبله، فإذا صح اعتبار النية معه وجب اعتبارها قبله فهذا كلام حق⁽²⁾. انتهى.

وعوموم الفعل المنفي إذا ذكر مصدره عند أبي حنيفة بالمطابقة لا بالالتزام لقبوله التخصيص بالنية عنده، لكن من العجب قوله بالعموم في هذه بالمطابقة دون النكرة في سياق النفي. وقد نصر الإمام الرازي في محصله مذهب أبي حنيفة، في عدم عموم نحو لا أكلت، أو إن أكلت، بأشياء واهية لا يصح التمسك بها، فضلا عن الترجيح بها. فانظرها في الآيات البيئات مع ردودها⁽³⁾.

369 وَنَزَّلْنَا نَزْرَكَ الْإِسْتِفْصَالَ مَنَزَلَةَ الْعُمُومِ فِي الْأَقْوَالِ

يعني أن ترك الشارع الاستفصال؛ أي طلب التفصيل في حكاية الأحوال

(1) انظر شرح التنقيح (146).

(2) شرح التنقيح (146).

(3) الآيات البيئات (393/2).

مع قيام الاحتمال، ينزل منزلة العموم في الأقوال، والمراد بالحكاية الذكر والتلفظ، وبالحال حال الشخص، وشمل حكاية الحال كون الحاكي صاحب الحال أو غيره، وإنما قلنا: ينزل منزلة العموم إشارة إلى أنه ليس من العام المصطلح لاختصاصه بالمقال، كما في قوله: - ﷺ - لغيلان بن سلمة الثقفي⁽¹⁾، وقد أسلم على عشر نسوة (أمسك أربعاً، وفارق سائرهن)⁽²⁾، لم يستفصله - ﷺ - هل تزوجهن معاً أو مرتباً، فلولاً أن الحكم يعم الحاليين لما أطلق الكلام؛ أي الجواب لامتناع الإطلاق في موضع التفصيل المحتاج إليه، وكذلك كل من أسلم على أكثر من أربع نسوة، كقيس بن الحارث الأسدي⁽³⁾، قال: أسلمت وعندي ثمان نسوة، فذكرت ذلك لرسول الله - ﷺ - فقال: (اختر منهن أربعاً)⁽⁴⁾، وكعروة بن مسعود الثقفي⁽⁵⁾، وكنوفل بن معاوية الديلي⁽⁶⁾.

- (1) هو الصحابي الجليل غيلان بن سلمة بن معتب بن مالك بن كعب بن سعد بن عوف بن ثقيف الثقفي، أسلم بعد فتح الطائف، توفي - ﷺ - في آخر خلافة عمر - ﷺ - . تنظر ترجمته في كتاب الإصابة لابن حجر (190/3) والاستيعاب (189/3).
- (2) أخرج هذا الحديث الإمام مالك في الموطأ، (35) كتاب الطلاق، (29) باب جامع الطلاق، رقم (2572)، والترمذي في سننه، أبواب النكاح (33) باب ما جاء في الرجل يسلم وعنده عشر نسوة، الحديث رقم (1128).
- (3) هو الصحابي الجليل قيس بن الحارث بن حذافة الأسدي وقيل إن اسمه الحارث بن قيس، قال ابن حجر: والثاني أشبه. تنظر ترجمته في الإصابة (243/3) والاستيعاب (238/3).
- (4) أخرج هذا الحديث ابن ماجة في (9) كتاب النكاح، (40) باب الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة، رقم الحديث (1935)، وعبد الرزاق في مصنفه باب من فر الإسلام بينه وبين امرأته، رقم الحديث (12624) انظر المصنف (162/7).
- (5) هو الصحابي الجليل عروة بن مسعود بن متعب الثقفي، كان أحد الأكابر في قومه، وأسلم بعد انصراف الرسول - ﷺ - من الطائف، تنظر ترجمته في الإصابة (477/2) والاستيعاب (112/3).
- (6) هو الصحابي الجليل نوفل بن معاوية بن عروة الكناني الدثلي، أسلم سنة فتح مكة، وروى =

ومن ترك الاستفصال في حكاية الأحوال حديث فاطمة بنت أبي حبش⁽¹⁾، أن النبي ﷺ - قال لها: - وقد ذكرت له أنها تستحاض - (أن دم الحيض أسود يعرف، فإذا كان كذلك فامسكي عن الصلاة، وإذا كان الآخر فاغتسلي وصلي)⁽²⁾، لم يستفصلها، هل لها عادة في ذلك أو لا؟ فيكون حكمه باعتبار التمييز شاملا للمعتادة وغيرها، ومنه حديث بريدة⁽³⁾ - رضي الله تعالى عنه - عند مسلم أن امرأة قالت للنبي: - ﷺ - (إن أمني ماتت ولم تحج، أفيجزئ أن أحج عنها؟ قال: نعم)⁽⁴⁾، ولم يستفصل هل أوصت بذلك أم لا⁽⁵⁾؟

فيعم الحالين عند الشافعية، وقال أبو حنيفة: إن ترك الاستفصال لا ينزل منزلة العموم، بل يكون الكلام مجملا، وقد تأول أسك، بابتدئ

= عن النبي ﷺ، بلغ مائة سنة، توفي ﷺ في زمن يزيد بن معاوية بالمدينة المنورة، تنظر ترجمته في الإصابة (578/3) والاستيعاب (583/3).

(1) هي الصحابية الجليلة فاطمة بنت أبي حبش بن المطلب، القرشية الأسدية، تنظر ترجمتها في الإصابة (578/4) والاستيعاب (578/3).

(2) أخرج هذا الحديث البخاري في (4) كتاب الوضوء من صحيحه، (63) باب غسل الدم، رقم (228) ومسلم في (3) كتاب الحيض، (14) باب المستحاضة وغسلها وصلاتها، رقم (333).

(3) في النسخ الخطية بريرة، والصواب بريدة، وهو الصحابي الجليل بريدة بن الخصيب بن عبد الله بن الحارث الأسلمي، أسلم حين هجرة النبي ﷺ، غزا مع الرسول ﷺ ست عشرة غزوة، وتوفي ﷺ في خلافة يزيد بن معاوية، سنة 63 هـ، تنظر ترجمته في الإصابة (146/1) والاستيعاب (173/1).

(4) أخرج الحديث مسلم في صحيحه في (13) كتاب الصيام، (27) باب قضاء الصيام عن الميت، رقم (1148).

(5) الدرر اللوامع في تحرير شرح جمع الجوامع: لابن أبي شريف اللوحة: (82).

نكاح أربع منهن في المعية، واستمر على الأربع الأول في الترتيب؛ لأن نكاح الخامسة ومن بعدها فاسد⁽¹⁾.

قال في شرح التنقيح: ونحن نقول: أنكحة الكفار كلها باطلة، وإنما يصححها الإسلام، وإذا كانت باطلة فلا تقرر أربع فيكون من عداهن يبطل عقده، والحديث لم يفصل، مع أنه تأسيس قاعدة وابتداء حكم، وشأن الشارع في هذا رفع البيان إلى أقصى غايته، فلولا أن الأحوال كلها يعمها هذا الاختيار لما أطلق صاحب الشرع القول فيها، كما لو قال صاحب الشرع: أعتقوا رقبة في الكفارة ولم يفصل، استدللنا بذلك على عتق الطويلة والقصيرة والبيضاء والسوداء من جهة عدم التفصيل، لا لأن اللفظ عام بل مطلق⁽²⁾. انتهى.

370 قِيَامُ الْإِحْتِمَالِ فِي الْأَفْعَالِ قُلْ مُجْمِلٌ مُسْقِطُ الْإِسْتِدْلَالِ

هذا تفسير للمراد من عبارة الشافعي، وهي: وقائع الأحوال إذا تطرق إليها الاحتمال كساها ثوب الإجمال، وسقط بها الاستدلال، فلا تعارض بينها وبين قوله: «ترك الاستفصال، في وقائع الأحوال، مع قيام الاحتمال، ينزل منزلة العموم في المقال» الذي نظمناه في البيت قبل هذا؛ لأن الأولى محمولة على الوقائع التي فيها قول من النبي - ﷺ - فتعم جميع الاحتمالات، والثانية محمولة على الوقائع التي ليس فيها إلا مجرد فعله - ﷺ - فلا تعم

(1) انظر شرح المحلي على جمع الجوامع مع حاشية الباني (426/1).

(2) شرح التنقيح (148).

جميع الاحتمالات، بل هي من المجل، فإن الفعل لا عموم له، قاله المحشيان⁽¹⁾.

ومحل العموم في الأولى والإجمال في الثانية حيث تساوت الاحتمالات، فإن ترجح بعضها فالعمل بالراجح واجب إجماعاً.

فمن القسم الثاني الذي هو معنى قولنا: (قيام الاحتمال) إلخ حديث أن النبي - ﷺ - جمع بالمدينة بين الظهر والعصر، وبين المغرب والعشاء من غير خوف ولا مطر⁽²⁾، فإنه يحتمل أن يكون لمرض، وأن يكون جمعا صوريا، قال المحشي: وإذا احتمل كان حمله على بعض الأحوال كافياً، ولا عموم له في الأحوال كلها⁽³⁾. انتهى.

371 وَمَا أَتَى لِلْمَدْحِ أَوْ لِلذَّمِّ يَعُمُّ عِنْدَ جُلِّ أَهْلِ الْعِلْمِ

يعني أن العام الذي سبق للمدح أو للذم، أو لغرض آخر لا يصرفه ذلك عن العموم، وعزاه الرهوني، للأكثر، واختاره ابن الحاجب. قال في التنقيح: وذكر العام في معرض المدح أو الذم لا يخصص خلافاً لبعض الفقهاء⁽⁴⁾، نحو ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾⁽⁵⁾ وَإِنَّ الْفَجَّارَ لَفِي حَيْمٍ⁽⁶⁾، وقيل: لا

(1) حاشية زكريا الأنصاري: (316/2 - 317) الدرر اللوامع في تحرير شرح جمع الجوامع: لابن أبي شريف اللوحة: (82).

(2) أخرج هذا الحديث الإمام مالك في الموطأ (10) كتاب قصر الصلاة في السفر (1) باب الجمع بين الصلاتين في السفر والحضر، رقم (628). ومسلم في صحيحه، (6) كتاب صلاة المسافرين وقصرها، (6) باب الجمع بين الصلاتين في الحضر، رقم (705).

(3) الدرر اللوامع في تحرير شرح جمع الجوامع: لابن أبي شريف اللوحة: (82).

(4) شرح التنقيح (173).

(5) الانفطار الآيتان: (13) و (14).

يعم، وعزاه غير واحد للشافعي؛ لأنه سبق لقصد المبالغة في الحث والزجر؛ ولهذا منع التمسك بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ﴾⁽¹⁾، الآية. في وجوب زكاة الحلي، وقيل: يعم، إلا أن يعارضه عام آخر لم يسبق للمدح أو الذم، فإن عارضه ما ذكر احتيج إلى مرجح، كقوله تعالى: ﴿وَأَنْتَ تَجْمَعُوهُمْ لِيَوْمٍ الْأَخْتَارِ﴾، مع قوله تعالى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾⁽²⁾، فإن عارضه عام غير مسوق لمدح أو ذم أو نحوهما قدم ذلك المعارض عليه؛ لأنه أقوى، وإذا عارضه عام سبق لذلك تساوى معه لضعف كل منهما بالخلاف فيه، فلا بد من الترجيح، وعلى القول الأول ينظر عند المعارضة إلى المرجح، وعلى القول الأول والثالث إن عارضه سبق لذلك أم لا، قدم الخاص عليه قياساً.

372 وَمَا بِهِ قَدْ خُوطِبَ النَّبِيُّ تَعْمِيمُهُ فِي الْمَذْهَبِ السَّنِيِّ

يعني أن السني بفتح السين؛ أي المشهور في مذهب مالك، تعميم الخطاب الخاص بالنبي - ﷺ - نحو ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ﴾⁽³⁾، ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾⁽⁴⁾، فيتناول الأمة من جهة الحكم لا من جهة اللفظ، إلا ما ثبتت فيه الخاصية.

قال الرهوني⁽⁵⁾: واختلف في تعميم القول الخاص به - ﷺ - قول

(1) التوبة من الآية (34).

(2) من الآية 3 من سورة النساء.

(3) الأحزاب من الآية: (1).

(4) الزمر من الآية: (1).

(5) انظر تحفة المسؤول 144/3 - 145.

المالكية، وظاهر قول مالك أنه عام، واحتج في المدونة على أن ردة الزوجة مزيلة للعصمة، بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ أَشْرَكَتَ لِيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ﴾⁽¹⁾. وقد أنكرت عائشة - رضي الله عنها - على من ذهب إلى أن نفس التخيير طلاق بقولها: (خير رسول الله - ﷺ - أزواجه فاخترنه، فلم يعد ذلك طلاقاً)⁽²⁾، مع أنه ورد فيه خطاب خاص به - ﷺ - أعني قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ قُلُوبًا لَّازِجَاتٍ إِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ﴾⁽³⁾، والآيتين. ومثال ما ثبتت فيه الخاصة، تزويج تسع بالمشاة، وقال أحمد وأبو حنيفة: إن ما خوطب به النبي - ﷺ - عام للأمة ظاهراً؛ لأن أمر القدوة أمر لأتباعه معه عرفاً، كأمر السلطان أميراً بفتح بلد، فيحمل على العموم إلا بدليل خارجي يصرف ويوجب تخصيصه به⁽⁴⁾.

قال في الآيات البيّنات: وقضية كون العموم ظاهراً والحمل عليه إلا بدليل، أن المراد التناول لفظاً، ولعل المراد التناول لفظاً بحسب العرف⁽⁵⁾. انتهى.

وقال الشافعية: لا يتناول الأمة من جهة الحكم لاختصاص الصيغة به، وأجابوا عن كون أمر القدوة أمراً لأتباعه معه عرفاً [بأنه]⁽⁶⁾ فيما يتوقف المأمور به على المشاركة، وما نحن فيه ليس كذلك.

(1) الزمر من الآية (62).

(2) أخرج هذا الحديث البخاري في صحيحه (68) كتاب الطلاق (5) باب من خير أزواجه (5262) ومسلم في صحيحه في (18) كتاب الطلاق، (4) باب أن تخيير امرأته لا يكون طلاقاً إلا بالنية، رقم (1475).

(3) الأحزاب من الآية: (28).

(4) الآيات البيّنات بتصرف (403/2).

(5) الآيات البيّنات (403/2).

(6) بأنه ساقطة من الأصل وم. وهي في بقية النسخ.

اعلم أن محل الخلاف - كما قال زكرياء - ما يمكن فيه إرادة الأمة معه، ولم تقم قرينة على إرادتهم معه، بخلاف ما لا يمكن فيه ذلك، نحو ﴿يَأَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾⁽¹⁾، وما أمكن فيه ذلك وقامت قرينة على إرادتهم معه نحو ﴿يَأَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾⁽²⁾، وليس من محل الخلاف أيضا ما لا تمكن فيه إرادة النبي - ﷺ - بل المراد به الأمة.

373 وَمَا يَعْمُ شَمْلُ الرَّسُولَا وَقِيلَ لَا وَلَنَذْكُرِ التَّفْصِيلَا

يعني أن الأصح أن نحويا أيها الناس مما ورد على لسان النبي - ﷺ - من العمومات المتناولة له لغة شموله له - ﷺ - من جهة الحكم المستفاد من التركيب، كما شمله لغة، فخرج ما لا يتناوله نحويا أيها الأمة، فلا يشملها بلا خلاف. وقيل: لا يشملها من جهة الحكم مطلقا؛ لأنه ورد على لسانه للتبليغ لغيره، وقيل: إن اقترن بنحو بلغ وقل فلا يشملها لظهوره في التبليغ، وإلا فيشملة⁽³⁾.

وأورد على هذا القول أن جميع الخطابات المنزلة عليه - ﷺ - على تقدير قل فيلزم أن لا يدخل في شيء منها. قال في الآيات البينات: ورد بالمنع، ولو سلم فليس المقدر كالمذكور من كل وجه⁽⁴⁾. انتهى.

(1) المائدة من الآية: (69).

(2) الطلاق من الآية: (1).

(3) انظر حاشية زكرياء الأنصاري (321/2).

(4) الآيات البينات (405/2).

يعني أن الخطاب بنحو يا أيها الناس، يتناول شرعا ثلاثة أصناف كما يتناولهم لغة: الأول: العبيد على الصحيح عند السبكي، وإليه ذهب أكثر المالكية والشافعية والحنفية⁽¹⁾؛ لأنه من الناس لغة، والأصل عدم النقل، وكونه عبدا لا يصلح مانعا، وإنما خرجوا من خطاب الحج والجهاد بدليل منفصل، وقيل: لا يتناول العبيد بل يختص بالأحرار، وإليه ذهب بعض المالكية وبعض متأخري الشافعية⁽²⁾، وينبغي على الخلاف صحة الاستدلال بنصوص التكاليف على ثبوتها في حقهم، حيث يقع النزاع فيها بين العلماء كصلاة الجمعة، فقد اختلف في وجوبها عليهم، وكذلك إقراره فيما يتعلق ببذنه، وحجة من قال بعدم دخولهم قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾⁽³⁾ والأمة لا يلزمها ذلك، وقال الرازي⁽⁴⁾ من الحنفية: إن كان لحق الله تعالى اندرجوا، وإن كان لحق آدمي لم يندرجوا⁽⁵⁾.

والخلاف في الفروع لا في وجوب معرفة الله تعالى ونحوها، الثاني: الكافر، وقيل: لا، بناء على عدم تكليفه بالفروع. الثالث: الموجودون في زمن الوحي دون من بعدهم، إلا بنص أو إجماع أو قياس، قال في التنقيح:

(1) انظر شرح التنقيح (154) والبحر (181/3) والإحكام للأمدي (331/2) والمستصفى (295/3).

(2) انظر البحر (181/3).

(3) البقرة من الآية: 226.

(4) يقصد أبا بكر الرازي الحنفي، وليس فخر الدين الرازي الشافعي صاحب المحصول.

(5) انظر البحر (182/3).

وخطاب المشافهة لا يتناول من يحدث بعد إلا بدليل؛ لأن الخطاب موضوع في اللغة للمشافهة⁽¹⁾. انتهى.

وتناوله لمن بعدهم لا من اللغة، بل للعلم من الدين بضرورة أن الشريعة عامة قال تعالى: ﴿لَا تُذَكِّرُ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾⁽²⁾، وللإجماع على تكليفهم بما كلف به الموجودون. وقال الحنابلة: يتناولهم بالصيغة أيضا لمساواتهم للموجودين في حكمه إجماعا⁽³⁾. وأجيب: بأن المساواة بدليل آخر، وهو مستند الإجماع لا منه⁽⁴⁾.

375 وَمَا سُئِلَ مَنْ لِلْأَنْثَى جَنْفٌ وَفِي شَيْبِ الْمُسْلِمِينَ اخْتَلَفُوا

يعني أن من: شرطية كانت أو استفهامية أو موصولة، تتناول الإناث عند الأكثر⁽⁵⁾. وقال إمام الحرمين: باتفاق كل من ينتسب للتحقيق من أرباب اللسان والأصول⁽⁶⁾، وقالت شردمة من الحنفية⁽⁷⁾: لا تتناولهن، فقالوا في قوله: - ﷺ - (من بدل دينه فاقتلوه)⁽⁸⁾، لا يتناولهن، فالمرأة عندهم لا

(1) انظر شرح التنقيح (148).

(2) الأنعام من الآية: (20).

(3) انظر البحر (184/3) وقد نسب هذا القول للحنابلة وبعض الحنفية.

(4) شرح المحلي على جمع الجوامع حاشية البناني (429/1).

(5) انظر شرح التنقيح (157)، والبحر (73/3) والتنقيح (323/1) ورفع الحاجب (72/3).

وشرح العضد (591/2).

(6) انظر البرهان (360/1).

(7) انظر البحر (73/3) شرح العضد (591/2) والأحكام الآمدي (330/2).

(8) أخرج هذا الحديث البخاري في صحيحه في (56) كتاب الجهاد (149) باب لا يعذب بعذاب الله، رقم (3017)، وابن ماجه في (20) كتاب الحدود، (2) باب المرتد، رقم الحديث (2535).

تقتل بالردة، ودليل الأكثر قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى﴾⁽¹⁾، إذ لولا تناولها للأنثى وضعا لما صح أن يبين بالقسمين، وقوله: - ﷺ - (من جر ثوبه خيلاء لم ينظر الله إليه) فقالت أم سلمة⁽²⁾: (كيف تصنع النساء بذبولهن) رواه الترمذي⁽³⁾. ففهمت دخولهن في «مَنْ» وأقرها - ﷺ - على ذلك، وإن من قال: من دخل داري فهو حر، فدخل الإمام عتقن إجماعا. قاله المحشي⁽⁴⁾.

قوله: (وفي شبيهه) إلخ. يعني أنهم اختلفوا في جمع المذكر السالم كمسلمين ونحوه، هل يدخل فيه النساء ظاهرا؟ قال في التنقيح: والصحيح عندنا اندراج النساء في خطاب التذكير، قاله القاضي عبد الوهاب⁽⁵⁾. انتهى.

وكذا الحنابلة، وصححه بعض الشافعية؛ لأن النساء شقائق الرجال في الأحكام إلا ما دل دليل على تخصيصه؛ ولأن النحاة قالوا: إن عادة العرب إذا قصدت الجمع بين المذكر والمؤنث ذكروا الجميع بصيغة المذكر، ولا يفردون المؤنث بالذكر، كما هو عادتهم في تغليب المتكلم على المخاطب،

(1) النساء من الآية: (123).

(2) هي أمنا أم سلمة هند بنت أبي أمية المعروف بزاز الراكب بن المغيرة، وأما عائكة بنت عامر بن ربيعة، تزوجها الرسول ﷺ بعد وفاة ابن عمها أبي سلمة ؓ سنة ثلاث من الهجرة، وقيل سنة أربع، وروت عن النبي ﷺ وأبي سلمة وفاطمة الزهراء توفيت سنة 59هـ وقيل 51هـ وقيل 672هـ. تنظر ترجمتها في الإصابة (116/3) والاستيعاب (421/4).

(3) أخرجه في أبواب اللباس، (9) باب ما جاء في جر ذبول النساء، الحديث رقم: (1731).

(4) الدرر اللوامع في تحرير شرح جمع الجوامع: لابن أبي شريف اللوحة: (83).

(5) انظر شرح التنقيح (136).

والمخاطب على الغائب، والعقلاء على غيرهم، وذلك مثل المسلمين، وفعلوا وافعلوا. والأصح عند السبكي أن المذكر السالم ونحوه، لا يدخل فيه النساء ظاهرا وإنما يدخلن فيه بقرينة تغليب الذكور⁽¹⁾، وبعدم دخولهن فيه قال القاضي والباجي من المالكية، وأكثر الأصوليين.

واختاره ابن الحاجب⁽²⁾، لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾⁽³⁾، الآية. ولا نزاع في الصيغة المختصة بالذكر بحسب المادة، نحو الرجال فلا تتناول النساء اتفاقا، ولا فيما هو موضوع للذكور والإناث، مثل الناس ومن، وإنما النزاع فيما هو بحسب المادة موضوع لهما، وبحسب الصيغة للذكور خاصة، وحاصله أن تغليب الذكور على الإناث، والقصد إليهما جميعا ظاهر أو مبني⁽⁴⁾ على قيام القرينة، ومن المتنازع فيه نحو صوام وقوام من جموع التكسير، بخلاف صوم وقوم، فإنه لا يخص المذكر، قال ابن مالك:

وفعل لفاعل وفاعله وصفين نحو عاذل وعاذله
ومثله الفعال فيما ذكرا ⁽⁵⁾

فعلى عدم الدخول، لو وقف على بني زيد لا يدخل فيه البنات، والخلاف في ظهور التناول لا في صحته، وإذا أطلق اللفظ عليهما، فهل هو حقيقة فيهما كما يدل عليه قول العضد كغيره، أو مجاز، خلاف. قوله:

-
- (1) شرح المحلي على جمع الجوامع مع حاشية البناني (429/1).
 - (2) انظر شرح العضد (637/2) ورفع الحاجب (205/3).
 - (3) الأحزاب من الآية: (35).
 - (4) هكذا في الأصل وبقية النسخ ظاهر ومبني.
 - (5) تمة البيت: «وذان في المعل لا ما ندرا». شرح ابن عقيل: (123/4).

جنف بالتحريك ، يعني أنه ليس ميلا عن الصواب .

376	وَعَمِّ الْمَجْمُوعِ مِنْ أَنْوَاعٍ	إِذَا بِمَنْ جُرَّ عَلَى نِزَاعٍ
377	كَمِنْ عُلُومٍ أَلْقَى بِالتَّفْصِيلِ	لِلْفَقْهِ وَالتَّفْسِيرِ وَالْأُصُولِ

يعني أنه إذا اجتمعت صيغة تبعيض مع جمع معرف باللام أو بالإضافة أو ذي حصر ، كأسماء العدد فالذي عليه الجمهور وجوب حمل الجمع على جميع أنواعه نظرا لمدلول العام من أنه كلية ، واسم العدد عام في المعنى . وإن كان لا يسمى اصطلاحاً فقله تعالى: ﴿تُخَذُ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةٌ تُطَهِّرُهُمْ﴾⁽¹⁾ ، يقتضي الأخذ من كل نوع من مال كل واحد ، وقيل : يقتضي الأخذ من نوع واحد من مال كل واحد ، واختاره ابن الحاجب والقرافي⁽²⁾ .

فصيغة التبعيض تبطل عموم صيغة العموم في ذلك الحكم المتبعض ؛ لأن من للتبعيض ، وهو يصدق ببعض مدخولها وهو نوع واحد ، وأجيب بأن التبعيض في العام ، أن يكون باعتبار كل جزء من جزئياته ، وينبغي على الخلاف : ما لو شرط على المدرس أن يلقي كل يوم ما تيسر من علوم ثلاثة وهي : التفسير والفقه والأصول ، هل يجب عليه أن يلقي كل يوم من كل واحد منها ، أو يكفي أن يلقي من واحد منها⁽³⁾ .

378	وَالْمُقْتَضِي أَعَمَّ جُلَّ السَّلَفِ	كَذَاكَ مَفْهُومٌ بِلَا مُخْتَلَفٍ
-----	--	------------------------------------

(1) التوبة من الآية : (104) .

(2) انظر شرح التنقيح (158) .

(3) الضياء اللامع ، (14/2) .

جل فاعل أعم، ومختلف بفتح اللام بمعنى اختلاف، يعني أن المقتضي قال جل السلف؛ أي أكثر المالكية والشافعية بعمومه، كما حكاه عنهم القاضي عبد الوهاب - والمقتضي - بكسر الضاد - كلام يتوقف صدقه أو صحته على تقدير أحد أمور، يسمى ذلك الواحد مقتضى بفتح الضاد، فإنه يعم تلك الأمور حذرا من الإجمال -، وقال ابن الحاجب والغزالي وغيرهما: إنه لا يعمها لاندفاع الضرورة بواحد منها، ويكون مجعلا بينها يتعين بالقرينة⁽¹⁾.

قوله: (كذلك مفهوم) يعني أنه لا خلاف في عموم المفهوم، موافقة كان أو مخالفة نحو ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ﴾⁽²⁾، ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا﴾⁽³⁾، الآية. نقلهما العرف إلى تحريم جميع الإيذاءات والإتلافات ونحو قوله: - ﷺ - (مطل الغنى ظلم)⁽⁴⁾، أي بخلاف مطل غيره، والحاصل أن اللفظ الدال على مفهومي الموافقة والمخالفة صار عاما فيهما، بواسطة العرف في الأول وبواسطة العقل في الثاني، والخلاف في أن المفهوم مطلقا لا عموم له لفظي.

*** ** *

(1) انظر شرح المحلي على جمع الجوامع مع حاشية البناني (424/1).

(2) الآية 23 من سورة الإسراء.

(3) النساء من الآية: (10).

(4) أخرج هذا الحديث البخاري في صحيحه (38) كتاب الحوالة (1) باب في الحوالة. وهل

يرجع في الحوالة، رقم (2287) ومسلم في صحيحه (66) كتاب المساقاة (7) باب تحريم

مطل الغني، وصحة الحوالة، واستحباب قبولها إذا أحيل على ملي، رقم (1564).

ما عدم العموم أصح فيه «أي من العموم»

379 مِنْهُ مُنْكَرُ الْجُمُوعِ عَرَفَا وَكَانَ وَالَّذِي عَلَيْهِ انْعَظَفَا

يعني أن الجمع المنكر في الإثبات، نحو جاء عبيد لزيد ليس بعام على الأصح، وهو مذهب الجمهور، فيحمل على أقل الجمع ثلاثة أو اثنين؛ لأن أداة العموم هي لام التعريف أو الإضافة.

قال القرافي: ولحصول الاتفاق أيضا على أنه لو قال: عندي دراهم لم يلزمه أكثر من ثلاثة، ولو حلف ليتصدقن بدراهم تصدق بثلاثة، وكذلك الوصية والنذر⁽¹⁾. انتهى.

وحمله الجبائي من المعتزلة على العموم؛ لأنه حمل له على جميع حقائقه فهو أولى. قال في شرح التنقيح: جوابه أن حقيقته واحدة، وهي القدر المشترك بين الجموع، وأما أفراد الجموع فهي محال حقيقته لا أنها حقائقه، فقلوه: جميع حقائقه كلام باطل⁽²⁾. انتهى. ويتفق مع الجمهور إذا منع مانع نحو رأيت رجالا، فعلى أقل الجمع.

قوله: وكان؛ يعني أن الأصح في كان في الإثبات أنها ليست صيغة

(1) شرح التنقيح بتصرف (150).

(2) شرح التنقيح (150).



عموم وأخرى غيرها⁽¹⁾. من الأفعال المثبتة⁽²⁾ إلا أن تكون مسوقة للامتنان، فإنها نعم كقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾⁽³⁾. كما ذكره القاضي وغيره، نحو (كان يجمع بين الصلاتين في السفر)⁽⁴⁾، لا يعم أقسامه من جمع التقديم والتأخير، وكذا الفعل المثبت بدون كان، كحديث بلال⁽⁵⁾، أنه - ﷺ - (صلى داخل الكعبة)⁽⁶⁾، إذ لا يشهد اللفظ بأكثر من صلاة واحدة وجمع واحد، ويستحيل وقوع الصلاة الواحدة فرضا ونفلا. والجمع الواحد في وقتين، وقيل: يعمان ما ذكر حكما لا لفظا، إذ ليس اللفظ نصا⁽⁷⁾ ولا ظاهرا في تناول ما ذكر دفعة، لكنه لما صدق بكل منهما واحتمله أثبت الحكم لهما جميعا، وهل تفيد كان مع المضارع التكرار لغة؟ وهو قول القاضي وظاهر كلام ابن الحاجب، أو تفيد عرفا لا لغة، وهو عن عبد الجبار

(1) انظر الآيات البيئات (398/2).

(2) في النسخة ش «من الأفعال كالنكرة المثبتة».

(3) الفرقان من الآية: (48).

(4) أخرج هذا الحديث الإمام البخاري في صحيحه، في (18) كتاب تقصير الصلاة (13) باب الجمع في السفر بين المغرب والعشاء، رقم (1106) ومسلم في صحيحه، في (6) كتاب صلاة المسافرين وقصرها، (5) باب جواز الجمع بين الصلاتين في السفر، رقم (703).

(5) هو الصحابي الجليل بلال بن رباح بن حمادة أبو عبد الله، وقيل غير ذلك، من أوائل المؤمنين بالرسول ﷺ، عذبه المشركون، وأوذى كثيرا واشتراه أبو بكر الصديق وأعتقه، وجعله الرسول ﷺ مؤذنه وخازنا له، شهد - ﷺ - المشاهد كلها، خرج إلى الشام وفيه توفي في خلافة عمر. تنظر ترجمته في الإصابة (165/1) والاستيعاب (141/1).

(6) أخرج هذا الحديث الإمام البخاري في مواضع من صحيحه في (8) كتاب الصلاة، (30) باب قوله تعالى (واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى) رقم (397) ومسلم في صحيحه (15) كتاب الحج، (68) باب استحباب دخول الكعبة للحاج وغيره والصلاة فيها والدعاء فيها نواحيها، رقم (1329).

(7) في الأصل و م «نفيا» بدل نصا.



المعتزلي، أو لا تفيده لغة ولا عرفاً وظاهر كلام المحصول اختياره أقوال⁽¹⁾.

والتحقيق عند الكمال بن الهمام وفاقا لسعد الدين التفتازاني، أن المفيد للاستمرار لفظ المضارع، وكان للدلالة على مضي ذلك المعني⁽²⁾. انتهى.

وال تكرار غير العموم؛ لأن العموم في الأنواع، وغاية ما يفيد التكرار العموم في الأزمان، وليس الكلام فيه بل في عموم الفعل لأقسامه وجهاته. قاله في الآيات البينات عن العضد⁽³⁾.

قوله: (والذي عليه انعطفا) يعني أن الأصح في الذي عطف على العام عدم العموم، قال في التنقيح: والعطف على العام لا يقتضي العموم، نحو قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرَیْضَنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَ قُرُوْءٍ﴾، ثم قال: ﴿وَيُؤَوَّلُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾⁽⁴⁾، فهذا الضمير لا يلزم أن يكون عاما في جملة ما تقدم، فإن العطف معناه التشريك في الحكم الذي سيق الكلام لأجله فقط⁽⁵⁾. انتهى.

قال في الشرح: الضمير خاص بالرجعيات؛ لأن وصف الأحقية بالأزواج إنما هو فيهن، وإذا كان ضمير العام خاصا، هل يتعين أن يكون المراد بالعموم الأول ما أريد بالضمير فقط؟ لأن القاعدة استواء الظاهر والمضمّر في المعنى، أو يحمل الظاهر على عمومه؛ لأن صيغته صيغة عموم، والضمير على الخصوص لانعقاد الإجماع على استواء الزوج والأجنبي

(1) انظر المحصول في علم الأصول (397/2).

(2) الآيات البينات (400/2).

(3) الآيات البينات (398/2).

(4) البقرة من الآية: (226).

(5) شرح التنقيح 150 - 151.

في البائن، هذا هو الصحيح؛ لأن الأصل عدم التخصيص، فلا يكون الظاهر خاصاً ولا المضمر عاماً⁽¹⁾. انتهى.

وقالت الحنفية: إن العطف على العام يوجب العموم في المعطوف، لوجوب مشاركة المعطوف عليه والمعطوف في الحكم وصفته. قلنا: في الصفة ممنوع.

380 وَسَائِرُ حِكَايَةِ الْفِعْلِ بِمَا مِنْهُ الْعُمُومُ ظَاهِرًا قَدْ عَلِمَا

سائر بالرفع معطوف هو، وحكاية بحذف العاطف على منكر، والعموم مبتدأ خبره جملة علم مبني للمفعول، ونصب ظاهراً على الظرفية. يعني أن من الأشياء التي عدم العموم فيها أصح، لفظة سائر. قال في التنقيح، قال القاضي عبد الوهاب: إن سائر ليست للعموم، فإن معناها باقي الشيء لا جملة، وقال صاحب الصحاح وغيره من الأدباء: إنها بمعنى جملة الشيء، وهو مأخوذ من سور المدينة المحيط، لا من السور الذي هو البقية، فعلى هذا يكون للعموم، وعلى الأول الجمهور والاستعمال⁽²⁾. انتهى.

قوله: حكاية الفعل... إلخ، هذه المسألة تترجم بحكاية الصحابي فعلاً بلفظ ظاهره العموم، نحو قوله: (نهى - ﷺ - عن بيع الغر)⁽³⁾، و(قضى

(1) شرح التنقيح 151.

(2) شرح التنقيح 150.

(3) - أخرج هذا الحديث الإمام مالك في الموطأ في (37) كتاب البيوع، (24) باب بيع الغر، رقم (2884). ومسلم في صحيحه (61) كتاب البيوع، (2) باب بطلان بيع الحصة والبيع الذي فيه غرر، رقم (1513).



بالشفعة للجار⁽¹⁾، و(حكم بالشاهد واليمين)⁽²⁾، فلا يعم عند الأكثر، كل غرر وكل جار وكل شاهد؛ لأن الحجة في المحكي لا في الحكاية.

وقيل: يعم، وهو الذي اختاره الفهري، ونصره ابن الحاجب، وغيره، واستدلوا له بأنه عدل عارف باللغة والمعنى. فالظاهر أنه لا ينقل العموم إلا بعد ظهوره أو قطعه، وأنه صادق فيما رواه من العموم، وصدق الراوي يوجب اتباعه اتفاقاً، وأجابوا عن استدلال الجمهور باحتمال أنه نهى عن غرر خاص، وقضى بشفعة خاصة، فظن العموم باجتهاده، أو سمع صيغة خاصة فتوهم أنها للعموم، فروى العموم لذلك، والاحتجاج بالمحكي لا الحكاية، فإن هذا الاحتمال وإن كان منقداً فليس بقادح؛ لأنه خلاف الظاهر من علمه وعدالته، والظاهر لا يترك للاحتمال؛ لأنه من ضروراته فيؤدي إلى ترك الظاهر، وجوابه أن ظهور علمه وعدالته، إنما يقتضي ظهور العموم في اعتقاده لا في الواقع، والموجب للاتباع إنما هو ظهور العموم باعتبار الواقع في ظننا، لا باعتبار ظن الراوي. وانتصر القرافي للعموم فقال في شرح التنقيح: هذا الموضوع مشكل؛ لأن العلماء اختلفوا في رواية الحديث بالمعنى، فإن منعناها امتنع هذا الفصل؛ لأن قول الراوي ليس لفظ رسول الله ﷺ. وإن قلنا بجوازها، فمن شرطها أن لا يزيد اللفظ الأول في معناه،

(1) أخرج هذا الحديث بلفظ قريب من هذا اللفظ ابن أبي شيبة في كتاب البيوع والأفضية من مصنفه، باب من كان يقضي بالشفعة للجار، عن كل من علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: «قضى رسول الله ﷺ بالشفعة للجار»، انظر المصنف لابن أبي شيبة (518/4).

(2) أخرج هذا الحديث الإمام مالك (42) كتاب الشهادات والأيمان، (4) باب القضاء باليمين مع الشاهد، الحديث رقم (3118) ومسلم في صحيحه (30) كتاب الأفضية، (2) باب القضاء باليمين والشاهد، الحديث رقم (1712).



ولا في جلالة وخفائه، فإذا روى العدل بالمعنى بصيغة العموم في قوله: الغرر، تعين أن يكون اللفظ المحكي عاما، وإلا كان ذلك قدحا في عدالته، حيث روى بصيغة العموم ما ليس عاما، والمقرر أنه عدل مقبول القول هذا خلف فلا يتجه قولنا: الحجة في المحكي لا في الحكاية، بل الحجة فيهما لأجل قاعدة الرواية بالمعنى⁽¹⁾. انتهى.

ولا يقال نحو قضى بالشفعة للجار ليس من حكاية الفعل ولا من حكاية القول؛ لأننا نقول مثل هذا القول ملحق عندنا بالفعل. قاله في الآيات البيئات⁽²⁾.

ولهذا قال إمام الحرمين في الورقات: ولا يجوز دعوى العموم في الفعل وما يجري مجراه⁽³⁾. انتهى. ومثلوا الثاني بالقضاء بالشفعة.

تَنْبِيْهُ: حكى ابن رشد خلافا بين العلماء في قوله: - ﷺ - (من قتل قتيلا له عليه بينة فله سلبه)⁽⁴⁾، هل يحتاج سلب القتل إلى تنفيل⁽⁵⁾ الإمام، بناء على أن الحديث حكم فلا يعم، أو لا يحتاج إليه، بناء على أنه فتوى؟ وكذا قوله لهند⁽⁶⁾: (خذي منه ما يكفيك وولئك بالمعروف)⁽⁷⁾، فيه خلاف،

(1) شرح التنقيح 149.

(2) الآيات البيئات (320/2).

(3) انظر الورقات، لإمام الحرمين، ص (16).

(4) أخرج هذا الحديث البخاري في صحيحه (57) كتاب فرض الخمس، (18) باب من لم

يخمس الأسلاب، الحديث رقم (3141) ومسلم (36) كتاب الجهاد والسير، (13) باب

استحقاق القاتل سلب القتل، الحديث رقم: (1751).

(5) هكذا في الأصل، وفي بقية النسخ «تنفيذ».

(6) هي هند بنت عتبة بن ربيعة بن عبد شمس القرشية، زوجة أبي سفيان بن حرب ووالدة

معاوية ؓ، أسلمت بعد زوجها يوم فتح مكة، اختلف في سنة وفاتها قيل في خلافة عمر

وقيل في خلافة عثمان ؓ. تنظر ترجمتها في الإصابة (425/4) والاستيعاب (424/4).

(7) أخرج هذا الحديث البخاري في صحيحه (69) كتاب النفقات (9) باب إذا لم ينفق الرجل =



هل هو حكم فلا يعم؟ أو فتوى؟ قال في التكميل⁽¹⁾:

وفي حديث هند الخلاف هل حكم يخصها أو افتاء شمل

381 خِطَابُ وَاحِدٍ لَغَيْرِ الْحَنْبَلِيِّ مِنْ غَيْرِ رَغِي النَّصِّ وَالْقَيْسِ الْحَنْبَلِيِّ

خطاب مرفوع عطف على منكر، يعني أن خطاب الواحد نحو افعل كذا، الأصح أنه لا يعم غيره، والمراد بالخطاب الكلام المخاطب به، وليس المراد العموم المصطلح بل مطلق التناول، والواحد يشمل المرأة، وكذا خطاب الاثنين والجماعة المعينة، فكل من الخطابات لا يتناول الأمة عند الجمهور، للقطع بأن خطاب الواحد لا يتناول غيره لغة، قال حلولو: نعم، قد يعم الحكم بقياس أو نص يدل على مساواة الجميع، نحو حكمي على الواحد حكمي على الجميع، وذهبت الحنابلة إلى أن خطاب الواحد وما في معناه يعم الأمة عادة، لجريان العادة بخطاب الواحد وإرادة الجميع فيما يتشاركون فيه، قلنا: مجاز يحتاج إلى قرينة⁽²⁾.

قال في الآيات البيّنات: اعلم أن حديث حكمي على الواحد حكمي على الجماعة لا يعرف له أصل بهذا اللفظ، ولكن روى الترمذي - وقال حسن صحيح - والنسائي وابن ماجه وابن حبان قوله: - ﷺ - في مبايعة

= فللمرأة أن تأخذ بغير علمه ما يكفيها وولدها بالمعروف، رقم (5364) ومسلم في صحيحه (30) كتاب الأفضية (4) باب قضية هند، رقم (1714).

(1) انظر شرح التكميل (446).

(2) انظر شرح المحلي على جمع الجوامع مع حاشية البناني (429/1).



النساء (إني لا أصفح النساء، وما قولي لامرأة واحدة إلا كقولني لمائة امرأة)⁽¹⁾⁽²⁾. انتهى.

وحجة الحنابلة مع ما ذكر، حكمي على الواحد حكمي على الجماعة، وأجيب: بأنه إن صح محمول على أنه حكم على الجماعة بالقياس، لا أن خطاب الواحد خطاب للجميع.

(1) أخرجه الإمام مالك (72) كتاب الجامع (55) باب ما جاء في البيعة الموطأ، رقم (4145) والنسائي (45) كتاب البيعة من سننه الكبرى، (21) باب بيعة النساء، الحديث رقم (7754) والترمذي في سننه الكبرى، أبواب السير، (37) باب ما جاء في بيعة النساء، الحديث رقم (1597) وابن ماجه في (24) كتاب الجهاد، (43) باب بيعة النساء رقم الحديث (2875).

(2) الآيات البيّنات: (322/2).

التخصيص

وهو لغة الإفراد قاله الأبياري. وهو مصدر خصص؛ بمعنى خص،
فالتضعيف هنا بمعنى أصل الفعل دون دلالة على التكثر الذي تفيد هذه الصيغة
غالبًا.

382 قَصُرَ الَّذِي عَمَّ مَعَ اعْتِمَادٍ غَيْرٍ عَلَى بَعْضٍ مِنَ الْأَفْرَادِ

يعني أن التخصيص اصطلاحاً: هو قصر العام على بعض أفرادهِ، بأن لا
يراد منه البعض الآخر بالحكم، وذلك القصر على بعض الأفراد لا بد أن يكون
مع اعتماد على غير، أي دليل يدل على التخصيص.

والتخصيص يدخل العام، سواء كان عموماً باللفظ أو العرف أو العقل،
والعام بالعرف كاللفظ الدال على مفهوم الموافقة، وبالعقل كاللفظ الدال على
مفهوم المخالفة.

وقولنا: بأن لا يراد منه البعض الآخر، لا فرق فيه بين أن يكون انتقاء
إرادته باعتبار الحكم فقط دون التناول وهو العام المخصوص، أو باعتبارهما
معاً وهو العام المراد به الخصوص.

واعترض تعريف التخصيص بما ذكر بأنه غير مانع، لشموله قصره بعد
دخول وقت العمل به، مع أنه نسخ لا تخصيص كما سيأتي، وأجيب بأن

التعريف بالأعم أجازه المتقدمون⁽¹⁾.

383 جَوَازُهُ لِوَاحِدٍ فِي الْجَمْعِ أَتَتْ بِهِ أَدَلَّةٌ فِي الشَّرْعِ

يعني أن التخصيص يجوز أن ينتهي إلى الواحد في الجمع؛ لأن التحقيق والصحيح أن أفراده آحاد لا جماعات؛ بدليل أن الجمع كثيرا ما يطلق ويراد به الواحد.

قال في التنقيح: ويجوز عندنا للواحد، هذا إطلاق القاضي عبد الوهاب، وأما الإمام، فحكى إجماع أهل السنة في ذلك في «من» و«ما» ونحوهما⁽²⁾. انتهى.

أي من أسماء الشروط والاستفهام، والمراد الإمام الرازي وهو شافعي، ودليل التخصيص إلى الواحد قوله تعالى: ﴿أَمَرُ يَحْشُدُونَ النَّاسَ﴾⁽³⁾، أي رسول الله - ﷺ - فقد جاز التخصيص في اسم الجمع المساوي للجمع⁽⁴⁾. وكذا قوله: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾⁽⁵⁾، المراد بالناس الأول نعيم بن مسعود الأشجعي⁽⁶⁾، وبالثاني أبو سفيان⁽⁷⁾.

(1) انظر الآيات البينات: (3/3).

(2) شرح التنقيح (175).

(3) النساء من الآية: (53).

(4) الآيات البينات (11/3).

(5) آل عمران من الآية: (173).

(6) هو الصحابي الجليل أبو سلمة نعيم بن مسعود بن عامر الأشجعي، أسلم ﷺ أيام الخندق،

وهو الذي أفضل الحروب على المسلمين من قبل كفار مكة في تلك الواقعة، اختلف في

تاريخ وفاته فقيل في خلافة علي، تنظر ترجمته في الإصابة (568/3) والاستيعاب (557/3).

(7) هو الصحابي الجليل أبو سفيان صخر بن حرب بن أمية القرشي الأموي، قيل إن ولادته =

وقيل: الناس في الآية الأولى العرب، والناس القائلون في الآية الثانية وفد عبد القيس⁽¹⁾، وإذا جاز تخصيص الجمع إلى الواحد فأحرى المفرد.

384 وَمَوْجِبُ أَقْلِهِ الْقَفَالُ وَالْمَنْعُ مُطْلَقًا لَهُ اغْتِلَالُ

القفال: بتشديد الفاء مبتدأ خبره موجب، وأقله مفعوله، يعني أن القفال قال: إن لفظ العام إن كان جمعا كالمسلمين، فلا بد من بقاء أقل الجمع اثنين كان أو ثلاثة، وفي معنى الجمع اسم الجمع كقوم ونساء ورهط⁽²⁾. ووجه وجوب أقل الجمع عنده في الجمع، المحافظة على معنى الجمعية المعتبرة في الجمع، قال المحشي: هذا في العام المخصوص، أما العام المراد به الخصوص فيجوز أن يراد به الواحد، وإن كان لفظ العام جمعا كما ينبى عنه تمثيل الشارح فيما بعد وغيره بقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ﴾⁽⁴⁾، أي نعيم بن مسعود الأشجعي⁽⁵⁾. انتهى.

= كانت قبل واقعة الفيل بعشر سنوات وقيل غير ذلك، أسلم عام الفتح وشهد مع النبي ﷺ حنيناً والطائف، وهو والد أم المؤمنين أم حبيبة ومعاوية ؓ، وقد اختلف في سنة وفاته والصحيح أنه مات في خلافة عثمان ؓ. تنظر ترجمته في الإصابة (178/2) والاستيعاب (190/2).

- (1) انظر شرح المحلي على جمع الجوامع مع حاشية البناني (5/2).
- (2) هو أبو بكر محمد بن علي القفال الكبير الشاشي الشافعي الفقيه الأصولي اللغوي الأديب المفسر، ولد في شاش سنة 291هـ وتلقى العلم عن أئمة كثيرين منهم ابن خزيمة والبغوي، وهو الذي نشر المذهب الشافعي فيما وراء النهر، وله مؤلفات كثيرة منها: كتاب في أصول الفقه وشرح الرسالة للشافعي وكتاب محاسن الشريعة وغيرها، توفي رحمه الله سنة 365 هـ. تنظر ترجمته في طبقات الشافعية (176/2) والوافي بالوفيات (84/4).
- (3) حاشية زكرياء الأنصاري (339/2).
- (4) الآية 183 من سورة آل عمران.
- (5) الدرر اللوامع في تحرير شرح جمع الجوامع: لابن أبي شريف اللوحة: (84).

قال في الآيات البيّنات: لكن لا بد من فرق واضح من جهة المعنى ⁽¹⁾. انتهى. وقد أفاد كلام ابن الحاجب، والعصّد، وغيرهما الاتفاق على جواز التخصيص إلى الواحد في الاستثناء، حيث قال: يجوز أكرم الناس إلا الجاهل، وإن كان العالم واحدا اتفاقا، أما إن لم يكن لفظ العام جمعا، فالتخصيص إلى الواحد عند القفال جائز ⁽²⁾.

قوله: والمنع... إلخ. يعني أن القول بامتناع التخصيص إلى الواحد، سواء كان لفظ العام جمعا أو لا، وأن غاية جوازه أن يبقى أقل الجمع له اعتلال؛ أي ضعف، وأخرى بالضعف القول بمنع التخصيص، إلا أن يبقى غير محصور، وأصل هذا القول لأبي الحسين المعتزلي ⁽³⁾.

قال في المحصول: ومنع أبو الحسين ذلك الانتهاء في التخصيص إلى الواحد في جميع ألفاظ العام، وأوجب أن يراد بها كثرة وإن لم يعلم قدرها، ثم قال: وهو الأصح، وكذا صححه البيضاوي، واختلفوا في تفسير هذا الكثير الذي يجب إيقاؤه، ففسره ابن الحاجب، بأنه الذي يقرب من مدلوله قبل التخصيص، قال الكمال: ومقتضى هذا أن يكون أكثر من النصف، وفسره السبكي، بأن يكون غير محصور، ومقتضاه إطلاق المنع إذا كانت ⁽⁴⁾ أفراد العام محصورة في الواقع، كرجال البلد وهم مائة مثلا. قاله في الآيات البيّنات ⁽⁵⁾.

(1) الآيات البيّنات بتصرف (11/3).

(2) انظر رفع الحاجب (231/3).

(3) انظر المحصول (13/3).

(4) في الأصل و م كان، بدل كانت.

(5) الآيات البيّنات (12/3).

385	أَقْلُ مَعْنَى الْجَمْعِ فِي الْمُسْتَهَرِّ	الْإِثْنَانِ فِي رَأْيِ الْإِمَامِ الْحِمِيرِيِّ
386	ذَا كَثُرَتْ أَمْ لَا وَإِنْ مُنْكَرًا	وَالْفَرْقُ فِي انْتِهَاءِ مَا قَدْ نُكِّرَا

يعني أن الاثنين هما أقل معنى الجمع الحقيقي وما في معناه، من ناس وجيل ورهط وقوم ونحوها، في رأي أي مذهب الإمام الحميري أعني مالكا، قال في التنقيح، قال القاضي أبو بكر: مذهب مالك أن أقل الجمع اثنان، ووافقه القاضي على ذلك، والأستاذ أبو إسحاق، وعبد الملك بن الماجشون⁽¹⁾، من أصحابه، وعند الشافعي وأبي حنيفة ثلاثة، وحكاه القاضي عبد الوهاب عن مالك⁽²⁾. انتهى.

ومن أدلة الأول ﴿وَأَطْرَافَ النَّهَارِ﴾⁽³⁾، ﴿إِنْ تَوْبًا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾⁽⁴⁾، وليس لهما إلا قلبان، وأجيب بأن ذلك مجاز لتبادر الزائد على الاثنين دونهما إلى الذهن، ومن أدلته أيضا قوله: - ﷺ - (الاثنان فما فوقهما جماعة)⁽⁵⁾، وأجيب بأن معناه لهما فضل الجماعة، فالمراد الحكم

(1) هو أبو مروان عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة ميمون الملقب بالماجشون القرشي، الفقيه المالكي، أخذ عن الإمام مالك بن أنس وعن أبيه وكان من فقهاء المدينة، وأخذ عن ابن حبيب وسحنون وابن المعذل، دارت عليه الفتوى في أيامه، من مؤلفاته كتاب في الفقه، وكتاب الرحلة، توفي سنة 212 هـ وقيل غير ذلك. تنظر ترجمته في ترتيب المدارك (136/3) وشجرة النور الزكية (56/1).

(2) شرح التنقيح (182).

(3) طه من الآية: (128).

(4) التحريم من الآية (4).

(5) أخرج هذا الحديث ابن ماجه (5) كتاب إقامة الصلاة، (44) باب الاثنين جماعة عن أبي موسى الأشعري، رقم الحديث (982)، والحاكم في المستدرک (45) كتاب الفرائض، الحديث رقم: (8038)، (482/4).

الشرعي لا اللغوي؛ لأنه - ﷺ - إنما بعث لبيان الشرعيات، وينبني على الخلاف: الإيصاء بدراهم لزيد، وكذا الإقرار، هل تلزم ثلاثة أو اثنان؟ وكذا الخلاف بين ابن عباس - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - والإمام مالك في قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُولَئِهِ السُّدُسُ﴾⁽¹⁾، حمله مالك وقاطبة العلماء على أن المراد بالإخوة الاثنان فصاعداً، فيحجبان الأم للسدس، بناء على أن أقل مسماه اثنان، وحمله ابن عباس - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - على أن المراد الثلاثة فأكثر، فلا يحجبها اثنان للسدس⁽²⁾.

وحجة القول بالثلاثة تفرقة العرب بين التثنية والجمع ضميراً كان أو ظاهراً، والأصل في الاستعمال الحقيقية، والحق عند الأصفهاني في شرح المحصول، وعند السعد التفتازاني في التلويح على التنقيح⁽³⁾، أن كون أقل الجمع ثلاثة أو اثنين، لا فرق فيه بين جمع القلة والكثرة، قال التفتازاني: لم يفرقوا في هذا المقام - يعني مقام التعريف المفيد للعموم - بين جمع القلة وجمع الكثرة، فدل بظاهره على أن التفرقة بينهما، إنما هي بمعنى أن جمع القلة مختص بالعشرة فما دونها، وجمع الكثرة غير مختص، لا أنه يختص بما فوق العشرة، وهذا أوفق بالاستعمالات وإن صرح بخلافه كثير من الثقات. انتهى.

قال الدماميني: يريد أن العلماء لم يفرقوا بين: اقتلوا المشركين وبين أكرم العلماء مثلاً، حيث جعلوا كلا منهما شاملاً لثلاثة وما فوقها إلى غير النهاية، فدل عدم الفرق بحسب الظاهر في هذه الحالة، على أن التفريق

(1) النساء من الآية: (11).

(2) انظر الضياء اللامع (1/666 - 667).

(3) انظر شرح التلويح على التوضيح (1/51).

بينهما - حال كونهما منكرين - إنما هو في جانب الزيادة، وحاصله أن الجمعين متفقان باعتبار المبدأ، مفترقان باعتبار المنتهى، فمبدأ كل منهما الثلاثة، ومنتهى جمع القلة العشرة، ولا نهاية لجمع الكثرة، وبهذا التقرير لا تحتاج إلى أن تقول في محل من المحال، هذا مما استعير فيه جمع الكثرة بجمع القلة. انتهى.

وفي حواشي التلويح الخسروية⁽¹⁾، ما لفظه: وجه عدم التفرقة، أن كلامهم في الجمع المعرف سواء كان جمع قلة أو جمع كثرة فلا بعد في أن لا يبقى بينهما فرق بعد التعريف، حيث قصد بهما الاستغراق، وهذا لا يخالف ما صرح به الثقات؛ لأن تصريحهم في المنكر. انتهى.

فتحصل أنهما إذا كانا للعموم لا فرق بينهما باعتبار المبدأ والمنتهى، وإذا كانا منكرين افترقا في المنتهى، فمنتهى جمع القلة العشرة، ولا منتهى لجمع الكثرة، وإلى هذا أشرنا بقولنا: (والفرق في انتهاء ما قد نكرا).

وقد أشكل على القرافي نحو عشرين سنة، وهو يورد السؤال على الفضلاء، ولم يحصل له ولا لهم جواب⁽²⁾، وسبب الإشكال أنه إن فرض قولهم: أقل الجمع اثنان أو ثلاثة في صيغة الجمع الذي هي جيم وميم وعين امتنع إثباته في غيرها، وإن كان في كل ما يسمى جمعا، وصيغ الجمع قسمان: جمع قلة وجمع كثرة، وقد اتفق النحاة على أن جمع القلة موضوع للعشرة فما

(1) الخسروية: لعلها نسبة إلى «المدرسة الخسروية» التي أنشأت في حلب 951هـ والتي كانت تعد بمثابة أزهر سوربة، لكثرة ما حوت من العلماء الأفذاذ والمشايخ الأعلام، الذين كان لهم الصيت الشائع، والجاه الذائع.

(2) انظر الآيات البيّنات (384/2).

دونها إلى الاثنين أو الثلاثة، وجمع الكثرة موضوع لما فوق العشرة، فإن استعمل كل مكان الآخر كان مجازاً، ونقول إن كان موضوع الخلاف جمع الكثرة لم يستقم؛ لأن جمع الكثرة أقله على هذا التقدير أحد عشر، والاثنان والثلاثة إنما يكون فيهما مجازاً، والبحث في المسألة ليس عن المجاز، وإن كان الخلاف في جمع القلة لم يستقم أيضاً؛ لأنهم ذكروا أمثلتهم في جموع الكثرة، فدل على أن مرادهم عدم حصر المسألة في جمع القلة⁽¹⁾. انتهى.

قوله: (في رأي الإمام) جواب عن سؤال دل عليه قوله: المشتهر، فكأنه قيل في أي رأي اشتهر، فقال: اشتهر في مذهب الإمام مالك رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى.

387 وَذُو الْخُصُوصِ هُوَ مَا يُسْتَعْمَلُ فِي كُلِّ الْأَفْرَادِ لَدَى مَنْ يَعْقِلُ

يعني أن الفرق بين العام المخصوص والعام المراد به المخصوص، هو أن الأول مستعمل في كل أفراد، لكن عمومته مراد من جهة تناول اللفظ لجميع أفرادها لا من جهة الحكم؛ لأن بعض الأفراد لا يشملته الحكم نظراً لمخصص، قال الزركشي: إن البحث عن التفريق بين العام المخصوص والعام المراد به المخصوص من مهمات هذا العلم، ولم يتعرض له الأصوليون، وقد كثر بحث المتأخرين فيه كالسبكي ووالده الشيخ الإمام⁽²⁾.

وقد استشكل في الآيات البيّنات قول السبكي: والعام المخصوص عمومته مراد تناوولا لا حكماً، كيف جزم بهذا مع حكايته الخلاف بأنه حقيقة أو مجاز؛ لأن مقتضى استعماله في جميع الأفراد أنه حقيقة؛ لأنها اللفظ

(1) شرح التنقيح بتصرف (182).

(2) الآيات البيّنات (14/3).

المستعمل في الموضوع له، وهذا كذلك، وأجاب بأن كون عمومه كذلك بهذا المعنى شيء ذهب إليه تبعاً لوالده لا منقول عن الأصوليين؛ لأنهم لم يتعرضوا للفرق بينهما، فما ذكر السبكي اختيار له لا ينافي باختلاف الأصوليين في ذلك؛ لجواز أن لا يوافق جميعهم أو بعضهم المصنف ووالده فيما ذكر⁽¹⁾. انتهى بتخليص.

388 وَمَا بِهِ الْخُصُوصُ قَدْ يُرَادُ جَعَلَهُ فِي بَعْضِهَا النَّقَادُ

النقاد: فاعل جعل، وهو جمع ناقد، والنقد في الأصل تمييز الجيد من الرديء، يعني أن السبكي ووالده جعلاً؛ أي اعتقداً في العام المراد به الخصوص أنه مستعمل في بعض أفراد، فليس عمومه مراداً تناولاً ولا حكماً، بل هو كلي من حيث أنه له أفراد في أصل الوضع، لكن استعمل في جزئي؛ أي بعض من تلك الأفراد، كان البعض واحداً أو أكثر، مثال الواحد: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ﴾، أي نعيم، ومثال الثاني ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ﴾، أي العرب، على تأويل، وفرق غير السبكيين بأن قرينة العام المخصوص لفظية، والثاني عقلية. قاله زكرياء⁽²⁾.

389 وَالثَّانِي اعْزُ لِلْمَجَازِ جَزَماً

يعني أن العام المراد به الخصوص مجاز اتفاقاً، لاستعماله في غير موضوعه الأصلي الذي هو كل الأفراد، واستشكل في الآيات البيئات القطع

(1) الآيات البيئات (13/3) وما بعدها.

(2) حاشية زكرياء الأنصاري (340/2).

بمجازيته والاختلاف في مجازية العام المخصوص، فأى فرق بين العام المستعمل في جزئي وبين العام الذي انتهى تخصيصه إلى جزئي، إذ كلاهما في المعنى أريد به بعض المعنى وقصر الحكم عليه، فالقطع بمجازية الأول والاختلاف في مجازية الثاني غير ظاهر، إلا أن يفرق بأنه في العام المخصوص لم يرد البعض باستعمال يخصه، بخلاف الذي أريد به الخصوص، وأيده بكلام العضد، وعلاقة هذا المجاز الجزئية والكلية⁽¹⁾.

وَذَاكَ لِلْأَصْلِ وَفَرْعٍ يُنْمَى

بالبناء للمفعول، يعني أن العام المخصوص نماه الأكثر لفرع الحقيقة، وهو المجاز مطلقا، لاستعماله في بعض ما وضع له أولا، والتناول لهذا البعض حيث لا تخصيص إنما كان حقيقيا لمصاحبه للبعض الآخر، وعزاه القرافي لبعض المالكية، وبعض الشافعية، وبعض الحنفية، واختاره ابن الحاجب، والبيضاوي، والصفي الهندي، ونصره الكمال بن الهمام، وقال السبكي: الأشبه حقيقة؛ أي في البعض الباقي بعد التخصيص، وفاقا للشيخ الإمام، والحنابلة، وكثير من الحنفية، وأكثر الشافعية، وعزاه القرافي لبعض المالكية؛ لأن تناول اللفظ للبعض الباقي في التخصيص كتناوله بلا تخصيص، وذلك تناول حقيقي اتفاقا، فليكن هذا تناول حقيقيا أيضا، وأجيب من جهة الأكثر، بأنه كان يتناوله مع غيره، والآن يتناوله وحده وهما متغايران؛ لأن الشيء مع غيره غيرُه لا مع غيره، فقد استعمل في غير ما وضع له، قال في الآيات البيّنات: ويمكن الاعتذار عن هذا الجواب، بأن ما كان من تناوله

(1) الآيات البيّنات (19/3).

مع غيره بمنزلة تناوله وحده؛ لأنه بمنزلة قضايا متعددة؛ ولهذا كانت دلالة على كل فرد مطابقة⁽¹⁾. انتهى.

وقال القاضي: إن خص بما لا يستقل بنفسه من شرط أو صفة أو استثناء أو غاية فهو حقيقة، وإن خص بما يستقل من سمع أو عقل فهو مجاز؛ لأن ما لا يستقل جزء من المقيد به، فالعموم بالنظر إلى ما لا يستقل فقط، فقولك: أكرم بني تميم العلماء عام في العلماء من بني تميم فقط⁽²⁾، وقال أبو بكر الرازي من الحنفية: حقيقة إن كان الباقي غير منحصر لبقاء خاصية العموم، وإلا فمجاز، قال العضد: قال الرازي: معنى العموم حقيقة كون اللفظ دالا على أمر غير منحصر في عدد، وإذا كان الباقي غير منحصر كان عاما، ومنع العضد كون معناه ذلك، بل معناه تناوله لجميع ما يصلح له، وكان للجميع، وقد صار للبعض والبعض غير الكل فكان مجازا، ولا يخفى أن هذا منشؤه اشتباه كون النزاع في لفظ العام أو في الصيغ⁽³⁾. انتهى.

قال في الآيات البينات: أي لأن تقريره إنما هو في لفظ العموم لا في الصيغ التي للعموم، والبحث إنما هو في الصيغ، قال السعد: وهذا من باب اشتباه العارض بالمعروض. انتهى⁽⁴⁾.

وقال إمام الحرمين: حقيقة ومجاز باعتبارين: تناوله، والاقتصار عليه. وقال عبد الجبار من المعتزلة: إن خص باستثناء كان مجازا، وإن خص بغيره

(1) الآيات البينات (20/3).

(2) حاشية زكرياء الأنصاري (342/2).

(3) شرح مختصر المنتهى لابن الحاجب، شرح العضد (589/2).

(4) الآيات البينات (22/3).

كالصفة والشرط فهو حقيقة، ونقل هذا القول عن القاضي، وقيل: مجاز إن خص بغير لفظ كالعقل بخلاف اللفظ فالعموم بالنظر إليه فقط⁽¹⁾.

390 ثُمَّ الْمُحَاشَاةُ وَقَصُرَ الْقَصْدُ مِنْ آخِرِ الْقِسْمَيْنِ دُونَ جَحْدِ

الجحد بفتح فسكون: إنكار الشيء مع علمه، والمحاشاة إخراج الحالف شيئاً يتناوله لفظه بالنية دون اللفظ، فلذلك كانت عاما مرادا به الخصوص، كقصر القصد؛ أي التخصيص بالنية دون لفظ. قال القرافي: المحاشاة هي التخصيص بعينه من غير زيادة ولا نقصان، فليست المحاشاة شيئاً غير التخصيص⁽²⁾. انتهى. يعني التخصيص بالنية.

لكن يشكل اتحادهما بإطلاق أهل المذهب في النية المخصصة، أنها لا تقبل مع المرافعة حيث خالفت ظاهر اللفظ. وقالوا في الحلال عليه حرام تقبل المحاشاة ولو قامت البيئة، وجوابه ما قال الشيخ مصطفى التلمساني⁽³⁾: من تخصيص المحاشاة بالحلال عليه حرام، لكن قال شيخنا البناني: إنه لم يقم له دليل على ذلك التخصيص، والصواب كما يدل عليه كلام الباجي، أن المحاشاة قاعدة مطردة في كل محلوف به بأي لفظ كان دون المحلوف عليه، فيجري فيه التفصيل في تخصيص النية المعروف⁽⁴⁾.

(1) انظر شرح المحلي على جمع الجوامع مع حاشية البناني (6/2).

(2) الفروق للقرافي (802/3).

(3) هو العلامة المحقق أبو الخيرات مصطفى بن عبد الله الرماصي، رحل رحلات في طلب العلم، وأخذ عن شيوخ كثير منهم الخرخشي والزرقاني، من مؤلفاته حاشية على شرح التاني على مختصر خليل، قال عنها مخلوف: هي غاية في الجودة والنبل، توفي رحمه الله سنة 1136 هـ تنظر ترجمته في شجرة النور (334/1).

(4) انظر المنتقى للباجي 399/4.

ووجهه الباجي بأن ما يحلف به لا يقتضي الاستيعاب ؛ لأن أصل الأيمان هو اليمين بالله تعالى ، وهو مبني على التخصيص ، وكذا لو قال الحالف على الطلاق لجاز أن يقول أردت واحدة ، والمحلوف عليه يقتضي الاستيعاب ؛ لأنه إذا حلف لا كلمت رجلا حمل على العموم ، وأجرى ؛ أي الباجي إخراج العتق المعين بالنية من الأيمان اللازمة على الخلاف في محاشاة الزوجة من الحلال عليه حرام⁽¹⁾ .

قال ابن رشد في سماع أصبغ: القياس أن لا يصدق القائل الحلال عليه حرام ، إن ادعى محاشاة زوجته مع قيام البينة لادعائه خلاف ظاهر لفظه ، كحالف لا كلم زيدا ، وقال: نويت شهرا ، وتصديقه في الزوجة استحسان لمراعاة الخلاف في أصل اليمين⁽²⁾ . انتهى .

قال شيخنا البناني: فانظر قوله: لمراعاة الخلاف في أصل اليمين ، فإنه ربما يفيد قبول النية في أصل كل يمين⁽³⁾ . انتهى .

فعلى هذا تكون المحاشاة في المحلوف به فقط ، وذلك تخصيص أيضا ، وهو مقبول مطلقا ، وأما في المحلوف عليه فتخصيص فيه التفصيل ، ولا يسمى في اصطلاح الفقهاء محاشاة وإن كان يسماها لغة ، والذي أفاده ابن محرز⁽⁴⁾ ، ومن تبعه ، أن المحاشاة قاعدة مطردة في المحلوف به

(1) انظر المنتقى شرح موطأ مالك 4/498 .

(2) البيان والتحصيل يتصرف (3/233) .

(3) حاشية البناني على الزرقاني على خليل (3/56) .

(4) هو أبو بكر محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الرحمن الزهري المعروف بابن محرز البلسني ، فقيه مؤرخ محدث ولد سنة 561 هـ وقيل غير ذلك ، قرأ بالأندلس ، ونزل بجاية ، كان رأس أهل الأندلس ، من مؤلفاته تقييد على التلقين للقاضي عبد الوهاب ، توفي رحمه الله ببجاية سنة 655 هـ . تنظر ترجمته في شجرة النور الزكية (1/194) وكفاية المحتاج (2/23) .

والمحلف عليه، وعليه يصير الإشكال كالحجارة أو أشد قسوة، اللهم إلا أن يقال إن ابن محرز وأتباعه من القائلين: إن اليمين على نية الحالف بالله أو غيره، حلف على وثيقة حق أم لا، ووثيقة حق: ما يتوثق به المحلف له من الحالف في حق له عليه، فلا فرق عندهم بينهما في الأحكام، فظهر الاتحاد.

واعلم أن نية التخصيص والعزل تنفع على المشهور، وقعت أولاً أو في الأثناء، قال ابن رشد: وهي بعدها؛ أي بعد اليمين، ولو وصلت بها لغو بخلاف الاستثناء⁽¹⁾. انتهى.

وقول خليل: إلا أن يعزل في يمينه أولاً⁽²⁾. مقابل المشهور، فالصواب حذف أولاً كما قاله المحققون، وعلى قول خليل إذا حدث له المحاشاة في أثناء الكلام لم تنفعه، قال الحطاب: إلا أن يلفظ بها كالاستثناء، ولو أدخله أولاً بقلبه لم ينفعه إخراجها بلفظه⁽³⁾. انتهى.

يعني أدخله في الحكم لا في تناول اللفظ فقط، وآخر القسمين وهو العام المراد به الخصوص.

391 وَشِبْهُ الْإِسْتِثْنَاءِ لِأَوَّلِ سَمَا وَأَتَّخَذَ الْقُسْمَانِ عِنْدَ الْقُدَمَا

يعني أن شبه الاستثناء من كل مخصص متصل قريبته لفظية سما؛ أي ظهر عندهم للأول؛ أي العام المخصوص، والقسمان اللذان هما العام المخصوص والعام المراد به الخصوص متحدان عند المتقدمين من أهل

(1) حاشية البناني علي الزرقاني (56/3).

(2) انظر مختصر الشيخ خليل، باب النذر، (106).

(3) مواهب الجليل 302/3.

الأصول، كما يظهر من عدم تعرضهم للفرق بينهما، وإنما فرق بينهما المتأخرون كالسبكي ووالده، فكل من القسمين عند الأقدمين عام مخصوص وعام مراد به الخصوص⁽¹⁾.

392 وَهُوَ حُجَّةٌ لَدَى الْأَكْثَرِ إِنْ مُخَصَّصٌ لَهُ مَعِينًا يَسِينِ

يعني أن العام الذي دخله تخصيص حجة عند الأكثر، إذا كان مخصصه - بكسر الصاد - معينا - بفتح الياء - نحو اقتلوا المشركين إلا أهل الذمة؛ لاستدلال الصحابة به من غير نكير، بخلاف «إلا بعضهم»⁽²⁾، إذ ما من فرد إلا ويحتمل أن يكون هو المخرج، فالمخصص بمبهم ليس بحجة اتفاقا، خلافا للسبكي، في جعله مذهب الأكثر الاحتجاج به مطلقا، ثم قال، وقيل: إن خص بمعين خلاف ما يظهر من كلام الآمدي، وابن الحاجب، وبه صرح الرهوني، والقرافي: أن الخلاف إنما هو في التخصيص بالمعين، وقال الإمام الرازي: المختار أنه إن خص تخصيصا مجملا لا يجوز التمسك به⁽³⁾.

قال القرافي: وهذا يومهم أن هذا المذهب قال به أحد، ولا أعلم فيه خلافا، ولا يمكن العمل مع كون البعض حراما والبعض مباحا⁽⁴⁾. انتهى.

(1) انظر الآيات البيّنات: (16/3).

(2) يقصد المؤلف بقوله: إلا بعضهم التمثيل على المبهم، لكنه اكتفى بالتمثيل عليه دون أن يذكره، نظرا للاختصار الذي عمد إليه في هذا الشرح. فأصل ترتيب الكلام «بخلاف المبهم نحو إلا بعضهم».

(3) نفائس الأصول (1975/5) والضياء اللامع (22/2).

(4) شرح التنقيح (178).

وفي جواز العمل بالعام المخصص أقوال ذكرها في جمع الجوامع⁽¹⁾،
لم أظفر بعزو شيء منها لأحد من أهل المذهب إلا ما ذكر في النظم.

393 وَقَسَّ عَلَى الْخَارِجِ لِلْمَصَالِحِ وَرَبَّ شَيْخٍ لِامْتِنَاعِ جَانِحِ

يعني أن القاضي إسماعيل من المالكية، وجماعة من الفقهاء أوجبوا القياس على الخارج من العام بمخصص للمصلحة التي هي تكثير الأحكام، فإذا استثنى الشارع صورة لحكمة، ثم وجدت صورة أخرى تشاركها في تلك الحكمة، وجب ثبوت ذلك الحكم فيها تكثيرا للحكم، وأيضا فإن إبقاء اللفظ على عمومته اعتبار لغوي، ومراعاة المصالح اعتبار شرعي، والشرع مقدم على اللغة. قاله في شرح التنقيح⁽²⁾.

ومذهب الأكثر منع ذلك القياس، وإليه الإشارة برب التكريرية في قولنا: ورب شيخ... إلخ. لأن القياس عليه يفضي إلى تكثير مخالفة الأصل، كما خرج منع بيع البر متفاضلا من قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾⁽³⁾، فهل يجوز قياس الأرز عليه بجامع القوت والادخار عندنا، أو بجامع الطعم عند الشافعية، أو الكيل عند الحنيفة، خلاف⁽⁴⁾.

(1) انظر جمع الجوامع (47 - 48).

(2) شرح التنقيح (179).

(3) البقرة من الآية: (274).

(4) شرح التنقيح (179).

المخصص المتصل

المخصص عرفا؛ الدليل المفيد للتخصيص، وفي الأصل المتكلم بالتخصيص، والمتصل: هو ما لا يستقل من اللفظ بنفسه بأن يقارن العام معنى، بأن يحتاج إلى مقارنته لعدم تأني انفراده عنه، فخرج نحو ما لو قيل: اقتلوا المشركين، لا تقتلوا أهل الذمة.

394 حُرُوفُ الْإِسْتِثْنَاءِ وَالْمُضَارِعِ مِنْ فِعْلِ الْإِسْتِثْنَاءِ وَمَا يُضَارِعُ

أي من المخصص المتصل حروف الاستثناء، مثل إلا وسوى وغير، وخلا وعدا، إذا جرا مدخوليهما⁽¹⁾، وكذلك الفعل المضارع من الاستثناء كأستثني، وكذلك ما يضارع المضارع؛ أي يشابهه من الماضي، كخلا وعدا إذا نصبا، ويكون المستثنى والمستثنى منه من متكلم واحد، وقيل: مطلقا، فقول القائل إلا زيدا عقب قول غيره، جاء الرجال استثناء على الثاني، لغو على الأول. وإذا قال الله تعالى: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾، فقال النبي - ﷺ - متصلا به إلا أهل الذمة، فالذي رجح القاضي والصفوي الهندي أنه من المخصصات

(1) في جميع النسخ الخطية والمطبوعة سوى الأصل «إذا جرا مدخولهما» ومقصود المؤلف إرجاع الضمير على خلا وعدا الخبريتين؛ لأنهما يجران مدخوليهما إذا لم يسبقا بـ«ما». قال ابن مالك:

واجرر بسابقي يكون إن ترد
وبعد ما انصب وانجرار قد يرد
ينظر شرح ابن عقيل: (233/2).

المنفصلات ، وجعله في المحصول محل تردد⁽¹⁾ .

وقال المحلي: إنه استثناء قطعاً؛ أي اتفاقاً وأنه متصل؛ لأنه ذكره في الكلام على الاستثناء المتصل، قال شهاب الدين عميرة: ولعل هذا على القول بأنه لا يجوز له الاجتهاد، قال في الآيات البيّنات لكن الظاهر عدم اختصاصه بالقول المذكور؛ لأن اجتهاده على القول بجوازه لا يكون إلا مطابقاً للحق، أو لا يقر إلا على ما هو الحق منه، على الخلاف في المسألة، فهو على هذا القول بمنزلة المبلغ، بل هو مبلغ في المعنى، فالاستثناء هنا أيضاً من متكلم واحد بحسب المعنى، وهو الله ﷻ⁽²⁾ . انتهى .

فائدة: الاستثناء مأخوذ من الثني كالضرب وزنا، والثني: العطف، تقول ثنيت الجبل إذا عطفت بعضه على بعض، وقيل: من ثنيته عن الشيء صرفته عنه . قاله زكرياء⁽³⁾ .

395 وَالْحُكْمُ بِالنَّقِيضِ لِلْحُكْمِ حَصَلَ لِمَا عَلَيْهِ الْحُكْمُ قَبْلُ مُتَّصِلٌ

الحكم الأول متبداً، وبالنقيض متعلق به؛ أي بنقيض الحكم، وحصل فاعله ضمير الحكم بالنقيض، وهو صفة الحكم، ولما بكسر اللام متعلق بحصل، والحكم بعده مبتدأ نعت يقبل، وعليه خبره، وهو متعلق بواقع محذوف، والجملة صلة، ومتصل خبر الحكم الأول، يعني أن الاستثناء المتصل هو أن تحكم بنقيض ما حكمت به أولاً على جنس ما حكمت عليه

(1) انظر المحصول (28/3) .

(2) الآيات البيّنات (33/3) .

(3) حاشية زكرياء الأنصاري (353/2) .

أولا . قاله في التنقيح ⁽¹⁾ .

396 وَعَبْرُهُ مُنْقَطِعٌ
.....

يعني أن غير المتصل منقطع ، وهو أن تحكم على غير جنس ما حكمت عليه أولا ، أو بغير نقيض ما حكمت به أولا ، قال في التنقيح: فإن قوله تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾ ⁽²⁾ ، منقطع على الأصح ، مع أن المحكوم عليه بعد إلا هو المحكوم عليه أولا ، وكذلك قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهِمُ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً﴾ ⁽³⁾ ، الآية . وإنما كان منقطعا في الآيتين للحكم فيهما بغير النقيض ، فإن النقيض لا يذوقون فيها الموت . يذوقون فيها الموت ، ولم يحكم به بل بالذوق في الدنيا ، ونقيض لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ، كلوها بالباطل ، ولم يحكم به ، وعلى هذا الضابط تخرج أقوال العلماء في الكتاب والسنة ولسان العرب ⁽⁴⁾ . انتهى باختصار .

قال في شرحه: فيكون الانقطاع على قسمين: تارة يحصل بسبب الحكم على غير الجنس نحو رأيت إخوتك إلا ثوبا ، وتارة بسبب الحكم بغير النقيض ، نحو رأيت إخوتك إلا زيدا لم يسافر ⁽⁵⁾ . انتهى .

(1) شرح التنقيح (187) .

(2) الدخان من الآية: (53) .

(3) النساء من الآية (29) .

(4) شرح التنقيح (187) .

(5) شرح التنقيح (187) .

ومعنى الآية الأولى: لا يدركون الموتة الأولى قائمة بهم في الجنة، بل كان ذلك في الدنيا⁽¹⁾.

..... وَرُجِّحَا جَوَازُهُ وَهُوَ مَجَازًا وَصَحَا

بناء رجح للمفعول، يعني أن الصحيح جواز وقوع الاستثناء المنقطع في لسان العرب، وحكى الباجي عن ابن خوزير منداد من المالكية منع وقوعه، ونحوه لابن رشد في المقدمات⁽²⁾، واختار القاضي عبد الوهاب أن المنقطع مجاز، والاستثناء حقيقة في المتصل، لتبادره إلى الذهن لانصراف اسم الاستثناء إليه عند الإطلاق، ولا يطلق على المنقطع إلا مقيدا به. وجعل محل الخلاف لفظ الاستثناء هو صريح كلام المحلي⁽³⁾، ومقتضى كلام الجماعة كالشيرازي في شرح المختصر، لكن أنكره التفتازاني في التلويح فقال: اشتهر فيما بينهم أن الاستثناء حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع، ومرادهم صيغ الاستثناء، يعني إلا وأخواتها. وأما لفظ الاستثناء فحقيقة اصطلاحية في القسمين بلا نزاع⁽⁴⁾. انتهى. وما ذكره هو ظاهر كلام العضد⁽⁵⁾.

397 فَلْتَنْمُ نَوِيًّا بَعْدَ أَلْفِ دِرْهَمٍ لِلْحَذْفِ وَالْمَجَازِ أَوْ لِلنَّدَمِ

(1) شرح التنقيح (187).

(2) انظر المقدمات الممهدة 412/1.

(3) انظر شرح المحلي على جمع الجوامع حاشية البناي (12/2).

(4) انظر شرح التلويح على التوضيح (28/2).

(5) انظر شرح العضد (14/3).

فلتتم جزم بلام الأمر من نماء؛ أي نسبه، يعني أن نحو قول القائل: له علي ألف درهم إلا ثوبا بالنصب، للإضمار بناء على تقديمه على المجاز؛ أي إلا قيمة ثوب، فيكون الثوب على هذا مستعملا في موضوعه حقيقة، وهذا أحد القولين عندنا ارتكب فيه الإضمار وهو خلاف الأصل ليصير متصلا، فالكلام لا يحمل على المنقطع إلا عند تعذر المتصل، وقال القاضي: إنه مجاز، ولعله من استعمال المقيد، الذي هو هنا الإخراج من الجنس في المطلق الذي هو مطلق الإخراج، فالثوب مراد به قيمته من غير حذف، بناء على الراجح من تقديمه على الإضمار، والمعنى على هذين القولين واحد، وحكى المازري، قولاً آخر أنه تلزمه الألف، ويعد قوله: إلا ثوبا ندماً⁽¹⁾.

398 وَقِيلَ بِالْحَذْفِ لَدَى الْإِقْرَارِ وَالْعَقْدُ مَعْنَى الْوَائِ فِيهِ جَارٍ

يعني أن في مسألة له علي ألف درهم إلا ثوبا قولاً رابعاً بالتفصيل، هو أن الاستثناء من غير الجنس يرجع في الإقرار إلى الحذف؛ أي إلا قيمته، وفي العقود يكون بمعنى الواو، وكونه بمعنى الواو في المعاملات ذكره الأبياري عن مالك، وفي كتاب الصرف من المدونة⁽²⁾، إذا قلت: بعثك هذه السلعة بدينار إلا قفيز حنطة، كان القفيز مبيعاً مع السلعة؛ لأنه لو استثنى من الدينار قيمة القفيز لفسد البيع للجهل بالثمن، وهذا جارٍ على أصل مالك، من أنه لا يراعي مناسبة الألفاظ من جهة اللغة في صحة العقود إذا فهم المقصود، قاله حلولو⁽³⁾. ولهذا يقولون: المناقشة في الألفاظ ليست من

(1) الضياء اللامع (33/2).

(2) انظر المدونة 18/3.

(3) الضياء اللامع (33/2 - 34).

دأب المحققين إذا فهم المقصود.

399 بِشْرَكَةٍ وَبِالتَّوَاطِي قَالَا بَعْضُ

يعني أن أبا الحسن الأبياري المالكي اختار أن الاستثناء المنقطع حقيقة، وهو الظاهر من كلام أهل العربية، وعلى أنه حقيقة، فقليل: الاستثناء متواطئ فيه، وفي المتصل موضوع للقدر المشترك بينهما؛ أي المخالفة بين المستثنى والمستثنى منه بإلا أو بإحدى أخواتها، وقيل: إن الاستثناء مشترك بين المتصل والمنقطع؛ لأن الحقيقة هي الأصل في الاستعمال بحد المنقطع عليه بالمخالفة المذكورة من غير إخراج من المنطوق، فلا ينافي الإخراج من مفهوم الكلام عرفاً، وهذا القيد لإخراج المتصل⁽¹⁾.

400 وَفِي الْبَوَاقِي دُونَمَا اضْطِرَارٍ وَأَبْطَلْنِ بِالصَّمْتِ لِلتَّذْكَارِ وَأَوْجِبَ فِيهِ الْإِتِّصَالَ

يعني أنه يجب على الأصح الاتصال عادة في الاستثناء، وكذا يجب في البواقي من المخصصات المتصلة اتفاقاً في غير الشرط عند بعضهم، وقد حكى المازري وتاج الدين السبكي الاتفاق على وجوب اتصال الشرط أيضاً، وحكى المازري وجوبه في كل التوابع من نعت وعطف وتوكيد وبدل، بجامع كون كل منها فضلة في الكلام غير مستقلة، ووجب الاتصال في الاستثناء لقوله: - ﷺ - (من حلف على شيء ثم رأى غيره خيراً منه فليعمل به

(1) انظر الضياء اللامع (35/2).



وليكفر عن يمينه⁽¹⁾، أو كما قال، فلو جاز الانفصال لم يوجب التكفير عنه، بل يقول: فليستثن أو ليكفر؛ لأنه لا حث مع الاستثناء بل ذكره أولى؛ لأنه أسهل. قاله في الآيات البيئات⁽²⁾.

ثم قال: وأيضاً لو جاز الانفصال لما ثبتت الإقرارات والطلاق والعق، لعدم الجزم بثبوت شيء منها لجواز الاستثناء المنفصل، ولم يعلم صدق خبر ولا كذبه أصلاً لجواز استثناء يرد عليه، يصرفه إلى ما يصير به صادقا وبالعكس في العكس⁽³⁾. انتهى.

وقال السعد: وما يقال إنه وجبت الكفارة لكونها أنفع، وثبتت أحكام الإقرارات لوجود القرينة على عدم الاستثناء ليس بشيء⁽⁴⁾. انتهى. انظر دليله في الآيات البيئات⁽⁵⁾.

قوله: (دونما اضطراب) يعني أنه لا يجب اتصال المستثنى بالمستثنى منه عند الاضطراب إلى الانفصال بتنفس أو سعال أو عطف الجمل بعضها على بعض، ثم يستثنى ونحوه مما لا يعد انفصالا عادة⁽⁶⁾.

قوله: وأبطلن... إلخ يعني أن السكوت لأجل التذكار مبطل للاستثناء،

(1) أخرج هذا الحديث البخاري في صحيحه (93) كتاب الأحكام (6) باب من سأل الإمامة وكل إليها (7147) ومسلم في صحيحه (27) كتاب الإيمان والنذور، (3) باب ندب من حلف يمينا فرأى غيرها خيرا منها، أن يأتي الذي هو خير، ويكفر عن يمينه، رقم (1649).

(2) الآيات البيئات (33/2).

(3) الآيات البيئات (33/2).

(4) الآيات البيئات (33/2).

(5) الآيات البيئات (33/2).

(6) شرح التنقيح بتصرف (189).

قال ابن عرفة: ظاهر أقوال المذهب أن سكتة تذكّار مانعة مطلقا، ومقابل الأصح في الاستثناء ما روي عن ابن عباس - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - من جواز انفصاله إلى شهر وقيل: سنة وقيل: أبدا، وعن عطاء⁽¹⁾، والحسن، يجوز انفصاله في المجلس، وعن مجاهد⁽²⁾، إلى سنتين، وقيل: ما لم يأخذ في كلام آخر، وقيل: يجوز في كلام الله تعالى؛ لأنه لا يغيب عنه شيء فهو مراد أولا بخلاف غيره⁽³⁾.

ودليل جواز الانفصال قوله: - ﷺ - (من حلف واستثنى عاد كمن لم يحلف)⁽⁴⁾، أي قال: إن شاء الله. وذكر المفسرون⁽⁵⁾، أن قوله تعالى: ﴿عَبْرُ أُولَى الْأَضْرَرِ﴾⁽⁶⁾، نزل بعدما قبله في المجلس، والأصل فيما روي عن ابن عباس قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُر رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ﴾⁽⁷⁾، أي إذا نسيت قول إن شاء الله،

(1) هو التابعي المشهور أبو محمد عطاء بن أبي رباح بن أسلم المكي القرشي بالولاء، من كبار فقهاء مكة، بل لقب بـ"فقيه الحجاز"، روى عن أبي هريرة وعائشة والعبادلة وغيرهم، وروى عنه كثيرون منهم مجاهد وأبو حنيفة توفي رحمه الله سنة 114 هـ تنظر ترجمته في شذرات الذهب لابن العماد (69/2) والأعلام (235/4).

(2) هو أبو الحجاج مجاهد بن جبر القرشي المخزومي من كبار التابعين، روى عن جماعة من الصحابة منهم ابن عباس الذي أخذ عنه علم التفسير وابن عمر وأبو هريرة وغيرهم، وروى عنه خلق كثير، كان من علماء التفسير، توفي رحمه الله سنة 103 هـ وقيل غير ذلك. تنظر ترجمته في شذرات الذهب لابن العماد (19/2) والأعلام (278/5).

(3) انظر متن جمع الجوامع مع شرح المحلى وحاشية البناني عليه (11/2).

(4) أخرج هذا الحديث الترمذي في سننه الكبرى، أبواب النذور والأيمان، (7) باب في الاستثناء في اليمين، الحديث رقم (1531) وابن ماجه في سننه (11) كتاب الكفارات، (6) باب الاستثناء في اليمين، رقم الحديث (2104).

(5) انظر جامع البيان للطبري 288/5، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي 341/3.

(6) النساء من الآية (94).

(7) الكهف من الآية: (24).

- ومثله الاستثناء - [وإذا]⁽¹⁾ تذكرت فاذكره ولم يعين وقتاً، فاختلقت آراؤه، وآراء أصحاب الأقوال المذكورة، قال ابن رشد: ومن أهل العلم من شذ فأجاز الاستثناء في القلب بمشيئة الله تعالى، وعلى هذا يحمل ما روي عن ابن عباس - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - من إجازة الاستثناء بعد عام، أنه أظهر بعد عام من الاستثناء ما كان اعتقده حين اليمين منه، إذ لا اختلاف بين أحد من أهل العلم في أن الاستثناء لا بد أن يكون موصولاً باليمين، بل قال ابن المواز لا بد أن ينويه قبل آخر حرف من اليمين، يريد من الكلام الذي تمت به اليمين، هذا معنى قوله الذي يجب أن يحمل عليه كلامه. انتهى من البيان⁽²⁾.

فائدة: قال ابن العربي: سمعت فتاة ببغداد تقول لجارتها: لو كان مذهب ابن عباس صحيحاً في الاستثناء ما قال الله تعالى: ﴿وَحُذِّ بِكَ ضِعْفًا فَأَضْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْتِ﴾⁽³⁾، بل يقول استثن⁽⁴⁾. انتهى.

401 وَعَدَدٌ مَعَ كَيْلًا قَدْ وَجَبَ لَهُ الْخُصُوصُ عِنْدَ جُلٍّ مِّنْ ذَهَبٍ

لما كان في الكلام الاستثنائي المتصل شبه التناقض حيث يثبت المستثنى في ضمن المستثنى منه، ثم ينفي صريحاً وبالعكس في النفي، والتناقض غير جائز سيما في كلام الله تعالى، وكان ذلك أظهر في العدد لنصوصيته في

(1) ما بين معقوفتين ساقط من الأصل و أ و ب و ج، وهو في بقية النسخ.

(2) البيان والتحصيل (182/3 - 183).

(3) ص من الآية: (43).

(4) أحكام القرآن لابن العربي، (647/2).

آحاده، اضطر العلماء إلى تقدير دلالة الاستثناء دون تناقض، واختلفوا في ذلك على ثلاثة مذاهب، فجل من ذهب؛ أي مضى من العلماء قال: إن العدد مع أداة الاستثناء يتعين كونه مراداً به الخصوص، فالمراد بعشرة في قوله: له علي عشرة إلا ثلاثة سبعة، وإلا ثلاثة قرينة على تلك الإرادة لا للإخراج، وإنما قيد شبه التناقض بالاستثناء المتصل؛ لأنه لا يظهر في المنقطع، نحو جاء القوم إلا الحمير، ولا خصوصية للاستثناء المتصل دون سائر المخصصات المتصلة، فقولك مثلاً: أكرم بني تميم إن جاءوك، فيه شبه التناقض حيث يثبت غير الجائين منهم في ضمن بني تميم، ثم ينفي بمفهوم الشرط⁽¹⁾.

402 وَقَالَ بَعْضُ بَانْتِفَا الْخُصُوصِ

يعني أن القول الثاني قول القاضي القائل: إن له علي عشرة إلا ثلاثة مثلاً معناه بإزاء اسمين: مفرد وهو سبعة، ومركب وهو عشرة إلا ثلاثة، ولا نفي أصلاً على هذين القولين فلا تناقض⁽²⁾.

فالاستثناء على هذا القول ليس بتخصيص. والقول الثالث: أن المراد بعشرة في قولك مثلاً له علي عشرة إلا ثلاثة، العشرة باعتبار الأفراد، ثم أخرجت الثلاثة بقولك: إلا ثلاثة، فأسند لفظاً إلى العشرة، ومعنى إلى السبعة، فكأنه قال: له علي الباقي من عشرة أخرج منها ثلاثة، وليس في ذلك إلا إثبات، ولا نفي أصلاً فلا تناقض، وهذا القول اختاره ابن الحاجب، وتاج

(1) الآيات البينات (38/3).

(2) شرح المحلّي على جمع الجوامع مع حاشية البناني (14/2).

الدين السبكي، لموافقته لما أجمع عليه النحاة من أن الاستثناء إخراج⁽¹⁾، وعلى هذا القول الثالث يحتمل كون الاستثناء تخصيصاً نظراً إلى الحكم؛ لأنه للعام في الظاهر والمراد الخصوص، وكونه ليس بتخصيص، إذ المفرد لم يرد به إلا العموم كما كان عند الأفراد. قاله العضد⁽²⁾.

وكون الاستثناء لا نفي فيه أصلاً مخالف لمذهب الجمهور من أن الاستثناء من الإثبات نفي، وجوابه عندي أنه نفي بالنسبة للمستثنى منه قبل النطق به، وليس بنفي بالنسبة إلى مراد المتكلم وخلاصة الكلام.

وَالظَّاهِرُ الْإِتِّقَا مِنْ النَّصُوصِ

معناه أن الذي يظهر لي من النصوص، أي المذاهب الثلاثة المذكورة في الاستثناء، أن المستثنى مبقى على الملك لا مشترى؛ لأن عشرة إلا ثلاثة عند الأكثر عام مراد به الخصوص، وعند القاضي بمعنى سبعة، وعلى المختار فالعشرة، وإن أريد بها جميع الأفراد فالعموم مراد تناوولا لا حكماً، خلافاً لما عند حلولو من أن المستثنى مبقى على قول القاضي مشترى على المختار⁽³⁾.

403 وَالْمِثْلُ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ مُبْطِلٌ وَلِجَوَازِهِ يَدُلُّ الْمَدْخَلُ

يعني أن استثناء المثل مبطل للاستثناء، ويدل على جوازه على أحد

(1) الضياء اللامع (36/2).

(2) انظر شرح العضد (36/3) والضياء اللامع (37/2).

(3) الضياء اللامع (38/2).

القولين كلام المدخل لابن طلحة الأندلسي⁽¹⁾، منا. وقال الرهوني: وقع للّخمي⁽²⁾، من أصحابنا ما يقتضي صحته، فعنده لو قال: أنت طالق واحدة إلا واحدة، ونوى قبل انعقاد اليمين، لم يلزمه شيء في الفتوى، وفي القضاء خلاف، فإن تعقبه استثناء آخر، نحو أنت طالق ثلاثا إلا ثلاثا إلا اثنتين فالخلاف مشهور، هل تلزمه واحدة، بناء على إلغائه، أو اثنتان بناء على إعماله⁽³⁾.

404 وَجُوزَ الْأَكْثَرُ عِنْدَ الْجُلِّ

يعني أنه يجوز استثناء الأكثر عند الأكثر، والقاضي عبد الوهاب، قال في التنقيح: لنا قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾⁽⁴⁾، ومعلوم أنهم الأكثر⁽⁵⁾. انتهى.

(1) هو أبو بكر عبد الله بن طلحة الأندلسي الإشبيلي، من علماء الأندلس، أخذ عن جلة علمائها كالباجي وابن مزاحم وغيرهم، وأخذ عنه كثيرون منهم الزمخشري في مكة، من مؤلفاته كتاب المدخل في الرد على ابن حزم، وكتاب سيف الإسلام للذب عن مذهب مالك، وشرح عقيدة رسالة ابن أبي زيد، توفي رحمه الله سنة 523. تنظر ترجمته في شجرة النور (130/1) وبغية الوعاة (313/1).

(2) هو أبو الحسن علي بن محمد الربيعي المعروف بالّخمي القيرواني، أخذ عن ابن محرز وأبي الطيب والسيوري وغيرهم، أخذ عنه أبو عبد الله المازري وأبو الفضل النحوي وأبو علي الكلاعي، من مؤلفاته كتاب التبصرة على المدونة وفضائل الشام، له اختيارات قيل إنه هتك بها أستار المذهب، توفي رحمه الله سنة 478 هـ. تنظر ترجمته في شجرة النور الزكية (117/1)، والديباج (298).

(3) الضياء اللامع (38/2 - 39).

(4) الحجر الآية: (42).

(5) شرح التنقيح (191).

وَمَا لِكَ أَوْجَبَ لِلْأَقْلِ

يعني أن القول الثالث لمالك، وهو وجوب استثناء الأقل من الأكثر، وإليه ذهب القاضي وغيره، وهو مذهب البصريين وأكثر النحاة، فاستثناء المساوي عندهم فضلا عن الأكثر لا يصح لغة، فلا أثر له في الحكم الواقع في المستثنى منه إذ هو لغو، فلو قال له علي عشرة إلا خمسة لزمه عشرة⁽¹⁾.

405 وَمُنِعَ الْأَكْثَرُ مِنْ نَصِّ الْعَدَدِ

الأكثر نائب فاعل منع، يعني أن اللخمي يمنع عنده استثناء الأكثر مما هو نص في العدد، كـ«له علي ألف إلا سبعمائة» وإلا جاز كـ«عبيدي أحرار إلا الصقالبة» والصقالبة أكثر، وهذا هو القول الرابع⁽²⁾.

وَالْعَقْدُ مِنْهُ عِنْدَ بَعْضٍ انْفِقَدَ

يعني أن القول الخامس قول عبد الملك ابن الماجشون، وهو أن العقد الصحيح من العدد ينفقد؛ أي يمتنع استثناءه، كمائة إلا عشرة، فخرج بالعقد غيره، كاثني عشر، وبالصحيح الكسر كنصف. قاله زكرياء⁽³⁾.

فالمراد بذلك عقود كل مرتبة من مراتب الأعداد، كالأحاد والعشرات

(1) الضياء اللامع: (40/2).

(2) الضياء اللامع: (41/2).

(3) حاشية زكريا الأنصاري: (365/2).

والمئتين والألوف، فعلى هذا القول لا يقال: له عشرة إلا واحدا، ولا مائة إلا عشرة، ولا ألف إلا مائة؛ لأن نسبة الواحد إلى العشرة كنسبة العشرة إلى المائة والمائة إلى الألف، ويقال له علي عشرة إلا نصف واحد أو نحوه، ولو مع غيره، ومائة إلا تسعة أو نحوها من الآحاد ولو مع العشرات، وألف إلا تسعين أو نحوها من العشرات ولو مع الآحاد⁽¹⁾.

وحجة أهل هذا القول أنه لم يقع في الكتاب والسنة إلا هو، قال الله تعالى: ﴿أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾⁽²⁾، وخمسون من ألف بعض عقد، وقال: - ﷺ - (إن لله تسعة وتسعين اسما، مائة إلا واحدا)⁽³⁾، فاستثنى من المائة واحدا، وهو بعض عقد المائة، فإن عقدها عشرة⁽⁴⁾.

406 وَذَا تَعَدَّدُ بِعَظْفٍ حَصَّلَ بِالِاتِّفَاقِ مُسْجَلًا لِلأَوَّلِ

ذا من قوله: ذا تعدد مفعول حصل، ويعطف حال من ذلك المفعول، أي حال كونه متعددا تعددا ملتبسا بعطف، وللأول متعلق بحصل، يعني أن الاستثناءات المتعددة إن تعاطفت فهي عائدة للأول؛ أي المستثنى منه، لا للأول من الاستثناءات، وجعلها للأول أمر متفق عليه مسجلا؛ أي سواء كان المستثنى مستغرقا أو غيره، فيصح في الثاني نحو: له علي عشرة إلا أربعة،

(1) حاشية زكريا الأنصاري (365/2).

(2) العنكبوت من الآية: (13).

(3) أخرجه البخاري في صحيحه، (54) كتاب الشروط، (18) باب ما يجوز من الشروط في الإسلام، الحديث رقم: (2736) ومسلم في صحيحه، (48) كتاب الذكر والدعاء، (2) باب في أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها، انظر إكمال المعلم (2677).

(4) شرح التقيح بتصرف (191).

وإلا ثلاثة، وإلا اثنين، ويبطل في المستغرق مطلقا إن قلنا بجمع مفرقه، وإلا ففي الذي حصل به الاستغراق مع ما بعده دون ما قبله، قاله زكرياء⁽¹⁾.

ومعنى تعاطفت، أن يتوسط حرف العطف بين كل اثنين منها.

407 إِلَّا فَكُلٌّ لِلَّذِي بِهِ اتَّصَلَ

يعني أن الاستثناء إذا تعدد دون عطف كل مستثنى على ما قبله، فكل منها عائد لما يليه ما لم يستغرقه، نحو له علي عشرة إلا خمسة، إلا أربعة، إلا ثلاثة، فيلزمه ستة؛ لأن الثلاثة تخرج من الأربعة، يبقى واحد يخرج من الخمسة، تبقى أربعة تخرج من العشرة، تبقى ستة. فإن استغرق كل ما يليه بطل الجميع⁽²⁾. كما أشار له بقوله:

وَكُلُّهَا عِنْدَ التَّسَاوِي قَدْ بَطُلَ

نحو له علي عشرة إلا عشرة تلزم عشرة.

408 إِنْ كَانَ غَيْرُ الْأَوَّلِ الْمُسْتَغْرَقَا فَالْكُلُّ لِلْمُخْرَجِ مِنْهُ حَقَّقَا

ببناء حقق للمفعول، يعني أن الاستثناء إذا تعدد واستغرق غير الأول عاد الكل إلى المخرج منه، الذي هو المستثنى منه، نحو له علي عشرة إلا اثنين، إلا ثلاثة، إلا أربعة، فيلزم واحد فقط⁽³⁾.

(1) حاشية زكريا الأنصاري (369/2).

(2) انظر شرح المحلي على جمع الجوامع مع حاشية البناي (17/2).

(3) انظر شرح المحلي على جمع الجوامع مع حاشية البناي (17/2).

409 وَحَيْثُمَا اسْتَغْرَقَ الْأَوَّلَ فَقَطْ فَالْعِ وَاعْتَبِرْ بِخُلْفٍ فِي النَّمْطِ

يعني أنه إذا استغرق الأول فقط ، نحوله علي عشرة إلا عشرة ، إلا أربعة ، فقليل: يلغى ما بعد المستغرق تبعاً له ، فتلزم عشرة ، وقيل: يعتبر ما بعده ، واختلف في نمط ؛ أي طريق اعتباره ، هل يستثنى الثاني من الاستثناء الأول ؟ فتلزم أربعة ، أو يعتبر الثاني دون الأول ، فتلزم ستة⁽¹⁾ .

410 وَكُلُّ مَا يَكُونُ فِيهِ الْعَطْفُ مِنْ قَبْلِ الْإِسْتِثْنَاءِ فَكُلًّا يَقْفُو

411 دُونَ دَلِيلِ الْعَقْلِ أَوْ ذِي السَّمْعِ وَالْحَقُّ الْإِفْتِرَاقُ دُونَ الْجَمْعِ

يعني أن الاستثناء الوارد بعد مفردات متعاطفة ، فهو عائد لجميعها حيث صلح له لعدم استقلال المفردات ، واقتضى كلام جماعة الاتفاق فيه ، وكذا الوارد بعد جمل متعاطفة يعود لكلها حيث صلح له ؛ لأنه الظاهر مطلقاً ، وبه قال مالك والشافعي وأصحابهما والأكثر⁽²⁾ .

مثال الوارد بعد المفردات ، قولك: تصدق على العلماء والمساكين وأبناء السبيل ، إلا الفسقة منهم . ومثاله بعد الجمل ، وهو عائد إلى جميعها إجماعاً قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ ، إلى قوله: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ﴾⁽³⁾ فهو عائد إلى جملة ﴿يَتْلُو آتَامًا﴾ وذلك عود إلى جميع ما تقدم من قوله: لا يدعون إلى آخرها ، لتعلق هذه الجملة بجميع ما تقدم بحسب المعنى ؛

(1) انظر الآيات البينات (49/3) .

(2) انظر شرح التنقيح (194) .

(3) الفرقان من الآية: (70) .

لأن هذه الجملة بمنزلة أن يقال: ومن يدع مع الله إلها آخر يلق آثاما، ومن يقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق يلق آثاما، وهكذا في الثلاثة إلا من تاب. ومثاله وهو عائد إلى الأخيرة فقط، قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَا﴾⁽¹⁾، إلى قوله: ﴿إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا﴾ فهو عائد إلى الدية دون الكفارة⁽²⁾.

فليس الخلاف في جواز رده إلى الجميع أو الأخيرة خاصة، وإنما الخلاف في الظهور عند الإطلاق، أما إن صرفه دليل عقلي أو سمعي إلى بعضها أولا أو وسطا أو أخيرا اختص به، وإلى هذا الإشارة بقولنا: دون دليل... إلخ. وقيل: إن الاستثناء يعود لكل المتعاطفات بالواو؛ لأنها للجمع بخلاف الفاء وثم فللأخيرة فقط، والصواب على هذا القول أن لا يختص بالواو، بل الضابط عنده العاطف الجامع بالوضع كالواو والفاء وثم وحتى، بخلاف بل ولكن وأو ولا. وقال أبو حنيفة: إن الاستثناء يعود للأخير فقط، وقيل: مشترك بين العود للكل والعود للأخيرة⁽³⁾.

قوله: والحق الافتراق.. إلخ يعني أنا إذا قلنا: يعود الاستثناء للجميع، فالصواب عوده للجميع على تفريقه، وقيل: يعود إليه مجموعا، قال حلولو: وتظهر ثمرته فيما إذا قال: أنت طالق ثلاثا وثلاثا إلا أربعا، فإن قلنا إن المفرق لا يجمع وهو الأصح أوقفنا الثلاث؛ لأن قوله: إلا أربعا استثناء من كل منهما، وهو باطل لاستغراقه، وإن جمعنا المفرق فكأنه قال: ستا إلا أربعا فتقع اثنتان⁽⁴⁾. انتهى.

(1) النساء من الآية: (91).

(2) انظر شرح المحلي على جمع الجوامع مع حاشية البناني (18/2).

(3) انظر شرح التنقيح (194) وحاشية زكريا الأنصاري (372/2).

(4) الضياء اللامع (46/2).

412 أَمَّا قِرَانُ اللَّفْظِ فِي الْمَشْهُورِ فَلَا يُسَاوِي فِي سِوَى الْمَذْكُورِ

يعني أن القران بين لفظ الجملتين أو الجمل أو المفردين أو المفردات لا يوجب التسوية بينهما في غير الحكم المذكور، هذا هو المشهور، ومذهب الجمهور، خلافا لبعض أصحابنا والمزني⁽¹⁾، من الشافعية وأبي يوسف من الحنفية في قولهم: يقتضي التسوية في ذلك⁽²⁾، وعليه تكون العمرة واجبة كالحج لقرانها معه في قوله تعالى: ﴿وَاتِمُوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ﴾⁽³⁾، مع أن الحكم المذكور معهما وجوب الإتمام، قال ابن عباس: - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - لما سئل عن وجوب العمرة: إنها لقرينته في كتاب الله تعالى⁽⁴⁾، وما من أحد إلا وعليه حجة وعمرة، وإنما جعلت المفردات كالجمل، وإن لم أر من تعرض إلا للجمل لتمثيلهم بالمفردات، كآلية المذكورة، مع أن التسوية بينهما أولى. والذي في كتب الحنفية تخصيص التسوية بالجمل الناقصة نحو ﴿فَأَمْسِكُوهُمْ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارُقُوهُمْ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا﴾⁽⁵⁾، فالجملتان كجملة واحدة، والإشهاد في المفارقة غير واجب، فكذا في الرجعة، بخلاف نحو

(1) هو أبو إبراهيم إسماعيل الشافعي المشهور بالمزني، من كبار علماء الشافعية لازم الإمام الشافعي إلى أن توفي، وهو الذي غسله وكفنه، قال عنه الشافعي: المزني ناصر مذهبي، من مؤلفاته الجامع الكبير والصغير، وكتاب الوثائق والمختصر والمنثور، وغيرها توفي رحمه الله سنة 264 هـ تنظر ترجمته في هدية العارفين (207/1) والأعلام (329/1).

(2) انظر شرح المحلي على جمع الجوامع مع حاشية البناي (19/2).

(3) البقرة من الآية (195).

(4) أخرجه البخاري (26) كتاب العمرة، (1) باب العمرة. وجوب العمرة وفضلها، وقال ابن

عباس رضي الله عنه: إنها لقرينتها في كتاب الله ﷻ ﴿وَاتِمُوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ﴾.

(5) الطلاق من الآية: (2).

قوله: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾⁽¹⁾، فإن كلا من الجملتين مستقلة بنفسها، فلا يقتضي ثبوت حكم في إحداها ثبوته في الأخرى، أي فلا يقال: لا تجب الزكاة في مال الصبي كما لا تجب عليه الصلاة⁽²⁾.

413 وَمِنْهُ مَا كَانَ مِنَ الشَّرْطِ أَعِذْ لِلْكَلِّ عِنْدَ الْجُلِّ أَوْ وَفَقًا تُفْذ

يعني أن من المخصص المتصل ما شابه من أدوات الشرط إن بكسر فسكون؛ أي شابهها في تضمن معناها، كإذا ولو وجوازم فعلين، فالمراد بالشرط أداته مع مدخولها؛ لأنهما الدالان على التخصيص، أو المراد به تعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة أخرى.

اعلم أن الشرط المذكور هو الشرط اللغوي وهو المخصص المتصل لا الشرط العقلي كالحياة للعلم، ولا الشرعي كالطهارة لصحة الصلاة، ولا العادي كنصب السلم لصعود السطح، وإنما كان الأول لغويا؛ لأن أهل اللغة وضعوا نحو إن دخلت الدار فأنت طالق، ليدل على أن ما دخلت عليه إن هو الشرط، والآخر المعلق عليه هو الجزاء، وتسمية الشرط اللغوي شرطا - والشرط لا يلزم من جوده وجود ولا عدم - إنما هو بالنظر إلى أصل وضعه، فهو شرط بحسب الأصل، ثم غلب استعماله بالسببية فليزِم من وجوده الوجود، وإنما خص الكلام هنا بالشرط اللغوي؛ لأنه المخصص المتصل إذ غيره لا يكون إلا منفصلا وإن كان قد يخصص⁽³⁾.

(1) البقرة من الآية: (42).

(2) الآيات البيئات 52/3.

(3) انظر الآيات البيئات (59/3).

واستشكل تعريف الشرط بأنه: ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم، وذلك شامل للركن، إذ يلزم من عدم تكبيرة الإحرام مثلاً عدم الصلاة، ولا يلزم من وجودها وجودها، فهو غير مانع. وأجاب في الآيات البيّنات بأنه تعريف بالأعم، وقد أجازته الأقدمون، وبأن ما بمعنى خارج بقرينة اشتهاه الشرط للخارج لا الداخل⁽¹⁾.

قوله: إن أعد... إلخ يعني أن الشرط يعود لكل الجمل المتقدمة عند الجمهور، وقيل: يعود لها اتفاقاً، ووجه عوده للكل، أن الشرط له صدر الكلام، فهو مقدم على مشروطه تقديراً؛ لأن مشروطه دليل الجواب عند البصريين، أو هو الجواب عند الكوفيين، وضعف بأن الشرط مقدر تقديمه على ما يرجع إليه، فلو كان للأخيرة قدم عليها فقط دون الجميع، فلا يصلح فارقاً بين الشرط والاستثناء. مثاله: أكرم بني تميم، وأحسن إلى ربيعة، وأخلع على مضر إن جاءوك.

414 أَخْرِجْ بِهِ وَإِنْ عَلَى النِّصْفِ سَمًا كَالْقَوْمِ أَكْرَمَ إِنْ يَكُونُوا كُرْمًا

يعني أنه يجوز الإخراج بالشرط، وإن كان المخرج أكثر من النصف، نحو أكرم القوم إن يكونوا كرماء واللؤماء أكثر، قال السبكي: ويجوز إخراج الأكثر به وفاقاً، وفي حكاية الوفاق تجوز، لما قدمه من القول بأنه لا بد أن يبقى قريب من مدلول العام. قال المحلي: إلا أن يريد وفاق من خالف في الاستثناء فقط، فالمراد حينئذ حقيقة الوفاق، إلا أنه وفاق مخصوص، وعلى التجوز أراد بالوفاق قول الأكثر، فهو قريب من الوفاق. قال حلولو: والأقرب

(1) الآيات البيّنات (59/3).

في الجواب أن يحمل ما في التخصيص على ما سوى الشرط⁽¹⁾.

415 وَإِنْ تَرْتَبَ عَلَى شَرْطَيْنِ شَيْءٌ فَيَالْحُصُولِ لِلشَّرْطَيْنِ

يعني أنه إذا ترتب مشروط على شرطين على وجه الجمع بينهما، فلا يحصل إلا بحصول ذينك الشرطين معا، نحو إن دخلت الدار وكلمت زيدا فأنت طالق، ولا مفهوم للثنائية، فالشروط كذلك.

416 وَإِنْ عَلَى الْبَدَلِ قَدْ تَعَلَّقَا فَيَحْصُولُ وَاحِدٌ تَحَقُّقًا

يعني أنه إذا علق مشروط على شرطين على سبيل البدل، نحو إن كلمت زيدا أو إن دخلت الدار فأنت طالق، فإن المعلق يحصل بحصول أحد الأمرين فقط، قوله: قد تحقق بالبناء للفاعل؛ أي وجدت حقيقته. ذكر في شرح التنقيح هذه المسألة والتي قبلها.

417 وَمِنْهُ فِي الْإِخْرَاجِ وَالْعَوْدِ بَرَى كَالشَّرْطِ قُلْ وَصَفْ وَإِنْ قَبْلُ جَرَى

يعني أن الوصف مخصص متصل، نحو أكرم بني تميم الفقهاء، خرج بالفقهاء غيرهم، وهو كالشرط في جواز إخراج الأكثر، وفي العود إلى جميع المفردات اتفاقا، وإلى جميع الجمل المتقدمة على الأصح، هذا حيث تأخر الوصف، نحو وقفت هذا على أولادي وأولادهم المحتاجين، بل وإن جرى الوصف أولا، نحو وقفت هذا على محتاجي أولادي وأولادهم، فيعود

(1) الضياء اللامع (56/2).

الوصف في الأول إلى الأولاد مع أولادهم، وفي الثاني إلى أولاد الأولاد مع الأولاد⁽¹⁾.

418 وَحَيْثُمَا مُخَصَّصٌ تَوَسَّطًا خَصَّصَهُ بِمَا يَلِي مَنْ ضَبَطًا

يعني أن المخصص المتصل المتوسط من صفة واستثناء وشرط وغاية، فقد خصصه بعضهم بما قبله كالسبكي، قال في الصفة: أما المتوسطة فالمختار اختصاصها بما وليته، قال المحلي: ويحتمل أن تعود إلى ما وليها أيضا، والسبكي قال ما قال، بعد أن قال: لا نعلم فيه نقلا⁽²⁾. وقال في الآيات البنينات: وسكت المصنف - يعني السبكي - عن بيان حكم المتوسط من غير الصفة، كالاستثناء والشرط والغاية، والظاهر أن الحكم واحد⁽³⁾. انتهى.

وقد صار الشافعي إلى أن الطعام يعطى لمساكين الحرم، عملا بقوله تعالى في الهدى: ﴿هَذَا بَلَدٌ بَلَّغَ الْكُفَّةَ أَوْ كَفَرَةَ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾⁽⁴⁾، فقد جعل ما ذكر في الأول يجري فيما بعده، وضبط الشيء حفظه بالحزم⁽⁵⁾.

419 وَمِنْهُ غَايَةٌ عُمُومٍ يَشْمَلُ لَوْ كَانَ تَصْرِيحٌ بِهَا لَا يَحْصُلُ

حصل من باب نصر، يعني أن الغاية من قسم المخصص المتصل،

(1) انظر الآيات البنينات (59/3).

(2) انظر شرح المحلي على جمع الجوامع مع حاشية البناني (23/2).

(3) الآيات البنينات (66/3 - 67).

(4) المائدة من الآية: (97).

(5) حاشية زكريا الأنصاري (389/2).

والغاية منتهى الشيء، والمراد بالغاية غاية صاحبها عموم، بحيث يشملها من جهة الحكم إذا لم تذكر، سواء تقدمت الغاية، كأن تقول: إلى أن يفسق أولادي وقفت بستاني عليهم وعلى أولاد أولادهم، أو تأخرت، كأن تقول: وقفت بستاني على أولادي إلى أن يفسقوا، فلو لم تأت الغاية لكان وقفا عليهم فسقوا أم لا، وكذا قوله تعالى: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ﴾⁽¹⁾، قوله: غاية عموم مضاف ومضاف إليه. وقولنا: يشملها من جهة الحكم، يعني ومن جهة التناول أيضا، وعند الإتيان بها لا يشملها إلا من جهة التناول فقط؛ لأنه عام مخصوص⁽²⁾.

420 وَمَا لِتَحْقِيقِ الْعُمُومِ قَدَحٌ نَحْوُ سَلَامٍ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ

أي دع التخصيص بالغاية المذكورة لتحقيق العموم فيما قبلها، إذ ليست مخصصة، والتي لتحقيق العموم فيما قبلها قد تكون غير مشمولة لما قبلها، كقوله تعالى: ﴿سَلَّمَ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾⁽³⁾، وقد تكون مشمولة له كما لو قيل: سلام هي إلى آخرها؛ لأن الليلة عامة لجميع أجزائها، فعلم أن المراد بالعام هنا أعم من العام المحدود أولا، الذي هو لفظ يستغرق الصالح له من غير حصر.

تَذْنِيْمٌ: مقتضى كلام شهاب الدين عميرة، أن المراد بالغاية في قولهم: ابتداء الغاية وانتهاء الغاية هو الفعل، كالسفر في قولهم: سافرت من البصرة

(1) التوبة من الآية: (29).

(2) الآيات البينات 57/3.

(3) القدر الآية: (5).

إلى الكوفة، لا محل الفعل من مكان أو زمان، وقال الرضي: إن المراد بالغاية المسافة⁽¹⁾.

421 وَهِيَ لِمَا قَبْلُ خَلَا تَعُودُ وَكَوْنُهَا لِمَا تَلِي بَعِيدُ

يعني أن الغاية تعود لجميع ما تقدمها مما يمكن عودها له على رأي الأكثر، والقول بأنها تعود لما وليته فقط بعيد لضعفه، وقولنا: مما يمكن احترازا عما لا يمكن عودها له، فلا تعود اتفاقا كسائر المخصصات.

422 وَبَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ يَفِي مُخَصَّصًا لَدَى أَنَاسٍ فَأَعْرِفُ

يعني أن بدل البعض من الكل ذكره من المخصصات المتصلة أناس من الأصوليين، كالإمام الشافعي، وابن الحاجب، نحو أكرم الناس العلماء⁽²⁾.

وفي قصيدة أبي حيان التي امتدح بها الشافعي، أنه الذي استنبط علم الأصول، وأنه الذي يقول بتخصيص العموم ببطل البعض وبطل الاشتمال، نحو أعجبنني أهل المجلس حديثهم، فإنه يرجع إلى بدل البعض. قال السبكي: ولم يذكره الأكثرون وصوبه الشيخ الإمام؛ لأن المبدل منه في نية الطرح، فلا تحقق فيه لمحل يخرج منه فلا تخصيص به⁽³⁾، فكان المبدل منه معدوم حقيقة، وكان البدل ذكر ابتداء، وهذا لا يجري في الاستثناء؛ لأن المستثنى منه ليس في نية الطرح، بل هو المقصود بالذات.

(1) الآيات البينات (70/3).

(2) انظر شرح المحلي على جمع الجوامع مع حاشية البناني (25/2).

(3) انظر شرح المحلي على جمع الجوامع مع حاشية البناني (25/2).

423 وَسَمُّ مُسْتَقِلَّةٍ مُنْفَصِلًا لِلْحِسِّ وَالْعَقْلِ نَمَاهُ الْفَضْلَا

هذا القسم الثاني، وهو المخصص المنفصل: وهو ما يستقل بنفسه من لفظ أو غيره، ومعنى استقلاله بنفسه أنه لا يحتاج إلى ذكر العام معه. وبدأنا بغير اللفظي لقلته، وهو حسي، ونعني به غير الدليل السمعي من المشاهدة واللمس والذوق، والسمع غير الدليل السمعي كما في قوله تعالى في الريح المرسلة على عاد: ﴿تَدْمُرُ كُلَّ شَيْءٍ﴾⁽¹⁾، فإننا ندرك بالمشاهدة ما لا تدمير فيه؛ أي إهلاك كالسما. وعقلي كما في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾⁽²⁾، فليس خالقا لنفسه لاستحالته عقلا، فالتخصيص بالعقل، هو أن يكون العقل مانعا من ثبوت الحكم لذلك المخصوص، أي المخرج من العام. والتخصيص بالحس: هو أن يكون الحس كالمشاهدة مانعا مما ذكر.

424 وَخَصَّصَ الْكِتَابَ وَالْحَدِيثَ بِهِ أَوْ بِالْحَدِيثِ مُطْلَقًا فَلْتَنْتَبِهْ

خصص أمر للإباحة، يعني أنه يجوز تخصيص كل من الكتاب والحديث بكل واحد منهما، وهذا وما بعده هو قسم المخصص اللفظي المنفصل، أما تخصيص الكتاب به فكما في قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرَضْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾، خص من جهة شموله للحوامل بقوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾⁽³⁾، ومن جهة شموله لغير المدخول بهن بقوله

(1) الأحقاف من الآية: (24).

(2) الزمر من الآية: (59).

(3) الطلاق من الآية: (4).

تعالى: ﴿فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عَدُوٍّ تَعَدُّوهِنَّ﴾⁽¹⁾، كما خص قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مِنْكُمْ وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾⁽²⁾، بقوله ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ﴾ الآية، ومنع بعض الظاهرية تخصيص الكتاب به⁽³⁾؛ لأن التخصيص تبيين، فلا يحصل إلا بالحديث، لقوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾⁽⁴⁾، ورد بأن تبيّنه يصدق بما نزل إليه من القرآن والحديث، وكذا يجوز تخصيص الحديث - متواترا كان أو آحادا - كان قولاً أو فعلاً أو تقريراً بالقرآن⁽⁵⁾.

كما في خبر الحاكم وغيره (ما قطع من حي فهو ميت)⁽⁶⁾، خص عمومه بقوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَصْوَابِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا﴾⁽⁷⁾، الآية، وكذا يجوز تخصيص الحديث به، كانا متواترين أو آحادا، أو متخالفين كما في حديث (فيما سقت السماء العشر)⁽⁸⁾، خص بقوله: (ليس فيما دون خمسة أو سق صدقة)⁽⁹⁾،

(1) الأحزاب من الآية: (49).

(2) البقرة من الآية (232).

(3) انظر شرح التنقيح (159).

(4) النحل من الآية: (44).

(5) انظر إحكام الفصول (270/1).

(6) أخرج هذا الحديث: الترمذي في سننه، في أبواب الأطعمة، (12) باب ما قطع من الحي فهو ميت، الحديث رقم (1480) والحاكم في المستدرک (39) كتاب الذبائح، الحديث رقم (7678)، (367/4).

(7) النحل من الآية: (80).

(8) أخرج هذا الحديث البخاري في صحيحه في (24) كتاب الزكاة، (55) باب العشر فيما يسقى من ماء السماء، رقم (1483) ومسلم في صحيحه (16) كتاب الزكاة، (1) باب ما فيه العشر أو نصف العشر، رقم (981).

(9) أخرج هذا الحديث البخاري في صحيحه، (24) كتاب الزكاة، (4) باب ما أدى زكاته =



وكذا يجوز تخصيص القرآن بالحديث، ولو كان خبر آحاد⁽¹⁾.

قال في التنقيح: ويجوز عندنا وعند الشافعي وأبي حنيفة، تخصيص الكتاب بخبر الواحد، كما أشار له بقوله: مطلقا، يعني متواترا كان الحديث أم لا، فيجوز تخصيص الكتاب بخبر الواحد عند الجمهور مطلقا⁽²⁾.

وقيل: لا مطلقا، وإلا لترك القطعي بالظني، وأجيب بأن محل التخصيص دلالة العام وهي ظنية، والعمل بالظنيين أولى من إلغاء أحدهما، وبالقواعد أيضا كتخصيص ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾، الشامل للأنبياء وللکافر بقوله: - ﷺ - (نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركنا صدقة)⁽³⁾، وبقوله: (لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم)⁽⁴⁾، ثالث الأقوال لابن أبان⁽⁵⁾⁽⁶⁾: يجوز إن خص بقطعي كالعقل⁽⁷⁾.

= فليس بكنز، رقم (1405)، ومسلم في صحيحه في (16) كتاب الزكاة، رقم (979).

(1) انظر شرح التنقيح (163).

(2) شرح التنقيح (163).

(3) أخرج هذا الحديث البخاري في عدة مواضع من صحيحه منها (57) كتاب فرض الخمس،

(1) باب فرض الخمس، رقم (3093) ومسلم في صحيحه (32) كتاب الجهاد والسير،

(16) باب قول النبي ﷺ: لا نورث ما تركناه فهو صدقة، رقم (1758).

(4) أخرج هذا الحديث البخاري في صحيحه في (85) كتاب الفرائض (26) لا يرث المسلم

الکافر ولا الكافر المسلم، وإذا أسلم قبل أن يقسم الميراث فلا ميراث له، رقم (6764)

ومسلم في صحيحه (23) كتاب الفرائض، الباب (1) رقم (1614).

(5) هو أبو موسى عيسى بن أبان بن صدقة البغدادي الحنفي من تلامذة محمد بن الحسن ولي

قضاء البصرة، من مؤلفاته كتاب إثبات القياس، وكتاب خبر الواحد، وكتاب اجتهاد الرأي

وكتاب وغيرها، توفي رحمه الله سنة 222 هـ تنظر ترجمته في الفوائد البهية (151)

والأعلام (100/5).

(6) انظر البحر (365/3) وأحكام الفصول (268/1) وشرح التنقيح (163).

(7) انظر الضياء اللامع (65/2). وشرح المحلي على جمع الجوامع مع حاشية الباناني (28/2).

425 **وَاعْتَبَرَ الْإِجْمَاعَ جُلُّ النَّاسِ وَقَسَمِيَ الْمَفْهُومُ كَالْقِيَاسِ**

يعني أن الجمهور جوزوا تخصيص الكتاب والسنة بالإجماع، ومنع ذلك أهل الظاهر كقوله تعالى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾⁽¹⁾، أخرج منه بالإجماع أخت الرضاع، وموطوءة الآباء والأبناء. قاله في التنقيح وشرحه⁽²⁾، إلا أن هذه الأمثلة الثلاثة مخرجة بالكتاب أيضا، إلا أن يقال: يصح الاستشهاد بها من جهة كونها إجماعية، مع أن التخصيص في الحقيقة بدليل الإجماع لا به، ولذا لم يذكره السبكي.

قوله: (وقسمي المفهوم) يعني أنه يجوز تخصيص الكتاب والسنة بمفهوم الموافقة؛ أي باللفظ الدال عليه، وسواء كان أولى أو مساويا.

وقد نقل السبكي في شرح المختصر الإجماع على جوازه، وصرح به الآمدي، ودليل جوازه أن إعمال الدليلين أولى من إلغاء أحدهما، وقد وقع في حديث البخاري (لي الواجد يحل عرضه وعقوبته)⁽³⁾، حل العرض بقوله: مطلني، والعقوبة بالحبس، خص بمفهوم قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ﴾، ففحواه تحريم أذاهما بالحبس، فلا يحبس الوالد بدين الولد، ولا فرق بين الأب والأم⁽⁴⁾.

(1) النساء من الآية: (3).

(2) شرح التنقيح (159).

(3) أخرجه البخاري في صحيحه (43) كتاب الاستقراض، (13) باب لصحاب الحق مقال، ويذكر عن النبي ﷺ: (لي الواجد يحل عقوبته وعرضه).

(4) الدرر اللوامع في تحرير شرح جمع الجوامع: لابن أبي شريف اللوحة: (90).

قال في المدونة: ولا يحبس في دينه⁽¹⁾. وكذا يجوز التخصيص بمفهوم المخالفة في الأرجح؛ أي باللفظ الدال عليه، وقيل: لا؛ لأن دلالة العام على ما دل عليه المفهوم بالمنطوق، وهو مقدم على المفهوم، وهو الذي نقله الباجي، عن أكثر أصحابنا⁽²⁾.

ويجاب بأن المقدم عليه منطوق خاص لا ما هو من أفراد العام، فالمفهوم مقدم عليه؛ لأن أعمال الدليلين أولى من إلغاء أحدهما، كتخصيص حديث (في أربعين شاة شاة)⁽³⁾، بمفهوم حديث (في الغنم السائمة زكاة) عند من لا يرى الزكاة في المعلوفة.

قوله: كالقياس، يعني أنه يجوز التخصيص لكتاب أو سنة بالقياس المستند إلى نص خاص، ولو كان خبر واحد، وبه قال الأئمة الأربعة والأشعري والجمهور: كتخصيص قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾⁽⁴⁾، الآية بقوله: ﴿فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ﴾⁽⁵⁾، الآية، والحق العبد بالأمة في التشطير خلافا للرازي من الشافعية في منعه مطلقا، وللجبائي من المعتزلة في منعه إن كان خفيا، ولعيسى بن أبان من الحنفية إن لم يخص مطلقا إلى غير ذلك من الأقوال⁽⁶⁾.

426 وَالْعُرْفَ حَيْثُ قَارَنَ الْخُطَابَا

- (1) انظر المدونة 60/4.
- (2) انظر الضياء اللامع (70/2).
- (3) رواه أبو داود في (3) كتاب الزكاة، (4) باب زكاة السائمة، تحت رقم: (1562). وابن ماجه في (8) كتاب الزكاة، (13) باب صدقة الغنم، تحت رقم: (1805).
- (4) الآية 2 من سورة النور.
- (5) النساء من الآية: (25).
- (6) انظر الضياء اللامع: (67/2).

العرف بالنصب معطوف على الإجماع، يعني أن نصوص الشريعة لا يخصصها من العوائد إلا ما كان مقارنا لها في الوجود عند النطق بها. أما الطارية بعده فلا تخصصها. قال في التنقيح: وعندنا العوائد مخصصة للعموم. قال الإمام: إن علم وجودها في زمن الخطاب، وهو متجه⁽¹⁾. انتهى.

وكذلك تخصص غير النصوص الشرعية، فإذا وقع البيع حمل الثمن على العادة الحاضرة في النقد، لا على ما يطرأ من العادة بعده، قال في شرح التنقيح: وكذلك النذر والإقرار والوصية إذا تأخرت العوائد عنها لا تعتبر⁽²⁾. انتهى.

وَدَعَّ صَمِيرَ الْبَعْضِ وَالْأَسْبَابِ

أي اترك التخصص برجوع الضمير إلى بعض أفراد العام؛ لأنه لا يخصص في مذهب مالك والأكثر، واختاره ابن الحاجب وغيره. وعن الشافعي وأكثر الحنفية تخصيصه به، وظاهر كلام ابن الحاجب أن إعادة الظاهر لإعادة الضمير⁽³⁾.

وقال الرهوني: الظاهر أنه يحمل في الظاهر على المعهود. كقوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾، ثم قال: ﴿وَيُؤْوِلُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾، فالضمير في بعولتهن، وفي بردهن راجع للرجعيات، ويشمل قوله: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ﴾ معهن البوائن، وقيل: لا يشملهن ويؤخذ حكمهن من دليل آخر⁽⁴⁾.

(1) شرح التنقيح (165).

(2) شرح التنقيح (165).

(3) انظر شرح العصد (88/3).

(4) انظر الضياء اللامع (72/2 - 73).

قوله: والأسباب، أي دع التخصيص بصور الأسباب التي ورد لأجلها العام، فلا يختص العام بها، بل يبقى على عمومه كما هو المشهور عن مالك، والشافعي، وقيل: يقصر على سببه، قال الأبهري: وهو مذهب مالك، ومحل الخلاف إذا لم تدل قرينة على قصره عليه، وإلا اختص به بلا خلاف، كقوله: - ﷺ - عند رؤيته للرجل الذي ظلل عليه (ليس من البر الصيام في السفر)⁽¹⁾⁽²⁾.

وكذا لا خلاف في عمومه إذا دلت قرينة على التعميم، كقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾، الآية، فإن سببها رجل سرق رداء صفوان ابن أمية⁽³⁾، فالإتيان بالسارقة معه قرينة دالة على التعميم، ومثال المختلف فيه حديث الترمذي وغيره (قيل يا رسول الله أنتوضأ من بئر بضاعة، وهي بئر يلقي فيها الحيض ولحوم الكلاب، والتتن، فقال: (إن الماء طهور لا ينجسه شيء)⁽⁴⁾، أي مما ذكر وغيره، وقيل: مما ذكر، وهو ساكت عن غيره، فمن عمم نظر لظاهر اللفظ، ومن قصره على السبب نظر لوروده فيه.

(1) أخرجه البخاري في صحيحه (20) كتاب الصوم، (36) باب قول النبي ﷺ لمن ظلل عليه واشتد الحر، رقم (1946) ومسلم (13) كتاب الصيام، (15) باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر، رقم (1115).

(2) انظر الضياء اللامع (83/2).

(3) هو الصحابي الجليل أبو أمية صفوان بن أمية بن خلف بن وهب بن حذافة بن جمح الجمحي، أسلم بعد فتح مكة، توفي ﷺ في خلافة عثمان بن عفان. تنظر ترجمته في الإصابة (145/5) والاستيعاب (128/5).

(4) أخرج هذا الحديث الترمذي في سننه، أبواب الطهارة، (49) باب ما جاء أن الماء لا ينجسه شيء، الحديث رقم (66)، وعبد الرزاق في كتاب الطهارة من مصنفه باب الماء لا ينجسه شيء (78/1).

وبضاعة بالضم والكسر اسم لصاحب البئر أو لموضعها، والحيض بكسر الحاء المهملة وفتح المثناة التحتية مخففة: الخرق التي يسمح بها دم الحيض، والملقي لها السيول أو الريح أو المنافقون، والتتن بمعنى المتن.

427 وَذَكَرَ مَا وَافَقَهُ مِنْ مُفْرَدٍ

يعني فلتترك أيضا التخصيص بذكر بعض أفراد العام بحكم العام، قال في التنقيح: وذكر بعض العموم لا يخصصه خلافا لأبي ثور⁽¹⁾⁽²⁾. يعني أنه قال بقصره على ذلك البعض بمفهومه، إذ لا فائدة لذكره إلا ذلك، ورد بأن مفهوم اللقب ليس بحجة عند الجمهور، وفائدة ذكر البعض نفي احتمال إخراجهم من العام⁽³⁾.

وهذه المسألة أعم من مسألة عطف الخاص على العام والعكس، فالمدار على أن يحكم على الخاص بما حكم به على العام، سواء ذكرا في لفظ واحد كقوله تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾، أو ذكر كل على حدته، كحديث الترمذي وغيره (أيما إهاب دبغ فقد طهر)⁽⁴⁾، مع

(1) هو أبو ثور إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكلبي البغدادي، ولد سنة 170هـ أحد أئمة الدنيا كما قال ابن حبان، لازم الشافعي وأخذ عنه، وخالفه في مسائل، من مؤلفاته كتاب في الطهارة وكتاب الصيام وكتاب الصلاة وكتاب المناسك وغيرها توفي رحمه الله 240هـ وقيل غير ذلك. تنظر ترجمته في طبقات الشافعية (1/227) والوافي بالوفيات (5/226).

(2) شرح التنقيح (172).

(3) انظر شرح المحلي على جمع الجوامع مع حاشية البتاني (33/2).

(4) أخرج الحديث مسلم في صحيحه (3) كتاب الحيض (27) باب طهارة جلود الميتة بالدباغ، رقم الحديث (366) وابن ماجه (32) كتاب اللباس، (25) باب لبس جلود الميتة، رقم الحديث (3609).

حديث مسلم أنه - ﷺ - مر بشاة ميتة فقال: (هلا أخذتم إهابها فدبغتموه فانتفعتم به، فقالوا: إنها ميتة، فقال: إنما حرم أكلها)⁽¹⁾، قال بعضهم: الانتفاع يستلزم الطهارة؛ لأن إطلاق الانتفاع يستلزم ذلك، إذ من أفراد ما يتوقف على الطهارة كالصلاة فيه أو عليه، وإرادة بعض الانتفاعات من غير بيان مما لا فائدة فيه. قاله في الآيات البيّنات⁽²⁾.

وأبو ثور نقل عنه في التمهيد، أنه يخرج بالحديث الثاني ما لا يؤكل لحمه، وفي المحصول عنه، أنه يخرج به غير جلود الشياه⁽³⁾.

تنبيهان: الأول قول بعضهم إن قوله تعالى: ﴿فِيهِمَا فَكُھٌ وَنَحْلٌ وَرُقَانٌ﴾⁽⁴⁾، عطف خاص وهو الرمان على عام، إن أراد العام والخاص اللغويين فصحيح، وإن أراد الاصطلاحيين فلا؛ لأن الأول مطلق والثاني مقيد⁽⁵⁾.

ورد القرافي استدلال بعضهم بنهيه - ﷺ - عن بيع ما لم يقبض⁽⁶⁾،

(1) أخرج هذا الحديث الإمام مالك في الموطأ (31) كتاب الصيد، (25) باب ما جاء في جلود الميتة، رقم (2167) ومسلم في صحيحه (3) كتاب الحيض، (27) باب طهارة جلود الميتة بالدباغ، رقم (363).

(2) الآيات البيّنات (85/3).

(3) انظر التمهيد لابن عبد البر (182/4) والمحصول (129/3).

(4) الرحمن من الآية: (67).

(5) انظر شرح التنقيح (172).

(6) في جميع النسخ «بضمن» والمثبت من «التنقيح»، ص (172) وهو الصحيح. والحديث أخرجه النسائي في سننه الكبرى، في كتاب البيوع، (18) باب بيع ما ليس عند البائع، الحديث رقم (1234)، وأحمد في المسند، مسند الكوفيين، مسند حكيم بن حزام، الحديث رقم: (15316) وصحيح ابن حبان، كتاب البيوع، باب البيع المنهي عنه، الحديث رقم: (4983).

ونهبه عن بيع الطعام قبل قبضه⁽¹⁾، بأن الأول مطلق والثاني مقيد، والمطلق يحمل على المقيد، قال القرافي: هذا غلط، بل هذا من ذكر بعض أنواع العام وهو لا يخصص، وإنما التقييد زيادة قيد على الماهية، نحو ﴿تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾⁽²⁾، وفي آية أخرى ﴿تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾⁽³⁾⁽⁴⁾.

الثاني: ناظر إسحاق بن راهويه⁽⁵⁾، الشافعي، - وأحمد بن حنبل حاضر - في جلود الميتة إذا دبغت، فقال الشافعي: دباغها طهورها، واستدل بأنه - ﷺ - مر بشاة ميتة فقال: (هلا انتفعتم بجلدها) فقال إسحاق: حديث ابن حكيم⁽⁶⁾، كتب إلينا قبل موته - ﷺ - بشهر (لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب)⁽⁷⁾، أشبه أن يكون ناسخا للحديث الأول؛ لأن هذا قبل

(1) هذا الحديث أخرجه البخاري في صحيحه (34) كتاب البيوع، (51) باب الكيل على البائع والمعطي، رقم (2126)، ومسلم في صحيحه (21) كتاب البيوع، (8) باب بطلان بيع البيع قبل القبض، رقم (1525).

(2) المائدة من الآية: (91).

(3) النساء من الآية: (91).

(4) شرح التنقيح بتصرف (172).

(5) هو أبو يعقوب إسحاق بن أبي الحسين إبراهيم بن مخلد المعروف باب راهويه، ولد سنة 161هـ وقيل غير ذلك، أخذ عن الإمام الشافعي بن عيينة وغيرهما، وأخذ عنه البخاري ومسلم والترمذي وغيرهم، قال عنه الإمام أحمد: ما عبر الجسر مثل إسحاق، من آثاره المسند وكتاب في التفسير، توفي رحمه الله سنة 237 هـ وقيل غير ذلك. تنظر ترجمته في الوافي بالوفيات (251/8)، وشذرات الذهب (182/3).

(6) هو عبد الله بن عكيم الجهني يكنى بأبي معبد، واختلف في سماعه من النبي ﷺ. تنظر ترجمته في أسد الغابة (235/3) والإصابة (154/4).

(7) أخرج هذا الحديث النسائي في السنن الكبرى، (14) كتاب الفرع والعترة، (6) باب النهي عن أن يستنفع من الميتة بشيء، الحديث رقم (4561) والترمذي في سننه، أبواب اللباس، (7) باب ما جاء في جلود الميتة إذا دبغت، رقم (1729).

موته بشهر، فقال الشافعي: هذا كتاب وذلك سماع، فقال إسحاق: كتب - ﷺ - إلى كسرى، وقبصر، وكان حجة عليهم عند الله، فسكت الشافعي، فرجع أحمد إلى حديث إسحاق وأفتى به، ورجع إسحاق إلى حديث الشافعي. انتهى من الطبقات السبكية⁽¹⁾.

وَمَذَهَبَ الرَّائِي عَلَى الْمُعْتَمَدِ

مذهب بالنصب معطوف هو. وقوله: ذكر والأسباب على ضمير البعض. يعني أن قول الراوي للعام بخلافه لا يخصه، ولو كان الراوي صحابيا، قال في التنقيح: ومذهب الراوي لا يخص عند مالك والشافعي خلافا لبعض أصحابنا وبعض أصحاب الشافعي⁽²⁾. انتهى.

وقيل: إن كان صحابيا خصص مذهبه بخلاف التابعي واختاره القرافي. ومعنى تخصيصه له قصره على ما عدا محل المخالفة⁽³⁾، حجة القول الثاني أن المخالفة لا تصدر إلا عن دليل، وأجيب من جهة أهل القول الأول الذين هم مالك والجمهور، بأن الدليل في ظن المخالف لا في نفس الأمر، وليس لغيره اتباعه فيه؛ لأن المجتهد لا يقلد مجتهدا، مع أن الأصل بقاء العام على عمومته، وحجة التفصيل أن الصحابي إذا خالف مرويه دل ذلك على أنه أطلع منه - ﷺ - على قرينة حالية، دلت على تخصيص ذلك العام، وأنه - ﷺ - أطلق العام وأراد الخاص وحده، والتابعي الذي لم يشاهده لا

(1) طبقات الشافعية (91/2).

(2) شرح التنقيح (171).

(3) انظر شرح المحلي على جمع الجوامع مع حاشية البناني (33/2).

يتأتى فيه ذلك، مثاله حديث البخاري من رواية ابن عباس (من بدل دينه فاقتلوه) مع قوله: - إن ثبت عنه - إن المرتدة لا تقتل⁽¹⁾.

وقولنا: إن ثبت عنه، إشارة إلى تضعيفه، فإن في سنده عبد الله بن عيسى الجزري، فإنه كذاب يضع الأحاديث، ويحتمل أنه يرى أن من الشرطية لا تتناول المؤنث، فلا تكون مخالفته في المرتدة إن ثبتت عنه من التخصيص لمرويه. قاله المحشيان⁽²⁾.

428 واجزَمُ بِإِذْخَالِ ذَوَاتِ السَّبَبِ وَازْوَعَنِ الْإِمَامِ ظَنًّا تُصِيبُ

أما كون العام لا يقصر على صورة السبب التي ورد عليها فقد تقدم، والمراد هنا أنها تدخل في ذلك العام جزماً؛ أي قطعاً عند الأكثر لوروده فيها، لكنها قطعية بالقرينة لا بالوضع، والمراد القرينة القطعية، وإلا فمطلق القرينة لا يفيد القطع.

قوله: (وارو) أمر من الرواية، يعني أن القرافي روى عن الإمام مالك، أن دخول صورة السبب ظني، ويعزى إلى الحنفية لدخولها في العام، فعلى أنها قطعية لا تخرج منه بالاجتهاد، وعلى القول الآخر بالعكس، واستشكل محل الخلاف؛ لأنه إن كان فرض المسألة وجود قرينة قطعية على إرادة

(1) أخرج هذا الأثر عبد الرزاق في المصنف بعد كتاب اللقطة، باب كفر المرأة بعد إسلامها (177/10) وابن أبي شيبة في المصنف، في كتاب الحدود، باب في المرتدة يصنع بها (557/5).

(2) حاشية زكريا الأنصاري (413/2) الدرر اللوامع في تحرير شرح جمع الجوامع: لابن أبي شريف اللوحة: (88).

السبب، فكيف يسوغ القول بظن الدخول؟ وإن كان فرضها انتفاء القرينة المذكورة، فكيف يسوغ القول بالقطع؟ وإن كان فرضها أعم من وجود تلك القرينة وعدم وجودها، فلا وجه لإطلاق واحد من القولين⁽¹⁾.

وأجاب في الآيات البيّنات بما لفظه، اللهم إلا أن يكون منشأ الخلاف أن ورود العام بعد وجود ذلك السبب، هل هو قرينة قطعية عادة على دخوله أو لا؟ فادعي الجمهور الأول، فلذا قالوا بقطعية الدخول، والشيخ الإمام الثاني، فلذا قال بظنيته⁽²⁾. انتهى.

وأعلم أن قول أبي حنيفة: إن ولد الأمة المستفرشة لا يلحق إلا بالإقرار، ليس إخراجاً لصورة السبب من قوله: - ﷺ - (الولد للفراش)⁽³⁾، الوارد في ابن أمة زمعة، المختصم فيها عبد بن زمعة، وسعد بن أبي وقاص؛ لأن الفراش عند أبي حنيفة هو المنكوحة وأم الولد، وإطلاق الفراش في الحديث على وليدة زمعة، بعد قول عبد بن زمعة ولد على فراش أبي، لا يستلزم كون الأمة مطلقاً فراشاً، لجواز كونها كانت أم ولد، وقد قيل به، ويشعر به أيضاً لفظة وليدة: فعليه بمعنى فاعلة من الولادة. قاله الكمال بن الهمام⁽⁴⁾.

(1) الآيات البيّنات (93/3).

(2) الآيات البيّنات (93/3).

(3) هذا الحديث أخرجه الإمام مالك في الموطأ (44) كتاب القضاء (36) باب القضاء بإلحاق الولد بأبيه، الحديث رقم (3174) والبخاري في صحيحه (34) كتاب البيوع (3) باب تفسير المشبهات، رقم (2053) ومسلم (17) كتاب الرضاع (10) باب الولد للفراش، وتوقي المشبهات، رقم (1457).

(4) حاشية زكريا الأنصاري (427/2).

خلافًا لما للمحلي، من أنه يلزم على قول أبي حنيفة أنه لا يلحق إلا بالإقرار إخراج صورة السبب من العام، بناءً على أن لازم المذهب يعد مذهباً⁽¹⁾.

429 وَجَاءَ فِي تَخْصِيصِ مَا قَدْ جَاوَرَا فِي الرَّسْمِ مَا يُعَمُّ خَلْفَ النَّظَرِ

خلف فاعل جاء، والنظراء بمعنى المتناظرين في العلم جمع نظير والجمع بضم ففتح، يعني أن المالكية اختلفوا، إذا ذكرت آية خاصة في القرآن ثم تبعها في الرسم - أي الوضع - عام، وإن تأخر عنها في النزول، هل يبقى العام على عمومه، أو يقصر على الخاص المذكور قبله؟ كما إذا ذكر الله فاعل محرم، ثم يقول بعد ذكره أنه لا يفلح الظالمون، أو يذكر فاعل مأمور، ثم يقول بعد ذكره إن الله مع المحسنين. قاله في شرح التنقيح⁽²⁾.

وعلى إبقائه على عمومه قال تقي الدين السبكي: إنه يقرب من ورود العام على سبب خاص بمقتضى المناسبة بين التالي والمتلو، وعليه فهل يكون كالسبب في دعوى القطع أو يكون كسائر العمومات؟ قال: والحق أنه رتبة متوسطة دون السبب وفوق العموم المجرد، بخلاف ما لو تقدم العام. قال في الآيات البيّنات: وكان وجهه انتفاء شبه الخاص حينئذ بصورة السبب، إذ وضعها أن تتقدم هي على العام ثم يرد العام عليها، بخلاف ما لو تأخرت عنه فيعمل به فيها، لكن لا تكون قطعية الدخول؛ لأن العام لم يرد لأجلها⁽³⁾. انتهى.

(1) انظر شرح المحلي على جمع الجوامع مع حاشية البناي (40/2).

(2) شرح التنقيح بتصرف (173).

(3) الآيات البيّنات (96/3).

وقال أيضا: لا يبعد أن التقييد بالقرآن ليس بشرط في هذا الحكم، وإن ذلك يجري أيضا في السنة، قلت: ويكون المراد التلو في النزول لا في الرسم، أو في الرسم بعد تدوين السنة، وليس في هذه المسألة استدلال بالقرآن في الذكر على توافق الأحكام، وإن عده الكوراني⁽¹⁾ منه، وقال بعضهم: إن هذه المسألة قليلة الجدوى؛ لأن النص على الخاص بخصوصه يغني عن إلحاقه بصورة السبب؛ لأنه كما أن كون الشيء صورة السبب يمنع عند الجمهور من إخراجهم بالاجتهاد من العموم، فالنص عليه بخصوصه مانع من إلغائه وعدم العمل به، بل هو أولى بذلك. وأجيب بأن في الجمع بينهما من القوة ما ليس لأحدهما، حتى يقدم الخاص على خاص آخر عارضه لم يدخل في ذلك العام ولا كان العام تاليا له في الرسم. قاله في الآيات البيئات⁽²⁾.

430 وَإِنْ أَتَى مَا خَصَّ بَعْدَ الْعَمَلِ نَسَخَ وَالْغَيْرُ مُخَصَّصٌ جَلِي

يعني أنه إذا تعارض دليلان أحدهما خاص والآخر عام، وتأخر الخاص عن أول وقت العمل بالعام، نسخ الخاص العام بالنسبة إلى ما تعارضا فيه،

(1) هو أحمد بن إسماعيل بن عثمان الهمداني التبريزي المعروف بالكوراني كردي الأصل، ولد سنة 813 هـ بكوران، أخذ عن علماء كثيرين منهم: العلاء البخاري والقزويني وابن حجر العسقلاني وغيرهم كان شافعيًا ثم صار حنفيًا، له مؤلفات منها: الدرر اللوامع شرح جمع الجوامع، وشرح على صحيح البخاري، وتفسير سماه غاية الأمان في تفسير الكلام الرباني وغيرها، توفي رحمه الله سنة 893 هـ وقيل غيرها. تنظر ترجمته في كشف الظنون (553/1) والأعلام (97/1).

(2) الآيات البيئات (95/3).

وإنما لم يجعل مخصصاً له؛ لأن التخصيص بيان للمراد من العام، وتأخير البيان عن وقت الحاجة ممتنع. قاله المحشي⁽¹⁾.

وفي غير ذلك بأن تأخر الخاص عن الخطاب بالعام دون العمل، أو تأخر العام عن الخاص مطلقاً، أو تقارنا بأن عقب أحدهما الآخر، أو جهل تاريخهما، خصص الخاص العام.

431 وَإِنْ يَكُ الْعُمُومُ مِنْ وَجْهِ ظَهَرَ فَالْحُكْمُ بِالْتَّرْجِيحِ حَتَّمًا مُعْتَبَرٌ

يعني أن الدليلين إذا كان بينهما عموم وخصوص من وجه، فالمعتبر الترجيح بينهما، كحديث البخاري: (من بدل دينه فاقتلوه) وحديث الصحيحين أنه - ﷺ - (نهى عن قتل النساء)⁽²⁾، فالأول عام في الرجال والنساء، خاص في أهل الردة، والثاني خاص في النساء، عام في الحريات والمتردات، قلت: يرجح الثاني باتفاق الشيخين عليه، وكقوله تعالى: ﴿وَأَنْتَ تَجْمَعُوْنَ بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾، مع قوله تعالى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ فيترجح الأول بأنه لم يدخله تخصيص على الصحيح، بخلاف الآخر فإنه مخصوص بالإجماع في ذات المحرم⁽³⁾.

*** ** *

(1) حاشية ابن أبي شريف اللوحة: (92).

(2) أخرج هذا الحديث البخاري في صحيحه (56) كتاب الجهاد والسير، (148) باب قتل النساء في الحرب، رقم (3015) ومسلم في صحيحه (36) كتاب الجهاد والسير، (8) باب تحريم قتل النساء والصبيان في الحرب، رقم (1744).

(3) انظر حاشية زكريا الأنصاري (432/2) والآيات البينات (98/3).

المقيد والمطلق

إنما يذكر أهل الفن المطلق والمقيد عقب العام والخاص لشبههما بهما، إذ المطلق عام عموماً بدلياً، والمقيد مع المطلق بمنزلة الخاص مع العام، مع اتفاقهما فيما به التخصيص والتقيد من كتاب وسنة وغيرهما كما سيأتي.

432 فَمَا عَلَى مَعْنَاهُ زَيْدٌ مُسَجَّلًا مَعْنَى لَغَيْرِهِ اعْتَقَدَهُ الْأَوَّلَا

(ما) منصوب بفعل مضمر يفسره ما بعده، وقوله: (على معناه) متعلق بـ(زيد)، و(مسجلاً) مفعول مطلق، و(معنى) نائب عن الفاعل، و(لغيره) نعت له.

يعني أن كل لفظ مفرد زيد على معناه؛ أي مسماه معنى آخر لغير ذلك اللفظ، فهو الأول؛ أي المقيد، نحو رقة مؤمنة، وإنسان صالح، وحيوان ناطق، بخلاف إنسان حيوان، قال في الآيات البينات: إن المسمى يطلق على المفهوم الذي هو المعنى، وعلى الماصدق الذي هو الأفراد⁽¹⁾.

ومعنى مسجلاً؛ أنه لا فرق بين ذكر القيد وتقديره، قال في التنقيح: والحاصل أن كل حقيقة اعتبرت من حيث هي هي، فهي مطلقة، وإن اعتبرت مضافة إلى غيرها فهي مقيدة⁽²⁾. انتهى.

(1) الآيات البينات (110/3).

(2) شرح التنقيح (209).

433 وَمَا عَلَى الذَّاتِ بِلَا قَيْدٍ يَدُلُّ فَمُطْلَقٌ وَبِاسْمِ جِنْسٍ قَدْ عُقِلَ

يعني أن المطلق واسم الجنس كل منهما هو اللفظ الدال على الماهية، أي الجنس الشامل للجنس عند المنطقة والنوع، والصنف عندهم نحو حيوان وإنسان وعرب، ولا بد أن تكون دلالة على الماهية بلا قيد؛ أي مقيد به من وحدة وتعيين خارجي، أو ذهني عند اللقائي، وعليه فعلم الجنس ليس من المطلق، وهو عند صاحب الآيات البيّنات له حكم المطلق⁽¹⁾.

فقوله: بلا قيد مخرج للمعرفة؛ لأنها تدل عليها مع وحدة معينة، وللنكرة لأنها تدل عليها مع وحدة غير معينة، فالمطلق لا يدل على شيء من قيود الماهية، وإن تحققت في الواقع.

434 وَمَا عَلَى الْوَاحِدِ شَاعَ النِّكَرَةُ

ما مبتدأ، وعلى الواحد متعلق بدل محذوف، وجملة شاع نعت للواحد؛ لأنه نكرة في المعنى، والنكرة خبر، يعني أن النكرة هي لفظ دال على واحد شائع في جنسه؛ أي في أفراد جنسه، بمعنى صدقه بكل واحد منها على البدل، والمراد بالوحدة الشائعة فردية معنى اللفظ المنتشرة، فيشمل المثنى والمجموع أيضاً؛ إذ المعنى كل منهما فردية، لدلالة الأول على شيئين متشربين، ودلالة الثاني على أشياء منتشرة، فاللفظ في المطلق والنكرة واحد، وإنما الفرق باعتبار القصد؛ لأن الواضع وضعه مشتركاً بين الماهية والفرد،

(1) الآيات البيّنات (109/3).

وعلى الفرق بينهما أسلوب المنطقيين والأصوليين والفقهاء، فالمطلق عند المنطقيين موضوع القضية الطبيعية؛ لأنه مطلق عن التقييد بالكلية والجزئية، نحو الحيوان كلي، والنكرة قد تكون موضوع الجزئية، وقد تكون موضوع الكلية، نحو بعض من الإنسان حيوان، وكل إنسان حيوان، وأما الأصوليون فإن اللفظ إذا اعتبرت دلالاته على الماهية بلا قيد يسمى مطلقاً واسم جنس، أو مع قيد الوحدة الشائعة في جنسه يسمى نكرة، وأما الفقهاء فالفرق بينهما لما يذكر في البيت بعد هذا. مثال الشائع في جنسه رقة في قوله تعالى: ﴿فَتَحَرَّيْ رَقَبَةً مُّؤَمَّنَةً﴾⁽¹⁾.

..... وَالْإِتِّحَادُ بَعْضُهُمْ قَدْ نَصَرَ

يعني أن بعض أهل الأصول قد نصر وأيد قول ابن الحاجب، والآمدي، الاتحاد بين المطلق والنكرة في سياق الإثبات العارية من الاستغراق دونها في سياق النفي، ودون ذات الاستغراق، نحو كل رجل، فإنهما للعموم، فالمطلق عندهما: ما دل على واحد شائع في جنسه، فخرج الدال على واحد شائع في نوعه، نحو رقة مؤمنة، وينكر أن دلالاته على الماهية بلا قيد، وهو الموافق لكلام أهل العربية، والتسمية عليه بالمطلق لمقابلة المقيد⁽²⁾.

وسبب تعريفهما له بما ذكر، أن الفرد هو الموجود في الخارج، والأحكام إنما تتعلق به دون الماهية، إذ لا وجود لها إلا في العقل، ومراد الجمهور أن الماهية بلا قيد تصح أن تكون مناط التكليف، إذ هي بلاه موجودة

(1) النساء من الآية: (91).

(2) انظر شرح المحلي على جمع الجوامع مع حاشية البناني (47/2).

بوجود أفرادها، فلا فرق إلا من جهة الدلالة بالمطابقة أو الالتزام، ومن ثم قالوا: الأمر بالماهية أمر جزئي، وقيل: بكل جزئي؛ لأن إسقاط القيد يؤذن بالعموم، وعليه يكون الأمر من صيغ العموم⁽¹⁾.

435 عَلَيْهِ طَالِقٌ إِذَا كَانَ ذَكَرٌ قَوْلَدَتْ لِاثْنَيْنِ عِنْدَ ذِي نَظَرٍ

يعني أنه ينبني على الفرق بين المطلق والنكرة اختلاف الفقهاء فيمن قال لامرأته الحامل: إن كان حملك ذكراً فأنت طالق، فولدت ذكراً، قيل: لا تطلق نظراً للتنكير المشعر بالتوحيد، وقيل تطلق حملاً على الإطلاق.

436 بِمَا يُخَصَّصُ الْعُمُومُ قَيْدٌ وَدَعَّ لِمَا كَانَ سِوَاهُ تَقْتَدِي

يعني أنه يقيد المطلق بكل ما يخصص العام، من كتاب وسنة وقياس ومفهوم وما لا فلا، فيقيد الكتاب بالكتاب، والسنة بالسنة والكتاب، ويقيدان بالقياس، وبالمفهومين، وفعله - ﷺ - وتقريره، وتقرير الإجماع بخلاف مذهب الراوي، وذكر بعض جزئيات المطلق على الأصح في الجميع غير مفهوم الموافقة، فلا خلاف في التقييد به⁽²⁾.

437 وَحَمْلٌ مُطْلَقٌ عَلَى ذَاكَ وَجَبَ إِنْ فِيهِمَا اتَّحَدَ حُكْمٌ وَالسَّبَبُ

يعني أن المطلق والمقيد يزيدان على العام والخاص، أنهما إن اتحد حكمهما وسببهما وجب حمل المطلق على المقيد؛ لأن مفهوم المخالفة

(1) انظر الضياء اللامع (89/2).

(2) انظر حاشية زكريا (443/2).

حجة عندنا⁽¹⁾، والعمل بالدليلين أولى من إلغاء أحدهما، كإطلاق الغنم في حديث (في أربعين شاة شاة) وتقييدها في حديث (في الغنم السائمة زكاة) فالمقيد مبين أنه المراد من ذلك المطلق، وقال: - ﷺ - مرة (لا نكاح إلا بولي وشهود)⁽²⁾، ومرة (إلا بولي وشاهدي عدل)⁽³⁾، وتقديم مالك - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى - المطلق على المقيد في الغنم إنما هو لدليل آخر، وحمل المطلق على المقيد محله ما إذا تأخر المقيد عن وقت الخطاب بالمطلق دون العمل، أو تأخر المطلق عن المقيد مطلقاً، أو تقارنا، أو جهل تاريخهما، وإلا فهو ما أشار له بقوله:

438 وَإِنْ يَكُنْ تَأَخَّرَ الْمُقَيَّدُ عَنْ عَمَلٍ فَالْنَّسْخُ فِيهِ يُعْهَدُ

بالبناء للمفعول؛ أي يعرف، يعني أن المقيد إذا تأخر عن وقت العمل بالمطلق، والموضوع بحاله من اتحاد حكمهما وسببهما، فالمقيد ناسخ للمطلق بالنسبة إلى صدقه بغير القيد، كما لو قال - ﷺ - في القتل أعتق رقبة، فأعتق رقبة كافرة، ثم قال: أعتق رقبة مؤمنة، فقد نسخ جواز عتق الكافرة، قال في الآيات البيّنات: أما إذا سبق أحدهما ولم يتعين، أو تعين ثم نسي، فيحتمل التوقف، ويحتمل حمل المطلق على المقيد؛ لأنه يمكن الجمع بالحمل، والأصل عدم السبب المقتضي الإلغاء لأحدهما كما هو

(1) انظر شرح التنقيح (209).

(2) أخرجه الدارقطني في السنن، (15) كتاب النكاح، الحديث رقم: (3519)، والمعجم الأوسط، الحديث رقم: (5565).

(3) أخرج هذا الحديث الدارقطني في السنن، كتاب النكاح، الحديث رقم: (3521) والطبراني في الأوسط، عن عمران بن حصين، الحديث رقم: (5564) (363/5).

لازم النسخ، وأما إدخال ذلك في جهل التاريخ فبعيد⁽¹⁾. انتهى.

تَنْبِيْهُ: قال الأبي⁽²⁾: - بضم الهمزة وتشديد الباء، نسبة إلى أبة قرية من أعمال تونس - إن الإطلاق والتقييد إنما هو في حديثين، أما في حديث واحد يرد بطريقتين فمن زيادة العدل، وهي مقبولة اتفاقاً إذا علم تعدد المجلس، أو جهل على طريقة الأبياري⁽³⁾. انتهى.

439 وَإِنْ يَكُنْ أَمْرٌ وَنَهْيٌ قِيْدًا فَمُطْلَقٌ بِضِدِّ مَا قَدْ وَجِدَا

بالبناء للمفعول في الفعلين، يعني أنه إذا كان أحد اللفظين أمراً والآخر نهياً، نحو أعتق رقبة، لا تعتق رقبة كافرة، أعتق رقبة مؤمنة، لا تعتق رقبة، فالمطلق مقيد بضد الصفة في المقيد ليجتمعا، فالمطلق في المثال الأول مقيد بالإيمان، وفي الثاني بالكفر.

440 وَحَيْثُمَا اتَّحَدَ وَاحِدٌ فَلَا يَحْمِلُهُ عَلَيْهِ جُلُّ الْعُقْلَا

يعني أنه إذا اتحد اللفظان في واحد من السبب والحكم دون الآخر،

(1) الآيات البينات (123/3).

(2) هو أبو عبد الله محمد بن خلفه بن عمر التونسي الوشثاني المعروف بالأبي، علامة محقق بارع، أخذ عن ابن عرفة وغيره، وتلقى عنه المعارف كثيرون منهم عمر القلشاني وابن ناجي، وصفه ابن حجر بالأصولي، من مؤلفاته شرح صحيح مسلم المسمى إكمال إكمال المعلم، وشرح على المدونة، وغيرهما، توفي رحمه الله سنة 828 هـ وقيل غير ذلك. تنظر ترجمته في شجرة النور (244/1) والأعلام (115/6).

(3) الضياء اللامع (92/2).

فلا يحمل جل المالكية المطلق على المقيد⁽¹⁾. فآل للعهد الذهني لتخصيص النظم بأصولهم، سواء كانا أمرين أو نهيين أو مختلفين، كإطلاق الرقبة في كفارة الظهار، وتقييدها في القتل بالإيمان، فيبقى المطلق على إطلاقه لاختلاف السبب، وكآية الوضوء المقيدة بالمرافق، وآية التيمم المطلقة، لاختلاف الحكم من مسح المطلق وغسل المقيد بالمرافق. وقال بعض أصحابنا والشافعي: يحمل المطلق على المقيد⁽²⁾.

تنبيهات:

الأول: اللفظ الواحد قد يوصف بالإطلاق والعموم من جهتين، فيثبت له أحكام الإطلاق من جهته، وأحكام العموم من جهته، كلفظ الأيدي في الآية، فإنه مطلق من جهة مقدار اليد عام في أفرادها، وإنما كان مطلقاً؛ لأن الشارع أطلقها؛ أي اليد في مواضع مع إرادة جميعها إلى المنكب تارة وبعضها أخرى⁽³⁾.

الثاني: قال القرافي: الإطلاق والتقييد إضافيان، فرب لفظ مطلق بالنسبة إلى لفظ مقيد بالنسبة إلى آخر. الثالث: الإطلاق والتقييد اسمان للألفاظ باعتبار معانيها، لا أسماء للمعاني باعتبار ألفاظها، فيقال: لفظ مطلق، ولفظ مقيد، ولا يقال: معنى مطلق أو مقيد. قاله القرافي⁽⁴⁾.

(1) انظر شرح التنقيح (206).

(2) انظر الضياء اللامع (93/2 - 94).

(3) الآيات البيّنات: (127/3).

(4) شرح التنقيح (209 - 211).

التأويل والمحكم والمجمل

كل منهما بصيغة اسم المفعول، وثانيهما ساكن، والتأويل من المآل، قال في التنقيح: إما لأنه يؤول إلى الظاهر بسبب الدليل العاخذ؛ أو لأن العقل يؤول إلى فهمه بعد فهم الظاهر⁽¹⁾. انتهى. أي يرجع؛ لأن آل بمعنى رجع، ومآل الأمر مرجعه.

441 حَمَلٌ لِظَاهِرٍ عَلَى الْمَرْجُوحِ

هذا تفسير التأويل في الاصطلاح؛ أي هو حمل وقرينة جعل الضمير للأول، وإن كان الأصل رجوعه للأقرب ذكر كل واحد مما بعده بعد، يعني أن التأويل: هو حمل اللفظ الظاهر في معنى على معنى آخر مرجوح؛ أي ضعيف لدليل، كالأسد راجع في الحيوان المفترس مجاز في الرجل الشجاع، فخرج حمل النص على معنى مجازي بدليل، وحمل المشترك على أحد معنييه، فلا يسميان تأويلا اصطلاحا، وكذا حمل المجمل، وإنما عبر في التأويل بالمصدر، وفي تاليه باسم المفعول جريا على غالب استعمال أهل الفن، ولا يعترض على الحد بأن فيه حذف لفظة الدليل؛ لأن الحذف لقرينة واضحة جاز في التعريف، والقرينة ما يأتي من أن الحمل لا لدليل لعب لا تأويل، وبذلك تتضح صحة حد السبكي وفساد زعم الفساد، قال في الآيات

(1) تنقيح الفصول: (ص 216).

البيئات: متصلا به على أن التعريف بالأعم أجازه الأقدمون وغير واحد من محققى المتأخرين⁽¹⁾.

وَأَقْسَمُهُ لِلْفَاسِدِ وَالصَّحِيحِ

يعني أن التأويل منقسم إلى تأويل صحيح، وهو مقبول، وتأويل فاسد، وهو مردود عند معتقد فساده.

442 صَحِيحُهُ وَهُوَ الْقَرِيبُ مَا حُمِلَ مَعَ قُوَّةِ الدَّلِيلِ عِنْدَ الْمُسْتَدِلِّ

حمل مبني للمفعول. وعند متعلق بالدليل لا بقوة، يعني أن التأويل الصحيح - وهو التأويل القريب - هو ما كان فيه دليل لإرادة المعنى الخفي قويا في نفس الأمر، اعتقد الحامل صحته أم لا، والمراد بالخفي مقابل الظاهر، فتارة يعبر عنه بالخفي، وتارة بالمرجوح، وتارة بالضعيف، قوله: قوة الدليل عند المستدل، معناه قوة دليل المستدل.

443 وَغَيْرُهُ الْفَاسِدُ وَالْبَعِيدُ

يعني أن غير الصحيح، وهو ما كان فيه دليل لإرادة المعنى المرجوح ضعيفا هو التأويل البعيد، وهو التأويل الفاسد؛ أعني ضعيفا في نفس الأمر، اعتقد الحامل قوته وصحته أم لا، وتعريف القريب والبعيد بما رأيت تبعت فيه البرماوي.

(1) الآيات البيئات: (131/2).

وعند المحلي والزرکشي تبعاً للعضد، أن القرب ما يترجح الخفي فيه على الظاهر بأدنى دليل؛ أي أدنى أمر يدل على رجحانه عليه، والبعيد ما لا يترجح على الظاهر إلا بأقوى منه؛ أي من الظاهر بحيث يقدم على الظاهر إذا عارضه. مثال التأويل القرب، تأويل قوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾⁽¹⁾، بالعزم على القيام إليها، وجه قربه رجحانه بالتنظير بنحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾⁽²⁾.

وَمَا خَلَا فَلَبَّأُ يَفِيدُ

لعبا مفعول يفيد. يعني أن ما كان الحمل فيه على المعنى المرجوح لغير دليل أصلاً فهو لعب، لا يسمى تأويلاً في الاصطلاح إن انتفى الدليل في الواقع واعتقاد الحامل، وكذا إن انتفى في اعتقاده دون الواقع فهو لعب أيضاً بحسب اعتقاده، قاله في الآيات البينات، ثم قال فيه: إنه إن انتفى في الواقع دون اعتقاده فالمتجه أنه لا يوصف باللعب؛ لأن اللعب من أوصاف الحامل ولم يصدر منه ما يقتضيه، بل هذا القسم داخل في قوله: أو لما يظن دليلاً ففاسد. انتهى⁽³⁾.

يعني أن قول السبكي قلت: من اللعب حمل بعض المبتدعة آيات من كتاب الله تعالى، وأحاديث من أحاديثه - ﷺ - على معان بعيدة بلا دليل، وذلك كفر؛ لأنه لعب بجانب الربوبية والنبوة، ومدار الردة على انتهاك

(1) المائدة من الآية: (7).

(2) النحل من الآية: (98).

(3) انظر الآيات البينات: (131/3).

حرمة الربوبية، والرسالة، والملكية، مع أن الأخيرين داخلان في الأول.

444 وَالْخُلْفَ فِي فَهْمِ الْكِتَابِ صَبِيرٌ إِيَّاهُ تَأْوِيلًا لَدَى الْمُخْتَصِرِ

الخلف بالنصب على الاشتغال، وصير فعل أمر كسر للوزن، وانفصال إياه للضرورة، والمختصر بلفظ اسم المفعول. يعني أن صاحب المختصر، وهو خليل ابن إسحاق المالكي، يسمي اختلاف شراح المدونة في فهمها تأويلاً. أما تسمية حملها على المحتمل المرجوح تأويلاً فموافق لاصطلاح الأصوليين، وذلك هو الغالب عند الفقهاء؛ أي موافقة اصطلاحهم لاصطلاح أهل الأصول؛ لأن علم الأصول إنما وضع ليبنى عليه الفقه، وأما تسمية حملها على الظاهر تأويلاً فمجرد اصطلاح اصطلاحه، ولا مشاحة في الاصطلاح، بناء على أن اللغات غير توقيفية، والمراد بالكتاب المدونة لغلبتها على سائر الكتب عند فقهاء المالكية، كما غلب القرآن على غيره في خطاب الشارع، وكما غلب كتاب سبويه عند النحاة، فإذا أطلق الكتاب في عرف كل من ذكر فالمراد به ما ذكر.

445 فَجَعَلُ مُسْكِينٍ بِمَعْنَى الْمُدِّ عَلَيْهِ لَا تَحُ سِمَاءُ الْبُعْدِ

جعل مبتدأ، ولائح خبره، وسمات فاعل لائح. هذا شروع في ذكر أمثلة من التأويل البعيد، يعني أن من التأويل البعيد، حمل الحنفية لفظ المسكين في قوله تعالى: ﴿فَإِطْعَمُوا سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾⁽¹⁾، على المد؛ أي إطعام

(1) المجادلة من الآية: (4).



طعام ستين مداً، فيجوز إعطاؤه لمسكين واحد في ستين يوماً، كما يجوز إعطاؤه لستين مسكيناً في يوم واحد؛ لأن القصد بإعطائه دفع الحاجة، ودفع حاجة الواحد في ستين يوماً كدفع حاجة الستين في يوم واحد، ووجه بعده عند المالكية والشافعية - كما قال العضد - إنهم جعلوا المعدوم - وهو طعام ستين - مذكوراً بحسب الإرادة، والموجود: وهو إطعام ستين عدماً بحسب الإرادة، مع إمكان أن المذكور هو المراد؛ لأنه يمكن أن يقصد إطعام الستين دون واحد في ستين يوماً؛ لفضل الجماعة وبركتهم، وتضافر قلوبهم على الدعاء للمحسن، فيكون أقرب إلى الإجابة، ولعل فيهم مستجاباً بخلاف الواحد. انتهى⁽¹⁾.

والتضافر - بالضاد المعجمة الساقطة والطاء المعجمة المشالة - كما في إضاءة الأدموس - التعاون، قوله: للمحسن؛ أي المكفر لعل الله يغفر ذنبه، وإنما كان أقرب إلى الإجابة؛ لأنه كما قال في النقود: قلما يخلو جمع من المسلمين من ولي من أولياء الله تعالى مستجاب الدعوة مغتنم الهمة⁽²⁾.

446 كَحَمَلٍ مَرْأَةٍ عَلَى الصَّغِيرَةِ وَمَا يُنَافِي الْحُرَّةَ الْكَبِيرَةَ

يعني أن من التأويل البعيد حمل الحنفية قوله: - ﷺ - (أيما امرأة نكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل)⁽³⁾، ثلاث مرات،

(1) شرح العضد 149/3.

(2) الآيات البيئات 102/3.

(3) أخرجه أبو داود في كتاب النكاح باب في الولي (229/2) رقم 103، والترمذي كتاب النكاح باب ما جاء لا نكاح إلا بولي (407/3 - 408) رقم 1102.



وفي رواية: فإن أصابها فلها مهر مثلها بما أصاب منها، وفي السنن الأربع بلفظ فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، حملوه على الصغيرة؛ أي الصبية، وعلى ما ينافي الحرة الكبيرة من الأمة والمكاتبة، حملة بعضهم على الصغيرة، لصحة تزويج البالغة نفسها عندهم قياساً على الرجل، وقياساً على المال، فاعترض بأن الصغيرة لا تسمى امرأة في لسان العرب، فحملة بعض آخر على الأمة، فاعترض بقوله: فلها مهر مثلها، ومهر الأمة لسيدها، فحملة بعضهم على المكاتبة؛ لأن لها مهرها، ووجه بُعده على كل أنه قصر للعام المؤكد عمومها بما على صورة نادرة، مع ظهور قصد الشارع عمومته في كل امرأة؛ لأن عقدها لنفسها لا يليق بمحاسن العادة⁽¹⁾.

وجه ظهوره في العموم أن ترك الاستفصال ينزل منزلة العموم، وإن لم يكن اللفظ صريحاً فيه فكيف واللفظ هنا صريح فيه؟ لأن أياً نكرة في سياق الشرط فتعم، وفي شرح البرهان للمازري، أن تأكد العموم يمنع تخصيصه⁽²⁾، وهو هنا مؤكد بما الزائدة، فيزداد بعده، ويزداد البعد أيضاً بتأكد لفظ البطلان بتكريره ثلاثاً؛ لأنه يؤتى به لدفع احتمال السهو والتجاوز، وقد حسن الترمذي الحديث، وصححه ابن حبان، ورد ما وروي عن الزهري⁽³⁾، من تضعيفه.

(1) انظر شرح المحلي بحاشية البتاني (56/2).

(2) إيضاح الموصول من برهان الأصول، (ص: 379).

(3) هو الحافظ الحجة العلم أبو بكر محمد بن مسلم بن شهاب القرشي الزهري المدني، ولد سنة 50 هـ، وأخذ عن ابن عمر وسهل بن سعد وأنس بن مالك وغيرهم، وأخذ عنه الإمام مالك بن أنس والأوزاعي والليث وغيرهم. قال الإمام مالك: بقي ابن شهاب وماله في الدنيا نظير، قال أحمد بن حنبل: الزهري أحسن الناس حديثاً، وتوفي الزهري رحمه الله سنة 124 هـ تنظر ترجمته في وفيات الأعيان لابن خلكان (177/4) وشذرات الذهب لابن العماد (162/1).



447 وَحَمِلَ مَا رُوِيَ فِي الصَّيَامِ عَلَى الْقَضَاءِ مَعَ الْإِلتِزَامِ

يعني أن من التأويل البعيد، حمل الحنفية حديث (لا صيام لمن لم يبيت)⁽¹⁾؛ أي الصوم من الليل على القضاء والنذر، وهو المراد بالالتزام، ولفظ أبي داود: (من لم يبيت الصيام من الليل فلا صيام له)⁽²⁾، ومن في قوله: من الليل ابتدائية، وبمعنى في، لصحة النفل ورمضان بنية من النهار عندهم، وإنما أولوه بذلك لمعارض صح عندهم في النفل وفي رمضان، أما النفل فما روى مسلم عن عائشة - رضي الله تعالى عنها - (دخل علي النبي - ﷺ - ذات يوم فقال: هل عندكم شيء؟ فقلنا: لا، فقال: إني صائم)⁽³⁾.

وأما رمضان، فحديث في كتب الحنفية أنه - ﷺ - قال: بعد ما شهد الأعرابي برؤية الهلال: (ألا من أكل فلا يأكل بقية يومه، ومن لم يكن أكل فليصم)⁽⁴⁾، وجه بعده أنه قصر للعام النص في العموم على صورة نادرة، لندرة القضاء والنذر بالنسبة إلى الصوم المأمور به في أصل الشرع، مع أن

(1) أخرجه الترمذي في سننه الكبرى أبواب الصوم، (33) باب ما جاء لا صيام لمن لم يعزم من الليل، الحديث رقم (730) وابن ماجه (7) كتاب الصيام، (26) باب ما جاء في فرض الصوم من الليل والخيار في الصوم، الحديث رقم (1700).

(2) سنن أبي داود (8) كتاب الصيام، (72) باب التبة في الصيام، الحديث رقم: (2446). لكن اللفظ الذي ورد عند أبي داود في الكبرى هو: (من لم يجمع الصيام قبل الفجر، فلا صيام له).

(3) رواه مسلم (13) الصيام (32) باب جواز صوم النافلة بنية من النهار قبل الزوال وجواز فطر الصائم نفلا من غير عذر. رقم (1154).

(4) أخرجه النسائي في الكبرى، (5) كتاب الصيام، (37) إذا لم يجمع من الليل، هل يصوم ذلك اليوم من التطوع؟، الحديث رقم (2642) وابن ماجه (7) كتاب الصيام، (6) باب ما جاء في الشهادة على رؤية الهلال، الحديث رقم (1652).

حديث الأعرابي لم يجده ابن حجر، وقد رواه الدارقطني⁽¹⁾، وأبو يعلى⁽²⁾، على وجه لا يخالف حديث: (لا صيام لمن لم يبيت)⁽³⁾، وهو أنه لما شهد الأعرابي عنده - ﷺ - ليلة شهر رمضان، أمر أن ينادي مناد أن يصوموا غدا، وحديث النفل يمكن حمله على الصوم اللغوي.

448 وَذُو وَضُوحٍ مُحْكَمٌ.....

يعني أن المحكم: هو اللفظ المتضح الدلالة على معناه، وذلك المتضح إما نص وإما ظاهر، ويأتي المحكم بمعنى غير المنسوخ، ومنه: ﴿ءَايَتٌ مُّحْكَمَتٌ﴾⁽⁴⁾، ويأتي بمعنى المتقن، ومنه: ﴿أُحْكِمَتِ آيَتُهُ﴾⁽⁵⁾، أي اتقنت، فلا يتطرق إليها خلل من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى.

.... وَالْمُجْمَلُ هُوَ الَّذِي الْمُرَادُّ مِنْهُ يُجْهَلُ

- (1) هو الإمام الحافظ، أبو الحسن، علي بن أحمد بن مهدي البغدادي، المقرئ المحدث، من أهل محلة دار القطن ببغداد، كان من بحور العلم، انتهى إليه الحفظ ومعرفة علل الحديث ورجاله، مع التقدم في القراءات وطرقها، وقوة المشاركة في الفقه ولد سنة 306 هـ، وتوفي سنة 385 هـ. تنظر ترجمته في وفيات الأعيان: (297/3) والأعلام: (314/4).
- (2) هو الحافظ أبو يعلى، أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال، التميمي الموصل، ولد سنة 210 هـ. وأخذ عن علي بن الجعد، ويحيى بن معين وغيرهم، وهو صاحب المسند المعروف بمسند أبي يعلى، وتوفي رحمه الله سنة 307 هـ. تنظر ترجمته في تذكرة الحفاظ للسيوط ص 326، وطبقات علماء الحديث لابن عبد الهادي 482/2.
- (3) أخرجه الدارقطني في الكبرى، (11) كتاب الصيام، (3) باب، الحديث رقم: (2213 - 2214).
- (4) آل عمران من الآية (7).
- (5) هود من الآية (1).



المجمل ماله دلالة غير واضحة من قول أو فعل ، فخرج اللفظ المهمل ، إذ لا دلالة له ، وخرج المبين ؛ لأن دلالاته واضحة ، وعرفه في التنقيح : بأنه الدائر بين احتمالين بسبب الوضع ، وهو المشترك ، أو من جهة العقل كالمتواطئ بالنسبة إلى جزئياته ، فكل مشترك مجمل ، وليس كل مجمل مشترك⁽¹⁾ . انتهى .

قوله : بين احتمالين يريد أو احتمالات ، والمجمل مأخوذ من الجمل وهو الخلط والجمع ، قوله : كالمتواطئ إلخ... يعني أن لفظ الإنسان لا يتعين منه فرد مخصوص كزيد مثلا ، دون مخصوص آخر كعمرو مثلا ، وكون المشترك مجملا هو مذهب المالكية عند تجرده من القرينة المعممة أو المخصصة ، لكن يحمل على معنييه أو معانيه جميعا احتياطا عند الباقلاني ، كذا نقله عنه الرازي ، والذي في تقريبه : أنه لا يجوز حمله عليهما ولا على أحدهما⁽²⁾ .

أما المشترك المقترن بالبيان والمجاز فخارجان عن المجمل على الإطلاق ، كما صرح به العضد ، ومثل ابن الحاجب الفعل المجمل بقيامه - ﷺ - تاركا للشهد الأول ، يحتمل العمد فيكون غير واجب ، والسهو فلا يدل على عدم الوجوب ، واعترض بأن ترك العود إليه يدل على الأول ، وأجيب بأن ترك العود إليه بيان لإجماله ، وهو من البيان بالفعل ؛ لأن الترك كف النفس وهو فعل .

(1) انظر التنقيح (ص 216) بتصرف .

(2) قال في مع الهوامع : واعلم أن نقل حمل المشترك على معنييه ، عن القاضي هو كذلك في المحصول ، لكن الذي في كتاب التقريب له : أنه لا يجوز حمله عليهما ولا على واحد منهما إلا بقرينة . انظر 169/2 .

449 وَمَا بِهِ اسْتَأْثَرَ عِلْمُ الْخَالِقِ فَذَا تَشَابُهُ عَلَيْهِ أَطْلَقِ

ذا من قوله: ذا تشابه مفعول أطلق، يعني أن اللفظ إذا استأثر؛ أي اختص الله تعالى بعلم معناه فلم يتضح لنا، يسمى متشابها، وتقسيم اللفظ إلى محكم ومتشابه مأخوذ من قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ مُّحْكَمٌ هَبَّ أُرُّ الْكِتَابِ وَأَخْرَ مُتَشَابِهَةً﴾⁽¹⁾، فمنهم من جعل القسمة ثنائية، ولعله اقتداء بظاهر الآية، فاللفظ إما محكم، وإما متشابه، وعليه فالمراد بالظاهر ما يشمل الظاهر بالقرائن، وحينئذ فالمجمل إن قامت عليه قرينة فهو من المحكم، وإلا فمن المتشابه، ومنهم من يجعلها ثلاثية، كصاحب المنار في أصول الحنفية⁽²⁾، فإنه عد المجمل والمحكم والمتشابه من أقسام اللفظ، وفسر شارحه - وهو مؤلفه - المجمل بما أدرك ببيان، والمتشابه بخلافه، يعني ما لم يدرك أصلا⁽³⁾، قلت: وعليه فالمشترك المقترن ببيان من المجمل، والمتشابه منه الآيات والأحاديث المثبتة للصفات المستحيلة عليه تعالى، فالسلف ينزهونه عن ظاهرها، ويفوضون علم معناها إليه تعالى، والخلف يؤولونها بناء على القول الثاني من أن الوقف على ﴿فِي الْعَالَمِ﴾.

(1) آل عمران من الآية (7).

(2) المراد بالمنار: كتاب منار الأنوار في أصول الفقه، للعلامة الأصولي المفسر المتكلم، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، له مؤلفات عديدة منها: بالإضافة إلى المنار تفسيره المسمى بمدارك التنزيل وحقائق التأويل وغيره، توفي رحمه الله سنة 710 هـ تنظر ترجمته في الدرر الكامنة لابن حجر العسقلاني 2/247، ومعجم المؤلفين: 32/6.

(3) كشف الأسرار شرح المصنف على المنار للنسفي أبو البركات بن عبد الله بن أحمد

450 وَإِنْ يَكُنْ عِلْمٌ بِهِ مِنْ عَبْدٍ فَذَلِكَ لَيْسَ مِنْ طَرِيقِ الْعَهْدِ

يعني أن المتشابه إذا حصل العلم به لعبد ولي، فذلك العلم ليس من طريق العهد؛ أي المعرفة المعهودة التي هي الاكتسابية، فلا ينافي اختصاصه تعالى به على مذهب الجمهور، من أن الوقف على قوله تعالى: ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾⁽¹⁾، وعلى أن الوقف على ﴿فِي أَلْعَلِّ﴾ يعلمه الراسخون في العلم بالاكتساب، واستظهره ابن الحاجب⁽²⁾، وصححه النووي⁽³⁾.

لأن الخطاب بما لا يفهم بعيد، فالضمير المجرور بالباء للمتشابه، ويطلق المتشابه مراداً به ما تماثلت أبعاضه، والقرآن بهذا المعنى كله متشابه، قال الله تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا﴾⁽⁴⁾، أي متشابه الأبعاض في الإعجاز وصحة المعنى والدلالة ونحو ذلك، وقول السبكي: وقد يطلع عليه بعض أصفياه⁽⁵⁾، يحتمل أن يكون المراد بالإطلاع إنما هو من جهة الكشف لا بطريق الاكتساب، ويكون ماشياً على مذهب الجمهور من أن المتشابه ما استأثر الله تعالى به، فلا يعلمه أحد من جهة الاكتساب والتعلم، ويحتمل أنه يريد الإطلاع عليه بالتعلم والاكتساب، ويكون ماشياً على غير مذهب الجمهور⁽⁶⁾.

(1) سورة آل عمران الآية 7.

(2) انظر الضياء اللامع (111/2).

(3) في شرحه على مسلم، في كتاب العلم في باب النهي عن اتباع متشابه القرآن (100/10) بهامش القسطلاني.

(4) الزمر من الآية: (22).

(5) قال في الغيث الهامع: وهذا مذهب الأشاعرة والمعتزلة، (143/1).

(6) انظر حاشية البناني على المحلي، (269/1)، وحاشية العطار على المحلي (25/1).



451 وَقَدْ يَجِي الإِجْمَالُ مِنْ وَجْهِ وَمِنْ وَجْهِ يَرَاهُ ذَا بَيَانٍ مَنْ فَظُنَّ

فظن مثلث الطاء، لكن الأولى فيه حينئذ الكسر أو الضم، يعني أن اللفظ قد يكون واضح الدلالة من وجه مجملا من وجه آخر، كقوله تعالى: ﴿وَوَاعُواْ حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾⁽¹⁾، فإنه واضح في الحق، مجمل في مقداره لاحتماله النصف وغيره، والمأول متضح المعنى بالنسبة إلى المعنى الراجح، غير متضح بالنسبة إلى المعنى المرجوح، هذا بالنظر إلى ذاته، وقد يحتف به من القرائن ما يصيره راجحا على المعنى الراجح أولا.

452 وَالتَّقْيُ لِلصَّلَاةِ وَالتَّكَاحِ وَالشَّبُّ مُحْكَمٌ لَدَى الصَّحَاحِ

الشبه بكسر فسكون بمعنى الشبه بالتحريك، وهو مجرور معطوف على الصلاة، ومحكم خبر النفي، يعني أن اللفظ النافي لذات الصلاة، أو ذات النكاح، أو شبههما محكم؛ أي متضح المعنى لا إجمال فيه لدى⁽²⁾ الكتب الصحيحة؛ أي عند أهلها لتحقيقهم، كحديث الصحيحين: (لا صلاة لمن لم يقرأ فيها بفتحة الكتاب)⁽³⁾، وكحديث (لا صلاة إلا بطهور) وحديث: (لا صلاة لجار المسجد)⁽⁴⁾، وكحديث صححه الترمذي وغيره (لا نكاح إلا

(1) الأنعام من الآية: (142).

(2) في الأصل و م عند بدل لدى.

(3) رواه البخاري (10) كتاب الأذان (95) باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها في الحضر والسفر، وما يجهر فيها وما يخافت (رقم 756) ومسلم (4) كتاب الصلاة (11) باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة. رقم (394).

(4) أخرجه الدررطني في السنن الكبرى، (3) كتاب الصلاة، باب الحث لجار المسجد على =

بولي⁽¹⁾، لدلالاتها على نفي الصحة؛ لأنها المجاز الأقرب لنفي الذات، ولظهور لا صلاة لجار المسجد في الكمال، صرفت تلك الأمثلة عن الحقيقة لامتناعها لوجود الصلاة بلا فاتحة، أو بلا طهور، أو من جار المسجد في غيره، أو النكاح حساً، ووجه قرب نفي الصحة من نفي الذات أن ما انتفت صحته لا يعتد به كالمعدوم⁽²⁾، بخلاف ما انتفى كماله، وقد يعتد به، وقال الباقلاني: إن الجميع مجمل لتردده بين نفي الصحة ونفي الكمال ولا مرجح لواحد منهما، والمرجح عند الجمهور هو قرب نفي الصحة من نفي الذات⁽³⁾.

453 والعكس في جداره ويعفو والقراء في منع اجتماع فاقف

العكس مبتدأ، خبره قوله: في جداره، ويعفو والقراء بالضم والفتح معطوفان على جداره، وقوله: فاقف معناه اتبع القول بالعكس؛ وهو الإجمال في الثلاثة، يعني أن الإجمال ثابت في حديث الصحيحين (لا يمنع أحدكم جاره أن يضع خشبة في جداره)⁽⁴⁾، لتردد الضمير في جداره بين عوده إلى

= الصلاة فيه إلا من عذر، الحديث رقم: (1552) والحاكم في المستدرک، (4) كتاب الصلاة، الحديث رقم: (901).

(1) انظر سنن الترمذي، أبواب النكاح، (14) باب ما جاء لا نكاح إلا بولي، الحديث رقم (1101) وسنن ابن ماجه (9) كتاب النكاح، (15) باب لا نكاح إلا بولي، الحديث رقم (1881).

(2) انظر الغيث الهامع (421/2) وحاشية البناني على المحلي (61/2).

(3) قال في التشنيف: وهو الذي صرح به القاضي في التقريب (2/ص 835).

(4) انظر صحيح البخاري (46) كتاب المظالم (20) باب لا يمنع جار جاره أن يغرز خشبة في جداره، رقم (2463) ومسلم (22) كتاب المساقاة والمزارعة (29) باب غرز الخشب في جدار الجار، رقم (1609).

الجار وإلى الأحد، روي خشبة بالإفراد منونا، والأكثر على أنه بالجمع مضافا، وعليه فالخاء والشين مضمومتان، وعلى الإفراد فهو بالتحريك، لكن إن صح ما رواه أحمد مرفوعا (للجار أن يضع خشبة على جدار غيره وإن كره)⁽¹⁾، كان معينا للرجوع إلى الأحد فلا إجمال، وكذلك الإجمال ثابت في قوله تعالى: ﴿أَوْ يَعْقُوا الَّذِي يَدْعُوهُ عَقْدَةُ الْتِكَاحِ﴾⁽²⁾، لتردده بين الزوج والولي، وقد حملة مالك على الولي، والشافعي على الزوج، لما قام عندهما على أن المراد أحد محملي اللفظ، ولا يخرج اللفظ بذلك عن اتصافه بالإجمال⁽³⁾.

وكذلك الإجمال ثابت في المشترك، مثل القرء في منع اجتماع، وفي بمعنى عند؛ أي عند منع الجمع بين معنيه، ولا قرينة لوضع القرء للطهر والحيض، وقد حملة مالك والشافعي، وفاقا لجماعة من الصحابة والتابعين على الطهر، وحملة أبو حنيفة وفاقا لجماعة من الصحابة والتابعين على الحيض.



(1) أخرجه أحمد في مسنده، مسند أبي هريرة، الحديث رقم: (7702). ومسند أبي يعلى

الموصلي، أول مسند ابن عباس، الحديث رقم: (2520).

(2) البقرة من الآية: (235).

(3) انظر أحكام القرآن لابن العربي (219/1)، وشرح المحلي على حاشية البناي (42/2).

البيان

بمعنى التبيين؛ أي فعل المبين بكسر التحتية المشددة، والمبين بفتح الياء نقيض المجمل، فهو المتضح الدلالة قاله العضد⁽¹⁾، وللبيان معنيان آخران غير التبيين: أحدهما أنه يطلق على ما حصل به التبيين، وهو الدليل، والثاني أنه يطلق على محل التبيين، وهو المدلول، وبالنظر إلى المعاني الثلاثة اختلف تفسير العلماء له⁽²⁾.

454 تَصْيِيرٌ مُشْكِلٌ مِنَ الْجَلِيِّ

تصيير خبر مبتدأ محذوف، وهو ضمير عائد إلى البيان. يعني أن البيان بمعنى التبيين: هو إخراج شيء مشكل؛ أي مجمل من قول أو فعل، من حال إشكاله وعدم فهم معناه إلى حال اتضاح معناه وفهمه، بنصب ما يدل عليه من حال أو مقال، فالإتيان بالظاهر من غير سبق إشكال لا يسمى بيانا اصطلاحا وإن كان يُسماه لغة، فهذا الظاهر لا مجمل ولا مبين، فثبتت الوساطة بينهما وهو التحقيق، قال في الآيات البيّنات: ولا إشكال في إثبات الوساطة، فإنها أمر اصطلاحى لا مشاحة فيه⁽³⁾. انتهى.

(1) انظر مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد (158/2).

(2) انظر المحلى بحاشية البناي (42/2) والآيات البيّنات (152/3).

(3) الآيات البيّنات: (158/3).

وَهُوَ وَاجِبٌ عَلَى النَّبِيِّ

455 إِذَا أُريدَ فَهْمُهُ

يعني أن بيان المشكل واجب على النبي - ﷺ - بناء على عدم جواز التكليف بالمحال، لكن إنما يجب إذا أُريد؛ أي طلب من شخص فهمه المشكل ليعمل به، كأحكام الصلاة، أو ليفتي به كأحكام الحيض في جانب الرجال، إذا كانوا مع نساء لا يتأتى منهن العلم بما كلفن به من الدليل، وإلا وجب عليهن العلم بتحصيل ما كلفن به؛ لأنهن حينئذ كالرجال في ذلك⁽¹⁾.

تَنْبِيْهُ: اعلم أن النبي - ﷺ - واجب عليه بيان المباح والمندوب، كما يجب عليه بيان الواجب، لوجوب تبليغ الجميع.

.... وَهُوَ يَمَّا مِنَ الدَّلِيلِ مُطْلَقًا يَجْلُو الْعَمَى

يعني أن البيان يكون بكل ما يجلو العمى؛ أي الخفاء والإشكال من الدليل مطلقاً؛ أي سواء كان عقلياً أو حسياً أو شرعياً أو عرفياً، أو قرينة مقال، أو فعلاً يشعر بالبيان. مثال البيان بالدليل العقلي قوله تعالى: ﴿خَلَقُوا كُلَّ شَيْءٍ﴾، بين العقل استحالة تعلق هذا النص بذاته تعالى وصفاته، ومثاله بالحسي قوله تعالى: ﴿تَدْمُرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾، بين الحس أن السماوات

(1) انظر شرح المحلي مع حاشية البناني (46/2) والإبهاج في شرح المنهاج (426/2) والآيات البينات (159/3).

والأرض ونحوهما مما هو مشاهد أنها لم تدمره، وهذان المثالان من البيان اللغوي لا الاصطلاحي؛ لأنه إتيان بالظاهر من غير سبق إشكال.

ومثاله بالقول قوله: - ﴿فِي مَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعَشْرُ﴾ بين قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا حَقَّهُ رِيْقًا حَصَادِيٍّ﴾، ومثاله بالفعل بيانه - ﴿فِي مَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعَشْرُ﴾ - قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ﴾، بحجه - ﴿فِي مَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعَشْرُ﴾ - وبيان جبريل للنبي - ﴿فِي مَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعَشْرُ﴾ - أوقات الصلاة بأن صلى به، ومثاله بالقرائن، كما في أدلة وجوب الصلاة ونحوها، فإن الصحابة علموا معانيها بالقرائن، والقرائن منها قرينة حال، وهي داخلية في الأفعال، ومنها قرينة مقال، وهي داخلية في القول.

456 وَبَيَّنَ الْقَاصِرُ مِنْ حَيْثُ السَّنَدُ أَوِ الدَّلَالَةُ عَلَى مَا يُعْتَمَدُ

القاصر فاعل بين، والسند والدلالة بالجبر، بناء على جواز إضافة حيث للمفرد، يعني أنه يجوز تبين القاصر من جهة السند ما هو أقوى منه من جهته، فبين معلوم المتن كالتواتر بمظنونه، كخبر الآحاد، كبيان الأمر بالزكاة الوارد في القرآن بخبر الآحاد، أعني قوله: (فيما سقت السماء العشر) الحديث، وكذا بين الأضعف دلالة ما هو أقوى منه دلالة، كبيان المنطوق بالمفهوم، قال حلولو: إنه لا يشترط في المبين - بكسر الياء - أن يكون أقوى دلالة أو سنداً من المبين بالفتح. انتهى⁽¹⁾.

أما معلوم الدلالة فلا يتصور بيانه بمظنونها؛ لأن معلومها لا خفاء فيه لاحتياج للبيان، بل هو أوضح من المظنون، قاله في الآيات البينات⁽²⁾. قال

(1) انظر الضياء اللامع (118/2).

(2) انظر (160/3).

الكوراني: إن المبين إن كان عاما أو مطلقا فيشترط أن يكون بيانه أقوى؛ لأنه يرفع العموم الظاهر والإطلاق، وشرط الرفع أن يكون أقوى، وأما المجمع فلا يشترط أن يكون بيانه أقوى، بل يحصل بأدنى دلالة؛ لأن المجمع لما كان محتملا للمعنيين على السواء، فإذا انضم إلى أحد الاحتمالين أدنى مرجح كفاه⁽¹⁾. انتهى. قلت: هذا كلام حسن، إلا أنه فرض الكلام في أعم من بيان المجمع، مع أن الكلام إنما هو فيه، وما ذكر من بيان القاصر الأقوى هو المعتمد ومذهب الجمهور، وقيل: يجب أن يكون أقوى دلالة أو سندا، وهو اختيار ابن الحاجب⁽²⁾.

457 وَأَوْجِبَنَّ عِنْدَ بَعْضِ عُلَمَاءَ إِذَا وَجُوبُ ذِي الْخَفَاءِ عَمَّا

يعني أن القاضي نقل عن بعضهم - وهم العراقيون - أن المبين بالفتح إذا عم وجوبه سائر المكلفين كالصلاة، يجب أن يكون بيانه معلوما؛ أي مقطوعا به بالتواتر، وإلا قبل في بيانه خبر الآحاد، وقال الآمدي: لا بد أن يكون المخصص أو المقيد أقوى من دلالة العموم على صورة التخصيص، ومن دلالة المطلق على صورة التقييد⁽³⁾. كما تقدم في كلام الكوراني.

458 وَالْقَوْلُ وَالْفِعْلُ إِذَا تَوَافَقَا فَانَّم الْبَيَانُ لِلَّذِي قَدْ سَبَقَا

يفتح باء سبق. يعني أنه إذا ورد بعد المجمع قول وفعل، كل منهما

(1) انظر الآيات البيّنات (160/3) ببعض تصرف في أوله.

(2) انظر الضياء اللامع (118/2) وتشنيف المسامع (849/2) والغيث الهامع (427/2).

(3) انظر الأحكام للآمدي (140/3).

صالح للبيان، فإن اتفقا؛ أي لم يزد أحدهما على الآخر، كما لو طاف بعد نزول قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾، طوافا واحدا، وأمر بطواف واحد، فالمتقدم منهما هو البيان لحصوله به، والثاني تأكيد له.

459 وَإِنْ يَزِدْ فِعْلٌ فَلِلْقَوْلِ انْتَسَبَ وَالْفِعْلُ يَقْتَضِي بِلا قَيْدٍ طَلَبَ

بفتح سين انتسب، والفعل مبتدأ خبره جملة يقتضي، وطلبا مفعوله وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة، تكلم في البيت وفيما بعده على مفهوم قوله: (إذا توافقا) يعني أن الفعل إذا زاد على مقتضى القول، كما لو أمر بعد نزول آية الحج بطواف واحد وطاف طوافين، فالبيان منسوب للقول، والفعل الزائد يقتضي طلبا؛ أي وجوبا أو ندبا في حقه - ﷺ - دون أمته، حال كون ذلك الفعل غير مقيد بتقدم أو تأخر؛ أي سواء تقدم الفعل على القول أو تأخر جمعا بين الدليلين⁽¹⁾.

تَنْبِيْهُ: ظاهر عبارة بعضهم، أن الأول من الطوافين ليس بيانا ولا مؤكدا له، بل أتى به لمحض الامتثال، ويحتمل أنه مؤكد له، وهو ظاهر في تأخره، قاله في الآيات البينات⁽²⁾.

460 وَالْقَوْلُ فِي الْعَكْسِ هُوَ الْمُبَيَّنُّ وَفِعْلُهُ التَّخْفِيفُ فِيهِ بَيِّنٌ

يعني أن القول إذا زاد على الفعل، كأن طاف طوافا، وأمر باثنين كان

(1) انظر البناي على المحلي (96/2) ومختصر الحاجب مع شرح العضد (163/2).

(2) انظر الآيات البينات: (162/3) والمراد ببعضهم الشهاب كما ذكر العبادي.

هو البيان، والفعل الناقص تخفيف في حقه - ﷺ - تأخر الفعل أو تقدم.

461 تَأَخَّرَ الْبَيَانُ عَنْ وَقْتِ الْعَمَلِ وَقُوْعُهُ عِنْدَ الْمُجِيزِ مَا حَصَلَ

يعني أن تأخير البيان لمجمل أو ظاهر لم يرد ظاهره عن وقت الفعل ؛ أي الزمان الذي وقته الشارع لفعل ذلك الفعل إلى حد لا يبقى بعد البيان من الوقت ما يسهل الفعل مع ما يتوقف عليه ، غير واقع عند من أجازته ، بناء على جواز التكليف بالمحال ، وابن العربي بنى جوازه على أنه من إسقاط الحكم في حق المكلف ، قال في الآيات البيّنات: لا يقال بل وقع كما في صبح ليلة الإسراء ؛ لأننا نقول صبح ليلة الإسراء لم يجب أصلا ، إما لأن وجوبها كان مشروطا بالبيان قبل فوات وقتها ، ولم تبين له - ﷺ - ولهذا لم يفعلها أداء ولا قضاء ، وإما لأن الوجوب إنما كان لظهر ذلك اليوم فما بعده دون ما قبله ، ومن هنا يعلم أن الكلام في غير الوجوب المعلق على البيان ، أما هو فلا يتصور فيه تأخير البيان عن وقت الفعل⁽¹⁾ . انتهى .

ثم قال ينبغي أن يراد بالفعل ما يشمل فعل اللسان وهو القول ، وفعل القلب كالاعتقاد ، لظهور أنه قد يكلف بذلك في وقت معين⁽²⁾ . انتهى .

462 تَأْخِيرُهُ لِلاَحْتِيَاجِ وَقِعُ

يعني أن تأخير البيان عن وقت الخطاب إلى وقت الاحتياج إلى العمل

(1) انظر الآيات البيّنات: (162/3) .

(2) انظر الآيات البيّنات: (162/3) .

به - وهو المعبر عنه بوقت الفعل - واقع عند الجمهور، سواء كان للمبين - بالفتح - ظاهر، كعام يبين تخصيصه، ومطلق يبين تقييده، ودال على حكم يبين نسخه أم لا، وهو المجمال، كمشارك بين أحد معنيه أو معانيه، وكمتواطئ يبين أحد ما صدقاته مثلاً⁽¹⁾.

اعلم أن المتواطئ أعم مطلقاً من المطلق؛ لأنه يدل على الماهية بلا قيد كالمطلق، وعلى الفرد المنتشر كالنكرة، بناء على تغاير المطلق والنكرة، فجعل المطلق من غير المجمال الذي له ظاهر مسلم، وجعل المتواطئ من المجمال الذي ليس له ظاهر تبع فيه السبكي والمحلي المحصول وتعبه الأصفهاني في شرحه، بأن المتواطئ له ظاهر وهو القدر المشترك، وفرق بأن جعل المطلق مما له ظاهر إنما هو بالنسبة للقدر المشترك، ولو في ضمن الأفراد من غير تعيين، وعدم ظهور المتواطئ الذي من أفراد المطلق إنما هو بالنسبة للأفراد المعينة، أما بالنسبة للقدر المشترك فكالـمطلق⁽²⁾.

وَبَعْضُنَا هُوَ لِذَاكَ مَانِعٌ

الإشارة إلى تأخير البيان للحاجة، يعني أن بعض المالكية⁽³⁾، مانع ذلك، وفاقاً للحنفية والمعتزلة وبعض الشافعية، لإخلاله بفهم المراد عند الخطاب، والمراد بالإخلال؛ فهم غير المراد فيما له ظاهر، وعدم فهم المراد فيما لا ظاهر له، هذا في غير النسخ، وأما فيه فهم دوام الحكم⁽⁴⁾.

(1) انظر المحلي بحاشية البناني: (70/2 - 71).

(2) انظر المحصول: (477/1) وما بعدها. والإبهاج: (235/2) والآيات البنات: (149/3).

(3) عزاه القاضي عبد الوهاب لبعض الحنفية والشافعية، انظر الضياء اللامع: (121/2).

(4) انظر المحلي بحاشية البناني: (72/2) والآيات البنات: (166/3).

وقال الجمهور: إن الله تعالى أن يفعل في ملكه ما يشاء، ودليل الوقوع قوله في قصة بقرة بني إسرائيل: ﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا فَارِصٌ وَلَا يَكَسُّ﴾⁽¹⁾، ثم قال: ﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَوْنُهَا تَسُرُّ النَّاظِرِينَ﴾⁽²⁾، ثم قال: ﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا ذَلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لَا شِيَةَ فِيهَا﴾⁽³⁾، وفيه تأخير بعض البيان عن بعض، فالبقرة مطلقة، ثم بين تقييدها بما في أجوبة أسئلتهم⁽⁴⁾.

ومنع العضد كونها بقرة معينة، بل هي بقرة ما، فلا تحتاج إلى بيان فيتأخر بدليل: ﴿يَأْمُرُكَ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾⁽⁵⁾، وهو ظاهر في بقرة غير معينة فيحمل عليها، وبدليل قول ابن عباس: - وهو رئيس المفسرين - لو ذبحوا أي بقرة أجزأتهم، ولكنهم شددوا على أنفسهم فشدد الله عليهم، انتهى المراد منه⁽⁶⁾.

وعورض بأنها لو لم تكن معينة، لكان إيجاب المعينة بعد إيجاب المطلقة نسخاً للإيجاب الأول، وأهل العلم لم يجعلوا ذلك من قبيل النسخ، ومن أدلة الوقوع قوله تعالى حكاية عن الخليل: - ﷺ - ﴿إِنِّي أَرَى فِي السَّمَاءِ﴾⁽⁷⁾... إلخ أي إني أمرت بذبحك، وهذا حكم ظاهر الدوام، ثم بين نسخه بقوله تعالى: ﴿وَقَدَرْنَا يَذْبَحُ عَظِيمٍ﴾⁽⁸⁾، أي بدلالته على النسخ

(1) البقرة من الآية: (67).

(2) البقرة من الآية (68).

(3) البقرة من الآية (70).

(4) انظر المحلى بحاشية البناي (73/2).

(5) البقرة من الآية (66).

(6) انظر مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد: (164/2) والآيات البينات: (167/3).

(7) الصافات من الآية (102).

(8) الصافات الآية: (107).

لا أنه الناسخ.

463 وَقِيلَ بِالْمَنْعِ بِمَا كَالْمُطْلَقِ

الباء من قوله: بما ظرفية، القولان الأولان مطلقان، فعند الجمهور يجوز تأخير البيان إلى وقت الفعل فيما له ظاهر أم لا، تقدم البيان الإجمالي، كأن يقول هذا العام مخصوص، وهذا المطلق مقيد، وهذا الحكم منسوخ، أم لم يتقدم، تأخر بعض البيان عن بعض أم لا، والقول الثاني مانع في جميع الأحوال، وقال أبو الحسين البصري من المعتزلة: يمتنع إن لم يتقدم البيان الإجمالي فيما له ظاهر، وهذا مبني على التحسين والتقييح العقلين، وذلك باطل عندنا، وأبو الحسين يقول: الجهل البسيط لا يخلو البشر عنه، لاستحالة الإحاطة عليه، والجهل المركب أعظم مفسدة لتركبه من جهلين، مع إمكان السلامة منه، فيجوز على الله تعالى إيقاع عبده في البسيط لخفته وعدم إمكان السلامة منه، دون المركب لقرط قبحه مع إمكان السلامة منه، فما لا ظاهر له إذا تأخر بيانه إلى الحاجة إنما يوقع العبد في الجهل البسيط، وهو جهل مراد الله تعالى به، وما له ظاهر كالعموم المراد به الخصوص، فمتى تأخر اعتقد السامع أن مراد الله به ظاهره وليس مرادا، فجعل وجهل أنه جهل⁽¹⁾. انتهى باختصار.

قوله: وقيل بالمنع... إلخ يعني أن كثيرا من الحنفية وبعض الفقهاء، فرقوا بين أن يكون للمبين ظاهر فيمتنع تأخيره إلى وقت الحاجة، وبين ما لا ظاهر له كالمجمل، فيجوز لإيقاعه المخاطب في فهم غير المراد، بخلافه في

(1) انظر تحقيق المسألة في المعتمد (315/1) والضياء اللامع (121/2 - 122).

المجمل، قال المحشي: يقال عليه يندفع هذا المحذور باقتران البيان الإجمالي بالخطاب، فلا يمتنع حينئذ تأخير البيان التفصيلي⁽¹⁾. انتهى. وهذا الكلام من المحشي واقع على سبيل الفرض، وهو تخصيص بعض صور النزاع بالحجاج.

..... ثُمَّ بَعْكَسِهِ لَدَى الْبَعْضِ انْطَقَ

هذا قول آخر مفصل على عكس التفصيل السابق، حكاه الأبياري في شرح البرهان، وهو أنه يجوز تأخير البيان إلى وقت الفعل فيما له ظاهر، ولا يجوز فيما لا ظاهر له، وعلمه بأن للعام فائدة في الجملة بخلاف المجمل.

تَنْبِيْهُ: إطلاقاتهم البيان على التخصيص والتقييد ونحوهما، إما أن نقول سموها بيانا جريا على اللغة، أو نقول هو اصطلاح لبعضهم، كما يشير إليه كلام بعض حواشي المحلي، ولا مشاحة في الاصطلاح⁽²⁾. نعم صرح القرافي في التنقيح بأن ذلك يسمى بيانا حيث قال: المبين إما بنفسه كالنصوص والظواهر... إلخ، وقال في موضع آخر: فالمبين هو اللفظ الدال على معنى، إما بالأصالة وإما بعد البيان⁽³⁾، فالظاهر أن هذا التعبير جار منه على الاصطلاح.

464 وَجَائِزٌ تَأْخِيرُ تَبْلِيْغِ لَهُ

الضمير المجرور عائد على وقت العمل، يعني أنه يجوز للنبي - ﷺ -

(1) انظر حاشية ابن أبي شريف اللوحة: (95).

(2) انظر حاشية البناني (68/2)، وحاشية العطار (100/2).

(3) انظر شرح التنقيح (ص 216) بتصرف.

تأخير تبليغ ما يوحى إليه إلى وقت الاحتياج للعمل به، ولا فرق بين القرآن وغيره، وقيل: لا يجوز لقوله تعالى: ﴿يَلْغَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾⁽¹⁾، بناء على أن الأمر للفور؛ لأن وجوب التبليغ معلوم بالعقل ضرورة، فلا فائدة للأمر به إلا الفور، وأجاب الجمهور بأن فائدته تأييد العقل بالنقل. قلت: وبأننا لا نسلم علم وجوب التبليغ بالعقل؛ لأن ذلك مبني على أن العقل يحسن ويقبح وهو ضعيف، وإنما أجاز المالكية وجمهور غيرهم تأخير التبليغ لانتفاء المحذور السابق فيه، وهو الإخلال بفهم المراد منه عند الخطاب، والمراد تأخير تبليغ الأصل لا البيان، فقد تقدم، وكلام ابن الحاجب والإمام الرازي والآمدي يقتضي المنع في القرآن قطعاً؛ أي بلا خلاف؛ لأنه متعبد بتلاوته⁽²⁾.

ولم يؤخر - ﷺ - تبليغه بخلاف غيره، لما علم أنه كان يسأل عن الحكم فيجيب تارة بما عنده، ويقف تارة حتى ينزل الوحي، فقد كان ما أجاب به حاصلًا عنده قبل السؤال، وآخر تبليغه إلى السؤال، وبحث فيه باحتمال أن تكون الإجابة عن اجتهاد فلا يدل. وأجيب بأن الاجتهاد يحتاج لزمن عقب السؤال يقع فيه، مع أنه كان يجيب فوراً قبل مضي ذلك الزمن، بل متصلًا بالسؤال، كما هو معلوم ولو في البعض، قاله في الآيات البيّنات⁽³⁾.

وَدَرَّءَ مَا يُخْشَى أَبِي تَعْجِيلُهُ

(1) المائدة من الآية: (69).

(2) انظر المحلى بحاشية البناني (74/2) والضياء اللامع (122/2) والغيث الهامع (431/2).

(3) انظر الآيات البيّنات: (168/3).

درء بفتح الدال مبتدأ، خبره جملة أبى تعجيله، ويخشى مبني للمفعول. يعني أنه قد يمنع تعجيل التبليغ ويجب تأخيره إلى وقت الحاجة، درء؛ أي دفعا لمفسدة حاصلة في تعجيله، فلو أمر - ﷺ - بقتال أهل مكة بعد سنة من الهجرة وجب تأخير تبليغ ذلك للناس، لئلا يستعد العدو إذا علم ويعظم الفساد، ولذلك لما أراد - ﷺ - قتالهم قطع الأخبار عنهم حتى دهمهم، وكان ذلك أيسر لقتالهم وقهرهم⁽¹⁾.

465 وَنَسَبَةُ الْجَهْلِ لِذِي وُجُودٍ بِمَا يُخَصَّصُ مِنَ الْمَوْجُودِ

نسبة مبتدأ خبره من الموجود؛ أي الواقع، ولذي وجود متعلق بنسبة، وبما متعلق بالجهل، ويخصص بكسر الصاد، يعني أن المختار عند القائلين بمنع تأخير البيان إلى وقت الحاجة جواز وقوع أن يسمع المكلف الموجود عند وجود المخصص العام، ولا يعلم بذات المخصص - بكسر الصاد - أو لا بوصف أنه مخصص مع علمه بذاته.

وعدم علم المكلف بالمخصص شامل لما إذا علم بعض المكلفين به ولم يعلمه البعض الآخر، إلا أنه تمكن من العلم، فهو بمنزلة العالم لتقصيره، وشامل لما إذا لم يبلغ أحدا من المكلفين، لكنهم لما تمكنوا من البحث كانوا لتقصيرهم بمنزلة من بلغه، قاله في الآيات البيئات⁽²⁾.

والمقيد والمبين - بالكسر فيهما - كالمخصص في جواز وقوع ما ذكر، وخرج بالموجود من ليس موجودا من المكلفين حالة ورود المخصص، فإنه

(1) انظر الإبهاج (245/2).

(2) انظر الآيات البيئات: (171/3).

لا يشترط علمه به اتفاقاً. ومقابل المختار يقول: لا يجوز ذلك في المخصص والمقيد والمبين السمعيات، لما فيه من تأخير الإعلام بالبيان، وأجيب بأن المحذور تأخير البيان، وهو منتف هنا، قال شهاب الدين عميرة: أي لأنه بينه لبعض المكلفين. انتهى (1).

أي لأن أكثر أحكام الشرع كانت كذلك فإنه - ﷺ - لم يبلغ كل أحد، بل بلغ البعض واكتفى بتمكن الباقي بقوله: - ﷺ - (ليبلغ الشاهد الغائب) (2)، وكذا رسله المبعوثون إلى النواحي لتبليغ الأحكام لم يبلغوا كل فرد، بل بلغوا البعض واكتفوا بتمكن الباقي، ومحل الخلاف هو أن يمضي زمن يمكن فيه البحث عن المخصص، أما المخصص العقلي فجاز أن لا يعلم المكلف ذاته، أو يعلمها ولا يعلم أنه مخصص لذلك العام، وجعل اللقائي الخلاف المذكور غير مختص بالمانعين تأخير البيان إلى وقت الحاجة، بل وكذلك عند المجيزين أبطله في الآيات البيّنات (3).

ودليل الجواز والوقوع، أن بعض الصحابة لم يسمع المخصص السمعي إلا بعد حين، كفاطمة (4) - رضي الله تعالى عنها - طلبت ميراثها منه - ﷺ -

(1) انظر الآيات البيّنات: (171/3).

(2) أخرجه البخاري: (3) كتاب العلم (9) باب قول النبي ﷺ (رب مبلغ أوعى من سامع) (الحديث 67) وأحمد في مسنده، مسند عبد الله بن العباس بن عبد المطلب عن النبي ﷺ. الحديث رقم: (2036).

(3) الآيات البيّنات: (168/3) وانظر أيضاً المحلي بحاشية البناني (75/2).

(4) هي سيدة نساء العالمين فاطمة الزهراء - ﷺ - بنت النبي - عليه أكمل الصلاة والسلام - وأما خديجة بنت خويلد - ﷺ - وزوجة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - ﷺ - وقد تزوج بها في الثامنة عشرة من عمرها، وولدت له الحسين والحسن، وأم كلثوم وزينب، =

لعموم قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾⁽¹⁾، فاحتج عليها أبو بكر - رضي الله تعالى عنه - بقوله: - عنه - (لا نورث ما تركناه صدقة)⁽²⁾.

= اختلف في تاريخ ولادتها والصحيح أنها أصغر بناته عنه. تنظر ترجمتها في أسد الغابة (220/6) والإصابة: (262/8).

(1) سورة النساء الآية 11.

(2) أخرجه البخاري (57) كتاب فرض الخمس، (1) باب فرض الخمس، الحديث (رقم 3094) ومسلم في (36) كتاب: الجهاد والسير، (15) باب حكم الفيء، الحديث (رقم 1757).

النسخ

يكون لغة بمعنى الرفع والإزالة، ومنه نسخت الشمس الظل، ونسخت الريح آثار القوم، وبمعنى النقل والتحويل، ومنه تناسخ الموارث، وتناسخ الأرواح، وقيل: حقيقة في الرفع مجاز في النقل، واصطلاحاً هو ما أشار له بقوله:

466 رَفَعُ لِحُكْمٍ أَوْ بَيَانُ الزَّمَنِ بِمُحْكَمِ الْقُرْآنِ أَوْ بِالسُّنَنِ

رفع خبر مبتدأ محذوف؛ أي هو رفع، وبيان معطوف على الخبر، والسنن جمع سنة بالضم. يعني أن النسخ قال القاضي أبو بكر الباقلاني منا: إنه رفع الحكم الثابت بطريقتين الحكم اللاحق المضاد له مع تراخيه عنه⁽¹⁾؛ لأن الله تعالى شرع الحكم السابق دائماً على خلقه إلى قيام الساعة، والحكم الثاني الناسخ اقتضى عدم دوام الحكم الأول، فعدم الحكم الأول مضاف إلى وجود الحكم الثاني، واحتراز بقوله: مع تراخيه عما لو قال: افعلوا، لا تفعلوا مثلاً، فليس بنسخ، مع أنه لا يكون في كلام الشارع التهافت، واختار بعضهم هذا القول لشموله النسخ قبل التمكن من الفعل الذي هو جائز على الصحيح، وذهب جمهور الفقهاء وغيرهم⁽²⁾، إلى أن

(1) هذه عبارته في مختصر التقريب، الإبهاج (248/2).

(2) انظر مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد (185/2) وتنقيح الفصول (ص 236) والضياء اللامع (126/2).

النسخ بيان لانتهاه زمان الحكم السابق بالخطاب الثاني، لا رافع لحكم الخطاب، بل الخطاب الأول انتهى بذاته وخلف بدله الخطاب الثاني؛ لأن الله تعالى شرع الحكم إلى وقت ورود الناسخ، فالخطاب الأول يدل بظهوره على الدوام، فلما ورد الناسخ تبين عدم الدوام، فعدم الحكم الأول ليس مضافا لوجود الحكم الثاني؛ لأنه كان مغيا إلى غاية معلومة لله تعالى غير معلومة عندنا، وإنما نعلمها نحن بورود الحكم المتأخر المضاد للحكم الأول، فيرجع النسخ في هذا المذهب إلى التخصيص في الأزمان، وهذا الخلاف هو فرع اختلافهم في أن زوال الأعراض بالذات أو بالصد، فمن قال ببقائها قال: إنما ينعدم الضد المتقدم بطريان الطاري، ولولاه لبقى، ومن لم يقل بالبقاء قال: ينعدم بنفسه ثم يحدث الضد الطاري، قال في الآيات البينات: ونظيره الخلاف في الحدث، هل الموضوع ينتقض به أو ينتهي بنفسه انتهى⁽¹⁾.

وجه شمول القول الأول للنسخ قبل التمكن دون الثاني، هو أن القاضي والغزالي قالا: إنه يجوز النسخ قبل حضور وقت العمل به، وذلك يمنع كون النسخ عبارة عن انتهاء مدة العبادة؛ لأن بيان انتهاء مدة العبادة إنما يكون بعد حصول المدة، فقبل حصولها يستحيل بيان انتهائها⁽²⁾. انتهى.

فإن قيل: يتصور النسخ قبل التمكن على القول الثاني أيضا، بأن يقع النسخ بعد دخول الوقت قبل مضي زمن يمكن فيه الفعل، فالجواب - كما في الآيات البينات - أنه على تسليم صدقه بذلك يبقى النسخ قبل دخول الوقت، فكونه رفعا أعم مطلقا من كونه بيانا، لانتهاء أمد الحكم كما رأيت،

(1) انظر الآيات البينات: (175/3).

(2) الآيات البينات (172/3).

وهو التحقيق خلاف ما ذهب إليه بعضهم من أن التعريفين متلازمان ؛ لأنه إذا رفع تعلق الحكم فقد بين انتهاؤه ، وإذا بين انتهاؤه فقد رفع تعلقه⁽¹⁾ .

قوله : بمحكم القرآن ... إلخ المراد بالمحكم المتضح المعنى ، فخرجت الإباحة الأصلية ، كشربهم الخمر في صدر الإسلام قبل أن يرد في إباحتها نص ، من تقرير أو غيره كما تقدم في قولنا : وما من البراءة الأصلية .. إلخ ، وخرج الرفع بالموت والجنون والغفلة ، ولا نسخ بالعقل ، وقول الإمام : من سقط رجلاه نسخ غسلهما مدخول ؛ أي فيه دخل - بفتح فسكون ، وبالتحريك - أي عيب ، حيث جعل رفع وجوب الغسل بالعقل لسقوط محله نسخا⁽²⁾ .

فإن قيل : إن تفسير النسخ برفع الحكم لا يشمل نسخ بعض القرآن تلاوة لا حكما ، إذ ليس رفعاً لحكم ، فلا يكون جامعاً ، فالجواب - كما في حواشي العضد للسعد ، ومثله في الآيات البيّنات - أن النسخ تلاوة فقط ، معناه نسخ حرمة قراءته على الجنب ، ومسه على المحدث ونحو ذلك ، وهذه أحكام ، فنسخ التلاوة كنسخ الحكم فيصدق عليه التعريف ، فإن قيل : ينافي ذلك قولهم : نسخ تلاوة لا حكما ، أجيب بأن لا منافاة ؛ لأن مرادهم بالحكم المنفي حكم خاص ، وهو مدلول اللفظ لا مطلقاً . والمراد بقولهم : رفع الحكم ، رفع تعلقه بالفعل لا رفعه في نفسه ؛ لأن الخطاب قديم فلا يرتفع⁽³⁾ .

467 فَلَمْ يَكُنْ بِالْعَقْلِ

(1) انظر الآيات البيّنات (172/3) والبناني على المحلي (75/2) .

(2) انظر المحصول : (428/1) والمحلي بحاشية البناني : (77/2) .

(3) انظر الآيات البيّنات (175/3) والبناني على المحلي (75/2) والقطار على المحلي : (107/2) .

يعني أن النسخ لا يكون بالعقل كما تقدم في شرح البيت قبل هذا.

..... أو مُجَرَّد الإجماع بَلْ يُنَمَى إِلَى الْمُسْتَدِّ

يعني أن الإجماع لا ينسخ به؛ لأنه إنما ينعقد بعد وفاته - ﷺ - إذ في حياته الحجة في قوله دونهم، ولا نسخ بعد وفاته، لكن ينسب النسخ إلى مستند الإجماع - بفتح النون - فالدليل الذي استند الإجماع إليه في مخالفتهم النص هو الناسخ، وكما أن الإجماع لا ينسخ به كذلك لا ينسخه هو غيره، وكما لا ينسخ الكتاب والسنة بالإجماع كذلك لا يخصصان به ولا يقيدان⁽¹⁾. فمعنى قولهم: يجوز تخصيص الكتاب والسنة بالإجماع، أنهم يجمعون على تخصيص العام بدليل آخر، فالمخصص في الحقيقة هو سند الإجماع، ثم يلزم من بعدهم متابعتهم وإن جهلوا المخصص، فالمراد إجماع على التخصيص لا تخصيص بالإجماع. انتهى من الآيات البيّنات ملخصاً⁽²⁾.

468 وَمَنْعُ نَسْخِ النَّصِّ بِالْقِيَاسِ هُوَ الَّذِي ارْتَضَاهُ جُلُّ النَّاسِ

يعني أن نسخ النص بالقياس لا يجوز شرعاً عند الأكثر، واختاره القاضي والباقي، وهو مذهب الشافعي، حذراً من تقديمه على النص الذي هو أصل له في الجملة، ومقابل قول الجمهور ثلاثة أقوال، أحدها أنه يجوز شرعاً مطلقاً، لاستناده إلى النص الدال على علية العلة مع حكم الأصل، فكأن ذلك النص هو الناسخ، كما لو ورد نص بإباحة التفاضل في الأرز، ثم ورد نص

(1) انظر تشنيف المسامع: (826/2) والإبهاج: (183/2).

(2) انظر الآيات البيّنات: (178/3 - 179).

آخر بتحريم التفاضل في البر، فالقياس منع التفاضل في الأرز لوجود الطعم فيه، الذي هو علة الربا عند الشافعية، وهذا القول صححه السبكي⁽¹⁾.

لكنه خلاف ما عليه جمهور أصحابهم من المنع مطلقاً، منهم الصيرفي⁽²⁾، وإلكيا⁽³⁾، وابن الصباغ⁽⁴⁾، وسليم الرازي، وأبو منصور البغدادي⁽⁵⁾،

(1) انظر تشنيف المسامع (870/2) والبناني على المحلي (81/2) والغيث الهامع (438/2).
(2) هو أبو بكر محمد بن عبد الله الصيرفي البغدادي الشافعي الإمام الأصولي، وكان إماماً بارعاً في جميع العلوم له مصنفات في الأصول والفقه وغيرها، ومن تصانيفه: كتاب في الأصول عجيب، وشرح رسالة الشافعي، وهو أول من صنف من الشافعية في علم الشروط، توفي رحمه الله سنة 330هـ تنظر ترجمته في وفيات الأعيان 199/4، وطبقات الشافعية 169/2.

(3) هو عماد الدين أبو الحسن الكيا الهراسي، قال عنه في الطبقات: أحد فحول العلماء ورؤوس الأئمة فقها وأصولاً وجدلاً وحفظاً لمتون أحاديث الأحكام، ولد 450 هـ، وتفقه على إمام الحرمين، وهو أجل تلامذته بعد الغزالي، وهو القائل: إذا جالت فرسان الأحاديث في ميادين الكفاح، طارت رؤوس المقاييس في مهاب الرياح، ومن مصنفاته: شفاء المسترشدين، قال: وهو من أجود كتب الخلافات وله كتاب في أصول الفقه، وله غير ذلك من المصنفات توفي رحمه الله ببغداد سنة 504هـ والكيا بكسر الهمزة والكاف وسكون اللام وآخره مقصور، والهراسي - كالعبادي - بسين مهملة. تنظر ترجمته في الأعلام: 329/4، والفكر السامي: 395/4.

(4) هو عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد أبو نصر، المعروف بابن الصباغ، الشافعي فقيه العراق في عصره، قال ابن عقيل: لم أدرك فيمن رأيت وحاضرت من العلماء على اختلاف مذاهبهم من كملت له شرائط الاجتهاد المطلق إلا ثلاثة: أبا يعلي بن الفراء، وأبا الفضل الهمداني الفرض، وأبا نصر بن الصباغ توفي سنة 477 هـ ومن مصنفاته: الشامل وهو من أجود كتب الشافعية وأصحها نقلاً وأثبتها أدلة. تنظر ترجمته في وفيات الأعيان 217/3، والفكر السامي 39/4.

(5) هو أبو منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي، البغدادي، من مشاهير الأئمة، وهو فقيه أصولي لا يساجل في العلوم، اشتهر صيته وأخذ عنه كثير أهل خراسان، وصنف ودرس، =

وابن السمعاني، فإنهم قالوا: إن القياس لا ينسخ به نص ولا إجماع، ولم يقل مجيز نسخ النص بالقياس في القياس مثل ما قالوا في الإجماع؛ لأن مستند الإجماع صدر من الشارع قبل اتفاق المجتهدين، وبمجرد صدوره عنه تحقق النسخ وإن تأخر اطلاعنا عليه؛ فلذلك قالوا: إن الإجماع لا ينسخ به بخلاف القياس، فإن مستنده الذي هو دليل أصله لم يدل على نقيض حكم النص المنسوخ ولا رفعه، وإنما الدال على ذلك إلحاق ذلك الفرع الذي هو محل الحكم المنسوخ بذلك الأصل في حكمه، فمع قطع النظر عن ذلك الإلحاق الذي هو القياس، لا يثبت نقيض حكم النص المنسوخ ولا يتحقق رفعه؛ ولهذا قالوا: إن نفس القياس ناسخ، قاله في الآيات البيئات⁽¹⁾.
الثاني يجوز إن كان القياس جليا ومنه المساوي، بخلاف الخفي لضعفه.

الثالث: يجوز إن كان القياس في زمنه - ﷺ - والعلة منصوصة، بخلاف ما علمته مستنبطة لضعفه، وما وجد بعد زمنه لانتفاء النسخ حينئذ.

469 وَنَسَخُ بَعْضِ الذِّكْرِ مُطْلَقًا وَرَدَ

يعني أنه قد وقع في الشرع نسخ بعض الذكر؛ أي القرآن تلاوة وحكما أو أحدهما فقط، وقيل: لا يجوز نسخ بعضه شرعا، ككله المجمع

= وتوفي بإسفرابين بلده سنة 429 هـ كان ذا ثروة ومال أنفق في العلم. تنظر ترجمته في وفيات الأعيان 203/3، وطبقات الشافعية 238/3.

(1) الآيات البيئات: (197/3) مع بعض التصرف، وانظر أيضا: المحصول للرازي (559/1) وشرح تنقيح الفصول (ص 246) والإبهاج في شرح المنهاج (277/2) والغيث الهامع (433/2).

على منع نسخ تلاوته أو أحكامه شرعا، وهو جائز عقلا⁽¹⁾، وحكم نسخ جميع السنة كحكم نسخ جميع القرآن، مثال نسخ التلاوة والحكم ما روى مسلم عن عائشة - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا - (كان فيما أنزل - أي من القرآن - عشر رضعات معلومات)⁽²⁾، أي يحرم، فنسخن تلاوة وحكما بخمس معلومات، ثم نسخت الخمس تلاوة وحكما عند مالك، وتلاوة فقط عند الشافعي، ومثال المنسوخ التلاوة فقط (الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة) والمراد بالشيخ والشيخة المحصنان؛ لأمره - ﷺ - بـ رجم المحصنين⁽³⁾.

ست وستون آية ناسخ ومنسوخ، والمراد بنسخ الحكم نسخ العمل به، واختلف في منسوخ التلاوة، فقال ابن الحاجب: الأشبه جواز حمل المحدث له، وقال الآمدي: - من الحنابلة - الأشبه المنع⁽⁴⁾.

وَالنَّسْخُ بِالنَّصِّ لِنَصِّ مُعْتَمَدٍ

أي قوي مشهور جوازا ووقوعا على تفصيل يأتي، أما نسخ القرآن بالقرآن فالصحيح جوازه ووقوعه، كنسخ الاعتداد بالحوال بأربعة أشهر وعشر، وأما نسخ السنة - متواترة أو آحادا - بالسنة المتواترة، أو نسخ

(1) انظر المحلي بحاشية البناي (81/2 - 82) حاشية المطار (115/2).

(2) صحيح مسلم (17) كتاب الرضاع (6) باب التحريم بخمس رضاعات، الحديث رقم (1452).

(3) ورد في أمر النبي ﷺ بـ رجم من أحصن عدة أحاديث، فقد أخرج الإمام مالك في كتاب الحدود من الموطأ، باب ما جاء في الرجم، الحديث رقم 1597.

(4) انظر تحقيق المسألة في مختصر الحاجب مع شرح العضد (190/2) والأحكام للآمدي (179/3) والإبهاج في شرح المنهاج (267/2).

الآحاد بالآحاد، فجائز اتفاقاً أو عند الأكثر، وقال الإسنوي⁽¹⁾: اختلفوا في وقوعه على مذهبين، وممن ذكر الاتفاق⁽²⁾، على جوازه الآمدي في الأحكام ومنتهى السؤل، وعبارة السبكي وابن الحاجب، توهم أن الخلاف في الجواز، ويدل له أن القاضي حكى عن بعضهم أنه منعه عقلاً، ولا فرق في هذا كله بين القرآن والسنة المتواترة، والخلاف في وقوع نسخ المتواترة بالآحاد يدل بالأولى على وقوعه بالمتواترة لمثلها أو للآحاد⁽³⁾.

وأما نسخ القرآن للسنة - متواترة أم لا - فجائز وواقع على الصحيح، ودليل الجواز قوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾⁽⁴⁾، وإن خص من عموم ما نسخ أو بين بغير القرآن، ويجوز نسخ القرآن بالسنة المتواترة على الصحيح، ومذهب الجمهور وقوعه، ووجه منع نسخ المتواتر بالآحاد، أن المتواتر مقطوع به، والآحاد مظنون، والنسخ إبطال، وشرط المبطل أن يكون مساوياً أو أقوى، بخلاف الرفع، فإنه يحصل بأدنى دافع، وأجيب بوجهين: الأول أن محل النسخ الحكم، ودلالة القرآن عليه ظنية، والثاني تضعيف القول بأن المبطل لا بد أن يكون أقوى أو مساوياً بأوجه:

(1) هو عبد الرحيم بن الحسين، أو الحسين بن علي جمال الدين أبو محمد الإسنوي، الفقيه الأصولي النحوي العروضي، ولد بإسنا من صعيد مصر سنة 740 هـ له تأليف بديعة منها: كافي المحتاج في شرح المنهاج، ولم يكمله وكتاب طبقات الشافعية، والتمهيد في تنزيل الفروع على الأصول، وتوفي سنة 772 هـ. تنظر ترجمته في بغية الوعاة ص 304، والأعلام 3/344.

(2) نص كلام الآمدي في الأحكام 115/3.

(3) انظر الأحكام للآمدي (212/3) ومختصر ابن الحاجب مع شرح العنبد (195/2) والإبهاج في شرح المنهاج (274/2) والغيث الهامع (436/2).

(4) النحل من الآية: (89).

منها ما ذكره القاضي في مختصر التقريب، بأننا نقول: وجوب العمل بخبر الواحد مقطوع، فما يضرنا التردد في أصل الحديث، مع أننا نعلم قطعاً وجوب العمل به⁽¹⁾.

ومنها أننا لا نسلم أن المقطوع لا يدفع بالمظنون؛ لأن انتفاء الأحكام قبل ورود الشرع مقطوع به عندنا، وثبوت الحظر أو الإباحة مقطوع به عند آخرين، ثم إذا نقل خبر عنه - ﷺ - يثبت العمل به، ويرتفع ما تقرر قبل ورود الشرع، ذكره القاضي أيضاً. قولنا: ودلالة القرآن عليه ظنية، فإن قيل: يؤخذ منه منع نسخ التلاوة بالآحاد؛ لأن نسخها يتضمن إسقاط قرآنيتهما، وهي ثابتة قطعاً فلا تنسخ بالآحاد، فالجواب منع ذلك - كما في الآيات البينات - بأن الثابت بالقطع هو أصل قرآنيتهما لا دوامهما، والذي ينسخ بالآحاد على تقدير القول به هو الثاني دون الأول⁽²⁾.

470 والنسخ بالآحاد للكتاب ليس بواقع على الصواب

يعني أن نسخ القرآن بخبر الآحاد، وإن كان جائزاً فليس بواقع على الصواب؛ أي الصحيح، وهذا مستثنى مما دل عليه البيت قبله، قال السبكي: والحق لم يقع إلا بالمتواترة⁽³⁾، بخلاف نسخ القرآن والسنة المتواترة بالسنة المتواترة، فإنه جائز وواقع عند الجمهور، وقيل: وقع نسخ المتواتر بالآحاد⁽⁴⁾،

(1) انظر الإبهاج (275/2)، وعبارته «... مقطعة به».

(2) انظر الآيات البينات: (187/3 - 188).

(3) المحلي بحاشية البناني (79/2).

(4) وهو عن بعض الظاهرية، انظر الثمار اليونان (229/1) وحاشية العطار على المحلي (112/2).

كنسخ حديث (لا وصية لوارث)⁽¹⁾، لقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَلَدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾⁽²⁾، وكنسخ نهيه - ﷺ - عن أكل كل ذي ناب من السباع⁽³⁾، لقوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ﴾، الآية. وكنسخ حديث (لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها)⁽⁴⁾، لقوله تعالى: ﴿وَأَجَلٌ لَّكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾⁽⁵⁾.

واحتج أيضا القائلون بالوقوع بأنه يخصص فينسخ، وأجاب النافون للوقوع بعدم تسليم كون ذلك ونحوه غير متواتر للمجتهدين الحاكمين بالنسخ، لقربهم من زمان النبي - ﷺ - قلت: وذلك لا يكفي بالنسبة إلى أهل الأعصار المتأخرة بكثير، إذ التواتر يشترط في كل الطبقات كما هو معلوم، إلا أن يقال: المدار هنا في التواتر وغيره على زمانه - ﷺ - وممن قال بالوقوع الباجي منا، وعليه مشى القرافي في التنقيح وأهل الظاهر والغزالي⁽⁶⁾.

(1) رواه البخاري (55) كتاب الوصايا (6) باب لا وصية لوارث، الحديث رقم (2747) وأخرجه النسائي في الكبرى، (33) كتاب الوصايا، (5) باب إبطال الوصية لوارث، الحديث رقم (6435).

(2) البقرة من الآية: (179).

(3) رواه البخاري (72) كتاب الذبائح والصيد، (29) باب أكل كل ذي ناب من السباع، (رقم 5530) ومسلم (34) الصيد والذبائح، (3) باب تحريم أكل كل ذي ناب من السباع، الحديث رقم (1932).

(4) أخرجه البخاري، (67) كتاب النكاح، (26) باب لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها، رقم (5108) ومسلم (16) كتاب النكاح، (4) باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح، الحديث (رقم 1408).

(5) سورة النساء من الآية: (24).

(6) تنقيح الفصول: ص (244).

471 وَيُنَسِّخُ الْخِفِّ بِمَا لَهُ ثِقَلٌ

الخف - بكسر الخاء المعجمة - بمعنى الخفيف ، وثقل - بكسر ففتح - يعني أنه يجوز نسخ الخفيف من الأحكام ببذل أثقل منه ، وقال بعض المعتزلة : لا يجوز ؛ إذ لا مصلحة في الانتقال من سهل إلى عسر ، وأجيب بأنه إن سلم رعاية المصلحة في مشروعية الأحكام ، فلا يسلم عدم المصلحة في ذلك ؛ لأن من فوائده كثرة الثواب ، وقد تكون له فائدة في علمه تعالى كما يسقمهم بعد الصحة ، ويضعفهم بعد القوة ، لكننا لا نسلم رعاية المصلحة إلا تفضلاً لا وجوباً ، وقد وقع ، كنسخ التخيير بين صوم رمضان والفدية بتعيين الصوم ، ومن النسخ ، بالأثقل نسخ الحبس في البيوت بالجلد والرجم ، ووافق الظاهرية بعض المعتزلة في المنع ، محتجين بقوله تعالى : ﴿ تَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ۖ ﴾⁽¹⁾ ، وبقوله : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ۖ ﴾⁽²⁾ ، وأجيب عن الأول بأن الأثقل قد يكون أفضل بكثرة الثواب ، وإصلاحه لأخلاقه ومعاده ومعاشه ، وعن الثاني بحمله على اليسر في الآخرة ، ولا خلاف في جواز النسخ بالأخف والمساوي⁽³⁾ .

وَقَدْ يَجِيءُ عَارِيًا مِّنَ الْبَدَلِ

(1) البقرة من الآية : (105) .

(2) البقرة من الآية (184) .

(3) انظر شرح تنقيح الفصول (241 - 242) والإبهاج في شرح المنهاج (262/2 - 263) والغيث الهامع (445/2) .

يعني أن النسخ يجوز بلا بدل أصلا عند الجمهور، خلافا لبعض المعتزلة في الجواز، وللشافعي في الوقوع. حجة المعتزلة عدم المصلحة فيه، وأجيب بأنها الراحة من التكليف.

مثال وقوعه نسخ وجوب تقديم الصدقة على مناجاة الرسول؛ إذ لا بدل لوجوبه، فيرجع الأمر إلى ما كان قبله مما دل عليه الدليل العام، من تحريم الفعل إن كان مضرة، أو إباحته إن كان منفعة، وأجيب من جهة المانع بعدم تسليم أنه لا بدل للوجوب، بل بدله الجواز الصادق هنا بالإباحة والاستحباب، فالقائل بالوقوع معترف بأن الأمر في نسخ الوجوب يرجع إلى مقتضى الدليل العام، وأن ذلك المقتضى ليس من البديل المراد هنا، وإلا كان مناقضا لقوله بالوقوع.

والشافعي القائل: إن النسخ لا يقع إلا ببديل⁽¹⁾، لا يكفي عنده ما هو مقتضى الدليل العام، بل لا بد عنده أن يكون البديل مستفادا من النسخ نصا أو اقتضاء، وآية ﴿إِذَا تَجَيَّسَ الرَّسُولُ﴾⁽²⁾، من قبيل الاقتضاء، فإن قضية رفع الوجوب بقاء الجواز؛ أي عدم الحرج الصادق بالإباحة والاستحباب، بخلاف ما دل عليه الدليل العام، فليس مفادا من النسخ، لا نصا ولا اقتضاء، بل هو أمر منفصل عنه البتة، قاله في الآيات البيئات⁽³⁾.

حاصله أن النسخ لو لم يفد البديل نصا أو اقتضاء - كما تقرر - يكون محل الخلاف، حتى يكون ممتنعا عند المعتزلة، وإن ثبت حكم آخر بمقتضى

(1) انظر الرسالة (ص 57 فقرة 328).

(2) المجادلة من الآية: (12).

(3) الآيات البيئات: (206/3 - 207).

الدليل العام، لكن ما نقل السبكي في شرح المنهاج عن القاضي حيث قال: واستدل القاضي في مختصر التقريب على تجويز نسخ الشيء لا إلى بدل، بأننا نجوز ارتفاع التكليف عن المخاطبين جملة، فلأن نجوز ارتفاع عبادة بعينها لا إلى بدل أولى، والمخالفون في ذلك - وهم المعتزلة - لا يجوزون ارتفاع التكليف؛ فلهذا خالفونا في المسألة، فهذا مثار الخلاف في هذه المسألة. انتهى⁽¹⁾.

قد يقتضي خلاف ذلك؛ لأنه حيث ثبت حكم بمقتضى الدليل العام لم يلزم ارتفاع التكليف، قاله في الآيات البينات⁽²⁾، ومن حجج المانعين قوله تعالى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾⁽³⁾، وأجيب بأن الجواب لا يجب أن يكون ممكناً، فضلاً عن أن يكون واقعاً، نحو إن كان الواحد نصف العشرة فالعشرة اثنان⁽⁴⁾.

472 والنسخ من قبل وقوع الفعل جاء وقوعاً في صحيح النقل

النسخ مبتدأ، وجملة جاء وقوعاً خبره، ووقوعاً تمييز محول عن الفاعل. منهم من يعبر عن هذه المسألة بنسخ الفعل قبل التمكن منه، ومنهم من يعبر بالنسخ قبل الفعل، ومنهم من يقول قبل وقت الفعل، أو قبل مجيء وقته⁽⁵⁾.

(1) انظر الإبهاج (262/2) والآيات البينات (207/3) والمحلي بحاشية البنانى (89/2).

(2) انظر الآيات البينات (207/3).

(3) البقرة من الآية (105).

(4) انظر شرح التنقيح: ص (241).

(5) قال الزركشي: والأحسن أن يقال: قبل مضي مقدار ما يسعه. التشنيف (864/2 - 865).

يعني أنه يجيء على الصحيح نسخ الفعل قبل التمكن منه، بأن أمر به فوراً فنسخ قبل الشروع فيه، أو على التراخي ولم يدخل وقته، أو دخل ولم يمض منه زمن يسع الفعل، أو كان الفعل يتكرر مراراً ففعل ثم نسخ، كنسخ القبلة وفاقاً للمعتزلة في هذه الأخيرة، لحصول مصحلة الفعل بتلك المرات الواقعة في الأزمنة الماضية، ومنعوا الثلاث قبلها لعدم حصول المصلحة، قال القرافي: وأما بعد الشروع وقبل الكمال فلم أر فيه نقلاً، ومقتضى مذهبنا جواز النسخ فيه وفي غيره⁽¹⁾.

وتعليل المعتزلة المنع بعدم حصول المصلحة، قريب من تعليل بعضهم له بعدم استقرار التكليف؛ لأن هذا مبني على ذلك؛ أي على وجوب ظهور المصلحة للعقل في أفعال الله تعالى، وهو ممنوع عند أهل السنة؛ ولهذا أجابوا بأنه يكفي للنسخ وجود أصل التكليف وإن لم يستقر، والصواب في تفسير استقرار التكليف ما فسره به الكمال، من أنه يكون بدخول الوقت، ومضي زمن يسع الفعل، قال في الآيات البينات: وهو ظاهر؛ لأن معنى استقرار التكليف: الأمن من سقوطه بما يعرض، من نحو جنون أو إغماء، وذلك متوقف على مضي الزمن المذكور، إذ بعد مضيه تلزم العبادة، وإن عرض ما ذكر قبل فعلها واستغرق الوقت، بخلاف ما قبل مضيه، فإن عروض ما ذكر يسقطها إذا استغرق الوقت⁽²⁾. انتهى.

ومن أدلة وقوع النسخ قبل التمكن قوله تعالى: - حكاية عن الخليل **﴿يَبْنَئُ إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ﴾**، ثم نسخ بقوله تعالى: **﴿وَقَدْ يَنْقَلِبُ﴾**

(1) انظر التنقيح (ص 240) بتصرف.

(2) الآيات البينات: (182/3 - 183).

يَذْبِجُ عَظِيمٍ، ومنها رفع الصلوات الخمسين ليلة الإسراء بالخمس، والذبيح قول الأكثر أنه إسحاق، لكنه سرى إليهم من أهل الكتاب حسدا للعرب أن يكون جدهم ذبيح، والصواب أنه إسماعيل؛ لأن البشارة بإسحاق معطوفة على البشارة بالغلام المذبح، ولقوله: - ﷺ - (أنا ابن الذبيحين)⁽¹⁾، والأصل الحقيقة؛ ولأن ذلك كان بمكة، وكان قرنا الكبش معلقين بالكعبة حتى احترقا أيام ابن الزبير⁽²⁾، ولم يكن إسحاق بمكة، وروي عن خلق كثير من الصحابة والتابعين، وكونه إسحاق مردود بأكثر من عشرين وجها.

وأما نسخ الفعل بعد خروج وقته بلا عمل فمتفق على جوازه، كما صرح به الآمدي في الإحكام، لكن جزم ابن الحاجب بأنه لا يجوز، واقتضى كلامه الاتفاق عليه، قال في الآيات البيّنات - بعد ما ذكر تصريح الآمدي بالاتفاق على الجواز - ما نصه: وهذا إنما يتأتى إذا صرح بوجوب القضاء، أو قلنا: الأمر بالأداء يستلزمه⁽³⁾. انتهى.

(1) أخرجه الحاكم في المستدرک (28) كتاب تواریخ المتقدمین من الأنبياء والمرسلین، (7) ذکر من قال: إن الذبیح إسحاق بن إبراهيم، الحديث رقم (4103)، (655/2)، قال ابن الملقن في مختصر تلخیص الذهبي: إسناده واه. (1009/2).

(2) هو عبد الله بن الزبير القرشي الأسدي، أبو بكر الحميري المكي القرشي، أول مولود ولد للمهاجرين بالمدينة بعد الهجرة، فهو من صفار الصحابة، هاجر في بطن أم، والده ابن عمه رسول الله ﷺ، وأمه أسماء بنت أبي بكر، وورثه عائشة في بيت رسول الله ﷺ وكان من أعلام الصحابة وقهائهم ومفتيهم وشجعانهم، وكان صواما قواما فصيحاً لسناً، ويبيع له بالخلافة سنة 64 هـ، وهو آخر خليفة من الصحابة، وقتل في جمادى الأولى سنة 73 هـ. تنظر ترجمته في الإصابة 300/2، والاستيعاب بهامشه 189/6.

(3) الآيات البيّنات: (182/3 - 184) وانظر أيضاً: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد (190/2) والأحكام للآمدي (179/3).

ويجوز النسخ في الوقت بعد مضي زمن يسعه عند الجميع إلا الكرخي من الحنفية، فإنه قال: لا يجوز النسخ قبل الفعل، سواء مضى من الوقت مقدار ما يسعه أم لا⁽¹⁾.

473 وَجَازَ بِالْفَحْوَى

يعني أن النسخ بمفهوم الموافقة بقسميه، جائز اتفاقاً عند الآمدي والرازي، وحكى أبو إسحاق الشيرازي قولاً يمنع النسخ به، بناء على أنه قياس لمحل الفحوى على محل المنطوق، والقياس لا يجوز النسخ به⁽²⁾.

.... وَنَسَخَهُ بِلَا أَصْلٍ وَعَكْسُهُ جَوَازُهُ أَنْجَلَى
474 وَرَأَى الْأَكْثَرِينَ الْإِسْتِزَامَ

نسخه مبتدأ، وعكسه معطوف عليه، وجوازه مبتدأ ثان، وجملة انجلى خبر المبتدأ الثاني، وخبره خبر عن الأول. يعني أنه يجوز نسخ الفحوى؛ أي مفهوم الموافقة بقسميه، ولو بالفحوى دون نسخ أصله الذي هو المنطوق، وكذا عسكه، وهو نسخ الأصل دونه على الصحيح فيهما؛ لأن الفحوى وأصله مدلولان متغايران، فجاز نسخ كل واحد منهما فقط، كنسخ تحريم ضرب الوالدين دون تحريم التأفيف والعكس، فلا ارتباط عقلاً بين حكمين من هذه الأحكام، بحيث يمتنع انفكاك أحدهما عن الآخر، بل الارتباط بينهما إنما هو بمعنى التبعية في الدلالة والانتقال من المنطوق إلى

(1) الآيات البيئات (182/3).

(2) شرح اللمع: للشيرازي بتصرف (512/11).

الفحوى، وهو لا يوجب اللزوم في الحكم، قال سعد الدين التفتازاني: ولو سلم، فعند الإطلاق دون التنصيص، كما إذا قيل: اقتل فلانا ولا تستخف به⁽¹⁾. انتهى.

قوله: (ورأي الأكثرين الاستلزام) يعني أن ما مضى من جواز نسخ كل من المنطوق ومفهوم الموافقة دون الآخر، مبني على عدم استلزام كل منهما الآخر، وأن مذهب الأكثرين هو الاستلزام، فلا يجوز نسخ واحد منهما دون الآخر؛ لأن الفحوى لازم لأصله وتابع له، ورفع اللازم يستلزم رفع الملزوم، ورفع المتبوع يستلزم رفع التابع، أما نسخهما معا فجازز اتفاقاً⁽²⁾.

وَبِالْمُخَالَفَةِ لَا يُرَامُ

يعني أن النسخ بمفهوم المخالفة لا يقصد لعدم جوازه لضعفها عن مقاومة النص.

475 وَهِيَ عَنِ الْأَصْلِ لَهَا تَجَرُّدٌ فِي النَّسْخِ وَانْعِكَاسُهُ مُسْتَبْعَدٌ

يعني أنه يجوز نسخ المخالفة؛ أي الحكم المفهوم على طريق المخالفة دون نسخ الأصل - وهو حكم المنطوق - وأحرى في الجواز إذا نسخت مع أصلها، مثال نسخها دون حديث (إنما الماء من الماء) فإن المنسوخ مفهومه، وهو عدم لزوم الغسل عند عدم الإنزال، ومثال نسخهما معا أن ينسخ

(1) انظر الآيات البينات (20/3).

(2) انظر الإبهاج: (281/2) والمحلي مع البناني: (83/2) والضياء اللامع (137/2).

مثلا وجوب الزكاة في السائمة، ونفيه في المعلوفة عند القائل به .

قوله: وانعكاسه... إلخ، يعني به أن نسخ الأصل - وهو حكم المنطوق دون المخالفة - أمر بعيد، فالظاهر منعه؛ لأنها تابعة له فترتفع بارتفاعه ولا يرتفع هو بارتفاعها، واستشكل منع نسخ الأصل دونها، مع جواز نسخ الأصل دون الفحوى، فلا بد من التسوية بينهما في الجواز والامتناع، أو من إبداء فرق واضح بينهما، فإن العلة المذكورة لمنع نسخ الأصل دونها غير مسلمة، ومن أراد بسط ذلك فليطالع الآيات البيّنات⁽¹⁾. وقيل: يجوز نسخ الأصل دونها⁽²⁾.

476 وَيَجِبُ الرَّفْعُ لِحُكْمِ الْفَرْعِ إِنْ حُكْمُ أَصْلِهِ يَرَى دَا رَفْعِ

يعني أن المختار أن حكم الأصل المقيس عليه، إذا نسخ لا يبقى مع نسخه حكم الفرع المقيس، لانتفاء العلة التي ثبت بها انتفاء حكم الأصل، وقالت الحنفية: يبقى؛ لأن القياس مظهر له لا مثبت، مثاله على ما حكاه الباجي عنهم، جواز شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض، بالقياس على شهادتهم على المسلمين في السفر، ثم نسخت شهادتهم على المسلمين، وبقي حكم شهادة بعضهم على بعض، قال الأبياري: والخلاف في المسألة مبني على الخلاف في حكم الأصل، هل يضاف إلى العلة؟ أو المضاف إلى العلة إنما هو حكم الفرع كما يقول الحنفية؟ فنسخ حكم الأصل ليس نسخا للعلة المضاف إليها حكم الفرع، وإسقاط حكم الفرع لنسخ حكم الأصل

(1) الآيات البيّنات: (203/3).

(2) انظر الغيث الهامع (422/2) وتشنيف المسامع (877/2).

سماه بعضهم نسخا، والأحسن أن لا يسماه؛ وذلك لأن مورد النسخ حكم الأصل، ثم يترتب انتفاء حكم الفرع، وعلى أنه يسماه نقول: - كما في الآيات البينات - تسلط الناسخ على الحكمين معا ورفعهما معا، لكن على أن حكم الفرع لا يبقى مع نسخ حكم الأصل، يشكل جواز نسخ الأصل دون الفحوى، بناء على أن دلالتها قياسية، قال في الآيات البينات: ويمكن أن يجاب بأن ثبوت الحكم في الفحوى أقوى من ثبوته هنا، بدليل أنه قيل: إنها منطوق⁽¹⁾. انتهى.

477 وَيُنَسَخُ الْإِنْشَاءُ وَلَوْ مُؤَبَّدًا وَالْقَيْدُ فِي الْفِعْلِ أَوْ الْحُكْمُ بَدَأَ

مؤبدا بفتح الموحدة، والقيد مبتدأ خبره جملة بدا، وقوله: في الفعل يتعلق بالخبر، والحكم معطوف على الفعل. يعني أنه يجوز نسخ الإنشاء، ولا خلاف في جوازه ووقوعه في الجملة، ولو قيد بالتأبيد وغيره عند الجمهور، سواء كان القيد في الفعل نحو صوموا أبدا، صوموا حتما، أو في الحكم نحو الصوم واجب مستمر أبدا، أو واجب مستمر إذا قاله إنشاء لا خبرا، فسيأتي، وتبين ورود الناسخ أن المراد افعلوا إلى وجوده، كما يقال: لازم غريمك أبدا؛ أي إلى أن يعطي الحق، فإن قيل: ذلك التقدير خلاف الظاهر فلا بد له من قرينة، قلنا: القرينة ظهور أن التكليف متوقف على مشيئة الشارع، وأن له رفعه متى أراد حيث ثبت إمكان رفعه، على أنه لا حاجة هنا إلى قرينة؛ لأن المكلف مطالب بالمكلف به مطلقا إلى أن يعلم سقوطه عنه.

(1) الآيات البينات: (209/3) وانظر الغيث الهامع (887/2 - 888).

478 وَفِي الْأَخِيرِ مَعَ ابْنِ الْحَاجِبِ كُمُسْتَمَرٌّ بَعْدَ صَوْمٍ وَاجِبٍ

يعني أن ابن الحاجب من المالكية وفاقا لقوم من الحنفية منعوا النسخ في الأخير، وهو ما كان التأييد فيه قيذا للحكم، كأن يقول الشارع: أمرتم بصوم واجب مستمر، أو الصوم واجب مستمر أبدا، إذا قاله على سبيل الإنشاء لا الخبر؛ لأن القيد هنا للحكم، وهو الوجوب والاستمرار، فلا يجوز نسخه عند ابن الحاجب ومن تبعه⁽¹⁾، ولعل وجهه أن الحكم كلام نفسي بخلاف صوموا أبدا، فإن التأييد قيد للوجوب، وهو الصوم الذي هو فعل المكلف، فلذا جاز نسخه عندهم، وأجيب من جهة الجمهور بعدم الفارق؛ لأنه إذا كان المراد بقوله: الصوم واجب مستمر الإنشاء، كان بمعنى صوموا صوما مستمرا، أو صوموا أبدا، وإنما يظهر الفرق بكون التأييد قيذا للوجوب أن لو كان المراد به الخبر، وهو محل وفاق، قاله المحشي⁽²⁾.

479 وَنَسَخُ الْأَخْبَارِ بِإِجَابِ خَبَرٍ بِنَاقِضٍ يَجُوزُ لَا نَسَخُ الْخَبَرِ

يعني أنه يجوز نسخ إيجاب الأخبار بشيء، بإيجاب الأخبار بناقض ذلك الشيء؛ أي نقيضه، وقوله: (ونسخ الأخبار) على حذف مضاف كما رأيت، وقوله: (خبر) آخر الشطر الأول بمعنى الأخبار، كأن يوجب الأخبار بقيام زيد، ثم يوجب الأخبار بعدم قيامه قبل الأخبار بقيامه، ومنعته المعتزلة

(1) انظر مختصر ابن الحاجب مع شرح العنبر (192/2) وفواتح الرحموت (28/2).

(2) الدرر اللوامع في تحرير شرح جمع الجوامع: لابن أبي شريف اللوحة: (98) وحاشية العطار على المحلي (119/2).

فيما إذا كان المخبر به لا يتغير كحدوث العالم؛ لأن الإخبار المذكور كذب، والتكليف بالكذب قبيح بناء على قاعدة التحسين والتقيح، ووجوب رعاية المصالح في أفعاله تعالى، وجميع ذلك باطل عند أهل السنة، مع أنه قد يدعو إلى التكليف بالكذب غرض للمكلف صحيح، فلا يكون قبيحا، وقد ذكر الفقهاء مسائل يجب فيها الكذب، وقد يندب، وقد يكره، ونظمها بعضهم بقوله:

لقد أوجبوا زورا لإنقاذ مسلم ومال له إذ هو بالجور يطلب
ويكره تطييبا لخاطر أهله وأما لإرهاب العدو فيندب
وجاز لإصلاح ويحرم ما سوى أولاء فذا نظم لهـن مذهب

قوله: بإيجاب الإخبار بنقيضه، خرج به مجرد نسخه من غير إيجاب الإخبار لنقيضه، كما لو قال: أخبروا عن العالم بأنه حادث، ثم قال: لا تخبروا عنه بشيء البتة، فلا خلاف في جوازه، قاله في الآيات البيّنات⁽¹⁾، ومثله لحللولو⁽²⁾.

قوله: لا نسخ الخبر؛ أي لا يجوز نسخ مدلول الخبر بخلاف لفظه، فجائز، لقولنا: (ونسخ بعض الذكر مطلقا ورد) قال السبكي: ويجوز على الصحيح نسخ بعض القرآن تلاوة وحكما، أو أحدهما فقط⁽³⁾، وإنما منعوا نسخ مدلول الخبر وإن كان مما يتغير؛ لأنه يوهم الكذب؛ أي يوقعه في الوهم؛ أي الذهن، والكذب على الله تعالى محال، واعترض بأن نسخ

(1) الآيات البيّنات: (204/3 - 205).

(2) الضياء اللامع: (141/2 - 142).

(3) انظر المحلي بحاشية البناني (77/2).

الأمر يوهم البدء؛ أي الظهور بعد الخفاء، وهو محال على الله تعالى أيضا، فلو كان مجرد الإيهام مانعا لامتنع النسخ هنا أيضا، قال في الآيات البينات: فإن قالوا: النهي الذي ينسخ الأمر دال على أن الأمر لم يتناول ذلك الوقت، قلنا: الناسخ للخبر أيضا دال على أن الخبر المنسوخ لم يتناول تلك الصورة انتهى⁽¹⁾.

وأجيب بأن الإيهام الذي في الأمر: هو الإيهام المنافي للتحقق، والذي في الخبر: هو الإيهام المجامع للتحقق.

480 وَكُلُّ حُكْمٍ قَابِلٌ لَهُ.....

يعني أنه يجوز عند الجمهور عقلا نسخ جميع الأحكام، من وجوب وندب وتحريم وكراهة وإباحة شرعية، ويبقى الأمر في الجميع على الإباحة الأصلية؛ أي المأخوذة من براءة العقل، وهي ليست بحكم شرعي كما تقدم، ومنع الغزالي نسخ جميع التكاليف؛ لتوقف معرفة ذلك على معرفة النسخ، والناسخ - وهو الله تعالى - ومعرفة الدليل الدال على النسخ، وهي من التكاليف فلا يتأتى نسخها، وأجاب ابن الحاجب بأنه يحصل تلك المعرفة ينتهي التكليف بها، فيصدق أنه لم يبق تكليف، وهو المقصود بنسخ جميع التكاليف، فلا نزاع في المعنى؛ لأن الذي ادعاه الجمهور جواز ارتفاع جميع التكاليف عقلا، بعضها بطريق النسخ، وبعضها - وهو وجوب معرفة النسخ والناسخ - بالإتيان بالمأمور به⁽²⁾.

(1) الآيات البينات: (205/3) وانظر أيضا المحلي بحاشية البناي (87/2).

(2) انظر المستصفي الغزالي (123/1) ومختصر ابن الحاجب مع شرح العضد (203/2).

والغزالي لا يخالف في ذلك، والذي ادعاه الغزالي أنه لا يمكن رفع جميعها بطريق النسخ لما فيه من التسلسل، والجمهور لا يخالفون في ذلك، ويدخل في نسخ كل الأحكام نسخ تلاوة جميع القرآن، لما تقدم من رجوع نسخها إلى نسخ الحكم، ولا ينافي ذلك الإجماع على منع نسخ كل القرآن؛ لأنه امتناع شرعي، والمراد بالجواز الجواز العقلي. قاله في الآيات البينات⁽¹⁾.

ومنت المعتزلة نسخ ما كان حسناً لذاته أو قبيحاً لها، الأول مثل معرفة الله تعالى، وهو العلم بوجوده ووحدانيته واتصافه بصفاته، ومثل العدل وشكر المنعم، فهذا لا يجوز نسخ وجوبه، والثاني مثل الظلم والكفر والكذب، فهذا لا يجوز نسخ تحريمه؛ لأن هذا لا يتغير بتغير الأزمان، بناء منهم على أصلهم الباطل، أعني التحسين والتقبيح العقليين⁽²⁾.

..... وَفِي نَفْيِ الْوُقُوعِ الْإِتِّفَاقُ قَدْ قُفِيَ

الاتفاق مبتدأ، خبره جملة قفي بالبناء للمفعول، والجار والمجرور يتعلقان بالاتفاق، يعني أن الاتفاق؛ أي الإجماع على عدم وقوع نسخ جميع التكاليف إجماع؛ مقفوق أي متبع مسلم.

481 هَلْ يَسْتَقِلُّ الْحُكْمُ بِالْوُرُودِ أَوْ يَبْلَاغُهُ إِلَى الْمَوْجُودِ

(1) الآيات البينات: (211/3 - 212).

(2) انظر المحلي بحاشية البناي (91/2) ومختصر ابن الحاجب مع شرح العضد (203/2).

يعني أنهم اختلفوا، هل يستقل الحكم في حق المكلفين بنفس وروده؟ أي تبليغ جبريل النبي ﷺ - وقيل بلوغه الأمة، قيل: يستقل؛ أي يثبت بمعنى الاستقرار في الذمة، لا بمعنى طلب الامتثال كما في النائم وقت الصلاة، فإنها مستقرة في ذمته مع أنه غير مخاطب، وقيل: لا يثبت الحكم في حق المكلفين حتى يبلغهم من النبي ﷺ - لعدم علمهم به، أما قبل بلوغه النبي ﷺ - فلا يثبت في حقهم اتفاقاً إذا كان قبل بلوغه جبريل، فإن كان بين التبليغين فذلك على الصواب، وينبغي على الخلاف رفع الخمسين صلاة ليلة الإسراء، هل يسمى نسخاً أولاً؟ والذي عليه الجمهور - واختاره ابن الحاجب والسبكي - أن النسخ قبل تبليغه ﷺ - الأمة لا يثبت في حقهم⁽¹⁾.

اعلم أن هذه المسألة فرضها بعضهم كالسبكي في ورود النسخ قبل تبليغه ﷺ - الأمة⁽²⁾ وفرضها عياض، في أول الوكالة من التنبيهات فيما هو أعم من النسخ، وإياه تبعت في النظم تربية للفائدة.

482 فَالْعَزْلُ بِالْمَوْتِ أَوْ الْعَزْلُ عَرْضٌ كَذًا قَضَاءُ جَاهِلٍ لِلْمُقْتَرَضِ

المفترض بفتح الراء. يعني أنه ينبغي على الخلاف المذكور عزل الوكيل أو الخطيب، هل يكون بنفس موت الموكل أو المولي إذا حصل موت؟ وبمجرد العزل إذا عزل أحدهما؟ بناء على أن الحكم يثبت بنفس الورود قبل البلاغ، أولاً يثبت العزل بمجرد ما ذكر بل حتى يبلغهما العزل؟ فيه خلاف، فائدته هل يمضي تصرف الوكيل قبل علمه بالعزل أو يرد؟ قال

(1) الغيث الهامع (448/2).

(2) ينظر جمع الجوامع مع الآيات البيّنات 159/3.

خليل: وانعزل بموت موكله إن علم، وإلا فتأويلان، وفي عزله بعزله ولم يعلم خلاف⁽¹⁾.

قوله: عرض؛ معناه ظهر بناء الخلاف عليه، وهو خبر العزل الأول لا الثاني فإنه معطوف على الموت، قوله: كذا قضاء... إلخ معناه ينبغي على الخلاف أيضا، هل يقضي الجاهل بالشرائع - لكونه أسلم بدار الكفر، أو نشأ على شاهر جيل - ما فاتته من الفرائض من صلاة ونحوها أو لا؟ أما من يمكنه علم الشرائع، فقضاؤها واجب عليه وإن لم تبلغه⁽²⁾.

483 وَلَيْسَ نَسْخًا كُلُّ مَا أَفَادَا فِيمَا رَسَا بِالنَّصِّ الْإِزْدِيَادَا

كل اسم ليس، ونسخا خبرها، والازدياد مفعول أفاد. يعني أن مالكا وأكثر أصحابه، والشافعية والحنابلة لا يكون كل ما أفاد الازدياد - أي الزيادة على ما ثبت بالنص - نسخا عندهم للمزيد عليه، لعدم منافاة الزيادة، وما لا ينافي لا يكون ناسخا؛ أي رافعا للحكم الشرعي، ومن شرط النسخ التنافي، بحيث لا يمكن الجمع بين الناسخ والمنسوخ، والمراد زيادة جزء من العبادة أو زيادة شرط لها⁽³⁾.

مثال زيادة الجزء زيادة التغريب في حد الزنا، وزيادة ركعتين بناء على أن الصلاة فرضت ركعتين، ومثال زيادة الشرط زيادة الإيمان في صفات

(1) مختصر خليل باب الوكالة (ص 219).

(2) الضياء اللامع: (148/2).

(3) انظر الإبهاج في شرح المنهاج: (285/2) والمحلي بحاشية البناني: (92/2) والضياء اللامع: (149/2).

رقبة الكفارة، خلافا للحنفية في قولهم: إن تلك الزيادة نسخ، واحتجوا بأن السلام كان واجبا بعد الركعتين، فبطل ذلك وصار في موضع آخر وهو بعد الأربع، فقد بطل حكم شرعي، وأجيب بأن السلام يجب فيه أن يكون آخر الصلاة، ثنائية كانت أو ثلاثية أو رباعية، وكونه في آخر الصلاة لم يبطل، بل هو باق على حاله، واحتجوا أيضا بإجزاء الركعتين الأوليين قبل، والإجزاء حكم شرعي وقد ارتفع، فيكون رفعه نسخا، وبإباحة الأفعال بعد الركعتين، ومع الزيادة بطلت هذه الإباحة، والإباحة حكم شرعي ارتفع فيكون رفعه نسخا، وأجيب عن الأول بأن معنى الإجزاء أنه لم يبق شيء آخر واجب على المكلف، وذلك إشارة إلى عدم التكليف، وعدم التكليف حكم عقلي لا شرعي، والحكم العقلي رفعه ليس نسخا، بدليل أن وجوب العبادة ابتداء رافع للحكم العقلي الذي هو البراءة الأصلية، وليس ذلك نسخا إجماعا، قاله القرافي في شرح تنقيحه⁽¹⁾.

وعن الثاني بأن إباحة الاشتغال بعد الركعتين تابع لكونه ما وجب عليه شيء آخر، وكونه ما وجب عليه شيء آخر إشارة إلى نفي الحكم الشرعي، وبراءة الذمة التي هي حكم عقلي، فلا يكون رفعه نسخا، قاله فيه أيضا⁽²⁾.

كذا يقال: إن زيادة التغريب رافعة لعدم وجوبه، وعدم الوجوب حكم عقلي، وتقييد الرقبة بالإيمان رافع لعدم لزوم تحصيل الإيمان فيها، وذلك حكم عقلي، فلا يكون رفعه نسخا كما تقدم، وأما زيادة عبادة مستقلة مجانسة كصلاة سادسة، فليس محل خلاف للحنفية، وإن خالف فيه بعض

(1) تنقيح الفصول: (249).

(2) تنقيح الفصول: (249).

أهل العراق، وإنما جعل الحنفية الوتر ناسخا حيث اعتقدوا وجوبه لما فيه من نسخ قوله تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾، فقد ذهبت المحافظة على الوسطى بصيرورتها غير وسطى؛ لأن الصلوات صارت ستا، وكل عدد زوج لا توسط فيه، وطلب المحافظة حكم شرعي قد ارتفع، فيكون رفعه نسخا، وهذا بناء على أن تسميتها وسطى لتوسطها بين عديدين، وقيل: لتوسطها بين الليل والنهار فهي الصبح، وقيل: لتوسطها بين الأعداد الثنائية والرباعية فهي المغرب، وأما زيادة عبادة مستقلة غير مجانية، كالحج زيد على العبادات في آخر الإسلام، فليست نسخا لما تقدمه من العبادات إجماعا، وقد صرح الآمدي وابن الحاجب في المنتهى، بأن نسخ سنة من سنن العبادة لا يكون نسخا لها⁽¹⁾.

ومثار الخلاف بين الجمهور والحنفية، هل رفعت الزيادة حكما شرعيا، فعند الجمهور لا، فليست بنسخ، وعند الحنفية نعم، نظرا إلى أن الأمر بما دونها اقتضى تركها، فالنص المثبت لها رافع لحكم ذلك المقتضي، وأجاب الجمهور بعدم تسليم اقتضائه تركها، والمقتضي للترك غيره كالبراءة الأصلية، فعند الجمهور غير رافعة أبدا لحكم شرعي، وعند الحنفية رافعة أبدا له، وعند بعضهم ترفعه تارة وتارة لا، فلذلك قال: إن غيرت حكم المزيد عليه شرعا حتى صار وجوده وحده كالعدم، كزيادة ركعة في الفجر فنسخ، وإلا فلا، كزيادة أربعين في حد الخمر، واختاره القاضي منا⁽²⁾.

(1) انظر الأحكام للآمدي (247/3 - 254) ومختصر ابن الحاجب مع شرح العضد (201/2 -

203) ونهاية السؤل (190/2 - 193) والتنقيح (ص 248).

(2) انظر المحلي بحاشية البناي (92/2 - 93) وتشنيف المسامع (892/2).

484 والنَّصُّ لِلْجُزْءِ أَوْ الشَّرْطِ انْتَقِي نَسْخُهُ لِلْسَّاقِطِ لَا لِلَّذِ بَقِيَ

يعني أن نقص جزء العبادة كركعة من الصلاة، ونقص الشرط كالطهارة مثلاً، انتقي بالبناء للمفعول؛ أي اختير كونه نسخاً للساقط دون الباقي؛ لأن الساقط هو الذي يترك، وهذا مذهب المالكية والجمهور، وقيل: إنه نسخ لهما إلى بدل هو ذلك الناقص، لجوازه أو وجوبه بعد تحريره، والجمهور يقولون: إن إثبات الحكم للكل كإثباته للعموم، فكما أن إخراج صورة من العموم لا يقدح، كذلك إخراج جزء أو شرط⁽¹⁾.

485 الإِجْمَاعُ وَالنَّصُّ عَلَى النَّسْخِ وَلَوْ تَضَمَّنَا كُلاًَّ مَعْرِفَا رَأَوْا

الإجماع مبتدأ خبره جملة رأوا، والنص معطوف على المبتدأ، وكلا مفعول رأوا الأول، ومعرفة بكسر الراء مفعوله الثاني؛ أي معرفة للناسخ.

هذا شروع فيما يعرف به النسخ وما لا يعرف به، يتعين الناسخ للشيء بتأخره عنه، مع أنه لا يمكن الجمع بينهما، وإلا وجب الجمع، والعلم بتأخره يحصل بالإجماع، بأن يجمعوا على أنه متأخر عنه لما قام عندهم على تأخره، أو يجمعوا على أن هذا ناسخ لذلك، ومثله ابن السمعاني بنسخ وجوب الزكاة غيرها من الحقوق المالية، وكذا يحصل العلم بتأخره بنص الشارع على نسخه نصاً صريحاً، بل ولو كان بدلالة التضمن والالتزام، مثال الأول أن يقول: هذا ناسخ لذلك، ومثال النص عليه التزاماً قوله: - ﷺ -.

(1) انظر الضياء اللامع (2/150) وغاية الوصول شرح لب الأصول (ص160) وإرشاد الفحول (ص196).

(كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزورها، فإنها تذكر الآخرة)⁽¹⁾، أو هذا بعد هذا، لكن في هذا الأخير بشرط أن لا يمكن الجمع، ومنه النص على خلاف الأول، بأن يذكر الشيء على خلاف ما ذكره فيه أولاً، بحيث لا يمكن الجمع حتى يصح النسخ، كأن يقول في شيء إنه مباح، ثم يقول فيه إنه حرام، وإلا فمطلق الخلاف لا يقتضي المنافاة المصححة للنسخ، كما لو قال في شيء إنه جائز، ثم قال فيه إنه واجب، فإن الوجوب خلاف الجواز، مع أنه لا نسخ لإمكان الجمع بينهما؛ لأن الجواز يصدق بالوجوب، قاله في الآيات البيّنات⁽²⁾. ومثله قول التنقيح: يعرف؛ أي النسخ بالنص على الرفع، أو على ثبوت النقيض أو الضد⁽³⁾.

486	كَذَاكَ يُعْرِفُ لَدَى الْمُحَرَّرِ	بِالْمَنْعِ لِلْجَمْعِ مَعَ التَّأَخُّرِ
487	كَقَوْلِ رَاوٍ سَابِقٍ

المحرر بكسر الراء معناه المحقق. يعني أن النسخ يعرف عندهم بامتناع الجمع بين الدليلين مع العلم بالتأخر منهما، فالتأخر ناسخ، كقول راو: هذا سابق على ذلك، وفي معناه ما لو رتب بثم كما في صحيح مسلم، عن علي - كرم الله تعالى وجهه - (قام النبي - ﷺ - في الجنازة ثم قعد)⁽⁴⁾،

(1) أخرجه مسلم (11) كتاب الجنائز، (36) باب استئذان النبي - ﷺ - ربه ﷺ في زيارة قبر أمه (رقم 977) وأبو داود كتاب الجنائز، (80) باب في زيارة القبور، الحديث رقم: (3227).

(2) الآيات البيّنات: (22/3) بتصرف.

(3) انظر شرح التنقيح (ص 251).

(4) أخرجه مسلم (11) كتاب الجنائز (25) باب نسخ القيام للجنازة، الحديث رقم (962)=

وقول جابر⁽¹⁾ - رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ - (كان آخر الأمرين من فعله - ﷺ - ترك
الوضوء مما مست النار)⁽²⁾.

..... وَالْمَحْكِي بِمَا يُضَاهِي الْمَدْنِي وَالْمَكِّي

قوله: والمحكي معطوف على قول راو، فهو من أمثلة ما علم المتأخر فيه،
يعني أن مما يعلم به التأخر، ذكرهم الشيء بنحو هذا مكّي وهذا مدني،
وهذا قبل الهجرة وهذا بعدها، أو هذا كان عام ست والآخر عام سبع، أو
كان هذا في غزوة كذا والآخر في غزوة كذا، إذ الغزوات معلومات السنين،
لكن ما اختلف في ترتيبه منها لا يدل ذكره على التأخر حتى يثبت به النسخ.

488 وَقَوْلُهُ النَّاسِخُ

بجر قوله عطفًا على قول راو، والناسخ خبر مبتدأ محذوف؛ أي هذا

= والترمذي في السنن، أبواب الجنائز، (52) باب الرخصة في ترك القيام لها، الحديث رقم
(1044).

(1) هو الصحابي الجليل، جابر بن عبد الله بن عمر الأنصاري، أبو عبد الله السلمي المدني،
أحد المكثرين من الرواية عن رسول الله ﷺ، شهد المشاهد كلها إلا بدرًا واحدًا، وكان
لجابر حلقة علم في المسجد النبوي، وإذا أطلق جابر في كتب الحديث والفقه فهو
المقصود، وكان آخر الصحابة موتًا بالمدينة، توفي سنة 78هـ. تنظر ترجمته في الإصابة
214/1، والاستيعاب 222/1.

(2) أخرجه أبو داود (1) كتاب الطهارة، (76) باب في ترك الوضوء مما مست النار، الحديث
رقم: (194) والنسائي في السنن الكبرى، (1) كتاب الطهارة، (115) الأمر بالوضوء مما
مست النار، الحديث رقم (180).

الناسخ. يعني أن مما يعلم به التأخر ويثبت النسخ به قول الراوي فيما علم نسخه وجهل ناسخه، هذا هو الناسخ لذلك، سواء قاله بالتعريف أو التنكير، بخلاف قوله: هذا ناسخ، أو الناسخ لما لم يعلم نسخه فلا يثبت به النسخ خلافاً لمن قال: يثبت به مطلقاً، ولمن قال: يثبت إذا قال هذا منسوخ، فإن قال: هذا ناسخ لهذا لم يثبت به النسخ، وردهما الجمهور بأن قوله ذلك قد يكون عن اجتهاد لا يوافق عليه، وفرق بين قبول قول الراوي: هذا سابق على ذلك، وعدم قبول قوله فيما لم يعلم نسخه: هذا ناسخ على مذهب الأكثر، بما ذكره في الآيات البيّنات، ولفظه: قد يفرق بين قبول ذلك وعدم قبول قوله: هذا ناسخ كما سيأتي، بأن هذا أقرب إلى التحقق؛ لأن العادة أن دعوى السبق لا تكون إلا عن طريق صحيح، بخلاف دعوى النسخ يكثر كونها عن اجتهاد واعتماد قرائن قد تخطئ، وقد لا يقول بها غير الراوي. انتهى⁽¹⁾. ولا فرق بين الراوي الصحابي وغيره.

..... والتأثير دَع بَوْفِقٍ وَاحِدٍ لِلأَصْلِ تَتَّبِع

التأثير مفعول دَع، وقوله: بوفق متعلق بالتأثير، وللأصل متعلق بوفق، وتتبع بالبناء للمفعول مجزوم؛ لأنه جواب الأمر؛ أي اترك التأثير في التأخير بموافقة واحد من النصين للأصل؛ أي براءة الذمة، يعني أن كون أحد النصين على براءة الذمة، لا يدل على كونه متأخراً عن المخالف لها حتى يثبت النسخ به لذلك المخالف لها، خلافاً لمن زعم ذلك؛ نظراً إلى أن الأصل مخالفة الشرع لها، ورد بأنه لا يلزم لجواز العكس⁽²⁾.

(1) انظر الآيات البيّنات: (22/3).

(2) انظر المحلي بحاشية الباناني (127/2).

كون بالجر عطفًا على قوله وفق، والصحابي نعت راويه، ويقتضي خبر لكون، مفعوله محذوف، أي يقتضي غيره ويتبعه في الإسلام. يعني أن كون أحد الراويين متأخر الإسلام لا يؤثر في التأخر، فلا يكون حديثه متأخرًا عن حديث متقدم الإسلام حتى ينسخه، إذ لا يلزم من تأخر إسلامه تأخر مرويه، كحديث أبي هريرة⁽¹⁾، المتأخر الإسلام في الوضوء من مس الذكر⁽²⁾، مع حديث⁽³⁾، طلق⁽⁴⁾، ما لم تنقطع صحبة الأول قبل صحبة الثاني، ولا تأثير أيضًا بحدائث سن الراوي⁽⁵⁾.

(1) هو عبد الرحمن ابن صخر الدوسي، وهو من قبيلة دوس باليمن، أسلم سنة سبع بخير، وفيها هاجر وشهدها، وهو من أعلام الصحابة الذين حفظوا سنة رسول الله ﷺ وشريعة الإسلام، روى 5374 حديثًا، فهو أكثر الصحابة رواية على الإطلاق وهو من مفتي الصحابة وفقهائهم، توفي سنة 59هـ عن 78 سنة. تنظر ترجمته في الاستيعاب 176/4، وأسد الغابة 315/5.

(2) أخرجه أبو داود في سننه، (1) كتاب الطهارة، (71) باب في الوضوء من مس الذكر، الحديث رقم (183) والدارقطني، (1) كتاب الطهارة، باب ما روي في لمس القبل والدبر والذكر والحكم في ذلك، الحديث رقم: (531).

(3) أخرجه أبو داود في سننه (1) كتاب الطهارة، (72) باب الرخصة في ذلك، الحديث رقم: (184) والنسائي في السنن الكبرى (2) كتاب الصلاة، (105) الرخصة في ترك الوضوء من مس الذكر، الحديث رقم (160)، وغيرهما.

(4) هو الصحابي أبو علي طلق بن علي بن طلق بن عمرو، روى عن النبي ﷺ وروى عنه ابنه قيس وابنته خلة وغيرهما، وإسلامه متقدم على إسلام أبي هريرة، الذي أسلم بين الحديبية وخيبر. تنظر ترجمته في الإصابة 240/5، والاستيعاب بهامشها 258/5.

(5) الضياء اللامع (153/2 - 154) وتشنيف المسامع: (896/2 - 897).

وَمِثْلُهُ تَأَخَّرَ فِي الْمُصْحَفِ

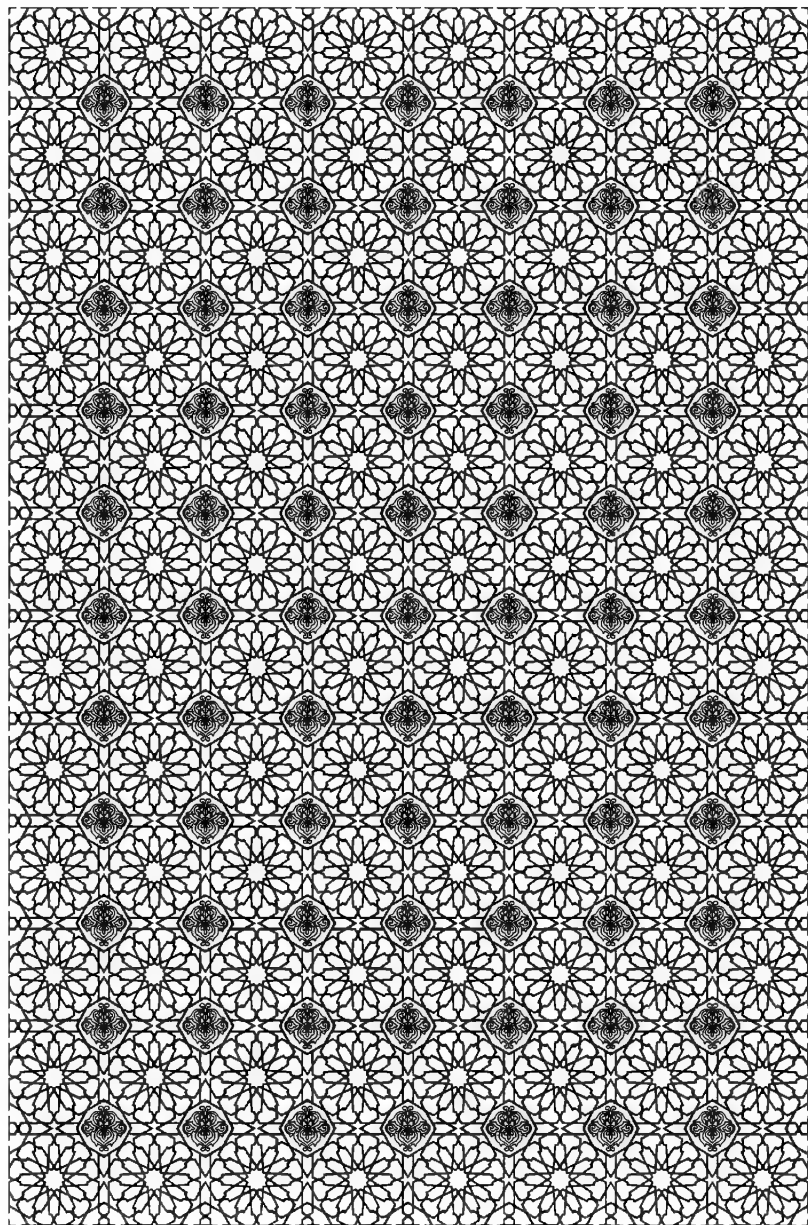
يعني أن تأخر إحدى الآيتين في المصحف عن الأخرى، مثل تأخر إسلام الراوي في كون كل منهما لا يثبت به التأخر حتى ينسخ الآخر، كآية العدة بالحوال مع آية العدة بأربعة أشهر وعشرا، خلافا لمن زعم أن تأخر إسلام الراوي يؤثر في تأخر مرويه، وكذا ثبوت إحدى الآيتين في المصحف بعد الأخرى، نظرا إلى أنه الظاهر في الأول، وأن الأصل موافقة الوضع للنزول في الثاني، وأجيب بعدم لزوم ذلك لجواز العكس، قال في الآيات البيئات: قد يجاب بأنه يكفي أن ذلك هو الظاهر، والنسخ يكفي فيه الظاهر، بدليل النسخ بخبر الواحد، إلا أن يمنع أن ذلك هو الظاهر⁽¹⁾. انتهى.

قلت: لا يستطيع أحد أن يمنعه؛ لأنه هو الغالب، والغالب هو الظاهر الراجح، وقولهم: النسخ لا يثبت بالاحتمال، لعله في المساوي دون الراجح، كما يدل عليه كلام صاحب الآيات البيئات، ويحتمل أنه لا يثبت بالاحتمال ولو راجحا، كما يدل عليه كلام المحلي⁽²⁾.

*** ** *

(1) الآيات البيئات: (221/3) وانظر أيضا الضياء اللامع (153/2).

(2) شرح المحلي بحاشية البناني (95/2).



الفهرس

الموضوع	الصفحة
تقديم المحققين	5
التقديم	7
التعريف بالعلامة سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم	9
نظرة في الحياة الثقافية	10
التعريف بالمؤلف	13
أولاً: اسمه ونسبه:	13
ثانياً: ولادته ونشأته العلمية:	13
ثالثاً: تلامذته	15
رابعاً: مؤلفاته	16
التعريف بكتاب (نشر البنود على مراقي السعود)	20
أولاً: تاريخ التأليف في أصول الفقه	20
ثانياً: تاريخ تأليف النشر	28
ثالثاً: مصادر المؤلف في الكتاب	32
رابعاً: القيمة العلمية للنشر:	33
خامساً: منهج المؤلف	36
سادساً: أثر النشر في المؤلفات التي بعده	39

الموضوع	الصفحة
ذو الكفاية	453
النهي «أي النفسي»	469
العام	478
ما عدم العموم أصبح فيه «أي من العموم»	516
التخصيص	524
المخصص المتصل	540
المقيد والمطلق	580
التأويل والمحكم والمجمل	587
البيان	601
النسخ	615
فهرس الموضوعات	649

دار الضيافة
للنساء الموزع
الحديث